

جَوْهَرُ النِّظَامِ

في علمي الأديان والأحكام

للإمام نور الدين عبد الله بن حميد السامي

علق عليه

أبو اسحاق أطفيش و إبراهيم العبري

الجزء الأول و الجزء الثاني

الطبعة الثانية عشر

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

الجزء الأول

كتاب العلم

العلمُ دركُ القلبِ مثلُ البَصْرِ
 وهو على الإطلاق محمودٌ لِمَا
 ولا يُذَمُّ أبداً وإِنَّمَا
 وذاك جهلٌ عندنا مُركَّبٌ
 من ثَمٍّ (١) كان العلم خيرَ فائده
 حامِله يَحْيِي به حَمِيداً
 يعيشُ في النَّاسِ عَظِيمَ الفضلِ
 والعُلَمَاءُ قد جاءَ في الصَّحَاحِ
 وأنَّهم للأَنْبياءِ وَرَثَةٌ
 وجاء أيضاً في ذَوِي العلومِ
 لَأَنَّهُ لَا شَكَّ لِلْبَصَائِرِ
 وهو حَيَاةُ القلبِ مَهْمَا عُدِمَا
 ثَقَوَى به من ضَعْفِهَا أبدانُ
 ونظرُ الْمُؤْمِنِ في الكِتَابِ
 مِدَادُ ذِي الْعِلْمِ به يُوَارَنُ

يكونُ دركُ العَيْنِ عندَ النَّظَرِ
 جاءَ من الثَّأَةِ فِيهِ فاعِلِماً
 يُذَمُّ ما كان شَبِيهاً بِالْعَمَى
 صاحِبُهُ عَنِ الْهُدَى مُجَنَّبٌ
 أرباحُهُ عَن كُلِّ رِبْحٍ زائِدُهُ
 وَإِنْ يَمُتْ يَمُتْ به سَعِيداً
 وَيُرْزَقُ الْفَوْزَ يَوْمَ الْفَضْلِ
 بَأَثَمِ فِي الْخَلْقِ كَالْمِصْبَاحِ
 وَمَنْ يَكُنْ أَوْلَى بِشَيْءٍ وَرَثَتُهُ
 بَأَثَمِ لِلنَّاسِ كَالنَّجْمِ
 نُورٌ كَمَثَلِ الْعَيْنِ لِلظَّوَاهِرِ
 فَذَلِكَ الْقَلْبُ بِمَيِّتٍ وَسِمَانُ
 وَضِدُّهَا ضَعِيفَةٌ (٢) سِمَانُ
 زِيَادَةٌ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ
 دَمُ الشَّهِيدِ وهو فَضْلٌ بَإَيْنُ

(١) ثَمٌّ : بالفتح بمعنى هنا وهناك .

(٢) ضَعِيفَةٌ : خير المبتدأ الذي قبلها و«سمان» خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهي سمان وهذا المبتدأ الأخير المقدر وخبره في محل نصب لأن هذه الجملة حالية على تقدير والحال أي أن أجسام ذوى الجهل ضعيفة والحال أنها سمان .

يُلْهِمُهُ اللَّهُ الْكَرِيمُ السَّعْدَا وَيُحَرِّمُنْهُ الْأَشْقِيَاءَ الْبُعْدَا (١)
 وَهُوَ إِمَامٌ وَالْفِعَالُ يَتَّبِعُهُ فَعَامِلٌ بِدُونِهِ لَا يَنْفَعُهُ
 عَلَيْكَ بِالتَّعْلِيمِ طَوْلَ الْعُمَرِ وَاجْعَلْهُ لِلْحِسَابِ خَيْرَ ذُخْرِ
 فَاطْلِبُهُ فِي الْقُرْبِ وَفِي الْبُعْدِ مَعَا وَلَوْ إِلَى الصَّيْنِ مُحَلًّا شَسَعَا
 وَلَا تَكُنْ فِي الْبَحْثِ عَنْهُ خَامِلًا حَتَّى تَكُونَ لِلْعُلُومِ حَامِلًا
 وَإِنْ لَقِيتَ مَاهِرًا مُلَازِمًا فَلَا تُفَارِقْهُ وَلَا تُرَاغِمَا
 وَاسْأَلْ وَلَا تَمَلْ أَوْ (٢) ثِمَلًا مِنْ أَدَبِ السَّوَالِ لِلْعَفِيفِ
 لَا يُورَثُ الْعِلْمُ مِنَ الْأَعْمَامِ وَلَا يُرَى بِاللَّيْلِ فِي الْمَنَامِ
 لَكِنَّهُ يَحْصُلُ بِالتَّكْرَارِ وَالدَّرْسِ فِي اللَّيْلِ وَفِي النَّهَارِ
 مِثَالُهُ شَجَرَةٌ .. فِي النَّفْسِ وَسَقِيهَا بِاللِّدْرَاسِ بَعْدَ الْغَرَسِ (٤)
 يُدْرِكُهُ مَنْ كَدَّ فِيهِ نَفْسَهُ حَيَاتِهِ ثُمَّ أَطَالَ دَرَسَهُ
 مُزَاحِمًا أَهْلَ الْعُلُومِ بِالرُّكْبِ وَطَالِبًا لِنَيْلِهِ كُلَّ الطَّلَبِ
 فَاللَّهُ قَدْ أَوْحَى إِلَى دَاوُدَ أَنْ اتَّخِذْ نَعْلَيْنِ مِنْ حَدِيدٍ (٥)

(١) وفي بعض النسخ (ويحرمته الشقي الأبعدا) ولكن ما أثبتناه هو الأنسب في مقابلة السعدا في الشطر الأول لأن السعدا جمع والأبعد مفرد ومقابلة الجمع بالجمع أبغ .

(٢) مل : أي سئم وهو لازم ، وأمل : أي اضجر غيره ، متعد .

(٣) العالم : فاعل لأنه هو السائل في هذا المقام .

(٤) في نسخة بعد الدرس .

(٥) قوله : أن اتخذ نعلين .. إلخ ، كذا في الأصل وفي ثبوت الرواية به نظر إذ لم يثبت عن داود عليه السلام أنه فعل ذلك ولو أمر به لفعله وحملته في النظم على المبالغة في تعظيم العلم تسهيلا للخطب والله أعلم (المصنف) .

ثم عَصَى منه وَسِرَّ في طَلِبِهِ حتى تَرى بِلَاهُمَا في مَطْلَبِهِ
وذاك تَعْظِيمٌ لِشَأْنِ الْعِلْمِ إذ فَضْلُهُ يَفُوقُ كُلَّ حُكْمٍ
وَأَنَّهُ لِأَفْضَلِ الْأَعْمَالِ مما عدا الْفَرَضَ من الْأَحْوَالِ
وَيَرْفَعُ اللَّهُ بهِ أَقْوَامًا حتى يَصِيرُوا قَادَةً إِمَامًا^(١)
وَيَبْلُغُ الْعَبْدُ بِلاَ إِنْكَارٍ بِفَضْلِهِ مَنَازِلَ الْأَحْرَارِ
وَالْجَهْلُ يَخْفُضُ الشَّرِيفَ الْعَالِي لْجَهْلِهِ بِالْقَوْلِ وَالْفِعَالِ
وَالْعِلْمُ أَبْقَى من لُجَيْنٍ^(٢) وَذَهَبَ وَإِنَّهُ لِلْمَرْءِ فَضْلٌ وَأَدَبٌ
وَهُوَ لِمَنْ يَحْمِلُهُ أَنْيْسُ إِنْ عُدِمَ الْخَلِيلُ وَالْجَلِيسُ
وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْعُلَمَاءَ قَالُوا الْأَغْنِيَاءَ لَهُمُ الْأَمْوَالُ
قَدْ جَمَعُوا الْكُنُوزَ أَلْفًا أَلْفًا^(٣) وَقَدْ جَمَعْنَا الْعِلْمَ حَرْفًا حَرْفًا
وَلَوْ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ أَعْطَوْنَا أَلْفًا من الْأَمْوَالِ مَا رَضِينَا
وَكَيْفَ يَرْضَوْنَ وَهَلْ يَسْتَبْدِلُ فَاِنْ بِيَاقٍ^(٤) مَن يَعِي وَيَعْقِلُ
وَهُوَ مُخَالِفٌ لِحَالِ الْمَالِ غَاوُهُ بِكَثْرَةِ السُّؤَالِ
وَالْمَالُ إِنْ أَنْفَقْتَ مِنْهُ شِقْصًا لَا شَكَّ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ نَقْصًا
أَنْفَعُهُ مَا كَانَ فِي الْأَذْهَانِ وَشَرُّهُ مَا كَانَ بِاللِّسَانِ

(١) قوله (إماما) هو بلفظ الفرد المقصود به الجمع على حد قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ أي اجعل كل واحد منا إماما .

(٢) اللجين : الفضضة .

(٣) قوله : (أَلْفًا أَلْفًا) و (حرفاً حرفاً) نصبها على الحال الجامدة المؤولة بالمشتق .

(٤) قوله : وهل يستبدل باق بفان ، هكذا في نسخ المؤلف رحمه الله ولعل له وجهاً والذي عندنا أن هذا سبق قلم وصواب العبارة « وهل يستبدل .. فان بياق » كما في قوله تعالى : ﴿ أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَا بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ لأن المستبدل هنا الأدنى والباقي مستبدل به فالباء للتعويض ولذلك استفهم عنه استفهاما إنكاريا ولو أنه استبدل الباقي بالفاني لكان مصيبا .

لِأَنَّ مَا خَلَا الْفَوَادُ مِنْهُ فَذَاكَ جَهْلٌ فِيهِ فَاحْذَرْنَهُ
وَالْعِلْمُ وَالْجَهْلُ هُمَا ضِدَّانِ فَكَيْفَ فِي الْفَوَادِ يُجْمَعَانِ
مِثَالُهُ كَالنَّارِ عِنْدَ الْمَاءِ هَلْ يُجْمَعَانِ قَطُّ فِي إِنَاءِ
طُوبَى لِمَنْ فِي عِلْمِهِ قَدْ رَغِبَا اللَّهُ وَالْأُخْرَى بِهِ قَدْ طَلَبَا
فَأَفْضَلُ الْعِلْمِ الَّذِي قَدْ عُمِلَا بِهِ وَكُلُّ الْخَيْرِ مِنْهُ حَصَلَا
وَمَا خَلَا مِنْ عَمَلٍ لَا يَنْفَعُ بَلْ ضَرَّهُ بَادٍ عَلَى مَنْ يَجْمَعُ
وَمَنْ أَعَانَهُ الْإِلَهُ سَهْلَا عَلَيْهِ فِي السَّعْيِ حَتَّى يَحْصِلَا
وَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي زَمَانِي لَا يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ لِلْمَنَانِ
لَكِنْ مُبَاهَاةً (١) لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَحُجَّةً مِنْهُمْ لِأَهْلِ الظُّلْمِ
وَيَلُ لِمَنْ كَانَ بِهَذَا الْحَالِ مِنَ الْعَذَابِ وَمِنْ النَّكَالِ
لَا تَطْلُبْنَهُ يَا أَخِي لِلجَاهِ وَلَا بِهِ لِلْعُلَمَاءِ مُبَاهِي
لَأَتَمَّا الْمُرَادُ مِنْهُ الْعَمَلُ وَصَرْفُهُ لغيرِهِ مُبْطَلُ
وَعَالِمٌ بِعِلْمِهِ لَمْ يَعْمَلَا (٢) أَشَدُّ فِي التَّعْذِيبِ مِمَّنْ جَهَلَا
فَاسْأَلِ الرَّحْمَنَ عَفْوَاً وَثَقَى حَتَّى أَعِيشَ فِي الْهُدَى مُوَفَّقَا

(١) المباهاة : الماثلة والمفاخرة .

(٢) قوله : « لَمْ يَعْمَلَا » الألف فيه عوض عن لام التوكيد أصله لَمْ يَعْمَلَا كقوله .

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مَعْمَا

وَهِيَ أُمُورٌ يَتَنَبَّهُ عَلَيْهَا صَحَّةُ دِينِنَا فَمِلْ إِلَيْهَا
لَا دِينَ لِلْمَرْءِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مَا كَانَ مِنْهُ (١) لَازِمًا فَلْتَعْرِفْ
وَاِعْتَمِدْ ذَلِكَ بِالْدَلِيلِ فِي حَالَةِ الْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ
فَإِنْ عَجَزْتَ عَنْهُ فَالْإِجْمَالُ ثُمَّ صَحِيحُ الْإِعْتِقَادِ قَالُوا
وَالْإِعْتِقَادُ هُوَ جَزْمُ الْقَلْبِ بِمَا تَلَقَّى مِنْ صِفَاتِ الرَّبِّ
يُوصَفُ بِالصَّحَّةِ وَالْبُطْلَانِ كَسَائِرِ الْأَحْوَالِ فِي الْأَدْيَانِ
وَالْإِعْتِقَادُ عَنْ دَلِيلٍ قَدْ عُلِمَ عِلْمًا
وَهُوَ لَدَيْنَا (٢) جَائِزٌ وَيَمْتَنِعُ إِنْ لَمْ يُوَافِقِ الْهُدَى الَّذِي شَرَعَ
كَذَا اتِّبَاعُ الْقَوْلِ حَقًّا كَانَا أَوْ بَاطِلًا نَحْجُرُهُ إِعْلَانًا
لَأَنَّ هَذَا لَمْ يُيَالِ أَبَدًا أَصَابَ فَوْزًا أَوْ مَهَامَةً (٣) الرَّذَى
وَلَا تُنَاطِرُ بَكْتَابِ اللَّهِ وَلَا كَلَامِ الْمُصْطَفَى الْأَوَّاهِ
مَعْنَاهُ لَمْ نَجْعَلْ لَهُ نُظِيرًا وَلَوْ يَكُونُ عَالِمًا خَيْرًا

(١) قوله : « منه » أي الدين .

(٢) قوله : « وهو لدينا » أي التقليد .

(٣) المهامة : جمع مهمه وهو المفازه الواسعة من الأرض قال الشاعر
ومهمه واسعة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

باب التوحيد

مَعْرِفَةُ الْبَارِي مِنَ الْعُقُولِ فَكَيْفَ بِالسَّمَاعِ وَالنُّقُولِ
 وَلَا يَجُوزُ جَهْلُهَا لَجَاهِلٍ طَرَفَةً عَيْنٍ عِنْدَ ذِي الدَّلَائِلِ
 وَدَرْكُ ذَاتِهِ مُحَالٌ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِالْوَصْفِ الَّذِي قَدْ عَلِمَا
 وَنَفْسُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ذَاتُهُ وَذَاتُهُ تَفْسِيرُهَا ثَبَاتُهُ (١)
 يَعْنِي بِهِ نَفْسُ الْوُجُودِ الْوَاجِبِ فَالذَّاتُ لَا تُحَدُّ فِي التَّخَاطُبِ
 فَنَحْنُ بِالْوُجُودِ جَازِمُونَ وَمَا عَدَاهُ غَيْرُ عَارِفِينَا
 فَتَنَزَّهَ اللَّهُ عَنِ الْأَنْدَادِ (٢) وَعَنْ نَظِيرٍ وَعَنْ الْأَضْدَادِ
 لِأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِ الْبَارِي شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ فَلَا تُمَارِي
 فَهُوَ قَدِيمٌ دَائِمًا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ بَاقِيًا فِيمَا يَلِي
 وَبَاطِلٌ فِي حَقِّهِ الْأَيِّنِيَّةُ (٣) وَالْكَمُّ وَالتَّعْلِيلُ وَالْكِفِيَّةُ
 فَلَا تَقُلْ أَيْنَ وَلَا كَيْفَ وَلَا حَيْثُ وَلَا تُصَوِّبَنَّ مَنْ سَأَلَا
 لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْحَادِثِ وَهُوَ تَعَالَى غَيْرُ ذِي الْحَوَادِثِ
 وَمَنْ يُشَبِّهُهُ بِشَيْءٍ مِنْهَا فَمُفْتَرٍ (٤) جَلَّ تَعَالَى عَنْهَا
 مَا قَدَرُوهُ جَلَّ حَقُّ قَدَرِهِ مَعْنَاهُ هُمْ مَا عَرَفُوهُ فَادْرِهِ
 وَذَلِكَ حَيْثُ أَنْكُرُوا تَنْزِيلَهُ وَمِثْلُهُمْ مَنْ يُنَكِّرُنْ تَأْوِيلَهُ

(١) ثباته : أي وجوده لأنه واجب الوجود لذاته .

(٢) الأنداد : جمع ند وهو المثل والشريك والله ليس له مثل ولا شريك .

(٣) الأينية : ما يصلح أن يسأل عن بآين .

(٤) قوله : « مُفْتَرٍ » أي كاذب .

فإنهم قد شبهوه بالورى ونحو هذا من صفات البشر تعلّقوا بالمتشابهات وما ذرّوا بأنّها قد فُسِّرَتْ ألم يقل بأنّها أم (١) وما فكلُّ مُتَشَابِهٍ يُفَسَّرُ فما أتى من ظاهر التشبيه ألم يقل ليس كمثل الله في هذه الآية نفى المثل وقيل ليس زائداً بل إنّها وبيّنى وجه ربنا معناه ثمّ تعالى جدّ ربنا قل وقيل معنى قوله يدها ويده فوقهم أي قوّته وقوله تجري بأعين فقد ومثله آية طه وهي في قرط في جنب الآله فُسِّرا

وجعلوا له أماماً وورا سبحانه عن قول كلّ مفترى واعتقدوا للمتناقضات بمحكمات في الكتاب ذكرَتْ معناه إلا الأخذ باللذّ أحكما بمحكم القول ولا يُستنكر مفسّر (٢) بالنفي للتشبيه شيء فأين موضع الأشباه والكاف فيه زائد للوصل كناية عنه بلازم النّها (٣) بقاء ذاته وما أولاه عظمه وقيل مثل الأول مبسوطان هي نعمته كذلك القبضة إذا قدرته فُسِّرَ بالحفظ وغيره يُردّ موسى بعيني تُصنَعْنَ فاعرف رضا أي تركت ما قد أمرا

(١) قوله : « أم » يشير إلى قوله تعالى : ﴿منه آيات محكمات هن أم الكتاب وآخر متشابهات﴾.

(٢) مفسر : خبر المبتدأ الذي هو ما .

(٣) قوله : « النّها » أي النهاية ففيه اكفاء ببعض الكلمة وذلك جائز عند علماء العربية والمراد بالنهاية هنا الكمال .

وَفَسَّرُوا رِضَاهُ بِالْقَبُولِ وَهُوَ الثَّوَابُ مِنْهُ لِلْمَعْمُولِ
وَمِثْلُهُ التَّفْسِيرُ لِلْمَحَبَّةِ وَفَسَّرُوا ثَوَابَهُ بِالْجَنَّةِ
وَقَوْلُهُ عَنْ رَبِّهِمْ قَدْ حُجِبُوا مَعْنَاهُ عَنْ ثَوَابِهِ إِذْ عُذِّبُوا
وَلَا يُقَالُ فِيهِ أَنَّهُ احْتَجَبَ عَنْ خَلْقِهِ لَكِنَّ خَلْقَهُ حَجَبَ
أَمَّا تَجَلِّيهِ تَعَالَى لِلْعَلَمِ فَتِلْكَ آيَةٌ أَتَتْهُ فَأَنهَدَمَ
وَمَنْ رَوَى أَنَّ الرَّسُولَ قَدْ رَأَى خَالِقَهُ أَعْظَمَ فِيهِ الْخَطَأَ
قَدْ قَالَ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَأَنَّهُ يُدْرِكُهَا الْقَهَّارُ

باب صفات الله تعالى

لَا يُوصَفُ الرَّحْمَنُ بِالْأَجْسَامِ وَلَا قَعُودٍ لَا وَلَا قِيَامٍ
أَشْهَدُ حَقًّا أَنَّهُ قَدِيرٌ فَرْدٌ قَدِيمٌ قَاهِرٌ بَصِيرٌ
لَيْسَ لَهُ فِي مُلْكِهِ وَزِيرٌ وَلَا لَهُ فِي أَمْرِهِ مُشِيرٌ
وَأَنَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ الْعُلَى بِالْمَلِكِ وَالْقَهْرِ عَلَى الْعَرْشِ عَلَا
شَيْءٌ فَمَا تُشَبِّهُهُ الْأَشْيَاءُ لِأَنَّهَا مِنْ حَقِّهَا الْفَنَاءُ
وَوَاصِفُ الرَّحْمَنِ بِالزَّوَالِ فَهُوَ أَخُو كَفْرِ وَذُو ضَلَالٍ
وَمِثْلُهُ مَنْ قَالَ ذُو الْآلَاءِ يَشَبُّهُ وَاحِدًا مِنَ الْأَشْيَاءِ
مِنْ ثَمَّ لَا يُوصَفُ بِالسَّرُورِ وَالْفَرَحِ الظَّاهِرِ فِي الْأُمُورِ
كَذَلِكَ الْعَمُّ وَحُزْنٌ وَهُمَا ضِدٌّ لِمَا فِي الْوَصْفِ قَدْ تَقَدَّمَ
وَإِنْ وَجَدْتَ مَقْتَضَاهُ ذِكْرًا فِي خَبَرٍ فَهُوَ مَجَازٌ شَهْرًا
إِذَا الْمُرَادُ لِإِزْمِ السَّرُورِ مِنْ الثَّوَابِ وَمِنْ الْأُجُورِ

وإن أتى في وصفه التعجب كقوله ما أصبر الكفاراً فذاك وصف منه قد جرى على ولم يرد حقيقة التعجب لكن لمثل حالهم نستغرب والله لا يوصف بالفساد فلا يقال إنه قد أفسد بل كله لحكمة وإن خفي وإنما يقال مُفسد لمن وذلك المأمور والمنهي ولا يجوز في الصفات الأصل تقول في أفعاله ما أحكمه لأنه يكون في التعجب ولم يكن لوصفه أسباب ولا أقول إنه ممنوع في آية من سورة الكهف اسمع فإنه تعجب في البصر ومُشرك بالله ذي الجلال

فَحَمَلُهُ عَلَى الْجَازِ يَجِبُ أَسْمِعْ بِهِمْ أَبْصِرْ بِهِمْ جِهَارًا وَفَقِ الْخِطَابِ فِي مَقَامَاتِ الْأُولَى اذْ عِلْمُهُ بِذَاكَ لَمْ يُسْتَعْرَبِ نَحْنُ لِهَذَا حَسُنَ التَّعَجُّبُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَانَ فِي الْعِبَادِ لَمَّا رَأَيْنَا مِنْ فُسَادٍ قَدْ بَدَأَ ظَهُورُهَا عَلَى الْوَرَى فَلْتَعْرِفِ أَفْسَدَ شَيْئًا كَانَ فِيهِ مَرْتَهَنٌ وَرَبُّنَا عَنْ كُلِّ ذَا عَلَيَّ تَعَجُّبٌ وَجَائِزٌ فِي الْفَعْلِ وَلَا تَقُلْ فِي عِلْمِهِ مَا أَغْلَمَهُ إِشَارَةً إِلَى لَطِيفِ السَّبَبِ حَتَّى يُقَالَ إِنَّهُ عَجَابٌ لِأَنَّهُ جَاءَ بِهِ الْمَسْمُوعُ فِي قَوْلِهِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ وَالسَّمْعُ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْأَكْبَرِ وَاصْفُهُ حَاشَاهُ بِالزَّوَالِ

باب في ألفاظ الصفات

لَمْ يَزَلِ اللَّهُ قَدِيرًا عَالِمًا وَنَحْنُ هَذَا جَائِزٌ كُنْ فَاهِمًا
 وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الْأَفْعَالِ لِأَنَّهَا حَادِثَةٌ الْأَحْوَالِ
 وَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا يَجُوزُ وَهُوَ مُحَافِظٌ فَلَا يَجُوزُ
 فِيمَا حَكَى الْأَصْلُ وَلَسْتُ أَمْنَعُهُ وَمَا بِهِ عِلَلٌ لَسْتُ أَسْمَعُهُ
 وَالْمُسْتَعَانُ بِالْإِلَهِ الْبَارِي لَيْسَ يَجُوزُ قَالَهُ الْهَجَارِيُّ (١)
 وَيَا غِيَاثَ الْمُسْتَغِيثِينَ فَلَا تُجِزُهُ جَلَّ إِلَهِي وَعَلَا
 وَيَا دَلِيلَ الْمُتَحِيرِينَ كَمَثَلِهِ عَنْهُ كَذَا رُويَا
 وَهَكَذَا قَدْ ارْتَدَى بِالْكِبْرِيَا لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا قَدْ رُويَا
 وَهَكَذَا يَا سَنَدِي وَاخْتُلِفَا فِي لَفْظَةِ الْمَنَانِ أَيْضًا فَاعْرِفَا (٢)
 وَفَسِّرُوهُ هَاهُنَا بِالْمَنْعَمِ وَقِيلَ بِالْمُعْطَى لِكُلِّ التَّعَمُّ

(١) هو الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد صاحب الزيادات على جامع ابن جعفر ، وهو من متقدمي علماء عُمان منسوب إلى بلدة (هجار) وهي بلد صغير بالظاهرة من عُمان قرية من بلد عبري ، هكذا أخبرني عنه بعضهم ، وإلا ففي عُمان بلد الهجار من وادي بني خروص وهي أشهر من الأولى ، والهجار أيضا بلد بالقرب من الحابورة والله أعلم .

(٢) اختلف العلماء في أسماء الله هل هي توقيفية بمعنى لا يجوز الاشتقاق من صفات الكمال إلا ما ورد على لسان الشارع أو يجوز . فمن قال بالقول الأخير جعل الحنان المنان من أسماء الله لقوله تعالى ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنْ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ أي نعم ويفضل بالإحسان وقوله : ﴿ وَحَنَانًا مِّنْ لَّدُنَّا ﴾ أي رحمة ، ومن قال بأنها توقيفية قال : هما ليسا من الأسماء الحسنى الواردة بها أحاديث وهي تسعة وتسعون إسماً ، وكلها واردة في القرآن . والجمهور من المحققين على أنها توقيفية فلا يصح الدعاء بما ورد في كثير من الأدعية من الأسماء التي لم ترد في القرآن ولا في الحديث الصحيح . والله أعلم . أبو إسحاق .

فلا سبيلَ عِندنا للمنع أما قليلُ الله إن عني به تقول ما عندي قليلُ الله ولا يُقالُ الرأي للمنان ما شاءه خالقنا وشيننا لأنَّ ما قد شاءه الرحمنُ وقولُ سبحان بلامٍ وألفٍ ويُعذرُ الجاهلُ إن أتاه ومن يقلُّ تُسرقُ لولا كلُّنا فقلُّ شريكٌ والصحيحُ عندي وإن روى التشريكُ فيما قد روى أو أنه يقالُ فيمن يعتقِدُ من قالَ كُلُّ بالِإلهِ لاحِقٌ كذلكَ إن فسَّرته بالموتِ ولا يضيقُ أن يُقالَ الزارعُ كذا الرُّوفُ جائِزٌ وفُسِّرا لا راحِمٌ ارحمُ منه جَوْزاً

ثمَّ جَوَّزه أتي في الشرعِ تأكيدُ نفيِ جائِزٍ فانتبه تُريدُ لا شيءَ ولا مُضاهيَ لأنَّه من صِفَةِ الإنسانِ ليسَ يجوزُ هكذا روينَا يكونُ لو لم يُردِ الإنسانُ فذاك لَحْنٌ فاحشٌ فدَعُ وَقِفْ والعُرفُ في الأسماءِ لا نرضاهُ وهكذا نُقتلُ لولا صحبنا أن تُنظرَ الأحوالُ عند القصدِ فذاك تشريكٌ بمعنى لغوي حقيقَةُ القولِ بذاك المبتعدِ يجوزُ إذ معناه بعثٌ صادقٌ إذ اللُّحوقُ واقعٌ بالفوتِ لأنَّه في النصِّ (١) اسمٌ واقعٌ بِشَدَّةِ الرَّحمةِ فيما أُثِّرا للراحمينَ فَلْيُصِفْ تَجَوُّزاً

(١) قوله : « في النص » أي في قوله تعالى : ﴿عَلَّامٌ نُّزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ .

باب في أفعاله تعالى

والخيرُ والشرُّ مِنَ الحميدِ خلقَ وفعلانٍ مِنَ العبيدِ
 لكنَّ فعلَ العبدِ كَسَبَ مِنْهُ وربُّنا الخالقُ فافهمْنهُ
 مَنْ عُدِمَ الايمانُ مِنْهُ بالقدرِ بخيره وشرِّه فقد كفرَ
 وهكذا مِنْ حَمَلِ المعاصي على الآلهِ فَهُوَ عبدٌ عاصي
 والدَّنبُ لاشكَّ مِنَ العبيدِ لِفعلهم ما جاءَ بالوعيدِ
 فَإِنْ عَفَا عَنَّا فَمِنْهُ الفضلُ وإنْ به عاقبنا فعُدلُ
 وَإِنَّ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ الوَسْوَسةَ حينَ دَعَاهُ للشَّقَا وَوَسْوَسةَ
 وقد نهيَ رَبُّ العبادِ عَنْهُ فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ مِنْهُ
 والخلقُ غيرُ النَّهيِ فافهمنا فيخلقُ الشَّيءَ وَيَنْهينَا
 وما عَدَا ذَلِكَ سرُّ مُنْعَا سؤلنا عَنْهُ ، أَلَا فامتنعَا
 وفُسِّرَتْ هدايةُ الرَّحْمَنِ للخلقِ بالتَّوفيقِ والبيانِ
 الجامعانِ (١) صفةَ الإِيمانِ وليسَ للكافرِ غيرُ الثَّاني (١)
 وتركُهُ وشَأْنُهُ (٢) خِذلانُ فَيَأْتِيهِ مِنْ نَفْسِهِ الحِرْمانُ
 وضدُّهُ التَّوفيقُ فالْمَوْفِقُ تراهُ للخيرِ معاً يُوفِّقُ
 وقيلَ خلقُ قُدْرَةِ العَصِيانِ هُوَ الَّذِي يُعْرِفُ بالخِذلانِ
 وضدُّهُ التَّوفيقُ والأصلُ اقْتَصَر عليه والحقُّ أرى فيما غَبَرَ (٣)

(١) قوله : « الجامعان » خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما ، وقوله : « وليس للكافر غير الثاني » أي البيان لقوله تعالى : ﴿ وَأما ثمود فهديناهم ﴾ يعني هداية البيان والله أعلم .

(٢) قوله : « وشأنه » الواو فيه بمعنى مع .

(٣) قوله : « غير » أي مضى ، وتستعمل بمعنى بقي وذلك بحسب القرينة .

أَقْرُّ بِالْبَعثِ وَبِالنَّيِّرَانِ أَتَهُمَا حَقٌّ وَبِالْجِنَانِ
وَكُتِبَ الْخَلْقُ لَهَا تَطَائِرُ (١) يَوْمَ الْجَزَا كُلِّ إِلَيْهِ طَائِرُ
يَرَى بِهِ كُلَّ الَّذِي قَدْ فَعَلَا وَاللَّهُ عَنْ أَعْمَالِنَا لَمْ يَغْفَلَا
وَقِيلَ تَحْتَ الْعَرْشِ (٢) قَبْلَ خُرُوتِ وَقِيلَ فِي أَيْدِي الْكَرَامِ أَمْنَتْ
وَالذَّرَّانِ عِنْدَنَا صَوَابُ عَلَيْهِمَا قَدْ يَقَعُ الْحِسَابُ
يُجْزَى بِهَا فَاعِلُهَا وَالْعَفْوُ لِتَائِبٍ أَوْ مَنْ عَرَاهُ السَّهْوُ
وَمَنْ يَمُتْ عَلَى الْكَبِيرِ عُذْبًا وَذَاكَ فِي الْقُرْآنِ حُكْمًا وَجَبَا
لَيْسَ لَهُ شَفَاعَةٌ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْوَرَى حَتَّى النَّبِيِّ أَحْمَدُ
وَأَنَّهُ ذُو الْمَنْصِبِ الرَّفِيعِ لَهُ لَوَاءُ الْحَمْدِ فِي الْجَمِيعِ
وَأَنَّهُ الشَّافِعُ وَالْمَشْفَعُ لَكِنَّهَا عَنِ الشَّقِيِّ ثَمَعُ
لَكِنَّهُ فِي النَّارِ قَطْعًا يَخْلُدُ فَهُوَ بِهَا مُعَذَّبٌ مُؤَبَّدُ
خُرُوجُهُمْ (٣) فِي الذِّكْرِ قَدْ نَفَاهُ ربي فَا يَا وَيْلَ لِمَنْ يَلْقَاهُ
وَعَدَمُ الْخُلُودِ قَوْلُ الْمُرْجَةِ إِيَّاكَ أَنْ تَسْمَعَهُ أَوْ تُبْدِيَهُ
أَوْلَادَهُمْ (٤) فِي ذِي الْحَيَاةِ تَبَعُ لَهُمْ وَفِي الْأُخْرَى الْخِلَافُ يُرْفَعُ
فَقَالَ بَعْضُ إِيَّاهُمْ فِي النَّارِ كَمَثَلِ آبَائِهِمُ الْفُجَّارِ

(١) قوله : « تطائر » أي ذهب إلى أصحابها قال تعالى : ﴿ وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة ﴾ .

(٢) قوله : وقيل تحت العرش ، يعني كتب الأعمال .

(٣) قوله : « خروجهم » يعني خروج أهل النار

(٤) قوله : « أولادهم » أي أولاد الكفار .

وبعضهم قد قال في الجنان منعمون كذوي الإيمان
وقال بعض في الجنان خدم فهم كولدان بها يستخدموا^(١)

باب خلق القرآن

والحق ما قالت به الأعلام
وَوَحْيُهُ وَأَنَّهُ تَنْزِيلُهُ
لَكِنْ أَقُولُ الْأَحْرُفُ الْمَلْحُوظَةُ
بِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلْبَارِي
لَأَنَّهَا مَظْرُوفَةٌ لِلْأَحْرَفِ
وَذَاكَ غَيْرُ عِلْمِهِ تَعَالَى
فَالْعِلْمُ وَالْمَعْلُومُ لَيْسَ وَاحِدًا
وَأَنَّهُ فِي اللَّوْحِ قِطْعًا رُسَمًا
وَذَاكَ مَخْلُوقَانِ هَلْ تَقُولُ
بِأَنَّهُ لِرَبِّنَا كَلَامٌ
سُبْحَانَهُ صَحَّ لَنَا دَلِيلُهُ
فِي الْكُتُبِ مِنَ أَلْسِنَا مَلْفُوظَةٌ
قُلْتُ كَذَا الْمَعْنَى فَلَا تُمَارِي
وَكُلُّ مَظْرُوفٍ حَدُوثٌ^(٢) فَاعْرِفْ
وَإِنْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ كَمَا لَا
كَالضَّرْبِ وَالْمَضْرُوبِ قَدْ تَبَاعَدَا
كَذَاكَ أَيْضًا فِي صُدُورِ الْعُلَمَاءِ
يَحْوِي الْقَدِيمَ حَادِثٌ مَنَقُولٌ

(١) هذا الخلاف في أطفال المشركين فافهم . لكن التحقيق أن الأطفال لا يعذبون لأن الله يمن بالرحمة ولا يظلم بالعذاب وهم على الفطرة التي خلقهم الله عليها لم يدينسوها بالعصيان قال عليه الصلاة والسلام «خلقت هذه القلوب حنيئة إلا ما كان من الشيطان فإنه يحترمها عما خلقت له» رواه شمس الدين أبو يعقوب في الدليل ، وقوله «كل مولود يولد على الفطرة» الحديث وثبت عنه عليه الصلاة والسلام «سألت الله في اللاهين فأعطانيهم خدما لأهل الجنة» واتفق العلماء على أن اللاهين هم أولاد المشركين هذه الأدلة وما شاكلها ثبتت تنعيم أطفال غير المسلمين في الجنة . والمسألة فيها خلاف أيضا عند قومنا على ثلاثة أقوال كما ذكر البركوي في رسالته بيان أحوال أطفال المسلمين . أبو إسحاق .

(٢) قوله : « حدوث » بوزن فعول أي حادث .

وَمُنْكَرٍ لِّخَلْقِهِ يُخْتَلَفُ مَا لَمْ يُخْطَ لِلَّذِي قَدْ قَالَا
فَقِيلَ فَاسِقٌ وَقِيلَ نَقِيفٌ وَنُسِبَ الْأَوَّلُ لِلْمَغَارِبَةِ
بُضْدٌ مَا قَالَ فَعِ الْمَقَالَا^(١) وَبَعْضُهُمْ يَبْرَأُ مِمَّنْ اعْتَقَدَ
وَالثَّانِي لِلْعُمَانِيِّينَ قَاطِبَةٌ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ
حُدُوثُهُ وَالْحَقُّ فِيهِ أَنْ يُرَدَّ وَتَوَيُّهُ وَمُشْرِكٌ إِنْ لَمْ يَتَّبَعْ
حُدُوثُهُ بِظَاهِرِ الْخِطَابِ وَقَتْلُهُ يَجُوزُ كَالْمُرْتَدِّ
تَثْوِيهِ وَمُشْرِكٌ إِنْ لَمْ يَتَّبَعْ وَلَمْ يَقُلْ فِي فِطْرَةِ الْقُرْآنِ
كَذَاكَ قَالَ عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ لِأَنَّ مَنْ أَنْكَرَهَا تَأْوُلًا
بِمِثْلِ ذَاكَ وَهُمَا سَيِّان^(٢) فَتِلْكَ شَبْهَةٌ بِهَا تَسْتَرَوُا
فَهُوَ مُنَافِقٌ وَإِلَّا قُتِلَا مِنْ ثُمَّ عِنْدَ عَدَمِهَا لَمْ يُعْذَرُوا
بِأَنَّهُ كَلَامُهُ وَعَرَفَهُ وَوَجْهَهَا أَنَّ الْإِلَاهَ وَصَفَهُ
وَوَصَفَ فَعِلٍ بِالْمَعَانِي آتٍ وَكَانَ فِي الْكَلَامِ وَصْفُ ذَاتِ
فَزِيْنُهُمَا بِفَهْمِكَ الذَّكِيِّ وَلَيْسَ هَذَا الْوَصْفُ فِي النَّبِيِّ

(١) هذا ما اختاره الامام أبو يعقوب في «الدليل» عن علمائنا العُمانيين إذ قال في الجزء الثالث ص ٨٨ فإذا لم يعتقدوه ديناً ولم يقطعوا عليه عذر أحد من المسلمين الذين خالفوهم عليه فلا بأس عليهم بذلك وذلك خطأ محمول عليهم إلى أن قال : ولكل مُعْتَقِدُهُ ما لم يبعث بعضهم على بعض والبادي أظلم والتالي أسلم اهـ . فهذه من ذخائر العلم فشدها عليها يدك . أبو إسحاق .

(٢) سَيَّان : أي مثلاً أو بمعنى متساويان وهذه الكلمة ملازمة لصيغة التثنية .

(٣) ثُمَّ : بفتح المثلثة أي هناك فهي بمعنى ظرف المكان المعنوي .

باب في الإيمان

والعبد لا يستكمل الإيمان إذا رأى لنفسه أثماً (١) من لم ينل حظاً من التواضع ولا يجوز القول أن المؤمناً لأنه نوع من الكفران وإثما الإيمان قول وعمل وهي له (٢) أجزاء أو شروط فيظهرن قولهم السديد لأنه إن حله النقصان ثم كماله بأن يُوالي وأن يكون ناطقاً بالصدق

إذا رأى لنفسه أثماً (١) يُرمى به في أسفل المواضع زان فكن بالنهي عنه مُعلناً وهو يُنافي خصلة الإيمان ونية فهو على هذا استقل وبإتفاهها ينتفي المشروط لا ينقص الإيمان بل يزيد داخله جميعه البطلان وأن يُعادي لذوي الضلال مُلازماً في غمره للحق

باب في الكفر

من لم يكن متقياً لله فهو أخو كافر بلا اشتباه لأنه ما بينهن (٣) منزلة كذاك في القرآن ربي أنزلهُ

(١) قوله : « أثماً » أي قيمة ورفعة .

(٢) قوله : « وهي له » يعني النية أما أن تكون جزءاً من الإيمان أو شرطاً لصحته وعلى كلا الأمرين فالإيمان لا يصح إلا بالنية .

(٣) قوله : « لأنه ما بينهن » يعني فيما بين الإيمان والكفر وكان عليه أن يقول لأنه ما بينهما ولكن قد استعصى عليه الوزن فالإنسان إما مؤمن وإما كافر ولا منزلة بينهما خلافا للمعتزلة لقوله تعالى : ﴿إِذَا شَاكَرُوا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ .

وكشفه بأن تُقسَّمَنهُ والكُفر في أصل اللغات التَّغْطِيَةُ فإنَّ مَنْ يَعْبُدْ غَيْرَ اللَّهِ وقد يجيء شرك جُحُودٍ (١) إن جَحَدَ من أنبيائه وهذا أشكُلُ أمَّا الَّذي نَوَّعَهُ في الأصلِ بل ذاك في التَّسْمِيَةِ الْمُشَاعَةِ أما الجُحُودُ الشَّرْكُ بِالرَّحْمَنِ والثَّالِثُ الطَّاعَةُ لِلشَّيْطَانِ أمَّا النِّفَاقُ فَهُوَ في السَّرَائِرِ فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ ما تَقَدَّمَ فائْتَهُمْ يُخْفُونَ نَفْسَ الشَّرْكِ فَكَذَبَ الْقُرْآنُ ما قالوه وَلَهُمْ في النَّارِ أَسْفَلَ الدَّرَكِ صَارَ الْجُزْأَ مُوَافِقًا لِلْعَمَلِ

لِلشَّرْكِ وَالنَّعْمَةِ فَافْهَمْنَاهُ وَالشَّرْكَ مَعْنَاهُ يُقَالُ التَّسْوِيَةُ سَوَّى بِهِ مَنْ لَيْسَ بِاللَّهِ لَوْصِفَهُ أَوْ حُكِمَهُ أَوْ لِأَحَدٍ وَهُوَ عَلَى الْأَمَةِ أَيْضًا أَعْضُلُ فَلَيْسَ مِنْ أَحْكَامِ هَذَا الْفَصْلِ وَهِيَ جُحُودٌ وَرِيًّا وَطَاعَةٌ وَالثَّانِي أَنْ تَعْمَلَ لِلْإِنْسَانِ إِذَا أَجَابَهُ إِلَى الْعِصْيَانِ وَتَارَةً يَكُونُ فِي الظَّوَاهِرِ فِي عَصْرِهِ عَلَيْهِ رَبِّي سَلَامًا وَيُظْهِرُونَ الْقَوْلَ بِالْتَّرْكِ لَكِنْ مُرَادُهُمْ بِهِ نَالُوهُ (٢) وَذَاكَ مَوْضِعٌ لِمَنْ فِي اللَّهِ شَكٌّ أَخْفَوْا فَأَخْفُوا (٣) فِي الْمَضِيقِ الْأَسْفَلِ

(١) قوله : « شرك جحود » بالنصب أي يجيئه الشرك شرك سواه كمن عبد غير الله وشرك جحود إن جحد شيئا من صفاته أو أحكامه أو أحدا من أنبيائه أو كتبه أو رسله وانتصابه على الحال .

(٢) قوله : « نالوه » أي من عصمة دمائهم وحرمة سبيهم وأموالهم وما انتسبوا إلى الاسلام إلا لصون دمائهم أن لا تسالا .

(٣) قوله : « أخفوا فآخفوا » الأول بالبناء للفاعل والثاني للمفعول يريد أنهم أخفوا الشرك فكانت عقوبتهم في الدرك الأسفل من النار جزاء وفاقا .

أَمَّا الَّذِي (١) يَظْهَرُ فَهُوَ يَنْقَسِمُ فَكُلٌّ مِّنْ دَانٍ بِمَا يُخَالِفُ سَوَاءً إِنْ حَرَّمَ مَا قَدْ حَلََّ وَالْإِتِّهَاقُ (٢) هُوَ أَنْ يَفْعَلَهُ وَذَا إِلَى التَّوْبَةِ وَالرَّجُوعِ مَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَذَلِكَ الْمُصِرُّ وَشَاهِدُ الزُّورِ بَعِيدُ التَّوْبِ مِنْ تَمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا تُقْبَلُ كَذَا الْخِلَافُ فِيهِ هَلْ يُوَالِي وَيُعْجَبُ الْأَصْلُ هُنَا قَبُولُهُ مَنْ قَالَ إِنَّ الْمُصْطَفَى قَدْ كَتَمَا أَلَمْ يَقُلْ أُنْذَرْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ بَلَى لَعَمْرُ اللَّهِ قَدْ بَلَغَ مَا وَكَاذِبٌ مَنْ ادَّعَى عِلْمَ غَدٍ لِأَنَّهُ غَيْبٌ قَدْ اسْتَأْثَرَ بِهِ

لِبِدْعَةٍ وَلَا إِتِّهَاقٍ قَدْ عُلِمَ فَتِلْكَ بِدْعَةٌ لَهَا مُوَالِفٌ أَوْ حَلَّ الْحَرَامِ حِينَ ضَلَّ وَهُوَ حَرَامٌ فِي اعْتِقَادِهِ لَهُ أَقْرَبُ وَالْكُلُّ أَخُو تَضْيِيعٍ لِأَنَّهُ بِالذَّنْبِ مُسْتَمِرٌّ مِمَّا أَتَى مِنْ زَوْرِهِ وَالْحَوْبُ (٣) لَهُ شَهَادَةٌ وَقِيلَ تُقْبَلُ وَذَلِكَ كُلُّهُ إِذَا مَا آلَى (٤) وَفِي الْوَلَايَاتِ كَذَا دُخُولُهُ شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ افْتَرَى وَأَعْظَمَا (٥) وَبَلَغَ الْمُنْزَلَ هَلْ هَذَا اسْتَوَى جَاءَ بِهِ مِنْ رَبِّهِ وَأَحْكَمَا وَإِنْ عَلَا مَنْزِلُهُ فِي الْفَرْقِدِ رَبُّ الْعَلَا فَبَانَ أَصْلُ كَذِبِهِ

(١) قوله : « أما الذي يظهر » أي من النفاق لأنه على معنيين باطن وظاهر .
 (٢) قوله : « والانتهاك » هو ضد الاستحلال في اصطلاح فقهاء أصحابنا فالمستحل من يأتي الشيء ويعتقد أنه حلال في شرع الاسلام ، والنتهك من يأتي المعصية وهو يعلم أنها حرام حرام كمن يشرب الخمر وهو يعلم أنها حرام .
 (٣) الذنب .
 (٤) آلى رجع والألف فيه للاطلاق .
 (٥) قوله : « وأعظما » أي أعظم الفرية .

وإن يُقْلَ ذلك بعضُ الأنبياء في عصرها فذاك وَخِي أَوْحِيَا (١)
فإنَّهُ سُبْحَانَهُ اسْتَشَاهُ في قَوْلِهِ إِلَّا مَنِ ارْتَضَاهُ (٢)

باب الولاية والبراءة

والْحُبُّ والبُغْضُ مِنَ الْأَعْمَالِ (٣) وإن تَكُنْ مَخْفِيَّةَ الْأَحْوَالِ
وذاك باعتبار ما تُثْمِرُهُ مِنَ الْفِعَالِ دُونَ مَا تُسْتَرُّهُ
فإنَّما الْمُسْتَوْرُ فِعْلُ قَلْبٍ وَهُوَ سَوَى مُقْتَضِيَاتِ الْحُبِّ
وَالْحُبِّ لِلْمُؤْمِنِ مِنْ حُقُوقِهِ وَالْبُغْضُ لِلْكَافِرِ مِنْ عُقُوقِهِ
وَالْكُلُّ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ عَقَلَا وَيَلْزَمُ الْوُقُوفُ عَمَّنْ جُهِلَا
وَكُلُّ مَنْ أَحَبَّهُ فِي اللَّهِ فَائْصُرُهُ فِي الدِّينِ وَلَا تُضَاهِي (٤)
وَذَا هُوَ الْوَلَايَةُ الْمَأْثُورَةُ وَضَدَهُ الْبَرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ
وَسَبَبُ الْوَلَايَةِ اصْطِفَاءُ بَيْنَ الْوَلِيِّينَ وَلَا خَفَاءُ
وَالِاصْطِفَا مَا لَمْ يُشَبَّ بِالْكَذَرِ وَالْمُسْتَرَابُ لَا يُوَالِي فَذَرِ

(١) قوله : « في عصرها » أي في عصر الأنبياء والأولى عندي أفراد الضمير راجعا إلى البعض كذا في النسختين وصوابه في عصره يعود الضمير إلى بعض . أبو إسحاق .

(٢) قوله : « إلا من ارتضاه » يشير إلى قوله تعالى في سورة الجن : ﴿ إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ رِصْدًا ﴾ .

(٣) قوله : « من الأعمال » أي من جملة الأعمال التي هي أحد شروط الايمان المعنية في قوله ﷺ : « إنما الأعمال قول وعمل ونية » فهي باعتبار خفائها في القلب من أعمال القلب وباعتبار ثمراتها فهي من أعمال الجوارح .

(٤) لا تعارض ولا تمار وأصل المضاهاة المشاكلة والمشابهة ومنه حديث « أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون خلق الله » أراد المصورين . أبو إسحاق
أي لا تشابه القاعدين به عن نصره الولي

وقيل من وافق أهل الحق يلزمنا حتماً بأن ثوابه وذا هو الأصح لكن ما سبق والحب والبغض من الأنام ثم البراءة وحاد السيف (٣) فلا تصح أبداً بدون ما تبرأ ممن قد عصى مولاه وهكذا تبرأ ممن برياً لأنه بذلك عاصي آثم ولاية النفس علينا فرض يلزم أن نصونها عن كل هذه ولاية النفوس في ظاهر الفعل معاً والنطق إذ لم تكلف بالأمر الخافية أسلم للضعيف من خوف الزلق (١) أوثق (٢) من باقي عرى الإسلام سيان حال الاهتدا والخيف يوجبها كقتله إذ حرماً ما لم يتب عن الذي أتاه منا برأي (٤) فافهم ما غنيا وهو به مخالف مرغم وهي المغروس الفلاح أرض شين بقول كان أو بفعل وصون ما فيها من المغروس

(١) الزلق : أي الزلل والمراد بالذي سبق اصطفاء القلب .

(٢) قوله : « أوثق » أي لقوله ﷺ : « أوثق عرى الإسلام الحب في الله والبغض في

الله » .

(٣) قوله : « وحاد السيف » يعني أن البراءة من الشخص مثل قتله فكما لا يحل قتله إلا بما يوجب من ارتداد أو زنا بعد إحصان أو قتل النفس التي حرم الله من يكافي دمه . فكذلك لا تحمل البراءة منه إلا بما يوجبها . من يغي أو ابتداع في الدين أو إصرار على معصية ما من معاصي الله ، وذلك بعد امتناعه عن التوبة .

(٤) قوله : « برأي » أي بدون موجب لها إلا مجرد رأيه وذلك كأن يرى من احد فعلا لا يدري حكمه أهو حق أم ضلال فيبرأ من صاحبه براءة رأى لأن البراءة بالرأي ضلال في قول أصحابنا ولكن هم جوزوا للضعيف الذي يجهل حكم الحدث أن يقف عن فاعله وقوف رأي مع اعتقاد السؤال عن حكم الحدث وهذا مذهب المشاركة من أصحابنا .

وقولهم لا تَبْرَأَنَّ منها
 وغيرها إن وافق الصواباً
 كمثل إن شاهدت منه ذاك
 وقيل يُجزى فيه نقل الواحد
 لكنّه من خبر الآحاد
 من ثم قالوا إنها من عبد
 لأنّه بالعدل الاعتبار
 وهكذا من النساء تُقبل
 وذو العمى يبرأ ممن علما
 لأنّما العلم يكون بالبصر
 فالعين بعض طرق العلوم
 فكيف يُمنع ثبوت الحكم
 لكنّه يُمنع موجب النظر
 كذاك أيضاً يتولّى من علم
 واختلفوا هل تُؤخذ عنه (١)
 والقول بالأخذ هو الصحيح
 فإن يكن عدلاً فماذا يمنع
 والطفل تابع بلا خلاف
 واختلفوا هل يتبعن أمّه

معناه في حبل التقي الزمناها
 تولّاه حالاً ولا ترتاباً
 أو نقل العدلان ما هنا
 لأنّ هذا غير حكم الشاهد
 فليس موقوفاً على الإشهاد
 تُجزى وما في ذاك نوع بعد
 سواء العبد والأحرار
 بشرط أن تكون ممن عُدلوا
 بكفره ولا يضُرّه العمى
 وبالسَّماع مرّة وبالخبر
 وبعضها بالعقل والمفهوم
 لفقده بعض طريق العلم
 ويرأى بالخبر الذي اشتهر
 له ولاية على ما قد رُسِم
 فقال قوم نمنعها منه
 لأنّه مُخبّر صحيح
 من أخذ ما يقوله ويرفع
 أباه في ولاية التصافي
 وذاك ما لم يلعن حلمه

(١) قوله : « عنه » أي عن العبد .

وَيَسَعُ النَّاسَ^(١) جَمِيعاً جَهْلُ مَا
 مَا لَمْ يَكُونُوا ارْتَكَبُوهُ فِعْلاً
 أَوْ يَتَرَأَوْا مِنْ عَالَمٍ تَبَرَّأَ
 وَمَنْ تَوَلَّى كَافِراً فَحُكْمُهُ
 وَمَنْ أَحْبَبَهُ لِمَعْرُوفٍ صَدَرَ
 لَكِنْ جَوَازُ ذَاكَ مَا لَمْ يُفْضَرْ
 وَأُلْفَةُ الْأَخْيَارِ تُشْعِلُ الْحِكْمَ
 وَالْمُسْتَحْفُ بِالْمَقَامِ الْأَفْضَلِ
 أَغْنَى بِذَاكَ الْعُلَمَاءُ لِأَتَمِّ
 فَهِيَ نَظِيرُ اللَّوْحِ حَيْثُ كَانَا
 كَذَاكَ غَيْرُ جَائِزٍ يُقَالُ
 لِأَنَّ فِيهِمْ خَشْيَةَ الرَّحْمَنِ
 وَجَازَ فِي الْوَلِيِّ يَا مُسْكِينُ
 وَلَا يَجُوزُ حَالَةُ التَّقْيِصِ
 حُرْمَ إِنْ دَانُوا بِهِ مُحَرَّمَا
 أَوْ صَوَّبُوا الَّذِي أَتَاهُ جَهْلًا
 مِنْهُ كَذَا إِنْ هَجَرُوهُ هَجْرًا
 كَحُكْمِهِ كَذَاكَ أَيْضًا إِثْمُهُ
 لَا بَأْسَ إِنْ كَانَ لغير مَا كَفَرَ
 لِفِعْلٍ مُحْجُورٍ وَتَرَكَ قَرْضَ
 بِالْقَلْبِ لَا مِثْلَ الَّذِي قَدْ اجْتَرَمَ
 تُنَزَّعُ مِنْهُ بَرَكَاتُ الْعَمَلِ
 قُلُوبُهُمْ فِيهَا^(٢) الْكِتَابُ رُسِمًا
 كِلَاهُمَا قَدْ جَمَعَ الْقُرْآنَا
 لِلْمُسْلِمِينَ الْفُضْلَا جُهَالُ
 يَخْشَوْنَهُ فِي السِّرِّ وَالْإِعْلَانِ
 لِأَنَّهُ تَرَحُّمًا يَكُونُ
 لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّقْيِصِ^(٣)

(١) قوله : « ويسع الناس جميعا » هذا عقد للجملة التي رواها أئمتنا عن الإمام جابر ابن زيد رضي الله عنه وهى قوله (يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يرتكبه أو يتولوا راكمه أو يقفوا عنه برأى أو دين) . وقد اتخذوا هذه الجملة قاعدة عظيمة وبنوا عليها أصول الولاية والبراءة وجعل الإمام أبو سعيد رضى الله عنه مدار كتابه (الاستقامة) على هذه الجملة من أوله إلى آخره .

(٢) يَلْوُحُ إِلَى قوله سبحانه « بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم » . أبو إسحاق .

(٣) التقصيص : التكدير يقال نقص فلان على فلان عيشه أي كدره .

ومن رأى وليه يأكل شيء فإنه يحسن فيه الظن لأنه في دينه مأمون وهكذا في المتداعيين (٣) وبالوقوف بعضهم قد قالوا وشرطها (٤) على الختان أوقفا إذ لم يكن مثل ذاك أهلاً أمّا إمام العدل والولاية لأنهم قد نهضوا للعدل وإن خفي حالهم وأشكلا وإن يكن من قبل ذا القيام فلا يجوز لفتى تولى كل دعاء للولي جائز

وقت الصيام وهو لم يدر لأي (١) كذا ما أشبهه إن عنا (٢) حتى يصح أنه يخون عن بعضهم والمتلاعنين (٤) وبعضهم يراً منهم حالاً فلا يصح أن تولى (٦) أقلفا كذا إن مات فلا يصلي فوالهم وهكذا القضاة وعرفوا بين الوري بالفضل فقف ولا عبرة باللذ جهلاً قد شهروا بالفضل في الإسلام لأحد أن يترك جهلاً لأنه بالخير طراً فائز

(١) قوله : « لأي » أي لأي شيء ففيه اكفاء ببعض الكلمة وهو جائز .

(٢) قوله : « عنا » بالتشديد أي عرض .

(٣) قوله : « في المتداعيين » هما الشخصان اللذان يدعى كل واحد منهما على الآخر حدثا محرماً ولا بيان لأحدهما .

(٤) والمتلاعنان هما الزوجان يتلاعنان عند الإمام في الزنى ففيم أقوال ثلاثة ، إبقاؤها على أصل الولاء إن كانت لهم ولاية سابقة ، والوقف عنهما حتى يعلم الحق من المبطل منهم والبراءة منهم ، وهذا القول الأخير أضعف الأقوال وقد بالغ الشيخ أبو سعيد في تضعيفه في الاستقامة .

(٥) قوله : « وشرطها » أي شرط الولاية أي فلا يصلي عليه .

(٦) تولى : أصله تتولى فحذف إحدى التائين تخفيفاً .

ولا يجوز لسوى الولي
لأنها تُعطى (٢) لأهل الكفر
إلا إذا كان بذاك يظهر
لأنما الحكمة في الجهاد
ولا يجوز بالرضى والمغفرة
لأنه يُفضي إلى الغفران
والله لا يرضى عن الفساق
ولم يك استغفار إبراهيم
يظن أنه يتوب وترك
أثنى عليه الله في كتابه
وحشا للإقيدا بالكل
وحكمة الله بهذا ظاهرة
ولا يقال لا يشق الله
وقد أجازوا أن يقال استحفظا
وأن هذا كله قد ينصرف
والحفظ والشقة كل يحصل

إلا إذا كان بذئوى (١)
فليس في الدعا له من حجر
فساده فعند هذا يُحجر
لقطع ما كان من الفساد
لواحد من العصاة الفجرة
والفوز بالجنان والرضوان
إلا بترك الفسق بالإطلاق
إلا لما وعده قديما
ذلك بعد أن رآه قد هلك
وهكذا أثنى على أصحابه
فلا توالي غير أهل الفضل
أغضب (٣) الله وأنت شاكره (٤)
عليك في غير الذي ترضاه
في الكل والفرق أراه لحظا (٥)
إلى معانٍ في الجواز تنصرف
في هذه وفي التي تُستقبل

(١) قوله : « بدئوى » أي إلا أن يدعو له بما ينفعه في دينه لا في آخرته كالدعاء بالغنى والصحة والعافية ونحو ذلك .

(٢) قوله : « لأنها تعطى » أي الدنيا .

(٣) قوله : « أغضب » بهمة الاستفهام الإنكاري ويغضب بضم أوله .

(٤) قوله : « شاكره » الهاء للمبالغة كعلامة وبصريه (المصنف) .

(٥) قوله : « لحظا » أي نظر وأصل اللحظة النظرة اليسيرة .

وَأَذْغُ لِمَمْلُوكِ الْوَلِيِّ يَسْلَمًا (١) وَأَنْ يُعَافَى إِنْ يَكُنْ تَائِلًا
لَأَنَّهُ إِلَى الْوَلِيِّ نَفْعُهُ وَفِي سِوَاهُ لَا يَبِينُ مَنَعُهُ
وَقَائِلٌ هَذَا مِنَ الْأَخْيَارِ لَا شَكَّ فِيهِ أَوْ مِنَ الْأَبْرَارِ
أَوْ أَنَّهُ مِنَ الرِّجَالِ السُّعَدَا أَوْ أَنَّهُ مُبَارَكٌ رَبِّي هَدَى (٢)
فَلَا يَجُوزُ لِسِوَى الْوَلِيِّ لَأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالتَّقْيِ
وَفِيهِ وَجْهٌ (٣) يَسْتَبِينَ فِي هَدَى وَلَفْظَةُ الْأَخْيَارِ لَا تَفْنَدَا (٤)
أَمَّا الْهُدَى يَكُونُ فِي الْبَيَانِ وَالْخَيْرُ فِي الْعُرْفِ لَهُ مَعَانِي

باب في بيان شيء من المعاصي

وَهِيَ عَلَى قَسَمَيْنِ فَالصَّغَائِرُ مَعْفُوءَةٌ إِلَّا إِذَا يُكَابِرُ (٥)
فَأَنَّهُ يَكُونُ ذَا إِصْرَارٍ وَذَنْبُهُ يُعَدُّ فِي الْكِبَارِ
وَإِنَّمَا يُغْفَرُ نَفْسُ اللَّامِمِ (٦) عِنْدَ اجْتِنَابِهِ الْكَبِيرَ فَاعْلَمْ

(١) قوله : « يسلم » منصوب بأن مقدره .

(٢) هدى : أي هداه .

(٣) قوله : « وفيه وجه » يشير رحمه الله إلى ما هو الأصح عندي من جواز أن يقال لغير الولي هداك الله لأن الهداية مطلوبة لكل أحد وهكذا يشير إلى جواز أن يقال أن هذا من الاخيار إذا كان كافا عن الشر فقد يكون في الرجل خير وهو من غير أهل الولاية وفي الحديث « إذا كان في أحد منهم خير ففي صاحب الجمل الأورق » والجمل الأورق الذي يخالط حمرة بياض .

(٤) لا تفندا : أي لا تكذب .

(٥) يكابر : أي يصر عن المتاب لقوله ﷺ : « لا صغيرة مع إصرار »

(٦) اللمم : صغائر الذنوب قال أمية بن الصلت :

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُ تَغْفِرَ جَمَا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ مَا أَلَمَّا

ومعنى أَلَمَّا أتى باللمم وهي الصغائر .

وَقِيلَ فِي صَغَائِرِ الذُّنُوبِ بَأَثُهَا مِنْ جُمْلَةِ الْغُيُوبِ
 قَدْ خَفِيََتْ لِأَثَرِهَا لَوْ عُيِّنَتْ أَفْضَى إِلَى ارْتِكَابِهَا إِذْ يُبَيَّنَتْ
 وَقِيلَ بَلْ مَعْلُومَةٌ لِلْعَالِمِ وَذَلِكَ مَا لَيْسَ مِنَ الْمَظَالِمِ
 مِثَالُهُ (١) اللَّطْمَةُ وَهِيَ إِنْ لَزِمَ أَرُشٌ بِهَا كَبِيرَةٌ بِهِ جُزِمَ
 كَذَا مِنَ الْكَبِيرِ سُوءُ الظَّنِّ بِالْمُسْلِمِينَ وَاتَّبَاعُ الضَّعْفِ
 مَنْ لَمْ يَكُنْ بِالْمُسْلِمِينَ هَمُّهُ فَلَيْسَ مِنْهُمْ فِي الَّذِي يَلْزُمُهُ
 مَنْ قَالَ لَا أَرْضَى بِمَا عَلَيَا فَلْتَبَرِّي مِنْهُ هَيَّا هَيَّا (٢)
 وَهُوَ حَقِيقٌ عِنْدَنَا بِالْخُلْعِ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ
 وَمَنْ أَقَرَّ بِكَبِيرٍ مِنْ زَنَى أَوْ غَيْرِهِ كَالْقَتْلِ ظُلْمًا لِعِنَا
 إِلَّا إِذَا أَعْلَنَ بِالْمَتَابِ وَأَنَّهُ النَّادِمُ فِي الْخُطَابِ
 مَنْ لَمْ يَغْضُضْ عَنْ حَرَامٍ بَصَرَهُ تَعَمُّدًا فَتِلْكَ حَالٌ مُكْفَرَةٌ (٣)
 وَهَذِهِ وَصِيَّةٌ لِلْكَوَلِ مِنَ الرَّسُولِ لِأَخِيهِ الْفَضْلِ (٤)
 لَا تُشْرِكَنَّ بِالْإِلَهِ شَيْئًا وَإِنْ قُتِلْتَ أَوْ حُرِقْتَ حَيًّا
 وَهَكَذَا وَتَرَكْ الصَّلَاةَ فَاحْذَرِ تَارِكُهَا خَالِقُهُ مِنْهُ بَرِي

(١) قوله : « مثاله » أي مثال الصغيرة اللطمة اليسيرة التي لم يلزم فيها أرش على اللطمة فإن وجب بها عليه أرش انقلبت كبيرة وهذا على قول من قال أن الصغائر معلومة .

(٢) قوله : « فلتبري منه » حرف الجر متعلق بقوله : « هيا هيا » أي اسرعا أي أسرعا فلتبري منه إسراعا شديدا ولذلك أكد به الثانية فهو ينادي الناس للبراءة من الممتع عن أداء ما عليه من حق واجب مع رده الحكم قال الشاعر :

لتقربن قُرْبًا حلديا ما دام فيهن فصيل حيا فقد دجا الليل فهيا هيا

(٣) مُكْفَرَةٌ : أي موجهه لكفر النعمة .

(٤) الفضل : هو الفضل ابن عباس رضي الله عنهما .

وهكذا أوصاه أن يُطيعاً وأمر الرَّحْمَنُ بِالْإِحْسَانِ
وَأَمَرَ الرَّحْمَنُ بِالْإِحْسَانِ لَوْ أَمَرَكَ بِالْخُرُوجِ مِمَّا
وَقَدْ نَهَاكَ عَنْ شَرَابِ الْخَمْرِ وَلَا تَفِرَّ أَبَداً مِنْ رَحْفٍ
وَأَنْ أَصَابَ النَّاسَ مَوْتُ أَقِمِ وَلَا تُتَارِعِ الْأُمُورَ أَهْلَهَا
لَكِنْ بِحَسَبِ مَا أَتَى فِي الْأَصْلِ

لِلْوَالِدَيْنِ فَاحْذَرِ التَّضْيِيعَ إِلَيْهِمَا وَذَاكَ فِي الْقُرْآنِ
تَمْلِكُهُ أَمْرُهُمَا أَتَمَّا فَإِنَّهَا مِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ
وَكُنْ مُقِيمًا ثَابِتًا فِي الصِّفِّ فِيهِمْ وَكُنْ ذَا حَشِيَّةٍ وَاسْتَقِمِ
نَظْمَتْ مَعْنَاهَا إِذَا لَا كُلَّهَا وَيَخْتُمُ اللَّهُ لَنَا بِالْفَضْلِ

كتاب أصول الفقه

وَهِيَ قَوَاعِدٌ عَلَى الْإِجْمَالِ
فَمَنْ يُمَارِسُهَا (١) يُحْصِلَ مَلَكَهٗ
يَسْتَخْرِجُ الْحُكْمَ مِنَ الْكِتَابِ
كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ فِيمَا اجْتَمَعُوا
وَإِنَّمَا تُطْلَبُ مِنْ مَحَلِّهَا
وَذَكَرُوا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ
فَقَسَمُوا الْخِطَابَ لِلْأَخْبَارِ
وَنَاسِخٍ أَيْضًا وَمَنْسُوخٍ وَمَا
وَمُحْكَمٍ وَمُتَشَابِهٍ وَلَا
فَكُلُّ حَالٍ (٥) يَقْتَضِي فِعْلًا طُلِبَ
وَإِنْ يَكُونَا لِلْإِلَهِ فِدْعَا

لَا تُحْذِ حُكْمَ الشَّرْعِ بِاسْتِدْلَالٍ
يَدْرِي بِهَا مَاخُذُهُ وَمَسْلَكُهُ
وَهَكَذَا مِنْ سُنَّةِ الْأَوَابِ
كَذَلِكَ الْقِيَاسُ فِيمَا فَرَعُوا
وَتُخَطَّبُ الْعَادَةُ عِنْدَ أَهْلِهَا
أَتُمُوذَجًا (٢) مِنْ تُكَّتِ لَوَامِعِ
وَشَكَرُوهَا فِي مَعَانِي النَّفْعِ
وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَلَا تُمَارِ
يَعْمُ وَالْخُصُوصُ كُلُّ عُلَمَاءٍ (٤)
يَسْعُ ذَا الرَّأْيِ بِهَا أَنْ يَجْهَلَ
أَمْرٌ وَإِلَّا فَهُوَ نَهْيٌ فَاجْتَنِبْ
كَقَوْلِنَا رَبِّ ارْحَمْنِي وَاسْمَعَا

(١) الممارسة : المداومة على الشيء .

(٢) أتموذجا : الأتموذج والتموذج المثال . يعني أنهم ذكروا من معاني أصول الفقه في هذه المواضع أمثلة يسيرة ليقاس عليها غيرها .

(٣) بيان الشرع : يحتتمل أن المراد به قواعد الشريعة وهذا أظهر ويحتتمل أنه أراد به الكتاب المسمى بهذا الاسم وهو كتاب معروف وقد سبق ذكره .

(٤) قوله : « كل علما » كل مبتدأ خبره علما أي كل ذلك معلوم فهو على حد قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

(٥) قوله : « فكل حال » أي كل شئ يطلب فعله نحو قم فهو أمر وكل شئ يطلب تركه نحو لا تقم فهو نهي وما كان بواحدة من هاتين الصيغتين في حق الله فهما دعاء نحو رب ارحمني ولا تعذبني وهذه جمل إنشائية .

وَلَا تُؤَاخِذْنَا بِمَا جَنَيْنَا وَلِلْمُسَاوِي فَالْتَمَسْ نَحْوَ لَا
وَأَمْرُ وَالنَّهْيُ يُخَصُّ الدُّنَا
وَأَمْرُ الْإِلَهِ وَاجْتِهَادُ أَنْ تَعْمَلَا
وَأَمْرُ الْوَرَى يُخَصُّ بِاسْمِ الْمَسْأَلَةِ
وَيُخَرِّمَنَّ تَارَةً فَيُجْتَنَّبُ
تَارِكُهُ إِذْ تَرَكُهُ مُحَرَّمٌ
يُثَابُ مَنْ يَفْعَلُهُ حِينَ ثَدْبُ
لَيْسَ عَلَى فَاعِلِهِ جُنَاحٌ
وَالْوَعْدُ مِنْ حَالِقِنَا الْحَمِيدِ
لَأَنَّهُ عَلَى الْمَصَالِحِ ارْتَبَطَ
كَيْ لَا يُرَى فِيهِ تَنَاقُضٌ وَقَعٌ
فَكَيْفَ يَأْتِي فِي مَعَالِي الرَّبِّ
وَهَكَذَا بِسُنَّةِ الْأَوَابِ
بَعْضًا وَقِيلَ الذِّكْرُ لَيْسَتْ تَنْسَخُ
وَالْعَكْسُ (٢) مَرْجُوحٌ كَذَا مَهْجُورٌ
فِي مَوْضِعٍ يُقَدَّمُ الْخُصُوصُ
كَانَ طَرِيقُ الْقَطْعِ فِي الْمُتَنَزُّعِ

وَلَا تُؤَاخِذْنَا بِمَا جَنَيْنَا
وَلِلْمُسَاوِي فَالْتَمَسْ نَحْوَ لَا
وَأَمْرُ الْوَرَى لِمَنْ يَفُوقُ مَنْزِلَهُ
وَيَجِبُ (١) الْفَعْلُ وَطَوْرًا يُسْتَحَبُّ
وَيُكْرَهُنَّ فَالْوُجُوبُ يَأْتِي
وَضِدُّهُ الْحَرَامُ وَالَّذِي اسْتَحَبَّ
وَضِدُّهُ الْمَكْرُوهُ وَالْمُبَاحُ
وَالنَّسْخُ لَا يَكُونُ فِي الْوَعِيدِ
لَكِنَّهُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَقَطُّ
كَذَاكَ فِي الْإِحْبَارِ أَيْضًا أَمْتَعُ
وَهُوَ مُحَالٌ فِي مَعَانِي الْقَلْبِ
وَيُنْسَخُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ
وَهَكَذَا السُّنَّةُ بَعْضُهَا يَنْسَخُ
وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ وَالْمَشْهُورُ
وَأَيُّ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ
لَأَنَّهُ أَقْوَى دَلَالَةً وَإِنْ

(١) قوله : « ويجب » يشير بهذه الأبيات إلى الأمور الخمسة التي تدور عليها أحكام الشرع : وهي الواجب : وهو ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه ويقابله الحرام وهو ما يثاب تاركه ويعاقب فاعله والمندوب وهو المستحب أيضا وهو ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه ويقابله المكروه وهو ما يثاب تاركه ولا يعاقب فاعله وخامسها المباح وهو ما لا يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه. إلا مع النية فإنه يكون بالنية الصالحة طاعة وبضدها معصية والله أعلم .

(٢) قوله : « والعكس » يعني القول بأن السنة لا تنسخ الكتاب قول مرجوح والراجح أنها تنسخه كقوله ﷺ : « لا وصية لوارث » فإنها ناسخة للأمر بالوصية للوالدين .

وَقَيْدِ الْمُطْلَقِ بِالْمُقَيَّدِ
وَفَسْرِ الْمُجْمَلِ بِالْمُبَيَّنِ
وَرُدِّ مَا كَانَ أَخَا تَشَابُهُ
وَمَا أَتَى عَنِ الرَّسُولِ يُقْبَلُ
وَالْكُلُّ حُجَّةٌ فَأَمَّا الْأَوَّلُ
مِنْ ثِقَةٍ لِنَقَةِ وَالْمُرْسَلُ
مِثَالُهُ نَقْلُ أَبِي الشَّعْثَاءِ
وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَقْبَلَنَّ الْمُرْسَلَةَ
وَإِنْ أَتَى الصَّحِيحُ بِالتَّوَاتُرِ
لَأَنَّهُ يُوجِبُ عِلْمًا قَطْعًا
وَفَعَلَهُ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ
وَإِنْ يَكُنْ نَذْبًا فَذَاكَ يُنْدَبُ
وَكُلُّ هَذَا أَسْوَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ
تُقَدَّمُ الْحَدِيثُ مَهْمَا جَاءَ
وَنَرَجِعَنَّ فِي بَيَانِ الْحُكْمِ
أَوْ لَمْ يَكُنْ فَلِاجْتِهَادِ الْبَعْضِ
وَالِاجْتِهَادِ فِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى

إِذَا هُمَا قَدْ وَرَدَا فِي مَوْرِدٍ
وَاعْتَبِرَ الْأَحْكَامَ بِالتَّبَيُّنِ
لِمُحْكَمِ الْآيَاتِ وَالْمُشَابِهِ
وَهُوَ صَحِيحٌ مَرَّةً وَمُرْسَلٌ
فَهُوَ الَّذِي إِلَى النَّبِيِّ يَصِلُ
فَهُوَ الَّذِي مِنْهُ الصَّحَابِيُّ يُهْمَلُ
عَنْ سَيِّدِ الْوَرَى وَالْأَنْبِيَاءِ
لَكِنَّا نَخْتَارُ فِيهِ الْأَوَّلَ
جَاحِدُهُ يَكْفُرُ أَيُّ كَافِرٍ
وَالظَّنُّ فِي الْإِحَادِ (١) حَكْمٌ شَرْعًا
يَلْزَمُ أَنْ تَفْعَلَهُ كَمَا هُوَ (٢)
أَوْ جُهْلُ الْوَصْفِ فَلَيْسَ يَجِبُ
وَلَيْسَ كَالْتَّأْسِي عِنْدِي حَسَنَةً
عَلَى قِيَاسِنَا وَلَا مِرَاءً
عَنْهُ إِلَى إِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ
لَأَنَّ أَخَذَ ذَاكَ نَوْعُ فَرْضٍ
حَكَاهُ عَنْهُمْ بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَ

(١) قوله : « والظن في الاحاد يعني أن الأدلة الظنية وهي غير القطعية إنما يجب بها الحكم الشرعي بحسب الظاهر ، وهو معنى قولهم إنها توجب العمل دون العلم بخلاف القطعية فإنها توجب العلم والعمل معا .

(٢) قوله : « هو » أي كما هو من فعله صلوات الله وسلامه عليه .

مِثْلَ اجْتِهَادٍ فِي قَضَايَا عُمَرَا
وَكَاخْتِلَافِهِمْ بِمَعْنَى الْأَمْرِ
وَفِي بَنِي النَّضِيرِ بَعْضُ قِطْعَا
حَتَّى أَتَوْا لِلْمُصْطَفَى فَتَزَلَّتْ
وَقَدْ أَجَارَ لِمُعَاذٍ يَجْتَهِدُ
وَلَيْسَ فِي زَمَانِهِ إِجْمَاعُ
وَإِنَّمَا الْإِجْمَاعُ بَعْدَ عَصْرِهِ
وَيَذْهَبُونَ فِيهِ كُلُّ مَذْهَبٍ
فَيَقْطَعُونَ فِيهِ حُكْمًا وَاحِدًا
وَحَيْثُ لَمْ يَتَّفِقُوا لِلْقَطْعِ
لَأَنَّمَا إِجْمَاعُهُمْ يَكُونُ
لَأَنَّهُمْ مِنَ الْخَطَا قَدْ عُصِمُوا
وَالْحَقُّ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ
لَكِنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ أَبَدًا
لَأَنَّمَا لَهُ شُرُوطٌ تُشَرِّطُ
وَإِنَّمَا يُرْجَّحُ الْأَقْوَالُ

إِذْ وَافَقَ الْكِتَابَ (١) فِيمَا نَظَرَ
يَوْمَ قُرَيْظَةَ صَلَاةٍ (٢) الْعَصْرِ
نَخِيلَهُمْ وَبَعْضُهُمْ قَدْ مَنَعَ
آيَتِهِمْ فَصَوَّبَتْ وَعَدَلَتْ
إِنْ طَلَبَ النَّصَ لَهَا فَلَمْ يَجِدْ
إِذْ يُرْفَعُنْ بِقَوْلِهِ النَّزَاعُ
فَيَنْظُرُونَ فِي مَعَانِي أَمْرِهِ
وَيُرْجِعُونَ لِلْهُدَى الْمُصَوَّبِ
وَيُرْفَعُونَ الْإِحْتِمَالَ الزَّائِدَا
فَتَمَّ لِلنَّزَاعِ أَيْ وَقَعَ
نَوْعًا مِنَ الدِّينِ بِهِ نَدِينُ
فَلَا ضَلَالٌ فِي الَّذِي قَدْ جَزَمُوا
عِنْدَ جَمِيعِ الْقَائِلِينَ وَافِي
لِغَيْرِ عَالِمٍ بِهَا يَجْتَهِدَا
فَلَا صَوَابَ لِلَّذِي لَا يُضَبِّطُ
مَنْ عَلِمَ الْحُجَّةَ فِيمَا قَالَا

(١) الكتاب : مفعول به أي أن عمر رضي الله عنه وافق الكتاب في بعض الأمور مثل مسألة الحجاب ، وأخذ الفدية عن الأسرى وذلك أولى عن كون الكتاب وافق عمر ولكنه غير ممتنع فيما يظهر .

(٢) صلاة : بالجذر هكذا شكلها في نسخة المؤلف ولعلها على البدل أو الجوار أو بتقدير حرف الجر ويجوز نصبها على نزع الخافض أي في صلاة العصر .

وَقِيلَ مَنْ كَانَ أَحَا اجْتِهَادٍ
وَكَانَ فِي نَازِلَةٍ قَدْ اجْتَهَدَ
قِيلَ وَلَوْ خَالَفَ أَقْوَالَ الْوَرَى
لَأْتَمَّا مَحَلَّ الاجْتِهَادِ
وَزَلَّةُ الْعَالِمِ فِي فَتْوَاهُ
وَذَاكَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ لِسَانِهِ
مِثَالُهُ أَنْ يُعْطِينَ الْأَمَّا
وَإِنَّمَا الضَّمَانُ لِلَّذِي عَمِلَ
وَجَاهِلٌ أَفْتَى فَلَيْسَ يَغْرُمُ
لَأَنَّهُ يُعْرِفُ بِالْجَهْلِ فَقَطْ
لَأَنَّهُ غَرَّ الَّذِي يُسَائِلُ
وَلَا ضَمَانَ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَخْرُجْ
وَلَا يَجُوزُ الْأَمْرُ بِالسَّوَالِ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ حَجَرَ (٣) الْمَسْئُولُ
فَهَذِهِ لَيْسَ بِفَتْوَى مِنْهُ

وَرَأْيُهُ رَأْيِي أُولَى الرَّشَادِ
فَلَا ضَمَانَ حِينَ أَخْطَأَ مَا قَصَدَ
لَكِنِّي أُسْتَنِي (١) قَاطِعًا جَرَى
مَعَ انْتِفَاءِ النَّصِّ فِي الْمُرَادِ
مَرْفُوعَةً عَنْهُ وَمَا أَوْلَاهُ
خِلَافُ مَا يَقْصُدُ فِي جَنَانِهِ (٢)
مَعَ الْبَيِّنِ ثَلَاثًا أَمَّا
بِقَوْلِهِ إِذَا لِلخَطَا مِنْهُ قَبْلُ
إِنْ خَالَفَ الْحَقَّ وَلَكِنْ يَأْتُمُ
وَإِنَّمَا يَضْمَنُ فِي ذَاكَ الْوَسْطِ
بِحَالِهِ وَإِنَّهُ لَجَاهِلٌ
مِنْ قَوْلِ كُلِّ الْعُلَمَاءِ الْحُجَجِ
لِغَيْرِ مَوْثُوقٍ بِهِ مِفْضَالِ
أَنْ يُؤْخَذَنَّ بِالَّذِي يَقُولُ
فَلَا يَجُوزُ أَخْذُ قَوْلِ عَنْهُ

(١) قوله : « لكنني استثنى » يعني أنه يستثنى رحمه الله من القول بعذر المجتهد إنما كر ذلك إذا لم يخالف دليلاً قطعياً أو نصاً متفقاً عليه وهو استثناء صحيح مقبول .

(٢) الجنان : بفتح الجيم القلب .

(٣) قوله : « قد حجر » أي إذا قال للسائل بعد جوابه ولا تأخذ بقولي لأنه قد حجر عليه الأخذ بجوابه ولكني أقول أنه قد جرت العادة من كثير من الفقهاء قول ذلك لمن يستفتيهم ويجعلونه من باب هضم النفس فينبغي أن تراعى هنا فتواه فإن كانت حقاً فالحق مقبول مأخوذ به ولو حجر الأخذ به قائله والباطل مردود على قائله ولو أجاز الأخذ به والله أعلم .

إِلَّا لِمَنْ قَدْ أَبْصَرَ الصَّوَابَ
وإن يَكُ الْعَالِمُ أَفْتَى وَرَجَعَ
وَلَمْ يَكُنْ فِي الرَّأْيِ نَسْخٌ أَبَدًا
أَمَّا الضَّعِيفُ فَعَلَيْهِ يَرْجِعُ
ويعْمَلُنْ بِأَثَرِ الْأَصْحَابِ
حَتَّى يَصِحَّ بَاطِلٌ (١) وَقِيلَ لَا
وَقِيلَ بَلْ يَعْمَلُ بِالَّذِي يَرَى
لأنَّهُ مِنْ اِحْتِمَالِ الْعَلَطِ
وَيُحَذَّرُ بِمَا قَالَ أَوَّلُو الْخِلَافِ
مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي فِي الْمَذْهَبِ
وَمَا بِهِ الْقَلْبُ قَدْ اطمَئْنَا
إن لَمْ يُخَالَفْ فِيهِ حُكْمُ الظَّاهِرِ
ثُمَّ الْقِيَاسُ بَعْضُهُ صَحِيحٌ
فَالأَوَّلُ الْقِيَاسُ فِي الْفُرُوعِ
مِنْ ثَمَّ قَالَ فِيهِ بَحْرُ الْعِلْمِ
مَنْ حَمَلَ الدِّينَ عَلَى الْقِيَاسِ
ثُمَّ الصَّحِيحُ (٢) بَعْضُهُ جَلِيٌّ
أَمَّا الْجَلِيٌّ مَا بَدَأَ مَعْنَاهُ

فِيهِ فَأَخَذَهُ بِهِ قَدْ طَابَا
إِلَى سِوَاهُ فَهُوَ رَأْيٌ قَدْ وَقَعَ
فَاعْمَلْ وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ تَجْتَهِدَا
إِنْ رَجَعَ الْمُقَلِّدُ الْمُتَّبِعُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُفْتِ بِالصَّوَابِ
حَتَّى يَكُونَ مُبْصِرًا مُعَدَّلًا
فِي كُتُبِ ثَلَاثَةِ مُوَثَّرَا
أَبْعُدْ فَالْأَخَذُ هُنَا بِالْأَضْبَاطِ
إِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كُتُبِ الْأَسْلَافِ
(إِنَّ الْأُمُورَ حُكْمُهَا لِلْأَغْلَبِ)
يَصِحَّ أَنْ يَأْخُذَهُ مَنْ ظَنَّا
فَعِنْدَهُ (٣) لَا حُكْمَ لِلْسَّرَائِرِ
وَبَعْضُهُ مُسْتَكْرَرٌ قِيَحُ
وَالثَّانِي فِي الْأَصُولِ وَالْمَشْرُوعِ
مَقَالَةٌ رَافَتْ لِأَهْلِ الْفَهْمِ
لَمْ يَزَلِ الدَّهْرُ أَحَا التِّبَاسِ
وَبَعْضُهُ مُسْتَبْعَدٌ خَفِيٌّ
لِكُلِّ نَازِلٍ إِلَى مَبْنَاهُ

(١) قوله : « باطل » هو فاعل يصح .

(٢) الضمير من قوله : « فعنده » عائد على حكم الظاهر .

(٣) في نسخة ثم القياس .

مثل قِياسِ أَمَةٍ فِي الرُّقِّ (١) وَعَكْسُهُ الْحَفِيُّ فَهُوَ مَا اخْتَفَى لِكَثْرَةِ الْأَشْبَاهِ مِنْ ثَمَّ تَرَى بَعْضُهُمْ يَقُولُ وَصْفُهُ كَذَا فَيَنْشَأُ الْخِلَافُ مِنْ هَذَيْنِ وَقَدْ يَجِي الْخِلَافُ مِنْ حَيْثُ الْخَبَرُ وَلَا يَصِحُّ عِنْدَ قَوْمٍ فَيَجِي كَذَاكَ مَعَ تَعَارُضِ الدَّلَائِلِ وَإِنْ قَطَعْنَا بِوُجُودِ الْعِلَّةِ أَوْ وَجَدَتْ ظَنًّا فَذَاكَ الظَّنِّي وَبَعْضُهُمْ يُنْكِرُ لِلْقِيَاسِ مِنْ ثَمَّ قَالُوا لَا يَقِيسُ أَبَدًا فَيَرْكَنُونَ لِلْقِيَاسِ عَجْزًا وَذَاكَ قَوْلٌ فِي سَوَى الْمَنْصُوصِ وَذَاكَ مِثْلُ عِلَّةِ الرَّبَا وَمَا وَحَكَّمُوا الْعَادَةَ فِي أَشْيَاءٍ

بِالْعَبْدِ عِنْدَ سَرَيَانِ الْعِتْقِ وَهُوَ الَّذِي بِالشَّبْهِ إِسْمًا عُرْفًا فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ ذُكْرًا وَبَعْضُهُمْ سِوَاهُ وَصَفًا أَخَذَا مِنْ ثَمَّ تَلَقَّى الْفَرْعُ ذَا قَوْلَيْنِ يَصِحُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فَيُعْتَبَرُ خِلَافُهُمْ مِنْ نَحْوِ هَذَا الْمَنْهَجِ يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ فِي الْمَسَائِلِ فِي الْفَرْعِ هُوَ ثَابِتُ الْقَطْعِيَّةِ كَذَاكَ إِنْ كَانَ الدَّلِيلُ ظَنِّي لِمَا ذَكَّرْنَا عَنْ فَتَى عَبَّاسٍ إِلَّا امْرُؤُا أَعْيَاهُ مَا قَدْ وَرَدَا فَكَانَ هَذَا الْمَنْعُ مِنْ ذَا حِرْزًا عَلَيْهِ فِي التَّغْلِيلِ بِالْخُصُوصِ كَمِثْلِهَا فِيهِ الْخِلَافُ رُسْمًا وَهَكَذَا الْحُكْمُ بِالِاسْتِقْرَاءِ (٢)

(١) قوله : « مثل قِياسِ أَمَةٍ فِي الرُّقِّ » فيه الإشارة إلى قوله ﷺ : « من أعتق شقصا من عبد قوم قوم عليه » فدخلت الأمة في حكم العبد إذا أعتق الشريك نصيبه منها فإنها تعتق كلها بحكم القياس على العبد وعلى المعتق أن يغرم للشركاء أنصباؤهم بالقيمة وإن لم يكن له مال استسعى العبد للشركاء .

(٢) بالاستقراء : أي العادة .

وَهَكَذَا اسْتَصْحَابُ حَالِ الْأَصْلِ وَهَذِهِ تِمَامُ هَذَا الْفَصْلِ
وَهَا هُنَا قَدْ بَقِيََتْ أَبْوَابُ نَأْتِي بِهَا إِنْ كَمُلَ الْكِتَابُ

كتاب الطهارات

أَمَّا الطَّهَارَاتُ مِنَ الْأَنْجَاسِ وَجُوبُهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَأَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى فَرَضِيَّتِهِ وَعَذَرُوهُ (١) أَنْ يُؤَخَّرْنَ إِلَى وَقِيلَ فِي الثُّوبِ إِذَا تَنَجَّسَا عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَهُ جَمِيعاً وَإِنْ يَكُنْ قَدْ عَرَفَ الْمَحَلَّ وَمَنْ يُنَجِّسَن ثِيَابَ غَيْرِهِ ثُمَّ عَلَيْهِ غَسْلُهَا وَلِيَرْجِعَ وَمَنْ رَأَى بِرَجُلٍ نَجَاسَةً لَمْ يُلْزِمُوهُ عِلْمُهُ إلْزَاماً وَذَلِكَ (٢) لَا يَحْتَاجُ لِلنِّيَّةِ بَلْ وَالزَّوْكَ (٣) بَعْدَ الْغَسْلِ إِنْ بَقِيَ بِهَا أَغْنَى بِذَلِكَ أَثَرَ الْمُنَجَّسِ

حُكْمُ يَعْمُ لِجَمِيعِ النَّاسِ وَهَكَذَا فِي سُنَّةِ الْأَوَّابِ فَمِنْ هُنَا ثُبُوتُ مَعْنَى حُجَّتِهِ وَقَتِ الْعِبَادَاتِ وَبَعْضُ قَالَ لَا وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ مِنْهُ النَّجِيسَ وَالْإِحْتِيَاظُ فِيهِ لَنْ يَضِيعاً فَإِنَّهُ يَغْسِلُ ذَاكَ غُسْلاً عَلَيْهِ أَنْ يُعْلِمَهُ بِضَيْرِهِ إِلَيْهِ بِالْخُلَاصِ فِي الْمَتَّضِعِ وَقَدْ أَصَابَتْ رِجْلَهُ أَوْ رَأْسَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُمْ إِمَاماً يَكْفِي إِذَا زَالَتْ بَوَاجِهُهُ إِنْ غَسَلَ فَعَرَضٌ عَنْهُ عَفِي فَاثْتَبَاهَا بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ مِنْ ذَا النَّجَسِ

(١) قوله : « وعذروه » أي في اعتقاد وجوب فرض الغسل أو عن علمه وجوبه بعد إقامة الحجة عليه بوجوبه حتى يدخل وقت الصلاة وما يشترط فيه الطهارة من العبادات فعند ذلك يضيق عليه جهله وقال بعضهم إذا قامت عليه الحجة بوجوب غسل النجس من بدنه للصلاة فليس له أن يجمله بعد قيام الحجة عليه بوجوبه والله أعلم .

(٢) قوله : « وذلك » يعني أن غسل النجاسة من البدن أو الثوب لا يحتاج إلى نية .

(٣) الزوك : أثر النجاسة في الثوب .

وَلَيْسَ لِلْأَبْدَانِ وَالثِّيَابِ إِلَّا إِذَا صَارَ بِحَالِ الْعَدَمِ (١) وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَقَالَ بَعْضُ فِي الثِّيَابِ تَطَهَّرُ (٢) وَدَمْعَةُ الْعَيْنِ وَبُزَاقُ الْفَمِ فَتَطَهَّرُ الْعَيْنُ مِنَ النَّجَاسَةِ كَذَلِكَ الْبُزَاقُ (٣) بِالْدَمِ اخْتَلَطَ وَمِثْلُهُ الْمُخَاطُ وَالَّذِي وَجَدَ حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ بِهِ دَمٌ أَخْرَجَهُ مِنْ فِيهِ أَوْ لَمْ يُخْرِجْ وَإِنْ يُزَلُّ بِالْمَاءِ دُونَ ذَلِكَ وَكُلُّ شَيْءٍ أَصْلُهُ الطَّهَارَةُ حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ تَنَقَّلَا

طَهَّرَ بِضَرْبِ الرِّيحِ وَالتُّرَابِ فَإِنَّهُ يَعْدِلُ لِلتَّيَمُّمِ فَالْخُلْفُ ثَابِتٌ بغيرِ الْمَاءِ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَشْهُرُ بَعْضُ رَأَاهُ كَالْمِيَاهِ فَأَعْلَمَ إِنْ عُرِكَتْ بِالْدَمِ فِيمَا قَاسَهُ وَذَلِكَ مَا لَمْ يَعْلَبْنَهُ فَقَطُّ فِي الْفَمِ طَعَمَ الدَّمِ عَفْوُهُ وَرَدُّ وَالْمَاءُ (٤) مِنْ غُسَالِهِ لَا يَحْرُمُ فَهُوَ طَهُورٌ مَا بِهِ مِنْ حَرَجٍ أَجْزَى وَقِيلَ شَرْطُهُ بِالْعَرَكِ فَهُوَ عَلَى الْأَصْلِ تَرَى اعْتِبَارَهُ كَذَا الْكَلَامُ فِي الَّذِي قَدْ حُلِّلَا (٥)

(١) قوله : « بحال العدم » أي من الماء .

(٢) قوله : « تطهر » أي بالشمس والزمان .

(٣) البزاق : بالزاي أي البصاق وهو على وزنه ولكن شددته لإقامة الوزن .

(٤) قوله : « والماء » يعني أن الماء الذي يغسل به فمه من أجل ما وجدته في فمه من

طعم الدم ليس بنجس .

(٥) قوله : « كذا الكلام في الذي قد حللا » بمعنى أن حكم ما صح حله التحليل

استصحابا لحكم الأصل حتى يصح حرامه .

باب المياه

الماء مُطْلَقٌ وَغَيْرُ مُطْلَقٍ مُطَهَّرٌ لِعَيْبِهِ كَمَا
كَذَاكَ مَاءُ الْبَيْتِ وَالْعُيُونِ
وغيرُهُ يَكُونُ طَاهِرًا وَقَدْ
فَطَاهِرٌ إِذَا خَلَا مِنْ نَجَسٍ
مِثَالُهُ مَاءٌ بِهِ قَدْ طَهَّرَتْ
لَكِنَّهُ آخِرُ مَاءٍ تَنْظُفُ
وإن تَرَى فِي الْمَاءِ إِثْرَ كَلْبٍ
وإن رَأَيْتَ الْكَلْبَ فِيهِ قَدْ نَزَلَ
وَهَكَذَا إِنْ مَاتَ الْعُسَالَةُ (٢)
وإن يَكُ الْمَيْتُ فِيهِ ضِفْدَعًا
لَوْ كَانَ ذَاكَ الْمَاءُ فِي إِنَاءٍ
وإن يَكُنْ مُحَرَّرًا بِالنَّارِ
لَأَنَّ مَا السَّاحِنُ (٤) مِنْ شَيْئَيْنِ
فَالنَّارُ فِيهِ زَائِدٌ عَنْ أَصْلِهِ

وَالأَوَّلُ الطَّاهِرُ بِالتَّحْقِيقِ
غَيْثٌ يَجِيئُنا مِنَ السَّمَاءِ
يَدْخُلُ تَحْتَ الْمُطْلَقِ الْمَصُونِ
يَكُونُ غَيْرَ طَاهِرٍ فَيَنْتَقِدُ
وغيرُهُ يُعْرَفُ بِالنَّجَسِ
بِهِ نَجَاسَةٌ عَلَيْهِ ظَهَرَتْ
بِهِ النَّجَاسَاتُ فِيهِ اخْتَلَفُوا
فَذَلِكَ الْمَا طَاهِرٌ فِي الْكُتُبِ
وَكَانَ ذَاكَ الْمَاءُ قُلًّا (١) يُعْتَزَلُ
فِي الْمَاءِ لَا يَصْلُحُ لِلْعُسَالَةِ
فَلَا يُنَجِّسُهُ فَاسْتَمَعَا
لَأَنَّ هَذِي (٣) مِنْ ذَوَاتِ الْمَاءِ
فَأِنَّهُ يَنْجُسُ لَا ثَمَارِي
وَذَلِكَ الضَّفْدَعُ دُونَ ذَيْنِ
وَوَاجِبٌ أَنْ نَنْظُرَ فِي عَدْلِهِ

(١) قوله : « قُلًّا » أي قليل .

(٢) العسالة : من الحشرات المعروفة تشابه النعناء وهي الوزغة .

(٣) قوله : « لَأَنَّ هَذِي » أي هذه . قال أبو الطيب : هذي برزت لنا فهجت رسيما .

(٤) قوله : « لَأَنَّ مَا السَّاحِنُ » بقصر همزة ماء للضرورة وهو من باب إضافة الموصوف

إلى الصفة وأصله لَأَنَّ الْمَاءَ السَّاحِنُ مِنْ شَيْئَيْنِ ، ويجوز عندي جعل إتْمَا أداة حصر فاكفني بذكر الصفة عن الموصوف للعلم به .

إِنَّ كَانَ طَهْرُهُ لِأَجْلِ ذَاكَ وَالْكُلُّ مَائِي فَأَيْنَ الْفَرْقُ وَقِيلَ فِي الْبَوْلِ إِذَا مَا وَقَعَا يَكُونُ حُكْمُ ذَلِكَ الشَّرَارِ إِنْ كَانَ ذَاكَ الْمَاءُ مِنْهُ أَكْثَرًا وَطَاهِرًا^(١) الْمُضَافُ مِثْلُ مَا الشَّجَرُ لَا يُتَوَضَّئُ مِنْهُ لِلصَّلَاةِ وَإِنْ يَكُنْ يُذْهَبُ عَيْنَ النَّجَسِ وَقِيلَ فِي الْمَاءِ إِذَا مَا اسْتُعْمِلَ فَتَغَسَّلَنَ بِهِ النَّجَاسَاتِ مَعًا وَكُلُّ مَاءٍ كَانَ فِي الْمِقْدَارِ فَهُوَ كَثِيرٌ طَاهِرٌ لَا يَنْجُسُ وَذَلِكَ أَنْ يَغْلِبَهُ فِي الْوَصْفِ وَإِنْ يَكُنْ يَغْلِبُ فِي وَصْفَيْنِ كَذَلِكَ لَا يَنْجُسُ مَاءُ النَّهْرِ

فَالَسَّمَكُ الْمَقْتُولُ لَا كَذَاكَ فَمَا أَرَى فَرْقًا هُنَا يَحِقُّ فِي الْمَاءِ مِنْهُ شَرٌّ فَأَرْتَفَعَا بِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَطْهَارِ لِأَنَّنَا نُغَلِّبُ الْأَطْهَارَ مِنْ بَاقِلًا وَنَحْوَهَا فَلْيُعْتَبَرْ إِذْ لَمْ يَكُنْ مُطَهِّرًا بِالذَّاتِ وَهَكَذَا كُلُّ مُضَافٍ فَقَسَّ يَجُوزُ أَنْ نَجْعَلَهُ مُعْسِلًا^(٢) وَلَا نَرَى بِهِ الْوُضُوءَ فَاسْمَعَا كَأَرْبَعِينَ قِيلَ مِنْ جَرَارٍ إِلَّا إِذَا زَادَ عَلَيْهِ النَّجَسُ بِاللَّوْنِ وَالطَّعْمِ مَعًا وَالْعَرَفِ أَوْ وَاحِدٍ فَالْخُلْفُ فِي هَذَيْنِ لِأَنَّهُ الطَّاهِرُ حِينَ يَجْرِي

(١) قوله : « وطاهر » بدون تنوين و « المضاف » مبتدأ خبره طاهر المتقدم وفاقا لمذهب

البصريين .

(٢) الماء المستعمل هو ما غسل به طاهر كالماء المغسول به أعضاء الوضوء فهذا يصح تطهير النجس به ولا يرفع الحدث فلا يصح به الوضوء ولا الغسل من الجنابة ولا الحيض ولا النفاس . وأجاز قومنا التوضي بالماء المستعمل إن لم يتغير أو تغير قليلا ولذا حكى المصنف المسئلة بقليل إشارة إلى قول غير أصحابنا فافهم . « أبو اسحاق » .

مَا لَمْ يُعَيِّرْهُ كَمَا تَقَدَّمَ
وإن يَكُنْ قَدْ حُرِقَ الْإِنَاءُ
فَحُكْمُهُ كَالْجَارِي مَهْمَا اتَّصَلَ
فَجَائِزٌ تَغْسِلُ شَيْئاً فِيهِ
وإن يَكُنْ مِنْ أَصْلِهِ يَنْقَطِعُ
وفي السَّبَاعِ تَرْدُ الْحِضَانَا
لَهَا الَّذِي تَحْمِلُهُ وَمَا غَبَرُ (١)
وَهُوَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمِيَاهِ

فِي حَالَةِ الْوِفَاقِ وَالْحُلْفِ اعْلَمَا
مِنْ أَسْفَلٍ يَطْرَحُ مِنْهُ الْمَاءُ
جَرِيَانُهُ وَلَا كَذَا إِنْ فُصِّلَا
لَأَنَّهُ الْجَارِي بِلَا تَمْوِيهِ
وَالْفَرْعُ جَارٍ فَهُوَ جَارٍ يَنْفَعُ
فَالْمَاءُ فِيهَا طَاهِرٌ مَا كَانَا
لَنَا وَبِالْكَثْرَةِ بَعْضٌ اعْتَبَرُ
وَيَنْجَسُنَ بَغَالِبِ الْأَشْبَاهِ

فصل في ماء البئر

وَالْبُئْرُ لَا تَفْسُدُ بِالْأَنْجَاسِ
وَنَزْحُهَا قِلٌ فَرَاغُ الْمَاءِ
وَالأَوَّلُ الْمَعْرُوفُ بِالْمُسْتَبْحِرِ
وَعَيْرُهُ هُوَ الَّذِي نَذَرُهُ
فَأَنَّهُ يَنْجُسُ فِيْمَا قِيْلَا
وَذَلِكَ كَالشَّاةِ وَمِثْلِ الْغُولِ (٣)

إِنْ لَمْ تَكُنْ تَنْزَحُ (٢) فِي الْقِيَاسِ
وَقِيلَ أَنْ يَنْقُصَ بِالذَّلَاءِ
لَأَنَّهُ مَشَابَهُ لِلأُبْحَرِ
بِالْحُكْمِ فِيْمَا هَا هُنَا نُسْطَرُهُ
بِوَاقِعٍ فِيهِ وَلَوْ قَلِيْلَا
لَأَنَّ فِي الشَّاةِ مَحَلَّ الْبَوْلِ

(١) قوله : « وما غبر » أي وما بقى .

(٢) قوله : « تنزح » أي تيس .

(٣) الغول : هو الحية .

وَذَلِكَ السُّورُ (١) مِنَ الْغِيْلَانِ رَجَسٌ كَذَاكَ قَالَ فِي الْبَيَانِ
وَأِنْ رَأَيْتَ قَمْلَةً فِي الْبَيْرِ فَحُكْمُهَا الْحَيَاةُ فِي التَّقْدِيرِ
حَتَّى يَصْحَ مَوْتُهَا فَحَيْثُذُ تَكُونُ كَالْمَيْتَةِ حُكْمًا فَاتَّبِذْ
وَبَالَغُوا فِيمَا بِهِ قَدْ جَاءُوا الْقَمْلُ وَالْفِيلُ بِهَا سَوَاءُ (٢)
وَطَهْرُهُ أَنْ تَنْزَعَنَّ النَّجَسَا وَتَنْزَحَنَّ الْبُيْرُ حَتَّى تَيْبَسَا
وَأِنْ تَزِدْ عَنْ أَرْبَعِينَ دَلْوًا فَالَنْزُحُ أَرْبَعُونَ فِيمَا يُرَوَى
وَلَيْسَ فِي الْبَاقِي عَلَيْكَ بَأْسٌ وَقَالَ بِالْخُمْسِينَ دَلْوًا نَاسٌ
وَنَزَحُهَا بَدَلُوهَا الْمُعْتَادِ لَا بِدَلَاءٍ سَائِرِ الْبِلَادِ
وَأِنْ تَكُنْ بَيْتْرٌ لَهَا دَلْوَانِ مِنْهَا صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ ثَانِي
تُنْزَحُ عِنْدَ بَعْضِهِم بِالْأَكْبَرِ وَقَالَ قَوْمٌ نَزَحُهَا بِالْأَصْغَرِ
وَبَعْضُهُمْ بِأَغْلَبِ الْأَحْوَالِ وَتَطْهَرُ الدَّلْوُ مَعَ الْحَبَالِ
بِطَهْرِهَا وَهَكَذَا الْمَحَالُ (٣)

(١) السُّورُ : البقية من الشيء كالباقي من الطعام ، قوله : « البيان » أي كتاب بيان الشرع .

(٢) هذه المسئلة من متروك العلم إذ لا تستند إلى دليل لا من الكتاب ولا من السنة وَلَئِذَا رَدَّهَا الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ تَلَطَّفًا وَبَالَغُوا .. إلخ وماذا عسى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحَيَوَانَاتُ الطَّفِيلِيَّةُ فِي جَرْمِهَا وَتَأْثِيرِهَا حَتَّى تَكُونَ فِي حُكْمِ الْحَيَوَانَ الْكَبِيرِ تَنْجِيسًا وَتَطْهِيرًا بِمَاءِ السَّنَةِ اللَّهُمَّ هَذَا حَرَجُ رَفْعِهِ اللَّهُ عَنَّا فَلَهُ الْحَمْدُ . مصححه .

(٣) الخال : هي القففة التي يدور عليها الحبل .

بابُ الطهارة بغير الماء

وَيُطَهَّرُ الْأَرْضُ مِنَ الْأَنْجَاسِ
 بِالشَّمْسِ وَالرِّيحِ وَبِالزَّمَانِ
 وَإِنْ تَكُنْ رِيحٌ بَغِيرَ شَمْسٍ
 وَالدَّرْسُ (٢) إِنْ أُخْرِجَ فِي الدُّرُوبِ (١)
 وَضَرَبَتْهُ الشَّمْسُ وَالرِّيحُ
 وَيُطَهَّرُ الْأَرْضُ مِنَ السَّمَادِ
 وَقَالَ بِالْأَذِينِ أَهْلُ الْعِلْمِ
 كَذَلِكَ الْمَنْزِلُ مَهْمَا كُسِحَا (٤)
 وَوَاطِئَةٌ نَجَاسَةٌ لَا تُطَهَّرُ
 لِأَنَّهَا فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ
 وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا الْقَوْلِ
 وَالْمَشْيُ قَدْ يُطَهِّرُ النَّعْلَ
 وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تَذْهَبِ النَّجَاسَةُ
 إِنْ زَالَتِ الْعَيْنُ بِلاِ التِّبَاسِ
 وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ الْأَوَّلَانِ (١)
 فِيهِ خِلَافٌ وَكَذَا فِي الْعَكْسِ
 وَكَانَ فِيهِ الْوُطْيُ بِالْدُّوْبِ (٢)
 فَطَاهِرٌ وَمَا بِهِ جُنَاحُ
 كَذَلِكَ الزَّرْعُ بِسَقْيِ آدِ (٣)
 وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ فِي الْحُكْمِ
 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَحُبُّهُ انْمَحَى
 بِمَشْيِهِ وَلَوْ غَدَتْ لَا تُبْصَرُ
 فَعُسْلُهَا (٥) عِبَادَةُ الْأَبْدَانِ
 وَالْأَوَّلُ الشَّهِيرُ فِي الْمَنْقُولِ
 بِسَبْعِ خُطَوَاتٍ إِذَا مَازَا
 فَحُكْمُهَا مُتَّبِعٌ إِسَاسُهُ (٦)

(١) قوله : « الأولان » يعني الشمس والريح .

(٢) الدرس : سجاد البقر ، الدؤوب : العادة .

(٣) قوله : « آد » هو القسط الواحد من دوران سقي الماء سمي بذلك لرجوعه يقال آد كعاد وزناً ومعنى .

(٤) قوله : « كسحا » أي كنس والكساحة كمساحة الكناسة .

(٥) قوله : « فعسلها » يعني أن غسل النجاسة من بدن الإنسان أمر تعبدى لا يسقط بزوال عين النجاسة من دون غسل موضعها .

(٦) قوله : « متبع إساسه » أي أن حكم النجاسة بقاؤها ما بقيت عينها في النعل اتباعاً لأصل وجودها فيه .

وَالسَّنَّ (١) لِلْمُوسَى وَلِلْحَدِيدِ
وَأِنْ تَرَى الْأَنْجَاسَ فِي الدَّوَابِ
إِنْ رَجَعْتَ وَلَمْ تَجِدْهَا فِيهَا
وَالْخُلْفُ فِي الْقُطْنِ وَفِي الْكِتَانِ
إِنْ غَزَلَا وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ
وَالْجُدْرُ إِنْ تُبْنَى بِطِينِ نَجَسٍ
مِنْ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ وَقِيلَ بَلْ
وَفَاتِحُ الْجِرَابِ (٢) يَلْقَى الْفَارَا
وَمَا بَقِيَ فَذَلِكَ ظَاهِرٌ كَمَا
وَمِثْلُهُ يُقَالُ أَيْضاً فِي الْعَسَلِ
وَالْمَائِعَاتِ حُكْمُهَا تُرَاقُ
كَذَا الْعَجِينُ جَامِداً أَوْ مَائِعاً
وَقَالَ بَعْضُ طَهْرُهُ بِالنَّارِ
فَبِالشَّوَا الْأَنْجَاسُ مِنْهُ تَذْهَبُ
صَوْغُ الْيَهُودِيِّ إِذَا مَا أُدْخِلَا
وَقَبْلُهَا (٣) إِنْ كَانَ ذَا أَجَوَافٍ
وَالْجِلْدُ لِلْمَيْتَةِ مِنْهُمَا دُبْعَا

مُطَهَّرٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَفْنِيْدِ
فَائِئْهَا تَطْهَرُ بِالذَّهَابِ
فَائِئْهَا مَغِيْئُهَا يَكْفِيْهَا
تَنْجَسَا فَقِيلَ يَطْهَرَانِ
يَطْهَرُ مِنْهُمَا هُوَ الْمَغْسُولُ
فَطَهْرُهَا قَدْ قِيلَ مِنْهُمَا تَيْسُ
يَكْفِي يَبَاسُ ظَاهِرٍ إِذَا حَصَلَ
فِيهِ فَيُلْقِيهِ وَمَا قَدْ دَارَا
أَتَى بِسَمْنٍ جَامِدٍ حِينَ رَمَى
وَكُلُّ جَامِدٍ كَذَلِكَ إِنْ تَسَلَّ
لَأَنَّهُ دَاخِلُهَا الْأَرْهَاقُ
وَمُمْكِنُ التَّطْهِيرِ لَيْسَ ضَائِعَا
كَذَلِكَ اللَّحْمُ فَلَا ثُمَارِي
وَهُوَ مِنَ الْعَجِينِ فِي ذَا أَقْرَبُ
فِي النَّارِ ظَاهِرٌ وَلَوْ لَمْ يُغْسَلَا
فِي طَهْرِهِ قِيلَ بِالِاخْتِلَافِ (٤)
فَطَاهِرٌ قَدْ قَالَ بَعْضُ الْبُلْغَا

(١) قوله : « السن » أي الشحذ .

(٢) قوله : « الجراب » هو في الأصل الوعاء المسات لما فيه وفي عرف أهل عُمان هو التمر المكنوز في ظرف معمول من سعف النخيل .

(٣) قوله : « وقبلها » أي قبل إدخاله النار وكان الأولى تذكير الضمير لعوده إلى الدخول .

(٤) وقوله : « بالاختلاف » يقرأ باختلاس الألف التي قبل اللام الأولى لأجل الوزن .

وَقِيلَ لَا وَالْأَوَّلُ الْمُحْتَارُ لِأَنَّهُ أَقْتَى بِهِ الْمُحْتَارُ (١)
وَالْمِلْحُ وَالشَّمْسُ لَهُ دِبَاغٌ وَكُلُّ شَيْءٍ دَبَّغُهُ يَنْسَاغُ
وَذَلِكَ شَيْءٌ فِيهِ عُرْفُ النَّاسِ مُخْتَلِفٌ وَمَا بِهِ مِنْ بَاسٍ
فَالْعَرَضُ الْمَقْصُودُ رَفْعُ الدَّسَمِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ بَقَايَا اللَّحْمِ
فَيُؤْتِي الصَّبِيَّ إِنْ جَرَى فِي فَمِهِ يَطْهَرُ مَهْمَا مَصَّ ثَدْيَ أُمِّهِ
وَالشَّرْطُ أَنْ يَمُصَّهُ ثَلَاثًا وَثَدْيُهَا قَدْ كَسَبَ الْأَحْبَاثَا (٢)
وَطَهْرُهُ فِي غُسْلِهِ بِالْمَاءِ لَا بِذَهَابِ الْعَيْنِ وَالْفَنَاءِ

باب أنواع النجاسات

وَالْبَوْلُ هُوَ أَلْجَسُ الْأَنْجَاسِ وَغَائِطٌ يَلِيهِ فِي الْقِيَاسِ
وَبَعْدُهُ فَالْدَّمُ فَالْجَنَابَةُ فَسَائِرُ الْأَشْيَاءِ الْمُسْتَرَابَةُ
وَبَوْلٌ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ أَحْفُ مِنْ غَيْرِهِ إِذْ كَانَ فِيهِ يُخْتَلَفُ
أَشَدُّ ذَلِكَ بَوْلُ الْآدَمِيِّ وَالْجَنُّ ثُمَّ السَّبُعُ الْوَحْشِيُّ
قَالَ أَبُو الْمُؤَثَّرِ (٣) بَوْلُ الْغَنَمِ أَهْوَنُ مِنْ بَوْلِ جِمَالِ الْأُمَمِ

(١) في قوله : « المختار » الأول بمعنى الاختيار والثاني بمعنى المصطفى ﷺ وذلك الجنس

التام المتماثل .

(٢) الأحباثا : أي الأنجاس بمعنى أنه قد تنجس فعليها غسله بالماء .

(٣) هو العلامة الصلت بن خميس الخروصي البهلوي كان في زمان الإمام الصلت بن

مالك الخروصي وعاش إلى زمان الخارجين عليه وكان ممن يشنع عليهم في ذلك فألف كتاب «الأحداث والصفات» في علم الرد عليهم بحجج مقبعة و «المؤثر» بضم الميم بعدها همزة ساكنة فمثلة مكسورة مخففة .

وهكذا خزق (١) النعام المونس
ورخصوا في شرر (٢) الدماء
وأخرون شددوا إن سفحا
وهكذا الخلف ببول الفار
وبغره أيضا ولكن أرخص
واستقذروا دخوله في الجر (٤)
بول العفاف (٥) قيل فيه طاهر
أسوار ما كان من السباع
إذ بعضهم قال لها ما حملت
وهكذا أيضا سباع الطير
لأنه تعم فيه البلوى
ثم الغراب يخلطن المأكلا
وحالة النور عكس ذاك

أهون من حُبث السباع النجس
لو كان مسفوحاً (٣) بلا امتراء
وجعلوا الرخصة إن لم يسفحاً
ورجسته الأشهر في الآثار
من بوله من ثم فيه رخصوا
ثم خروجه بغير حجر
وبغره كذاك وهو ظاهر
منجس لكن بلا إجماع
بفمها رواية قد نقلت (٦)
وما الغراب فيه كالنور
والنسر نادر قليلاً يحوى (٧)
بطاهر بل يأكل المحللاً
فالحُبث عادة له هناك

(١) الخزق : بفتح الخاء درق الطيور .

(٢) شرر الدماء : قطراتها .

(٣) الدم المسفوح : الخارج من الجسد بسبب من خارج كالجرح والوخز ونحو ذلك .

(٤) الجر : إناء معروف يعمل من الخزف .

(٥) العفاف : طائر كالخطاف لكنه أصغر منه وهو من طيور الليل .

(٦) هو الصحيح لحديث المسند الصحيح سئل رسول الله (ﷺ) عن السباع ترد

الحياض وتشرب منها فقال : « لها ما ولغت في بطونها ولكم ما غير » قال الربيع أي لكم ما

بقي أو قيد بما إذا كان فوق قلتين لحديث « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الحُبث » وكذا إذا تغير

أحد أوصاف الماء بالنجس . أفاده نور الدين في شرح المسند . أبو اسحاق .

(٧) يحوى : أي ينال .

وَمِثْلُهَا الرَّحْمَةُ (١) فَلْتَجَنَّبَ
وَمِثْلُهُ الْغُرَابُ خِرْقَتُهُ (٢) وَهُمْ
خِرْقُ الدَّجَاجِ قِيلَ وَالْأَهْلِي
وَلَيْسَ فِي الْوَحْشِيِّ بَأْسٌ وَكَذَا
وَحَكُمُوا فِي السُّورِ بِالْأَطْهَارِ
وَاحْتَلَفُوا فِي طَهْرِ سُورِ الْأَقْلَفِ
وَيَظْهَرُ الْخِلَافُ فِي اغْتِسَالِهِ
فَمَنْ رَأَاهُ نَجَسًا يَلْزُمُهُ
كَذَلِكَ الْغُسْلُ عَلَى مَنْ أَسْلَمَا
فَقِيلَ بِالْإِسْلَامِ طَهْرُهُ وَلَمْ
قَرَضُ الْأَمَاحِي نَجِسٌ وَالْأَجْدُلُ
فِي مُحْطَمِ السَّنُورِ أَيْضًا اخْتَلَفَ
لَأَنَّهُ رَطْبٌ يُلَاقِي النَّجَسَا
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ هَذَا الْحَالُ
وَالضَّمَجُ وَالْقِرْدَانُ وَالْمَكُونُ (٤)

فِي سُورِهَا وَخِرْقَتِهَا الْمُجْتَنَّبِ
سَلِيلٌ مَحْبُوبٌ يُرَخِّصُ فَكْتَمَ
مِنَ الْحَمَامِ الْخُلْفُ فِي الْمَرْوِيِّ
إِنْ صِينَ ذَا الدَّجَاجِ عَنْ أَكْلِ الْأَذَى
مَا لَمْ تَرَ الرَّجْسَ عَلَى الْمِنْقَارِ
وَالْأَكْثَرُ التَّنَجِيسُ فِيهِ فَاعْرِفَ
مِنْ بَعْدِ أَنْ يُزِيلَ مِنْ قَدَالِهِ (٣)
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ لَا يَلْزُمُهُ
مِنْ بَعْدِ شِرْكٍ فِيهِ تُحْلَفُ عَلِمَا
يَقُلُ بِهِ الْبَعْضُ وَلِلْغُسْلِ التَّرَمُّ
وَالْفَارُ فِيهِ الْاِخْتِلَافُ الْأَوَّلُ
فَعِنْدَ بَعْضٍ بِالنَّجَاسَةِ وَصِفَ
وَلَمْ يَكُنْ يَنْشَفُ حَتَّى يَبْسَا
بِهِ لِكُلِّ خَبَثٍ زَوَالُ
لَيْسَ بِهَا مِنْ نَجَسٍ يَكُونُ

(١) قوله : « الرحمة » هي من الطيور المستخبثة غالب قوتها من الميتات والجمع رخم وهي الأنوق لا تبيض إلا إلى شواهد الجبال حيث لا يبلغها إنسان ، ولذلك قالوا : هو أعز من بيض الأنوق .

(٢) قوله : « خِرْقَتُهُ » هو بدل من الغراب ويسمى بدل اشتغال .

(٣) قوله : « قَدَالِهِ » أي قلفته وهي الجلد التي تقطع عند الختان وتسمى القذله ومن زائده أي من بعد أن يزِيل قَدَالَتُهُ أي يقطعها .

(٤) الضمج والقردان والمكون : من الحشرات الصغار المعروفة وهي تؤذي الأجساد بامتصاص الدم منها والقردان جمع قراد كغراب وغربان وهذا النوع أكثر أذاه للابل والغنم ولكنه في الابل أكثر وكلها ليست من ذوات الدم إلا ما يتغذاه من الإنسان وسائر الحيوان .

وَكُلُّ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ بِهِ دَمٌ وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِسُورِ الْأَرْبِ وَجَاءَ فِي بَغْرِ الْعَفَافِ قَوْلٌ وَاحْتَلَفُوا فِي رَجَسِ بَغْرِ الضَّفْدِ عَ وَإِنْ تَكُنْ جَاءَتْ مِنَ الْمِيَاهِ بَلْ بَوْلُهَا أَشَدُّ وَالْقَوْلُ وَرَدٌ وَنَجَسٌ إِنْ جَاءَ مِنْ صَحْرَاءٍ وَحَدُّهُ ثَلَاثُ قَحْمَاتٍ فَإِنْ وَهَذِهِ الْأَنْعَامُ وَالْحَمِيرُ وَمِثْلُهَا الْبِغَالُ ثُمَّ الْخَيْلُ وَعَرَقُ الْمَرْكُوبِ مَهْمَا صِينَا وَمَا تَمَجُّهُ (٣) ذِيُولُ الْإِبِلِ كَذَلِكَ الْمَاءُ مِنَ الْأَكْرَاشِ لِأَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِالْبَوْلِ لَكِنِّي أَحْتَارُ فِيهِ الطَّهْرَ وَكُلُّ مَا يَخْرُجُ مِنْ إِنْسَانٍ

فَذَاكَ بِالطَّهْرِ لَهُ قَدْ حَكُمُوا وَبَغْرُهُ وَأَنَّهُ مِثْلُ الطَّبْيِ بِطَهْرِهِ كَذَاكَ مِنْهُ الْبَوْلُ وَذَاكَ مِنْ بَرِّيَّةٍ فِيمَا مَعِيَ فَبَغْرُهَا لِبَوْلِهَا يُضَاهِي (١) بِطَهْرِهِ إِنْ كَانَ مِنْ مَاءٍ نَفَذَ وَهَكَذَا مُبَاعِدٌ لِلْمَاءِ يَقَحِّمُهَا مِنْهُ فَبَرِّي (٢) زُكِنَ طَاهِرَةٌ أَبْعَارُهَا وَالسُّورُ وَإِنَّمَا يَنْجَسُ مِنْهَا الْبَوْلُ عَنِ الْأَذَى بِطَهْرِهِ يُفْتَوْنَ رَجَسٌ لِمَسِّهِ مَكَانَ الْمَبُولِ وَقِيَّتُهَا فِيهِ الْخِلَافُ فَاشِ مِنْ ثُمَّ كَانَ نَجَسًا فِي قَوْلٍ إِذْ لَمْ يَكُنْ بَوْلٌ سِوَى فِي الْمَجْرَى مِنْ وَالْجِ الْجَوْفِ إِلَى اللِّسَانِ

(١) يضاهي : أي يشابه .

(٢) قوله : « فبري » أي منسوب إلى البراري ليس ببحري ، وما كان منها في المياه

يقال له بحري ولو في غير ماء البحر .

(٣) قوله : « تمجه » أي تُلْقِيهِ مِنَ الرُّطُوبَاتِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ بَوْلِهَا كَمَا إِذَا أَصَابَهَا مَاءُ فَتَرْتَهُ

أَذْنَابُهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ نَجَسًا وَهَذَا مَبْنِي عَلَى قَوْلِ جَهْوَ الْأَصْحَابِ الْقَائِلِينَ بِنَجَاسَةِ بَوْلِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَنَجَسَ وَصَرَطَهُ (١) مُحَرَّمٌ لِأَنَّهُ كَخَارِجٍ مِنْ دُبُرِهَا كَذَلِكَ مَا يَخْرُجُ مِنْ أَضْرَاسِهِ لِأَنَّهُ مِنْ نَثِيهِ كَالْعَذَرَةِ كَيْفَ يَكُونُ مِثْلَهَا وَالْأَمْعَا أَكُلُ نَثِي حُكْمُهُ النَّجَاسَةُ بَلِ الصَّوَابُ فِيهِ قَوْلُ الْبَعْضِ وَالرِّيْقُ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا جَرَى لِأَنَّ ذَاكَ طَاهِرٌ مُجْتَمِعٌ وَعَرَقُ الْإِنْسَانِ أَيْضاً طَاهِرٌ كَذَلِكَ أَيْضاً جِلْدُهُ لَوْ اخْتَرَقَ وَرَجَسُهُ يُعْزَى لِقَوْلِ الْأَكْثَرِ كَذَلِكَ أَيْضاً دُبْرَةُ الْحِمَارِ، لَا يَنْقُضَنَّ طَهْرَهُ إِلَّا الدَّمُ

كَذَا مِنَ السَّبَاعِ (١) أَيْضاً يَحْرُمُ وَالْحُمُرُ لَا بَأْسَ بِمَسِّ بَعْرِهَا نَثِياً يَقُولُ الْبَعْضُ مِنْ أَنجَاسِهِ وَهُوَ قِيَاسٌ لَيْتَهُ مَا ذَكَرَهُ قَدْ غَيَّرَتْهَا فَاسْتَحَالَ الطَّبْعَا (٢) كَلَّا وَرَبِّي لَا نَرَى قِيَاسَهُ حَيْثُ غَدَا بِالطَّهْرِ فِيهِ يَقْضِي مِنْ نَائِمٍ فِي نَوْمِهِ قَدْ غُمِرَا (٣) عَلَيْهِ وَالْمُخَاطُ ثُمَّ الْأَدْمُعُ وَالْمِدُّ (٤) مِثْلُهُ وَهَذَا ظَاهِرٌ بِالنَّارِ وَالْبَعْضُ بِرَجْسِهِ نَطَقَ وَطَهْرُهُ الصَّحِيحُ عِنْدَ النَّظَرِ يَمْسُهَا وَالْمِدُّ مِنْهَا جَارِي وَمَا سِوَاهُ مَسَّهُ لَا يَحْرُمُ

(١) قوله : « صرطه » أي إدخاله الجوف ، قوله : « كذا السباع » أي أن الخارج من قىء السباع نجس محرم على الإنسان الانتفاع به ويجب عليه غسل ما أصابه منه في بدن أو ثوب .

(٢) الطبعَا : تمييز محول عن الفاعل أي استحالة طبعه وتعريفه للضرورة أو على مذهب من أجاز تعريف التمييز في الشعر كقوله : وطبت النفس يا قيس عن عمرو .

(٣) غمرا : غمر في نومه إذا غرق فيه وهو كناية عن ثقل النوم .

(٤) قوله : « والمد » هو الماء الأبيض الغليظ الذي يخرج من القروح وقد يكون رقيقا .

(٥) دُبْرَةُ الْحِمَارِ : هي القرحة التي تتكون في ظهره من شدة الحمل ويكون ذلك في الخيل والابل قال الاعرابي :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

وإن يكن يخرج مخرج النجس كرجل يخرج من قضيبه لمخرج البول كذاك المنى والرّجس في الميتة من ذات الدّم وكلّها محرّم لعينه وقيل في معلّم الكلاب فنفهم من قول هؤلاء وإن تلك الميتة مما يختلف والحلف في مرارة الغراب وإن يكن غير مذكي نجسه (٥) والجلد والشّعور والأصواف كذلك الأوبار والريش إذا وإن يكن من ذي حياة يؤكل وإن يكن في الريش لحم انقلع وعظمها كالجلد أيضاً يختلف

نَجَسُهُ الْمَخْرُجُ لَوْ لَمْ يَحْتَسِبْ (١)
مَذُّ نَحْتُهُ عَلَى تَجْنِيْبِهِ (٢)
رَجَسٌ كَذَاكَ وَذِيهِ وَالْمَذْيُ (٣)
وَالْكَلْبُ وَالْخَنْزِيرُ أَصْلٌ فَأَعْلَمَ
لِحُبَّتِهِ وَمَا بِهِ مِنْ شَيْئِهِ
لَيْسَ بِمَنْجُوسٍ لِلانْقِلَابِ
حُدُوثِ رَجْسِهِ عَلَى الْأَعْضَاءِ
فِي أَكْلِهَا تَزْدَادُ رَجْسًا وَوَهْفٌ (٤)
حِينَ يُذَكِّي ظَاهِرُ الصَّوَابِ
لَمَّا بِهِ مِنْ حُرْمَةِ مُؤَسَّسِهِ
مِنْ مَيْتَةٍ فِي كُلِّهَا اخْتِلَافٌ
لَمْ يَبْقَ فِيهِ أَثَرٌ مِنَ الْأَذَى
فَطَاهَرُ لَوْ فِي الْحَيَاةِ يُفْصَلُ
فَنَجَسٌ نَقْلَعُهُ إِذَا انْقَطَعَ
فِيهِ فَعَظْمُ الْغَلَبِ فِيهِ مَا سَلَفَ

(١) قوله : « لو لم يحتسب » أي ولو لم يمكث في البطن إذا خرج البول أو الغائط .

(٢) تجنيبه : أي تبيده .

(٣) قوله : « المنى » بالتخفيف للوزن أو هو لغة فيه وأصله بشد الياء وهو ما يخرج باللذة مع الانتشار والودى ما يخرج من الذكر بعد البول مثل الخيط والمذى هو ما يخرج من الرطوبة مع الانتشار بدون لذة ولا اندفاق وهذان الأخيران يجب غسلهما ولا يوجبان غسل الجسد بخلاف المنى الدافق فإنه يوجب .

(٤) الوهف : العفونة والرائحة الكريهة .

(٥) قوله : « نجسه » خبر لمبتدأ محذوف أي فهي نجسه .

بابُ الْمُتَنَجِّسَاتِ

وَكُلُّ طَاهِرٍ يُصِيبُهُ النَّجَسُ إِلَّا الَّذِي قَدَّمْتُهُ فِي الْمَاءِ وَقِيلَ فِي الْبَوْلِ إِذَا مَا وَقَعَ فَطَاهِرٌ يُقَالُ ذَاكَ الشَّرُّ وَصُفْرَةٌ تَخْرُجُ بَعْدَ الْغُسْلِ فَإِنَّهَا طَاهِرَةٌ وَقَبْلَ أَنْ وَمَنْ أَصَابَهُ بِلِيلٍ جُرْحٌ وَقَمْلَةٌ يُدْرِجُهَا الْإِنْسَانُ فَالظُّهْرُ مِنْهُ طَاهِرٌ وَالْأَنْمَلُ (١) وَإِنْ يَكُنْ أَخْرَجَهَا مِنْ لُبْسِهِ وَذَاكَ إِنْ أَدْرَجَهَا لِتَخْرُجَا وَرَجُلٌ يَسْرُطُ (٢) يَبْضُ فَخَرَجَ فَأَصْلُ ذَاكَ الْبَيْضِ طَاهِرٌ وَمَا وَإِنْ بَدَأَ مُنْكَسِرًا فَنجسٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الْعَذَرَةِ حُكْمُ مِدَادِ ذِي الصَّبَا إِذَا يَكْتُبُ وَجَسَدُ الْمُشْرِكِ حِينَ يَبْسُ

فَإِنَّهُ يَنْجُسُ مَا مِنْهُ لَمْسٌ فَإِنَّهُ مُطَهِّرُ الْأَشْيَاءِ فِي الْمَاءِ مِنْهُ شَرُّ (١) فَارْتَفَعَا بِشَرِّ أَنْ الْمَاءُ مِنْهُ أَكْثَرُ وَحُمْرَةٌ مِنْ حَدَشٍ فِي رَجُلٍ يُغْسَلُ فِيهَا الْإِخْتِلَافُ يُنْقَلَنُ فَطَاهِرٌ حَتَّى يَصِحَّ السَّقْفُ بِظَهْرِهِ وَهُوَ إِذَنْ عَرْقَانُ تَنْجَسُ قِيلَ وَهُوَ فَرْقٌ مُشْكِلٌ وَاللَّبْسُ رَطْبٌ فَأَحْكَمَنْ بِرَجْسِهِ وَذَاكَ عَكْسُ مَا مَضَى مَدْبَجًا مِنْ جَوْفِهِ كَحَالِهِ حِينَ وَلَجَ يَنْجَسُ إِلَّا الْقِشْرُ مِنْهُ فَأَعْلَمَا وَقِيلَ لَوْ لَمْ يَنْكَسِرْ مُنْجَسٌ فَذَاتُهُ فِي ذَا الْمَقَالِ قَدَرَهُ حُكْمُ الطَّاهَرَاتِ وَلَا يُسْتَغْرَبُ فَكُلُّ مَا لَا قَاهُ لَيْسَ يَنْجَسُ

(١) قوله : « شر » أي قطرات صفار .

(٢) الأنمل : أطراف أصابع اليدين واحدها أنملة .

(٣) يسرط : أي يتلع .

إِلَّا إِذَا كَانَ الَّذِي لَاقَاهُ رَطْبًا فَذَاكَ نَجَسٌ نَرَاهُ
وإنْ تَكُنْ رُطُوبَةً فِي جَسَدِهِ يَنْجَسُ مَا لَاقَاهُ فِي مُعْتَمِدِهِ
قِيلَ وَلَوْ نَظَّفَ لِلْبَنَانِ بِالْغُسْلِ وَالسِّدْرِ وَبِالْأَشْنَانِ (١)
فَائِهَا إِنْ عَرَقَتْ تُفْسِدُ مَا ثَمْسُهُ وَطُهْرُهُ إِنْ يُسْلِمَا
وإنْ أُصِيبَتْ (٢) هَرَّةٌ فِي الْبُرِّ (٣) وَالِدَةٌ فَاحْكُمْ لَهُ بِالطُّهْرِ
لَأَنَّهُ تَحْتَمِلُ الْوِلَادَةَ فِي غَيْرِهِ وَانْتَقَلَتْ كَالْعَادَةِ
وَبَاقِرُ الدَّوْسِ إِذَا تَبَوَّلَ فَحُكْمُهُ فِي التَّيْنِ إِذْ يَشُولُ (٤)
وَالْحَبُّ فَهُوَ طَاهِرٌ نَقُولُ لَأَنَّهُ مِنْ شَأْنِهِ النُّزُولُ
وَاللَّحْمُ إِنْ يُشَوَّى بِجَمْرِ الْعَذْرَةِ فَلَزِقَتْ بِهِ فَذَاكَ قَذِرَةٌ
وَقِيلَ لَا كَذَلِكَ الدُّخَانُ مِنْهَا فَقِيلَ نَجَسٌ يُبَانُ
أَمَّا دُخَانُ الْعُودِ إِنْ تَنَجَّسَا فَطَاهِرٌ مَا لَمْ يُؤْثِرْ دَنَسًا (٥)
وَمَا بِدُهْنِ الْمِسْكِ مِنْ جُنَاحٍ وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُبَاحِ
وَسَائِرُ الْأَذْهَانِ إِنْ تَنَجَّسَتْ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا إِذْ نَجَسَتْ
وَقِيلَ بَلْ يَجُوزُ حِينَ يُشْتَرَطُ وَقِيلَ عَلَى ثِقَاتِنَا فَقَطْ
وَالنَّحْلُ إِنْ يُسْقَى بِمَاءِ الْعَذْرَةِ فَجَائِزٌ لِلنَّاسِ أَكْلُ الثَّمَرَةِ

(١) الأشنان : بضم الهزرة شجرة الحرض تنبت في الصحارى والقفار أيام الأمطار .

(٢) قوله : « أُصِيبَتْ » أى وُجِدَتْ .

(٣) البر : بضم الباء أى في حب البر .

(٤) يشول : أى يرتفع عن الحب .

(٥) قوله : « ما لم يؤثر دنسا » هذا منه رحمه الله احتراسا ، وإلا فإن دخان العود لا يؤثر

سوادا وما أحسن قول القائل :

غضب الكريم وإن تاجع ناره كدخان عود ليس فيه سواد

كَذَلِكَ الثَّابِتُ فِي الْأَقْدَارِ يَحُلُ مَهْمَا كَانَ مِنْ أَشْجَارٍ
 إِنْ نَالَتْ الْعُرُوقُ مِنْهَا الْأَرْضَ أَوْلاً فَذَاكَ يُرْفَضَنَّ رَفَضًا
 وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ فِي النَّخِيلِ إِنْ سَقِيَتْ بِمَائِهَا الْعَلِيلِ
 قُلْتُ كَذَلِكَ فِي الَّذِي يَلِيهِ وَذَلِكَ الْأَلْيَقُ فِي التَّنْزِيهِ
 وَالطَّهْرُ فِي الْأَحْكَامِ عِنْدِي أَظْهَرُ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَالَ الْأَثَرُ
 وَجَائِزُ خِيَاطَةِ الْيَهُودِيِّ مَالَمْ يَنْلُ بِرِيقِهِ (١) الْمَعْهُودِ
 وَهَكَذَا غَسَّالَةُ الثِّيَابِ وَمَنْعُهُ أَذْنَى إِلَى الصَّوَابِ
 وَهَكَذَا إِنْ كَنَزَ الْجِرَابَا يَكُونُ عِنْدِي نَجِسًا مُرَابَا
 وَجَوَّزُوا شِرَاءَنَا لِلتَّمْرِ مِنْهُ إِذَا لَمْ نَعْلَمَنَّ بِالْحَجَرِ

باب غُسل المتنجّسات

وَيَطْهَرَنَّ مِنْ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ إِنْ زَالَتِ الْعَيْنُ بِمَاءٍ طَاهِرٍ
 لَوْ لَمْ يَكُنْ يَنْوِي لِأَنَّ الْغَرَضَ (٢) إِزَالَةَ الْحَبِيثِ حِينَ عَرَضًا
 وَالشَّاءُ إِنْ بَالَتْ عَلَى الْجِرَابِ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ بِائِسْكَابِ
 حَتَّى يُوَافِيَ مَبْلَغَ الْأَنْجَاسِ وَذَاكَ طَهْرُهُ بِلَا التَّبَاسِ
 وَإِنْ تَكُنْ كَنْزُهُ بِنَجَسٍ فَتُّهُ (٣) وَاغْسِلْهُ بِمَا وَيَسِّسُ

(١) قوله : « ما لم ينل بريقه » أي ما لم يُصب الخيط شيء من ريقه ، وفي نسخه « ما لم ينل » من البلل ، وهو موافق لما في شعر ابن النضر حيث قال : ما لم ينل الخيط بالثغر .

(٢) الغرض : بالغين المعجمة أي القصد .

(٣) قوله « فَتُّهُ » بقاء فمشتاتين من فوق أولاهما مشدده مكسور والثانية ساكنة ؛ أي قَرْفُهُ .

بَوْل الرّضيع نَضْحُهُ مُطَهَّرٌ وَالْعَرَكُ فِي بَوْلِ الْإِنَاثِ أَكْثَرُ
وَالْعَرَكُ فِي الْجَمِيعِ مَهْمَا طَعِمَا (١) وَلَيْسَ يُجْزِيهِ هُنَاكَ نَضْحُ مَا
وَالْعَرَكُ لَا زِمَ لِذِي التَّغْسِيلِ إِلَّا الَّذِي أُخْرِجَ بِالذَّلِيلِ
وَقَدْ ثُبُوتُ عَنْهُ نَفْسُ الْحَرَكَةِ كَمَا إِذَا حَضَخْتَهُ وَحَرَكَهُ
كَذَاكَ مَنْ بَرَجَلَهُ قَدْ رَفَسَا وَهُوَ مُخَالِفٌ لِحَالِ الْأَدَبِ
وَمِنْهُمْ مَنْ فَضَّلَهُ لِأَجْلِ وَلَا أَرَى هَذَا مِنَ التَّحْقِيقِ
وَالطُّهْرُ لِلْإِنَاءِ إِنْ تَنَجَّسَا يُغْسَلُ حَتَّى يَبْلُغَ (٣) التَّنَجَّسَ
فَإِنْ يَكُنْ رَطْبًا فَلَا يَحْتَاجُ مُؤَنَةً أَوْ يَابَسًا يَحْتَاجُ
يُوزَقَنَّ (٤) ثُمَّ يَكْفِي مِنْهُ وَذَاكَ فِي آيَةٍ مِنْ حَزَفٍ
وَطُهْرُهَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَالْخَلْفُ فِي تَطْهِيرِهِ الثَّيَابَا
وَلَا أَرَى لِلْمَنْعِ وَجْهًا أَبَدًا وَمَعَ ذَاكَ لَسْتُ أَرْضِيهِ

وَالْعَرَكُ لَا يَنْبُو (٢) عَنِ الشَّقُوقِ
يُغْسَلُ حَتَّى يَبْلُغَ (٣) التَّنَجَّسَ
مُؤَنَةً أَوْ يَابَسًا يَحْتَاجُ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيُسْنَهُ
وَنَحْوَهُ مِنْ حَشَبٍ مُنَشَفٍ
إِذَا أَتَى بِغُسْلِهَا الْمُرَضِيِّ
وَمَنْ يَقْلُ بِطُهْرِهَا أَصَابَا
إِلَّا لِمَنْ يَجْعَلُهُ تَعْبُدًا
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ لِلتَّزْيِيهِ

(١) قوله « طعما » أى أكل الطعام .

(٢) قوله « لا ينبو » أى لا يقصر عن الوصول الى الشقوق .

(٣) قوله « يبلغ » يعنى الماء .

(٤) قوله « يُوزَقَنَّ » أى يترك في الماء بمقدار ما يرى أنه بالغ في نظيفه من انجاسه .

باب قضاء الحاجة

وَلِقَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ جُمْلَةُ آدَابٍ عَلَى الْأَغْيَانِ
فَيَتَعَدَّنُ إِنْ مَضَى فِي الصَّحْرَا وَيَسْتَرُنْ عَنْهُ الْعُيُونُ سِتْرَا
لَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا كَثِيبَ رَمْلٍ لَأَذَّ بِهِ أَوْ ثَلَعَةً (١) أَوْ رَحْلٍ
وَلَا تَكُنْ مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبْلَةِ وَلَا لَهَا مُسْتَدْبِرًا بِمَكَّةَ
وَقِيلَ لَا يَجُوزُ ذَاكَ أَبَدًا وَالْمَنْعُ بِالصَّحْرَاءِ بَعْضُ قِيْدَا
وَفِي الْبُيُوتِ لَيْسَ يُمْنَعُنَا لَمَّا بِهَا مِنْ حَائِلٍ قَدْ عَنَّا
وَهُوَ مَقَالٌ قَدْ رَوَاهُ جَابِرُ عَنِ شَيْخِهِ الْبَحْرُ وَهُوَ الظَّاهِرُ
وَالشَّمْسُ وَالنُّجُومُ لَا تُسْتَقْبَلَا وَالرَّيْحُ كَيْلًا تُرْجَعَنَّ الْبَلَلَا
وَوَضْعُكَ الْغَائِطَ فِي الْمَجَارِي حَجَرٌ كَذَاكَ مَسْقُطُ الثَّمَارِ
وَهَكَذَا أَمَاكِنُ الضَّرَارِ كَذَاكَ أَيْضًا سُبُلُ الْمُرَارِ
وَالْبَوْلُ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ الْجَارِي رُخْصَ فِيهِ قُلْتُ لِاضْطِرَارِ
أَوْ أَنَّهُ قَدْ قِيدَ النَّهْيُ بِمَا كَانَ مِنَ الرَّايِدِ وَصَفًا فَاغْلَمَا
وَبَعْضُهُمْ كَرِهَ أَنْ يُسْتَنْجَا فِي النَّهْرِ وَهُوَ لِلنَّجَاةِ أَنْجَا
وَقِيلَ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَوْلُ لَا سِيَّمَا الرَّايِدُ وَهُوَ الْقَوْلُ
وَقِيلَ لَا بِأَسَ بَوْضِعِ الْغَائِطِ فِيهِ كَذَاكَ تَحْتَ نَحْلِ الْحَائِطِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَا فِيهِ مِنْ ثِمَارٍ يَصْلُحُ لِلْأَكْلِ عَلَى الْاِحْتِيَارِ
وَأِنْ يَكُنْ يَصْلُحُ لِلْمَأْكُولِ فَيُمنَعَنَّ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ

(١) التلعة : بفتح التاء بوزن القلعة ما ارتفع من الأرض وما انهبط وهو من الاضداد وهي معطوفة على الضمير المجرور بالباء في «به» وهو جائز عند ابن مالك وكثير من النحويين .

باب الاستنجاء

وَمَنْ يَتْلُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَبْرِي وَيَأْخُذَن ثَلَاثَةً أَحْجَارًا وَقِيلَ يُسْتَنْجَا بِمَاءٍ زَمْزَمٍ لِأَنَّهُ كَسَائِرِ الْمِيَاهِ وَإِنْ يَكُنْ أَعْظَمُ مِنْهَا فَضْلًا وَمَنْ يَكُنْ حَرَكُهُ (١) فِي الْمَاءِ فَقِيلَ يُجْزِيهِ عَنِ الْحَرَكَاتِ لِأَنَّمَا الْمُرَادُ رَفْعُ الْعَيْنِ وَقَالَ قَوْمٌ بِاعْتِبَارِ الْعَدَدِ أَكْثَرُ مَا قِيلَ بِأَرْبَعِينَ وَقِيلَ عَشْرٌ ثُمَّ بِالثَّلَاثِ وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الذَّاتُ وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَغْرُكُنَا وَقِيلَ حَتَّى يَجِدَ الْخُشُوءَ وَالْبَوْلُ قِيلَ يَغْرُكُنَّ حُمَسًا وَقِيلَ بِالثَّلَاثِ وَهُوَ أَرْجَحُ لِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ

وَهُوَ أَمِينٌ نَفْسِهِ فِي الْأَمْرِ وَيَفْعَلُنَّ بِهِنَّ الْإِسْتِجْمَارًا وَكُلُّ مُسْتَنْجٍ بِهِ لَمْ يَأْتِ حُكْمًا وَمَا بِهِ مِنْ اشْتِبَاهٍ فَذَلِكَ وَصْفٌ لَيْسَ يَنْفِي الْحِلَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي الْإِسْتِجْمَاءِ وَقِيلَ لَا عِبْرَةَ بِالْمَرَّاتِ وَهُوَ صَحِيحٌ مَا بِهِ مِنْ شَيْءٍ وَاحْتَلَفُوا فِي حَدِّهِ الْمُحَدَّدِ وَقِيلَ بَلْ أَكْثَرُهُ عِشْرُونَ قِيلَ وَذِي (٢) فِي أَقْدَرِ الْأَحْبَاثِ إِذْ لَيْسَ لِلطُّهْرِ بِهَا (٣) ثَبَاتٌ حَتَّى يَرَى الْقَلْبَ بِهِ اطمأنًا وَيُذْهِبَنَّ حَبَثَ اللَّيْوَنَةِ وَلَا دَلِيلَ عِنْدَ هَذَا أَمْسَى لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يَلْمَحُ مُعْتَبَرًا فِي عَدِّ الْإِسْتِجْمَارِ

(١) قوله : « حَرَكُهُ » يعني الذكر .

(٢) قوله : « وَذِي » إشارة إلى ثلاث الحركات والمراد بأقْدَرِ الْأَحْبَاثِ أي البول .

(٣) قوله : « بِهَا » أي ذات الحبث فلعل الباء بمعنى اللام ، ولو قال لها لكان أظهر .

كِتَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ

وَيَجِبُ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ
إِمَّا خُرُوجُ الْمَنِيِّ مِنْ إِنْسَانٍ
فَالنُّطْفَةُ الْمَيْتَةُ (١) وَالْإِكْسَالُ
كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ مَهْمَا احْتَلَمَتْ
وَلَا اغْتَسَالَ إِنْ تَكُنْ قَدْ أَذْخَلَتْ
وَأَوْجَبَ الْأَصْلُ عَلَيْهَا الْغُسْلَ
وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ تَعَبُّدٌ
وَهُوَ مِنَ الْأَمَانَةِ الْمَعْرُوضَةِ (٢)
وَشَرْطُهُ النِّيَّةُ فَالَّذِي قَصَدَ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ يُجْزِيهِ
إِنْ كَانَ يَدْرِي حَالَهُ أَجْزَاهُ
وَمَنْ أَرَادَ الْاِغْتِسَالَ فَلْيُبَلِّغْ
بَسْبِئَيْنِ فَأَعْرِفَنَّ أَسْبَابَهُ
أَوْ بِدُخُولِهِ إِلَى الْخِتَانِ (٣)
عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا اغْتَسَالَ
وَرَأَتْ الْمَاءَ اغْتِسَالًا أَزْمَتْ
جَنَابَةً مِنْ خَارِجٍ وَمَا مَنَتْ
وَلَا أَرَاهُ فِي الْمَقَالِ عَدْلًا
وَأَصْلُهُ مِنَ الْكِتَابِ يُوجَدُ
وَحِفْظُهَا عَلَى الْوَرَى مَفْرُوضَةٌ
بِغُسْلِهِ الْجُمُعَةِ قِيلَ لَا يُعَدُّ
وآخَرُونَ فَسَّرُوا مَا فِيهِ
إِذْ يَدْخُلَنَّ فِي الَّذِي نَوَاهُ
لِيُذْهَبَ الْبَاقِي هُنَاكَ أَوْ يَقِلَّ

(١) قوله : « أو بدخوله الى الختان » يعني به الذكر وإلى الختان غاية ما يوجب الاغتسال ، والمراد به الختانان معا ، فإذا التقى الختانان وولجت حشفة الذكر في فرج المرأة وجب عليهما الغسل ، أنزل أو لم ينزل .

(٢) قوله : « النطفة الميتة » هي الخارجة بغير لذة و « الإكسال » النطفة التي تنفصل من مجاريها مع اللذة والانتشار ، ثم يمنعها عن الخروج .

(٣) قوله : « المعروضة » هذا إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الآية .

وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ الْغُسْلَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ إِذَا أَجَادَ الْفِعْلَ
وَالْخُلْفُ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهُ إِنْ لَمْ يُلْ إِذَا رَأَى مَدِيدَهُ (١)

باب كيفية الغسل

يُقَدِّمْنَ فِي غُسْلِهِ الْيَدَيْنِ وَيَقْصِدْنَ لِرِزْوَالِ الْعَيْنِ
وَيُغْسِلَنَّ فَمَهُ وَأَنْفَهُ وَيَفْعَلْنَ مِنَ الْوُضُوءِ وَصْفَهُ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِلَا تَبَاسٍ ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ فَوْقَ الرَّأْسِ
وَيَعْمَنَ جَمِيعَ الْجَسَدِ وَيَعْرُكْنَهُ بِبَاطِنِ الْيَدِ
وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَعْرُكَ وَضَرْبُ مَوْجِ الْبَحْرِ كَالْعِرَاكِ
بَلِ الْوُجُوبِ مَسُّ مَاءٍ أَدْرَكَ كَذَلِكَ صَبُّ الْمَاءِ بِنَسَبَاكِ
وَمَنْ أَقَى فِي الْغُسْلِ بِالْمُسْتُونِ (٢) يُجْزِيهِ عَنِ وَضُوئِهِ الْمَصُونِ
وَذَلِكَ الْغُسْلُ الْوُضُوءُ الْأَكْبَرُ وَعِنْدَهُمْ هَذَا الْمَقَالُ أَكْثَرُ
لَأَنَّهُ عَلَى الْوُضُوءِ اشْتِمَلًا وَزَادَ فَوْقَهُ بَحِثٌ اغْتِسَلًا
أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَوَضَّأْ فِيهِ فَهُوَ عَنِ الْوُضُوءِ لَا يَكْفِيهِ

(١) قوله : « مَدِيدَهُ » هو كناية عن خروج شئ من بقية المني مع البول ، وأما الذي يخرج بعده فهو الْوَذْيُ ، واختار بعض مغاربتنا أن يول على ليفة سوداء ليرى ما يبقى فيها من أثر المني وهو مبني على القول بوجوب إعادة الغسل إذا رأى شيئاً وعلى عدم وجوبه إن لم يره .

(٢) قوله : « بِالْمُسْتُونِ » أي بمسنون الغسل وهو أن يبدأ بوجهه ورأسه ويديه ثم الأيمن من جسده ثم الأيسر ثم الرجل اليمنى ثم اليسرى بعد غسل مواضع الْعُورَةِ ، فقل إن هذا يُجْزِيهِ عن الوضوء ، لأنه يشابهه ، وعندني أنه إذا نوى بذلك الوضوء مع الغسل أجزاه عن الوضوء ، وإلا فلا ، وكان هذا مراد الناظم رحمه الله .

وَهَذَا هُنَا مَحَلُّ قَوْلِ الْمَنَعِ
 لَكِنَّ قَوْمًا أَطْلَقُوا إِذْ ذَكَرُوا
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ شَكَّ فِي اغْتِسَالِهِ
 لِأَنَّهُ تَيَقَّنَ الْوُجُوبَ
 أَقْلَ مَا يُجْزِيهِ بِاسْتِقْصَاءِ
 وَهُوَ عَنِ الْمُحْتَارِ وَالْبَعْضِ نَفَا
 وَاعْتَلَّ فِيهِ بِالَّذِي تَرَاءَى (١)
 يُحْسِنُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ يَجْهَلُ
 وَالْأَصْلُ قَالَ فِيهِ هُوَ الْأَعْدَلُ
 وَيُظْهِرَنَّ مَوْضِعَ النَّزَاعِ
 وَكَانَ لَا يُحْسِنُ فِعْلَ الْغُسْلِ
 يَلْزِمُهُ عَلَى الْمَقَالِ الْأَوَّلِ
 وَغُسْلُهُ يُجْزِيهِ لَوْ تَعَرَّى (٣)
 وَلَيْسَ لِلْخُلْفِ هُنَا مِنْ وَقَعِ
 وَلَمْ يَعُوا مَاذَا أَرَادَ الْأَثَرُ
 فَإِنَّهُ يُعِيدُهُ بِحَالِهِ
 وَالشَّكُّ لَا يُفِيدُ إِلَّا الرِّيَا
 صَاعٌ وَفِي الْوُضُوءِ مَدُّ مَاءٍ
 تُحْدِثُهُ سِوَى الَّذِي مِنْهُ كَفَى
 فِي قَوْلِهِ لَيْسَ الْوَرَى سَوَاءً
 وَهُوَ مِنَ التَّعْلِيلِ شَيْءٌ مُشْكِلٌ
 وَإِنِّي عَنْ قَوْلِهِ لَا أَعْدِلُ
 إِنْ كَانَ لَمْ يُحْظَ بِغَيْرِ صَاعٍ (٢)
 فَالْخُلْفُ فِي اللَّزُومِ فِي ذَا الْفَصْلِ
 وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدَنَا فَاغْتَسِلِ
 بَيْنَ الْوَرَى وَدِينَهُ أَضْرًا

(١) تَرَاءَى : أي تظاهر ، وهو إشارة الى حديث مَرْوِي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليس الخلق في ذلك سواء » والله أعلم .

(٢) « لم يُحْظَ بِغَيْرِ صَاعٍ » هو من الخطوة وهي بكسر الحاء وضمها يقال : حظى بكذا إذا ناله .

(٣) قوله : « لو تَعَرَّى » أي عند الناس ، أو بحيث يراه الناس ، إنما لو تَعَرَّى في مكان سائر فلا شيء عليه وهل يكون الاغتسال إلا مع التعري ، لكن بحيث لا يكون تَعَرِّيهِ مَعْصِيَةً .

باب أحكام الجنب

وَيُمنَعَنَّ مِنْ مَسِيسِ الْمُصْحَفِ وَجَوَّزُوا أَنْ يُمَسِكَ الْعِلَاقَا (١) لِأَنَّهَا تَكُونُ فَوْقَ الْجَسَدِ وَمَنْعُوهُ أَنْ يُسَمِّلَنَا وَجَاعِلُ الرَّسْمِ كَمِثْلِ الْكَلِمِ وَمَنْ يَقُلْ لَا مِثْلَهُ يُجَوَّزُ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ مَا مِنْهُ شَخَطٌ (٢) وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا أَذْنَا وَالْمَحْوُ مَا فِي شَرْبِهِ مِنْ بَأْسٍ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَدْ حَكَى الْإِجْمَاعُ وَالسُّورُ مِنْهُ طَاهِرٌ وَالْعَرَقُ وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا تَحَنَّا (٣) فِي نَوْمِهِ وَشَرْبِهِ وَالْأَكْلِ فَمَنْ يَشَا النَّوْمَ تَوَضَّى قَبْلَهُ

وَمِنْ تِلَاوَةِ الْكِتَابِ الْمُنْصِفِ وَمَنْعُوا الْحُرُوزَ وَالْأَوْفَاقَا وَسِيرَهُ فَقَطْ فِي كَفِّ الْيَدِ وَلِتَعُوذَ يُرْخَصَنَّ يَمْنَعُهُ مِنْ رَسْمِهَا بِالْقَلَمِ وَالْمَنْعُ فِي الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَحْرَزُ وَالْخُلْفُ إِنْ لَمْ يَحْمِلْنَهُ فَقَطْ وَذَكَرَ اللَّهُ الْعَظِيمَ مُعَلِّمَنَا كَذَلِكَ ذَاتُ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ لَكِنْ أَرَاهُ يَقْبَلُ التَّرَاعَا وَاسْمُ الْاسْتِحْمَامِ (٤) فِيهِ أَطْلَقُوا كَذَلِكَ أَيْضاً حِينَ يَذْبَحْنَا كَرَاهَةً لَهُ قُبِيلَ الْغُسْلِ وَلِيَتَمَضَّمَضَ إِنْ أَرَادَ أَكْلَهُ

(١) قوله : « العِلَاقَا » هو الخيط أو الحبل الذي يعلق به المصحف والمراد بـ « الحُرُوزِ وَالْأَوْفَاقِ »

حملها أى أنه يمنع الجنب من حملها وهى ما كانت من آيات الكتاب أو أسماء العزيز الوهاب .

(٢) قوله : « شَخَطٌ » أى كتب ، يقال شخط الشيء إذا سَطَرَهُ .

(٣) قوله : « واسم الاستحمام » يعنى أن عرق الجنب يُسَمَّى مستحماً واستحماماً .

(٤) قوله : « تَحَنَّا » أى وضع الحنّا على رجليه ويديه ، أو على شئ من جسده والحنّا شجر

معروف يحمر ما وضع عليه من الجسد إذا وضع عليه الليمون والختار عندي ألا يمنع من

استعماله الجنب .

وَأَكَلَ مِنْ قَبْلِهِ يُخْلَلُ أَسْنَانُهُ مَهْمَا أَرَادَ يَغْسِلُ
وَالشُّرْبُ وَالسَّوَاكُ لِلْإِنْسَانِ (١) يُكْرَهُ مِنْهُ حَرَسَ الْأَسْنَانِ
وَسُنَّةٌ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ (٢) غُسْلُهُمْ لِلْمَيِّتِ وَالتَّنَافُسِ

(١) قوله : « والشرب والسواك للإنسان » أى للإنسان الجنب فشربه وتسوكه قبل الغسل يورث
حرس لسانه وهى خاصية غريبة .

(٢) قوله : « وسنة على جميع الناس » أى سنة واجبة . فأما غسل الميت فهو من فروض الكفاية
وأما الغسل من التنافس فعلى من وجب عليها من النساء : لا على جميع الناس ، وإنما ألحق
بالسنة لأن أصله وجوبه منها . والله أعلم .

كتاب الوضوء

طَهَارَةً تَخُصُّ بَعْضَ الْأَعْضَاءِ تَلَزُمُ إِنْ قُمْنَا نُؤَدِّي الْفَرْضَا
 جُمْلَتَهَا فَرَضٌ وَفِي تَفْصِيلِهَا فَرَضٌ وَمَسْنُونٌ لَدَى تَحْصِيلِهَا
 فَالْفَرَضُ مَاءٌ طَاهِرٌ ، وَالنِّيَّةُ يَعْقِدُهَا خَالِقُ الْبَرِيَّةِ
 أَيْضاً وَغُسْلُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْمَسْحُ لِلرَّأْسِ وَلِلرِّجْلَيْنِ
 وَمَا عَدَاهُ سُنَّةٌ كَالْمَضْمُضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقُ هَكَذَا لَا تَرْفُضُهُ
 وَالْمَسْحُ لِلْأُذُنَيْنِ ثُمَّ الْعُنُقِ وَمَسْحُ ذِي عَلَيْهِ لَمْ يُتَّفَقِ (١)
 وَقَدْ أَتَى بَيَانُ مَسْحِ الرَّجْلِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ نَفْسُ الْغُسْلِ
 وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُنَا أَوْ نَقْصُدُنْ لِتَرْكِ مَا قَدْ سَنَّا

باب الماء الذي يتوضأ به

وَمَنْ يَشَأِ الْوُضُوءَ يَقْصِدُنَا إِلَى مُطَهَّرٍ فَيَعْمَلُنَا
 وَذَلِكَ مَاءٌ لَيْسَ بِالْمُضَافِ فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ مَاءِ الْغَافِ (٢)
 كَذَلِكَ أَيْضاً مَاءُ الْبَاقِلَاءِ (٣) وَكُلَّمَا كَانَ كَهَذَا الْمَاءِ
 كَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الْمِيَاهِ مُسْتَعْمَلاً فَالْكُلُّ عَنْهُ نَاهِي

(١) قوله : « لَمْ يُتَّفَقِ » بالبناء للمفعول ؛ أى لَمْ يُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، يَعْنِي عَلَى الْمَسْحِ عَلَى الْعُنُقِ ، وَفِيهِ الْإِكْتِفَاءُ الْمَعْرُوفُ .

(٢) قوله : « الْغَافِ » هُوَ شَجَرٌ كَبِيرٌ مُسْتَطِيلٌ ، وَهُوَ كَثِيرٌ بِعَمَانٍ ، وَأَكْثَرُهُ فِي الْبَاطِنَةِ وَبِلَادِ جَعْلَانَ ، وَهُوَ بِالْفَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَآخِرُهُ فَاءٌ .

(٣) قوله : « الْبَاقِلَاءِ » هُوَ الْفُولُ وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْبَقُولَاتِ .

كَقَاطِرٍ مِنْ وَجْهِهِ عِنْدَ الْوُضُوءِ هَذَا هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ الْمُصَوِّفُ وَالْعَزْلُ وَالْخُوصُ كَذَاكَ الْوَرَقُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ الطُّهْرِ إِلَّا إِذَا أُخْرِجَهُ التَّوْزِيقُ كَذَاكَ أَيْضاً جَائِزٌ بِمَا التَّدْيُ (١) وَهُوَ سَوَاءٌ رَاكِعٌ وَجَارِي وَسُورٌ حَائِضٌ نُهِنَا عَنْهُ أَبُو سَعِيدٍ قَالَ بِالتَّكْرِيمِ وَقِيلَ جَائِزٌ مِنَ الْأَنْهَارِ لِأَنَّ الْوُضُوءَ حَقٌّ فِيهَا وَغَاصِبٌ لِمَوْضِعِ بَنَى بِهِ وَكَانَ قَبْلَ مَوْضِعِ مُبَاحَا وَالْاِخْتِلَافُ فِي الْجَمِيعِ يَلْزَمُ وَالْحُلُّ وَالنَّبِيدُ وَالْأَلْبَانُ وَيَنْبَغِي فِي الْمَاءِ أَنْ يَقْتَصِدَا فَيَنْبَغِي قَدْ قِيلَ أَنْ يَكُونَا

وَهَكَذَا الْقَاطِرُ مِنْ كُلِّ عُضْوٍ لَا الْمَاءُ إِنْ وَرَّقَ فِيهِ الصُّوفُ وَكُلُّ طَاهِرٍ بِهِ يَوَزَّقُ كَمِثْلِ مَا يَجُوزُ مَاءُ النَّهْرِ إِلَى الْمُضَافِ وَهُوَ التَّحْقِيقُ إِنْ كَانَ مَا يَكْفِي الْوُضُوءَ وَجِدَا فَلَيْسَ مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ الْجَارِي فِي الطُّهْرِ لِلصَّلَاةِ فَاتْرَكْنَاهُ (٢) مَا لَمْ تَرَ الْأَلْجَاسَ صَارَتْ فِيهِ إِنْ غُصِبَتْ مِنْ أَهْلِهَا الْأَبْرَارِ لِكُلِّ مَنْ لِأَجَلِهِ يَأْتِيهَا مَطَهْرَةٌ أَبَاحَهَا لِصَحْبِهِ لِمِثْلِ ذَا فَلَا أَرَى جُنَاحَا وَعَامِلٌ فِيهِ بِوَجْهِهِ يَسْلَمُ لَا يَتَوَضَّأُ بِهِمَا الْإِنْسَانُ فَلَا يَشُجُّ الْمَاءُ فِيهِ أَبَدًا (٣) كَالدَّهْنِ أَيْ يَجْعَلُهُ مَسْنُونًا

(١) الندى : بالفتح هو الطل ويراد به المطر .

(٢) والمذهب أن النبي هنا للتنزيه ، إذ ثبت عنه عليه السلام أنه توضأ بفضل ميمونة (أبو اسحاق).

(٣) الشَّجُّ السَّيْلَانُ . (أبو اسحاق).

فَلَطْمُهُ لِلْوَجْهِ يُكْرَهُنَا كَتَجِّهِ كَذَا أَنْ يُسْرِقَنَا
 وَقِيلَ فِي الْمَاءِ لَهُ شَيْطَانٌ يُقَالُ إِنَّ اسْمَهُ الْوَلْهَانُ^(١)
 قِيْلَ لَعَنَ النَّاسَ بِالْإِسْرَافِ كَيَّ يَدْخُلُوا بِذَاكَ فِي الْخِلَافِ

باب النية

وَمَنْ يَشَأَ الْوُضُوءَ يَنْوِيْنَا أَدَاءَهُ لِكَيِّ يُصَلِّيْنَا
 وَمَنْ تَوَضَّأَ لِيَكُونَ طَاهِرًا كَانَ مِنَ الطَّاعَةِ ضَرْبًا ظَاهِرًا
 وَصَحَّ طَهْرُهُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهِ الصَّلَاةَ فَهُوَ طَهْرٌ يَحْوِي
 يَجْزِيهِ لِلْفَرَضِ وَلِلْأَجُورِ لِقَصْدِهِ فِيهِ إِلَى الطُّهُورِ
 كَذَلِكَ مَنْ لِنَفْلِهِ تَوَضَّأَ صَلَّى بِهِ إِنْ شَاءَ ذَلِكَ الْفَرَضُ
 وَهَكَذَا مَا لَمْ يَكُنْ ذَا نَقْضٍ وَصَلَّ نَفْلًا بِوُضُوءِ الْفَرَضِ
 وَقِيلَ طَهْرُ النَّفْلِ لَا يُصَلِّي بِهِ مِنَ الْفُرُوضِ شَيْءٌ أَصْلًا^(٢)

(١) في المسند الصحيح عن أبي بن كعب عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « ان لبداء الوضوء شيطاناً يقال له الولهان فاحذروه » قال الربيع : وإنما قيل له الولهان لأنه يلهي النفوس. أى يشغلها عن ذكر الله تعالى ويولمها بكثرة استعمال الماء والاسراف في كل شئ مذموم وزعم ابن بدر الموصلي أنه لم يرد في هذا الباب شئ ، وقد أخرجه الحاكم وابن خزيمة في صحيحهما أيضا — أبو إسحاق .

(٢) وأكثر القول أن الوضوء من خطاب الوضع ، ولا يصح إلا بالنية .

باب صفة الوضوء

وَأَبْدَأُ بِذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ يُنْدَبُ وَاعْسِلْ يَدَيْكَ قَبْلَ مَسِّ الْمَاءِ وَأَدْخِلَنَّ الْأَصْبَعَ الْمُسَبَّحَةَ (٢) وَبَالِغَنَّ عِنْدَ الْاسْتِنْشَاقِ وَالْوَجْهَ طَوْلًا يُغْسَلَنَّ وَعَرْضًا تَقْبِضُ الْجَبْهَةَ عِنْدَ السَّحْطِ وَالذَّقْنَ فِي الْأَسْفَلِ مُنْتَهَاهُ وَغَايَةُ الْيَدَيْنِ الْمِرْفَقَانِ وَمَسْحُكَ الرَّأْسِ جَمِيعًا أَفْضَلُ وَإِنْ مَسَحْتَ النِّصْفَ مِنْهُ أَجْزَى وَالْمَسْحُ لِلْأَذْنَيْنِ بَعْدَ الرَّأْسِ فَكُلُّ مَنْ يَتْرَكَ مِنْهَا بَعْضًا وَيُسْتَحَبُّ قِيلَ مَسْحُ الرَّقَبَةِ وَتُغْسَلُ الرَّجْلَانِ لِلْكَعْبَيْنِ

فَضْلًا وَقَالَ الْأَصْلُ (١) فِيهِ يَجِبُ وَمَضْمُنُ الْقَمِّ بِاسْتِقْصَاءِ لِكَيِّ تَنَالَ فَضْلَهُ وَتُمنَحَهُ إِلَّا لَدَى الصَّيَامِ بِاتِّفَاقٍ وَالْحَدُّ طَوْلًا حَيْثُ تَلْقَى الْقَبْضَا وَقِيلَ نَبَتُ الشَّعْرِ الْمَنْضِبِطِ وَالْعَرْضُ لِلْأَذْنَيْنِ غَايَتَاهُ وَذَانِ (٣) فِي الْغُسْلِ يُدْخَلَانِ لِأَنَّهُ بِلَا خِلَافٍ أَكْمَلُ وَقِيلَ لَا وَرُجِّحَنَ الْإِجْزَى وَالْبَعْضُ قِيلَ رَافِعٌ لِلْبَاسِ لَا يُلْزَمَنَّ فِي الْوُضُوءِ نَقْصًا وَهُوَ مِنَ الْغُلِّ أَمَانٌ وَثُبَّةٌ (٤) وَالْكَعْبُ هُوَ جَوْرَةُ الرَّجْلَيْنِ

(١) قوله : « الأصل » يعني صاحب الأصل وهو الشيخ الصايغي .

(٢) المسبحة : الأصبع التي تلي الإبهام .

(٣) وفي نسخه : وذاهما في الغسل يُدْخَلَانِ والأصح ما هنا .

(٤) الغل : واحد الإغلال وهو ما يُغْلُّ به العنق يوم القيامة ، وقوله : « ثُبَّة » أي ثواب ، يعني أن فيه أمانا من الغلِّ وثوابا عند الله .

وَأَسْبَغَ (١) الْمَاءَ وَتَلَشَّثَا وَقِيلَ مَسَحَ الرَّأْسَ فِيهِ السُّنَّةُ وَخَلَّلَ اللَّحْيَةَ وَالْأَصَابِعَا فَإِنَّمَا تَحْلِيلُهَا بِالنَّارِ وَذَلِكَ يَقْضِي بِلُزُومِ الْفِعْلِ فَهُوَ نَظِيرُ الْغُسْلِ فِي الْأَغْقَابِ لِأَنَّهُ فَرَضٌ وَتَرَكَ الْبَعْضُ وَذَلِكَ فِي لِحْيَتِهِ مَنْدُوبٌ وَرَتَّبَنَ فِي الْوُضُوءِ الْأَعْضَا وَأَمَرَ الْأَشْيَاخَ بِالِدُّعَاءِ وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ فَوْقَ الْعَاتِقِ (٢) وَكَرَّهُوا أَنْ يَتَكَلَّمَنَّا وَكَرَّهُوا أَنْ يَتَوَضَّأَ قَائِمًا فَإِنْ رَأَاهُ أَحَدٌ فَعَاصِي

وَدُونُهُ يُجْزِي وَلَكِنْ سُنًّا بِمَرَّةٍ كَذَاكَ أَيْضًا أُذُنُهُ (٣) حَتَّى تَكُونَ لِلْهُدَى مُتَابِعَا لِتَارِكِ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ (٤) لِأَنَّهُ بِهِ تَمَامُ الْغُسْلِ فَالْكُلُّ فِيهِ الْوَعْدُ بِالْعِقَابِ مِنْهُ يَكُونُ مِثْلُ تَرْكِ الْفَرَضِ وَلَيْسَ فِي تَحْلِيلِهَا وَجُوبٌ وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ ذَاكَ فَرَضًا نَذْبًا وَمَا فِي التَّرْكِ مِنْ بَأْسَاءِ ثَوْبٍ وَمَا فِي ذَاكَ مِنْ وَثَائِقٍ إِلَّا لِحَاجَةِ قَضَائِهَا عَنَّا (٥) وَغَارِيًّا وَالسُّتْرُ كَانَ لَازِمًا (٦) وَلَا يَصِحُّ الطُّهْرُ فِي الْمَعَاصِي

(١) أراد بالإسباغ التعميم (أبو اسحاق) .

(٢) قوله : « أذنه » منصوب بفعل مقدر ، أى وكذلك السُّنَّةُ أَنْ يَمَسَحَ أُذُنُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً .

(٣) يشير إلى ما ورد عنه عليه السلام من الوعيد في ترك التحليل ففي المسند الصحيح من طريق ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « خللوا بين أصابعكم في الوضوء قبل أن تخلل بمسامير من نار » وفي النهاية « خللوا بين الأصابع لا يخلل الله بينها النار » .

(٤) العاتق : ما بين المنكبين .

(٥) عَنَّا : أي غَرَضُ .

(٦) قوله : « والستر كان لازما » الواو للحال ، والمعنى أنهم كرهوا أن يتوضَّى الإنسان عاريا وهو مستتر ، فلو توضَّى عاريا في غير مكان سائر من الناس لم يصح وضوءه ، لأن الطاعة لا تقوم مع المعصية .

وَقَدْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْجَبَائِرِ رِبْعُنَا عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ
يُرْوِيهِ بِالْبَلَاغِ عَنْ عَلِيٍّ وَهُوَ يُرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ
وَقَدْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ قَوْمٌ وَمَا صَحَّ عَنِ الْأَمِينِ
فَجَابِرٌ قَدْ سَأَلَ الصَّحَابَةَ وَكُلُّهُمْ بِالنَّفْيِ قَدْ أَجَابَهُ (١)

باب نواقض الوضوء

وَيَنْقُضُنَ وُضُوءَهُ أَشْيَاءُ جَاءَتْ بِهَا الْأَثَارُ وَالْأَثْبَاءُ
فَخَارِجٌ مِنَ السَّبِيلَيْنِ مَعَ كَانَ حَيِّثَا أَوْ سِوَاهُ طَلَعَا
فَالرَّيْحُ نَاقِضٌ سِوَى مَا قَدْ خَرَجَ مِنْ قُبْلِ الْمَرَأَةِ مَا بِهِ خَرَجَ
لَأَنَّهُ لَمْ يَنْشَ عَنْ طَعَامٍ وَإِنَّمَا ذَاكَ مِنَ الْأَرْحَامِ
كَذَاكَ مَسُّ الْمَوْضِعَيْنِ يَنْقُضُ وَالنَّظَرُ الْمُبَاحُ لَيْسَ يَنْقُضُ
فَنَظَرٌ لِفَرْجِهِ أَوْ زَوْجَتِهِ طُهُورُهُ بَاقٍ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ
وَمَسُّهَا إِيَّاهُ مِثْلُ مَسِّهِ وَالتَّقْضُ فِي لَامِسِهِ بِنَفْسِهِ
وَمَا عَلَى الْمَمْسُوسِ نَقْضٌ قِيلاً لَأَنَّهُ لَمْ يَلْمَسِ السَّيْلَا
وَمَسَّهُ قِيلَ مِنَ الْبَهَائِمِ لَيْسَ بِنَاقِضٍ لَطَهْرِ الْقَائِمِ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ رَطْباً فَإِذَنْ يَنْقُضُ حَيْثُ لِلْحَيْثِ يَلْمَسُنْ
وَالْمَسُّ لِلْأُنْجَاسِ وَالْأَحْبَاثِ يَنْقُضُ مِثْلَ سَائِرِ الْأَحْدَاثِ

(١) لم يثبت عند أصحابنا رحمه الله شيء مما يرويه قومنا من أحاديث المسح على الخفين ، ولا عند العترة ، ولا عند الامامية ، وفي المسند الصحيح عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد أنه قال: أدركت جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ فسألتهم : هل يمسح رسول الله ﷺ على خفيه ؟ قالوا : لا . وهذا ما أشار إليه الناظم في البيت . وفي شرح المسند للناظم بحث جليل في هذه المسألة .

فَالْمَسُّ لِلْمَيْتَةِ نَاقِضٌ سِوَى وَلَيْهِ إِنْ مَسَّهُ بَعْدَ التَّوَا (١)
 فَقِيلَ فِيهِ نَاقِضٌ وَقِيلَ لَا إِذْ وَصَفَهُ بِالطُّهْرِ شَرْعًا ثِقَلًا (٢)
 وَلَا مِسُّ الْيَابِسِ فِي يَأْسِهِ طَهُورُهُ بَاقٍ عَلَى أَسَاسِهِ (٣)
 الْغِيَّةُ وَالْثِيْمَةُ وَمِثْلُهَا الْمَعْصِيَةُ الدَّيْمَةُ (٤)
 لَا تَنْقُضُ وَالْحَقُّ أَرَى فِي نَقْضِهَا إِذَا تَعَمَّدَ جَرَى
 لَئِنَّهُ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ (٥) فِي بَعْضِهَا بِالنَّقْضِ وَالْإِفْطَارِ
 كَذَلِكَ ذِكْرُ عَوْرَةِ الْإِنْسَانِ بِأَقْبَحِ الْأَسْمَاءِ وَالْمَعَانِ
 وَالشَّتْمُ إِنْ كَانَ مِنَ الْعَصِيَانِ فَإِنَّهُ وَذَكَرَهَا (٦) سَيَّانِ

(١) التوا : الهلاك .

(٢) يشير إلى ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « المؤمن لا ينحس حيا ولا ميتا » .

(٣) قوله : « على أساسه » أى على أصله .

(٤) قيل الكبيرة مطلقا ناقضة ، قياسا ، لما لم يرد فيه النص على ما ورد ، وقيل الناقضة هي التي ورد فيها النص بالنقض كالغيبة واليمين ، وقيل النقض بالإشراك والغيبة واليمين والكذب واليمين الفاجرة ونظرة الشهوة إلى الأجنبية .

وغيبة الفاسق لا تنقض اتفاقا ؛ لإباحتها بالنص عن الشارع ، وقال ضمام بن السائب رحمه الله : قيل لجابر بن زيد رحمه الله أرأيت الرجل يكون وقاعا في الناس فَأَقْعَ فِيهِ أَلَهُ غِيَّةٌ ؟ قال لا . قيل له : ومن الذي تحرم غيبته ؟ قال : رجل خفيف الظهر من دماء المسلمين ، خفيف البطن من أمواهم ، أخرس اللسان عن أعراضهم ، فهذا الذي تحرم غيبته ، ومن سواه فلا حُرْمَةٌ لَهُ وَلَا غِيَّةٌ فِيهِ . قال ضمام : قلت يا أبا الشعثاء ما تقول في الرجل يُعْرِفُ بِالْكَذْبِ أَلَهُ غِيَّةٌ ؟ قال : لا . قلت : والغاشُّ لِأُمَةِ مُحَمَّدٍ ؟ قال لا غِيَّةَ لَهُ وَلَا حُرْمَةَ . قلت الصانع بيده يُغْشَى فِي عَمَلِهِ أَلَهُ غِيَّةٌ ؟ قال لا قلت : ولم ؟ قال من أكل الحرام فلا غيبة له ولا حرمة وهو مهتوك السر ، ألا لا غيبة لكل مهتوك ، ولا حرمة له عند رب العالمين ، فكيف عند الخلق — أبو إسحاق .

(٥) قوله : « جاء عن المختار » يعنى ما رواه الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد الخ .

(٦) قوله : « وذكرها » منصوب عطفا على الضمير المتصل بأن قال الله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَاتِعِدُونَ

من دون الله حسب جهنم أنتم لها واردون ﴾ .

وَلَيْسَ بِالْبَوْلِ يُقَيِّدُنَا (١) كَمَا مِنَ التَّغْيِيرِ يُفْهَمُنَا
 وَمِنْهُ أَيْضاً اسْتِمَاعُ السَّرِّ مَا بَيْنَ قَوْمٍ وَفُتُوحِ السَّفَرِ
 عَنِتْ سِفْراً فِيهِ سِرٌّ لِلْوَرَى لَا دَفْتَرِ الْحَاكِمِ أَوْ مَنْ تَجَرَا
 فَإِنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ سِرٌّ فَمَا عَلَى النَّاطِرِ قَطْعاً حِجْرُ
 وَاحْكُمْ عَلَى الدَّاخِلِ بَيْتَ الْغَيْرِ أَوْ نَاطِرٍ فِيهِ بَنِيْلُ الضَّرِ
 إِلَّا الَّذِي يُؤْذَنُ فِي دُخُولِهِ كِبْرَزَةُ الْحَاكِمِ (٢) فِي وَصُولِهِ
 وَالبَيْتُ فِيهِ الْجَمْعُ لِلْعَزَاءِ (٣) أَوْ فِيهِ لِلْبَيْعِ وَلِلشَّرَاءِ
 وَهَكَذَا مَجَامِعُ الرِّجَالِ وَكُلُّ مَا ذُوْنُ بِهِ لِحَالِ
 وَحَاصِلُ الْمَقَامِ إِنَّ الْحِجْرَا مَعْصِيَةً فَتَنْقُضَنَّ الطُّهْرَا
 وَحَيْثُ زَالَ الْحِجْرُ جَارَ الْفِعْلُ وَبَقِيَ الطُّهْرُ وَهَذَا الْأَصْلُ
 وَالِاسْتِغْفَارُ دَائِماً مَطْلُوبُ وَفِعْلُهُ لِرَبَّنَا مَحْبُوبُ
 فَيُثْمِرُنَّ لِلْعِبَادِ الْأَجْرَا فَكَيْفَ قِيلَ يَنْقُضَنَّ الطُّهْرَا
 إِنْ قَالَهُ الْعَاصِي عَلَى إِصْرَارٍ لِأَنَّهُ مُعَانِدٌ لِلْبَارِي
 فَكَانَ نَفْسُ الْاسْتِغْفَارِ كَذِباً فَلَزَمُوهُ النِّقْضَ حِينَ كَذَبَا

(١) قوله : « وليس بالبول يقيدنا » أى أن النقض بالشتم ليس مقيداً بذكر البول فقط كما يفهم من عبارة بعض علماء عُمان ؛ كابن النضر وغيره ؛ ولكنه بكل ما يُعَدُّ شتماً ، وإن لم يذكر فيه البول ..

(٢) قوله : « كبرزة الحاكم » أى مجلسه الذي يبرز فيه لإقامة الناس وأصلها من البروز وهو الظهور .

(٣) قوله : « للعزاء » هو المكان الذي يجتمع فيه للمأتم ، ويسمى عند أهل عُمان بيت العزاء ومكانه مأخوذ من العزاء الذي هو الصبر ، لأنهم يتواصون فيه بالصبر على المصائب ، يقال : فلان تعزى عن كذا إذا صبر وتسلّى عنه ، قال الشاعر :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وَلَا أَقُولُ كَذِبٌ بَلْ ذَاكَ
فَهَلْ تَرَى الطَّاعَةَ تَنْقُضُنَا
لَوْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْتِغْفَارِ نَاقِضًا
وَهُوَ عَلَى الْجُمْلَةِ مَأْمُورٌ بِهِ
وَقَاطِعُ الصَّلَاةِ لَا لِمَعْنَى
لَأَنَّهُ أَبْطَلَ فِيهِ عَمَلَهُ
وَيَفْسُدَنَّ طَهْرُ مَنْ قَدْ حَلَفَا
وَقِيلَ لَا يَفْسُدُ وَهُوَ عَاصِي
لَأَنَّهُ بَعِيرُ رَبِّي أَفْسَمَا
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَكْسِرَنَّ السَّيِّئَا (٢)
فَإِنَّهُ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ لَحَنَّا
وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
وَالْمَرْءُ مَا خُوِذَ بِمَا يَقُولُ
وَاحْتَلَفُوا فِي النِّقْضِ لِلطُّهُورِ
وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعَاصِي

ذِكْرٌ وَطَاعَةٌ وَنَحْوُ ذَاكَ
لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي الْعَيْبِ تُقْبَلُنَا
لَبَيِّنَ الشَّارِعِ مِنْهُ الْغَامِضَا
فَلْيَرْجِعَنَّ مَنْ عَصَى لِرَبِّهِ
فَطَهْرُهُ (١) قَدْ قِيلَ يَفْسُدُنَا
وَاللَّهُ قَدْ نَهَا عَنْ أَنْ يُبْطَلَ
عَلَى وَضُوئِهِ بِرَأْسِ الْمُصْطَفَى
فَالْحُلْفُ فِيهِ الْخُلْفُ فِي الْمَعَاصِي
وَهُوَ مِنَ الْمَمْنُوعِ شَرْعًا فَاعْلَمَا
فَالْحُلْفُ ثَابِتٌ لِمَا عَنِْنَا
فِي لَفْظِهِ فَلِلْيَمِينِ قَدْ عَنَا
لَا بِالْمَقَالِ وَالتَّلَفُّظَاتِ
وَفِعْلُهُ بِقَصْدِهِ مَعْقُولٌ
بِالْمَشْيِ وَالْوُطْءِ عَلَى الْقُبُورِ
فَالْحُلْفُ حَيْثُ كَانَ فِيهِ عَاصِي

(١) قوله : « فطهره » أى وضوءه ، وذلك لأن قطع الصلاة لدون داع إبطال للعمل ، وقد نهى الله عنه في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ فإذا تعمد لذلك صار عاصيا ، وهو مبنى على القول بأن المعصية تنقض الوضوء والخلاف في ذلك مشهور ، والله أعلم .

(٢) قوله : « لَمْ يَكْسِرَنَّ السَّيِّئَا » أى من سين الراس كأن يقول : ورأس المصطفى بالصم أو الفتح أو السكون لأن واو القسم تجرّها بعدها نحو : والله وتالله فكأنه إذا لم يجز السين لم يخلف لأنه لم يأت بوجه القسم ، والصحيح ما قاله المصنف رضي الله عنه من كون الاعتبار في ذلك بالقصد ، فلا عبره بلحن العوام مع القصد .

وَنَظَرٌ عَمْدًا لِأَجَنِيَّةٍ يَظُنُّهَا زَوْجَتَهُ فِي النِّيَّةِ
فَالنَّقْضُ قِلٌّ أَكْثَرُ الْأَقْوَالِ وَعَكْسُهَا بَعْكَسُ هَذَا الْحَالِ
قُلْتُ وَكَانَ يَنْبَغِي وَيَلْزَمُ نَقْضُ الطُّهُورِ حَيْثُ كَانَ يَأْتُمُ
وَيَلْزَمُنْ بَقَاؤُهُ إِذَا يَسْلَمُ مَنْ إِثْمِهِ وَذَا الْمَقَالِ مُحْكَمُ
وَالْتَّوَمُّ حَالُ الْاضْطِجَاعِ يَنْقُضُ لَا جَالِسًا لِأَنَّهُ يَسْتَيْقِظُ (١)
يُحْسُ كُلُّ نَاقِضٍ لَطْهَرِهِ وَالنَّقْضُ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَذَرِهِ
مِنْ ثُمَّ (٢) كَانَ بِزَوَالِ الْعَقْلِ مُتَّقِضًا إِذَا مَا ذَرَى بِالْفِعْلِ
فَمُتَوَضِّعٌ جَاءَهُ الْإِغْمَاءُ أَوْ الْجُنُونُ كُلُّهُ سَوَاءُ
فَأَنَّهُ يُعِيدُ عِنْدَ الصَّحْوِ لِأَنَّهُ لَمْ يَذَرِ مَاذَا يَحْوِي
مَا مَسَّتِ النَّارُ مِنَ الطَّعَامِ لَا يَنْقُضَنَّ الطُّهْرَ فِي الْأَحْكَامِ
لَأَنَّهُ مِنَ الْحَلَالِ الطَّاهِرِ فَأَكْلُهُ فِي النَّقْضِ غَيْرُ ظَاهِرٍ
وَذَابِحٌ وَمَا أَصَابَهُ الدَّمُ وَضُوءُهُ بَاقٍ وَلَا يَنْهَدِمُ
كَذَاكَ أَيْضًا حَامِلُ الْجَنَائِزِ إِذْ لَمْ يَكُنْ كَمَسٍّ مَيِّتٍ بَارِزٍ
وَهَاهُنَا قَدْ بَقِيَتْ مَسَائِلُ لَيْسَ لَهَا فِي بَابِنَا مَدَاخِلُ
فَالْتِمَسَنَّ حُكْمَهَا مِنْ بَابِهَا وَاللَّهُ يَهْدِينَا إِلَى صَوَابِهَا

(١) قوله : « يستيقظ » هو بالطاء المعجمة المشاله وروى الشطر الأول بالساقطة فعله أخذ في هذا بلغة من يبادل بينهما لقرب بعضهما من بعض في النطق حتى أن كثيرا من الناس لا يفرقون بينهما .

(٢) من ثم : أى من هنا فهى من الظروف المعنوية .

كتاب التيمم

طَهَارَةً إِلَى التُّرَابِ تُنْسَبُ
 حَصَّ بِهَا الرَّحْمَنُ هَذِي الْأُمَّةُ
 وَضَاقَ جَهْلُهُ فَمَنْ صَلَّى بِلَا
 وَهَكَذَا عَلَيْهِ أَنْ يُكْفِّرَا
 وَإِنَّمَا يَلْزَمُ أَهْلَ السَّفَرِ
 فَقِيلَ إِنَّ خَافَ الْفَوَاتُ بِالطَّلَبِ
 وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَطْلُبَا
 لِأَنَّمَا التَّرْخِيسُ لِلْمُسَافِرِ
 وَهَؤُلَاءِ أَخَذُوا بِالظَّاهِرِ
 وَمَنْ رَأَاهُ فِي الْمَرِيضِ بَصًّا
 وَمِنْ هُنَا رَخَّصَ مَنْ أَجَادَا
 إِنَّ خَافَ فَوْتُ مَا جَنَاهُ إِنَّ طَلَبَ
 وَقِيلَ إِنَّ رُحْصَةَ الْجَنَاءِ
 فَالْفُقَرَا فِي ذَلِكَ مُحْتَاجُونَ
 فَجَعَلُوا التَّرْخِيسَ لِلْمُحْتَاجِ
 وَطَلَبُ الْمَاءِ مَعَ الْإِيَّاسِ
 فَقَائِلُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَطْلُبَا

إِنْ عُدِمَ الْمَاءُ هُنَاكَ تَجِبُ
 فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ تَمَامِ النِّعْمَةِ
 تَيَمَّمُ فَأَلْزَمَهُ الْبَدَلَا
 إِنَّ تَرَكَ الْوَقْتَ إِلَى أَنْ غَبَرَا (١)
 وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِهِ فِي الْحَضَرِ
 فَلْيَتَيَمَّمْ وَلْيُصَلِّ مَا وَجَبَ
 وَلَوْ رَأَى الْفَوْتَ عَلَيْهِ وَثْبَا
 وَلَيْسَ يُعْطَى عَنْدهُمْ لِلْحَاضِرِ
 مِنَ الْخُطَابِ وَهُوَ ضِدُّ الشَّاهِرِ
 يَعْلَمُ أَنَّ فَرَضَهُ مَا خَصَّ
 لِمَنْ جَنَى الشُّوعَ (٢) أَوْ الْجَرَادَا
 وَمِثْلُهُ مَنْ خَافَ مَالًا يُنْتَهَبُ
 لِلْفُقَرَاءِ دُونَ الْأَغْنِيَاءِ
 وَالْأَغْنِيَا فِي ذَلِكَ مُشْتَهُونَا
 وَقَابَلُوا الشَّهْوَةَ بِالْإِزْعَاجِ
 فِيهِ اخْتِلَافُ عُلَمَاءِ النَّاسِ
 لِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِ وَجَبَا

(١) غَبَرَ : أَي مَضَى .

(٢) الشُّوعُ : هُوَ شَجَرُ الْبَّانِ الْمَعْرُوفُ .

وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ وَإِنَّمَا
 وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا التَّيْمُمُ
 لِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ يُصَارُ
 وَلَا اضْطِرَارَ قَبْلَ وَقْتِ الْوَاجِبِ
 وَجَائِزٌ بَعْدَ الْوُجُوبِ الْحَاضِرِ
 وَقِيلَ فِيهِ بَلْ يُؤَخَّرْنَا
 وَمَنْ رَأَى الْمَاءَ وَقَدْ تَيَمَّمَ
 وَلَوْ رَأَى ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ
 مَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا قَلِيلَ مَاءٍ
 فَإِنَّهُ يُقَدِّمَنَّ الْأَقْدَمَا
 فَيَحْصُلَنَّ بِفِعْلِهِ الْيَقِينُ
 وَوَاجِدٌ لِحَامِدٍ (٢) تَحْكُمَا
 وَهَذِهِ مَسْئَلَةُ التَّيْمُمِ
 لَكِنْ أَقُولُ إِنَّ فِيهَا نَظْرًا
 هُمَا طَهَارَتَانِ فِعْلٌ هَذِي
 وَالْجَمْعُ مُحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلٍ
 وَإِنَّ وَصْفَ الطَّهْرِ قَدْ تَقَدَّمَ
 يَقْصِدُ بِالنِّيَّةِ لِلشَّرَابِ
 يَنْبَسُطُ كَفِّهِ وَيَضْرِبُنَا
 يَلْزَمُ حَيْثُ يُرْتَجَى وَجُودُ مَا
 قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَهُوَ مُحْكَمٌ
 لَهَا إِذَا مَا جَاءَ الْاضْطِرَارُ
 فَالْفِعْلُ قَبْلَ الْوَقْتِ غَيْرُ صَائِبٍ
 فِي أَوَّلِ وَوَسْطِ وَآخِرِ
 لَعَلَّهُ لِلْمَاءِ يُدْرِكُنَا
 فَإِنَّ ذَلِكَ يُفْسِدُ التَّيْمُمَا
 فَإِنَّهَا تُبَوِّءُ (١) بِالْبَتَاتِ
 لَمْ يَكْفِهِ لِحْمَلَةِ الْأَعْضَاءِ
 وَيَقْصِدَنَّ بَعْدَهُ التَّيْمُمَا
 وَالِاخْتِيَاظُ مِثْلُ ذَا يَكُونُ
 يَفْعَلُ فِيهِ فِعْلٌ مَنْ تَيَمَّمَ
 بِالْمَاءِ يَأْتِيهَا لِحَالِ الْعَدَمِ
 إِذْ لَمْ أَجِدْ فِي ذَا الْمَقَالِ حَبْرًا
 مُخَالَفٌ فِي الْوَصْفِ فِعْلٌ هَذِي
 وَلَيْسَ يَجْزِي فِيهِ نَفْسُ الْقِيلِ
 وَهَآكَ وَصْفٌ مَنْ يَشَا التَّيْمُمَا
 وَيَضْرِبَنَّ فِيهِ لِلْإِجَابِ
 وَاحِدَةً وَالْوَجْهَ يَمَسَحُنَا

(١) قوله : «تُبَوِّءُ» : أي تعود ، والمعنى أنها تصير فاسدة إذا رأى الماء في أثناء صلاته قبل أن يُسَلِّمَ منها .

(٢) أراد بالجماد الماء الذي صار ثلجاً .

وَيَضْرِبَنَّ لِلْيَدَيْنِ أُخْرَى
فَيَنْتَهِي بِالْمَسْحِ لِلرُّسْعَيْنِ
وَالأَوَّلُ الصَّوَابُ لِلدَّلِيلِ
وَوَصْفُهُ الْمَذْكُورُ وَالصَّعِيدُ
أَمَّا الصَّعِيدُ فَهُوَ طَهْرٌ طَيِّبٌ
وَالهَلَكُ (٢) وَالرَّمَادُ وَالْجَصُّ مَعًا
وَالْمِلْحُ إِذْ لَمْ يَكُ بِالتُّرَابِ
وَمُعْدَمُ التُّرَابِ يَقْصِدُنَا
وَمُعْدَمُ الْجَمِيعِ يَضْرِبُنَا
يَنْوِي بِهِ تَيْمَمًا وَقِيلَا
وَلَا أَرَى فِيهِ دَلِيلًا يُنْبِي
فَاتِّهِ غَايَةً مَا يُمَكِّنُهُ
وَالْمَوْضِعُ الْمُغْصُوبُ قِيلَ يَحْرُمُ
وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ
كَذَاكَ أَيْضًا مَنْحَرُ الدَّبِيحَةِ
وَلَمْ أَجِدْ أَيْضًا اسْتِنبَاطًا
وَجَاءَ مَنْ لَمْ يَفْهَمَنَّ الْمَعْنَى
وَلَا يَصِحَّ أَنْ يُقَاسَ فَاسْمَعَا

وَيَمْسَحَنَّ بَاطِنًا وَظَهْرًا
وَقِيلَ تُجْزَى ضَرْبَةً عَنْ ثَيْنٍ
وَالْفَرَضُ فِيهِ نِيَّةُ التَّحْصِيلِ
كَمَثَلِ مَا حَاطَبْنَا الْحَمِيدُ
لَا رَمَلَةً وَلَا سِبَاحَ تَلْزُبُ (١)
وَالْأَجْرُ الْمَخْرُوقُ كُلُّ مُنْعَا
فَالْمَنْعُ فِيهِ ظَاهِرُ الصَّوَابِ
أَقْرَبُهَا شَبْهًا وَيَعْمَلُنَا
بِكُفِّهِ الْهَوَى وَيَمْسَحُنَا
يَتَوَلَّوْهُ فَاطْلُبِ الدَّلِيلَا
لَكِنَّهُ مَعْذِرَةٌ لِلرَّبِّ
وَهُوَ احْتِيَاطٌ وَالْهُدَى نُعْلِنُهُ
مِنْهُ وَقِيلَ يُكْرَهُ التَّيْمُمُ
تَيْمُمُ الْمُصْحَفِ وَالْثِيَابِ
لَيْسَ بِهِ رَوَايَةٌ صَحِيحَةٌ
وَإِنَّمَا قَالُوا بِهِ إِحْتِيَاطًا
فَظَنَّ أَنَّهُ الزُّوْمُ يُعْنَى (٣)
عَلَى التَّيْمُمِ الَّذِي قَدْ شُرِعَا

(١) تلزب : أي تلتصق .

(٢) الهلك : ما تفرق من الخطب ونحوه ، حتى صار مثل التراب .

(٣) يُعْنَى : أي يُراد ويقصد ، وهو مبنى على المفعول .

لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ لَمْ يُعْلَمْ مُوجِبُهَا سِوَى مَقَامِ الْعَدَمِ
مَوْضِعُهَا فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَلَا تَصِحُّ فِي سِوَى هَذَيْنِ
فَكَيْفَ بِالثَّيَابِ حِينَ تُسْحَبُ فِي التُّرْبِ وَالْمُصْحَفِ إِذَا يُتَرَّبُ
وَذَاكَ حِينَ نَالَتِ النَّجَاسَةَ جَمِيعَهُ أَوْ لَحِقَتْ قِرْطَاسَةً
لَأَنَّ فِي الْغُسْلِ لَهُ ضَرُورَةٌ كَذَاكَ حُكْمُ الْكُتُبِ الْمَسْطُورَةِ
وَهَاهُنَا تَمَامُ هَذَا الْبَابِ وَاللَّهُ يَهْدِينَا إِلَى الصَّوَابِ

كتاب الصلاة

عِبَادَةُ جَاءَتْ مِنَ السَّمَاءِ
وَكُلُّ وَاحِدٍ بِهَا قَدْ أَوْصَى
وَكُلُّ أُمَّةٍ لَهَا سَبِيلٌ
وَكَانَ فِي أَوَّلِ هَذَا الشَّرْعِ
تُنْقَلُ التَّكْلِيفُ مِنْ حَالٍ إِلَى
بِمَوْتِهِ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ
وَهِيَ مِنَ الْعَبْدِ إِلَى اللَّهِ صَلَهِ
وَهِيَ لِعَمْرِي أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ
فَقُمِ إِلَيْهَا بِحُضُورِ قَلْبٍ
مَعَ خُشُوعِ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ
فَإِنَّهُ الْبِنَاقُ نَسْتَعِيدُ
وَقِيلَ مَنْ لَمْ تَنْهَهُ صَلَاتُهُ
تَزِيدُهُ مِنَ الْإِلَهِ بُعْدًا
وَكُنْ مِنَ الْقَبُولِ فِي رَجَاءٍ
فَإِنَّهَا عِبَادَةٌ تُقَدَّمُ
يَقْبَلُ مَا شَاءَ بِمَحْضِ الْفَضْلِ
وَأَنَّهَا لِدِينِنَا عِمَادُ
حَافِظٌ عَلَى فُرُوضِهَا مِنْ طَهَرٍ
وَالْوَقْتِ وَالْقِبْلَةِ فَاسْتَقْبَالُهَا

جَاءَتْ بِهَا جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ
أُمَّتُهُ بِمَا بِهِمْ قَدْ خُصَّ
فِي فِعْلٍ ذَلِكَ وَلَهَا تَفْصِيلُ
لَهَا سَبِيلٌ شَاهِرٌ فِي السَّمْعِ
حَالٍ وَلَا يَعُودُ مَا تَنْقَلَا
قَدْ سُدَّ بَابُ الْوَحْيِ عَنْ سِوَاهُ
يَا حُبَّ مَنْ بِحَبْلِهِ قَدْ أَوْصَلَهُ
لَأَنَّهَا رَضَى لِذِي الْجَلَالِ
وَنِيَّةٍ خَالِصَةٍ لِلرَّبِّ
فَفِي افْتِرَاقِ ذَيْنِ أَيُّ قَادِحٍ
بِاللَّهِ مِنْهُ وَهُوَ الْمُعِيدُ
عَنْ مُنْكَرٍ فِي تَرْكِهِ نَجَاتُهُ
يَا حَيَّةَ الْمَسْعَى لِمَنْ لَمْ يُهْدَى
وَفِي مَخَافَةٍ مِنَ الْجَزَاءِ
لِنَاقِدٍ وَهُوَ الْعَنِي الْأَعْظَمُ
وَيَتَرَكَنَّ مَا يَشَاءُ بِالْعَدْلِ
إِنْ تُقْبَلَنَّ رِبْحَ الْعِبَادِ
وَنِيَّةٍ وَبُقْعَةٍ وَسِتْرِ
لَا بُدَّ مِنْهُ وَبِهِ كَمَا لَهَا

يَقْصِدُهَا بِالْعَيْنِ أَوْ بِالْوَصْفِ وَنِيَّةُ اسْتِقْبَالِهَا تَكْفِيهِ يُصَلِّي مَا شَاءَ بِهَا (١) وَيَتَنَفَّلُ وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ تُجْزِيهِ مَعْنَاهُ لَا يَلْزِمُهُ تَجْدِيدُهَا وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ بِالْجَنَانِ وَاللَّفْظُ تَأْكِيدٌ لِمَنْ يَشَاءُ كَيْفَ يَكُونُ اللَّفْظُ يَلْزِمُنَا وَالوَاجِبُ النِّيَّةُ دُونَ الْقَوْلِ وَخَبَرُ الْوَاحِدِ فِيهِ يَكْفِي لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ مَا دَامَ عَنْ مَوْضِعِهِ لَمْ يَتَنَفَّلْ مَا دَامَ حَيًّا لِلَّذِي يَأْتِيهِ عِنْدَ صَلَاتِهِ الَّتِي يُرِيدُهَا فَقَطُّ دُونَ اللَّفْظِ بِاللِّسَانِ وَقِيلَ لَا زِمَ وَلَا نَرَاهُ وَلَمْ يَكُنْ فِي الْقَصْدِ يَدْخُلْنَا فَلَا أَرَى صِحَّتَهُ مِنْ قَوْلِ

باب في الأذان والاقامة

وَبَدْخُولِ وَقْتِهَا تُؤَدَّى وَاتَّخِذِ الْمُؤَذِّنَ الْأَمِينَا لَا يَأْخُذُ الْأَجَرَ عَلَى الْأَذَانِ وَاجْعَلْهُ لِلْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَيَرْفَعَنَّ الصَّوْتُ بِالْأَذَانِ وَقِيلَ إِنْ أَقَامَ وَهُوَ يَمْشِي يُقَدِّمَنَّ الْأَبْدَى ثُمَّ الْأَبْدَى (٢) يَعْلَمُ وَقْتُ فِعْلِهَا يَقِينَا لَيْسَ فِي ذَلِكَ بِالْمَنَانِ يُقِيمُهَا بِإِذْنِ ذِي الْإِمَامَةِ وَيَجْعَلُ الْأَصْبَعَ فِي الْأَذَانِ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ دُونَ فُحْشِ

(١) قوله : « بها » أي بالنية

(٢) قوله : « الأبدى » أي يؤتى منها بالأول فالأول من أعمالها .

والخلف في أذانه وهو جُنُب وما عَلَى مَنْ اكْتَفَى مِنْ بَأْسٍ ومِثْلُهُ قَدْ قِيلَ فِي الْإِقَامَةِ فَعِيلٌ سُنَّةٌ وَقِيلَ فَرَضٌ فَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ بِهَذَا الْوَصْفِ وَلَا دَلِيلٌ عِنْدَنَا لِهَذَا يَظُنُّ أَنَّ الْإِحْتِيَاظَ فِيهِ فَكَانَ مِنْهُ سَبَبُ انْصِرَافٍ فَجَعَلُوا إِمَامَهُمْ مُقِيمًا وَقَبِلُوا الْأَذَانَ مِنْ حَضْرَا إِذْ كَانَ فِي سُنَّتِهِ مَنْ أَذَّنَا حَتَّى أَتَى مَنْ جَهِلُوا الْمَسْنُونَا فَبَدَّلُوا وَلَيَّتَهُمْ مَا بَدَّلُوا حَتَّى ادَّعَاهَا سُنَّةٌ وَاحْتَالَأَ وَهُوَ لَعْمَرِي جَدَلٌ مُحَرَّمٌ وَأَنَّهُ سَاعٌ لِهَدْمِ السُّنَّةِ لَوْ كَانَ سُنَّةٌ كَمَا قَدْ زَعَمَا كَيْفَ تَكُونُ سُنَّةٌ مُخَالَفَةٌ وَفَعَلَهُ صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّهُ وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ أَجْمَعُ وَلَا تَوَدُّنَ الْفَتَاةَ لِأَحَدٍ

وفي اكْتِفَائِهِمْ بِهِ نَصُّ الْكُتُبِ إِنَّ الْأَذَانَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ أَحْكَامُهُ وَثَقَّةٌ يَشْرُطُ فِيهَا الْبَعْضُ أَسْرَهَا الْإِمَامُ فِيمَا يُخْفِي إِنِّي أَرَى قَائِلَهُ قَدْ هَادَى وَهُوَ فِسَادٌ حَيْثُ لَا يَدْرِي مَنْ بَعْدَهُ عَنْ سُنَّةِ الْأَسْلَافِ إِذْ كَانَ فِيهِ ثَقَّةٌ سَلِيمَا فَبَدَّلُوا سُنَّةَ سَيِّدِ الْوَرَى فَهُوَ يُقِيمُ وَعَلَيْهِ صَحْبُنَا وَهُمْ لِلْإِحْتِيَاظِ يَدْعُونَا وَرَسَخَتْ بِقَلْبٍ مَنْ لَا يَعْقِلُ عَلَى ثُبُوتِهَا بَمَا قَدْ قَالََا لِأَنَّهُ يَقُولُ مَا لَا يَعْلَمُ بِجَهْلِهِ كَفَى بِهَذَا مِحْنَةً لَمْ تُفْتَنْ أَسْلَافُنَا وَالْعُلَمَاءُ لَمَّا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ السَّالِفَةُ مُشْتَهَرٌ مَضَى عَلَيْهِ صَحْبُهُ إِلَى أَنْتَهَائِهِمْ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا وَلَا تُقِيمُ فَهُوَ مَنَعٌ لِلْأَبَدِ

لَأَنَّ ذَاكَ صِفَةُ الرِّجَالِ لَا مِنْ صِفَاتِ رَبَّةِ الْحِجَالِ
وَأَنَّ خَفْضَ صَوْتِهَا التَّمِينِ مَخَالِفٌ لِحَالَةِ التَّأْذِينِ
وَلَا أَذَانَ لَا وَلَا إِقَامَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَذَاكَ لَا إِمَامَةَ
وَجَائِزُ خُرُوجِهَا لِلْمَسْجِدِ بِشَرْطِ أَنْ لَمْ تَتَعَطَّرْ فَقَدْ
صَلَاتُهَا فِي الْبَيْتِ أَعْلَى فَضْلًا وَقَعْرُ بَيْتِهَا بِذَاكَ أُولَى
وَمِنْ تَعَدُّدِ الْأَذَانِ مُنْعًا لِأَنَّهُ خِلَافُ مَا قَدْ شُرِعَا
فَقَوْلُهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُؤْذَنَا فِي مَسْجِدِ اثْنَانِ لَيْسَ بَيْنَا
وَهَكَذَا ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ قُلْتُ وَفِعْلُ ذَاكَ عِنْدِي مُنْكَرُ
لَوْ كَانَ خَيْرًا لَمْ يَفْتِ مُحَمَّدًا وَصَحْبَهُ وَلَمْ يَكُنْ تَعَدُّدًا
وَإِنَّمَا يُؤْذَنُ الْمُؤَذِّنُ ثُمَّ يُقِيمُ وَبِذَاكَ يُعْلَنُ
وَجَاءَ فِي التَّوْبِ بِالْفَلَاحِ زِيَادَةُ تُحْصُ بِالصَّبَاحِ
وَذَاكَ بَعْدَ أَنْ يُؤْذَنَنَا لَعَلَّهُ مَنْ نَامَ يُوقِظُنَا
وَالْحُلْفُ فِي مَعْنَى الْفَلَاحِ اشْتَهَرَا فَقِيلَ إِنَّهُ أَرَادَ الظَّفَرَا
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ النَّجَاةُ وَآخِرُونَ إِنَّهُ الْحَيَاةُ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ السَّعَادَةُ وَكُلُّهُمْ قَدْ قَصَدُوا مُرَادَهُ
وَالْحُلْفُ لَفْظِي وَأَمَّا الْمَعْنَى فَإِنَّهُ الْفَوْزُ غَدَاةً يُعْنَى

باب التوجيه

وَإِنَّمَا التَّوْجِيهُ ذِكْرُ خُصَا بِأَوَّلِ الصَّلَاةِ فِيمَا نُصَا
قَبْلَ الدُّخُولِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَيْسَ بِالْمُشْتَهَرِ

وَإِنَّهُ فِي قَوْلِ بَعْضِ قَرَضُ وَسُنَّةٌ قَدْ قَالَ أَيْضاً بَعْضُ
وَهُوَ الصَّحِيحُ وَالْهَلَاكُ يَلْزَمُ لِتَارِكِ الْفَرَضِ كَذَاكَ يَأْتُمُ
وَذَاكَ مُحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلٍ وَمَا إِلَى التَّهْلِكِ مِنْ سَبِيلٍ
وَهَلْ يُعِيدُ تَارِكُ التَّوَجُّهِ صَلَاتُهُ فَالْحُلْفُ جَاءَ فِيهِ
وَكُلُّ مَنْ قَدْ شَكَّ فِي التَّوَجُّهِ مِنْ بَعْدِ أَنْ أُحْرِمَ لَا يَأْتِيهِ
لَكِنَّهُ عَلَى الصَّلَاةِ يَمْضِي فِي نَفْلِهِ إِنْ كَانَ أَوْ فِي فَرَضٍ
لَأَنَّهُ يَتَّقِنُ الدُّخُولَ وَالشَّكُّ لِلْيَقِينِ لَنْ يُزِيلَا
وَجَهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي قَدْ فَطَرَا أَقْبَلْتُ لِلْقِبْلَةِ حَيْثُ أَمَرَا
وَقِيلَ بَلْ قَصَدْتُ بِالْكُلِّيَّةِ إِلَيْهِ بِالْأَفْعَالِ بَعْدَ النِّيَّةِ
مَعْنَى حَنِيفاً مُسْتَقِيماً فَسَرّاً وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ فِيمَا ذَكَرَا
لَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ نَفْسُ الْمِيلِ فَالْمُسْتَقِيمُ مَالٌ نَحْوُ الْأَعْدَلِ
مَالٍ عَنِ الْجُمْهُورِ إِبْرَاهِيمُ إِلَى الْهُدَى وَذَاكَ مُسْتَقِيمُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ مُوَحِّداً (١) سِوَاهُ كَانَ حَنِيفاً فِي رِضَى مَوْلَاهُ
تَبَارَكَ اسْمُهُ تَعَالَى جَدُّهُ عَلَا وَجَلَّ شَأْنُهُ وَمَجْدُهُ

باب تكبيرة الإحرام

تكبيرة بها المصلي يدخل صلاته ويحرم المحلل
تحريمها التكبير نص الخبر لم يدخلن ما دام لم يكبر

(١) قوله : « مُوَحِّداً » كذا هو في نسخ هذا الكتاب بنصب « موحد » والظاهر أنه مرفوع على جعل يكن تامه .

فَلَا يَتُوبُ عَنْهُ ذِكْرُ أَبَدًا لِأَنَّهُ النَّصُّ الَّذِي قَدْ وَرَدَا
وَالضَّمُّ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فِيمَا نَرَى أَوَّلَى مِنَ الْإِشْمَامِ
وَالكُسْرُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ يُفْسِدُ لِلصَّلَاةِ عَنْ أَعْلَامِ
فَضَمَّ اسْمَ اللَّهِ ضَمًّا بَيْنَا وَلَا تَشْمُهُ (١) وَلَا تُسَكَّنَا
وَقِيلَ فِي تَسْكِينِهِ لَا يَسْعُ مَنْ أَحْسَنَ الضَّمَّةَ مِنْهُ يُمْنَعُ
مَنْ زَادَ بَيْنَ الْبَاءِ وَالرَّاءِ أَلْفٌ فَإِنَّهَا يُعِيدُهَا وَلَا يَقِفُ (٢)
ثُمَّ الْقِيَامُ مَوْضِعُ التَّحْرِيمِ كَذَلِكَ الْقُعُودُ لِلتَّسْلِيمِ
فَكُلٌّ مَنْ أَحْرَمَ فِي الْقُعُودِ إِحْرَامُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ ذَا اضْطِرَارٍ فَضَرُّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَعْذَارِ

باب الاستعاذة والقراءة

وَبَعْدَ هَذَا فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ سِرًّا مِنَ الرَّجِيمِ وَالْمُلَاهِي
وَاحْتَلَفُوا فِي نَقْضِهَا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ قَدْ أَسْمَعَهَا أُذُنِيهِ
وَبَسْمَلَنَ وَأَتِ بِالْمَثَانِي وَفِي صَلَاةِ اللَّيْلِ بِالْقُرْآنِ (٣)
فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ وَكَذَا فِي الْفَجْرِ إِنْ كُنْتَ إِمَامًا مُحْتَدًى (٤)

(١) وَلَا تَشْمُهُ : أى لاتأت فيه بالإشمام وهو إخفاء الضمة .

(٢) أى قال أكبار وهذا الألف منشأه من مد فتحة الباء في الصوت ، ولزمته الإعادة لفساد المعنى الناشئ منه ، وأكبار جمع كبار ، وهو الطبل ، وفساد المعنى مُفْسِدٌ للصلاة ، ولو لم يتعمد . أبو إسحاق .

(٣) المثاني من أسماء الفاتحة .

(٤) أى إن كنت من أهل الثَّقَوَى الذين يُقْتَدَى بهم ، وجواب الشرط محذوف أى فاعمل بما ذكرك لك .

وَأَقْتَصِرَنَّ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ
وَحَيْثُ يَقْرَأُ الْإِمَامُ سِرًّا
وَحَيْثُ يَجْهَرُنَّ عَلَيْهِ يُبْدِي
وَيَسْمَعُ الْمَأْمُومُ لِلْقُرْآنِ
وَيَقْرَأُ الْجَمِيعُ حَيْثُ انْفَرَدَا
وَسُورَةُ الْحَمْدِ هِيَ الْمَثَانِي
تُنْتَى مِنَ الصَّلَاةِ كُلِّ رَكْعَةٍ
وَقِيلَ مَعْنَى الْحَمْدِ هُوَ الْمُلْكُ
لِأَنَّمَا الْحَمْدُ هُوَ الشَّاءُ
وَبَسْمَلَنَ عِنْدَ كُلِّ سُورَةٍ
وَتَلَزَمَنَ فِي الْحَمْدِ فِي الصَّلَاةِ
وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ بَعْضِ الْحَمْدِ
وَتَرْكُهَا لَا يَتَّبِعِي فِي السُّورِ
وَمَنْ يَكُنْ لَمْ يُحْسِنِ الْقُرْآنَا
وَمَنْعُوا تَكَرَّارَهُ لِلْحَمْدِ
وَنَقَضُوا صَلَاةَ ذَا الْمَكْرَرِ

عَلَى الْمَثَانِي وَصَلَاةِ الْعَصْرِ
فَالْحَمْدُ تَكْفِيهِ إِذَا مَا يَقْرَأُ
قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَمْدِ
وَإِنَّمَا يَقْرَأُ لِلْمَثَانِي
وَلَمْ يَكُنْ يَتَّبِعُ فِيهِ أَحَدًا
لِأَنَّهَا تُقْرَأُ فِي الْأَرْكَانِ
وَذَاكَ مِنْ تَعْظِيمِهَا مَا أَرْفَعَهُ
وغيره فِي الْقَلْبِ عِنْدِي يَزْكُو
عَلَى الْجَمِيلِ وَهُوَ السَّنَاءُ
مِنْ حَيْثُ مَا الْبَسْمَلَةُ الْمَسْطُورَةُ
لِأَنَّهَا الْبَعْضُ مِنَ الْآيَاتِ
وَالنَّقْضُ فِي تَارِكِهَا بِالْعَمْدِ
وَلَا أَرَى بَأْسًا عَلَى الْمُقْتَصِرِ
فِي وَفْتِهِ يُسَبِّحُ الرَّحْمَانَا
وَلِلتَّحِيَّاتِ بِمَعْنَى الْعَمْدِ
وَعَذَرُوا النَّاسِي هُنَاكَ فَاعْذُرِ

باب الركوع

فَرَضُ الرُّكُوعِ فِي كِتَابِ اللَّهِ
فَارْكَعْ بِتَعْظِيمٍ لِدَى الْجَلَالِ
جَاءَ بِهِ الْأَمْرُ بَلَا اشْتِبَاهِ
وَكُنْ لَدَى الرُّكُوعِ ذَا اعْتِدَالِ

وَضَعَ يَدَيْكَ فَوْقَ رُكْبَتَيْكَ فَإِنْ تَرَكْتَ قِيلَ لَا عَلَيْكَ
وَسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْعَظِيمِ وَمِثْلُ ذَلِكَ الذِّكْرُ بِالْعَظِيمِ
وَهُوَ عَلَى قَوْلِ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ لِأَنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنْ يُعْظَمَ (١)
وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ لَا سِوَاهُ لِأَنَّهُ رَوَاهُ مَنْ رَوَاهُ
وَاحْتَلَفُوا فِي مُنْتَهَى الرُّكُوعِ فَقِيلَ بِالْقِيَامِ لِلْخُضُوعِ
وَقِيلَ بِالْهَوِيَّةِ لِلسُّجُودِ وَالْخُلْفُ فِيهِ الْخُلْفُ فِي الْحُدُودِ
فَحَيْثُمَا تَمَّ الرُّكُوعُ دَخَلَ حُكْمُ السُّجُودِ وَإِلَيْهِ انْتِقَالٌ
وَمِنْ هُنَاكَ الْخُلْفُ جَاءَ بَعْدَهُ (٢) فِي سَمِعَ اللَّهُ الْكَرِيمُ حَمْدَهُ (٢)
مِنَ الرُّكُوعِ أَوْ مِنَ السُّجُودِ وَالأَوَّلُ الرَّاجِحُ بِالتَّأْيِيدِ
وَهَوِيَّةُ السُّجُودِ فِي الْحُدُودِ أَقُولُ إِنَّهَا مِنَ السُّجُودِ
وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ قَدْ حَمِدَا يُعِيدُ مَنْ يَتْرُكُهَا تَعَمُّدًا
وَيُعَذِّرُ النَّاسِي فَلَا يُعِيدُ كَذَلِكَ التَّكْيِيرُ وَالتَّحْمِيدُ
لَأَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ وَالتَّرْكَ لِلْأَرْكَانِ نَقْضُ آتِي

بابُ السُّجُودِ

وَأَمَّا السُّجُودُ فَرَضٌ أَيْضًا فَتَرْكُهُ يُوجِبُ حَتْمًا نَقْضًا
جَاءَتْ بِهِ أَوَامِرُ الْكِتَابِ وَفَسَّرَتْهُ سُنَّةُ الْأَوَابِ

(١) يجوز فتح الظاء وكسرها ، فالضم على أنه مبنى للمجهول ، أى أن المقصود تعظيم الله ، والكسر على بناءه للفاعل بمعنى أن المراد أن يعظم المصلى ربه تعالى .

(٢) يجوز في هاء « بعده ، حمده » الاسكان والتحريك بالضمه .

وَأَنَّهُ لِحَالَةٍ ثَقُرُّبُ فَاسْجُدْ عَلَى السَّبْعَةِ مِنْ آرَابٍ
أَوَّلُهَا جَبْهُتُهُ الْمَصُونَةُ وَبِالْيَدَيْنِ ثُمَّ الرُّكْبَتَيْنِ
فَهَذِهِ السَّبْعَةُ وَالَّذِي تَرَكَ فَتَارَكَ الْجَبْهَةَ لَا صَلَاةَ لَهُ
كَذَاكَ مَنْ يَرْفَعُ رِجْلَيْهِ مَعًا وَمَنْ يَكُنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْجُدًا
وَإِنْ يُطْقَ أَنْ يَسْجُدَ بِالْأُفِّ وَقِيلَ بَلْ يَرْجِعُ لِلْإِمَاءِ
وَمَنْ رَأَى وَعُوْتَهُ (٢) فِي الْحَالِ وَقِيلَ لَا يُحَوِّلَنَّ وَيَمْتَنِعْ
كَالْصُّوفِ وَالرِّيشِ وَمِثْلَ الشَّعْرِ وَجَائِزٌ يَلْبَسُهُ الْمُصَلِّي
وَهَكَذَا الْمَعَادِنُ الْأَرْضِيَّةُ كَذَلِكَ الْمَحْرُوقُ كَالرَّمَادِ

لِلَّهِ فَالْعَبْدُ هُنَاكَ أَقْرَبُ مِنْ غَيْرِ كَفِّ الشَّعْرِ وَالثِّيَابِ
وَبِسُجُودِ أَفْئِهِ مَقْرُونُهُ وَالْقَدَمَيْنِ اثْنَيْنِ بَعْدَ اثْنَيْنِ
مِنْهُنَّ شَيْئًا فِي سُجُودِهِ رَكَعًا (١) بَلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا فَتَنَقَّلْهُ
وَالْخَلْفُ فِي وَاحِدَةٍ إِنْ رَفَعَا فَإِنَّهُ يُؤْمِي وَلَا يَقَعْدُ سُدَى
فَائِهِ يَفْعَلُهُ وَيَكْفِي وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ
حَوْلَ اللَّيْمَنِ أَوْ الشَّمَالِ أَنْ يَسْجُدَ فَوْقَ مَا لَا يَنْزِعُ (٣)
وَالْجِلْدَ مَعَ عِظَامِهَا وَالْوَبْرَ أَوْ يَقْفَنَ عَلَيْهِ إِذْ يُصَلِّي
مِنَ النَّحَاسِ أَوْ مِنَ الْفِضِيَّةِ وَالْجَصِّ وَالتُّورَةِ فِي الْجَمَادِ

(١) رَكَعٌ : أَيْ نَقْصٌ وَوَهْنٌ .

(٢) الْوَعُوْتَةُ : الْخُشُونَةُ .

(٣) اقْتَصَرَ النَّازِلُ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ ، قَالَ قُطْبُ الْأَيْمَةِ فِي الذَّهَبِ : وَبَطَلَتْ عَلَى غَيْرِهَا (الْأَرْضُ وَمَا أَنْبَتَتْ) كَصُوفٍ وَجِلْدٍ ، وَكُلُّ مَا يُصَلَّى بِهِ (نَا) ، أَوْ صَحَتْ ، أَوْ كَرِهَتْ وَنَسَبَ لَنَا وَلِلْأَكْثَرِ ، وَذَلِكَ فِي الْقِيَامِ وَالسُّجُودِ وَغَيْرِهِمَا . أَوْ يَعْتَبَرُ السُّجُودَ كَمَا فِي بَعْضِ اللَّفْظِ ، وَظَاهَرَ الشَّيْخِ (كَلَامُهُ) هُنَا (أَقْوَالُ) أَهْ أَبُو إِسْحَاقِ .

لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَالَ مُطْلَقاً عَنْ حَالِهِ الَّذِي عَلَيْهِ خُلِقَ
 قَدْ كَانَ أَرْضاً وَالرَّمَادُ حَطْباً فَصَارَ بِالتَّحْرِيقِ شَيْئاً عَجَباً
 وَقِيلَ فِي الْقِرْطَاسِ نُبْتُ الْأَرْضِ لَا بَأْسَ فِيهِ بِسُجُودِ الْفَرَضِ
 لَكِنَّ إِذَا كَانَ بِهِ اسْمُ اللَّهِ قَبَادِرِ الْفَارِشِ بِالْمَنَاهِي
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ التَّعْظِيمِ فَاحْكُمْ عَلَى الْفَاعِلِ بِالتَّحْرِيمِ
 وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ كِتَابٍ يَجُوزُ إِلَّا آيَةُ الْكِتَابِ
 وَإِنْ تَعَذَّرَ الْمَكَانُ الطَّاهِرُ يُومِي وَلَا يَسْجُدُ وَهُوَ الظَّاهِرُ
 وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي الرُّكُوعِ وَقِيلَ يَنْحَنِي إِلَى الْخُضُوعِ
 فَيَنْتَهِي بِذَلِكَ دُونَ الْأَرْضِ وَقِيلَ يَسْجُدُنْ لِأَجْلِ الْفَرَضِ
 وَعِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِالْإِيْمَاءِ يُصَلِّي وَاقِفاً عَلَى سَوَاءٍ
 وَقِيلَ بَلْ يُؤَخَّرَنَّ الْفَرَضُ حَتَّى يُلَاقِيَ لِلْسُّجُودِ أَرْضاً
 وَهُوَ مَقَالٌ خَالَفَ الظَّوَاهِرَ وَلَا أَرَاهُ فِي الصَّوَابِ ظَاهِراً
 لِأَنَّهُ يَقْضِي بِفَوْتِ الْفَرَضِ وَالنَّصُّ شَرْعاً بِسِوَاهُ يَقْضِي
 وَسَبَّحَنَّ فِي السُّجُودِ الْأَعْلَى فَانْ ذَاكَ بِالسُّجُودِ أُولَى
 وَجَائِزُ بِصِفَةِ الْعَظِيمِ وَهُوَ (١) فِي تَعَزُّزِ الْعُلُوِّ
 وَالْأَوَّلُ الْمَنْقُولُ فِي الْأَخْبَارِ إِذْ كُلُّهُ مِنْ لَازِمِ التَّعْظِيمِ
 أَقَلُّ مَا يَجْزِي مِنَ التَّسْبِيحِ وَالثَّانِي مِنْ نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ
 وَقِيلَ تُجْزِي مَرَّةً وَالْأَوَّلُ ثَلَاثُ مَرَّاتٍ عَلَى الصَّحِيحِ
 فِيهِ عَنِ الْمُحْتَارِ قَوْلٌ يُثَقَّلُ

(١) هُوَ : بتشديد الواو ؛ لإقامة الوزن ، وقيل : تشديدها لغة .

وَيُنَّةُ (١) عَنْ نَقَرِ السُّجُودِ أَنَّهُ مِنْ شَأْنٍ مَنْ نَافَقَ فَاتْرَكَهُ

باب القعود للشهد

ثُمَّ الْقُعُودُ وَهُوَ لِلتَّشْهَدِ
فَتَارِكُ الْقُعُودِ حَتْمًا تَنْتَقِضُ
وَذِكْرُهُ وَهُوَ التَّحِيَّاتُ اخْتَلَفَ
فَقِيلَ لَا نَقُضَ إِذَا مَا قَعَدَا
وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ النَّقْضُ
لِأَنَّ فِي الْمَسْنُونِ مَا يَنْتَقِضُ
وَاخْتَلَفَ الْمُشَدِّدُونَ أَيْضًا
فَقِيلَ بَعْدَ الطَّيِّبَاتِ يَمْضَى
وَقِيلَ يَنْتَهَى إِلَى رَسُولِهِ
وَقِيلَ لَا إِلَّا إِذَا مَا سَلَّمَا
لِأَنَّمَا تُحْلِلُهَا التَّسْلِيمُ
فَالنَّقْضُ بِالْحَادِثِ قِيلَ يَلْزَمُهُ
وَكُلُّ مَنْ رَخَّصَ إِنَّمَا عَنَا
رُكْنٌ مِنَ الصَّلَاةِ يَآذَا فَاقْعُدِ
صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ مِمَّا فَرَضَ
فِيهِ بِفَرْضٍ أَوْ بَسَنَةٍ وَصَفَ
حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَقُلِ التَّشْهَدَا
لَوْ لَمْ نَقُلْ بِأَنَّ ذَاكَ فَرَضٌ
بِتَرْكِهِ تَعَمُّدًا مَا يُفَرَضُ
فِي الْقَدْرِ الَّذِي يَكُونُ فَرَضًا
لَا يَلْتَفِتُ مِنْ بَعْدِهَا لِنَقْضِ
وَهُوَ مَقَالٌ ظَاهِرٌ دَلِيلُهُ
كَمِثْلٍ لَا يَدْخُلُ حَتَّى يُحْرِمَا
كَمِثْلٍ مَا تَكْبِيرُهَا التَّحْرِيمُ (٢)
إِنْ كَانَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً لَا يُؤْتَمُهُ (٣)
بِذَاكَ حَيْثُ كَانَ عُذْرًا بَيْنَا

(١) قوله : « يُنَّة » بالجزم بلام النوى المقدرة ؛ أي لِيُنَّة ؛ وهو بضم الياء للبناء للمجهول .

(٢) قوله : « تكبيرها التحريم » فيه نوع من أنواع البديع يسمى القلب ، كقوله : فديت بنفسه

نفسى ... إلخ .

(٣) الهاء في قوله : « يؤتمه » هي هاء السكت .

وَحَرَجَ الْخِلَافَ حَالَ الْعَمَدِ أَبُو سَعِيدٍ الْفَقِيهُ الْمُهْدِي
وَالْخُلْفَ فِيهِ الْخُلْفُ فِي التَّسْلِيمِ هَلْ كَانَ لِلرُّكْنِ أَوْ التَّسْلِيمِ
فَائِدَةٌ رُكْنٌ عَلَى التَّشْدِيدِ وَذُوْنُهُ فِي عَكْسِهِ الْبَعِيدِ

باب التسليم

وَسَلَّمَنَ يُنْمَنَ وَيُسْرَى
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عَنْ ضَمَامٍ
وَكُلُّهُمَا قَدْ اكْتَفَى بِمَرَّةٍ
وَيَقْصِدُ الْخُرُوجَ بِالتَّسْلِيمِ
وَيَمْسَحُ الْغُرَّةَ (٢) بِالْيَمْنَاءِ
وَفِعْلُهُ (٣) قَبْلَ الدُّخُولِ أَيْضاً
كَذَاكَ مَنْ لَا يَتَّبِعُ الْمُؤَدَّنَا
وَمَنْ نَسِيَ التَّسْلِيمَ حَتَّى قَامَا
وَانْصَبَّ إِلَى رَبِّكَ وَارْغَبْنَا
فَإِنَّ ذَاكَ مَوْقِفٌ عَظِيمٌ
وَالْتَقَلْنَ لِلْفَقْلِ لَوْ قَلِيلاً

تُسَلِّمَتَيْنِ وَالشَّهِيرُ وَتَرَا (١)
وَالثَّانِي عَنْ بَقِيَّةِ الْأَعْلَامِ
وَهُوَ حَدِيثٌ لَا يُطِيلُ ذِكْرَهُ
وَحِلٌّ مَا كَانَ مِنَ التَّحْرِيمِ
وَتَرْكُهُ قِيلَ مِنَ الْجَفَاءِ
مِنَ الْجَفَاءِ فَارْفُضْنَهُ رَفْضاً
مِنَ الْجَفَا فَاتَّبِعْهُ حِينَ أَذْنَا
يُسَلِّمَنَّ بَعْدَ ذَا قِيَامَا
إِلَيْهِ فِي حُصُولِ مَا تَمَنَّا (٤)
يُجِيبُ مَنْ شَاءَ بِهِ الْكَرِيمُ
عَنْ مَوْضِعِ الْفَرَضِ كَذَاكَ قِيلاً

(١) قوله : « وترا » مفعول مطلق تقديره والشَّهِيرُ أن يسلمن وترا . (المصنف) .

(٢) الغرة : موضع السجود من الجهة .

(٣) قوله : « وفعله » يعني مسح الوجه .

(٤) تَمَنَّا : أى تَتَمَنَّى .

باب سُجُودِ السَّهْوِ

وَيُوجِبُ السَّهْوُ لِأَجْلِ الْجَبْرِ
فِيهِدَمَانِ عَمَلَ الشَّيْطَانِ
فَيَغْفِرُ التُّرَابَ فَوْقَ رَأْسِهِ
يَقُولُ وَأَوَّلَاهُ قَدْ أَضَعْتُ
وَالْآدَمِيَّ قَالَ قَدْ أَطَعْتُ
فَكَانَ فِي ذَلِكَ رِضَى الرَّحْمَنِ
فَأَفْعَلُهُمَا مُمْتِثًا لِلْأَمْرِ
وَلَا تَلَفُظَ بِكَلَامٍ يُذَكِّرُ
لأنه جَبْرٌ لِمَا تَقْدَمَا
لِأَمَّا النَّيَّةُ بِالْفَوَادِ
وَفِي السُّجُودِ سَبْحَنَ الْأَعْلَى
وَقَالَ قَوْمٌ يَسْجُدَنَّ بَعْدَ أَنْ
وَقِيلَ إِنَّ سَهَاً بِنَقْصِ سَجْدَا
وَسَاجِدٍ مِنْ بَعْدِ أَنْ يُسَلَّمَ
وَقِيلَ مَا عَلَيْهِ مِنْ سَلَامٍ
وَمَنْ سَهَا إِمَامُهُ وَمَا سَهَا
لِأَمَّا يَتَّبِعُهُ فِي عَمَلِهِ

بَعْدَ السَّلَامِ سَجْدَتَيْنِ فَادِرٍ
وَيُرْغَمَانِهِ وَيُخْزِيَانِ
لَهُدَمَ مَا بَنَاهُ مِنْ أَسَاسِهِ
أُمِرْتُ بِالسُّجُودِ فَاْمْتَنَعْتُ
أَوَامِرَ الرَّبِّ وَقَدْ سَمِعْتُ
وَالْوَيْلُ وَالْحَيَّةُ لِلشَّيْطَانِ
مُسَارِعًا لِجَبْرِ ذَلِكَ الْكُسْرِ
بِهِ عَنِ النَّيَّةِ قَوْمٌ عَبَرُوا
وَالْقَوْلُ فَاصِلٌ هُنَاكَ فَاعْلَمَا
لَا بِالتَّلَفُظَاتِ وَالتَّعْدَادِ
وَقِيلَ يَسْتَغْفِرُ حِينَ زَلَّ
يُتَحَيَّنُ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ
قَبْلَ السَّلَامِ لَا إِذَا مَا زِيدَا
قِيلَ يُسَلَّمَنَّ حِينَ ثَمَّمَا
لَكِنَّهُ يَحْمَدُ لِلتَّمَامِ
فَمَا عَلَيْهِ قِيلَ يَسْجُدَنَّ لَهَا
لَا فِي خَطَائِهِ (١) وَلَا فِي زَلِّهِ

(١) خطائِهِ : الخطاء كالعطاء ، بِالْمَدِّ لُغَةً فِي الْخَطَا .

وَإِنْ يَكُنْ تَابِعَهُ فِي وَهْمِهِ فَحُكْمُهُ يَكُونُ مِثْلَ حُكْمِهِ
وَمَنْ سَهَا خَلَفَ الْإِمَامَ وَحْدَهُ فَقِيلَ يُعْفَى بِالصَّلَاةِ عِنْدَهُ
وَقِيلَ لَا بَدَّ مِنَ السُّجُودِ وَهُوَ دَلِيلُ نَصِّهِ الْمَوْزُودِ
إِذْ لَمْ يُفَرِّقِ الدَّلِيلُ أَبَدًا بَيْنَ جَمَاعَةٍ وَمَنْ تَفَرَّدَا

باب حكم تارك الصلاة

وَالْجَهْلُ بِالصَّلَاةِ حُكْمًا يَسَعُ إِلَى دُخُولِ الْوَقْتِ ثُمَّ يُمْنَعُ
يَلْزَمُهُ أَنْ يَعْرِفَ الْكَيْفِيَّةَ مِنْ وَصْفِهَا وَشَرْطِهَا وَالنِّيَّةَ
فَالْفِعْلُ لَا يُمَكِّنُ دُونَ عِلْمِ وَلَا يَكُونُ سَائِعًا فِي الْفَهْمِ
وَوَقْتُهَا الْمَحْدُودُ وَقْتُ فِعْلِهَا وَوَقْتُ تَارِكِ الصَّلَاةِ حَتَّى خَرَجَا (١)
مَا لَقِيَ اللَّهَ بِذَنْبٍ أَكْثَرَ مِنْ بَيْنِ تَرْكِهَا وَبَيْنِ الْكُفْرِ
مِنْ ثُمَّ قِيلَ فِيهِ يُقْتَلُنَا وَيُجْعَلُ الضَّرْبُ عَلَيْهِ مُرْسَلًا
فَإِنْ يَمُتْ بِالضَّرْبِ مَاتَ كَافِرًا وَكُلُّ مَنْ يَضْرِبُ كَانَ ظَافِرًا
حَتَّى يُصَلِّيَ أَوْ إِلَى أَنْ يُقْتَلَ (٢)

(١) قوله : « خرجا » أى الوقت .

(٢) إلى أن يُقْتَلَ : أى إلى أن يموت ، وإنما عبّر عنه بالقتل لأجل القافية ، وهو في الحقيقة قتل لأنه انما حصل موته بسبب الضرب ، والقتل يكون بالضرب ومنه الموقودة .

وَقِيلَ لَا يُقْتَلُ حَتَّى يَجْحَدَا وَجُوبَهَا وَلَا أَرَاهُ أَبَدًا^(١)
فَإِنَّهُ يُفْضِي إِلَى التَّهَاوُنِ بِأَعْظَمِ الشَّعَارِ فِي الْمَدَائِنِ
وَقَاتِلِ الصَّدِيقِ مَنْ قَدْ مَنَعَهُ مِنَ الزَّكَاةِ وَالْجَمِيعِ تَبَعُهُ^(٢)
وَالْكُلُّ رُكْنٌ وَالصَّلَاةُ أَعْظَمُ لِأَنَّهَا هِيَ الشَّعَارُ الْأَعْظَمُ
وَأَنَّهَا لِدِينِنَا عُمُودٌ فَمَا الْبِنَا إِنْ ذَهَبَ الْعُمُودُ

باب نواقض الصلاة

وَأَنَّ فِي الصَّلَاةِ أَشْيَاءَ تُمْنَعُ فَتَنْقُضُ الصَّلَاةَ حِينَ تَقَعُ
فَبَعْضُ ذَاكَ عَارِضٌ قَلْبِي وَالبَعْضُ مِنْهُ عَارِضٌ قَوْلِي
وَبَعْضُهُ لِلْفِعْلِ أَيْضًا نُسِبًا فَالْعَارِضُ الْقَلْبِي أَنْ يَنْقَلِبَا
وَذَاكَ أَنْ يَنْوِي تَرْكَهَا وَأَنْ يُحَوِّلَ الْفَرَضَ إِلَى بَعْضِ السُّنَنِ
وَقِيلَ إِنْ نَوَى وَلَمْ يَتْرُكْ فَلَا تَفْسُدُ وَالْفَسَادُ إِنْ تَنَقَّلَا
وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْمُصَلِّي تَأْدِيَةَ الْفَرَضِ بِذَاكَ الْفِعْلِ
عَلَيْهِ أَنْ يُكْفِّرَنَّ وَيُؤَدِّلَا وَقِيلَ يُجْزِيهِ الْمَتَابُ مَثَلًا

(١) ظاهر اختيار الناظم يُقْتَلُ كفرا لآخِذًا ، مع أن ما جرى عليه في حاشية المسند أن تارك الصلاة تهاونًا كافرٌ كُفِّرَ نِعْمَةً وتاركها جُحُودًا كافرٌ شِرْكًا ، ولعله رأى هذا الوجه ، وهو ما عليه أكثر سلف الأمة ، رعاية لجانب الصلاة التي هي الركن الأعظم للدين بعد الإيمان وأن تاركها لا دين له وكأنه لا قيمة لإقراره بوجوبها ، ويؤيد هذا أحاديث كثيرة كقوله ﷺ « لَا إِيْمَانُ لِمَنْ لَا صَلَاةَ لَهُ » وقوله « لَا دِينَ إِلَّا بِالصَّلَاةِ » . أبو إسحاق .

(٢) في قول الناظم والجميع تَبَعَهُ نظر ، إذ الذين قاتلهم أبو بكر منهم المرتدون عن الإسلام ومنهم المانعون للزكاة ، توقفوا في أمرها لا رجوعا عن الدين ، وفي قتاله لكل حفظ لِكَيَانِ الإسلام وصيانة لوحدة الأمة ، ولو لم يفعل لارتدَّ مُعْظَمُ الْعَرَبِ وقوي الشُّرْكُ على الإسلام فحال أولئك لا كحال تارك الصلاة مع الإقرار بالوجوب : والله أعلم . أبو إسحاق .

وَهَكَذَا مَنْ أَشْعَلَ الْجَنَائَا وَفَهَمَكَ الْحِسَابَ وَصَفَ نَاقِضُ
وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا عَقَلَ فَمَنْ يَكُنْ صَلَّيَ عَلَى حُضُورٍ
وَلَا صَلَاةَ لِلَّذِي قَدْ غَفَلَ وَإِنْ عَرِثَهُ غَفْلَةٌ فِي الْبَعْضِ
أَكْثَرَهَا قِيلَ وَقِيلَ رَكَعَهُ كَذَاكَ مَنْ عَنْ دِينِهِ يَرْتَدُّ
لِأَنَّ هَذَا نَاقِضٌ لِلطُّهْرِ وَإِنْ يَكُنْ فِي حَالِ الْارْتِدَادِ
فَلَا عَلَيْهِ بَدَلٌ إِنْ أَسْلَمَا لِأَنَّهُ رُكْنٌ مِنَ الْإِيمَانِ
وَلَيْسَ يُجْزِيهِ إِذَا مَا أَدَّى لِأَنَّ ذَاكَ الْحَجَّ رُكْنُ السَّابِقِ
كَذَاكَ مَنْ عَارَضَهُ الْإِغْمَاءُ لَكِنْ إِذَا اسْتَرْسَلَ فِيهِ لَا إِذَا
وَالشَّكُّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ مَا كَيْفَ يُصَلِّي وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَا

بَعِيرَهَا لَا حُطَاءً نِسْيَانًا (١) لِأَنَّهُ لَا شَكَّ فِيهَا عَارِضُ
مِنَ الصَّلَاةِ هَكَذَا الْبَعْضُ نَقَلَ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجُورِ
عَنْهَا جَمِيعًا فَلْيَقُمْ لِيُبَدِّلَا فَالْخُلْفُ فِي مِقْدَارِ حَدِّ النَّقْضِ
وَهُوَ أَشَدُّ مَا رَأَيْنَاهُ مَعَهُ وَعَنْ يَقِينِهِ فَلَا يَعْتَدُ
وَقَاطِعٌ أَيْضًا خِصَالُ الْأَجْرِ مَضَى عَلَيْهِ الْوَقْتُ بِالْعِنَادِ
لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ فَأَعْلَمَا يَلْزَمُهُ كَسَائِرُ الْأَرْكَانِ
لِحُجِّهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَرْتَدَّا وَذَا الْأَخِيرُ رُكْنُ هَذَا اللَّاحِقِ
قِيلَ وَمَنْ عَارَضَهُ الرِّيَاءُ نَفَاهُ عَنْ فَوَائِدِهِ وَبَدَا
صَلَّى فَإِنَّهُ يُعِيدُ فَأَعْلَمَا أَدَاهُ وَالْفَرَضُ عَلَيْهِ لَزِمَا

(١) قوله : « نسيانا » معطوف على قوله (لا حطاً) والتقدير لا خطأ ولا نسياناً وإنما حذفه لإقامة الوزن ، وذلك جائز في النظم .

وَأِنْ يَكُنْ يَغْلِبُ فِي حَيَالِهِ
فَعَالِبُ الظَّنِّ هُنَا يُعْتَبَرُ
وَأِنْ يَكُنْ حَلَفَ الْإِمَامِ سَجْدًا
وَالشَّكُّ مِنْ بَعْدِ التَّمَامِ يُحْظَرُ
وَشَكُّهُ فِي الْحَدِّ بَعْدَ فِعْلِهِ
لَا يَرْجِعُنَّ لَهُ بِنَفْسِ الشَّكِّ
إِلَّا إِذَا مَا شَكَّ فِي الْإِحْرَامِ
لَأَنَّهُ بِذَلِكَ فِيهَا يَدْخُلُ
وَأِنْ طَرَأَ عَلَيْهِ فِي حَالِ الْأَدَا
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ صَارَ فِي الْقُرْآنِ
وَقِيلَ يَرْجِعُنَّ لِلْسُّجُودِ
وَيَرْجِعُنَّ لِلتَّحِيَّاتِ مَعَا
مَا لَمْ يَكُنْ سَلَمٌ وَالْبَعْضُ يَرَى
وَقِيلَ لَوْ سَلَمٌ ثُمَّ شَكَا
وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ عِنْدِي
فَهَذِهِ الْعَوَارِضُ الْقَلِيلَةُ
تَكَلِّمُ اللِّسَانِ لَا بِذِكْرِهَا
فَمَنْ يَقُلْ آمِينَ فِي الصَّلَاةِ
كَذَلِكَ الْقُنُوتُ وَهُوَ أَعْظَمُ

شَيْءٌ بَنَى عَلَيْهِ فِي أَفْعَالِهِ
وَمَنْ بَنَى عَلَيْهِ فِيهَا يُعَذَّرُ
لِسَهْوِهِ وَلِلْإِمَامِ قَلْدًا
فَذَاكَ عَفْوٌ وَالْإِلَهُ يَغْفِرُ
يَكُونُ مِثْلَ شَكِّهِ فِي أَصْلِهِ
وَإِنَّمَا يَرْجِعُ عِنْدَ التَّارِكِ
قِيلَ يُعِيدُهُ إِلَى التَّمَامِ
فَهَلْ تَرَى الشَّكَّ لَهُ يَدْخُلُ
فَلَا يُجَاوِزُهُ بِشَكِّ أَبَدًا
لَا يَرْجِعُنَّ بِالشَّكِّ لِلْمَتَانِي
مَنْ شَكَّ فِيهِ حَالَةُ الْقُعُودِ
إِنْ شَكَّ فِي إِتْيَانِهَا حَالَ الدُّعَا
مُضِيَّهِ وَلَا يَعُودُ الْقَهْقَرَى
يُعِيدُهَا إِلَّا إِذَا مَا انْفَكَّا (١)
أَنْ يُلْغِيَ الشُّكُوكَ بَعْدَ الْحَدِّ
وَدُونِكَ الْعَوَارِضُ الْقَوْلِيَّةُ
فَأَنَّهُ يَنْقُضُهَا بِأَسْرِهَا
فَائْتِهَا بُؤُءُ بِالْبَيِّنَاتِ
لَأَنَّهُ طَالَ بِهِ التَّكَلُّمُ

(١) انفكا : أي قام من مكانه .

وَكَانَ قَبْلَ النَّسْخِ لِلْكَلامِ
وَذَاكَ وَقْتُ قَدْ أَيْحَ مُطْلَقًا
فَنَسَخْتُهُ آيَةَ الْخُشُوعِ
وَحِينَ عَمَّ الْاِخْتِلَاطُ وَالْفِتْنُ
وَهُوَ مِنَ السَّنَةِ لَكِنْ نُسَخَا
وَالْأُحْدُ بِالْمَنْسُوحِ قَطْعًا يُمْنَعُ
فَهُوَ مِنَ الْبِدْعَةِ حَتْمًا مِثْلُ مَا
وَمَنْ يُصَلِّيْ خَلْفَ مَنْ يَوْمُنُ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَعْلَمْ بِحَالِهِ
وَقَانَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ يَعْنِي
وَقِيلَ بَلْ يَعْنِي بِهِ التَّطْوِيلَ
وَلَا تُخَافَتُنَّ فِي الصَّلَاةِ
مَعْنَاهُ لَا تُتْرَكْهَا حَيَاءً
وَقِيلَ ذَاكَ فِي صَلَاةِ الْأَجْرِ
وَقَدْ أَتَى التَّرْخِصُ فِي أُمُورِ
تَهْلِيلِهِ وَإِنْ عَطَسَتْ فَاحْمَدِ
كَذَلِكَ التَّسْلِيمُ فِيهَا خَطَأً
وَقَدْ حُكِيَ فِي ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ
وَاللَّحْنُ مُطْلَقًا لَدَيْهَا يُحْذَرُ
مِنْ ذَاكَ كَسْرُ لَامِ الْعَالَمِينَا
كَذَاكَ أَيْضًا فَتَحُ لَامُ مَلِكِ

مُؤَثَّرًا عَنْ سَيِّدِ الْأَنَامِ
فِيهَا الْكَلَامُ فَانْتَفَى مَا أُطْلِقَا
وَصَارَ ذِكْرُهُ مِنَ الْمَسْمُوعِ
أُخْبِي وَقَالُوا إِنَّهُ مِنَ السُّنَنِ
أَفَادَهُ مَنْ فِي الْعُلُومِ رَسَخَا
إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ يُشْرَعُ
قَالَ بِذَاكَ بَعْضُ مَنْ تَقَدَّمَ
أَوْ يَقْتَضِي النِّقْضُ فِيهَا بَيْنُ
فَالَهُ يُعْذَرُ لِاسْتِحْلَالِهِ
بِهِ الْقِيَامَ بِحُضُورِ الدَّهْنِ
فِيهَا مِنَ الْقِيَامِ فِيمَا قِيلَا
كَذَاكَ لَا تَجْهَرُ بِالنَّعْمَاتِ
وَلَا تُكُنْ مُصَلِّيًا رِيَاءً
يَكُونُ بَيْنَ سِرِّهَا وَالْجَهْرِ
تُسَبِّحُهُ التَّحْمِيدِ وَالتَّكْبِيرِ
لَكِنْ بِلَا جَهْرِ وَلَا تُمَدِّدِ
عَنْ رَكْعَتَيْنِ إِنْ يَكُنْ قَدْ أُحْطَأَ
لَكِنِّي أَحْكِي بِهِ نِزَاعَا
وَبَعْضُهُ يَنْقُضُ حِينَ يُذَكَّرُ
كَذَاكَ أَنْ تُضْمَّ مِنْهَا التَّوْنَا
لِأَنَّهُ بِالْفَتْحِ لَفْظُ مَلِكِ

كَذَاكَ فَتَحُ دَالِ يَوْمِ الدِّينِ
وَأِنْ كَسَرْتَ الْكَافَ مِنْ إِيَّاكَ
وَأِنْ ضَمَمْتَ التَّاءَ مِنْ أُنْعَمْتَ
فَهَذِهِ نَوَاقِضُ الْأَلْحَانِ
فَكُلُّ لَحْنٍ أَفْسَدَ الْمَعْنَى نَقْضُ
وَضَمُّ ثَوْنِ الْعَالَمِينَ أَهْوَنُ
وَهَذِهِ نَوَاقِضُ الْأَفْعَالِ
نَذْكُرُهَا الْأَوَّلَ ثُمَّ الْأَوَّلَا
فَنَظَرُ بَعَيْنِهِ نَحْوَ السَّمَاءِ
وَيُسْتَحَبُّ نَظَرُ الْمُصَلِّي
لِمَوْضِعِ السُّجُودِ لَا يَغْدَاهُ
فَإِنْ يُعْمَضُ لَا يَغْذِرُ تَفْسُدُ
وَقِيلَ إِنْ غَمَضَ فِي أَكْثَرِهَا
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ
وَكَرَهُ الْبَعْضُ بِلَا فُسَادٍ
وَأِنْ يَخْفُ شَيْئًا عَلَى الْعَيْنَيْنِ
وَفَاتِحُ مَنْ عَيْنِهِ لِلْعَرَقِ
مَا دَامَ لِلْعُقْدَةِ لَمْ يَحِلَّ
وَبَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ الْفَضْلَا

لَأَنَّ ذَاكَ اسْمُ هَذَا الدِّينِ
فَالْقُبْحُ كُلُّهُ أَتَى هُنَاكَ
لِنَفْسِكَ الْإِنْعَامَ قَدْ نَسَبْتَ
وَضَبَطُهَا التَّعْكِيسُ لِلْمَعَانِي
وَالْعَفْوُ فِي سِوَاهُ قَامَ وَنَهَضُ
كَذَاكَ كَسْرُ لَامِهَا إِذْ يَلْحَنُ
مِنْ كُلِّ مَمْنُوعٍ مِنَ الْأَحْوَالِ
حَتَّى يُكَونَ فِي السِّيَاقِ أُمْتِلَا
فِي نَقْضِهَا جَاءَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ
حَالَ الْقِيَامِ مِنْ مَقَامِ الرَّجُلِ
وَلِيَحْذَرْنَ أَنْ تَغْمُضَنَّ عَيْنَاهُ
وَقِيلَ لَا تَفْسُدُ وَهُوَ أَجْوَدُ
فَائِئْهَا فَاسِدَةٌ بِأَسْرِهَا
مُعْمَضًا فِي الْكُلِّ فَافْهَمْ وَافْطِنِ
وَالْكُلُّ مِنْ قَوْلِ أُولَى الرَّشَادِ
لَا بَأْسَ أَنْ يُعْمَضَ الْجَفْنَيْنِ
يُصَلِّيْنَ بِدَمِهِ مُسْتَلْقِي
كَذَا فَتَى الصَّقْرِ (١) يُقَالُ صَلِّي
نَهَى فَتَى الْعَبَّاسِ حِينَ سَلَا

(١) فَتَى الصَّقْرِ : هُوَ الْعَلَامَةُ أَبُو معاوية عَزَانَ بْنِ الصَّقْرِ الْغُلَافِي النَّزَوِي .

وَقِيلَ لَا بَأْسَ عَلَى الْمَصْلِيِّ يُخْرِجُهَا بِإِلْدٍ مِنْ عَيْنِهِ وَوَاجِبٌ فِي الْوَجْهِ مِنْهُ الْكَشْفُ كَمَثَلِ رِيحٍ تَنِي يَأْتِيهِ وَإِنْ يَكُنْ تَعَمَّدَ اسْتِشْاقًا وَفَاتِحَ فَاهُ لِإِخْرَاجِ الْجُشَا وَإِنَّمَا يَضُرُّهُ اسْتِجْلَابُهُ وَالتَّفْخُ فِي الْعَمْدِ وَفِي الْخَطَا مَعًا لِأَنَّهُ مِمَّا تُهِنَا عَنْهُ لِأَنَّمَا الْكَلَامُ مَا يُؤْلَفُ وَيَكْظَمَنَّ الْفَمَ فِي التَّائِبِ فَمَنْ تَمَاطَى فِي الصَّلَاةِ عَمْدًا لِتَرْكِهِ لِوَاجِبِ الْخُشُوعِ وَالضَّحْكُ نَوَّعَانِ فَمِنْهُ يَنْقُضُ وَيُسْمَعَنَّ صَوْتُهُ وَالْآخَرُ وَقِيلَ مَنْ بَزَقَ فِي الصَّلَاةِ لَا يَنْصُقَنَّ فِي قِبْلَةِ الْمَصْلِيِّ وَمَنْ جَشَا فَحَمِدَ الرَّحْمَانَا

أَنْ يُخْرِجَ الذَّرَّةَ إِذْ يُصَلِّي إِنْ خَافَ بَأْسًا وَكَذَا أُذُنُهُ وَمِنْ ضَرُورَةٍ يُعْطَى (١) الْأُفُّ وَكَذَبَابٍ يَدْخُلَنَّ فِيهِ فَالْتَقِصُ لَازِمٌ لَهُ اسْتِحْقَاقًا فَقِيلَ لَا نَقْصَ عَلَيْهِ إِذْ جَشَا لَا طَرَحُهُ عَنْهُ وَلَا اجْتِنَابُهُ يَنْقُضُهَا لَوْ لِلْجُشَاءِ وَقَعَا لَا كَوْنُهُ تَكْلَمًا أَوْ مِنْهُ مِنَ الْحُرُوفِ لِمَعَانٍ تُعْرَفُ وَيَتْرَكَ التَّمَاطِي فِي الْجَوَانِبِ تَفْسُدُ حَيْثُ كَانَ ذَاكَ قَصْدًا وَتَرْكُهُ فِيهَا مِنَ الْمَمْنُوعِ صَلَاتِهِ وَطَهْرُهُ (٢) إِذْ يَغْرِضُ يَنْقُضُهَا فَقَطُّ وَهُوَ الْكَاشِرُ يَدْفِنُهَا مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ يَأْتِي يَجْعَلُهَا إِنْ شَاءَ تَحْتَ الرَّجْلِ قِيلَ بَدَا فَسَادُهَا إِعْلَانًا

(١) يُعْطَى : بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ .

(٢) قَوْلُهُ : « وَطَهْرُهُ » أَيْ وَضُوْعُهُ .

وَقِيلَ مَنْ لَمْ يَقْلِدِ الْعِمَامَةَ
إِلَّا إِذَا شَاءَ خِلَافَ السُّنَّةِ
كَذَاكَ مَنْ لَمْ يَسْتَرْ الْمُتَّحِينَ
كَذَاكَ مَنْ يُقَلِّبُ الْحِصَاءَ
وَقَدْ أَسَا بِفِعْلِهِ مَنْ حَرَّكَ
وَلَيْسَ بِلَنْ يَدِيهِ لَا يَكْفِيهِمَا
لِأَنَّمَا ذَلِكَ مُحْتَصَرٌّ
وَقِيلَ مَنْ يَكْفِتُ فِي الصَّلَاةِ
إِنْ انْتَهَى كَانَ وَإِلَّا عُوقِبَا
وَإِنْ يَكُنْ إِخْلِيلُهُ قَدْ انْتَشَرَ
وَفِيهِ قَدْ قَالَ أَبُو عُمَامَانَ
وَإِنْ يَكُنْ ظَنُّ خُرُوجِ الْبَلَلِ
وَإِنْ يَكُنْ بِاللَّيْلِ أَجْرَى الذِّكْرَا
يَفْعَلُ ذَاكَ مِنْ وَرَاءِ الثُّوبِ
فَإِنْ رَأَى شَيْئًا أَعَادَ وَمَضَى
وَرَحَّصُوا فِي ذَاكَ لِلتَّيْسِ
وَلَا أَقُولُ يَنْظُرُنَّ أَوْ يَلْتَمِسُنَّ
وَالشَّكُّ فِي النَّاقِضِ عَفْوٌ ثَقِيلًا
وَقَدْ نَهَى اخْتِارَ عَنْ صَلَاةٍ مَنْ
وَمِثْلُهُ عِنْدَ أُولَى الذِّكَا
وَقِيلَ مَنْ صَلَّى وَرُكْبَتَاهُ

فِي حَلْقِهِ لَيْسَ بِهِ مَلَامَةٌ
فَالْخُلْفُ فِيهَا جَاءَ فَاحْفَظْنَهُ
مَنْ ظَهَرَهُ فَالْخُلْفُ فِي قَوْلَيْنِ
فِي نَقْضِهَا الْخِلَافُ أَيْضًا جَاءَ
خَاتِمُهُ تَعَمُّدًا لَوْ أَدْرَكَ
وَلَا عَلَى حَاصِرَةٍ يَضَعُهُمَا
وَقَدْ نَهَى عَنْ فِعْلِهِ الْمُخْتَارُ
يُنْهَى وَيُحْبَرَنَّ بِالْعَلَطَاتِ
بِمَا اقْتَضَاهُ رَأَى مَنْ تَنَصَّبَا
يُمَسِّكُ حَتَّى يَسْكُنَ مِنْهُ الذِّكْرُ
يَمْضِي وَلَكِنْ يَذْكُرُ التَّيْرَانَا
قِيلَ لَهُ يَنْظُرُهُ بِالْمَقْلِ
بِيَدِهِ فِي فَحْذِهِ مُحْتَبِرَا
وَيَلْمِسُ الْمَوْضِعَ عِنْدَ الرَّيْبِ
إِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا هُنَاكَ عَرَضَا
حَتَّى يَكُونَ الْفِعْلُ عَنْ تَيْقُنٍ
بَلْ يَمْضِينَ وَيَتْرَكَنَّ الْمُتَلَبِّسَ
مَعْنَاهُ عَنْ نَيْبِنَا مُتَّصِلَا
يُدَافِعَنَّ الْأَحْبَبِينَ فَاسْمَعَنَّ
كَمَنْ يَصُرُّ ذَاكَ فِي الْكِسَاءِ
بَارِزَانِ نَقْضُهَا جَزَاهُ

إِنْ لَمْ يَكُنْ غُذْرٌ لَهُ بِحَالٍ وَذَٰكَ هُوَ أَكْثَرُ الْأَقْوَالِ
 لِأَنَّ رُكْبَتَيْهِ مِنْ عَوْرَتِهِ سَتْرُهُمَا يَلْزَمُ فِي سِتْرَتِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ لِحْنَبِهِ قَدْ وَقَعَ بِلَا اخْتِيَارٍ فَهُوَ عَفْوٌ فَاسْمَعَا
 يَنْبِي عَلَى صَلَاتِهِ وَيَرْجِعُ يَصْنَعُ مَا قَدْ كَانَ فِيهَا يَصْنَعُ
 وَقَدْ نُهِيَ فِيهَا عَنِ التَّرْبُعِ وَهُوَ تَفْرِشُخُ الْقُعُودِ الْأَوْسَعِ
 وَهَكَذَا نُهِيَ عَنِ الْإِقْعَاءِ أَوْ يُلْصِقَنَّ الْفَخْذَ بِالْأَحْشَاءِ
 وَمَنْ رَأَى حَالَ الصَّلَاةِ رَجُلًا يَقْتُلُ إِنْسَانًا لَهُ قَدْ جَهْلًا
 فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي الشَّرْعِ مَا بَيْنَ حِفْظِهَا وَبَيْنَ الْقَطْعِ
 لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَا بِالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ يَقْتُلُونَا
 وَذَٰكَ إِنْ لَمْ يَسْتَعِثْ وَيَنْصُرَهُ إِذَا اسْتَعَاثَ مِنْ عَدُوٍّ يَقْهَرُهُ
 وَيَقْطَعُ الْمُسَبِّحُ التَّسْبِيحَا مِنْ مَطَرٍ أَوْ مِنْ صِيَاحٍ صَبِيحَا
 أَوْ مِنْ هَلَاقٍ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ وَكُلُّ مَا قَدْ كَانَ مِنْ أَمْثَالِهِ
 كَذَٰكَ إِنْ رَأَى سِوَاهُ يَهْلِكُ فَإِنَّهُ نَجَائُهُ يَسْتَدْرِكُ
 يُنَجِّيه لَوْ وَقَّتْ الصَّلَاةُ فَإِنَّا لَكِنَّهُ يَسْتَأْنِفُ الصَّلَاةَا
 قُلْتُ إِذَا خَافَ فَوَاتَ الْوَقْتُ يَفْعَلُ مَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَأْتِي
 لَوْ لَمْ يُطِيقْ مِنْهَا سِوَى الْإِيْمَاءِ يُومِي وَيَذْهَبَنَّ لِلْإِنْجَاءِ
 وَقِيلَ لِلْمُرْضِعِ إِذَا تَصَلَّى تُرْضِعُ ابْنَهَا لِحُوفِ الشُّغْلِ
 وَمَنْ يَخَفُ مِنْ حَيَّةٍ أَوْ عَقْرَبٍ فَإِنَّهُ يَقْتُلُهُ وَيَنْصَبُ

بابُ اللِّبَاسِ

وَيَلْزَمُ الْمُصَلِّي سِتْرَ الْعَوْرَةِ
وَمُعْدِمُ الثِّيَابِ فَلْيُصَلِّ
قِيلَ يُصَلِّي قَاعِدًا وَيَسْتُرُ
مِنْ شَجَرٍ يَجْعَلُهُ عَلَيْهَا (١)
وَيُؤَمِّنُ رَاكِعًا وَسَاجِدًا
وَقِيلَ بَلْ يُصَلِّي وَهُوَ قَائِمٌ
وَهُوَ وَإِنْ دَنَا مِنَ الصَّوَابِ
مِنْ ثَمَّ مَالٍ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ
وَوَاجِدُ الثِّيَابِ فَلْيَسْتَكْمِلْهُ
فَالسُّدُلُ فِي الشَّرْعِ تُهَيِّئُ عَنْهُ
لَا سِيَّمَا مُشْتَمِلُ الصَّمَاءِ
أَقْلُ مَا يَجْزِي مِنَ الْأَثْوَابِ
إِنْ كَانَ ذَاكَ مُلْكُهُ أَوْ عَارِيَّةُ
قِيلَ وَلَوْ أَمَانَةٌ مُحْتَصَاةٌ
وَأَنْ يَقْلُ صَاحِبُهُ بَعْدَ الْأَدَا
إِنْ كَانَ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَ الْوَقْتِ
وَقِيلَ إِنْ صَدَّقَهُ أَعَادَا

وَتَرَكُهُ يَنْقُضُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ
كَذَاكَ عَارِيًّا لِفَوْتِ الْفِعْلِ
عَوْرَتُهُ بِمَا عَلَيْهِ يَقْدِرُ
أَوْ مِنْ تُرَابٍ جَرَّهَ إِلَيْهَا
وَهِيَ صَلَاةٌ مَنْ يُصَلِّي قَاعِدًا
لَأَنَّمَا الْقِيَامُ رُكْنٌ لَا زِمَ
مُخَالَفَ لِهَيْئَةِ الْآدَابِ
إِلَى قُعُودٍ مُعْدِمِ الثِّيَابِ
لِبَاسُهُ لَا سَادِلًا مُشْتَمِلًا
كَذَاكَ الْاِشْتِمَالُ فَاحْذَرْنَاهُ
وَهَكَذَا تُنْهَى عَنِ اخْتِبَاءِ
ثَوْبٍ وَمَا زَادَ فَلِلثَّوَابِ
فَيَسْتَعِيرُهُ وَلَوْ مِنْ جَارِيَةٍ
صَلَّى بِهِ وَيَضْمَنَنَّ النِّقْصَا
ذَا نَجَسَ فَلْيَقْبَلَنَّ وَلْيُعِدَا
لَأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ كَالْمُفْتَى
إِنْ غَلَبَ الظَّنُّ بِهِ وَزَادَا

(١) قوله : « عليها » أي على العورة .

وَلَا يُعِيدُ إِنْ يَكُنْ مَتَّهَمًا وَقِيلَ لَا يُصَلِّيَنَّ بِثُوبٍ لَكِنَّهُ فِي الْاِخْتِيَارِ وَالسَّعَةِ وَثُوبُ ذَاتِ الْخِيَصِ لَا بَأْسَ بِهِ لَوْ كَانَ فِيهِ مِنْهُمَا نَوْعٌ عَرَقٌ وَلَا تُصَلِّ بِثِيَابٍ قَذِرَةٍ وَهَكَذَا الْأَبْرِيَسُ الْمُتَمَتِّعُ وَهَكَذَا ثُوبٌ بِهِ يُصَوَّرُ وَإِنْ يَكُنْ نَحْوَ يَدٍ وَرِجْلِ وَالرَّأْسُ فِيهِ مَعْدِنُ الرُّوحِ يُرَى وَجَائِزٌ غَيْرُ ذَوِي الْأَرْوَاحِ وَصُورَةُ الرَّمَالِ وَالْجِبَالِ وَالثُّوبُ إِنْ يُشْرَى مِنَ الْمَجُوسِي وَقِيلَ بِالْتَّرْخِيصِ فِي الْمَقْمُوطِ وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَعَانِي وَجَائِزٌ فِي الْاضْطِرَارِ بِالنَّجَسِ إِنْ لَمْ يَجِدْ سِوَاهُ وَلْيُسَمِّمْ وَقِيلَ بِالْحَرِيرِ لَا يُصَلِّي وَمَنْ يُصَلِّي وَهُوَ ذُو ارْتِيَابٍ قَدْ عَلِمَ الْخُبْثَ بِهَا وَشَكًّا وَذَلِكَ إِنْ صَحَّ بِأَنَّ الْغُسْلَ

بِأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ قَدْ وَهَمَا مَنْ لَا يُؤَالِيهِ لِحُوفِ الرَّيْبِ وَالْاضْطِرَارُ حَالَةٌ مُوسَّعَةٌ وَلَا بِثُوبٍ جُنُبٍ فِي جَنْبِهِ مَا لَمْ يَكُنْ بِنَجَسٍ قَدْ اَلْتَزَقَ وَمَوْضِعُ الْأَنْجَاسِ مِنْهَا طَهْرَةٌ عَلَى الرَّجَالِ لُبْسُهُ لَا يَسَعُ تِمْنَالُ ذِي رُوحٍ فَذَلِكَ يُحَجَرُ فَلَا أَرَى بِأَسَاءً عَلَى الْمُصَلِّي فَاَمْنَعُهُ إِنْ كَانَ هُنَاكَ صُورًا كَصُورَةِ الْأَشْجَارِ وَالتَّوَاحِي وَكُلُّ مَا كَانَ بِهَذَا الْحَالِ فَعُسْلُهُ أَطْيَبُ لِلنَّفُوسِ وَالْغُسْلُ فِي مَنْشُورِهِ الْمَبْسُوطِ يَكُونُ فِي تَوْسَعِ الْإِنْسَانِ وَبِالْحَرِيرِ وَبِكُلِّ مَا لَيْسَ مُنَجَّسًا لِلْاِحْتِيَاطِ فَاَعْلَمِ فِي الْاضْطِرَارِ وَهُوَ غَيْرُ عَدَلٍ مَعَ ذَلِكَ فِي نَجَاسَةِ الثِّيَابِ هَلْ زَالَ فَالْخِلَافُ فِيهِ يُحْكَى قَدْ كَانَ لِلثُّوبِ وَبَعْدُ صَلَّيْ

أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِغُسْلِهِ
وَالْأَحْسَنُ الْبَيَاضُ فِي اللَّبَاسِ
لَوْ صُبَّ الثُّوبُ بِزَعْفَرَانٍ
لَا بَأْسَ إِنْ صَلَّى بِهِ الرَّجَالُ
قُلْتُ إِذَا أَفْضَى إِلَى التَّشَبُّهِ
وَقَدْ أَتَى النَّهْيُ بِنَصِّ الْخَبَرِ
فَكَيْفَ بِالْمَزْعُوفِ الْمَذْكُورِ
مِنْ سُرَّةِ الْمَرْءِ إِلَى رُكْبَتِهِ
وَيُسْتَحَبُّ سِتْرُهُ لَصَدْرِهِ
أَمَّا النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ عَوْرَةٌ
الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ فَأَعْلَمْنَا
وَالْوَجْهُ لَا يُسْتَرُّ فِي الصَّلَاةِ
وَكُلُّ مَا جَازَ مِنَ الْحُلِيِّ
وَكُلُّ مَا يُمْنَعُ لُبْسُهُ مُنْعٌ
فَالذَّهَبُ الْمَمْنُوعُ لِلرِّجَالِ
وَجَائِزٌ بِالْفِضَّةِ الْبَيْضَاءِ
وَلِلرِّجَالِ كُلُّهُ مَحْجُورٌ
فَقَوْلُهُ فِي الْحَاتِمِ الْمَذْهَبِ
لَا نَحْفَظُنَّهُ عَنِ الْمُحْتَارِ

فَالنَّقْضُ فِيهَا لَازِمٌ لِفِعْلِهِ
وَعَيْرُهُ لَيْسَ بِهِ مِنْ بَأْسٍ
وَالْوَرَسُ فِيمَا قِيلَ وَالشُّورَانُ (١)
فَرَضًا وَنَفْلًا هَكَذَا يُقَالُ
يَلْبَسُ ذَاتِ الْخِذْرِ فَالْمَنْعُ بِهِ
أَنْ يَلْبَسَ الرَّجَالُ لِلْمَعْصِفِ
إِنِّي أَرَى هَذَا مِنَ الْمَحْجُورِ
يَسْتُرُهُ إِذْ ذَاكَ مِنْ عَوْرَتِهِ
وَعِضْدِيهِ وَكَذَا لِظَهْرِهِ
إِلَّا الَّذِي أُخْرِجَ لِلضَّرُورَةِ
وَمَا عَدَا هَذَيْنِ تَسْتَرْنَا
وَلَا فِي الْأَحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ
فَفِي الصَّلَاةِ لَيْسَ بِالْمَنْهِيِّ
بِهِ الصَّلَاةُ فَاسْمَعَنَّ وَامْتَنِعْ
لَا يُمْنَعَنَّ مِنَ رِبَّةِ الْحِجَالِ
فِي حِلْيَةِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
عَسَجْدُهُ الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ
بِقَدْرِ الدَّرْهِمِ نَوْعٌ عَجَبٌ
وَلَا عَنِ الْقَادَةِ فِي الْآثَارِ

(١) الشُّورَانُ : هو العصفور وهو بفتح الشين .

وَرُبَّمَا يُوجَدُ ذِكْرُهُ وَلَا
وَلَوْ عَلِمْنَاهُ لَكَانَ فِيهِ
إِذْ لَيْسَ مَا قِيلَ جَمِيعًا يُقْبَلُ
أَوْ كَانَ أَصْلُهُ مِنَ الْكِتَابِ
وَلَا يُصَلِّي بِالنَّحَاسِ وَالشَّبَةِ (١)
كَذَلِكَ الْحَدِيدُ فِي الْآثَارِ
وَالْحُلْفُ فِي الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ
ثَالِثُهَا الْجَوَازُ فِي الضَّرُورَةِ
لِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ
لَكِنْ نَعَالُ النَّاسِ فِي ذَا الْيَوْمِ
فَإِذَا تَرَفَّعَ الرَّجُلَيْنِ
فَيَمْنَعَنَّ مِنْ أَدَاءِ الْقَرَضِ
مَنْ أَجَلَ هَذَا قِيلَ فِي حَالِ الضَّرَرِ
هَمْ نَظَرُوا إِلَى اخْتِلَافِ الْحَالِ
وَلَا أَرَى لِلْمَانِعِينَ مُطْلَقًا
وَإِنْ خَلَعَتِ النَّعْلَ فَأَثَرُكُنْهَا
لَأَنَّمَا الْيَمِينُ مَوْضِعُ الْمَلِكِ
وَمَوْضِعُ الْيَسَارِ لِلشَّيْطَانِ
فَالنَّعْلُ وَالْبَصَاقُ مَهْمَا عَنَّا

يُذَكِّرُ مَنْ قَدْ قَالَهُ أَوْ نَقْلًا
لَنَا مَقَالٌ فِي الَّذِي يَرَوِيهِ
إِلَّا الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ يُنْقَلُ
يَنْزَعُهُ فَهَمُّ أُولَى الْأَلْبَابِ
وَهُوَ مِنَ الْمَكْرُوهِ فَلَتَجْتَنِبَهُ
لَأَنَّهُ حَلِيَّةُ أَهْلِ النَّارِ
جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ
وَلَا أَرَى الْإِجَازَةَ الْمَحْصُورَةَ
جَوَازُهُ فِي غَيْرِ الْاضْطِرَارِ
مُخَالَفَ نَعَالِ تِلْكَ الْقَوْمِ (٢)
عَنِ السُّجُودِ فَوْقَ أَصْبَعَيْنِ
خِلَافَ نَعْلِ لَاصِقٍ بِالْأَرْضِ
يَجُوزُ دُونَ الْإِخْتِيَارِ الْمَعْتَبَرِ
مِنَ اللَّبَاسِ وَمِنَ النَّعَالِ
سِوَى الَّذِي ذَكَرْتُهُ تَعَلُّقًا
عَلَى الْيَسَارِ لَا تُيَمِّنُهَا
فَاحْتَرَمَ جَانِبَهُ حَيْثُ سَلَكَ
أَحَقُّ بِالتَّضْيِيقِ وَالْهَوَانِ
نَحْوَ الْيَسَارِ عَنْهُ يَرْمِيْنَا

(١) بفتحيتين أجود النحاس .

(٢) تلك القوم : إنما أشار بتلك للقوم وهي مما يشار به الى المؤنث لأنه قصد به الجماعة .

باب السترة

وَيُؤْمَرْنَ بِاتِّخَاذِ السُّتْرَةِ
لأنها مَنَعٌ مِنَ الْقَوَاطِعِ
وَلَيْدُنْ مِنْهَا خَوْفٌ أَنْ يَحُولَ (١)
لِابْأَسَ إِنْ دَقَّتْ (٢) وَلَكِنْ تُرْفَعُ
عَلَى اخْتِلَافٍ جَاءَ فِي مِقْدَارِهَا
وَأَخِرُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَشْهُرُ
وَإِنْ تَكُنْ فِي الْغُلْظِ كَالْجِدَارِ
وَمِثْلُ ذَاكَ مَنْ يَصُفُّ الْحَجَرَا
وَالْحَجَرُ الْوَاحِدُ إِنْ لَمْ تَجِدْ
وَالْخَطُّ عِنْدَ عَدَمِ الْجَمِيعِ
وَقَدْ يُقَالُ حَجَرٌ لَوْ صَغُرَا
وَالْخُلْفُ فِي التَّهْرِ الْكَبِيرِ ذَكَرُوا
وَلَمْ يُرَى (٣) ذَلِكَ فِي الصَّغِيرِ
وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْأُمُورِ

حَالِ الصَّلَاةِ بَيْنَهُ وَالْقِبْلَةِ
وَلَيْسَ شَيْءٌ خَلْفَهَا بَقَاطِعِ
مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا الْمُخَذُولُ
شَبْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً فَتَمْنَعُ
مَحْدَدًا فِي الطُّولِ مِنْ أَشْبَارِهَا
مِنْ ثُمَّ قَدْ مَالَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُ
تَكُونُ أَقْوَى ثُمَّ كَالْحِطَّارِ (٤)
أَمَامَهُ اثْنَتَيْنِ أَوْ فَائِضًا
سِوَاهُ يُجْزَى لِأَدَا التَّعَبْدِ
قَدَّامَهُ كَافٍ عَنِ التَّضْيِيعِ
أُولَى مِنَ الْخَطِّ وَلَوْ قَدْ كَبُرَا
هَلْ يَسْتَرْنَ وَالصَّخِيحُ يَسْتَرُ
وَالْفَرْقُ غُسْرٌ (٥) غَايَةُ التَّعْسِيرِ
فَسِتْرَةٌ فِيهِ لَدَى الْمُرُورِ

(١) قوله : « يحول » برفع المضارع على إهمال (أن) .

(٢) دَقَّتْ : أي صغرت .

(٣) الحائط وما يجعل كحائط من الشجر لوقاية الدواب البرد .

(٤) قوله : « غُسْرٌ » بضم العين وإسكان السين أي عسير . و (يُرَى) غير مجزوم للضرورة

أو على إهمال (لم) .

إِلَّا الْكَيفَ قِيلَ سُتْرَانِ إِحْدَاهُمَا جِدَارُهُ وَالْأُخْرَى وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ جِدَارٌ وَمَقْصِدُ الْكُلِّ يَكُونُ وَاحِدًا فَلَاؤُلُونَ اعْتَبَرُوا جِدَارَهُ وَمَنْ يَكُنْ صَلَّى لِغَيْرِ سَاتِرٍ لِأَنَّ أَشْيَاءَ هُنَاكَ تَقْطَعُ الْكَلْبُ وَالْخِنْزِيرُ ثُمَّ الْقِرْدُ وَجُنُبٌ وَحَائِضٌ وَنَفْسًا خَمْسَةَ عَشَرَ أَذْرَعٍ قَالُوا وَذَا مَنْ وَاجَهَ الْإِنْسَانَ بِالتَّعَدِّي وَقِيلَ لَا يَنْقُضُ فَوْقَ سَبْعَةٍ وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ مِنْ أَذْرَعٍ كَذَاكَ مَنْ قَابِلٌ نَارًا تَشْعَلُ وَالْجَمْرُ وَالسَّرَاجُ لَا بَأْسَ بِهِ كَذَاكَ مَنْ صَلَّى إِلَى الْمَقَابِرِ وَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ لَيْسَ تَقْطَعُ مِنْ ذَلِكَ الْمُسْلِمُ غَيْرُ الْجُنُبِ قِيلَ كَذَاكَ ضَبْعٌ وَتَعْلَبُ

وَفُرْجَةٌ بَيْنَهُمَا لِلدَّانِ (١) سُتْرَةٌ مَنْ صَلَّى فَقَالَ الْأَجْرَا يُجْزَى وَقِيلَ يُجْزَيْنِ حِظَارُ فَلَا أَرَى لِلْخُلْفِ مَعْنَى زَائِدًا وَالْآخَرُونَ أَهْمَلُوا اغْتِبَارَهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ كَالْمُخَاطِرِ إِلَّا إِذَا بَفْسَحَةٍ تُوسِّعُ وَمُشْرِكٌ وَأَقْلَفٌ يُعَدُّ تَقْطَعُ إِنْ لَمْ يَكُ قَدْ تَنَفَّسَا يَكُونُ حَدًّا لِلَّذِي مِنْ بَعْدِ ذَا فَإِنَّهُ يَنْقُضُ دُونَ الْحَدِّ (٢) وَقِيلَ بَلْ يَنْقُضُ دُونَ عَشْرَةٍ حَدٌّ لَهُ وَبَعْدَهَا لَمْ يَقْطَعْ لِأَنَّ ذَاكَ بِالْمَجُوسِ أَمْثَلُ مَا لَمْ يُرَدْ نَوْعًا مِنَ التَّشْبِهِ لِأَنَّمَا تَعْظِيمُهَا لِلْكَافِرِ إِلَّا إِذَا دُونَ السُّجُودِ تَقَعُ وَنَحْوُهُ مِنْ حَيَوَانٍ طَيِّبٍ وَالذُّئْبُ أَيْضًا وَكَذَاكَ الْأَرْئَبُ

(١) للدَّانِ : أى للقريب .

(٢) قوله : «دون الحد» أى دون الحد المذكور وهو خمسة عشر ذراعاً على هذا القول .

وَيَأْتِمَنَّ مَنْ يَكُنْ قَدْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ عَامِداً تَجَرَّى
وَلِلْمَصْلِيِّ قِيلَ أَنْ يِقَاتِلَهُ (١) لِأَنَّهُ الشَّيْطَانُ أَوْ يُمَاتِلُهُ

باب صلاة الجماعة

وَالاجْتِمَاعُ دَائِماً مَطْلُوبٌ فِي الدِّينِ وَهُوَ فِي الْهُدَى مَحْبُوبٌ
مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَةِ
وَاحْتَلَفُوا فَقِيلَ فَرَضُ عَيْنٍ
فَأَيُّهَا مِنْ أَحْسَنِ الْبَضَائِعِ
وَقِيلَ إِنَّهَا عَلَى الْكِفَايَةِ
تَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ بِالْعَيْنِ
وَجَارِ مَسْجِدٍ فَلَا يُصَلِّي
وَقِيلَ سُنَّةٌ لَهَا عِنَايَةٌ
فَأَيُّهَا تُسَنُّ فِي الْآيَاتِ
وَمَنْ لَزِمَ الصَّلَاةَ فِي الْجَمَاعَةِ
وَفَضَّلَهَا أَعْظَمُ بِالْإِطْلَاقِ
مِنْ تَمَّ قَالُوا إِنَّهُ رَفِيعُ
وَمِنْ هُنَا قَالُوا خَسِيسُ الْحَالِ
لَمْ يَعْدِرِ الْمُخْتَارُ خَيْرَ الْبَشَرِ
بَلْ قَالَ فِيهِ أَجِبَ التَّدَاءُ
لَوْ دَمَعُهُ مِنْ خَوْفِهِ يَفِضُ
بَتَرَكِهِ الْفَضْلَ مِنَ الْأَعْمَالِ
سَائِلُهُ وَهُوَ (٢) ضَرِيرُ الْبَصَرِ
وَلَمْ يَكُنْ يَعْتَبَرُ الْعَمَاءُ

(١) قوله : « يقاتله » في هذه النسخة مشكول بالضم على اللام وكأَنَّهُ بأمر الناظم رحمه الله على إهمال « أَنْ » أو للضرورة وعندى فيه جواز النصب فيكون أو يماثله منصوباً بأن مضمره أى إلى أن يماثله ، أى يقاتله إلا أن يمثل له معنى المار ، ولكن الذى رآه الناظم أظهر .

(٢) قوله : « سائله » هو عبد الله ابن أم مكتوم وفى بعض النسخ مصرح باسمه ، وذلك فى قوله : « ابن أم مكتوم ضيرير البصر » وهو بإسقاط ألف ابن لفظاً لإقامة الوزن .

فَالْفَاتِحُ الْبَصِيرُ أَوْلَى وَأَحَقُّ أَنْ يُلَزَمَنَّ فِعْلُهَا إِذَا انْطَلَقَ
يُؤَدِّبْنَاهُ إِمَامُ الْأَدَبِ كَمَا اقْتِضَاهُ نَظْرُ الْمُؤَدِّبِ
وَالْمُصْطَفَى هَمٌّ بَأَنْ يَنْطَلِقَا إِلَى يُبَوِّتِهِمْ لِكَيْ يُحَرِّقَا
وَأَغْلَظَ الْمَقَالَ فِيهِمْ مُنْكَرًا أَفْعَالَهُمْ وَهُوَ حَدِيثٌ شَهْرًا
وَإِظْبَ عَلَيْهَا وَاتَّخَذَهَا عَادَةً فَاتَّهَا مِنْ أَفْضَلِ الْعِبَادَةِ
وَصَلَّيْنَهَا خَلَفَ كُلُّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مَعَ عَدَمِ الْأَبْرِ
وَلَا تَمِلْ لِمَنْ يَقُولُ صَلِّ مُنْفَرِدًا إِنْ لَمْ تَجِدْ ذَا عَدِلٍ
فَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ وَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ فَاتَّبِعْنَاهُ

فصل الإمام في الصلاة

وَعِنْدَ الْاِخْتِيَارِ وَالْإِمْكَانِ يُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ فِي الْإِيمَانِ
وَمِنْ ذَوِي الْأَحْلَامِ وَالْآدَابِ يُقَدَّمُ الْأَقْرَأُ لِلْكِتَابِ
فَإِنْ تَسَاوَوْا فَالَّذِي يَكُونُ أَعْلَمُهُمْ بِمَا هُوَ الْمُسْتَوْنُ
فَإِنْ تَسَاوَوْا فَالَّذِي تَقَدَّمَا مِنْهُمْ إِلَى الْهِجْرَةِ حِينَ أَسْلَمَا
فَإِنْ تَسَاوَوْا قَدَّمُوا الْأَسَنَّا فَإِنْ تَسَاوَوْا مَنْ يَفُوقُ حُسْنًا
هَذَا هُوَ التَّرْتِيبُ عِنْدَ الْمُكْنَةِ وَغَيْرُهُ مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ
وَإِنْ رَأَيْتَ جَائِرًا تَقَدَّمَا بِالْقَهْرِ صَلَّ خَلْفَهُ وَاتَّعَظَمَا
وَلَا تَقُلْ لَهُ تَقَدَّمْ أَتَا كَيْلًا تَكُونُ أَنْتَ قَدْ قَدَّمْتَا
وَمَنْ لَهُ قَدْ كَرِهَ الْجَمَاعَةَ فَأَمَّهُمْ فَهُوَ خِلَافُ الطَّاعَةِ
لَأَنَّهُمْ أَوْلَى بِأَنْ يَقَدَّمُوا

وَصَاحِبُ السُّلْطَانِ فِي سُلْطَانِهِ
وَصَاحِبُ الْمَنْزِلِ فِي مَنْزِلِهِ
وَالْأُمِّيُّ (١) لَا يُصَلِّيَنَّ بِالْقَارِي
وَلَا يُصَلِّ قَاعِدٌ بِقَائِمٍ
وَقِيلَ إِنْ كَانَ إِمَامًا جَازَا
وَالْخُلْفُ فِي مُسَافِرٍ بِحَاضِرٍ
لَكِنَّهُ يُتِمُّ مَا عَلَيْهِ
فَالْمُصْطَفَى صَلَّى بِأَهْلِ مَكَّةَ
وَهَكَذَا أَعْمَى يُصَلِّيْنَا
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ هُوَ الْأَقْوَى
وَأَعْرَجٌ إِنْ كَانَ قَدْ تَمَكَّنَا
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَتِمَكَّنَا
وَالْعَبْدُ بِالْحُرِّ وَمَنْ تِمَمَا
وَقِيلَ فِي مَشْتَمِلٍ بِمَرْتَدِي
وَلَا بُؤْمٌ أَمْرًا بِرَجُلٍ
وَبِالنِّسَاءِ تَتَفَلَّنَا
وَجَائِزٌ قِيلَ صَلَاةُ الْحُثَى
لَكِنْ عَلَيْهِ يَتَقَدَّمْنَا

أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ مِنْ أَعْوَانِهِ
أَوَّلَى لَأَتَّهُمْ أَتَوْا مِنْ أَجَلِهِ
وَهَكَذَا الْبَادِي بِذِي الْقَرَارِ
وَقِيلَ جَائِزٌ بغيرِ الْإِلَازِمِ
وَمُطْلَقًا بَعْضُ رَأَى الْجَوَازَا
وَالْحَقُّ فِي الْجَوَازِ أَيُّ ظَاهِرٍ
يَبْقَى وَلَا يَقْصُرُهَا لَدَيْهِ
قَصْرًا وَحَثُّهُمْ عَلَى التَّكْمِلَةِ
بِمُبْصَرٍ فِيهِ الْخِلَافُ عَنَّا
لَمَّا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُرَوَى
مِنَ السُّجُودِ فَلْيُصَلِّ مُعَلَّنَا
فَالْخُلْفُ فِيهِ هَلْ يُقَدَّمْنَا
بِمَنْ تَوْضَى فِيهِ خُلْفُ الْعَلَمَا
فَاسِدَةٌ وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُفْسِدْ (٢)
فِي فَرْضِهَا قِيلَ وَفِي التَّفَلُّ
وَلَتُكَ وَسَطَ الصَّفِّ بَيْنَهُمَا
بِمِثْلِهِ أَيْضًا وَكُلُّ أَشْيَى
عَنْ صَفِّهِنَّ لَا كَمِثْلِهَا

(١) الأُمِّيُّ : هو الذي لا يقرأ الكتابة وأراد به هنا الذي لا يحسن القراءة .

(٢) أى وبعضهم لم يفسدها أى لم يفسدها .

فصل أحكام الإمام في الصلاة

وَمَنْ يَكُنْ إِمَامَ قَوْمٍ يَنْوِيْنَ وَأَنَّهُ إِمَامٌ لِلْجَمِيعِ وَإِنْ نَوَى يُصَلِّيْنَ بِنَفْسِهِ فَالَّذَاخِلُونَ مَا عَلَيْهِمْ بَدَلٌ وَفِي وَقُوفِهِ أَمَامَ الصَّفِّ وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا أَرْتَفَعَا وَقِيلَ يَغْلُوهُمْ وَلَا يَنْصَعُ وَلَا يَكُنْ عَنْهُمْ وَرَأَى حِجَابَ وَإِنْ يَكُنْ سُجُودُهُ فِيهِ فَقَطْ وَفَضْلُهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ اشْتَهَرَ وَإِنْ يَكُنْ لِمَانِعٍ تَأَخَّرَا وَهُوَ حَتَّى يَبْقَى ثَلَاثَانِ مَعَا وَلِيرَعَ فِي التَّخْفِيفِ وَالتَّطْوِيلِ وَلِيَمْضِينَ عَلَى صَلَاتِهِ مَتَى وَلَا يَضُرُّهُ فُسَادُ مَنْ وَرَأَى

بِأَنَّهُ لَهُمْ إِمَامٌ مُؤْتَمَنٌ مِنْ حَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ سَرِيعٍ (١) فَدَخَلَ الْبَاقُونَ تَحْتَ الْفَرْصِ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَمَرُوا أَنْ يَدْخُلُوا مُسَاوِيًّا خَيْرَ أُمُورِ الْوَقْفِ مَكَانَهُ عَنْ صَفِّهِمْ وَاتَّضَعَا وَقِيلَ بَلْ جَمِيعُ هَذَا يُمْنَعُ فَيُكْرَهُ الْوُقُوفُ فِي الْمَحْرَابِ فَلَا عَلَيْهِ أَبَدًا مِنْ ذَا شَطْطٍ فَلَا يُؤَخَّرُهَا لِيُنْتَظَرَ يَنْتَظِرُونَهُ لِثَلَاثٍ غَيْرًا يَنْظُرُهُمْ إِنْ كَانَ عَذْرٌ وَقَعَا (٢) لِحَالَةِ الضَّعِيفِ وَالْعَلِيلِ ضَاعَتْ صَلَاةُ مَنْ وَرَاءَهُ أَتَى لَكِنْ فُسَادُهُ يَضُرُّ إِنْ طَرَأَ

(١) أراد بالسريع الذى يلتحق بعد .

(٢) يعنى أنه إذا تأخر الإمام فإنهم ينتظرونه إلى أن يبقى من الوقت الثلث وإن تأخرت الجماعة فإنه ينتظرهم إلى أن يمضى ثلث الوقت ويبقى الثلثان لأن حق الإمام أعظم ، وعندى أن انتظار الإمام الجماعة إلى أن يبقى ثلث الوقت أولى . لأجل إقامة الجماعة .

فَقَطَعُهَا بَغِيرِ عَذْرِ مُفْسِدٍ وَجُنُبٌ أُمَّ وَلَمَّا يَذْرِي قِيلَ عَلَيْهِمْ أَنْ يُعِيدُوا وَيَرَى وَإِنْ يَكُنْ حَالُ الصَّلَاةِ التَّبَسُّا وَيَأْخُذْنَ بِقَوْلِهِمْ إِنْ قَالُوا وَإِنْ يَكُونُوا عَدَدًا لَا يَتَفَقُّ أَقْلُ ذَاكَ سَبْعَةٌ مُتَّفَقَةٌ وَإِنْ يَكُنْ سَهَا يُسَبِّحُونَ وَقَالَ قَوْمٌ إِنْ سَهَا يُجْهَرُ لَهُ وَكَرَّهُوا التَّسْبِيحَ وَهُوَ فَاسِدٌ لَكِنَّهُ يُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ وَإِنْ يَكُنْ إِمَامُهُمْ أَصَمًّا فَقِيلَ يَمْضُونَ وَيَتْرَكُونَهُ وَذَاكَ لِلصَّلَاحِ مَا فِيهِ حَرَجٌ

عَلَيْهِمْ وَالْعَذْرُ لَيْسَ يُفْسِدُ حَتَّى أَتَمَّ الْخُلْفُ فِيهِ يَجْرِي بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ حُكْمٌ جَرَى عَلَيْهِ يَسْأَلَنَّ مَنْ بِهِ أَتْسَا^(١) صَحِيحَةٌ أَوْ جَاءَهَا الْإِغْلَالُ فِي السَّهْوِ لَا يَسْأَلُهُمْ بَلْ يَنْطَلِقُ وَقِيلَ خَمْسَةٌ وَفِيهِمُ الثَّقَةُ لَهُ وَإِنْ عَيَّ فَيَفْتَحُونَهَا بِفَعْلِهِ الَّذِي سَهَا أَنْ يَفْعَلَهُ إِذْ قَدْ أَتَى بِهِ الدَّلِيلُ الْوَارِدُ فَلِلنِّسَاءِ التَّصْفِيقُ لِلإِخْفَاءِ لَمْ يَسْمَعْ التَّسْبِيحَ حِينَ عَمَّا وَقَالَ بَعْضُ بَلْ يَحْرُكُونَهُ وَقِيلَ يُدِلُّنَّ مَنْ لَهُ عَرَجٌ^(٢)

فصل في أحكام المأمومين

وَإِنْ يَكُ الْمَأْمُومُ فَرْدًا صَفًّا حَوْلَ الْإِمَامِ فِي الْيَمِينِ صَفًّا وَلَا يَصُفَّنَ عَلَى الشَّمَالِ فَإِنَّهُ مِنْ أَقْبَحِ الْخِصَالِ

(١) به اتسا : أى اقتدى .

(٢) له عرج : أى ارتفع ، والمراد على هذا القول : أن على الذى تقدم إليه لِيُنْبَهَ فصلاته

فاسدة .

وَلَا يَصُفُّنَ وَرَا الْإِمَامَ
وَأِنْ يَكُونُوا اثْنَيْنِ أَوْ فَأَكْثَرَ
صَفُّوا وَرَاءَهُ عَلَى اسْتِوَاءٍ
وَلْيُرْصِنُوا الصَّفَّ وَلَا يُفَرِّجُوا
وَأِنْ يَكُ الصَّبِيُّ بَيْنَ اثْنَيْنِ
وَلَا يَصُفُّوهُ ثَانِيًا مِنْ قَبْلِ أَنْ
وَالْفَضْلُ فِي الصُّفُوفِ لِلْمُقَدَّمِ
فَالْفَضْلُ فِي الْآخِرِ حَيْثُ كَانَا
فَهُنَّ يَصُفُّفْنَ وَرَا الرِّجَالَ
وَلِيَتَبَاعَدَنَّ قَلِيلًا عَنْهُمْ
وَالْخُلْفُ هَلْ عَلَى النِّسَاءِ صُفُوفُ
قِيلَ وَذَلِكَ فِي أَدَاءِ الْفَرَضِ
وَيَقِفُ الْخِثَاءُ صَفًّا مُتَّحِدًا
لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرِّجَالِ
وَكُلُّهُمْ فِي تَبَعِ الْإِمَامِ
يُكَبِّرُونَ بَعْدَ مَا يُكَبِّرُ
وَمَنْ يَكُنْ أَصَمًّا فَلْيُحَرِّمْ إِذَا
وَأِنْ يَكُنْ لَمْ يَدْرِ فَلْيُمْسِكْ إِلَى
يُبدَلُ مَا فَاتَ مِنَ الْقُرْآنِ
وَهَكَذَا إِذَا سَهَا الْمُصَلِّي
فَأَنَّهُ عَلَيْهِ قِيلَ يُبدَلُ

أُحْشَى عَلَيْهِ عَدَمَ التَّمَامِ
تَأَخَّرُوا عَنْهُ وَقَامُوا فِي الْوَرَى
بَلَا اغْوَجَاجٍ وَبَلَا التَّوَاءِ
إِنْ فَرَّجُوا الشَّيْطَانَ فِيهِمْ يَلْجُ
فَلَا أَرَى نَقْضًا عَلَى هَذَيْنِ
يَتَمُّ ذَا الصَّفِّ الَّذِي يُقَدِّمَنَّ
وَعَكْسُهُ صَفِّ النِّسَاءِ فَاعْلَمْ
عَنِ الرِّجَالِ أَبْعَدَ الْمَكَانَا
بَلَا تَعْطِيرٍ وَلَا خِلْجَالٍ
سَبْعَةَ أَذْرَعٍ يَكُنْ مِنْهُمْ
وَالْقَوْلُ بِالصَّفِّ هُوَ الْمَعْرُوفُ
وَالنَّفْلُ يُجْزِي بِأَنْفِرَادِ الْبَعْضِ
بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مُنْفَرِدًا
وَلَا مِنْ النِّسَاءِ لِلْإِشْكَالِ
لَا يَسْبِقُونَهُ إِلَى التَّمَامِ
وَهَكَذَا الْأَرْكَانُ حِينَ تُذَكَّرُ
مَا أَحْرَمَ النَّاسُ إِذَا دَرَى بِذَا
أَنْ يَرْكَعُوا وَلْيَدْخُلَنَّ وَلْيَبْدَلَا
بَعْدَ تَمَامِ سَائِرِ الْأَرْكَانِ
عَنِ اسْتِمَاعِ الذِّكْرِ إِذَا يُصَلِّي
مَنْ بَعْدَ مَا تَمَّ الْإِمَامُ يَفْعَلُهُ

وإن يكن مُسْتَمِعاً لِلْبَعْضِ
وإن يكن مُسْتَمِعاً لَمْ يَسْمَعْ
لَأَنَّمَا الْمَفْرُوضُ الِاسْتِمَاعُ (١)
لا يقرأ المأموم غير الحمد
وإن يكن زاد على التَّسْبِيحِ
والتَّقْضُ مَهْمَا رَكَعَ المأمومُ
وهكذا السُّجُودُ مَهْمَا سَجَدَا
وإن يكن إمامه قد سبقه
وإن يكن في آخر الحَدِّ لِحَقِّ
وإن يكن من بعد ما قد دَخَلَ
وسَلَّمَ الإمامُ فليَقُمْ إلى
وإن هُمُ قد سَابَقُوا الإمامَا
وذاك إن كان الإمامُ صَلَّى
وقيل لا نقض بما قد جَاءُوا
وما لنا تَتَّبِعُ الْمَسَاجِدَ
إلا إذا كان لِعُذْرِ حَصَلَا

أَجْزَاؤُهُ ذَاكَ لِأَدَاءِ الْفَرَضِ
شَيْئاً فَمَا عَلَيْهِ بِأَسٍّ فَاسْمَعْ
لَهُ إِذَا يقرأ لا السَّمَاعُ
وَاحْتَلَفُوا فِي زَائِدٍ (٢) بِالْعَمْدِ
فَلَيْسَ فِيهِ النَّقْضُ بِالْقُرْآنِ
قَبْلَ الْإِمَامِ عِنْدَهُمْ مَعْلُومٌ
قَبْلَ إِمَامِهِ كَذَا إِنْ قَعَدَا
بِفَعْلٍ حَدٌّ قِيلَ نَقْضٌ لِحَقِّهِ
فَلَا يَكُونُ نَاقِضاً بِمَا سَبَقَ
سَهَا عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى كَمَلَا
ذَاكَ الَّذِي عَنْهُ سَهَا وَلْيُبْدِلَا
وَقَبْلَهُ صَلُّوا فَلَا تَمَاماً
جَمَاعَةً مِنْ بَعْدِهِمْ وَوَلَّى
لَكِنَّهُمْ بِفَعْلِهِمْ أَسَاءُوا
لَا تُتْرَكُ الْأَقْرَبُ لِلْأَبْعَدِ
وَلَمْ يَكُنْ يَحْرَبُ هَذَا مِثْلًا

(١) المستمع الناصت للاستماع ، سمع أو لم يسمع .

(٢) قوله : « في زائد » أي فيما زاده من القرآن على الفاتحة عمدا .

باب المساجد

وَهَا هُنَا بَابٌ أَرَى أَنْ أَذْكُرَهُ
 ذَكَرَهُ كَسَائِرِ الْأَصْحَابِ
 لِأَنَّ غَالِبَ الْكَلَامِ ثَمًّا (١)
 وَهَا أَنَا لِحُكْمِهِ أَقَدِّمَنْ
 حَتَّى يَكُونَ الْكُلُّ مَعَ مُنَاسِبَةٍ
 فَيَنْبَغِي لِمَنْ يَخْطُ الْبِلَادَ (٢)
 يَعْمُرُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُعْمَرُوا
 يَنْوِنُهُ بِقَدْرِ الْبِلَادِ
 يُوسِّعُونَ أَوْ يُضَيِّقُونَ
 وَلَا أَرَى فِي كَثَرَةِ الْمَسَاجِدِ
 وَالْوَاحِدِ الْجَامِعِ لِلْأَصْحَابِ
 يَنْوِنُهُ وَلَا يُزَحَرِفُونَهُ
 لَا تَنْقُشُهُ وَلَوْ مَجَانًا (٣)
 وَحَرَضَنْ فِيهِ عَلَى التَّصْوِينِ

فِي بَابِهِ وَالْأَصْلُ عَنْهُ أُخْرَهُ
 فِيمَا لِحُكْمِ الْوَقْفِ مِنْ أَبْوَابِ
 فِي حُكْمِ مَالِهِ وَمَا قَدْ لَمَّا
 وَحُكْمِ مَالِهِ لَهُ أَوْجَحَنْ
 لَيْسَهَلَنْ أَخَذَهُ لِطَالِبِهِ
 يُقَدِّمَنْ لِلصَّلَاةِ مَسْجِدًا
 لِأَنَّ هَذَا لِلَّهِ يُعْمَرُ
 وَمَا بِهَا مِنْ كَثَرَةِ الْعِبَادِ
 وَهَكَذَا أَيْضًا يُوسِّطُونَ
 فَضْلًا لِمَا فِيهَا مِنَ التَّبَاعُدِ
 أَحَقُّ بِالْفَضْلِ وَبِالثَّوَابِ
 وَالتَّنْقِشُ فِي الْخَرَابِ يَكْرَهُونَهُ
 لِأَنَّهُ زَحْرَفَةٌ عَيَانًا
 مِنَ التَّشَارِيفِ مَعَ الْقُرُونِ

(١) «ثَمًّا» بِالْمُثَلَّثَةِ ، أَيْ هُنَاكَ ؛ وَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ وَهِيَ بَفَتْحِ التَّاءِ .

(٢) «يَخْطُ الْبِلَادَ» أَيْ يَبْتَدِئُ فِي عِمَارَتِهَا ؛ لِأَنَّ مَنْ أَرَادَ عِمَارَةَ الْأَرْضِ يَقْدِرُهَا أَوَّلًا بِالْخَطِّ وَهِيَ

وَيَقِيسُهَا بِهَا .

(٣) «مَجَانًا» أَيْ بَرَّحًا .

وَفَضَّلَهَا مِنْ بَعْدِ أَنْ تُعْمَرََا ذَكَرَهَا الْقُرْآنُ فِي مَوَاطِنٍ وَأَذِنَ إِلَهُ فِي كِتَابِهِ وَإِنَّهَا قِيلَ نُجُومُ الْأَرْضِ زَوَارُهَا زَوَارُ رَبِّي حُكْمًا وَصَحَّ فِيمَنْ قَلْبُهُ تَعَلَّقَا وَبَشِّرِ الْكَاسِحَ^(١) بِالْأَجُورِ وَمُخْرِجٍ مِثْلَ نَوَى أَوْ ثَمَرٍ وَهَكَذَا مَا كَانَ مِثْلَ ذَاكَ وَمَا أَذَى الْعَيْنَ مِنَ الْأَنَامِ كَذَلِكَ الطَّرِيقُ حَيْثُ اعْتَبِرَا وَهُوَ وَإِنْ كَانَ اعْتِبَارًا نَدْرَا وَجَاءَ لَا ضَرَّ وَلَا ضِرَارَا فَكَانَ لَهُ مُنْزَهَا عَنْ كُلِّ مَا وَقَدَّمَ فِي الدُّخُولِ الْيَمْنَا وَفِي الْخُرُوجِ قَدَّمَ الْيَسَارَا

فَضَّلَ عَظِيمَ قَدْرِهِ لَنْ يُخْصَرََا عَظُمَ بِهَذَا الذِّكْرُ لِلْمُعَايِنِ أَنْ تُرْفَعَ بِالذِّكْرِ فِي جَنَابِهِ لِمَا بِهَا مِنْ طَاعَةٍ وَقَرْضٍ لِأَنَّهَا لَهُ تُضَافُ إِسْمًا بِهِ مِنَ الْفَضْلِ إِذَا مَا انْطَلَقَا إِذْ كَسَحَهُ قِيلَ مُهَوَّرُ الْحَوْرِ مِنْهَا فَلَا ضَمَانَ فِيهِ يَجْرِي لِأَنَّهَا لَمْ تُعْمَرَ لِدَاكَ يُقَالُ يُؤْذَى مُسَجِدَ الْإِسْلَامِ بَأَنْ يَطِيرَ فَيَضُرَّ الْبَصْرَا يَكُونُ فِي بَعْضِ الزَّمَانِ ضَرَرًا قَاعِدَةٌ نَبِيَّ بِهَا آثَارَا يَقْذِيهِ^(٢) وَادْخُلْ بَابَهُ مُسْلِمًا^(٣) وَأَخْرِ الْيُسْرَى وَبَسْمَلْنَا وَالْعَكْسُ فِي الْكَنِيفِ حُكْمًا سَارَا

(١) «الكاسح» : الكتاس ، و (كسحه) أي كسه .

(٢) القذى القذر .

(٣) ويستحب إذا دخل المسجد أن يقول بعدما يسلم : اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا

خرج أن يقول : اللهم افتح لي أبواب فضلك .

وَمَنْزِلُ الْمَسْكَنِ قَدَمَنَا وَجَنَّبَهُ صَيًّا يُحْشَى كَذَلِكَ الْمَجْنُونُ إِذْ لَا عَقْلَ لَهُ وَرَبَّمَا يَوُلُ فِيهِ يَوْمًا وَإِنْ يَكُنْ قَدَّرَ ذَاكَ فِي زَمَنٍ وَمَنْ يَكُنْ زَالَ بِسُكْرِ فَهْمُهُ يُطْرَدُ لَوْ وَقَّتِ الصَّلَاةُ دَخَلَ وَحَائِضٌ وَنُفْسًا وَجُنُبٌ لَأَنَّهُمْ تَلَوُّوا بَحْثَ وَجُنُبٌ لَمْ يَجِدَنَّ الْمَاءَ فَلَيَتَيَمَّمَنَّ لِلدَّخُولِ إِنْ دَخَلَ وَذَاكَ مِنْ مَقَاصِدِ التَّنْزِيلِ وَالضَّيْفُ فِيهِ جَائِزٌ يَنْزِلُهُ وَاللَّحْمَ لَا تُدْخِلُهُ طَرِيًّا وَقِيلَ بِالْتَّرْخِيصِ فِي الْمَذَكِّي وَيُنْهَى أَنْ يُبَاعَ أَوْ أَنْ يُشْتَرَى وَالسَّيْفُ لَا يُسَلُّ فِيهِ أَبَدًا وَعَنْ حَدِيثٍ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا وَهَلْ لَنَا أَنْ نُنْفِذَ الْقَضَاءَ

إِذْ تَدْخُلْنَ أَوْ تَخْرُجْنَ الْيَمْنَا مِنْهُ النَّجَاسَاتُ إِذَا مَا يَغْشَى يُمَسِّكُهُ عَنْ فِعْلٍ مَا قَدْ فَعَلَهُ فَتَمْلَأُ الْفَوَادَ مِنْهُ لَوْ مَا فَطَهَرَهُ ذَنْبُ^(١) مَاءٍ يُسَكَّبُ فَذَاكَ كَالْمَجْنُونِ أَيْضًا حُكْمُهُ إِذْ لَا صَلَاةَ لِلَّذِي لَمْ يَعْقِلًا وَمُشْرِكٌ وَأَقْلَفٌ يُجَنَّبُ فَزَرَهُ الْمَسْجِدَ عَنْ تَلَوُّثٍ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ إِلَيْهِ جَاءَ وَيُخْرِجَنَّ الْمَاءَ نَحْوَ الْمُغْتَسَلِ يَدْخُلُ تَحْتَ غَابِرِ السَّبِيلِ وَيُدْخِلْنَ فِيهِ مَا يَأْكُلُهُ وَتُدْخِلُ الْمَطْبُوحَ وَالْمَشْوِيًّا مِنْ دُونِ غَيْرِهِ مَقَالًا يُحْكَى فِيهِ وَأَنْ يُنْشَدَ ضَالٌّ نَفَرًا إِلَّا إِذَا مَا كَانَ دَفْعًا لِلْعَدَى إِلَّا لِحَاجَةٍ رَوَيْنَا نَهَا هُنَاكَ فَالْخِلَافُ فِيهِ جَاءَ

(١) «ذَنْبُ» الذَّنْبُ بِالْفَتْحِ الدَّلُو .

وَلَا يُقَامُ الْحَدُّ فِيهِ أَبَدًا وَيُنْشَدُ الشَّعْرُ وَلَا يُعْنَى
وَالرَّيْحُ لَا تُخْرِجُهَا اخْتِيَارًا وَيُكْرَهُنَّ دُخُولُ شَخْصٍ جَائِي
وَيُسْرَجَنَّ فِيهِ بِالسَّرَاجِ وَفِي وَقِيدِ النَّارِ قِيلَ مَنْعُ
فَتَنْفَعُ الْمَسْجِدَ عَنْ دَثَارِهِ وَهَلْ لَنَا تَرْكُزٌ فِيهِ التُّصْبَا (٢)
لِيَشْرَبَ الْعُمَارُ أَوْ مَنْ يَعْتَكِفُ وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَمَلِ الْيَسِيرِ
كَسْفَةٍ (٣) وَالْفَتْلِ (٤) لِلْحَبَالِ فَقِيلَ جَائِزٌ لِمَنْ يَنْتَظِرُ
لَأَنَّهَا لِلْعَمَلِ الْأَحْرَاوِيِّ وَجَائِزٌ وَضَعُ الْمَتَاعِ فِيهِ
أَمَّا الْبِزَاقُ فِيهِ ذَنْبٌ يُغْفَرُ لَا تَأْخُذُ الْقَمَلَ مِنَ الثِّيَابِ
وَجَائِزٌ فِي الْحُطِّ إِنْ تَرَبَّتْهُ

وَفِيهِ إِجْمَاعٌ لَدَيْهِمْ وَرَدًا بِهِ وَذَلِكَ أَنْ يُصَوِّتَنَا
فِيهِ وَلَا بِأَسَ بِهَا اضْطِرَارًا مِنْ غَائِطٍ جَاءَ بِلَا اسْتِجَاءٍ
لِاسْتَيْنِ سَنَنِ الْمِنْهَاجِ وَرُحْصَةً إِنْ كَانَ فِيهَا نَفْعُ
قِيلَ وَلَوْ لِلنَّفْعِ فِي عُمَارِهِ (١) لَكِي نُعَلِّقَنَّ فِيهِ الْقِرْبَا (٢)
فِيهِ لَكَيْلًا يَخْرُجُوا فِيهِ اخْتِلَافٌ لِقَاعِدٍ فِيهَا عَنِ التَّقْصِيرِ
وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الْأَعْمَالِ وَقَالَ قَوْمٌ آخَرُونَ يُحَجِّرُ
تُبْنَى فَلَا تُجْعَلُ لِلدُّنْيَاوِيِّ إِنْ حَصَلَ الْعُذْرُ بِلَا تَكْرِيه
بِالدَّفْنِ إِذَا ذَاكَ لَهُ مُكْفَرٌ وَتَذْفِئُهُ فِيهِ بِالثَّرَابِ
بِتُرْبِهِ إِذَا فِيهِ قَدْ كَتَبَتْهُ

(١) «عُمَارِهِ» : العُمَارُ بالتشديد هم المصلون فيه .

(٢) «التُّصْبَا» : التُّصْبُ جمع نَصْبَةٍ : وهى الخشبة سميت بذلك لأنها تُنْصَبُ

وَالْقِرْب : جمع قِرْبَةٍ ؛ وهى معروفة .

(٣) السُّفَّةُ بضم أولها وفتح ثانيها مع الشد ما ينسج من الخوص ويجعل مقدار الزيل أو الجله .

(٤) الفتل عمل الخوص حبالا .

وَلَا تُجِئْ مِنْ خَارِجٍ تُتْرَبُهُ
وَصَرَحَهُ الْمَسْجِدَ مِنْهُ تُحْسَبُ
وَجَائِزٌ تَحْوِيلُ هَذِي الصَّرْحَةِ
إِذَا اقْتَضَى ذَلِكَ فَهَمُّ الْبَانِي
وَجَائِزٌ بَنْظَرِ الْعُدُولِ
وَرَفَعَهُ عَنْ حَالِهِ إِنْ شَاءُوا
مِنْ كَوَّةٍ (٢) تُكُونُ لِلنَّسِيمِ
حَرِيمُهُ قِلَ ذِرَاعَانِ فَقَطْ
وَقَالَ قَوْمٌ بِثَمَانِ عَشْرَةٍ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ أُخِذَتْ الْكِنْفُ
لَأَنَّهُ بِرِيحِهِ أَذَاهُمْ
وَأِنْ يَكُ الْمَسْجِدُ حَادِثًا فَلَا
وَأِنْ يَشَأْ مَالِكُهُ أَزَالَهُ
وَمَنْ بَنَى الْمَسْجِدَ فِي الْمَغْصُوبِ
وَهَكَذَا أَرْضُ السَّبِيلِ أَيْضًا
وَالْأَرْضُ تَبْقَى لِلَّذِي يَلِيهَا
فَمَسْجِدُ الضَّرَارِ حَيْثُ بُنِيَ
وَقَالَ قَوْمٌ حُكْمُهُ كَالْمَسْجِدِ

فَإِنْ فَعَلْتَ فَهُوَ فِعْلٌ نَعْبُهُ
مِنْ مَالِهِ تُعْمَرُ حِينَ تَحْرَبُ
مِنْهُ إِلَى مَوْضِعِ تِلْكَ الصَّفَةِ
وَدَرَبُهُ (١) مِنْ أَقْرَبِ الْمَكَانِ
تَوْسِيعُهُ فِي الْقَرْصِ أَوْ فِي الطَّوْلِ
وَكُلُّ مَا يَطْلُبُهُ الْبِنَاءُ
أَوْ بُقْعَةٌ تُكُونُ لِلْمُقِيمِ
وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ لَهُ تُحْطُ
وَبِالْثَّمَانِينَ أَنْاسٌ ذَكَرَهُ
بَعْدَ الْحَرِيمِ فَهُوَ الْمَصْرُوفُ
وَلَا يَحِلُّ أَبَدًا أَذَاهُمْ
يُصْرَفُ لَكِنْ يُصْرَفَنَّ رِيحُ الْبَلَاءِ
تَطَوُّعًا وَفَضْلَ ذَاكَ نَالَهُ
نَهْدُمُهُ كَذَاكَ فِي الدُّرُوبِ
كَذَا الصَّوَافِي حُكْمُهُنَّ أَرْضًا (٣)
أَصْلًا فَلَا يُزِيلُهَا مَا فِيهَا
لِغَيْرِ تَقْوَى بِالْحَرِيقِ كَوِيَا
وَيَضْمَنَّ الْأَرْضَ هَذَا الْمُعْتَدِي

(١) «ودربه» : أى طريقه .

(٢) «الكوة» : هى النافذة .

(٣) قوله : «أرضا» منصوب على التمييز أى حكم أرضهن .

وَلَا أَرَى هَذَا مِنَ الصَّوَابِ لِبُعْدِهِ مِنْ مُحْكَمِ الْكِتَابِ
 وَقِيلَ أَحْكَامُ الْمُصَلَّيَاتِ (١) مِثْلُ بُيُوتِ اللَّهِ فِي الصِّفَاتِ
 فِي كُلِّ مَا يُحْجَرُ أَوْ يُبَاحُ لِأَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ مُبَاحٌ
 وَالْأَرْضُ مَسْجِدٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ فِي حَالِهِ ذَلِكَ نَفْسَ الْمَسْجِدِ
 كَمَا يَكُونُ ثَرْبُهَا مُطَهَّرًا وَهِيَ كَرَامَةٌ لَنَا فَلَنَشْكُرَا (٢)
 وَذَلِكَ مِنْ كَرَامَةِ الْمُخْتَارِ مَعَ رَبِّهِ صَلَّى عَلَيْهِ الْبَارِي
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى إِعْزَامِهِ بِهِ وَبِالتَّفْصِيلِ مِنْ أَحْكَامِهِ

باب صلاة السفر

فصل في الجمع والإفراد

وَاللَّهُ قَدْ مَنَّ عَلَى الْعِبَادِ تَفَضُّلاً بِالضَّرْبِ فِي الْبِلَادِ
 وَزَادَنَا فَضْلاً بِأَنْ قَدْ يَسَّرَا إِذَا سَفَرْنَا نَجْمَعُنْ وَنَقْصُرَا (٣)
 فَالْقَصْرُ رَكْعَتَانِ بِالسَّوَاءِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَفِي الْعِشَاءِ
 وَالْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ يَتَّقِيَانِ كَمَا هُمَا فَلَيْسَ يُقْصَرَانِ
 وَالْجَمْعُ ضَمُّ هَذِهِ لِلْأُخْرَى مِنْ الصَّلَاتَيْنِ عِشَاءً أَوْ ظُهْرًا

(١) «الْمُصَلَّيَاتِ» : بفتح اللام : جمع مُصَلَّى أي المواضع المعدة للصلاة ، ولم تثنَ مساجد .

(٢) «فَلَنَشْكُرَا» : أصله فَلَنَشْكُرَنَّ بنون التوكيد ، فلما حذفت أقيمت الألف مقامها وهي دالة عليها ، وقد جاءت هكذا في كثير من آيات هذا الكتاب .

(٣) مقابلة الجمع بالقصر اصطلاح عماني ، والصواب مقابلته بالإفراد لأن صلاة السفر كلها قصر في الظهرين والعشاء ، فإن ضمهما المسافر يسمى جامعاً ، وإن صلى كل صلاة في وقتها سمي مفرداً .

إِنَّ شَاءَ أَنْ يُقَدِّمَ الْعِشَاءُ أَوْ أُخَّرَ الْمَغْرِبَ مَهْمَا شَاءَ
 وَالظُّهْرُ وَالْعَصْرُ كَذَلِكَ أَيْضًا فَقَدِّمَنَّ أَوْ أُخَّرَنَّ الْفَرَضَا
 وَقَدِّمَنَّ لَا غَيْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ وَأُخَّرَنَّ ذَلِكَ بِالْمَزْدَلِفَةِ
 وَالْجَمْعُ جَائِزٌ لِأَجْلِ الْمَطَرِ لَكِنْ بِلَا قَصْرِ كَمَا فِي السَّفَرِ
 كَذَلِكَ إِنْ كَانَ سَحَابٌ سَتَرَ مَعْرِفَةَ الْأَوْقَاتِ عَمَّنْ نَظَرَا
 وَمُسْتَحَاضَةً إِذَا لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا وَمَبْطُونٌ وَبَوَلٌ مُنْدَفِعٌ
 كَذَلِكَ الرُّعَافُ مَهْمَا اتَّصَلَا وَالرَّيْحُ إِنْ مِنْ ذُبُرٍ تُسْلِسِلَا
 كَذَلِكَ مَنْ كَانَ بِأَنْوَاعِ الْمَرْضَى مُلْتَبِسًا يَتَعَبُهُ إِذَا نَهَضَ
 وَلَيْسَ فِي الصَّلَاةِ بِالتَّكْبِيرِ جَمْعٌ لَهُ إِذْ لَيْسَ بِالْعَسِيرِ
 إِلَّا إِذَا كَانَ مَرِيضًا فِي سَفَرٍ فَيَجْمَعَنَّ فِيهِ لِعِلَّةِ السَّفَرِ
 وَالْخُلْفُ فِي التَّقْضِ إِذَا تَكَلَّمَا بَيْنَهُمَا وَالْحَقُّ قَوْلُ الْقَدَمَا
 قَالُوا فَلَا نَقْضَ عَلَيْهِ إِنْ نَطَقَ وَهُمْ بِالْإِتِّبَاعِ أَوْلَى وَأَحَقُّ
 قَدْ عَلِمُوا السُّنَّةَ وَالْكِتَابَا وَجَمَعُوا الْفُنُونَ وَالْأَبْوَابَا
 وَالْوُتْرُ جَائِزٌ بِأَنْ تُقَدِّمَهُ مَعَ الْعِشَاءِ فِي الْمَغْرِبِ الْمُقَدِّمَةِ
 فَيَجْمَعَنَّ وَيُصَلِّيَ وَاحِدَةً وَإِنْ يُؤَخَّرَ فَثَلَاثًا زَائِدَةً
 وَقَالَ بَعْضُ كُلِّهِ سَوَاءٌ وَذَلِكَ فِي الْأَسْفَارِ لِاسْوَاءِ
 وَمَا لِدَا التَّفْصِيلِ مِنْ دَلِيلٍ وَلَيْسَ لِلْآرَاءِ مِنْ سَبِيلِ
 وَتُفَرِّدَنَّ إِنْ تَشَاءَ أَوْ تَجْمَعُ فَالْجَمْعُ وَالْإِفْرَادُ كُلُّ يَسْعُ
 وَالْفَضْلُ لِلْمَقِيمِ (١) فِي الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعُ لِلْمُجِدِّ فِي التَّرْدَادِ

(١) المراد بالمقيم هنا من استقر بالمكان الذي سافر إليه فإن الجمع في حقه قيل : لا يجوز
 واختار عند بعض المحققين أن الإفراد أفضل ، وقيل إذا كان الجمع عن كسل فلا يجوز فافهم .

وفيه قول لا يجوزُ يجمعن وكان في صدر الزمان أفرّدوا
فحضر بعض العلماء الفضلا فاندفع الناس إلى جمعهما
فها أنا أقول إن الأفضلا فالجمع والإفراد كل يعمل
من في بلاد قد أقام وقطن وتركوا الجمع الذي يعتمد
على الذي أهمل كيلا يهملأ ونسي الأفراد حتى غدا
إحياء ما عني النبي نقلا في حده وذاك هو الأفضل

فصل في حد السفر

وحدّ ذاك قدر فرسخين في طاعة أو في مباح كانا
ونحو عبد أبي وناشر وقيل جائز (١) لأن السفر
والأولون قصدوا التضييقا وإن قصدت السفر المحدثا
وذلك المعروف بالعمران يقصر إذ يخرج من محله
وقيل لا يصلي ركعتين وأول الأقوال قول الأكثر
لخارج في أحد النوعين لا باغيا أو قاصدا غدوانا
فالقصر فيهم قيل غير جائز يعمهم وحكمه لم يحجرا
والآخرون نظروا التحقيقا قصرت إذ تجاوز الحدودا
وقيل فيه بمقال ثاني وهو ضعيف فاسد من أصله
إلا إذا تعدى فرسخين وهو صحيح ثابت في النظر

(١) قوله : «وقيل جائز» هذا هو الصحيح ، لأن القصر في السفر ليست رخصه فقصر على أحد دون أحد ، وإنما هو عزيمة يستوى فيها الطائع والقاصي والله أعلم .

وَهُوَ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ
وَأِنْ خَرَجْتَ نَاقِيًا بِالْقَصْدِ
لَا تُقْصِرَنَّ فِيهِ إِلَى أَنْ تُرَحَّلَا
وَقِيلَ إِنْ رَحَلْتَ عَنْهُ فَاقْصِرَا
وَأَنْ عَرَكَ الشَّكُّ فِي حَدِّ السَّفَرِ
وَرَاكِبُ الْبَحْرِ يُرِيدُ سَفَرًا
وَلَوْ رَسَى مَرْكَبُهُ فِي الْبَحْرِ
وَالْعُمَرَانُ النَّخْلُ وَالْحَيْطَانُ
وَذَلِكَ الْحَدُّ لِقْصَرٍ مَنْ رَحَلَ
وَيُقْصَرُ الْبَادِي إِلَى أَنْ يَسْمَعَا

بِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ الْمُخْتَارُ
تَبَيُّتٌ أَوْ ثَقِيلٌ دُونَ الْحَدِّ
مِنْهُ وَتَعْدُو حَدَّهُ الْمَثَلَا
وَالْحَدُّ مَا عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَبِرَا
فَالْحُكْمُ لِلتَّمَامِ أَصْلًا (١) مُعْتَبَرُ
مِنْ حِينَ مَا يَرْكَبُهُ فَلْيَقْصِرَا
لَأَنَّهُمَا الْبَحْرُ خِلَافُ الْبَرِّ
وَمَا الزُّرُوعُ عِنْدَهُمْ عُمَرَانُ
يُقْصَرُ مَا لَمْ يَكُ فِيهِ قَدْ دَخَلَ
أَصْوَاتُ حَيِّهِ إِذَا مَارَجَعَا

فصل الأوطان

وَوَطَنُ الْإِنْسَانِ حَيْثُ يَسْكُنُ
يَرَاهُ خَيْرَ مَنْزِلٍ لَا يَخْرُجُهُ
كَجَائِرٍ يُخَافُ مِنْ صَوْلَتِهِ
وَلِلرَّجَالِ وَطَنٌ أَوْ أَكْثَرُ
وَقِيلَ مَا شَاؤُوا مِنَ الْأَوْطَانِ
فَأَنَّهَا لَيْسَتْ تَزِيدُ أَبَدًا

وَتَطْمَئِنُّ نَفْسُهُ وَيُوطِنُ
مِنْهُ سِوَى أَمْرٍ عَظِيمٍ يُزْعِجُهُ
وَضَرَرٍ يَلْحَقُ فِي عِيشَتِهِ
إِلَى ثَلَاثَةِ بَهَا يَسْتَأْثِرُ
وَهُوَ خِلَافُ الْحُكْمِ لِلنِّسْوَانِ
عَنْ وَطَنِ يَمْنَعُهَا التَّرَدُّدَا

(١) يصح رفع أصلا ونصبه ، فالرفع على انه خير المبتدأ ، والنصب على حال إذا جعلنا الجار والمجرور الخبر .

إِلَّا الَّتِي قَدْ شَرَطَتْ لَهَا سَكْنَ
فَائِهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاطْنَهُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ لَزُوجِهَا الْمَشْتَرَطُ^(١)
وَهَلْ لَهَا تُتَمُّ إِنْ لَمْ تَشْتَرِطْ
فَقِيلَ إِنْ كَانَ لَهَا قَدْ أَذْنَا
وَوَطْنُ الْبُدَاةِ حَيْثُ نَصَبُوا
وَقِيلَ إِنْ وَطْنُ الرِّعَاةِ
وَوَطْنُ الْوُلَاةِ حَيْثُ اسْتَعْمَلُوا
وَمَا لَهُمْ عَنْهُ اخْتِيَارُ ثِقَلَةٍ
وَوَطْنُ الشُّرَاةِ حَيْثُ حَمَلُوا
وَوَطْنُ السِّيَاحِ فِي عَصِيَّتِهِمْ
كَذَلِكَ الْمَلَّاحُ أَيْضاً وَطْنُهُ
وَالْحَقِيقُ^(٢) مَثَلُ الْبَدْوِ فِي الْأَوْطَانِ
وَضَابِطُ الْكُلِّ بِأَنَّ الْوَطْنَ
وَرَبَّمَا يَلْزُمُهُ أَنْ يُوْطِنَا
كَمَنْ عَلَيْهِ طَاعَةُ الْإِمَامِ
وَامْرَأَةٌ تَتَّبِعُ حُكْمَ بَعْلِهَا
وَالْعَبْدُ مَعَ سَيِّدِهِ إِنْ يَرْحَلْنَ

وَاتَّخَذَتْ بِلَادَ زَوْجِهَا وَطْنَ
فَهِيَ تُتَمُّ حَيْثُ كَانَتْ سَاكِنَةً
يَمْنَعُهَا مِنْ سَكْنِهَا الْمَشْتَرَطُ^(١)
بِإِذْنِهِ فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ ضُبِطَ
فِي مَوْضِعِ تَصْلِيْنِ وَطْنَا
عَمُودُهُمْ لِلْسَّكَنِ حَيْثُ انْقَلَبُوا
أَغْنَاهُمْ فِي وَسْطِ الْفَلَاةِ
لَأَنَّهُ يَلْزُمُهُمْ أَنْ يَعْمَلُوا
إِلَّا إِذَا مَا غِينُوا لِمُدَّةِ
سَيُوفِهِمْ إِنْ نَزَلُوا أَوْ رَحَلُوا
إِذْ قَطَعُوا الْأَوْطَانَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ
سَفِينَةٌ إِنْ كَانَ فِيهَا سَكْنُهُ
إِذْ لَمْ يَقْرُوا قَطُ فِي مَكَانٍ
يَكُونُ حَيْثُ الْقَلْبُ مِنْهُ سَكْنًا
وَقَلْبُهُ مَرْوَعٌ مَا وَطْنَا
فَعَنْدَهُ يُصَلِّي بِالتَّمَامِ
فِي دَارِهِ ثَوْتُنُ دُونَ أَهْلِهَا
وَإِنْ أَقَامَ مِثْلَهُ يُصَلِّيْنَ

(١) المشترط الأول اسم فاعل والثاني اسم مفعول .

(٢) «الحقيق» قوم يترددون من بلد إلى بلد يعرفون بالحدادين ، لأنهم عملهم صناعة الحديد وليس لهم بلد مخصوص ، ويعرفون عند أهل عمان بالعواشير وبالزط .

كَذَلِكَ الصَّبِيُّ يَتَبَعُنَا وَالِدُهُ مِنْ حَيْثُ يَسْكُنُنَا
 وَهَكَذَا فِي الْوَصْفِ وَالتَّقْدِيرِ صَلَاةُ عَبْدِ الْوَلَدِ الصَّغِيرِ
 كَذَلِكَ الصَّلَاةُ لِلْمَدْبَرِ (١) مِثْلُ صَلَاةِ السَّيِّدِ الْمَدْبَرِ
 لِأَنَّهُ وَمَالُهُ جَمِيعًا مُلْكٌ لَهُ فَلْيَكُنِ الْمُطِيعَا
 وَإِنَّمَا يَزُولُ عَنْهُ الْمُلْكُ بِمَوْتِهِ وَحُكْمُهُ يَنْفَكُ
 وَإِنْ يَكُنْ مُسَافِرٌ قَدْ اشْتَرَى عَبْدًا يُتِمُّ عَلَيْهِ يَقْصُرَا
 وَيَتَبَعَنَّ مَنْ لَهُ قَدْ اكْتَرَى إِنْ لَمْ يَكُنْ لِمُدَّةِ ذَاكَ الْكَرَى
 وَهَكَذَا يُتِمُّ إِنْ قَالَ لَهُ سَيِّدُهُ أَقِمَّ كَمَا أَنْزَلَهُ
 وَرَجُلٌ مُسَافِرٌ تَزَوَّجَا مَقِيمَةً لَا تُقْصِرُنَّ أَوْ تُخْرَجَا (٢)
 تُخْرَجُ حَتَّى تَبْلُغَنَّ السَّفَرَا وَتَرْجَعَنَّ بَعْدَ ذَا وَتُقْصِرَا
 وَهِيَ بِهَذَا الْحَالِ ضِدُّ الْعَبْدِ فَالْعَبْدُ يَتَبَعَنَّ بَعْدَ الْعَقْدِ
 وَإِنْ يَكُنْ تَزَوَّجَ الْمَقِيمُ سَافِرَةً فَإِنَّهَا تُقِيمُ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ سَاقَ إِلَيْهَا مَهْرَهَا وَقِيلَ فِي الصَّبِيِّ أَنَّهُ يُتِمُّ
 وَلَا كَذَاكَ مُشْرِكٌ قَدْ أَسْلَمَا فِي بَلَدٍ أَوْ يَحُورَ ظَهَرَهَا (٣)
 لِأَنَّ ذَا أُخُو (٤) بِلَادٍ كَانَا فِي بَلَدٍ أَدْرَكَ فِيهِ مُحْتَلَمٌ
 وَإِنْ يَكُنْ حَالُ الصَّلَاةِ بَلَاغًا فِي سَفَرٍ بَلْ يَقْصِرُنَّ لِيُغْنَمَا
 لِأَنَّهُمَا صَارَتْ عَلَيْهِ فَرَضًا بِنَفْسِهِ لَا تَابِعًا إِنْسَانًا
 أَعَادَهَا بِطَهْرِهَا لِيَبْلُغَا أَعَادَهُ السَّابِقُ نَفْلٌ يُرْضَى

(١) «المدبر» : في اصطلاح الفقهاء ؛ من علق عتقه بموت سيده .

(٢) «أو تخرجها» منصوب بأن مقدرة ، أى إلا أن تخرجها .

(٣) أى بعد أن يزفها إليه كئى بالظهر عن الدخول ومنه الظهار .

(٤) وفي بعض النسخ «أخا» بالنصب خبر كان مقدما والرفع على أن كان تامة أو زائدة .

والفرض لا يقوم بالتَّكْفُلِ مِنْ هَاهُنَا قِيلَ بِوَصْفِ الْبَدَلِ
وَتَتَّبِعُ الْإِنَاثُ حُكْمَ الْوَالِدِ حَتَّى تُفَوِّزَ بِالْحَلِيلِ الْوَارِدِ
لَوْ بَلَغَتْ لِأَنَّهَا لَمْ تَسْتَقِلْ بِنَفْسِهَا مِنْ دُونِهِ فَتَرْتَحِلَ

فصل في حكم القصر

وَفَعَلُهُ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ سَفَرَا لَوْ كَانَ بِالتَّخْيِيرِ كَانَ الْمُصْطَفَى
لَمْ يُتِمَّ أَبَدًا فِي سَفَرٍ فَمَنْ أَتَمَّ وَهُوَ فِي حَالِ السَّفَرِ
وَبَعْضُهُمْ أَلْزَمَهُ يُكْفِّرَا وَقِيلَ قَدْ أَسَا وَمَا عَلَيْهِ
وَذَاكَ أَنَّهُ أَتَمَّ اللَّازِمَا وَإِنْ يُصَلِّ مَوْضِعَ التَّامِّ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يُدْرِكِ الْإِعَادَةَ وَإِنْ نَسِيَ لِلصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ
عَلَيْكَ أَنْ تُصَلِّيَنَّ ثَمَامًا يُصَلِّيْنَهَا إِذَا مَا ذَكَرَا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ فَسَدَتْ فَأَبْدِلَا وَذَاكَ أَنَّ النَّاسِيَ تَلَزَمَتْهُ
وَلَا كَذَاكَ مَنْ عَلَيْهِ فَسَدَتْ وَبِتَّامِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ

وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مُخَيَّرًا أَسْبَقْنَا عَلَى التَّامِّ وَالْوَفَا
كَيْفَ لَنَا نَقُولُ بِالتَّخْيِيرِ عَلَيْهِ أَنْ يُبَدِّلَهَا قَوْلًا شَهْرًا
لَأَنَّهُ خَالَفَ مَا قَدْ أَمَرَ شَيْءٌ وَلَكِنْ لَا يَعُدُّ إِلَيْهِ
وَزَادَ بَعْدَهُ فَكَانَ سَالِمًا قَصْرًا يُكْفِّرَنَّ بِالْإِرْغَامِ
فَإِنْ أَعَادَهَا فَلَا زِيَادَةَ ثُمَّ ذَكَرْتُهَا وَأَنْتَ فِي الْحَضَرِ
وَهَكَذَا مَنْ نَسِيَ الْإِثْمَامَا فِي سَفَرٍ صَلَاةَ قَصْرٍ وَابْتَرَا
كَمِثْلٍ مَا قَدْ لَزِمَتْكَ أَوَّلًا فِي حَالٍ مَا أَدْرَكَ فِيهِ ذَهْنُهُ
فَائِئْهَا تَلَزَمَتْهُ كَمَا أَنْتَ يَتِمُّ بَابُ الْقَصْرِ وَالتَّامِّ

باب صلاة الجمعة

والأصلُ قد أحره كغيره
لأنه قصر صلاة الظهر
لها شروط ولها أحكام
يؤتى إليها من مكان شاسع
من فرسخين واجب إثباتها
ومن يكن آواه ليل مدلهم
وقيل لا يلزمه أن يسعى
لأنها لا تلزم المسافرا
فمن أجاب من بعيد كان له
تلزم قادراً على الحضور
لا تلزم العبد ولا النساء
ولا صبيّاً قبل حدّ الحلم
ومن يكن من هؤلاء صلى
تُصلى في المصّر الذي قد مُصّر^(١)
وفي زمان المصطفى تُقام
وهم من العوالي يتتابونها
ولا أرى الصواب في تأخيرهِ
فهو على ذا سبب للقصر
فمن شروط ذلك الإمام
لكي تُصلى في مكان جامع
ومن ثلاثة لعلّ شأنها
في أهله يسعى إليها مُحشّم
إن كان قد جاوز عنها جمعا
وإنما تلزم شخصا حاضرا
أجر يرى عند الآله منزلة
يسعى إليها وإلى البكور
ولا المجانين ولا الخنساء
ولا مريضا مبتلى بسقم
عندهم حاز بذاك فضلا
ولا تُصلى في المسافي^(٢) والقرى
في موضع وهو لها إمام
وهي قرى هناك يعرفونها

(١) قوله : «مُصّر» أي يجعل مصراً .

(٢) المسافي : جمع مسفاة بكسر الميم وهي البلدة الصغيرة تكون في سفح الجبل ، أو مايقرب

من ذلك (المصنف) .

وَبَعْضُهَا وَرَاءَ فَرَسَاجِينَ تَزِيدُ فَوْقَ ذَاكَ بِالْمِيلَيْنِ
 لَوْ كَانَتِ الْجُمُعَةُ مِثْلَ غَيْرِهَا صَلُّوا هُنَاكَ وَاكْتَفَوْا بِخَيْرِهَا
 وَفِي زَمَانِ عُمَرَ الْفَارُوقِ أَمْصَارُهَا مَعْلُومَةٌ التَّحْقِيقُ
 مَدِينَةُ وَمَكَّةُ وَالْكُوفَةُ وَبَصْرَةُ وَمِصْرُهَا^(١) الْمَعْرُوفَةُ
 وَالشَّامُ أَيْضًا وَعُمَانُ وَالْيَمَنُ وَلَا تُصَلِّي قَطُّ قِيلَ فِي عَدَنَ
 لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْأَمْصَارِ بَلْ إِنَّهَا جَدِيدَةُ الْعِمَارِ
 وَمِثْلُ هَذِي مِنْ عُمَانَ مَسْكَدُ^(٢) فَالْمُتَأَخَّرُونَ فِيهَا شَدَّدُوا
 وَهَكَذَا تَزَوَى إِذَا مَاوَلَى عَنْهَا الْإِمَامُ قِيلَ لَا تُصَلِّي^(٣)
 وَإِنَّمَا تُقَامُ فِي صُحَارٍ لِأَنَّهَا سَابِعَةُ الْأَمْصَارِ
 وَإِنَّمَا تُقَامُ مُنْذُ أَسْلَمَتْ فِيهَا فَلَا تَزَالُ عَنْهَا وَثُبْتُ^(٤)
 كَانَ بِهَا الْإِمَامُ أَوْ وَالِيهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْأَمْرِ مَنْ يَلِيهِ

(١) أراد الناظم بالمصر المدينة لا خصوص أحد الأمصار السبعة ، فصلاة الجمعة تجب بوجود الإمام والاستقلال التام ، وهو الذي في كفه تقام حدود الشرع الشريف ، وذلك هو المعبر عنه في اصطلاح أصحابنا بالظهور ، وهو ضد الكتمان ، وهو ظهور سيادة المسلمين بالقوة التنفيذية لسائر أحكام الدين ، هنالك تجب صلاة الجمعة تحت لواء ذلك الإمام على أهل كل بلد من بلدانه العامرة ، المشتمل على واليه ، ومسجد جامع فيه يقوم الخطباء بالوعظ والإرشاد ونشر دعوة الحق وجمع الكلمة تحت لواء الإمام الذي تجب طاعته وولايته وتعزيز شوكرته ، حتى يكون الدين كله لله ، هذا ما يقتضيه عموم قوله عز وجل « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله » الآية وقوله صلى الله عليه وسلم « واعلموا أن الله افترض عليكم الجمعة في مقامى هذا في يومى هذا في شهري هذا من عامى هذا إلى يوم القيامة ، فمن تركها في حياتي أو بعدي وله إمام عادل أو جائر استخفافا بها وجحودا بها فلا جمع الله شمله ولا بارك في أمره ، ألا ولا صلاة له ، ألا ولا زكاة له ، ألا ولا حج له ، ألا ولا صوم له ، ألا ولا بر له ؛ حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه . » أبو اسحاق

(٢) مسكد : هي مسقط .

(٣) لا تصل : أى فيها .

(٤) ثُبْتُ : أى لا تقطع .

هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ أَقْوَالِهِمْ
لَأَنَّمَا التَّمْصِيرُ حَالٌ يَعْزُضُ
وَهَذِهِ صَحَارٌ بَعْدَ الْعِزَّةِ
صَارَتْ كَأَذَى بَلَدٍ يُعْتَبَرُ
وَالْبَصْرَةُ الْغَرَاءُ كَانَتْ قَفْرًا
وَمَكَّةٌ كَانَتْ قُبَيْلَ عُمَرَا
مَصْرَهَا الْفَارُوقُ فِيمَا مَصْرًا
وَمِنْ هُنَا كَانَ النَّبِيُّ يَقْصُرُ
يَأْمُرُ أَهْلَهَا بِأَنْ يُتِمُّوا
فَيَجِبُ اغْتِبَارُ هَذَا الْمَعْنَى
وَأَنَّمَا عَيْنُهَا الْفَارُوقُ
وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ
لَوْ كَانَ ذَا التَّعْيِينِ مِمَّا وَقَفَا
وَأَنَّمَا الْمُرَادُ مِصْرَ جَامِعٍ
يُقِيمُهَا بِهِ الْإِمَامُ الْقَائِمُ
يَخْطُبُهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا يُؤَذِّنُ
ثُمَّ يُصَلُّونَ مَعَ الْإِمَامِ
يُصَلِّينَ رَكَعَتَيْنِ جَهْرًا
وَالْخُطْبَةُ الْغَرَاءُ قَامَتْ عِنْدَهُمْ

وغيره المفهوم من أحوالهم
فَيَسْتَقِيمُ ثَارَةً وَيَمْرَضُ
وَبَعْدَ مَا كَانَ بِهَا مِنْ قُوَّةٍ
وَمَسْكَدًا مَكَانَهَا قَدْ عَمَّرُوا
صَيَّرَهَا الْفَارُوقُ بَعْدَ مِصْرًا
مِنَ الْقَرْيَةِ لَكِنَّهَا أُمُّ الْقَرْيَةِ
أَقَامَ لِلْجُمُعَةِ فِيهَا مَنِيرًا
فِيهَا لَيْلِي الْفَتْحِ ثُمَّ يَأْمُرُ
فِي جُمُعَةٍ وَغَيْرِهَا ذَا الْحُكْمِ
وَتَرْكُهُ لَا يَسْتَقِيمُ ذَهْنًا
لَأَنَّهَا فِي عَصْرِهِ تَرُوقُ
كَمِثْلِهَا شَيْءٌ مِنَ الْبُلْدَانِ
عَيْنُهَا لَنَا النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى
يَسْعَى إِلَيْهِ حَاضِرٌ وَشَاسِعُ
أَوْ عَامِلُ الْإِمَامِ إِذَا يُقَاوِمُ
ثُمَّ يُقِيمُ ذَلِكَ الْمُؤَذِّنُ
وَهُوَ خَطِيبُهُمْ إِلَى التَّمَامِ
وَسُورَةٌ مِنْ بَعْدِ حَمْدٍ يَقْرَأُ
عَنْ رَكَعَتَيْنِ فَلِذَاكَ لَمْ تُثَمَّ (١)

(١) قوله «لم تُثَمَّ» للبناء للمفعول ، والنائب ضمير يعود إلى الصلاة أي فلذلك قصرت الصلاة (المصنف) .

فَهِيَ عَلَى هَذَا الْمَقَالِ شَطْرُ (١) وَقِيلَ شَرْطٌ لَازِمٌ وَأَجْرُ مَا يُشْغَلْنَ وَالْكَلَامُ يُحْجَرُ وَمَنْ يَكُنْ أَلْفَى يُقَالُ يَخْرُجُ وَفَائِهِ بِذَلِكَ فَضْلُ السَّابِقِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أُحْرِمَا يُتِمُّ رَكَعَتَيْنِ بِالتَّحَرِّيِّ وَوَقْتُهَا بَعْدَ الزَّوَالِ حَالًا وَكُلُّ شَاغِلٍ عَنِ الْحُضُورِ وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الزَّوَالِ أُذْنَا لَا تَمَّا النَّدَاءُ فِي وَقْتِ الْعَمَلِ وَقِيلَ بِالتَّرْخِيصِ (٢) فِي ذَا الْيَوْمِ وَيُكْرَهُ التَّخَطُّي لِلرَّقَابِ بَلْ يَجْلِسَنَّ حَيْثُ مَا قَدْ وَجَدَا وَيُؤْمَرَنَّ أَنْ يُكْرَرَا وَهَاهُنَا قَدْ بَقِيََتْ أَحْكَامُ لِأَنَّ أَصْلَ النَّظْمِ لَمْ يَسْتَوْفَى (٣) فَكَمْ أُوفِيَ ثُمَّ كَمْ أُوفِيَ

وَيَلْجَنُ مِنْ بَعْدِ فِيمَنْ يَلْجُ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ اللَّاحِقِ سَارُوا جَمِيعًا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمًا وَقِيلَ أَرْبَعًا صَلَاةَ الظُّهْرِ فَتَمْنَعَنَّ الْبَيْعَ وَالْجِدَالَ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُحْجُورِ فَالْحِجْرُ لِلشِّرَاءِ لَيْسَ بَيْنَا فَكَيْفَ يُدْعَوْنَ لَوَقْتِ مَا دَخَلَ لِأَجْلِ غَائِبٍ نَأَى أَوْ نَوْمٍ لِأَنَّهُ أَذَى عَلَى الْأَصْحَابِ لَوْ كَانَ ذَاكَ فِي مَحَلٍّ بَعْدًا وَذَاكَ مِنْ بَعْدِ اغْتِسَالٍ سَنًا نَتْرُكُهَا طَالَ بِنَا الْكَلَامُ فَكَمْ أُوفِيَ ثُمَّ كَمْ أُوفِيَ

(١) قوله : «شطر» أى جزء من الصلاة ، كما يقال إن شطر الشيء نصفه ، وهذا القول غير ظاهر ، لأن الخطبة ليست صلاة ، لما فيها من الأمور التى تخالف الصلاة ، وإنما الظاهر كونها شرطاً فقط .

(٢) قوله : «بالترخيص» أى فى تقديم الأذان قبل دخول الوقت فى يوم الجمعة ، لأجل حضور الغائب والبعيد .

(٣) التوفية : الزيادة على الشيء وإتمام ما نقص .

باب التطوع

فصل في الوتر

ثُمَّ التَّطَوُّعَاتُ مِنْهَا الْمُحْضَرُ
فَالْوُتْرُ قِيلَ وَاجِبٌ وَأَنَّهُ
وَهُوَ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ يُفْصَلُ
يَقْرَأُ فِي الْكُلِّ مَعَ الثَّانِي
وَرَكْعَةً تُجْزِيكَ عِنْدَ الْعَجْزِ
وَوَقْتُهُ بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ
وَيَنْبَغِي لَهُ يُقَدِّمَنَّهُ
وَأِنْ يَكُنْ قَوْتُهُ بِالْعَمْدِ
وَذَاكَ مَبْنًى عَلَى الْوُجُوبِ
وَلَا يُصَلِّي الْوُتْرَ فِي جَمَاعَةٍ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ فِي قِيَامٍ
فَإِنَّهُ يَتَّبِعُهُ فِي ذَاكَ
وَمَنْ يَكُنْ صَلَّى الْقِيَامَ مُفْرَدًا
وَجَائِزٌ يُصَلِّي فَوْقَ الرَّاحِلَةِ

وَمِنْهَا مَا يُقَالُ فِيهِ قَرْضُ
إِنْ فَاتَهُمْ يَوْمًا فَيُبْدِلُونَهُ
مَا بَيْنَهَا وَقِيلَ لَيْسَ يُفْصَلُ
بِمُتَسِّرٍ مِنَ الْقُرْآنِ
وَقِيلَ فِيهَا إِنَّهَا لَا تُجْزِي
مُسَعِّعٌ يَذَرِيهِ مَنْ لَا يَذَرِي
كَيْلًا يَنَامُ ثُمَّ يَتْرُكْنَهُ
عَلَيْهِ تَكْفِيرٌ أَخِي التَّعَدِّي
وَهُوَ مَقَالٌ لِفَتَى مَحْبُوبٍ
وَمَنْ يُصَلِّيهِ فَقَدْ أَضَاعَهُ
قِيَامُ شَهْرِ الْفَضْلِ وَالصَّيَامِ
يُصَلِّيَنَّ مِثْلَهُ كَذَاكَ
أَفْرَدَهُ كَذَاكَ فِيمَا أَفْرَدَا
وَهُوَ دَلِيلٌ مَنْ يَقُولُ نَافِلَهُ (١)

(١) أى ليس بواجب وهو الصحيح ، وهو مذهب الربيع وجمع من المحققين ؛ منا لقوله عليه السلام «خمسة صلوات كتبهن الله على العبد» الحديث ، ولقوله في حجة الوداع «وصلوا خمسكم» ولم ينزل حكم بعد حجة الوداع ، ولقوله «ثلاث هن على فريضة وهن لكم تطوع : الوتر وركعتا الضحى والفجر» رواه أحمد والحاكم عن ابن عباس ، قال شيخنا : نسخ وجوب الوتر بقوله عليه السلام «الوتر واجب على دونكم» والجمهور منا على الوجوب .

فصل في السنن

وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ فَرَضِ الْمَغْرِبِ يُصَلِّيَانِ دَائِمًا فِي الْقُرْبِ
وَرَكْعَتَانِ عَقِبَ الْعِشَاءِ رِيحَاتَانِ لِذَوِي الصَّفَاءِ
وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ فَرَضِ الْفَجْرِ بَعْدَ طُلُوعِهِ لَيْلِ الْأَجْرِ
وَقِيلَ نِصْفُ لَيْلِهَا الْأَخِيرِ وَقْتُ لَهَا لِلْفِعْلِ وَالتَّقْدِيرِ
وَلَا أَرَاهُ ثَابِتًا وَإِنَّمَا تَأْوَلُوا الْكِتَابَ حَيْثُ أَتَيْتُمَا
قَالُوا بِإِذْبَارِ النُّجُومِ غِيْنْتُ قُلْنَا بِفِعْلِ الْمُصْطَفَى قَدْ بَيَّنْتُ
وَهَذِهِ آكُذُ مِمَّا مَرَّ فَهِيَ مِنَ التَّأْكِيدِ تَحْكِي الْوُتْرَا (١)
تُبْدِلُ إِنْ فَائَتْ وَمَا تَقَدَّمَ لَا يُبْدَلَانِ بَدَلًا مُحْتَمًا
وَكُلُّ مَنْ فَائَتْهُ حَتَّى صَلَّى فَرِيضَةُ الْفَجْرِ لِعُذْرِ حَلَا
أَخْرَجَهَا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَهُوَ مَقَالٌ شَاهِرٌ فِي الْأُسِ
لِنَهْيِ الْمُصْطَفَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ يَأْتِيهَا بَعْدَ صَلَاةِ فَجْرِهِ يَقْضِيهَا (٢)
وَقِيلَ بَلْ يَفْعَلُهَا أَدَاءً فِي وَقْتِهَا ذَلِكَ لَا قَضَاءَ
وَأَلَّهُ كَمَنْ يُؤَخَّرْنَا بَعْضَ صَلَاتِهِ لِيُذِرَكْنَا

(١) تحكى الوترا : أى تشابه .

(٢) يقضيها : أى يسميها حينئذ قضاء لا أداء ، والنية تكفى في ذلك عن التسمية باللفظ لقوله صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات ، ومحل النية القلب ، وصلاتها قضاء بعد الفريضة أصح من صلاتها أداء .

فصل في صلاة الضحى

وَهِيَ صَلَاةٌ أَوَّلُ النَّهَارِ بَعْدَ لِرِثْفَاعِ الشَّمْسِ فِي الْمِقْدَارِ
 بِقَيْدِ رُوحٍ قَدُّرُوا وَذَكُّرُوا قَبْلَ انْتِصَافِهِ لِمَنْ يُؤَخَّرُ
 وَأَفْضَلُ الْوَقْتِ لَهَا يُقَالُ فِي حَالِ مَا قَدْ تَرْمَضُ الْفِصَالُ (١)
 أَقْلُهَا قَدْ قِيلَ رَكْعَتَانِ لِمَنْ أَرَادَ الْفَضْلَ يُجْزِيَانِ
 وَقِيلَ فِي أَكْثَرِهَا اثْنَتَا عَشْرَ وَلَمْ يَرِدْ بِزَائِدٍ عَنْهَا خَبْرُ
 بَلْ جَاءَ فِي أَصَحِّ مَا قَدْ نُقِلَا صَلَّى ثَمَانًا وَعَلَيْهَا عَوَّلَا (٢)
 وَذَلِكَ فِي مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي بَيْتِ أُمِّ هَانِيٍّ لِلنُّجْحِ
 فَقَوْلُهُ (٣) لَيْسَ لَهَا مِنْ غَايَةِ فِيمَا عَرَفْنَاهُ مِنَ الرَّوَايَةِ
 لَيْسَ بِشَيْءٍ غَيْرِ إِنْ كَانَ عَنْيَ بِذَلِكَ قَوْلًا عَنْ فَقِيهِ بَيْنَا
 وَكَثْرَةُ الصَّلَاةِ خَيْرٌ وَضِعَا لَكِنَّا نَنْقُلُ مَا قَدْ شَرَعَا
 وَهَذِهِ لَهَا مِنَ الْفَضَائِلِ مَا زَادَ وَصَفُهُ عَلَى النَّوَافِلِ
 وَمَنْ يُصَلِّيَهَا فَقَدْ أَصَابَا صَلَاةَ دَاوُدَ وَمَنْ أَنَابَا

فصل في صلاة العيدين

وَهِيَ رَكْعَتَانِ بِالتَّكْيِيرِ فِي ضَحْوَةِ الْأَضْحَاءِ وَالْفُطُورِ
 فَيُخْرَجُ الْإِمَامُ لِلْمُصَلِّي وَصَفَّ مِنْ وَرَاءَهُ وَصَلَّى

(١) يشير إلى الحديث «صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال» أى بركت من شدة حر الرمضاء وإحراقها أخفافها .

(٢) عولا : يحمل بناؤه على الفاعل وعلى المفعول .

(٣) قوله : «فقله» يعنى الشيخ الصائفى صاحب الأصل .

يَقْرَأُ (١) بِالْحَمْدِ وَمَا تيسَّرَ
وَلِلتَّكَايِيرِ وَجُوهًا ذَكَرُوا
فَمَنْ يَشَاءُ كَبَّرَ فِيهَا سَبْعًا
وَمَنْ يَشَاءُ يُكَبِّرُنْ إِحْدَى عَشَرَ
وَهَذِهِ أَقْصَى الْوُجُوهِ فَأَعْلَمَا
يُكَبِّرُنْ الْخُمْسَ ثُمَّ يَقْرَأُ
فَالْخُمْسُ بَعْدَ أَنْ قَرَأَ وَالْبَاقِي
هَذَا هُوَ الْحَالُ لِمَنْ قَدْ كَبَّرَا
وَمَنْ يَكُنْ مَعَ الْإِمَامِ دَخَلَا
فَقِيلَ فِي الْمَوْجُودِ عَنْ مُنِيرٍ (٣)
وَبَعْدَ مَا تَمَّ الْإِمَامُ يَنْصَبُ
فَيَفْتَحُ الْخُطْبَةَ بِالتَّكْبِيرِ
ثُمَّ يُصَلِّينَ عَلَى الْمُخْتَارِ
وَيَأْمُرُهُمْ بِمَا قَدْ أَمَرَا

جَهْرًا وَذَلِكَ بَعْدَ مَا قَدْ كَبَّرَا
جَمِيعُهَا طُرُقٌ لِمَنْ يُكَبِّرُ
وَمَنْ يَشَاءُ كَبَّرَ أَيْضًا تِسْعًا
وَمَنْ أَرَادَ ثَلَاثًا مَعَ عَشْرٍ
وَفَعَلَهَا مَنْ بَعْدَ مَا قَدْ أَحْرَمَا
وَالْبَاقِي (٢) يَفْعَلُهُ فِي الْأُخْرَى
بَعْدَ رُكُوعِهِ بِلَا شِقَاقٍ
أَقْصَى التَّكَايِيرِ عَلَى مَا ذَكَرَا
فَهَآئِلُهُ التَّكْبِيرُ حِينَ اشْتَعَلَا
لَيْسَ عَلَيْهِ بَدَلُ التَّكْبِيرِ
مُوَاجَهَةِ الْقَوْمِ قِيَامًا يَخْطُبُ
وَبِالْثَّنَا لِلْوَاحِدِ الْكَبِيرِ
وَالِهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ
وَيَعِظْنَهُمْ بِمَا تيسَّرَا

(١) قوله : يقرأ ، يعنى الإمام .

(٢) قوله : « والباقي » هذا الذى أدركنا عليه عمل أشياخنا بعمان ، ولكننى أختار أن يكبر الباقي بعد القراءة فى الركعة الثانية وذلك : أن يكبر ستاً فى الأول بعد الإحرام ثم يكبر السبع بعد إتمام القراءة من الركعة الثانية ، هكذا إذا كبر ثلاث عشرة تكبيرة ، وإن كبر أقل من ذلك جعل الشفع فى الأولى والوتر فى الأخيرة ؛ هذا الذى ذكره أصحاب المدونة .

(٣) منير : هو الشيخ العلامة منير بن التير الريامى الجعلاوى أحد حملة العلم من البصرة إلى

يُبينَ لَهُمْ فِي الْخُطْبَةِ إِنَّ كَانَ فِي الْفِطْرِ^(١) مَعَانِي الْفِطْرَةِ
وإن يَكُنْ فِي يَوْمِ أَضْحَى بَيْنَا حُكْمَ ضَحَايَاهُمْ وَمَا تَعِينَا
وهذه الْخُطْبَةُ قِيلَ تَلَزَمُ وَقِيلَ لَا وَفِعْلَهَا مُتَلَزَمُ
وَلِيَكُنَ الْخَطِيبُ حُرًّا ذَكَرًا وَلَا يَضُرُّ الْعَبْدُ مَهْمَا أَمَرَا
وإن يَكُنْ لَمْ يَأْمُرَنَّ مَوْلَاهُ قِيلَ يُعِيدُوهَا إِذَا نَهَاهُ^(٢)
لأنَّهَا^(٣) الطَّاعَةُ لَا تَقُومُ بِفِعْلٍ مَنْ بِفِعْلِهِ مَأْثُومُ

فصل النفل

وَالنَّفْلُ فَضْلٌ كُلُّهُ مَنْدُوبٌ وَفِعْلُهُ لِرَبَّنَا مَحْبُوبٌ
لَا سِيَّما فِي الثَّلَاثِ الْأَخِيرِ فَأَجْرُهُ يُوصَفُ بِالْكَثِيرِ
إِذْ يَنْزِلُ الْأَمْرُ إِلَى السَّمَاءِ يَدْعُو إِلَى الْإِقْبَالِ وَالِدُّعَاءِ
هَلْ مِنْ فِتْنَى مُسْتَغْفِرٍ فَيُغْفَرَا لَهُ وَهَلْ مِنْ سَائِلٍ فَيُشْكِرَا
نَاشِئَةُ اللَّيْلِ صَلَاةٌ قَامَا لَهَا بَلِيلٌ بَعْدَ مَا قَدْ نَامَا
وَهِيَ عَلَى الْعَدُوِّ أَقْوَى وَقَعَا وَلِلْمُصَلِّي فَهِيَ أَعْلَى نَفْعَا

(١) أي زكاة الفطر ، وأراد معاني الإسلام أو السنة ، أي يبين لهم الخطيب في خطبة عيد الفطر شرائع الإسلام وخلقه وسنن الأنبياء ، والفضائل التي جاءت بها الحنيفية وما تُوصَلُ إليه من سعادة سرمدية ، لأن عيد الفطر لا يشغل الناس بخلاف الأضحى فإنهم يشتغلون بالضحية فكان الاختصار به أليق .

(٢) إن صح هذا اللفظ عن المصنف فالضمير يعود إلى المصلين وراء العبد الدال عليهم المقام ولعل الأصل قيل يعيدون الخ .

(٣) قوله «لأنها» يعني الخطبة. والظاهر عندي أن يكون صوابه (لأنما) فإن ذلك أعم فلعل ما في نسخة الشيخ سهو من الكاتب .

فَكَثَّرْنَ إِنْ شِئْتَ أَوْ فَاتَّضِعَا (١) فَإِنَّهُ خَيْرٌ هُنَاكَ وَضِعَا
كَذَا قِيَامَ رَمَضَانَ فَضْلُهُ فَضْلٌ عَظِيمٌ لَا يُنَالُ مِثْلُهُ
فَاحْذُ بِحَظٍّ وَافِرٍ تَلْقَاهُ غَدًا إِذَا مَا عَدِمُوا لِقَاءَهُ
ثَارَكَهُ قِيلَ عَلَيْهِ الْبَدَلُ وَفِيهِ قَوْلٌ مَا عَلَيْهِ يُبَدَّلُ
لَكِنَّهُ قِيلَ خَسِيسُ الْحَالِ وَلَيْسَ يُرَى مِنْهُ فِي مَقَالٍ
يُصَلِّي (٢) فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَةِ لَكِنِّي يَكُونُ لِلْهَدْيِ أَشَاعَةٌ
وَسَائِرُ النَّفْلِ فَصَلَّيْنَاهُ فِي الْبَيْتِ مُفْرَدًا وَأُحْفَيْنَاهُ
فَإِنَّهُ نُورٌ هُنَاكَ يَسْطَعُ وَفَعَلَهُ جَمَاعَةٌ مُتَّسِعٌ
لَأَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ صَلَّى جَمَاعَةٌ بِمَنْ أَتَاهُ
فَانْظُرْ مَبِيتَ الْبَحْرِ (٣) وَمَا بِهِ أُرْشَدٌ مِنْ هِدَايَتِهِ
حَوْلَهُ مِنْ جَانِبٍ لِجَانِبٍ فَتَالَ مِنْهُ أَفْضَلَ الْمَنَاصِبِ
وَقِيلَ فِي الْقِيَامِ أَيْضًا يَنْفَرْدُ إِنْ كَانَ يُحْسِنُ الصَّلَاةَ مُفْرَدًا
وَلَا أَرَاهُ فِي الصَّحِيحِ يُذَكَّرُ وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ عُمَرُ

(١) قوله : «فاتتضعا» أى أقلل .

(٢) قوله : «يُصَلِّي» أى القيام .

(٣) عبد الله بن عباس رضى الله عنهما وخالته ميمونة زوج النبی صلى الله عليه وسلم ، يشير إلى ما ثبت في المسند الصحيح عن أبی الشعثاء : أن ابن عباس بات عند خالته ميمونة حتى إذا انتصف الليل أو قُبِيلَهُ أو بعیده استيقظ علیه الصلاة والسلام فجعل يمسح النوم يده عن وجهه ، ثم قرأ العشر الخواتم من آل عمران ، ثم قام فوضأ ، فقام يصلى فصنعت مثل ما صنع ، ثم ذهبت فقامت إلى جنبه الخ الحديث .

وقد أخرج المصنف ثلاثة أحاديث في هذا الباب وكلها صحيحة . هذا وحديث أنس عند جدته مليكة ، وحديث عائشة في قيام رمضان ، وكلها حجة في صلاة النافلة جماعة ، وحديث عتيان بن مالك في البخاري ومسلم أيضا ، وهذا أصل في السنة لصلاة النفل جماعة وأبدع من زعمها بدعة .

وَالْمُضْطَّيِّفَى كَانَ بِهِمْ قَدْ صَلَّى
فَتَرَكُهُ ذَاكَ عَلَيْهِمْ شَفَقَةٌ
وَصُورَةُ النَّفْلِ تُصَلِّيْنَا
وَجَائِزٌ تَقْصِرْنَ فِيهِ
وَتَقْرَأُ الْحَمْدَ فَقَطْ إِنْ شِئْنَا
وَإِنْ تَشَاءُ صَلَّيْتَ بِالْإِيمَاءِ
وَقَائِمًا وَقَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا
وَتُغْلِنُ الْقُرْآنَ أَوْ تُخْفِيهِ
وَكُلُّ حَالَةٍ تُكُونُ أَكْمَلًا
لِقَاعِدِ نِصْفِ صَلَاةِ الْقَائِمِ
وَمَنْ يُضَيِّعُ فَرَضَهُ لَمْ يُقْبَلِ
لَأَنَّ هَذَا تَابِعٌ لِلْفَرَضِ
فَائِلُهُ يُقَدِّمُ الْقَضَاءَ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا صَلَّيْتَ
وَهَلْ عَلَيْهِ بَدَلٌ إِنْ صَلَّيْتَ
قِيلَ عَلَيْهِ بَدَلٌ وَقِيلَ لَا

لَكِنَّهُ خَافَ عَلَيْهِمْ كَلًّا (١)
وَفَعَلَهُ الْآنَ إِلَيْنَا صَدَقَهُ (٢)
كَمِثْلُ مَا فِي الْفَرَضِ تَفَعَّلْنَا
تُصَلِّيْنَهُ بِلَا تَوْجِيهِ
وَإِنْ تَشَاءُ سَبَّحْتَ وَاكْتَفَيْتَا
وَبِالْتَّرَابِ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ
وَرَاكِبًا وَمَاشِيًا وَمُضْطَلِعًا (٣)
فَهَذِهِ الْوُجُوهُ طَرَأَ فِيهِ
يَكُونُ أَجْرُهَا هُنَاكَ أَجْرًا
وَهَكَذَا عَنِ النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ
مِنْهُ إِذَا مَا جَاءَ بِالتَّنْفُلِ
كَذَاكَ مَنْ عَلَيْهِ فَرَضٌ يَقْضِي
عَنْ نَفْلِهِ الَّذِي بِهِ قَدْ جَاءَ
لَكِنَّا الْأَوَّلُ فِيهِ أَوْلَى
بَنَجَسٍ (٤) لَمْ يَعْلَمْنَهُ أَصْلًا
لَأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمَنَّ أَوَّلًا

(١) أى ثقلا .

(٢) لعل الأصل آل إلينا صدقة .

(٣) مضطلع : أى نائما على أضلاعك ، والاضطجاع مثله ، ولعله أراد به هنا الاستلقاء على الظهر .

(٤) قوله : « بنجس » أى صلى النفل ، أما لو صلى الفرض ثم علم أنه صلاة بنجس فعليه بدله قولاً واحداً .

فصل سجدة القرآن

وإن قرأت آية السُّجُودِ (١) لو كان في صلاته قراها (٢) وأنها تكون مثل حَدٍّ من ها هنا قيل عليه نقضُ ويسجدتها بلا تضييق وهي لها مواضع في الذكر في آخر الأعراف مهما تقرأ ومريم والحج والفرقان كذاك في صَادٍ إذا ما تثلُّو فهذه مواضع السُّجُودِ وفي وجوبها على الإنسان

فَوَاجِبٌ تَسْجُدُ لِلْمَعْبُودِ (١) قَرْضاً ونَفْلاً لازمٌ أداها (٣) منها فلا يترك بالتعدي بتركها وقيل ليس نقضُ مَنْ كَانَ مَاشِياً على الطريق أذكرها مرتباً (٤) فلتدر والرَّعْدُ والنَّحْلُ كَذَاكَ الْإِسْرَا والنَّمْلُ والسَّجْدَةُ فِيهَا شَأْنٌ وَفُصِّلَتْ لِحُكْمِهِنَّ تَثْلُو وَقِيلَ فِيهَا غَيْرُ ذَا الْمَعْدُودِ دَلَالَةٌ لِعِظَمِ الْقُرْآنِ

(١) الصحيح ان سجدة التلاوة سنة ، وعليه الجمهور ، لا واجبة كما قال أبو حنيفة ، ولا فرض كما قال بعض أصحابنا ، وحديث أبي سعيد الخدري في المسند الصحيح يدل على مشروعية السجود لها ، ولو وجبت السجدة لا تنقضت الفريضة بتركها . والجمهور منا على أن السجدة بعد التسليم إذا كان التالي لها في الفرض . وداخل الصلاة إذا كان في النفل ، ولا دليل على وجوب سجدة التلاوة .

(٢) قوله : «قراها» فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة .

(٣) إن كان في الفرض فالسجود بعد التسليم عندنا ، وإن كان في النفل فداخل الصلاة وكأن الناظم رحمه الله لم يعتد إلا بقول الوجوب ، ولم يذكر خلافه .

(٤) مرتباً : إن كسرت تاؤه فهو حال ، وإن فتحت فهو نعت لمصدر محذوف أي ذكرنا

مرتباً .

فصل في قضاء الفوائت

وَفَعِلْهَا فِي وَقْتِهَا أَدَاءً . وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ لَكِنْ لِيَخْلُ
فَهِيَ إِعَادَةٌ لِمَا قَدْ فَعَلَا
لَكِنَّهُ يُعِيدُهَا فَرَادَى
إِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ صَلَاةً
إِذْ كَرَّهُوا تَكَرَّرَ الْجَمَاعَةُ
وَالْوَقْتُ فِيهِ دَرَجَاتٌ تَحْصُلُ
فَأَوَّلُ الْوَقْتِ رِضَى الرَّحْمَنِ
وَالْعَفْوُ فِي آخِرِهِ مَذْكُورُ
وَإِنْ يَكُنْ أَخْرَهَا عَنْ وَقْتِهَا
فَلْيَتَذَرِكْ أَمْرَهُ بِالتَّوْبِ
وَلْيُبْدِلَنَّ وَلْيُكْفِرَنَّ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ فَاتَ بِالنِّسْيَانِ
أَوْ بِنَمَامٍ سَتَرَ الْحِدَاقَا
مَا لَمْ يَكُنْ فِي حَالِهِ الْمُنْعَرِ
وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ نَامَ عَنْهَا

وَبَعْدَ وَقْتِهَا . هُوَ الْقَضَاءُ
فِي فِعْلِهِ السَّابِقِ كَانَ ذَا الْبَدَلِ
وَحُكْمُهَا كَمَنْ يُصَلِّي أَوَّلًا
مَنْ كَانَ فِي الْوَقْتِ لَهَا أَعَادًا
فَانْتَقَضَتْ مِنْ حِينِ مَا أَتَاهَا
فِي مَسْجِدٍ مِنْ أَجْلِ مَا أَضَاعَهُ (١)
أَفْضَلُهَا الْأَوَّلُ ثُمَّ الْأَوَّلُ
وَوَسْطُهُ الرَّحْمَةُ لِلْإِنْسَانِ
وَسَبَبُ الْعَفْوِ هُوَ التَّقْصِيرُ (٢)
تَعْمُدًا فَكُفْرُهُ بِفَوْتِهَا
لِيُمَحِينَ مَا بِهِ مِنْ حُوبٍ
كَفَّارَةً عَسَاهُ يَغْفِرُنَا
أَوْ غَفْلَةً تَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ
يُصَلِّيَنَّ حِينَ مَا أَفَاقَا
فَإِنْ يَكُنْ أَخْرَ لِلطَّلُوعِ
فَبَعْضُهُمْ يُكْفِرَنَّ مِنْهَا (٣)

(١) قوله : «ما أضاعه» ماموصوله ، أى من أجل الذى أضاعه .

(٢) فى نسخة «القصور» .

(٣) أى فبعضهم تلزمه أن يكفرن عنها .

ولا أقول بالذي رآه (١) الْمُحْتَارُ قَدْ نَهَاَنَا
لَأَنَّهُ بَلْ تَرَقَّدَنَ حَتَّى يَزُولَ عَنَّا
وَمَا عَلَى الْمَجْنُونِ قَطُّ بَدَلُ
إِلَّا صَلَاةٌ جُنَّ فِيهَا بَعْدَمَا
فَأَنَّهُ يَبْدِلُهَا إِنْ عَقَلَا
كَذَلِكَ الْحَائِضُ مَهْمَا عَنَّا
إِذْ سَبَبُ الْوُجُوبِ قَدْ تَحَقَّقَا
وَمَنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ جَنَابَةً
فَقِيلَ خُمْسَ صَلَوَاتٍ يُبْدَلُنَ
إِنْ كَانَ قَدْ نَامَ لِمَا يَعْشَاهُ
نُصَلِّيْنَ وَنُؤْمِنَا يَعْشَانَا
وَعَنْ فَوَاتِ الْوَقْتِ نَحْذَرُنَا
وَلَوْ أَفَاقَ ثُمَّ صَارَ يَعْقُلُ
دُخُولُ وَقْتِهَا عَلَيْهِ اخْتِكَامًا
كَذَاكَ حَالُ الْبَرِّ (٢) أَيْضًا جُعِلَا
بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ تُبَدَّلُنَا
وَهُوَ دُخُولُ الْوَقْتِ حِينَ حَقَّقَا
لَمْ يَعْلَمَنَّ بِهِ مَتَى أَصَابَهُ
وَقِيلَ بَلْ وَاحِدَةٌ وَتُحْزَرَيْنِ

خاتمة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

يَنْقَسِمُ الزَّمَانُ فِي الْمَصَالِحِ
وَهَذِهِ الصَّلَاةُ مِنْ أَعْلَى الْقُرْبِ
وَزَمَنٌ تُحْجَرُ فِيهِ مُطْلَقًا
وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا رَوَاهُ مَنْ رَوَى
لِصَالِحٍ لَهَا وَغَيْرِ صَالِحٍ
لَهَا زَمَانٌ لَيْسَ فِيهِ تُسْتَحَبُّ
مَا أَبْلَغَ الْحِكْمَةَ مِمَّنْ حَقَّقَا
حَالَ الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ وَاسْتَوَى

(١) قوله : «لأنه» أى الشأن .

(٢) قوله : «حال البر» أى البرء من المرض ، والمعنى إذا مرض بعد دخول وقت الصلاة فلم يتمكن من أدائها فليقضها إذا برء من مرضه .

وَذَاكَ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ تَقِفُ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَوْقَاتِ كَذَلِكَ الصَّلَاةُ لَيْسَتْ تُقْضَى فَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ (٢) يَنْتَظِرُ وَهُوَ يَزُولُ بِكَمَالِ الْحَالِ كَذَلِكَ الْغُرُوبُ فَافْهَمْنَا وَقِيلَ فِي الْجُمُعَةِ وَقْتُ الْاسْتِوَا وَيَذْكُرُونَ عِلَّةَ التَّشْدِيدِ وَأَنَّهُ فِي جُمُعَةِ الصَّلَاةِ وَهَكَذَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ كَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ تُصَلِّيَ الْوُثْرَا وَالْمُصْطَفَى أَذْرَى بِحُكْمِ الشَّرْعِ فَمَنْ أَرَادَ يَتَنَفَّلَنَا وَيَجْعَلُ الْوُثْرَ خِتَامَ الْعَمَلِ صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّهُ الْمَنَّانُ

فِي كَبِدِ السَّمَاءِ حَتَّى تُحْرَفَ (١) تَمْنَعُ حَتَّى الدَّفْنِ لِلْأَمْوَاتِ فِيهَا وَلَوْ كَانَتْ وَجُوباً فَرَضاً زَوَالَ وَقْتُهَا الَّذِي قَدْ حَجَرُوا مِنْ الطَّلُوعِ وَمِنْ الزَّوَالِ وَالْحَالُ مِنْ ذَلِكَ يُعْرِفُنَا لَا بَأْسَ بِالنَّفْلِ هُنَاكَ لَا سِوَى هَيْجَانِ تِلْكَ النَّارِ فِي الْوُقُودِ يَكُونُ مِثْلَ سَائِرِ الْأَوْقَاتِ وَهَكَذَا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَرِ هَذَا حِجْراً فَلَا أَرَى التَّرْخِيصَ عِنْدَ الْمَنْعِ يُصَلِّ مَاشَاءَ وَيُوتِرُتْنَا وَذَلِكَ مِنْ فِعْلِ خِتَامِ الرُّسُلِ مَاظَهَرَ الصَّوَابُ وَالْبُطْلَانُ

(١) قوله : «تحرف» بالبناء للمفعول وفي نسخه : (إذا تقف) و (حتى تنحرف) .

(٢) واجب : مبتدأ مؤخر خبره الجار والمجرور قبله .

كتاب الصوم

مِنَ الْعِبَادَةِ الَّتِي تُقَدَّمُ عَنْ غَيْرِهَا الصَّيَّامُ حِينَ يُلْزَمُ
 وَهُوَ مِنَ الْأَرْكَانِ لِلْإِسْلَامِ وَجَنَّةٌ (١) يَكُونُ لِلْأَنَامِ
 وَأَنَّهُ لِلَّهِ حَيْثُ يَخْفَى وَأَجْرُهُ لِصَائِمِهِ وَفِي
 فَالصَّوْمُ لِي أَنَا أُجَازِي عَنْهُ قَوْلُ صَحِيحٍ عَنْهُ تَرْفَعُهُ
 وَذَلِكَ مُشْعِرٌ بِرَفْعِ الشَّانِ وَأَنَّهُ مِنْهُ عَلَى مَكَانٍ
 وَقَدْ أَتَى فِي الصَّوْمِ وَالْقُرْآنِ أَتَاهُمَا لِلْعَبْدِ يَشْفَعَانِ
 يَقُولُ فِيهِ الصَّوْمُ لِلْجَبَّارِ مَنَعْتُهُ مِنْ شَهْوَةِ النَّهَارِ
 وَيَذْكُرُ الْقُرْآنُ أَنَّ مَنَعْتُهُ مِنْ نَوْمٍ لَيْلِهِ وَمَا أَطْعَمْتُهُ
 يَعْنِي بِهِ امْتِنَاعَ هَذَا الْعَبْدِ بِمَا حَوَاهُ مِنْ عَظِيمِ الْوَعْدِ
 وَقِيلَ فِيمَنْ ذَنْبُهُ لَا يُغْفَرُ فِي رَمَضَانَ فَمَتَى يُكْفَرُ
 لِأَنَّهُ شَهْرٌ بِهِ الذُّبُوبُ ثَمَحًا لِمَنْ لِرَبِّهِ يَثُوبُ
 وَذَا مِنْ التَّرْغِيبِ فِي مَكَانٍ فَلَا زِمَ الطَّاعَاتِ لِلْغُفْرَانِ

باب انقسام الصوم إلى واجب وغيره

وَعَيْنَ الْإِلَهِ لِلصَّيَّامِ شَهْرًا مِنَ الشُّهُورِ كُلِّ عَامٍ
 وَذَلِكَ شَهْرُ رَمَضَانَ الْمُتَّخَذِ وَمَاعِدَاهُ الصَّوْمُ فِيهِ مُسْتَحَبٌّ

(١) جنة : بضم الجيم ؛ أى سيرا ووقاية

إِلَّا صِيَامَ الشَّكِّ وَالْعِيدَيْنِ وَقِيلَ إِنَّ صَوْمَ يَوْمِ الشَّكِّ كَذَلِكَ الْخِلَافُ فِي التَّشْرِيقِ وَالْأَصْلُ (١) فِي الشَّكِّ لَهُ كَلَامٌ فِي صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ بَعْضُ خَيْرٍ وَبَعْضُهُمْ أَحَبُّ لِي صِيَامًا هَذَا الَّذِي قَدْ قَالَهُ فِي مَوْضِعِ صِيَامِ يَوْمِ الشَّكِّ فِي السَّحَابِ لَكِنَّهُ فِي الصَّحُو قِيلَ يُنْظَرُ وَذَلِكَ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ عَنْ صِيَامِهِ فَكَيْفَ يُنْدَبَنَّ أَوْ يُخَيَّرُ إِلَّا إِذَا كَانَ سَحَابًا (٢) يُنْتَظَرُ

فَائِدُهُ مُحَرَّمٌ فِي ذَيْنِ مُكْرَهَةٌ نَحْكِيهِ فِيمَنْ يَحْكِي فِي صَوْمِهَا قَوْلَانِ بِالتَّحْقِيقِ غَيْرَ الَّذِي مَرَّ بِهِ النَّظَامُ وَبَعْضُهُمْ أَحَبُّ لِي أَنْ أَفْطِرَا وَأَنْ أَصْلِيَ لَيْلَهُ قِيَامًا وَغَيْرُهُ فِي مَوْضِعٍ فَاسْتَمِعَ أَحْوَطُ فِيمَا قَدْ رَوَى أَصْحَابِي وَصُولُ مَنْ سَافَرَ حَتَّى يَحْضُرُوا يَكُونُ فِيهَا مَرْجِعُ السُّفَّارِ رَوَاهُ مَنْ رَوَاهُ فِي أَحْكَامِهِ فَمَا أَرَى الصَّوَابَ فِيمَا يَذْكُرُ إِلَى وَصُولِ مَنْ يَجِيءُ بِالْخَبَرِ

فصل الصوم المستحب

وَيُسْتَحَبُّ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ مَنْ يَكُونُ فِيهَا وَقَفَةً كَذَلِكَ صَوْمُ الْعَشْرِ أَيْضًا فَاعْلَمْ وَصَوْمُ عَاشُورَاءَ مِنْ مُحَرَّمٍ

(١) قوله : «الأصل» يعني الشيخ العلامة سالم بن سعيد الصائفي .
(٢) كذا في هذه النسخة بنصب سحابا ، والظاهر رفعه على الفاعلية وعلى أن كان تامة .

وَصَوْمٌ سِتٌّ مُتَوَالِيَاتٍ
وَهَكَذَا أَيْضاً ثَلَاثُ الْبَيْضِ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ لَازَمَ الصِّيَامَ
وَهَكَذَا يُقَالُ شَهْرُ الصَّبْرِ
وَذَاكَ شَهْرُ رَجَبٍ وَذَكَرُوا
لَكِنَّهَا ضَعِيفَةُ الْإِسْنَادِ
وَالْمُصْطَفَى أَكْثَرُ مَا يَصُومُ
جَاءَتْ بِهِ صَحَائِحُ الْأَخْبَارِ
وَبَعْضُهُمْ قَدْ اسْتَحَبَّ صَوْمًا
وَلَمْ أَجِدْ أَصْلًا لِلِاسْتِحْبَابِ
وَالْعَبْدُ يَسْتَأْذِنُ فِي التَّطَوُّعِ
كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تَطْلُبُنَا (١)
لَأَنَّ حَقَّهُ عَلَيْهَا أَعْظَمُ
وَمَا عَلَى الزَّوْجِ بَأَنَّ يَسْتَأْذِنَا
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ يَضْعُفُنَا

مِنْ بَعْدِ عِيدِ الْفِطْرِ مَذْكُورَاتٍ
تُذْهِبُ بِالْغُلِّ وَبِالتَّمْرِ يَصُومُ الْعَامَا
فِي صَوْمِهِ قِيلَ عَظِيمُ الْأَجْرِ
لَهُ أَحَادِيثٌ بِهِ تُؤْتَرُ
وَبَعْضُهُمْ بَوَضِعَهَا يُنَادِي
فِي شَهْرِ شَعْبَانَ وَذَا مَعْلُومٌ
فَلَيْسَ فِي ثُبُوتِهِ مُمَارِي
مِنْ أَشْهُرٍ تُعْرَفُ يَوْمًا يَوْمًا
سِوَى عُمُومِ الْفَضْلِ فِي ذَا الْبَابِ
سَيِّدُهُ إِنْ يَأْذَنُ أَوْ يَمْنَعُ
مِنْ زَوْجِهَا فِي ذَاكَ يَأْذَنَانَا
لَأَنَّهُ الْوَاجِبُ وَالْمُتَزَمُّ
زَوْجَتُهُ فِي ذَاكَ حُكْمًا بَيْنَا
عَنْ حَقِّهَا فَلَا يُضِيعُنَا

باب ما يوجب الصوم والفطر من رمضان

وَكُلُّ شَيْءٍ فَلَهُ أَسْبَابُ
وَالصَّوْمُ وَالْإِفْطَارُ بِالْهَلَالِ
حَتَّى الْمُبَاحُ وَكَذَا الْإِيجَابُ
أَوْ الْقِضَاءُ مُدَّةَ اللَّيَالِي

(١) قوله : «تَطْلُبُنَا» أي في صوم التطوع .

وَهِيَ ثَلَاثُونَ ثَمَامَ الشَّهْرِ إِنْ لَمْ تَصَحَّ رُؤْيَا لِلْبَدْرِ
 وَشَاهِدٌ يُجْزِي لِصَوْمِ النَّاسِ وَالْفِطْرُ عَدْلَانِ بِلَا التَّبَاسِ
 وَقِيلَ بَلْ فِي الْكُلِّ شَاهِدَانِ لِلصَّوْمِ وَالْفِطْرِ مُعَدَّلَانِ
 وَقِيلَ يُجْزِي شَاهِدٌ مُعَدَّلٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَهُوَ قَوْلُ يُقْبَلُ
 لِأَنَّهُ حَقٌّ لِرَبِّ الْأَرْضِ فَيُقْبَلَنَّ فِيهِ قَوْلُ الْمُرْضِيِّ
 وَلَاخْتِلَافٍ مَطْلَعِ الْهِلَالِ تَحْتَلِفُ الْأَحْوَالُ مِنْ شَوَالِ
 فَهَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ صِيَامٌ وَهَؤُلَاءِ أَفْطَرُوا وَقَامُوا
 وَذَاكَ مَعْنَى مَا رَوَى مَقَالُهُمْ (لِكُلِّ قَوْمٍ يَاخِي هِلَالُهُمْ)

باب صفة الصوم وما يجوز فيه

وَالصَّوْمُ إِمْسَاكٌ عَنِ الْمُفْطَرِّ مِنْ فَجْرِهِ لِلَّيْلِ الْمُسْتَرِّ
 بَيْنِيَّةٍ بَيْتَهَا مِنْ لَيْلَتِهِ فَلَا يَصَحُّ مَعَ تَرْكِ نِيَّتِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ صَارَ فِي النَّهَارِ وَحَوْلَ النَّيَّةِ لِلْإِفْطَارِ
 لَكِنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ أَوْ يَشْرَبْ فَقِيلَ إِنَّ صَوْمَهُ قَدْ وَجَبَا
 لِأَنَّهُ أَصْبَحَ ذَا صِيَامٍ وَلَا أُبْرِيهِ مِنَ الْآثَامِ
 وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ مَعَ الْجَمَاعِ هُنَّ الْمَفْطَرَاتُ بِالْإِجْمَاعِ
 وَالْخُلْفُ (١) فِي التَّفْطِيرِ بِالْمَعَاصِي وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ عَبْدٌ عَاصِي

(١) قوله : «والخلف» ؛ يعني أن الصائم إذا تعمد فعل المعصية في نهار الصوم ، في صومه قولان : قول إنه فاسد وعليه قضاؤه ، وقول إن صومه تام وعليه التوبة .

وَيُسْتَحَبُّ الصَّوْمُ فِي الْأَسْفَارِ
 قَدْ قَالَ رَبُّ الْعَرْشِ أَنْ تَصُومُوا
 إِلَّا إِذَا كَانَ جِهَادٌ يُخْشَى
 أَوْ كَانَ يُخْشَى مِنْهُ ضَعْفُ الْحَالِ
 وَنَحْوِهِ وَرُبَّمَا تَعَيَّنَا
 فَالْمُصْطَفَى شَدَّدَ عَامَ الْفَتْحِ
 وَذَاكَ حَيْثُ أَمَرَ الرَّجَالُ
 وَمَنْ أَرَادَ عَمَلًا بِالْفِطْرِ
 وَمَنْ يَكُنْ أَرَادَ فِي غَدٍ سَفَرٌ
 وَإِنْ يَكُنْ أَصْبَحَ فِي بِلَادِهِ
 وَيُفْطِرُنْ إِنْ شَاءَ بَعْدَ ذَاكَ
 يَصُومُ مَا شَاءَ وَيُفْطِرُنَا
 وَفِيهِ قَوْلٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَفْطَرَ
 لِأَنَّ صَوْمًا بَعْدَ فِطْرٍ فِي سَفَرٍ
 وَقِيلَ صَوْمٌ بَيْنَ فِطْرَيْنِ كَلَّا
 وَقَالَ بَعْضٌ إِنْ مَاقَدَ صَامَا
 وَأَنَّهُ يُبَدِّلُ مَاقَدَ أَفْطَرَ
 وَلِلْمَرِيضِ الْفِطْرُ كَالْمُسَافِرِ
 وَجَاءَتْ الرُّحَصَةُ بِالْإِفْطَارِ
 خَيْرٌ لَكُمْ فَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ
 فِي الصَّوْمِ ضَعْفًا عَنْ عَدُوٍّ يَغْشَى
 فَيُسْتَحَبُّ الْفِطْرُ لِلْقَتَالِ
 وَجُوبُهُ إِنْ كَانَ ضَرًّا بَيْنَا (١)
 لِمُعْرِضٍ عَنْ قَوْلِهِ وَالتَّصَحُّ
 بِالْفِطْرِ حَتَّى يُظْهِرُوا النَّزَالَ
 فَلَيْنُوهُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ
 يَخْرُجُ قَبْلَ الْفَجْرِ إِنْ شَاءَ فِطْرًا (٢)
 لَا يُفْطِرُنْ فِي الْيَوْمِ فِي إِبْعَادِهِ
 مَا دَامَ فِي أَسْفَارِهِ هُنَاكَ
 فَإِنَّهُ فِي ذَا يُخَيَّرُنَا
 فَلَا يَصُومُ بَعْدَهُ فَيُهْدِرَا
 لَا يَسْتَقِيمُ هَكَذَا بَعْضُ نَظَرٍ
 صَوْمٌ فَلَا بُدَّ لَهُ أَنْ يُبَدَّلَا
 يَكُونُ فِي الْحُكْمِ لَهُ ثَمَامَا
 وَهُوَ صَحِيحٌ عَدْلُهُ قَدْ ظَهَرَ
 إِنْ كَانَ لِلصَّيَامِ غَيْرُ قَادِرٍ

(١) أى إن كان الصوم ضرراً بيناً على المكلف ، من قبل الجهاد أو المرض ونحو ذلك فإن الإفطار عليه واجب لدفع الضرر ، وعليه قضاء ما أفطره من الأيام .
 (٢) فطر : بفتح الطاء المهملة لإقامة الوزن .

وَذَاكَ أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ يَأْكُلًا
أَوْ كَانَ بِالصَّيَامِ يَزْدَادُ الْمَرَضُ
وَقَدْ أَجَارَ الْفِطْرَ لِلْحَوَامِلِ
وَاشْتَرَطُوا الْخَوْفَ مِنَ الْوُقُوعِ
لَكِنَّهَا بَعْدَ الْإِيَّامِ
وَذَاكَ مِنْ مَالِ أَبِي الصَّغِيرِ
كَذَلِكَ الشَّيْخُ عَلَاةُ الْهَرَمِ
وَإِنْ يَكُنْ مُسَافِرًا قَدْ أَفْطَرَ
فَهَلْ لَهُ يَصُومُ أَوْ يُكْفَرُ
فَمَذْهَبُ الْأَصْحَابِ يَمْنَعُنَا
لَأَنَّ هَذَا الْوَقْتَ لَيْسَ يَقْبَلُ (١)
وَمَنْ يَصُومُ سِوَاهُ فِيهِ بَدَلًا (٢)
فَمَا لَهُ إِلَّا صِيَامٌ يُفَرِّضُ

فِي لَيْلِهِ مَا يَكْفِينُ مَثَلًا
فَيُفْطِرُنَ حَتَّى يَزُولَ مَا عَرَضَ
وَالْمُرَضِعَاتِ جُمْلَةً الْأَوَائِلِ
وَقِلَّةِ الدَّرِّ عَلَى الْمَرْضُوعِ
تُطْعَمُ ذَا الْفَقْرِ مِنَ الْأَنَامِ
تَأْخُذُهُ الْمُرَضِعُ لِلتَّكْفِيرِ
فَضْرَهُ يُفْطِرُ لَكِنْ يُطْعَمُ
تَرْحُصًا وَكَانَ قَبْلَ نَذْرٍ
عَنِ الْيَمِينِ حَيْثُ كَانَ مُفْطِرًا
إِنْ كَانَ بِالصَّوْمِ يُكْفَرُنَا
إِلَّا صِيَامَ الْفَرَضِ حِينَ يَفْعَلُ
مَا شَرَعَ الْإِلَهُ فِيمَا نَزَّلَا
أَوْ فِطْرَهُ لِعَارِضٍ إِذَا يَغْرُضُ

باب الفطور والسحور

وَيَجِبُ الْإِفْطَارُ بِالْأَفُولِ لَاكِيلٍ وَتَارِكٍ الْمَأْكُولِ
فَيَذْهَبُ الصَّوْمُ بِوَقْتِ الْمَغْرِبِ وَذَاكَ مَعْنَى مَا أَتَى عَنِ النَّبِيِّ

(١) قوله : «ليس يقبل» وعند أبي حنيفة إن كل ما صامه في رمضان لغير صوم رمضان ، فإنه ينقلب لرمضان ، والله أعلم .
(٢) بدلا : بالتشديد أى غيرا .

فَيَنْبَغِي التَّعْجِيلُ لِلْفُطُورِ وَهَكَذَا التَّأْخِيرُ لِلسُّحُورِ
فَهُمْ عَلَى الْفِطْرَةِ مَهْمَا امْتَلَوْا وَخَالَفُوا السُّنَّةَ مَهْمَا بَدَّلُوا
فَيَسَعُ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَنْفَلِقْ وَذَلِكَ الْخَيْطُ الَّذِي قَدْ ذَكَرَا
وَذَاكَ مَعْنَى مَا عَنِ الْبَحْرِ (١) نَقُلُ
لَأَنَّ حُكْمَ اللَّيْلِ قَالُوا بَاقِي فَالشَّكُّ فِي طُلُوعِهِ لَا يَمْنَعُ
وَمَنْ يَكُنْ يَمْنَعُهُ اخْتِاطُ (٢)
وَجَائِزٌ تَرُكُ الْمُبَاحِ قِطْعًا وَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ الْإِفْطَارُ
يَأْكُلُ ثَمَرًا أَوْ مِنْ الْمِيَاهِ فَإِنَّ هَذَا كَانَ مِنْ أَفْعَالِ
وَمَنْ يَكُنْ عَلَى حَرَامٍ أَفْطَرَا عَلَى طَعَامٍ لَمْ تَمَسَّ النَّارُ
يَحْسُو ثَلَاثًا وَهُوَ فَضْلُ اللَّهِ نَبِيْنَا الْهَادِي مِنَ الضَّلَالِ
فَقِيلَ لَا تَقْضَ وَلَكِنْ وَزَرَا

باب نواقض الصوم

وَيَنْقُضُ الصَّوْمَ بِلَا نِزَاعٍ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مَعَ الْجَمَاعِ
وَذَاكَ فِي الْعَمْدِ وَأَمَّا النَّاسِي فَقَدْ أَتَى فِيهِ اخْتِلَافُ النَّاسِ

(١) قوله : «عن البحر» يعني ابن عباس رضي الله عنه .

(٢) قوله : «اختياط» هو فاعل يمنعه .

وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ فِي الْجَمَاعِ وَقِيلَ مَنْ أَصْبَحَ ذَا جَنَابَةٍ وَإِنْ يَكُنْ لِرَأْسِهِ قَدْ غَسَلَا وَقِيلَ مَنْ جَامَعَ وَقْتَ الصَّوْمِ وَذَا لَهْتِكَ حُرْمَةِ الصَّيَامِ وَإِنْ يَكُنْ أُمْدَى بِمَسِّ ذَكَرِهِ وَإِنْ رَزَى رَبُّ الصَّيَامِ لَيْلًا فَمَا عَلَيْهِ النَّقْضُ لَكِنْ يَأْتُمُ وَذَوْقُ مَأْمَرٍ مِنَ الطَّعَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَيِّغَهُ الْإِنْسَانُ وَكَيْلُهُ الدَّقِيقُ لَا بَأْسَ بِهِ لَوْ دَخَلَ الْغُبَارُ فِي الْخَيْشُومِ لَكِنَّهُ يُؤْمَرُ بِاللَّثَامِ وَأَكْلُ مَا لَمْ يَكْ بِالْمُعْتَادِ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَجِلْدٍ كَذَاكَ إِنْ كَانَ لَهُ طَرِيقٌ وَذَاكَ إِنْ كَانَ انْتَهَى لِلْجَوْفِ وَقَبْلَ الْمَرَّةِ لَيْسَ يُوَلِّجُ

لُونَاسِيًّا بَعْدَ اتِّسَاعِ أَصْبَحَ وَالْإِفْطَارُ قَدْ أَصَابَهُ وَفَرَجَهُ أَجْزَاهُ أَنْ لَا يَيْدِلَا رَوْجَتُهُ تَحْرُمُ بَعْدَ اللَّوْمِ وَقِيلَ لَا تَخْرُجُ بِالْحَرَامِ فَقِيلَ يَقْضِيهِ وَبَعْضٌ يَغْذِرُهُ أَوْ شَرِبَ الْحَمْرَ وَلَوْ قَلِيلًا وَإِثْمُهُ فِي ذَا الزَّمَانِ أَعْظَمُ (١) وَمَا حَلَا يَحُلُّ فِي الصَّيَامِ وَإِنَّمَا تَعْرِفُهُ اللَّسَانُ وَهَكَذَا عِلَاجُهُ لِتَرْبِهِ وَمِثْلُهُ الدُّخُولُ فِي الْحُلُقُومِ وَذَلِكَ الْحَزْمُ عَلَى التَّمَامِ فِي الْأَكْلِ كَالدُّبَابِ وَالْجَمَادِ يَنْقُضُ إِنْ أَدْخَلَهُ بِالْعَمْدِ غَيْرَ طَرِيقِ حَلْقِهِ يَضِيقُ مِنْ دُبُرٍ وَأُذُنٍ وَأُفٍّ لِلْجَوْفِ شَيْئًا فَلَهَا تُوَلِّجُ (٢)

(١) قوله : « ذا الزمان » يعني زمان الصيام ، وذلك أنه تضاعف فيه الحسنات ، وهو يدل على أن الذنب فيه أعظم وزراً .

(٢) قوله تولج بينه بالبيت بعده فلاتهم .

تُدْخِلُ فِيهِ إِنْ تَشَأَ الدَّوَاءُ
وَذَاكَ هُوَ الْحَقْنَةُ الْمَوْصُوفَةُ
وَيُولِجَنَّ فِي الْجَوْفِ ذَاكَ الدُّبُرُ
وَمَنْ يَكُنْ يَصْنَعُهُ فِي صَوْمِهِ
وَقِيلَ مَا مَضَى وَقِيلَ تَلَزَمَهُ
وَقِيلَ لَا كَفَّارَةَ وَلَا قَضَا
وَذَا هُوَ الْقَوْلُ الَّذِي أَرَاهُ
وَالْكُحْلُ فِي الْعَيْنَيْنِ مَا بِهِ حَرَجٌ
وَمَنْ تَوَضَّى لِصَلَاةٍ فَسَبَقَ
فَمَا عَلَيْهِ حَرَجٌ وَلَا بَدَلٌ
وَلَمْ يَكُنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ
وَهَذِهِ الشَّرُوطُ فِيمَا ذَكَرُوا
وَإِنْ يَكُنْ أَقَامَ وَسَطَ الْمَاءِ
يُرِيدُ أَنْ يَقْوَى عَلَى الصِّيَامِ
وَلَا أَرَاهُ أَبَدًا مَكْرُوهًا
فَالْمُصْطَفَى قَدْ صَبَّ فَوْقَ الرَّأْسِ
وَذَاكَ فِي مَسِيرِهِ لِلْفَتْحِ
وَاحْتَلَفُوا فِي النَّقْضِ بِالْمَعَاصِي
وَالْأَكْثَرُ النَّقْضُ بِنَحْوِ الْكَذِبِ

لَكِنِّي تُزِيلَ مَرَضًا وَدَاءً
إِنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَكُمْ مَعْرُوفُهُ
مِنْ تَمَّ الْاِحْتِقَانُ فِيهِ يُحْجَرُ
قِيلَ عَلَيْهِ بَدَلٌ لِيَوْمِهِ
مَعَ الْقَضَا كَفَّارَةٌ تُسَلِّمُهُ
لِصَوْمِهِ بَلْ صَوْمُهُ لَهُ مَضَى
وَمِثْلُهُ كُلُّ الَّذِي ضَاهَاهُ
وَلَوْ رَأَيْتَ لَوْنَهُ مِنْكَ حَرَجٌ
لِجَوْفِهِ الْمَاءُ مَتَى لَهُ انْتَشَقَ
إِنْ كَانَ وَقْتُ الْفَرَضِ خَالًا قَدْ دَخَلَ
مُسْتَنْشَقًا كَفَعْلَةِ الْعَبَاثِ
ثُبْنَى عَلَى مَقَاصِدِ ثُعْبَرُ
أَوْ كَانَ قَدْ رَطَّبَ لِلرَّدَاءِ
قَالُوا مُكْرَةً عَلَى الْأَنَامِ
حَتَّى وَلَوْ عَنَوْا بِهِ التَّنْزِيهَا
مَاءٌ مِنَ الشَّدَةِ وَسَطَ النَّاسِ
فَهَذِهِ حُجَّتَانِ لِلصَّحِّ (١)
مِنْ قَوْلَةٍ أَوْ فَعْلَةٍ (٢) لِلْعَاصِي
وَعِيبَةُ الْمُؤْمِنِ فَلْتَجْتَنِبِ

(١) الصَّحُّ -: بِالضَّمِّ بِمَعْنَى الصَّحَةِ .

(٢) الْقَوْلَةُ وَالْفَعْلَةُ : بِالْفَتْحِ بِمَعْنَى الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ .

وَمِثْلُهَا كِبَائِرُ الذُّنُوبِ كَقَذْفِ الْمُحْصَنَاتِ بِالْعُيُوبِ
وَالْكَذْبُ إِنْ كَانَ بِهِ صَلَاحٌ لَا يَنْقُضَنَّ إِذْ هُوَ الْمُبَاحُ (١)
وَنَاطِرٌ فَرَجاً حَرَاماً عَمِداً يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِمَا تَعْدَى
وَبَعْضُهُمْ يَعْذِرُهُ عَنِ الْبَدْلِ وَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ قَامَ وَنَزَلَ

باب بدل رمضان

وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَهُ لِعُذْرِ يَلْزَمُهُ قَضَاءُ ذَاكَ الْفِطْرِ
فَاللَّهُ قَدْ رَخَّصَ حِينَ رَخَّصَا وَأَوْجَبَ الْقَضَاءَ فِيمَا لَخَّصَا (٢)
فَلْتَقْضِهِ مُتَّصِلِ الْأَيَّامِ بِنِیَةِ الْقَضَاءِ لِلصِّيَامِ
وَلَا تُقَدِّمَنَّ عَلَيْهِ نَذْرًا وَلَا تُكْفِّرَنَّ يَمِينًا مَرًّا (٣)
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ نَذْرًا غِنًى (٤) فَإِنَّهُ يَصُومُ مَا قَدْ غِنًى (٤)
وَالنَّفْلُ أَيْضًا لَا يُقَدِّمَنََّا وَذَا بِالْاِحْتِاطِ يُعْرِفَنََّا
وَمَنْ يَكُنْ أُخْرَهُ حَتَّى دَخَلَ مِنْ قَابِلٍ كَفَّرَ أَيْضًا وَبَدَلَ
عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يُطْعِمَنَّ مِسْكِينًا كَفَّارَةً لِلْمُتَهَاوِنِينََا
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يَجِبُ وَهُوَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ أَعْجَبُ

(١) قوله والكذب الخ وذلك كالإصلاح بين الزوجين وبين متعادين ، وتثبيت قلوب المسلمين في الحرب .

(٢) أى يَنْ .

(٣) أى سَبَقَ .

(٤) قوله : «غِنًى الأول بالبناء للمجهول والثاني للفاعل .

وَمَنْ يَقُمْ وَرَأَاهُ بِصَوْمِهِ
فَيَجْعَلُ الصِّيَامَ فِيهِمْ مُتَّصِلًا
يَصُومُ هَذَا مَعَ فِطْرِ هَذَا
وَلَمْ يَكُنْ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يُطْعَمَا
وَإِنْ أَرَادُوا كُلُّهُمْ أَنْ يُطْعَمُوا
فَجَابِرٌ (١) أَقْنَى بِهَذَا وَبَذَا
وَمَا عَلَى الْأَقْلَفِ فِيمَا صَامَا
لَكِنْ عَلَيْهِ بَدَلٌ لِلْحَجِّ
إِذْ لَسْتُ أَدْرِي (٢) فَارِقًا بَيْنَهُمَا
وَأَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا الْأَقْلَفَ فِي
مَا بَالُهُ قِيلَ لَهُ الصِّيَامُ
وَإِنْ يَكُنْ فِي حَالٍ عُذْرٍ يَجِبُ
وَيُمْكِنُ التَّفَرُّيقُ مِنْ ذَا الْفَجِّ
وَالْمُسْتَحَاضَاتُ إِذَا أَكَلْنَا
فَائِئْهَا تُبَدَّلُ مَا قَدْ أَفْطَرْتُ

لِكَبْرِ أَوْعَفَهُ عَنْ رَوْمِهِ
وَلَيْسَ يُجْزَى أَنْ يَكُونَ مُتَّفَصِّلًا
بِقَدْرِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ هَذَا
وَأَنْ يَصُومَ الْآخَرُونَ فَأَعْلَمَا
عَنْهُ فَقِيلَ إِنَّ ذَاكَ لَهُمْ
لِوَاحِدٍ فِي سَتَيْنِ فَشَدَا (٣)
مِنْ بَدَلٍ حِينَ غَدَا ثَمَامًا
وَلَمْ أَكُنْ فِي ذَاكَ بِالْمُحْتَجِّ
فَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ لِمَنْ قَدْ أَسْلَمَا
أَحْكَامِ أَهْلِ الشَّرْكِ وَالتَّعَسُّفِ
مِنْ دُونِ حُجَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ
تُبُوْتُ هَذَيْنِ لَهُ وَيُنْدَبُ
لِضَيْقِ صَوْمٍ وَاتِّسَاعِ الْحَجِّ
فِي رَمَضَانَ مَنْعُهُ جَهْلُنَا
لِجَهْلِهَا الَّذِي بِهِ قَدْ عُذِرْتُ

(١) قوله : «فَجَابِرٌ» يعنى جابر بن زيد رضى الله عنه .

(٢) قوله : «فَشَدَا» أى طاب الأخذ به ؛ كذا يوجد فى بعض النسخ مقيداً عن الناظم رضى

الله عنه .

(٣) قوله : إذ لست أدري ... الخ ، قلت الفارق بينهما ظاهر ، فإن الحج والصوم من المشرك لا يصحان ، فإن حج وهو مشرك لم يُجْزَ ، وإن حج وهو مسلم ثم ارتد عن الإسلام ثم رجع إلى الإسلام كان الإسلام جبا لما قبله فليس عليه بدل الصلاة ولا الصيام ، وكان حجة الذى حجه قبل الرده غير مجز عنه ، فعليه أن يحج فى إسلامه الذى لم يعقبه شرك ، هذا مراد القائلين بذلك فهو غير مشكل والله أعلم .

وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ شَهْرًا تَصُومُهُ فَوْقَ الَّذِي قَدْ مَرَّ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَظْهَرُ وَلَا أَرَى لِلثَّانِي أَصْلًا يُذَكَّرُ

باب فُطْرَةِ الْأَبْدَانِ

وَشَرَعَ الْآلَهُ لِلصَّوْمِ وَقِيلَ إِنَّ صَوْمَهُ لَا يُرْفَعُ
قِيَالُهُ مِنْ قَدَرٍ خَطِيرٍ فَلْتُخْرِجَنَّ فِي صَبَاحِ الْعِيدِ
وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنَ الْعِيَالِ وَهُوَ الَّذِي تَعُولُهُ بِالْحَقِّ
صَاعٌ عَنِ النَّفْسِ مِنَ الطَّعَامِ قَالَبُرٌّ وَالشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ
وَالْأَرْزُ فِي هَذَا الزَّمَانِ يُجْزَى لِأَنَّهُ فِي ذَا الزَّمَانِ النَّكِدِ
وَتَلْزَمَنَّ بِدُخُولِ الْفِطْرِ وَيُظْهَرُ الْخِلَافُ فِيمَنْ وُلِدَا
وَوَالِدَاهُ إِنْ يَكُنْ يَلْزَمُهُ زَكَاةَ فِطْرِ طَهْرَةَ الْآثَامِ
إِلَّا بِهَا فَهِيَ بِهَا مُشِيعٌ لِقَدَرِ الصَّاعِ مِنَ الشَّعِيرِ
عَنْ جُمْلَةِ الْأَوْلَادِ وَالْعِيْدِ تَعُولُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ
لَا كُلُّ مَنْ فِي الْبَيْتِ مِنْ ذَا الْخَلْقِ مِنْ أَوْسَطِ الْمَأْكُولِ فِي ذَا الْعَامِ
وَالْتَّمَرُ وَالْأَقْطُ (١) هُنَا عَجِيبُ فَالْفَضْلُ إِنْ أُخْرِجَتْ صَاعٌ أَرْزُ
صَارَ طَعَامَ النَّاسِ فِي ذَا الْبَلَدِ وَقِيلَ لَا بَلْ يَطْلُوعُ الْفَجْرِ
فِي اللَّيْلِ قَبْلَ الْفَجْرِ هَلْ عَنْهُ أَدَا عَوْلُهُمَا حُكْمًا فِذِي تَلْزَمُهُ

(١) الأقط : اللبن الجامد .

وَالْخُلْفَ هَلْ يُفْطَرْنَ^(١) عَنْ زَوْجَتِهِ وَقِيلَ لَا لِأَنَّهَا مُكَلَّفَةٌ وَقِيلَ إِنْ كَانَتْ بَحْدَ الْفَقْرِ وَقِيلَ بَلْ يَدْفَعُهَا إِلَيْهَا وَغَائِبٌ مِنْ أَهْلِهِ لَا يُدْرَى حَتَّى تَصِحَّ عَنْدهُمْ حَيَاتُهُ وَعَبْدُهُ الْآبِيُّ لَيْسَ يُخْرِجُ وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى لَهُ بَعْدَ وَمَاتَ مَنْ أَوْصَى قُبِيلَ الْفَجْرِ وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَقْبَلِ الْوَصِيَّةَ وَفِطْرَةُ الْعَبْدِ عَلَى مَنْ صَارَا وَإِنْ يَكُنْ بِيَعُضِ مَالٍ رَهْنًا لِأَنَّهُ مَالُكُهُ وَالْمُرْتَهَنُ

قِيلَ نَعَمْ لِأَنَّهَا مِنْ عَوْلَتِهِ^(٢) بِنَفْسِهَا فَلْتُخْرِجَنَّ وَلْتُصِفَهُ يُخْرِجُ عَنْهَا لِطَلَابِ الْأَجْرِ لِتُخْرِجَنَّ وَاجِبًا عَلَيْهَا لَا يُخْرِجُونَ عَنْهُ يَوْمًا فِطْرًا لَعَلَّهُ حَلَّ بِهِ مَمَائِهِ عَنْهُ وَقَالَ آخَرُونَ يُخْرِجُ وَصِيَّةً ثَابِتَةً فِي الْعَقْدِ فَيَلْزِمُ الْمُوصَى لَهُ بِالْفِطْرِ^(٣) فَهِيَ عَلَى الْوَارِثِ بِالْكُلِّيَّةِ لَهُ إِذَا كَانَ اشْتَرَى خِيَارًا زَكَاتُهُ تَلْزِمُ مَنْ قَدْ رَهْنَا لَيْسَ لَهُ سِوَى الَّذِي بِهِ ارْتَهَنَ

(١) يُفْطَرْنَ : مشدده أى يخرج زكاة الفطر .

(٢) عولته : أى عياله .

(٣) قوله : «بالفطر» الباء زائده فى الفاعل كما زيدت فى المفعول فى قوله : ما يُقْرَأُ بالسُّورِ

كتاب الجنائز

وَكَتَبَ الْآلَهُ عَزَّ وَعَلَا عَلَى عِبَادِهِ الْفَنَاءَ وَعَدَلَا
 فَأَلْزَمَ الْحَيَّ حُقُوقًا تَلْزَمُ بِمَوْتٍ مَن مَاتَ وَهُوَ مُسْلِمٌ (١)
 يُعْسَلُونَهُ يُكْفَنُونَهُ وَبَعْدَ أَنْ صَلَّوْا فَيَدْفِنُونَهُ
 يُشَيِّعُونَهُ إِلَى أَنْ يَصِلَا لِدَارِهِ الَّتِي لَهَا تَحَوُّلًا
 فَالْقَبْرُ قَصْرُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤَفِّي وَسِجْنُهُ الدُّنْيَا لِضَيْقِ الْكَفِّ
 يَمْنَعُ فِيهَا نَفْسَهُ عَنْ شَهْوَتِهِ وَيَتَجَرَّعَنَّهَا بِغُصَّتِهِ

باب غُسْلِ الْمَيِّتِ

وَيَتَّبَعِي لِعَاسِلِ الْأَمْوَاتِ أَنْ يَعْلَمَ الْكُلُّ مِنَ الصِّفَاتِ
 وَكَيْفَ غُسْلِ الشَّهَدَا وَالْمُحْرَمِ وَذِي السَّقَامِ وَالْعَرِيقِ فَأَعْلَمِ
 وَهَكَذَا مُنْقَطِعُ الْأَعْضَاءِ يَعْرِفُ كَيْفَ غُسْلُهُ بِالْمَاءِ
 أَمَّا الشَّهِيدُ إِنْ يَكُنْ فِي الْمَعْرَكَةِ مَاتَ فَلَا تُعْسَلَنُهُ وَآثَرَكُهُ
 وَيُعْسَلَنَّ إِنْ يَكُنْ قَدْ حُمِلَا حَيًّا وَمَاتَ بَعْدَ هَذَا مَثَلًا
 وَتُنَزَّعُ الْأَحْفَافُ وَالْدُّرُوعُ عَنْهُ كَذَا بُرْنُسُهُ الْمَنْزُوعُ
 وَفِي ثِيَابِهِ يُزْمَلَنَّ فِي عِلَاقَةٍ بِالْفُضْلِ تَشْهَدُنَا
 وَلَا يُزَادُ كَفْنًا سِوَاهَا إِلَّا إِذَا لَمْ تَكْفِهِ تَرَاهَا

(١) وفي نسخة «بموت من قد مات وهو مسلم» .

وَصَلَّيْنِ عَلَيْهِ وَادْفَنْنَاهُ وَمَنْ يَكُنْ فِي بَيْتِهِ قَتِيلًا وَمُحْرِمٌ مَاتَ فَلَا يُطَيَّبُ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ يُعْتَمَلُ وَغُسِّلَ الْغَرِيقُ لَا يَكْفِيهِ وَالْمَيْتُ إِنْ كَانَ أَحْمًا اخْتِرَاقٍ مِنْ غَيْرِ عَرَكٍ مَعَ مُرُورِ الْمَاءِ وَقِيلَ إِنْ غَسَلَهُ بِخَرْقَةٍ كَذَلِكَ الْمَجْدُورُ أَيْضًا وَالْدَّنِفُ وَذَا الْجُدَامِ بِالثَّرَابِ يَمَّمَا غُسِّلَ النِّسَاءُ أُولَى بِهِ النِّسَاءُ وَامْرَأَةٌ مَاتَتْ مَعَ الْأَجَانِبِ كَذَلِكَ الْفَتَى مَعَ النِّسَاءِ وَالزَّوْجُ فَلْيُغَسَّلِ الزَّوْجَاتِ وَالْإِخْوَانُ مِنَ ذَوِي الْمَحَارِمِ وَلِلنِّسَاءِ غُسْلُ الصَّبِيِّ جَائِزٌ وَهَكَذَا صَبِيَّةٌ صَغِيرَةٌ وَغُسْلُهَا أُولَى بِهِ النِّسَاءُ كَذَلِكَ الْخُنْثَى مَعَ الْخِنَاثِ

مُسْتَغْفِرًا لَهُ وَرَاضٍ عَنْهُ فَلَا تُصَلِّينَ وَلَا تُغَسِّلَانِ وَوَجْهُهُ وَرَأْسُهُ لَا يُحَجَّبُ مُلَيًّا فَلَا تُغَيِّرُنَا عَنْ ذَلِكَ مَاءٌ يَغْرَقَنَّ فِيهِ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ بَالِدِفَاقٍ إِنْ خِفْتَ مِنْ تَقْطُعِ الْأَعْضَاءِ ثَمَرُهَا عَلَى جَمِيعِ الْجُثَّةِ مِنْ مَرَضٍ تُخَافُهُ أَنْ يَنْشَطِفَ (١) إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِمَّنْ جَذَمَا كَذَلِكَ الرِّجَالُ (٢) الْأَتْقِيَاءُ صُبَّ عَلَيْهَا الْمَاءُ مِنْ جَوَانِبٍ يَرْجِعُ مِنْهُنَّ بِصَبِّ الْمَاءِ وَيُمْنَحُ الْغُسْلُ مِنَ الْفَتَاةِ لَيْسَ لَهُ فِي النَّاسِ مِنْ مُزَاحِمٍ إِلَّا إِذَا حَدَّ الصَّبَا يُجَاوِزُ مَعَ الرِّجَالِ لَمْ تَكُنْ بِالْعَوْرَةِ فَمَا الْفَتَى وَهَذِهِ سَوَاءٌ فَإِنْ عَدِمْنَ فَلِی الْإِنَاثِ

(١) أى يقطع .

(٢) كذلك الرجال : أى كذلك يُغَسَّلُ الرِّجَالُ الْأَتْقِيَاءُ الرِّجَالُ .

لَكِنَّهَا تُكُونُ ذَاتَ مَحْرَمٍ وَالسَّقَطُ ^(١) فَأُغْسَلْنَ وَلَا تُصَلَّ وَالْخُلْفُ فِي ثَلَاثَةٍ فِي الْمَذْهَبِ فَقِيلَ غُسْلٌ وَاحِدٌ يُجْزِيهِمْ فَوَاحِدٌ لِحَدَثِ الْحَيَاةِ وَلَمْ يَجِءْ عَنِ النَّبِيِّ أَبَدًا بَلْ جَاءَ غُسْلٌ وَاحِدٌ لِلْعَبْدِ مَعَ كَثْرَةِ الْبُلْوَى بِهَذَا الْحَالِ وَقِيلَ فِي الْمَيِّتِ إِذَا مَا وَجَدَا فَلَا يُعَادُ غُسْلُهُ بَلْ يُكْتَفَى وَقِيلَ فِي الْمَيِّتِ إِذَا مَا خَرَجَا فَلَا يُعَادُ غُسْلُهُ وَيُغْسَلُ وَالْعَبْدُ مَا عَلَيْهِ لِلْأَمْوَاتِ وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَ لِلْغُسْلِ لَا يَكْشِفْنَ سِتْرًا وَلَا يُحَدِّثُ أَحَقُّ مَنْ يَقُومُ فِي الْأَنَامِ قِيلَ وَلَوْ كَانَ الْقَرِيبُ جُنْبًا وَمَا عَلَى الْغَاسِلِ مَهْمَا سَقَطَا وَالْغُسْلُ لِلْمَيِّتِ بِلَا خَفَاءٍ

مِنْهُ كَذَا الرَّجَالُ عِنْدَ الْعَدَمِ عَلَيْهِ وَالْبَعْضُ يَقُولُ صَلَّ فِي حَائِضٍ وَنَفْسًا وَجُنُبٍ وَقِيلَ بَلْ غُسْلَانِ حَتْمًا فِيهِمُ وَالثَّانِي هُوَ الْغُسْلُ لِلْمَمَاتِ شَيْءٌ مِنَ التَّفْصِيلِ حَتَّى يُقْتَدَا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ بِهَذَا الْحَدِّ مِنَ النِّسَاءِ وَمِنَ الرَّجَالِ نَاحِيَّةٌ عَنْ قَبْرِهِ مُنْفَرِدًا يَغْسِلُهُ الَّذِي لَهُ قَدْ سَلَفَا غَائِطُهُ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أُدْرِجَا ذَاكَ الَّذِي مِنْ بَطْنِهِ يَنْفَصِلُ غُسْلٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْحَالَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ غَيْرِهِ ذُو عَدْلٍ بِمَا يَرَاهُ عِنْدَ ذَاكَ يُحَدِّثُ بِذَاكَ فِيهِ هُمْ أَوْلُو الْأَرْحَامِ أَوْ حَائِضًا يَغْسِلُهُ إِذْ قَرَبَا مَاءً بَأْتَفِ الْمَيِّتِ حِينَ غَلَطَا كَالْغُسْلِ مِنْ جَنَابَةِ الْأَحْيَاءِ

(١) السَّقَطُ : بضم السين وكسرها .

يُوضِيئُهُ عَلَى الْأَعْضَاءِ لَكِنْ يُقَالُ عَفْوُكَ اللَّهُمَا وَحَامِلٌ لَمْ يُعْلَمَنَّ مَوْتُ ابْنِهَا وَدَافِنٌ مَيِّتًا بِغَيْرِ غُسْلِ إِلَّا إِذَا مَا كَانَ مَيِّتًا مُشْرِكًا لَكِنَّهُ يُدْفَنُ تَحْتَ الثَّرْبِ وَإِنْ رَأَيْتَ مَيِّتًا لَمْ تُعْرِفْهُ فَاحْكُمْ لَهُ بِحُكْمِ أَهْلِ الدَّارِ وَيَغْلِبُ الْإِسْلَامُ عِنْدَ الْخِلْطَةِ إِلَّا الْوَلَايَاتِ فَإِنَّهَا اصْطَفَا ثُمَّ يَغْمُ جِسْمَهُ بِالْمَاءِ عِنْدَ وُضْوءِ الْمَيِّتِ حَتَّى تَمَّا لَا حَرَجَ فِي غُسْلِهَا وَدَفْنِهَا يَلْزَمُهُ الْمَتَابُ مِنْ ذَا الْفِعْلِ فَمَا لَهُ حَقٌّ بِمَا قَدْ أَشْرَكَ لَا يُؤْذِيَنَّ النَّاسَ مِثْلَ الْكَلْبِ وَمَا لَهُ عِلَامَةٌ مُعْرِفُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْإِسْلَامِ وَالْكَفَّارِ فَاَمْنَحُهُ كُلَّ مَا لَنَا مِنْ حُطَّةٍ لَا تُمْنَحُنْ إِلَّا الَّذِي قَدْ عُرِفَا

باب التكفين

وَكَفَّنَهُ بَعْدَ مَا غَسَلْتَهُ تَأْخُذُ قُطْنًا وَذَرِيرَةً مَعَ مَوَاضِعِ السُّجُودِ مِنْهُ فَاعْلَمْ وَبَعْدَ ذَا فَاجْعَلْهُ فِي الْأَكْفَانِ أَوْ كَانَ مِنْ صُوفٍ وَلَا يُكْفَنُ وَلِلنِّسَاءِ جَاءَ الْجَوَازُ فِيهِ وَكُلُّ مَا جَازَتْ بِهِ الصَّلَاةُ مِنْ ثُمَّ قَالُوا فِي أَقْلِ الْكَفَنِ وَطَيَّنَهُ بِمَا حَصَلَتْهُ تَحْشَوْ بِهَا مَنَافِذًا وَمَوْضِعًا وَتَبْدِيدَ بَوَاجِهِ الْمُكْرَمِ إِنْ كَانَ مِنْ قُطْنٍ وَمِنْ كِتَانٍ فِي الثَّوْبِ مِنْ إِبْرَيْسَمٍ يُكُونُ وَقِيلَ أَيْضًا فِيهِ بِالتَّكْرِيهِ جَازَ بِهِ يُكْفَنُ الْأَمْوَاتُ ثَوْبٌ يُوَارَى مِنْهُ كُلُّ الْبَدَنِ

وَقِيلَ فِي أَكْثَرِهِ ثَلَاثَةٌ
وَزَادَ بَعْضٌ فَوْقَهَا عِمَامَةً
وَسِتَّةٌ قِيلَ فَلَا تَجَاوُزُ
لَا تَمَّا تَضَاعَفُ الثِّيَابُ
وَإِنْ يَكُنْ زَادَ عَلَى الْمَحْدُودِ
يُضْمَنُ لَهُ لِأَنَّهُ إِسْرَافٌ
وَيُنْهَى عَنْ أَنْ يَخْرِقَ الْأَكْفَانَا
وَعَلَّلُوا بِأَنَّهُ مَا فِيهَا
فَوْقَ الْقَمِيصِ فَلَا إِزَارَ يُجْعَلُ^(١)
لَا تَمَّا الْحَالَةَ فِي الْمَمَاتِ
وَإِنْ عَلَيْكَ التُّوبُ قَدْ تَعَسَّرَا
مِثْلُ بَسَاطٍ إِنْ يَكُنْ أَوْ شَجَرٍ
مِنْ مَالِهِ يُؤْخَذُ هَذَا الْكَفْنُ
لَأَنَّهُ مِنْ حَقِّهِ يُقَدَّمُ
وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى بِأَنْ يُكْفَنَا
فَلَا يَكُونُ ثَابِتاً إِذَا
لَكِنِّي أَرَاهُ ثَابِتاً إِذَا
لَأَنَّهُ فِيهَا لَهُ التَّوَسُّعُ
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ لِلصَّلَاةِ

إِزَارَاهُ الْقَمِيصُ وَاللِّفَافَةُ
فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ تَمَامُهُ
عَنْهَا فَمَا جَاوَزَ غَيْرُ جَائِزٍ
فِي الْمَيِّتِ مَكْرُوهٌ بِلَا اِرْتِيَابٍ
بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَارِثِ الْمُعْهُودِ
وَهُوَ لِأَمْرِ الْمُصْطَفَى خِلَافٌ
فَإِنْ أَتَاهُ قِيلَ لَا ضَمَانَا
لِلْبَعْثِ نَفْعٌ هَكَذَا يُمْلِيهَا
وَضِدُّ هَذَا بِالْفَتَاةِ يُفْعَلُ
تُخَالَفُ الْحَالَةَ فِي الْحَيَاةِ
فَكَفَّنْتُهُ بِمَا تَسِرَا
أَوْ سَمَّيْتُ^(٢) أَوْ صَحَّبْتُ أَوْ أَذْخَرْتُ
لَوْ لَمْ يَكُنْ أَوْصَى بِهِ يُكْفَنُ
عَنْ حَقِّ وَارِثِهِ حِينَ يُحْكَمُ
بِكْفَنِ مِنْ مَالِهِ قَدْ عَيَّنَا
يُعَيِّنُ الْوَارِثُ هَذَا فَاعْلَمَا
مَا كَانَ دُونَ ثُلْثٍ مِقْدَارُ ذَا
بِثُلْثِ الْمَالِ فَكَيْفَ يُمْنَعُ
عَيْنَ إِنْسَاناً مِنَ الثَّقَاتِ

(١) في نسخة فوق الإزار في القميص .

(٢) السمة : بساط يعمل من الخوص وتسمى البواري .

صَلَاتُهُ أَوْلَىٰ بِهَا الْوَلِيُّ وَبَعْضُهُمْ قَالَ هُوَ الْوَصِيُّ
وَهَكَذَا فِي الدَّفْنِ وَالتَّطْهِيرِ بِالِاخْتِلَافِ الْوَاردِ الشَّهِيرِ

باب الصلاة على الميت

وَهِيَ خِلَافُ هَيْئَةِ الصَّلَاةِ
نُشِبُهُ حَالِ الرَّجُلِ الشَّقِيعِ
وَإِنَّمَا شَفَاعَةٌ لِلْمَيِّتِ
أَرْكَانُهَا التَّكْيِيرُ لَا سِوَاهُ
وَيُجْعَلُ الْمَيِّتُ ثُجَاهَ الْقِبْلَةِ
وَقِفْ عَلَى الْمَرْءِ حِيَالَ صَدْرِهِ
وَمَنْ يَكُنْ إِمَامُهُ قَدْ سَبَقَهُ
وَقِيلَ مَنْ صَلَّى بِلا طُهُورٍ (١)
وَالطُّهْرُ أَوْلَىٰ فِي الْجَمِيعِ وَأَحَقُّ
وَقِيلَ لَا تُصَلِّيْ خَلْفَ فَاسِقٍ
فَائِيهَا لَا شَكَّ دُونَ الْفَرَضِ
وَالْفَرْقُ مُحْتَاجٌ إِلَى دَلِيلٍ
وَقِيلَ مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ
صَلَاتُهُ جَائِزَةٌ وَبَعْضُ

فَمَا بِهَا شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ
بِلَا سُجُودٍ وَبِلَا رُكُوعٍ
لَعَلَّهُ يُحْطَى بِسِتْرِ الزَّلَّةِ
وَالْحَمْدُ وَالِدُعَاءُ لَا تُنْسَاهُ
يَسْتَقْبِلَنَّ الرَّأْسَ مِنْ امْرَأَةٍ
وَكَيْفَمَا صَنَعْتَ جَازَ فَادِرِهِ
فَمَا عَلَيْهِ بَدَلٌ إِذْ لِحَقُّهُ
فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ بِالْمَأْزُورِ
وَقِيلَ لَا زِمَ هُنَاكَ مُسْتَحَقُّ
وَمَا أَنَا فِي ذَلِكَ بِالْمُؤَافِقِ
كَيْفَ لَنَا بِمَنْعِ هَذَا نَقْضِي
وَمَا لِذَلِكَ قَطُّ مِنْ سَبِيلٍ
وَكَانَ يَقْرَأُ مِنْ كِتَابِ حَارَةَ
أَجَازَ أَنْ يُقْضَى بِذَلِكَ الْفَرَضُ

(١) أى بلا وضوء .

وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِهَا فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَنْعُ وَالْجَوَازُ فِي تَرَدُّدِ
وَقِيلَ فِي الطَّرِيقِ لِاثْوَدَى أَوْ مَوْضِعٍ مِنَ الْمَنَاهِي غَدَا
وَهَلْ عَلَى الْقَبْرِ لَنَا نُصَلِّيْ فَالْمَنْعُ وَالْجَوَازُ عِنْدَ الْكُلِّ
وَيَتَّبِعُ الصَّبْيُ فِي الصَّلَاةِ أَبَاهُ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ
فَلَا تُصَلِّ لِصَبْيٍ مَاءًا أَبَوْهُ فِي الشَّرْكِ غَدَا وَبَنَاتًا
وَقَاتِلٌ لِنَفْسِهِ كَذَاكَ إِلَّا إِذَا كَانَ حُطَا هُنَاكَ
وَقِيلَ إِنْ كَانَ لِعُذْرٍ مُحْتَمَلٌ صَلَّى عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلٌ قَدْ قُبِلَ
وَمَنْ يَمُتْ بِالْحَدِّ فِي إِصْرَارٍ فَهُوَ حَقِيقٌ بِعَذَابِ النَّارِ
وَلَا تُصَلِّينَ عَلَيْهِ أَبَدًا إِلَّا إِذَا أَقْلَعَ عَمَّا قَدْ بَدَا
فَصَلِّينَ عَلَيْهِ مَهْمَا تَابَا لَعَلَّهُ يُحْطَى بِهَا التَّوَابَا
وَمَنْ يَمُتْ بِصَلْبِ أَهْلِ الظُّلْمِ صَلَّى عَلَيْهِ لَوْ رُمِيَ بِالْإِثْمِ
وَقِيلَ لَا تُصَلِّينَ عَلَيْهِ وَلَسْتُ أَذْرِي مَا بَنَى عَلَيْهِ
وَهِيَ فَرِيضَةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ وَقِيلَ سُنَّةٌ إِلَى ذِي الْغَايَةِ

باب دفن الميت

وَقِيلَ مِنْ كَرَامَةِ الْأَمْوَاتِ أَنْ يُدْفَنُوا بِسُرْعَةٍ تُؤَاتِي (١)
لَا يَنْبَغِي لِجِيفَةٍ أَنْ تُحْبَسَا مَا بَيْنَهُمْ وَقَدْ كَوْنَهُمْ بِالْأَسَا
وَتُكْرَهُ الْعَجَلَةُ فِي الْمَسِيرِ بِالْمَيِّتِ إِذْ يُحْمَلُ فِي السَّرِيرِ

(١) قوله : «تؤاتي» بضم أوله أى تمكن وتيسر (المصنف)

وَكَرَّهُوا أَنْ تُتْبَعَ الْجَنَائِزُ بِالنَّارِ بَلْ عِنْدَ الظَّلَامِ جَائِزُ
وَلِيَمْشِينَ وَرَاءَهَا الْمُشِيعُ إِلَّا لِمَنْ يُشِيعُهَا رَاكِبًا
وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ حَتَّى يُدْفَنَا وَقِيلَ مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ جَازًا
وَقِيلَ مِنْ دُفِنَ الْمَيِّتُ وَلَمْ يُغَسَّلِ وَهَكَذَا إِنْ كَانَ فِي أَكْفَانِهِ
وَهَكَذَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ وَيُضْمَنُ الدَّافِنُ مَا قَدْ غَابَا
بِالنَّارِ بَلْ عِنْدَ الظَّلَامِ جَائِزُ وَإِنْ تَقَدَّمُوا فَلَيْسَ يُمْنَعُ
تَأْخِيرُهُ قِيلَ يَكُونُ وَاجِبًا وَقِيلَ لَابَأْسَ إِذَا مَا طُنِئَا
وَذَاكَرُ اللَّهُ كَثِيرًا فَارًا لَا يُنْبَشْنَ لِأَجْلِ ذَا الْمُغَسَّلِ
دَرَاهِمَ لَا يُنْبَشْنَ مِنْ شَانِهِ لَا يُنْبَشُ الْقَبْرُ لِأَجْلِ مَالٍ
دَرَاهِمًا قَدْ كَانَ أَوْ ثِيَابًا

باب القبر

وَالْقَبْرُ مِنْ كَرَامَةِ الْمَنَانِ لَمْ يُجْعَلِ الْإِنْسَانُ كَالْبَهَائِمِ
قَدْ حَارَ قَائِلُ الشَّقِيِّ إِذْ قَتَلَ لَمْ يَدْرِ كَيْفَ يَسْتُرُنَّ سَوَاءَهُ
فَبَعَثَ الْغُرَابَ يَحْفِرُنَا فَكَانَ هَذَا أَصْلُ هَذَا الْقَبْرِ
وَالشَّقُّ وَاللَّحْدُ يَجُوزَانِ مَعًا لِأَنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ قَدَرَهُ
فِي بُقْعَةٍ مَاتَ بِهَا وَالْأَنْبِيَا يُسْتَرُ فِيهِ عَوْرَةُ الْإِنْسَانِ
يُلْقَى عَلَى الصَّخَرَةِ لِلْحَوَائِمِ أَحَاهُ ظُلْمًا بِئْسَ مَا كَانَ فَعَلَ
حَتَّى أَرَاهُ اللَّهَ فِيهِ آيَتُهُ حَفَرًا أَحَاهُ فِيهِ يَدْفِنُنَا
وَاسْتَعْمَلُوهُ فِي مُرُورِ الدَّهْرِ وَالْفَضْلُ فِي تَانِيهِمَا قَدْ جُمِعَا
لَخَيْرِ خَلْقِهِ عُلَاً وَيَسْرَهُ كَذَلِكَ يُدْفَنُونَ فِيَمَا رُويَا

وَأَتَهُمْ فِي غَيْرَهَا لَا يُقْبَرُوا
وَذَاكَ تَشْرِيفٌ لَهُمْ عَلَى الْوَرَى
وَيُدْخَلُ الْمَيِّتُ بَعْدَ الْحَفْرِ
وَقِيلَ لَا بَاسَ إِذَا مَاقِبَرَا
وَهَكَذَا ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ
وَدَافِنٌ مَيِّتًا بِأَرْضِ الصَّافِيَةِ
وَالْتَبَشُّ لِلْمَيِّتِ لَا يَلْزِمُهُ
لَكِنْ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا قَدْ أَثْلَفَا
وَالْمَاءُ إِنْ لَرَشَّ قَبْرِ حُمَلَا
وَفَضْلُهُ يُرَدُّ فَوْقَ الْقَبْرِ (١)
أَوْ أَنَّهُ يُجْعَلُ فِي أَشْيَاءٍ
وَلَا يَجُوزُ الْكَسْرُ لِلْأَوَانِي
لَأَنَّهُ إِضَاعَةٌ لِلْمَالِ
وَشَدَّدُوا فِي الْمَشْيِ بِالنَّعَالِ
مَنْ هَاهُنَا سُنَّ لَهَا التَّسْلِيمُ
وَيَجِبُ الصَّبْرُ مَعَ الْمَصَابِ (٢)
وَلَا يَجُوزُ اللَّطْمُ لِلْحُدُودِ
وَلَا الدُّعَا بِالمَوْتِ وَالذَّهَابِ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ شَخْصًا فَاسِقًا

إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ يُذَكَّرُ
حَصَّهُمْ بِهِ الَّذِي لَهُمْ بَرَى
مِنْ جِهَةِ الرَّجُلَيْنِ بَابَ الْقَبْرِ
إِثْنَانِ فِي قَبْرِ لِعُذْرِ حَضَرَا
جَوَازُهُ لِلْعُذْرِ أَيْضًا ذَكَرُوا
تَلَزُّمُهُ التَّوْبَةُ مِنْ ذِي الدَّاهِيَةِ
فِيمَا عَرَفْنَاهُ وَمَا نَعْلَمُهُ
مِنْ أَرْضِهَا يَجْعَلُهُ لَهَا وَفَا
لَا يُجْعَلْنَ فِي غَيْرِهِ إِنْ فَضَّلَا
لَأَنَّهُ بِهِ أَحَقُّ فَادْرِي
يَجُوزُ فِيهَا مِثْلُ ذَاكَ الْمَاءِ
عَلَى الْقُبُورِ لِيَبَانَ الشَّانُ
وَقَدْ نَهَانَا عَنْهُ ذُو الْجَلَالِ
عَلَى الْقُبُورِ لِاخْتِرَامِ الْحَالِ
فَالشَّانُ فِي أَحْوَالِهِمْ عَظِيمٌ
فَلَا يَجُوزُ الشَّقُّ لِلثِّيَابِ
وَلَا الدُّعَا بِالْوَيْلِ وَالْحُقُودِ
لِرَجُلٍ مُسْتَسِرِّ الْجَنَابِ
وَمُؤْذِيًا مُنَافِقًا مُشَاقِقًا

(١) نسخه : «التَّهْرُ» .

(٢) المَصَاب : بالفتح بمعنى المصيبة .

يُبِيحُ حُكْمُ الشَّرْعِ سَفَكَ دَمِهِ
وَلَيْسَ بَعْدَ الْقَبْرِ حَتْمًا دَارُ
وَبَعْدَهُ لِمَنْ أَطَاعَ الْبَارِي
أَمَّا عَذَابُ الْقَبْرِ وَالتَّعْيِيمُ
وَلَمْ يَصِحَّ الْقَوْلُ بِالْإِنْكَارِ
فَجَابِرٌ وَمُسْلِمٌ (١) وَالْعُلَمَاءُ
جُمْلَةً آثَارٍ عَنِ الْمُخْتَارِ
مُنْكَرُهُ مُقْلَدٌ لِلْوَهْمِ
يَقُولُ إِنَّ الْمَيِّتَ لَا يُحْسُ
لَأَنَّمَا الْإِحْسَاسُ بِالْحَيَاةِ
قَالُوا وَلَا حَيَاةَ قَبْلَ الْحَشْرِ
وَهَذِهِ الْأَوْهَامُ مِنْهَا يَعْجَبُ
لَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْغُيُوبِ
فَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْأُخْرَوِيَّةِ
وَهُوَ نَظِيرُ الْبَعْثِ وَالْحِسَابِ
وَالرَّبُّ قَادِرٌ عَلَى مَا شَاءَ
وَالْمُشْرِكُونَ (٢) مِثْلُ هَؤُلَاءِ
فَأَبْطَلَ الْقُرْآنُ مَا قَدْ ذَكَرُوا

فَذَا الدُّعَاءُ مِثْلُهُ فِي حُكْمِهِ
لِذِي الشَّقَا تُؤْوِيهِ إِلَّا النَّارُ
جَنَّةٌ عَذْنٌ يَالَهَا مِنْ دَارٍ
فَالْحُلْفُ فِيهِ عِنْدَهُمْ مَرْسُومٌ
عَمَّنْ عَرَفْنَاهُ مِنَ الْأَحْيَارِ
يَزُورُونَ فِي الْإِبْطَاتِ قَوْلًا مُحْكَمًا
ثُبَّتَهُ فَكَيْفَ ذَا التَّمَارِي
وَزَاعِمٌ فِي ذَاكَ شَرُّ الرِّعَمِ
بِأَلَمِ لِحْسَمِهِ يَمَسُّ
وَلَا يَكُونُ قَطُّ فِي الْمَمَاتِ
قَطُّ لِمَنْ كَانَ حَلِيفَ الْقَبْرِ
كُلُّ أَمْرٍ بِالْوَحْيِ لَا يُكْذَبُ
وَعِلْمُهُ لَنَا مِنَ الْمَحْجُوبِ
فَيَلْزَمُ الْإِيمَانُ بِالْقَضِيَّةِ
وَالنَّارِ وَالْجَنَّةِ وَالسَّوَابِ
فَيَلْزَمُنْ قَبُولُ مَا قَدْ جَاءَ
يَسْتَبْعِدُونَ الْبَعْثَ لِلْأَعْضَاءِ
وَأُثِّبَ الْحَقُّ الَّذِي قَدْ أُنْكَرُوا

(١) جابر : هو ابن زيد ومسلم بن أبي كريمة التميمي أكبر تلاميذ الإمام جابر بن زيد رضى الله عنهما .

(٢) قوله المشركون : ليس المراد بهذه المماثلة مساواتهم في الحكم ، بل مراده رحمه الله أن هؤلاء المنكرين للعذاب قد استبعدوا تعذيب الجسد الميت ، مثل استبعاد المشركين بعد تفرقه وفنائه ، لأن انكار البعث شرك ، لتكذيب النص والاجماع .

هُمْ ضَرَبُوا الْأَمْثَالَ فِي اسْتِبْعَادِهِ فَقَرَّبَ الْمَعْنَى عَلَى إِيجَادِهِ
 إِذْ لَمْ تَكُنْ نَشَأَتْنَا الْجَدِيدَةَ أَشَدَّ مِنْ نَشَأَتْنَا الْبَعِيدَةَ
 بَلْ هَذِهِ أَقْرَبُ بَلْ وَأَهْوَنُ وَالْكُلُّ فِي حَقِّ الْإِلَهِ هَيِّنُ
 فَمُنْكَرُ الْعَذَابِ فِي الْقُبُورِ تَشْبُهًا بِتِلْكَ الْأُمُورِ
 يُشَابِهُهُ اسْتِدْلَالُ هَؤُلَاءِ وَالْكُلُّ بَاطِلٌ عَلَى سَوَاءِ

كتاب الزكاة

وَجَعَلَ الْإِلَهَ لِلْأَمْوَالِ
وَهِيَ الزَّكَاةُ بِالنَّصَابِ تَجِبُ
وَالْمَالُ مَا لَيْسَ بِهِ افْتِحَارُ
لَكِنَّهُ إِذَا يُزَكَّى كَانَا
بِالصَّدَقَاتِ تُكْشَفُ الْغُمُومُ
فَضِيلَةٌ فِي الصَّدَقَاتِ حَاضِرَةٌ
وَقِيلَ إِنَّ خَيْرَهَا مَا أَبْقَى
وَحَيْرَهَا مَا كَانَ فِي الْأَرْحَامِ
وَقَالَ فِي التَّشْدِيدِ وَالتَّحْذِيرِ
مَا لَمْ يَرَوْا مَا أُمْنُوهُ مَعْنَمَا
فَلَا تُكُنْ عَنِ الْأَجُورِ رَاغِبًا
وَقِيلَ مَنْ يَمْلِكُ قُوَّتَ يَوْمِهِ
جَاءَ وَفِي الْوَجْهِ بِهِ كُدُوحُ
فَاخِرُصْ عَلَى الْخَيْرَاتِ وَالْأَوَامِرِ

طَهَارَةً تُحْصَلُ فِي أَحْوَالِ
وَهُوَ حُدُودٌ لِلْوُجُوبِ تُضْرَبُ
لَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُزَكَّ نَارُ
عَوْنًا عَلَى طَاعَةِ مَنْ أَحْيَانَا
عَنِ الْفَتَى كَذَلِكَ الْهُمُومُ
بِالْأَجْرِ يُحْطَى رَبُّهَا فِي الْآخِرَةِ
غِنَى رُوي عَنِ النَّبِيِّ الْأَثْقَى
إِنْ فُقِرَا كَانُوا أَوْلَى إِسْلَامِ
وَلَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ
ثُمَّ زَكَاةُ الْمَالِ عَنْهُمْ مَعْرَمَا
وَلَا لَشَيْءٍ مِنْ زَكَاةٍ طَالِبَا
وَالصَّدَقَاتُ يَسْأَلُنَ مِنْ قَوْمِهِ
فِي الْحَشْرِ مَا بَيْنَ الْوَرَى تُلُوحُ
وَاهْرُبْ عَنِ الزَّلَّاتِ وَالْمَنَاكِرِ

باب النصاب ولوازمه

وَجَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ قَدَرًا
مِنْ ذَلِكَ النَّصَابُ فِي الزَّكَاةِ
وَهِيَ تَكُونُ فِي صُنُوفِ الْمَالِ
وَإِنَّمَا تَكُونُ فِي الثَّمَارِ
وَالْبَلِّ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ
لَأَنَّ هَذَا كَانَ مَالُ الْعَرَبِ
وَذَكَرَ إِلَهُ حَلِي الْبَحْرِ
أَمَّا الثَّمَارُ فَهِيَ الثُّمُورُ
وَالسُّلْتُ وَهُوَ أَقْشَرُ الشَّعِيرِ
قُلْتُ الصَّحِيحُ إِنَّ هَذَا الْعَلَسَا
وَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ بُرٌّ صَنَعَا
وَالذُّرَّةُ الَّتِي بِهَا يُقْتَاتُ
كَالدُّحْنِ وَالسَّهْوِيِّ وَالْقَطَانِي
وَلَيْسَ فِي الرُّمَّانِ شَيْءٌ يُذَكَّرُ
وَمَنْ يَقُلْ فِي حَامِضِ الرُّمَّانِ
لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مُسْتَنَدٌ
فَمَا لَهُ أَصْلٌ مِنَ الْكِتَابِ
وَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِمَّنْ سَلَفَ
وَكُلُّ صِنْفٍ فَلَهُ نَصَابُ

وَسَبَّأً لِحُكْمِهِ مُقَدَّرًا
فَائِدُهُ أَصْلُ لَوَاجِبَاتِ
لَا فِي الْفُصُوصِ لِأَوَّلِ الْآلِي
وَالنَّقْدِ وَالْمَتَجَرِّ لِلتَّجَارِ
فَهَذِهِ أَصْنَافُهَا فَلَتَعْلَمَ
عِنْدَ نُزُولِ فَرَضِهَا الْمُرتَّبِ
وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ زَكَاةٌ تُجْرَى
وَالْبُرُّ وَالزَّرْبِيُّ وَالشَّعِيرُ
وَقِيلَ حَبُّ الْعَلَسِ النَّضِيرُ
نَوْعٌ مِنَ الْبُرِّ بِقَشْرِ اكْتَسَى
فَلَا يُعَدُّ فِي الْحُبُوبِ نَوْعًا
وَمِثْلُهَا الْحُبُوبُ وَالْأَقْوَاتُ
وَقِيلَ لَا تَلْزَمُ فِي ذَا الثَّانِي
كَذَلِكَ الثَّانِي كَذَلِكَ السُّكَّرُ
فَقَوْلُهُ يُفْضَى إِلَى الْبُطْلَانِ
فَلَيْتَ شِعْرِي أَى شَيْءٍ يَقْصِدُ
وَلَا لَهُ مِنْ سُنَّةِ الْأَوَّابِ
فَكَيْفَ تَرْضَاهُ لَنَا مِنَ الْخَلْفِ
يَكُونُ مِنْ حُصُولِهِ الْإِيجَابُ

فَفِي الثَّمَارِ خُمُسَةُ الْأَوْسَاقِ وَفِي النُّقُودِ خُمُسَةُ الْأَوَاقِ
وَالذَّهَبُ الْأَحْمَرُ مَهْمَا وَصَلَا وَخُمُسُ ذَوْدٍ فِي نِصَابِ الْإِبِلِ
وَالْأَرْبَعُونَ فِي نِصَابِ الْغَنَمِ وَالْمَتَجَرُّ الْمَشْهُورُ بِالنَّمَاءِ
نِصَابُهُ وَشَرْطُهُ الْمَأْخُودُ وَالْوَسْقُ سِتُونَ مِنَ الْأَصْوَاعِ
وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا أُوقِيَّةٌ وَالْحَوْلُ فِي الْجَمِيعِ طَرًّا يُشْتَرَطُ
إِلَّا الثَّمَارُ فَبِدْرَكِهَا فَقَطُ وَفِي النُّقُودِ خُمُسَةُ الْأَوَاقِ
عِشْرِينَ مِثْقَالًا وَذَوْنُهُ فَلَا وَالْبَقَرِ الْمَأْخُودِ لِلتَّمَوُلِ
مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ مِنْهَا فَأَعْلَمَ فَرَّغٌ عَلَى الصَّفَرَاءِ وَالْبَيْضَاءِ
مِثْلُهُمَا وَالْقَدْرُ الْمَنْفُودُ فَهِيَ ثَلَاثٌ مِنْ مِئِينَ الصَّاعِ
وَمِئَتَانِ خُمُسُهَا (١) فَضِيَّةٌ إِلَّا الثَّمَارُ فَبِدْرَكِهَا فَقَطُ

باب زكاة الثمار

وَيَجِبُ الْعُشْرُ مِنَ الثَّمَارِ إِنْ سُقِيَتْ بِالسَّيْلِ وَالْأَنْهَارِ
وَالْبَعْلُ أَيْضًا وَهُوَ مَا لَمْ يُسْقَى لِأَنَّ أَرْضَهُ تَبُلُّ الْعِرْقَا
وَنِصْفُ عُشْرِ ثَمَرِ الْأَمْوَالِ فِيمَا سُقِيَ بِالْغَرْبِ (٢) وَالذَّوَالِي
وَالزَّرْعُ إِنْ أُسِّسَ بِالْأَنْهَارِ ثُمَّ سُقِيَ مِنْ بَعْدُ بِالْآبَارِ

(١) قوله : «خمسها» يعنى فى كل ما تى أوقية خمس أواق ؛ وذلك ربع العر .

(٢) الغرب : الدلو العظيمة ، والدوالي : الدلاء الصغيرة .

فَهُوَ عَلَى التَّاسِيسِ بِالزَّكَاةِ وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ بِالْحِسَابِ وَالْقَوْلُ بِالْإِذْرَاكِ فَهُوَ أَعْجَبُ وَقِيلَ مَنْ أَطْنَى نَحِيلاً بُسْرًا لَيْسَ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الزَّكَاةِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ سِوَاهُ ثَمَرٍ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ ثَمَرَتْ فَتَلْزِمُهُ مَا أَطْعَمَ الصَّارِمُ^(١) فِيهِ مُخْتَلَفٌ إِنْ كَانَ قَدْ كِيلَ وَإِنْ لَمْ يُكَلِّ وَقَالَ بَعْضٌ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ وَقِيلَ فِي الْوَجْهَيْنِ مِنْهُ تُؤْخَذُ وَأُجْرَةُ الدَّوَّاسِ وَالْجَزَّازِ جَمِيعُهَا فِيهَا الزَّكَاةُ تَلْزَمُ وَالْحُلْفُ فِي الصَّارِمِ يُخْرِجَنَا وَالزَّرْعُ مِنْ بَعْدِ الدَّرَاكِ تَلْفَا

وَقِيلَ بِالْإِذْرَاكِ لِلْعَلَاتِ بَعْدَ الْأَيَّامِ لِلشَّرَابِ لِأَنَّهُ بِهِ الزَّكَاةُ تَجِبُ فَأَكْلُوهَا رُطْبًا وَبُسْرًا وَقِيلَ فِيهَا عَشْرُ الْعَلَاتِ بَاقٍ لَهُ فِي الْجَمِيعِ الْعَشْرُ زَكَاتُهَا بِلَا خِلَافٍ نَعْلَمُهُ فِيهِ الزَّكَاةُ قَدْ رَأَى بَعْضُ السَّلَفِ فَمَا بِهِ شَيْءٌ مَقَالُ الْأَوَّلِ لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ بَعِيرٍ مِمَّنْ زَكَاتُهُ وَالْعَشْرُ مِنْهُ يُنْفَذُ وَأُجْرَةُ الشَّائِفِ وَالْقَرَّازِ^(٢) تُخْرَجُ بَعْدَ أَنْ تُرَكِّي الْأَسْهُمُ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ فَافْهَمْنَا وَكَانَ بِالنَّصَابِ يَوْمًا قَدْ وَفَا

(١) قوله : «الصارم» هو الجذاذ وهو الذي يقطع الثمر من النخل المصنف .

(٢) الدواس : هو الذي يدوس الحب ليزول عنه القشر .

الجزاز : هو الذى يجز الزرع من الأرض .

الشائف : هو الذى يطرد الطير عن الأرض .

القرزاز : هو الذى يسوي الأرض ويقطعها بالشكل المخصوص لإلقاء البذور فيها (المصنف)

فَتُؤْخَذُ الزَّكَاةُ مِنْ بَاقِيهِ
وإن يَكُنْ قَدْ أَثْلَفُوهُ وَغُرِمَ
فَقِيلَ مَا عَلَيْهِ أَنْ يُسَلَّمَ
وَمَنْ لَهُ زِرَاعَةٌ لَمْ تَجِبْ
وَقَدْ حَوَى بِالْأَرْتِ زَرْعًا مُدْرِكًا
وَلَيْسَ فِي الصَّوَّافِي عَشْرٌ يُدْفَعُ
إِنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ النَّصَابَا
وَلَيْسَ فِي زِرَاعَةِ الذَّمِّيِّ
وإن يَكُنْ فِي تِلْكَ الثَّمَارِ
زَكَاتُهَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَامْرَأَةٌ خَالَطَتِ الْحَيْلَا
يَفْعَلُ فِيهَا كَيْفَمَا يَشَاءُ
يُجْمَعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جِهَتِهِ
كَذَلِكَ الْأَوْلَادُ مَعَ آبَائِهِمْ
وَكُلُّ قَوْمٍ أَصْلُهُمْ سَوَاءٌ
فَيُؤْخَذُ الْعَشْرُ مِنَ الْجَمِيعِ
وَمَنْ كَرَا أَرْضًا بِحَبٍّ سُمِّيَا
زَكَاتُهَا قِيلَ عَلَى مَنْ زَرَعَا
وإن يَكُنْ أَقْعَدَهَا بِخُمْسٍ
زَكَاتُهَا مِنَ الْجَمِيعِ تَخْرُجُ
وَالْأَرْضُ مَهْمَا غُصِبَتْ ثَعَشْرُ

لَوْ قَلَّ وَالتَّالِفُ لَيْسَ فِيهِ
دَرَاهِمًا فِيهَا النَّصَابُ مُسْتَتِمٌ
زَكَاتُهَا وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَلْزَمَا
فِيهَا الزَّكَاةَ لِانْتِفَاءِ الْمَوْجِبِ
زَكَاتُهُ تُحْمَلُ فِيمَا مَلَكََا
إِلَّا عَلَى الْعَامِلِ أَوْ مَنْ يَزْرَعُ
لَأَنَّهُ مُلْكًا لَهُ قَدْ آبَا
لَأَنَّهَا طَهَارَةُ التَّقِيِّ
عِذْقٌ مِنَ النَّخْلَةِ لِلْيَدَارِ
مَحْمُولَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْمَالِ
فِي مَالِهَا وَدَفَعَتْ نَحِيلَا
فَمَالُهُ وَمَالُهَا سَوَاءٌ
وَيُحْمَلَنَّ فِي زَكَاةِ غَلَّتِهِ
إِنْ كَانَ فِي مَقَامِهِ يَحْوِيهِمْ
فِي مَزْرَعٍ فَحُكْمُهُمْ سَوَاءٌ
مِنْ غَيْرِ تَقْسِيمٍ وَلَا تَوْزِيعٍ
مِنْ أَرْضِهِ كَيْلًا بِهِ قَدْ عَنِيَا
لَيْسَ عَلَى الْأَجْرَةِ شَيْءٌ شَرْعًا
مِنْ زَرْعِهَا أَوْ رُبْعٍ أَوْ سُدُسٍ
لَأَنَّمَا الشَّرَكَةُ فِيهَا تِلْجُ
وَقِيلَ لَا وَالْعَصْبُ مَعَى يُحْجَرُ

وَمُسْلِمٌ بَاعَ لِأَهْلِ الشَّرْكِ أَرْضًا فَقِيلَ دَائِمًا تُزَكَّى (١)
وَقَالَ قَوْمٌ لَا تُزَكَّى بَعْدَهَا بَيْعَتْ لِأَنَّهَا تُخَصُّ الْمُسْلِمًا

باب زكاة النقود والتجارة

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي النُّقُودِ وَجَمِيعِهَا وَالتَّجَرُّ الْمَغْهُودِ
عَلَى سَوَاءٍ تُجْمَعَنَّ طُرًّا وَيُحْمَلَنَّ بَعْضُهُ لِبَعْضٍ
وَيُخْرَجَنَّ مِنْهُ رُبْعُ الْعُشْرِ وَقَدْ مَضَى نَصَابُ كُلِّ وَاحِدٍ
مَا زَادَ فَوْقَ الْمِائَتَيْنِ دِرْهَمًا (٢)
فَيَنْتَهَى لِأَرْبَعِينَ فَاذِنْ وَعَشْرَةُ الْفِصَّةِ فِي الْمِقْدَارِ
فِي كُلِّ عِشْرِينَ مِنَ الْمَثَاقِلِ وَإِنْ تَكُنْ زَادَتْ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ
وَهَكَذَا تُصْنَعُ فِيمَا زَادَ حَتَّى يَفُوتَ الْحَصْرَ وَالتَّعْدَادَا

(١) تزكى : بالبناء للفاعل على طريق المجاز المرسل .

(٢) درهما : منصوب على التمييز .

(٣) درهم : مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله .

(٤) النَّضَارُ : الذهب .

(٥) نُصِيفٌ : بالتصغير .

وَأِنْ يَكُنْ دَيْنًا ^(١) عَلَى مَلِيٍّ تَرْكُهُ مَعَ مَا تَرَكَ ذَهَبًا وَمَا عَلَيْكَ مِنْ زَكَاةٍ عَنْهُ وَلَا زَكَاةٌ فِي صَدَاقِ الْغَانِيَةِ ^(٢) وَإِنْ يَكُنْ دَيْنٌ عَلَيْكَ حَضَرًا وَذَاكَ فِي الْمَضْرُوبِ يَرْفَعُنَا ^(٣) فَقِيلَ كَالدَّرَاهِمِ الْمَضْرُوبَةِ وَبَعْضُهُمْ خَرَجَ حُكْمَ الدَّيْنِ وَقَالَ قَوْمٌ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ وَكُلُّ شَيْءٍ يُشْتَرَى لِلْفَائِدَةِ مِنَ الثِّيَابِ أَوْ مِنَ السِّلَاحِ أَوْ مِنْ أَصُولٍ أَوْ عَرَوْضٍ تُشْتَرَى فَهَذِهِ زَكَاةُ الْاِكْتِسَابِ وَذَاكَ طَيِّبَاتٌ مَا اكْتَسَبْنَا

فَحُكْمُهُ كَحَاضِرٍ سَنِيٍّ أَوْ فِضَّةٍ إِنْ كَانَ دَيْنًا وَجَبَا إِنْ كُنْتَ فِي حَدِّ الْإِيَّاسِ مِنْهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُقْبِضَهُ عَلَانِيَةً فَارْفَعْ لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرًا وَالْحُلْفُ فِي الْحُلِيِّ يُرْفَعُنَا تَرْفَعُ وَالْبَعْضُ يَرَى وَجُوبَهُ بِالرَّفْعِ فِي غَيْرِ زَكَاةِ الْعَيْنِ شَيْئًا مِنَ الزَّكَاةِ مِمَّا يُشْرَعُ فِيهِ الزَّكَاةُ نَحْوُ هَذِي الْقَاعِدَةِ أَوْ مَعْدِنٍ أَوْ جَوْهَرٍ وَضَّاحٍ أَوْ حَيَوَانٍ إِنْ أَرَادَ الْمُتَجَرُّ دَلَّ عَلَيْهَا مُحْكَمُ الْكِتَابِ نُنْفِقُ مِنْهَا حِينَ مَا احْتَسَبْنَا

(١) دينا : منصوب على أنه خبر كان ، واسمها محذوف تقديره وإن يكن هذا النقد دينا وفي بعض النسخ (دين) بالرفع على أنه اسم كان ، والخبر محذوف تقديره وإن يكن لك دين .

(٢) الغانية : المرأة التي استغنت بزوجها وقيل بجمالها .

(٣) يرفعنا : يرفعن الأول مبنى للفاعل ؛ أى يرفع الزكاة ، والثاني بالبناء للمفعول بمعنى ينقلن عن العلماء .

باب زكاة الماشية

وَفِي الْمَوَاشِيِّ غَنَمًا (١) وَإِبِلًا
وَكُلُّ صِنْفٍ فَلَهُ مَرَاتِبُ
فِي الْإِبِلِ الْخُمْسُ تَكُونُ شَاةٌ
وَكُلُّ خُمْسٍ فَلَهَا شَاةٌ إِلَى
وَأِنْ تَزِدْ خُمْسٌ فَبِنْتُ سَنَةٍ
وَأِنْ تَزِدْ عَلَى الثَّلَاثِينَ بِسِتٍ
وَأِنْ تَزِدْ عَشْرٌ فَفِيهَا تَجِبُ
وَفِي بَعِيرٍ صَاحِبِ السَّنِينَ
وَأِنْ تَزِدْ سِتًّا عَلَى السَّبْعِينَ
وَأِنْ تُكُنْ إِحْدَى وَتَسْعِينَ عَدَدَ
وَمِائَةٍ مِنْ بَعْدِهَا عِشْرُونَ
وَبَعْدَهَا فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
لَوْ بَلَغَتْ مِنَ الْأَلُوفِ عَدَدًا
وَأَتَمَّا تَخْتَلَفُ الْأَسْمَاءُ

وَبَقَرًا حَقُّ الزَّكَاةِ حَصَلًا
يَكُونُ مِنْ تَعْدَادِهَا الْوَاجِبُ
وَالْعَشْرُ شَاتَانِ هِيَ الزَّكَاةُ
أَنْ تَبْلُغَ الْعَشْرِينَ عَدًّا كَمَلًا
بِنْتُ مَخَاضٍ تُدْعَى فِي التَّسْمِيَةِ
بِنْتُ لَبُونٍ بِنْتُ عَامِيْنٍ كُسِتْ
بِنْتُ ثَلَاثٍ (٢) حِقَّةٌ تُلْقَبُ
جَذَعَةً لِأَرْبَعِ سِنِينَ
لَبَوْتَانِ حَقُّهَا يَقِينَا
فَحِقَّتَانِ قَرْضُهَا حُكْمًا وَرَدٌ
وَوَاحِدٌ ثَلَاثَةٌ لَبَوْنَا
لَبَوْنَةٌ وَالْحِقَّةُ (٣) لِلْخُمْسِينَ
وَهَكَذَا الْبَاقِرُ فِيمَا وَرَدَا
وَالسِّنُّ وَالْحُكْمُ بِهَا سَوَاءٌ

(١) غنما : غنما وما بعده منصوبان على التمييز ، ويجوز نصبها على الحال .

(٢) بنت ثلاث : أى بنت ثلاث سنين ، وحقه منصوب على انه مفعول ثانٍ لَتُلْقَبُ والأول محذوف وهو الضمير العائد إليها تسمى هي حقه .

(٣) الحقة : وفي نسخة والحق بحذف الهاء لإقامة الوزن وعلى ما في هذه النسخة فهي بسكون الهاء للضرورة .

وَلَيْسَ فِي قَتَبَةٍ (١) الْمَعَامِلِ شَيْءٌ وَلَا فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ
وَإِنَّمَا تُكُونُ فِي السَّوَائِمِ لَا فِي الْعُلُوفَاتِ مِنَ الْبَهَائِمِ
وَفَرْضُهَا فِي سَنَةِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْإِنَاثِ لَا مِنَ الذُّكُورِ
إِلَّا مَخَاضًا عُدِمَتْ فَيَكْفِي ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ فِي الْوَصْفِ
وَلَيْسَ فِيمَا بَيْنَ ذِي الْأَعْدَادِ فَرِيضَةٌ تُنْقَلُ بِالْإِسْنَادِ

ذكر زكاة الغنم

فِي الْأَرْبَعِينَ الشَّاةُ شَاةٌ تَلْزَمُ وَتُكْفَيْنُ حَتَّى تَزِيدَ الْغَنَمُ
تُزِيدُ وَاحِدًا عَلَى الْعِشْرِينَ وَمِئَةً شَائِينَ يَأْخُذُونَ
وَمِائَتَانِ بَعْدَهُنَّ وَاحِدَةً فِيهَا ثَلَاثٌ مِنْ شِيَاهِ زَائِدَةٍ
فِي أَرْبَعٍ مِنَ الْمِئِينَ أَرْبَعُ مِنَ الشِّيَاهِ تَوْحَدُنَّ وَتُرْفَعُ
وَبَعْدَهَا شَاةٌ لِكُلِّ مِائَةٍ حَتَّى تُفَوْتَ حَصْرُهَا مِنْ كَثَرَةٍ
وَقِيلَ أَرْبَعُ الشِّيَاهِ تَلْزَمُ وَاحِدَةً مَعَ ثَلَاثٍ تُعْلَمُ
لَا تَوْحَدُنَّ أَكُولَةً وَرُبًّا (٢) وَسَخْلَةً وَالْفَحْلَ حَيْثُ أَلْبَا
وَشَارِفٌ وَحَزْرَاتُ النَّاسِ (٣) وَتَوْحَدُ الْوُسْطَى مِنَ الْأَجْناسِ

(١) القَتَبَةُ : هي التي يحمل عليها الراعى متاعه وهي بفتح القاف .

(٢) قوله : « أَكُولَةٌ ... » الخ « الأَكُولَةُ الشاة تطعم في المنزل لِتُسَمَّنَ والرَّبَا : التي تربي ولدها

والسَخْلَةُ : الصغيرة من الغنم ، والفحل : التيس الذي ينزو على الإناث .

(٣) الشارف : المسنة ، وحزرات المال أخياره ، والمراد من هذا بأن لا يأخذ الساعي شيئاً من هذه الأصناف الستة ، وإنما يأخذ الوسط ، وهو مالا ضرر فيه على المالك ، ولا حيف على الزكاة .

وَهِيَ الَّتِي تُصْلَحُ لِلتَّضَحِّيَةِ تُعْرَفُ فِي الْأَسْنَانِ بِالثَّنِيَّةِ
وَالجَذْعُ السَّمِينُ قِيلَ يَصْلَحُ إِذَا رَآهُ الْمُسْلِمُونَ أَصْلَحُ (١)
وَأِنْ تَكُنْ جَمِيعُهَا سَخَالًا فَالْأَحَدُ مِنْهَا جَائِزٌ كَمَالًا
وَقِيلَ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَا فُرِضَ كَذَلِكَ الْخِلَافُ فِيمَا قَدْ مَرَضَ
وَلَيْسَ فِيمَا بَيْنَ الرَّثْبَتَيْنِ فَرِيضَةٌ بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ

(١) أصلح : كذا في هذه النسخة بالرفع ولعله على إلغاء رأى أو لأجل الضرورة أو لعدم اللبس بالفاعل ، وذلك جائز ، وفي بعض النسخ (يصلح) .

باب إنفاذ الزكاة

وَهِيَ عَلَى صِنْفَيْنِ صِنْفٌ حَوْلِي كَذَهَبَ وَفِضَّةٌ وَمَتَجَرٌ وَالثَّانِي بِالْحَصَادِ وَهُوَ الثَّمَرُ فَتَدَفَعَنَّ لِلْإِمَامِ الْعَادِلِ يَجْعَلُهَا فِيْمَا بِهِ قَدْ أَمَرَ وَعَامِلٍ لَهَا وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ كَالْجِهَادِ وَفِي الْمُؤَلَّفِينَ لِلْإِسْلَامِ وَقِيلَ سَهْمٌ هَؤُلَاءِ تُسَخَا بِآيَةٍ فِي مُحْكَمٍ مِنَ السُّورِ وَأَظْهَرَ الْقَارِوُقُ هَذَا الْحُكْمَ وَقِيلَ إِنَّ سَهْمَهُمْ مُعَلَّقٌ فَيَنْتَفَى عِنْدَ إِنْتِفَاءِ الْمَعْنَى

إِنْفَاذُهُ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ وَغَنَمٍ وَإِبِلٍ وَبَقَرٍ وَالْخُلْفَ فِي تَعْجِيلِ كُلِّ ذِكْرُوا عِنْدَ وُجُودِهِ بِحُكْمٍ عَادِلٍ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَجِنْسِ الْفُقَرَا وَغَارِمٍ لَا مُسْرِفٍ مُرْتَابٍ وَابْنِ سَبِيلٍ نَازِحِ الْبِلَادِ قَوْمٌ (١) إِلَيْهِمْ حَاجَةٌ الْإِمَامِ مِنْ بَعْدِمَا الْإِسْلَامُ فِينَا رَسَخَا مَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ كَفَرَ فِي زَمَنِ الصَّدِّيقِ حَتَّى تَمَّا بِحَاجَةِ الْإِمَامِ وَهُوَ أَوْفَقُ وَيَبْقَى مَعَ بَقَائِهِ وَيُعْنَى (٢)

(١) قوم : خبر مبتدأ محذوف أى هم قوم .

(٢) ويعنى : أى يعتنى به .

وَمَنْ غَنِيَ بِدَوَلِ الْأَيَّامِ أَجَارَهُ لِحَاجَةِ الْإِمَامِ
تُقْبَضُ مِنْ مَوَاضِعِ الْأَمْوَالِ يَسْعَى إِلَيْهَا مُصْطَفَى الْعُمَالِ
إِلَّا النُّقُودَ وَالَّذِي تَفَرَّعَا مِنْهَا فَيَأْتُونَ بِهَا لِمَنْ سَعَى
وَمَنْ أَبِي مِنْ دَفْعِهَا إِلَيْهِ بِحَقِّهَا قَاتِلُهُمْ عَلَيْهِ
وَلَا تُصِحُّ أَبَدًا جَبَايَهُ إِلَّا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ حِمَايَهُ
وَحَدُّهَا أَنْ يَحْمِيَ الْبِلَادَا وَيَمْنَعَنَّ الظُّلْمَ وَالْفَسَادَا
وَذَاكَ دَفْعُ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ أَقَاصِي الْأَرْضِ (١)
لَكِنَّهُ يُدَافِعُنَّ بِهِمْ وَيَجْهَدُنَّ وَيُنْصَحُنَّ لَهُمْ
وَمَا لَهُ أَنْ يَبْعَثَ الْعُمَّالَا إِلَّا إِذَا عَامَا حَمَى كَمَالَا
إِلَّا الثَّمَارَ قِيلَ يَبْعَثَانِ لَوْ كَانَ فِي الْمِصْطَاحِ يُدْرِكُنَا (٢)
وَالْخُلْفُ مَهْمَا أَكَلَ الْجَابُونَا مِنْ الزَّكَاةِ حِينَ مَا يَجْبُونَا
بَغِيرِ إِذْنٍ مِنْ لَهُمْ قَدْ أَمَرَا فَقِيلَ جَائِزٌ وَقِيلَ حُجْرَا
وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ إِذْ تَقَهَّقَرَا عَنِ الصَّوَابِ أَخَذَهَا مِنَ الْوَرَى
وَلَا يَجُوزُ أَبَدًا تُشِيرُ بِأَخْذِهَا فَإِنَّ ذَاكَ جَوْرُ
كَذَاكَ إِنْ أَعْطَوْكَ مِمَّا جَمَعُوا مِنْهَا فَإِنَّ ذَاكَ مِنْهُ يُمْنَعُ
وَزَكَ مَاقَدْ أَخَذَ الْجَبَّارُ مَنْ بَعْدَ مَا قَدْ كَلَّتْهُ إِذْجَارُوا
وَأَنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ كَيْلٍ أَخْذَا فَمَا عَلَيْكَ عَنْهُ يَوْمًا تُنْفِذَا

(١) قوله : « وما عليه من أقاصي الأرض » يعني إنما عليه أن يدفع ظلم بعض رعيته عن بعض وليس عليه أن يحمي عنهم العدو الذي يأتيهم من بعيد ، ولكنه يدافعهم بهم فيكون هو وهم سواء في حكم الدفاع عن الحمى والحرم .

(٢) المصطاح : هو اليدر أي الموضع الذي تجفف فيه الثمار ، ويقال له الجرير .

وَرَكَّ مَا يَبْقَى مِنَ الْأَمْوَالِ فِي زَمَانِ الْجَوْرِ كُلِّ يُنْفَذُ إِلَّا إِذَا مَا اتَّفَقُوا وَقَدَّمُوا يَجْعَلُهَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَشْرُوعِ يَكُونُ فِي حُكْمِ الْإِمَامِ لَهُمْ وَذَلِكَ قَبْلَ زَمَنِ التَّضْيِيعِ وَمَنْ تَوَلَّى أَمْرَهَا تَخِيَّرَا يُقَدِّمُ الْأَفْضَلَ ثُمَّ الْأَفْضَلَا وَقِيلَ بَلْ تُحْصَى أَهْلُ الْوَرَعِ فَلَيْسَ تُعْطَى أَبَدًا لِعَاصِي وَلَيْسَ تُعْطَى لِذَوِي الْخِلَافِ وَقِيلَ مَنْ يَدْفَعُهَا لِمُسْلِمٍ وَلَيْسَ تُعْطَى فِي شِرَاءٍ مُصْحَفٍ وَكَفَنِ الْمَيْتِ وَلَا فِي دَيْنِهِ وَقِيلَ بَلْ يَحُجُّ مِنْهَا ذُو غِنَا (٤) وَالضَّيْفُ مِنْ زَكَاتِهِ لَا يُطْعَمُهُ

مِنْ مَبْلَغِ الصَّاعِ أَوْ الْمِكْيَالِ زَكَاتُهُ وَذَلِكَ هُوَ الْمَنْفَذُ حَبْرًا (١) بِإِنْفَادِ الزَّكَاةِ يُعْلَمُ فَإِنَّهُ جَامِعَةُ الْجَمِيعِ فَيَدْفَعُونَهَا وَيَجْزِي عَنْهُمْ قَدْ كَانَ فِي الْأَشْيَاخِ لِلرَّبِيعِ (٢) فَيَدْفَعُهَا لِخَيْرِ الْفُقَرَا وَمَذْهَبُ الْحَقِّ عَلَى مَنْ عَدَلَا (٣) مِنْ ذُونِ مَنْ عَصَى وَأَهْلُ الْبِدْعِ لِأَنَّهُ يَقْوَى عَلَى الْمَعَاصِي مَعَ وُجُودِ صَحْبِنَا الْعُقَّافِ لَوْ عَاصِيًا مُبْتَدِعًا لَمْ يَغْرَمْ وَلَا بِنَاءً مَسْجِدٍ مُشْرِفٍ وَلَا لِحَجِّ الْبَيْتِ أَهْلُ دِينِهِ لِلْمُسْلِمِينَ وَكَذَلِكَ ذُو غِنَا إِلَّا إِذَا بَدَعَ ذَاكَ يُعْلَمُهُ

(١) حبرا : عالم .

(٢) يعنى الإمام المحدث الربيع بن حبيب ابن عمرو الفراهيدى الأزدي أحد تلاميذ أبى عبيده مسلم بن أبى كريمة .

(٣) «على من عدلا» : أى دون من عدل عن الحق .

(٤) المراد بقوله «ذو غنا» أى الذى يستغنى به المسلمون ، كالعالم والقائم بمصالح المسلمين وأمورهم و (ذو الغنا) هو العاني فيها بالسعي والجبابة .

وَقِيلَ لَا يَلِزُمُهُ الْإِعْلَامُ أَمَّا الَّذِي يَحْتَاجُ لِلْعِلَاجِ وَاللَّحْمِ إِذَا يَحْتَاجُ لِلذَّبَاحِ فَدَفْعُ ذَا وَنَحْوِهِ تَبْدِيلُ فَالْفَرَضُ غَيْرُ مَالِهِمْ قَدْ دَفَعَا لِلضَّيْفِ حَقَّ غَيْرِ ذِي الزَّكَاةِ وَفِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى مَفْرُوضُ أَمَّا الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي الْآثَارِ فَذَاكَ لِلْإِمَامِ أَوْ عُمَّالِهِ وَقِيلَ لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَلَا لِمَنْ أَهْلُ الْغِنَى تَعُولُهُ وَلَا مُكَافَأَةً عَنِ الْأَمْوَالِ وَالْخُلْفُ فِي إِعْطَاءِ مَنْ أَبَانَا فَقِيلَ إِنَّ أَبَانَهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ وَهَكَذَا عَطِيَّةُ الزَّوْجَاتِ وَقَالَ بَعْضُ إِنَّهُ يُعْطِيهَا وَدَفْعُ بَعْضِهَا إِلَى الْبِيدَارِ (١) وَمَنْ لَهُ فِي التَّجَرِّ رِبْحٌ يَكْفِي وَمَنْ رَأَى شِعَارَ الْاِفْتِقَارِ وَمَا عَلَيْهِ لَا زَمًا أَنْ يَسْأَلَهُ

وَذَلِكَ التَّمْرُ أَوْ الطَّعَامُ كَالْأُرْزِ إِذَا يَحْتَاجُ لِلإِنضَاجِ وَبَعْدَهُ يَحْتَاجُ لِلإِضْلَاحِ لِوَاجِبِ عَيْنِهِ الرَّسُولِ فَلَا أُجِيزُ مِثْلَ ذَا أَنْ يَدْفَعَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ ثِقَاتِ وَالْفَرَضُ مَعَ عُمَّالِهِ مَقْبُوضُ مِنَ الْجَوَازِ عَنْ ذَوِي الْأَبْصَارِ لَا لِلَّذِي يَدْفَعُهَا مِنْ مَالِهِ مَنْ كَانَ ذَا يُسْرِ وَذَا أَقْوَاتِ لَأَنَّهُ كَمِثْلُ مَنْ يَعْوَلُهُ وَلَا مُحَابَاةً لِأَجْلِ حَالِ مِنْ وَلَدِهِ عَنْ عَوْلِهِ عَيَانًا يُعْطِيهِ مِنْهَا فَلَيْسَ يَجْزِينَ لَا يُعْطِيهَا الزَّوْجُ مِنَ الزَّكَاةِ لَغَيْرِ مَا يَلِزُمُهُ إِلَيْهَا يَجُوزُ إِنْ كَانَ أَحَا افْتِقَارِ لَا يُعْطَى وَالْخُلْفُ إِذَا لَمْ يَكْفِ فِي أَحَدٍ أَعْطَاهُ لِلشُّعَارِ أَحَافُ إِنْ يَسْأَلُهُ أَنْ يُخْجَلَهُ

(١) البیدار : هو العامل في الحرث ؛ لغة عمانية مشهورة وقد اشتق من البیدر .

وَإِنْ يَبِينُ مِنْ بَعْدِ ذَا غِنَاهُ
لَأَنَّ عِلْمَهُ إِلَى بَارِيهِ
وَمَشْتَرٍ شَيْئاً مِنَ الْأُصُولِ
قِيلَ لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ يَأْخُذُ
وَوَجْهَهُ لَأَنَّ ذَاكَ غَارِمٌ
قُلْتُ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَرَطَ
وَقَدْ أَتَى النَّهْيُ عَنِ التَّائُلِ
وَقِيلَ مَنْ زَكَاتُهُ قَدْ خَلَطَا
وَقَامَ يُعْطَى الْفُقَرَاءَ مِنْهَا
فَجَائِزٌ إِنْ كَانَ مَنْ أَعْطَاهُ
وَتَارِكُ الزَّكَاةِ أَغْوَاماً وَلَمْ
فَالْبَعْضُ أَقْصَى الظَّنِّ قَالُوا يَتَّبِعُ
وَبَعْضُهُمْ قَالَ زَكَاةُ عَامٍ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ شَكَّ هَلْ أَخْرَجَهَا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَكَّ بَعْدَ الْوَقْتِ
لَا تُقْبَلُ الزَّكَاةُ مِنْ صَبِيٍّ
مِنْ وَالِدٍ أَوْ مِنْ وَصِيِّ كَانَا
فِيلْزَمُ الْوَالِدُ أَنْ يُخْرِجَهَا
يَلْزَمُهُ قَدْ قِيلَ فِي الْآثَارِ
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ لَا عَلَيْهِ
يَحْفَظُهَا لَهُ إِلَى أَنْ يَلْعَا

فَلَا ضَمَانَ عِنْدَهُمْ يَعِشَاهُ
لَكِنْ عَلَيْهِ رَدُّهُ إِلَيْهِ
نَسِيئَةً بِالَّذِينَ فَوْقَ حَوْلِ
يَقْضَى بِهِ عَمَّا اشْتَرَى وَيُنْفَذُ
وَسَهْمُهُ مِنَ الزَّكَاةِ لَا زِمٌ
بِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَاتِرٍ فَقَطٌ
بِهَا فَلَا تُعْطَى لِذِي تَائُلٍ
فِي مَالِهِ تَعَمُّدًا لَا غَلْطًا
شَيْئاً فَشَيْئاً وَنَوَاهُ عَنْهَا
مِنْ أَهْلِهَا وَالْخَلْطُ لِأَنَّهُ
يَدِرُ الَّذِي ضِيَعُهُ وَقَدْ نَدِمَ
وَهُوَ صَوَابٌ عَدْلُهُ لَا يُدْفَعُ
تُجْزِيهِ عَنْ ذَلِكَ بِالتَّمَامِ
فَلَا زِمٌ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَهَا
فَلَا عَلَيْهِ عِنْدَ كُلِّ مُفْتًى
إِلَّا بِرَأْيِ ذَلِكَ الْوَلِيِّ
أَوْ مِنْ وَكِيلٍ أَظْهَرَ الْإِحْسَانَا
وَالْخُلْفُ فِي سِوَاهُ إِنْ أَخْرَجَهَا
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْخِيَارِ
وَلَا لَهُ يَتْرَكُهَا لَدَيْهِ
وَيُخْبِرْتُهُ بِهَا مُبَلَّغًا

وَيَلْزَمُ الْيَتِيمَ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِيمَا بِهِ أَخْبَرَهُ وَحَقَّقَهُ
 وَفِيهِ قَوْلُ إِنَّهَا لَا تَلْزِمُهُ عِنْدَ الَّذِي إِنْفَاذُهَا يُلْزِمُهُ
 لِأَنَّهُ فِي فِعْلِهِ قَدْ ضَيَّعَ فَقَوْلُهُ بَاقِيَةٌ نَفْسُ ادِّعَا
 وَلَا تَوَكَّلْ (١) لِفَتَى لَا يُخْرِجُ زَكَاةَ مَالِهِ فَذَاكَ حَرَجُ
 كَفَى بِهَذَا أَنْ يَكُونَ حَائِنًا فَلَا تُكُنْ لِحَائِنٍ مُعَاوَنًا
 إِلَّا إِذَا إِنْفَاذُهَا تَشْتَرِطُ وَهُوَ يُجِيزُ ذَاكَ أَوْ يُسَلِّطُ

خاتمة في الجزية

وَالْمُشْرِكُونَ مِنْهُمْ الْحَرْبِيُّ وَالْكُلُّ يَأْتِي ذِكْرُهُ فِي بَابِهِ
 فَاَلْمُشْرِكُ الْحَرْبِيُّ مَهْمَا قَدِمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الْعَشْرُ مِنْ أَمْوَالِهِ
 وَقِيلَ بَلْ نَأْخُذُ مِثْلَ مَا أَخَذَ وَهِيَ عُقُوبَةٌ لَهُمْ بِمِثْلِ مَا
 وَمَنْ يَكُنْ فِي ذِمَّةِ الْإِمَامِ تُؤْخَذُ مِنْهُمْ جَزِيَّةُ الصَّغَارِ
 وَلَا زَكَاةٌ أَبَدًا عَلَيْهِمْ طَهَارَةٌ لِمَالِهِ مِنَ الْحَبْثِ
 أَلَدُّهُمْ (٢) وَمِنْهُمْ الدِّمِّيُّ وَهَاهُنَا نَذَكُرُ بَعْضَ مَا بِهِ
 إِلَى بِلَادِنَا وَنَالَهُ الْحِمَى لَا طَهْرَةَ لَكِنْ لِصَوْنِ حَالِهِ
 سُلْطَانُهُمْ مِمَّنْ بَارَضِهِ نَفَذَ قَدْ فَعَلُوهُ فِي الَّذِي قَدْ أَسْلَمَا
 أَوْ غَيْرِهِ مِنْ شَوْكَةِ الْإِسْلَامِ بِحَدِّ مَا تَرَاهُ مِنْ مِقْدَارِ
 إِنَّ الزَّكَاةَ لِلَّذِينَ أَسْلَمُوا وَحُجَّةٌ لِحَالِهِ عَنِ الْحَدِّثِ

(١) تَوَكَّلْ : يَفْتَحُ التَّاءُ وَاصِلُهُ وَلَا تَتَوَكَّلْ فَحُذَفَ إِحْدَى التَّائِينَ تَخْفِيفًا .

(٢) أَلَدُّهُمْ : أَيِ أَشَدُّهُمْ .

فَإِنَّ ذَا الْكَافِرِ مِنْ ذَا الْحَالِ
وَحِينَ مَا أَبَى نَصَارَى تَغْلِبَ
وَطَلَّبُوا أَنْ يَدْفَعُوا الزَّكَاةَ
صَالِحَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (١)
وَهِيَ سِيَاسَةٌ أَرَاهُ اللَّهُ
وَتَدْخُلُ الْمَجُوسُ تَحْتَ الذِّمَّةِ
سُنَّتُهُمْ فِي ذَاكَ كَالْكِتَابِيِّ
فَضِيعُوهُ خَابَ مَنْ قَدْ ضِيعَا
كَذَلِكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
لَهُمْ مِنَ الْإِنْجِيلِ وَالتَّوْرَةِ
لَا يَعْرِفُونَ أَتْيَهَا الْمَنْزِلُ
إِنْ آمَنُوا بِالْكَلِّ كَانُوا فِي غَلْطٍ
وَالْحَقُّ وَاحِدٌ وَلَيْسَ يُدْرَى
فَكَانَ حَظُّهُمْ مِنَ الْكِتَابِ
فَنَسَأَلَ اللَّهَ بَقَا الْقُرْآنِ
وَنَسَأَلْتَهُ بَأْنَ يُوفَّقَا
وَأَنْ يُنِيلَنَا مِنَ الْإِيمَانِ
وَاحْتِمَ لَنَا اللَّهُمَّ بِالْخَيْرَاتِ

لَا تَحْسَبِ الزَّكَاةَ غُرْمَ مَالٍ
مِنْ جِزْيَةِ الصَّغَارِ فِي الْمُنْقَلَبِ
وَذَوْنَهَا تَوَعَّدُوا الشَّتَاتَا
بِضَعْفِهَا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ
صَوَابَهَا وَخَيْرَهَا أَعْطَاهُ
إِذَا أَقْرَأُوا بِصَغَارِ الْجِزْيَةِ
وَقِيلَ هُمْ كَانُوا أُولَى كِتَابٍ
وَبِالضِّيَاعِ عَنْهُمْ قَدْ رُفِعَا
قَدْ ضِيعُوا فَهَاهُمْ حَيَارَى
عِدَّةُ نُسَخَاتٍ مُحَرَّفَاتٍ
فَأَمْرُهُمْ فِي ذَاكَ أَمْرٌ مُشْكَلٌ
أَوْ تَرَكُوا الْجَمِيعَ كَانُوا فِي شَطْطٍ
عِنْدَهُمْ فَيَقْصِدُوهُ جَهْرًا
ضَلَالُهُمْ عَنْ سَنَنِ (٢) الصَّوَابِ
فِينَا إِلَى انْقِضَاءِ ذَا الزَّمَانِ
أَمَّتْنَا عَلَى الْمَعَالِيِ وَالتَّقَى
أَوْفَرَ حَظًّا وَمِنَ الْإِحْسَانِ
فَأَنْتَ رَبِّي وَاسِعُ الْهَبَاتِ

(١) يعني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

(٢) السنن : بالفتح الطريق .

كتاب الحج

الْحَجُّ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ لِلْمُسْتَطِيعِ ظَاهِرُ الْإِلْزَامِ
 قَدْ ابْتَلَى اللَّهُ بِهِ الْعِبَادَا إِنْ عَرَفُوا أَوْ جَهِلُوا الْمُرَادَا
 تَعْبُدًا عَلَيْنَا الْأَمَثَالُ وَمَالْنَا التَّقِيرُ وَالْجِدَالُ
 مَوَاضِعُ (١) عَظُمَا وَأَوْجَبَا تَعْظِيمَهَا فِي الْوُصُولِ رَغْبَا
 جَعَلَهَا مَنَاسِكَا لِلأُمَّةِ وَمَوْجِبَاتٍ لِحُصُولِ الرَّحْمَةِ
 فَمَنْ يُعْظَمُ تِلْكَ الشَّعَائِرَا حَازَ مِنَ التَّقْوَى لِبَاسًا سَاتِرَا
 وَنَالَ أَجْرًا وَثَوَابًا وَافِرَا وَصَارَ عَبْدًا طَائِعًا وَشَاكِرَا
 وَمَنْ تَوَلَّى عَنْهُ فَاللَّهُ غَنِي وَإِنَّمَا يَضُرُّ نَفْسَهُ الدَّنِي

باب الاستطاعة

مِنْ لُطْفِهِ لَمْ يُوجِبْهُ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا أَوْجِبَهُ وَحَقَّقَا
 عَلَى غَنَى مُوسِرٍ بِالزَّادِ لَهُ وَلِلْأَهْلِينَ وَالْأَوْلَادِ
 مَعَ الْأَمَانِ وَوُجُودِ الرَّاحِلَةِ فَهَذِهِ فِيهِ شُرُوطٌ حَاصِلَةٌ
 بَعْدَ قَضَاءِ الدَّيْنِ وَالضَّمَانِ عَمَّا جَنَى فِي سَالِفِ الزَّمَانِ
 إِنْ وُجِدَ الْمَذْكُورُ فِي أَشْهُرِهِ عَلَيْهِ يَسْعَى لِتَامِ أَمْرِهِ
 أَشْهُرُهُ شَوَّالٌ مَعَ ذِي الْقَعْدَةِ وَالْعَشْرِ السَّابِقَاتِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ

(١) مواضع : يجوز أن تكون خبراً مبتدأً محذوف تقديره هي مواضع ويجوز أن تكون مبتدأً محذوف خبره تقديره هنالك مواضع .

وَيَبْدَأُ الْخَارِجُ بِالْإِحْلَاصِ وَبَعْدَهُ يُكْفِّرُ الْإِيمَانَا خُرُوجُهُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَبَعْدَ هَذَا يَقْصِدُ الطَّرِيقَا فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الرَّفِيقِ يُوسَعُ الزَّادَ لِكَيَّ يَتَّسِعَا وَجَائِزُ رُكُوبُ هَذَا الْبَحْرِ وَكَرْهُوهُ لَالْتِمَاسِ الْفَضْلِ فَاللَّهُ بِالْفُلْكِ عَلَيْنَا ائْتَمَّا لَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ قَدْ قَالَا وَإِنْ سَبِيلُ الْبَرِّ قَدْ تَعَدَّرَا لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَخُوفِ فَيَنْوِي الْحَجَّ مَتَى اسْتَطَاعَا وَقِيلَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُحْجَا وَتَقْضِيَ مِنْهُ دَيْنَهَا إِنْ حَضَرَا لِأَنَّهُ مِنْ مَالِهَا الْمَقْدَرِ وَإِنْ تَكُنْ لَمْ تَجِدَنَّ مَحْرَمًا

وَمِنْ حُقُوقِ النَّاسِ بِالْإِحْلَاصِ وَيَصِلُ الْأَرْحَامَ وَالْجِيرَانَا يَوْمَ الْحَمِيسِ جَاءَ فِي الْآثَارِ لِحَجِّهِ وَيَضْحَبُ الرَّفِيقَا مُقَدِّمٌ أَيْضًا عَلَى الطَّرِيقِ خُلُقُهُ فَيُعْطِينَ أَوْ يَمْنَعَا لِلْحَجِّ وَالْجِهَادِ قَطْعًا فَادِرٌ وَلَا أَرَى صَوَابَ هَذَا الْفَضْلِ بِفَضْلِهِ فَكَيْفَ يُمْنَعَا فَالْمَنْعُ لَا أَرَى لَهُ مَجَالًا وَلَا يُطِيقُ الْبَحْرَ يَوْمًا عُذْرًا فِي حَقِّهِ وَالَّذِينَ لِلرَّءُوفِ وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ أَضَاعَا مِنْ مَهْرَهَا لَوْ زَوَّجَهَا قَدْ ضَجَّا (١) وَفِطْرَةَ الْأَبْدَانِ (٢) فَلْتَفْطُرَا فَرَزُوجَهَا لَيْسَ لَهُ مِنْ غَيْرِ يَسْعُهَا الْقُعُودُ (٣) عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

(١) ضجًا : ضج أى صاح إنكاراً عليها .

(٢) أى زكاة الفطر .

(٣) قوله : يسعها القعود ... الخ ، يحتمل أنه أراد بذلك أنها يسعها القعود عن الخروج للحج لكونها معذورة ، ويحتمل أن يكون أراد أنها يسعها القعود أى الخروج مع العلماء ، وأراد بالعلماء الثقات ، وفاقا لما قاله بعض العلماء ، وأنها يسعها السفر بمعية ثقات المسلمين والله أعلم .

وَالْخُلْفُ فِي إلْزَامِهَا الْوَصِيَّةَ مَعَ وُجُودِ الْمَالِ فِي الْقَضِيَّةِ
وَالْعَبْدُ إِنْ حَجَّ وَبَعْدَ حُرِّرَا فَالْخُلْفُ فِي إِجْزَائِهِ قَدْ ذُكِرَا
كَذَلِكَ الصَّبِيُّ فِي صِبَاهُ إِنْ حَجَّ قِيلَ حَجُّهُ أَجْزَاهُ
لَوْ كَانَ مِنْ بَعْدِ الْبُلُوغِ اسْتَعْنَى وَوَجَدَ الزَّادَ وَكُلَّ مَعْنَى
وَقِيلَ بَلْ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحُلْمِ (١) يَحُجُّ وَهُوَ فَرَضُ كُلِّ مُسْلِمٍ

باب النيابة في الحج

مَنْ وَجَدَ اسْتِطَاعَةً عَلَيْهِ بِالْفَوْرِ أَنْ يُعَجِّلَنَّ إِلَيْهِ
هَمَّ أَبُو حَفْصٍ بِضَرْبِ الْأَجَلِ وَجَعَلَ جِزْيَةً عَلَى التَّمَهِّلِ
لَأَنَّهُ يُشْعِرُ بِالتَّهَاوُنِ وَهُوَ عَلَامَةُ الضَّلَالِ الْبَائِنِ
وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ إِنْ تَمَهَّلَا مِنْ سَنَةٍ لِسَنَةٍ لِأَمْهِمَلَا
فَإِنْ غَشَاهُ الْمَوْتُ ضَاقَ وَقْتُهُ وَنَابَ عَنْهُ ابْنُهُ أَوْ أُخْتُهُ
يُوصِي بِهِ كَمَثَلِ دَيْنِ الْخَلْقِ كَذَاكَ فِي الْمَثَالِ دَيْنُ الْحَقِّ
بَلْ أَنَّهُ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ لِأَنَّهُ لَاغْنَى (٢) الْأَغْنِيَاءِ
وَقَدْ أَتَتْ نِيَابَةُ الْقَرِيبِ فِي فِعْلِهِ مِنْ سَنَةِ الْحَبِيبِ
فَلَيْسَ لِلْإِنْكَارِ مَعْنَى يُقْبَلُ بَعْدَ الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ يُنْقَلُ
لَكِنَّمَا ذَلِكَ حَيْثُ يُعْذَرُ لَا حَيْثُ مَاتَهَاوُنًا يُؤْخَرُ

(١) الحلم : البلوغ لقوله تعالى «فإذا بلغ الأطفال منكم الحلم» .

(٢) قوله : «لأغنى» يفتح اللام أي الله سبحانه وتعالى هو أغنى الأغنياء ، وذكرها بمعنى أن ذلك الحق هو الله ، وهو أغنى الأغنياء ، فهو أحق بالقضاء .

وَأَكْثَرُ النَّاسِ يُؤْخَرُونَ
وَهُمْ لَعَمْرُ اللَّهِ مَعْرُورُونَ
وَلَا يَنْوِبُ عَنْ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ
فَقَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ الْمُخْتَارُ
وَلَا يَنْوِبُ الطِّفْلُ حَتَّى يَبْلُغَا
وَأَمْرًا تَنْوِبُ عَنْ أَبِيهَا
كَذَلِكَ الْأَعْمَى عَنِ الْبَصِيرِ
وَخَارِجٌ بِالْحَجِّ عَنْ سِوَاهُ
يُجْزِيهِ إِحْرَامٌ لَهُ بِالنِّسَةِ
وَذَاكَ فِيمَا بَيْنَهُ وَرَبِّهِ
وَمَنْ عَلَيْهِ حَجٌّ أَوْصَى بِهَا
فِي كُلِّ عَامٍ حَجَّةً وَقِيلَا

وَأَنَّهُ كَالَّذِينَ يَرْغُمُونَ
بِزُخْرَفٍ الْقَوْلَ مُخَادِعُونَ
يُؤَدِّينَ مَا عَلَيْهِ يَلْزَمُنَ
وَرَخَّصُوا لِمَنْ بِهِ اضْطِرَارٌّ
وَيَصْلَحَنَّ أَنْ يُرَى مُبْلَغًا
وَهَكَذَا تَنْوِبُ عَنْ أُخِيهَا
كَذَلِكَ الْعَبْدُ مَعَ الْأَجِيرِ
فَنَسِيَ (١) الْأَسْمَ لَذَاكَ مَا هُوَ
عَنْهُ وَفِيهِ يَبْلُغُ الْأُمْنِيَّةُ
وَالْحُكْمُ (٢) شَاهِدَانِ عِنْدَ صَحْبِهِ
تُؤَدَّى بِالتَّرْتِيبِ فِي حِسَابِهَا
لَا بَأْسَ أَنْ تُقْضَى جَمِيعًا حَوْلًا

باب العمرة

زِيَارَةُ الْبَيْتِ عَلَى التَّمَامِ
فِي سَائِرِ الْعَامِ تُسَمَّى عُمْرَةً
فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ
وَالسَّعْيُ مِنْ لَوَازِمِ الْأَفْعَالِ
وَهِيَ لَعَمْرِي حَجَّةٌ صَغِيرَةٌ

مِنَ الطَّوَافِ وَمِنَ الْإِحْرَامِ
فَتَعْمُرُ الْبَيْتَ وَتُحْيِي ذِكْرَهُ
لَا يُعَدُّ الْبَيْتُ مِنَ التَّرَدَادِ
مَا يَنْبَغِي رَكَعَتَيْهِ وَالْإِحْلَالِ
وَعِنْدَهَا فَضَائِلٌ كَثِيرَةٌ

(١) فَنَسِيَ : أى نسى اسم الخارج عنه بالحج .

(٢) قوله : « والحكم » بالرفع على الابتداء ، ويجوز جره عطفا على الضمير المحرور ، أو على تقدير في أي عليه في الحكم شاهدا .

فَقِيلَ سَنَةً وَقِيلَ نَجِبٌ وَقِيلَ لَا وَجُوبَ لَكِنْ تُنَدَّبُ
وَالْحُلْفُ هَلْ لَنَا تُكْرَرُهَا فِي سَنَةٍ فَقِيلَ تُفْرَدُهَا
فِي كُلِّ عَامٍ عُمْرَةٌ كَالْحَجَّةِ وَقِيلَ بَلْ تُكْرَرُ فِي سَنَةٍ
مِنْ عُمْرَةٍ لِعُمْرَةٍ يُكْفَرُ مَا بَيْنَ ذَلِكَ وَالذُّثُوبُ تُغْفَرُ
مَعْنَى حَدِيثٍ فِي الرَّبِيعِ وَرَدَا يُجَوِّزْنَ فِي عَامِهَا التَّعُدُّدَا
وَالْأَمْرُ فِي الْكِتَابِ بِالْإِثْمَامِ يَسْتَلْزِمُنْ تِكْرَارَهَا فِي الْعَامِ

باب الإحرام

وَذَلِكَ أَمْرٌ لَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا لِمَنْ تَنَسَّكَ قَدْ قَصَّدا
وَلَا يَصِحُّ نُسُكٌ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَالطَّوَأُ مِنْ إِيْجَابِهِ
وَهَيْئَةُ الْإِحْرَامِ فِي الْأَحْوَالِ تُخَالِفُنَّ هَيْئَةَ الْإِحْلَالِ
فِي مَأْكَلٍ وَمَلْبَسٍ وَفِعْلٍ لَا يَلْبَسُ الْأَخْفَافَ غَيْرَ النَّعْلِ
إِنْ يَكُنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَيَقْطَعَنَّ مِنْ كَعْبِهِ الْخُفَّيْنِ
كَذَلِكَ الْمَخِيطُ أَيْضًا يُمْنَعُ إِلَّا النِّسَاءُ فَلَهَا لَا يُمْنَعُ
وَهَكَذَا لَا يَلْبَسُ الْمَرْغَفَرَا (١) وَلَا مُورَسًا (٢) وَلَا مُعَصْفَرًا (٣)

(١) المورس : الثوب المصبوغ بالورس ، وهو ضرب من النبات أصفر طيب الرائحة يصغى به ، ولعل منعه لما فيه من تهيج الباه ، وإنما منع الطيب عن المحرم لأنه يدعو الى الجماع ولأنه مناف لشعار الحج الذي كان منه البعد عن الزينة والترفة ، وملاذ الدنيا المنافية لمقاصد الآخرة والاتصاف بالخشوع ، والعصفر شجر القرطم .

(٢) المزعفر : المصبوغ بالزعفران ، والمورس المصبوغ بالورس ، وهو نبت أصفر ويسمى الخض ، والعصفر المصبوغ بالعصفر ، وهو الشوران بفتح الشين وهو زهر نبت معروف يشبه الزعفران في اللون لا في العرف .

وَيَكْشِفَنَّ الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ مَعًا وَتَكْشِفُ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا فَقَطْ كَذَلِكَ الْحَرِيرُ تُمْنَعُنَا كَذَلِكَ الْحُلِيُّ أَيْضًا يُمْنَعُ وَالْكُحْلُ لِلْمُحَرَّمِ لَا بَأْسَ بِهِ وَيَحْمِلُ الطَّيِّبُ أَخُو الْإِحْرَامِ وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَلْصُقَنَّ بَجَنْبِهِ وَلَا يَجُوزُ أَبَدًا لِمُحَرَّمٍ وَلَا لَهُ يُزَوِّجُ النِّسَاءَ (١) قَدْ أَفْسَدَ الْحَجَّ بِذَاكَ الْعَامِ وَحُجَّةٌ مِنْ قَابِلٍ تَلْزُمُهُ نَهَى إِلَهُ الْعَرْشِ ذُو الْجَلَالِ وَهِيَ الْجَمَاعُ وَالْمَعَاصِي وَالْمِرَا وَاعْتَزَلْنَ الطَّيِّبَ وَالنِّسَاءَ وَالشَّعْرُ لَا بَأْسَ بِهِ إِنْ أَنْشَدَا (٣) وَلَا يَقْصُ ظَفْرًا وَلَا شَعْرًا

فَأَنَّهُ عَنْ سِتْرِ ذَاكَ مُنْعَا وَلَا تُغَطِّيهِ فَإِنَّهُ غَلَطَ وَالطَّيِّبُ أَيْضًا لَا تُقَرَّبُنَا وَقَرَّطُهَا مِنْ أُذُنِهَا فَتَنْزِعُ إِنْ كَانَ ذَاكَ خَالِيًا مِنْ طَبِيبِهِ إِنْ كَانَ لِلْبَيْعِ بِلَا مَلَامٍ وَلَا يَنَالُهُ بِفَضْلِ ثَوْبِهِ يُرَاجِعُ الزَّوْجَةَ فَاسْمَعُ وَافْهَمِ أَوْ يَتَزَوَّجَ عَادَةً حَسَنَاءَ مَنْ جَامَعَ الْمَرْأَةَ فِي الْإِحْرَامِ بِهَا قَضَاءٌ لِلَّذِي يَهْدُمُهُ عَنْ رَفَثٍ (٢) وَالْفِسْقُ وَالْجِدَالُ فِي الْحَجِّ مِنْهَا يَأْفَتِي كُنْ حَذِرًا وَاتْرُكْ بِذَاكَ اللَّغْوَ وَالْمِرَاءَ لَوْ كَانَ فِي ذِكْرِ النِّسَاءِ وَرَدًا مِنْهُ وَلَا يُؤْثَرُنَ فِيهِ أَثَرٌ

(١) قوله : «ولا له يزوج النساء الخ» لعل الشيخ نور الدين اقتصر على قول بالمنع لكونه أصح عنده ، وإلا ففي ذلك خلاف مشهور .

(٢) الرفث ما تضمن من الكلام لما يستقبح ذكره من دواعي الجماع وألفاظه ، وكناية عن الجماع كما في قوله تعالى «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم» أى الإفضاء بالجماع ، وأما الرفث في قوله تعالى «فلا رفث ولا فسوق» الآية فعن ابن الخطاب هو الجماع واقتصر عليه الناظم وهو الصحيح لما ورد أن ابن عباس كان ينشد في الطواف : فهن يمشين بنا هميسا . البيت .

(٣) قوله «إن أنشده» بالنبا للفاعل أى أنشده المحرم .

وَقَدْ رَوَى عَنْ بَحْرِنَا الْفَهَامَةِ وَالشَّعْرُ لَا يُحْلَقُ تَحْتَ الْمَحْجَمِ وَإِنْ آذَنُ ضَرْسُهُ أَبَانَهَا وَمَالُهُ أَنْ يَعْقِدَنَّ عَقْدًا كَذَلِكَ الْكَسْرُ يُجَبِّرُهُ وَيَحْلِقُنَّهُ إِذَا آذَاهُ وَإِنْ يَكُنْ سِوَاهُ قَدْ غَطَّاهُ وَمَا لَهُ أَنْ يَتَعَرَّضَنَا إِلَّا إِذَا مَا كَانَ صَيْدَ بَحْرِ وَأَكُلْ صَيْدَ الْبَرِّ فِي الْإِحْرَامِ وَجَائِزٌ أَنْ يَذْبَحَ الْأَهْلِيَّا مِنْ غَنَمٍ أَوْ مِنْ دَجَاجٍ كَانَا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الصَّيْودِ وَيَقْتُلُ الْمُحْرِمُ سَبْعًا تُذَكَّرُ وَعَقْرَبًا وَحَيَّةً غُرَابًا وَفَأَرَةً وَسَبْعًا أَثَاهُ لَا بَأْسَ لِلْمُحْرِمِ بِالْحِجَامَةِ إِنْ شَاءَ أَنْ يَسْلَمَ مِنْ حُكْمِ الدَّمِ وَفِدْيَةٍ تَلْزُمُهُ مَكَانَهَا وَرَخَّصُوا فِي الْكَيْسِ أَنْ يُشَدَّ الرَّأْسَ مِنْ ضَرْرٍ يُغْطِيْنُهُ وَفِدْيَةٌ تَلْزَمُ إِنْ أَثَاهُ لَا بَأْسَ إِنْ كَانَ بِلَا رِضَاهُ لِلصَّيْدِ مُطْلَقًا فَيَقْتُلُنَا فَإِنْ حَلَّهُ أَتَى فِي الذَّكَرِ عِنْدَهُمْ (١) مِنْ جُمْلَةِ الْحَرَامِ وَيَأْكُلَنَّ لَحْمَهُ هَنِيئًا وَيَأْكُلَنَّ بَيْضَهُ عَيَانًا لَا يَدْخُلَنَّ فِي جُمْلَةِ الْمُحْدُودِ حِدَاءَةً وَالْكَلْبَ مَهْمَا يَعْقُرُ وَقِيلَ يُرْمَى إِنْ أَتَى الرُّكَابَا وَمِثْلُهَا قِيلَ الَّذِي آذَاهُ (٢)

(١) قوله : «عندهم» أى عند الجمهور ، وبه قال أصحابنا ، وبعضهم يقول بتحريم الاصطياد على المحرم ، ولا يحرم عليه أكله إذا لم يصدده هو ، ولا صيده من أجله .
(٢) ورد أيضا في الحديث قتل الذئب والتمر وقتل الوزغ على ما رواه الطبراني «اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة» فمجموع ما ورد قتله عشرة وهي تقتل مطلقا أو إذا خيف منها . فيه خلاف في غير الحية والعقرب وما شاكلها من ذوات السموم ، لأن ضررها غير مأمون مطلقا وقال بعض الأمر بالقتل على عمومته ، والتقيد بالخوف يحتاج إلى دليل ولم يرد .

وَالْبَاغِي إِنْ أَتَاكَ فَأَذْفَعْنَهُ لَوْ كُنْتَ فِي الدِّفَاعِ تَقَشُّنَهُ
وَمَا عَلَيْكَ حَرْجٌ مِنْ ذَاكَ عَنِ الْهَلَاكِ رَبُّنَا نَهَاكَ
لِلَّهِ دَرُّ الشَّرْعِ مَا أَكْرَمَهُ قَدْ رَفَعَ الْبَأْسَ وَقَدْ كَرَّمَهُ (١)
وَالذُّلُّ لَمْ يُشْرَعْ لَنَا فِي مَوْطِنٍ فَمَا الدَّلِيلُ عِنْدَنَا بِمُؤْمِنٍ
عَنِتُّ ذُلًّا قَدْ نُهِينَا عَنْهُ فَالْحِلْمُ وَالتَّقَاةُ (٢) لَيْسَ مِنْهُ

ذكر بدء الإحرام

وَقَاصِدٌ لِنُسُكِ الْإِسْلَامِ لَا يَعْدُونَ مَوَاضِعَ الْإِحْرَامِ
لَا يَعْدُونَهَا وَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ فَإِنْ تَعَدَّى قِيلَ فِيهِ بِالذَّمِّ
يَلْمَلَمُ مِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ وَذُو الْحُلَيْفَةِ لِكُلِّ مَدَنِيٍّ
وَجُحْفَةُ أَيْضًا لِأَهْلِ الشَّامِ وَقَرْنٌ (٣) لَنَجْدِهَا التَّهَامِيٍّ
وَذَاتُ عُرْقٍ لِلْعِرَاقِ وَلِمَنْ أَتَى إِلَيْهَا لَوْ أَتَى مِنَ الْيَمَنِ
كَذَاكَ فِي بَقِيَّةِ الْمَوَاضِعِ لِمَنْ أَتَى مِنْ أَهْلِ وَشَاسِعِ
وَمَنْ يَكُنْ مَحِلَّهُ بِالْقُرْبِ مِنْ مَكَّةَ مِنْ أَهْلِهِ يُلَبِّي
وَمَنْ يَكُنْ بِمَكَّةَ مُقَامُهُ مِنْ مَكَّةَ لَا غَيْرَهَا إِحْرَامُهُ
فَاحْرِمِ مِنَ الْبَطْحَا أَوْ الْمِيزَابِ أَوْ مَسْجِدِ الْجَنَّةِ مَعَ الْأَصْحَابِ
وَإِنْ يَشَأِ الْعُمْرَةُ يَقْصِدْنَا لِلْحِلِّ ثُمَّ فِيهِ يُحْرِمُنَا

(١) الضمير في (كَرَّمَهُ) عائِدٌ إِلَى الْمُؤْمِنِ الْمُقْصِدِ بِذَلِكَ .

(٢) التَّقَاةُ : التَّقِيَةُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً» .

(٣) قَوْلُهُ : «وَقَرْنٌ» بَفَتْحِ الرَّاءِ لِقَامَةِ الْوِزْنِ وَإِنَّمَا هُوَ بِإِسْكَانِهَا فِي الْأَصْلِ .

وَبَعْدَ ذَا يَطُوفُ ثُمَّ يَسْعَى
فَالْمَوْضِعَانِ الْحِلُّ ثُمَّ الْحَرَمُ
فَإِنْ بَلَغَتْ مَوْضِعَ الْإِحْرَامِ
وَأَذْهَنَ بُدْهَنٍ مَا بِهِ مِنْ طِيبٍ
مِنْ بَعْدِ أَنْ تُصَلَّى رَكَعَتَيْنِ
وَإِنْ يَكُنْ فَرَضٌ فَأَحْرِمْنَا
أَمَّا الزُّرُومُ لَا لُزُومَ فِيهِ
إِذْ لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِحْرَامِ
كَذَلِكَ الْوُقُوفُ وَالْمَشَاعِرُ (١)
مِنْ ثُمَّ كَانَتْ النِّسَاءُ الْحَيْضُ
إِلَّا الطَّوَافُ فَإِلَى أَنْ تَطْهَرَا
وَالْبَسَ إِزَارًا وَرِدَاءً طَهْرًا
وَأَتَصَبَّنَ مُلَبِّيًا تُذَكِّرُ مَا
بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ بِهِمَا
فَمُفْرِدٌ بِالْحَجِّ مَا عَلَيْهِ
فَلَا ذِبَاحَ لَا وَلَا صِيَامًا
وَمُفْرِدٌ بِعُمْرَةٍ لَا يَلْزُمُهُ

فِيَجْمَعَنَّ الْمَوْضِعَيْنِ جَمْعًا
جَمْعُهُمَا فِي النَّسْكِينِ يَلْزُمُ
فَأَحْرِمَ وَلَبَّ خَالِقِ الْأَنَامِ
وَاعْتَسَلَنَ بِالْمَاءِ لِلتَّطْيِيبِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَضٌ بِذَلِكَ الْحِينِ
مِنْ بَعْدِهِ وَذَلِكَ يَجْزِيَانِ
لَوْ نَجَسًا أَوْ جُبْنًا يَكْفِيهِ
طَهَارَةُ الْأَبْدَانِ بِالتَّمَامِ
وَلَا تُطْفَ إِلَّا وَأَنْتَ طَاهِرٌ
لَا تُنَمِّنُ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ يُفَرِّضُ
وَيُحْبَسَنَّ لَهَا الْمَكَارِي (٢) إِنْ طَرَا
لَمْ يُلْبَسَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ طَهَّرَا
قَصْدُهُ مِنَ نُسْكِكَ مُحَرَّمًا
فَأَنْتَ قَارِنٌ مُضَيِّفٌ لَهُمَا
إِلَّا تَمَامَ حَجِّهِ لَدَيْهِ
عَلَيْهِ فِيهِ لَا وَلَا إِطْعَامًا
سِوَى الَّذِي مِنْ فِعْلِهِ يَلْتَزِمُهُ

(١) قوله : « كذلك الوقوف والمشاعر » أى أنها تجزى من الجنب ، إلا الطواف فإن الطهارة شرط فيه .

(٢) قوله : « مكارى » أى الجمال أو الحمارة الذى استأجرته لحملها ، فإنه يُحْبَسُ معها بمكة إلى أن تطهر من حيضها ، وتطوف بالبيت طواف الإفاضة ، وذلك إذا لم يوجد من يحملها إذا لم يقف معها دفعا للضرر .

مَا لَمْ يَكُنْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ اعْتَمَرَ
يَفْعَلُ مَا شَاءَ إِلَى أَنْ حَجَّ
فَذَاكَ ذُو تَمَتُّعٍ مُشْتَهَرُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَصُومُ عَشْرًا كَامِلَةً
وَسَبْعَةً بَعْدَ الرَّجُوعِ تَلْزَمُ
كَفَّارَةُ التَّلَذُّذِ الْمُحَدَّدِ
وَالْخُلْفُ فِي الْهَدْيِ عَلَى مَنْ قَرَأَ
وَالْخُلْفُ فِي السَّعْيِ وَفِي الطَّوَافِ
وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُهُ إِثْنَانِ
لَأَنَّهُ لِلنُّسُكَيْنِ جَمْعًا
وَمَنْ يَكُونُ نَائِبًا فِي الْفِعْلِ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ أَحْرَمَ (٣) الصَّبِيَّ

ثُمَّ أَحَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَاسْتَقَرَّ
فِي عَامِهِ وَبِالتَّلْبِي عَجَا (١)
يَلْزَمُهُ هَدْيٌ هُنَاكَ يَنْحَرُ
ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ قَبْلَ الْقَافِلَةِ (٢)
وَذَاكَ عَنْ تَمَتُّعٍ مُتَلَزِمٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُجَاوِرًا لِلْمَسْجِدِ
وَلَا أَرَى الزُّوْمَ شَيْئًا بَيْنَنَا
فَقِيلَ سَعَى وَطَوَّافٌ كَافٍ
مِنَ الطَّوَّافِ وَكَذَا سَعْيَانِ
فَوَاجِبٌ فِعْلُهُمَا مُجْتَمِعًا
فَحُكْمُهُ فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْأَصْلِ
فَمَا جَنَاهُ يَلْزَمُ الْوَلِيَّ

باب الطواف

وَمَنْ يَذُرْ بِالْبَيْتِ لِلتَّعْبُدِ
يَكُونُ فِيهِ الذِّكْرُ وَالتَّسْبِيحُ
سَبْعًا فَذَلِكَ الطَّوَّافُ فَاعْبُدْ
وَالطَّهْرُ فِيهِ شَرْطُهُ الصَّحِيحُ

(١) عَجَا : أى رفع صوته .

(٢) قبل القافلة : أى قبل الرجوع .

(٣) أحرمه أى جعله محرما ، أو أمره بالإحرام ، أو ألْبَسَهُ لباس الإحرام وهو صبي .

وَهُوَ إِلَى قَرَضٍ وَنَفْلٍ يَتَقَسَّمُ فَالْقَرَضُ فِعْلُهُ لِحَالِ الْعُمْرَةِ
وَالنَّفْلُ مَا عَدَاهُمَا فَيُنْدَبُ يُكْثَرُ فِي الدُّعَاءِ بِالْأَلْحَافِ
وَجَائِزٌ يَحْفَظُ بِالْأَتَامِلِ وَبِاللِّسَانِ أَيْ ذَاكَ يَفْعَلُ
وَمَا بِهِ قَدْ جَارَتْ الصَّلَاةُ وَغَيْرُهُ إِعَادَةُ الطَّوَافِ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطُوفَ عَارِيًّ وَاشْرَبَ إِذَا مَا شَبَّ فِي الطَّوَافِ
وَفِي الطَّوَافِ تَبَدَّى بِالْحَجَرِ فَتَجْعَلُ الْبَيْتَ عَلَى الْيَسَارِ
وَاسْتَلِمَ الرُّكْنَ وَلَا تُزَاحِمَا وَصَلَّ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَقَامِ
وَتَارَكَ الرُّكُوعَ يَرْجِعَنَّ فَإِنْ مَضَى فَقِيلَ حُجُّهُ فَسَدَ

مِثْلُ الصَّلَاةِ لَكِنْ جُوزَ الْكَلِمُ وَبَعْدَ إِحْلَالٍ لِحَالِ الْحُجَّةِ
لِمَنْ هُنَاكَ يَفْعَلُنَّ وَيَرْغَبُ بِالرُّكْنِ وَالْمِيزَابِ وَالطَّوَافِ
عَدَّ الطَّوَافِ وَحَصَى الْجَنَادِلَ وَجَائِزٌ لِطَائِفٍ يَشْتَمِلُ
جَارَ الطَّوَافِ قَدْ رَوَى الثَّقَاتُ ثَلَاثُهُ قِيلَ بِلَا اخْتِلَافٍ
فِي فِعْلٍ ذَاكَ غَضَبُ الْجَبَّارِ فَالْحُكْمُ (١) فِي ذَلِكَ غَيْرُ خَافٍ
وَتَحْتَمِنُ بِهِ تَمَامَ الْأَثَرِ حَتَّى تَتِمَّ سَبْعَةُ الْأَدْوَارِ
أَشْرَ إِلَيْهِ إِنْ تَرَى تَزَاحِمَا تَكُونُ لِلطَّوَافِ كَالْخِتَامِ
مَا دَامَ بِالْقُرْبِ وَيَرْكَعَنَّ وَقِيلَ بَلْ يَلْزِمُهُ دَمٌ فَقَدْ (٢)

(١) قوله : «فالحكم» وفي نسخه فالحل .

(٢) قوله : «فقد» أي فقط .

باب السعي

وَالسَّعْيُ بَيْنَ الْمَرَوَتَيْنِ يَلْزَمُ مَحَلَّهُ بَعْدَ الطَّوَافِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهُ مِنْ بَعْدِ تَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصَّفَا وَتَبْتَدِي فَتَحْسِبُ الْمَسِيرَ وَالرَّجُوعَا تُهْرَوَلَنَّ فِي الْمَسِيلِ الْمُنْحَدِرِ وَمَا عَلَى النِّسَاءِ أَنْ تُهْرَوْلَا كَذَلِكَ الْمَرِيضُ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ وَمَنْ نَسِيَ فَلَمْ يُهْرَوْلَا كَذَاكَ مَنْ يَتْرُكُهُ لِجَهْلِهِ وَمُرْمَلٌ فِي سَعْيِهِ جَمِيعًا وَإِنْ يَكُنْ أَسَاءَ فِي أَفْعَالِهِ وَجَائِزٌ تَسْعَى وَأَنْتَ رَاكِبٌ

فَرَضًا وَقِيلَ سُنَّةٌ فِيهَا دَمٌ فَمَنْ يُقَدِّمُهُ فَعَيْرُ صَائِبِ طَوَافِهِ فَيُظْفَرَنَّ بِالرُّشْدِ بِهِ إِلَى الْمَرَوَةِ سَبْعًا تَفْتَدِي شَوَاطِينِ حَتَّى تُكْمَلَ التَّسْعِيَا وَتَمْشِينَ فِيمَا عَدَاهُ مُسْتَقِرٌّ لَكِنَّهَا تُؤْمَرُ أَنْ تُعَجَّلَا فَإِنَّهُ بِالْعُذْرِ أَوْلَى فَأَعْذُرْ فَقِيلَ بِالنِّسْيَانِ يُعْذَرُ بَأَنَّهُ الْمُسْنُونُ عِنْدَ فِعْلِهِ جَهْلًا فَقِيلَ لَا تَرَى التَّضْيِيعَا فَالْتَقْضُ لَا يَدْخُلُ فِي أَعْمَالِهِ وَالْفَضْلُ لِلْمُشَاةِ فَضْلٌ وَاجِبٌ

باب الإحلال

وَذَاكَ مَعْنَى خَالَفَ الْإِحْرَامَا مِنْ النِّسَاءِ وَصَيْدٍ غَيْرِ الْحَرَمِ يُبَاحُ مَا كَانَ بِهِ حَرَامًا وَالْأَكْلُ وَاللَّبَاسُ طَرًّا فَأَعْلَمْ

يَكُونُ بَعْدَ السَّغْيِ لِلْمُعْتَمِرِ
وَالصَّيْدِ وَالنِّسَاءِ يُمْنَعَانِ
وَالطِّيبُ قَالَ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
وَمَنْ يَسْقُ لِلْهَدْيِ حِينَ اعْتَمَرَ
وَقَارَنَ يُقِيمُ فِي إِحْرَامِهِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ لَهُ
وَالْحَلْقُ وَالتَّقْصِيرُ لِلشُّعُورِ
وَذَاكَ كَالْتَّسْلِيمِ لِلْمُصَلَّى
فَالْحَلْقُ أَنْ تَسْتَقْصِينَ^(١) الشَّعْرَا
وَالثَّانِي أَنْ تُقْصِرَنَّ طَوْلَهُ
وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ إِلَّا الثَّانِي
تَأْخُذُ مِنْهُ قَدَرُ أَصْبُعَيْنِ
وَأَيُّمَنَ الشَّقِيقَيْنِ قَدِّمْنَا
وَأَصْلَعُ الرَّأْسِ يُمَرُّ الْآلَةَ

وَبَعْدَ نَحْرِ النَّسِيكِ الْأَكْبَرِ^(١)
قَبْلَ الطَّوَافِ لِلْمَحَلِّ الثَّانِي
كَمِثْلِهِ وَقِيلَ لَمْ يُحَرِّمًا
فَذَاكَ لَا يُحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَا
وَيَعْمَلَ الْحَجَّ إِلَى تَمَامِهِ
يَجْعَلُهُ تَمَتُّعًا إِهْلَالَهُ
يُبِيحُ مَا كَانَ مِنَ الْحُجُورِ
يَخْرُجُ مِنْ تَحْرِيمِهَا لِلْحَلِّ
وَفَضْلُهُ عَلَى سِوَاهُ اشْتَهَرَ
وَتُبْقَيْنَ كَحَالِهَا أُصُولُهُ
فَالْحَلْقُ لَا يَكُونُ فِي النِّسَوَانِ
لَا رُبْعُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ
فِي الْحَلْقِ وَالْقِبْلَةَ وَجْهَهَا
فِي رَأْسِهِ وَكَانَ ذَا إِحْلَالَةٍ

(١) قوله : «النسيك الأكبر» هو طواف الزيارة والأصغر ما يكون من النحر والحلق قبله فلا يحل له صيد البر ولا النساء الا بعد الطواف ، والخلف في الطيب هذا هو المشهور في ذلك .
(٢) قوله «تستقصين» أى تستأصله بالموسى .

باب عرفة والمشاعر

وَمَنْ يَكُنْ أَحَلَّ مِنْ عُمرَتِهِ
 فَقِيلَ إِنْ رَأَى هَلَالَ الْحَجِّ
 وَقِيلَ بَلْ يُهَلُّ (١) يَوْمَ التَّروِيَةِ
 يُحْرِمُ عِنْدَ بَيْتِهِ مِنْ بَابِهِ
 وَهُوَ الشَّهْرُ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ
 وَذَا الْوَدَاعِ بِطَوَافِ الصَّدْرِ
 وَاقْصِدْ مِنِّي وَصَلْ فِيهَا الظُّهْرَ
 تُصَلِّي فِيهَا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ (٢)
 وَلَا تَجَاوِزَنَّ لِلْمَحْسَرِ
 وَامْضِ وَأَنْتَ دَائِمًا ثَلَبِي
 وَبَعْدَ أَنْ تَزُولَ (٣) صَلَّيْنَا
 فَصَلَّ عِنْدَ النَّاسِ وَاسْمَعْنَا
 وَكُنْ إِلَى الْغُرُوبِ فِي ابْتِهَالٍ
 فَإِنَّهَا عَشِيَّةٌ مُبَارَكَةٌ
 فَاخْرَجْ تَبْهَجٌ مِنْ تَأْمَلًا
 مِنْ فَضْلِهَا وَالْكُلُّ فَضْلُ اللَّهِ

بِحَجَّةٍ يُحْرِمُ مِنْ مَكَّتِهِ
 يُهَلُّ (١) فِي الْحَالِ بِذَاكَ الْحَجِّ
 عِنْدَ الْخُرُوجِ لِمَنَى وَالتَّهْنِئَةِ
 وَإِنْ يَشَا فِي الْبَيْتِ مِنْ مِيزَابِهِ
 ثُمَّ يُودَّعَنَّ ثُمَّ يَرْحَلُ
 يُعْرِفُ فِي عُرْفِهِمُ الْمُشْتَهَرِ
 وَالْعَصْرَ ثُمَّ هَكَذَا وَالْفَجْرَ
 وَكُنْ بِهَا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ
 قَبْلَ الطَّلُوعِ بَلْ لَهُ فَاتْتِظَرِ
 حَتَّى تُوَافِيَ عَرَفَاتِ الْقُرْبِ
 جَمْعًا بِهَا وَلَا تُؤَخَّرْنَا
 حُطْبَتُهُ إِنْ قَامَ يَحُطِّبُنَا
 وَفِي دُعَاءِ كَامِلِ الْأَحْوَالِ
 لَيْسَ لَهَا فِي الْحُسْنِ مِنْ مُشَارَكَةٍ
 وَتُمنَحُ الْخَيْرَاتُ فِيهَا وَالْعَلَا
 بِأَهْلِهَا مَلَائِكًا يُبَاهِي

(١) يُهَلُّ : أَي يُحْرِمُ .

(٢) يَهَلُّ : أَي يَحْرِمُ .

(٣) الْخَمْسُ : بِالْخَفْضِ لِلْمَجَاوِرِ كَقَوْلِهِمْ هَذَا حَجَرٌ ضَبَّ خَرِبٌ .

(٤) تَدْخُلُ الزَّوَالُ أَوْ ارَادَ تَزُولُ الشَّمْسُ .

فَأَحْرِصْ عَلَى الْخَيْرَاتِ فِي ذَا الْيَوْمِ
 فَاسْأَلِ الرَّحْمَنَ مِنْ خَيْرِ نُزُلٍ
 وَاللَّهُ حَسْبِي وَعَلَيْهِ الْمُتَكَلِّ
 وَكَرَّهُوا الصِّيَامَ مِمَّنْ يَقِفُ
 وَالطُّهْرُ فِيهَا مُسْتَحَبٌّ فَأَعْرِفَا
 وَالنَّفْسَاءُ مِثْلَهَا وَالْجُنُبُ
 وَلَا وَقُوفٌ لِلَّذِي قَدْ سَكِرَا
 وَإِنْ يَكُنْ دَرَى وَلَوْ قَلِيلًا
 وَعَرَفَاتٌ لِلْوُقُوفِ مَوْضِعُ
 وَأَرْضُهَا تَضُمُّ الْوَاقِفِينَ
 وَعَرْنَةُ لَيْسَ لَنَا بِمَوْقِفٍ
 مَوْضِعُهَا الْمَعْرُوفُ دُونَ عَرَفَةَ
 وَلَا تُفِضْ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ
 مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ الْعَرَبُ
 وَسِرٌّ وَلَا تُصَلِّ قَبْلَ جَمْعٍ
 تَجْمَعُ فِيهَا لِلْعِشَاءَيْنِ مَعًا
 وَبَثَّ وَصَلَّ الْفَجْرَ فِيهَا بَعْلَسُ
 وَادْكُرْ هُنَاكَ اللَّهَ ذِكْرًا وَاسِعًا
 وَقَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ شَمْسٌ فَاقْطَعْ
 وَسَارِعَنَّ فِي لِحَاقِ الْقَوْمِ
 فِيهَا وَأَنْ يَجْعَلَنِي مِمَّنْ وَصَلَّ
 فَلَمْ يُحَيِّبْ مَنْ عَلَى اللَّهِ اتَّكَلْ
 لِأَنَّهُ عَنِ الْوُقُوفِ يَضْعُفُ
 وَجَائِزٌ لِحَائِضٍ أَنْ تَقِفَا
 وَالطُّهْرُ إِنْ أُمِكنَ فَهُوَ أَوْجَبُ
 حَتَّى مَضَى النَّهَارُ وَهُوَ مَا دَرَى
 فَذَاكَ يُجْزِيهِ عَلَى مَا قِيلَا
 جَمِيعُهَا وَأَصْلُهَا مُتَّسِعُ
 ثُمَّ الْحِصَاةُ (١) لِلْعُمَانِيِّينَا
 مَوْقِفٌ إِبْلِيسَ بِهَا لَا تَقِفُ
 إِذَا جَهِلْتَ فَاسْأَلْنِ مَنْ عَرَفَهُ
 فَهَذَا بَيْنَا مُخَالَفٌ لِلرَّجَسِ
 فَإِنَّهُمْ لَا يَنْظُرُونَ تَغْرُبُ
 وَصَلَّيْنِ بِهَا صَلَاةَ الْجَمْعِ
 مِنْ غَيْرِ فَاصِلِ هُنَاكَ وَقَعَا
 وَقِفْ عَلَى الْمَشْعَرِ إِنْ نَلْتَ نَفْسُ (٢)
 تَلْقَاهُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمًا نَافِعَا
 مُحَسَّرَا إِلَى مِنَى ثُمَّ ارْزِعْ

(١) الحِصَاةُ : موضع معروف في عرفة اعتاد الوقوف فيه أهل عمان .

(٢) نفس : أى سعه .

وَأَرَمَ بِهَا جَمْرَتَهَا الْكَبِيرَةَ سَبْعًا لِكُلِّ رَمِيَةٍ تَكْبِيرُهُ
وَأَذْبَحَ أَوْ الْخَرَفَمْنَى لِلْمَنْحَرِ (١) وَاخْلُقْ وَقَصِّرْ أَنْ تَشَا لِلشَّعْرِ
وَأَمْضِ تَزُورُ الْبَيْتَ ثُمَّ تَسْعَى وَارْجِعْ وَلَا تَبْتَ هُنَاكَ قَطْعًا
فَإِنَّمَا هَذِي اللَّيَالِي لِمَنَى وَالْدَّمُ يَلْزَمَنَّ مَنْ بَاتَ هُنَا (٢)
وَالْدَّمُ قِيلَ يَلْزَمَنَّ مَنْ حَلَقَا ثُمَّ إِلَى رَمِي الْجِمَارِ انْطَلَقَا
كَذَاكَ إِنْ أَخَرَّ مَا قَدْ قُدِّمًا أَوْ قَدَّمَ الْأَخِيرَ يَذْبَحَنَّ دَمًا

باب رمي الجمار

وَمِنْ تَمَامِ التَّسْلُكِ الْمُخْتَارِ لِلنَّاسِكِينَ الرَّمْيُ لِلْجِمَارِ
وَهِيَ مَوَاضِعُ أُعِدَّتْ بِمَنَى ثَلَاثَةٌ مَوْضِعُهَا قَدْ بَيَّنَّا
بَنُوا عَلَيْهَا ثَقْصًا تُعَرَّفُ وَكُلُّهَا بَعْدَ الزَّوَالِ يُقْدَفُ (٣)
وَوَقْتُهِ إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ وَجَمْرَةُ الْعَقَبَةِ تُرْمَى أَمْسَ (٤)
قَبْلَ الزَّوَالِ قَبْلَ أَنْ تُحِلَّ وَسَائِرُ الْأَيَّامِ تُرْمَى الْكَلَّا
وَجَائِزٌ أَيْضًا بِلا نِزَاعٍ بِاللَّيْلِ رَمْيُ حَائِفٍ وَرَاعِي
فَالرَّمْيُ وَالذَّبْحُ مَعًا وَالنَّحْرُ تُفْعَلُ فِي نَهَارِهَا وَالنَّفْرُ

(١) يعني أى موضع النحر في اليوم العاشر من ذى الحجة .

(٢) هنا : أي في مكة وغيرها مما سوى منى وقيل ليس عليه شيء كما جاء في الحديث

(٣) يُقْدَفُ : أى يُرْمَى .

(٤) أَمْسَ : أى في اليوم العاشر قبل الزوال .

وَمَنْ نَسِيَ إِلَى الْغُرُوبِ يَقْضِي
يَرْمِي غَدَاً عَنْ يَوْمِهِ وَأَمْسٍ
وَيَنْبَغِي لِمَنْ رَمَى الْجَمَارَا
كُلَّ حَصَاةٍ عِنْدَهَا ثَكِيرَةٌ
وَمَنْ رَمَاهَا بِثَمَانٍ حَصَلَا
وَالْحَجَرُ السَّبْعِينَ هَيْئَا
يُلْقِطُ كُلَّهُ مِنَ الْمُرْدَلِفَةِ
وَجَائِزٌ إِنْ كَانَ مِنْ أَرْضِ الْحَرَمِ
وَمَنْ مَسِيلِ الْوَادِي تَرْمِينَا
وَجَائِزٌ تَرْمِي وَأَنْتَ رَاكِبُ
إِنْ كَانَ مِنْ ضَرُورَةٍ قَدْ نَابَا
أَمَّا الطَّوَافُ لَا يُطَافُ عَنْهُ
وَطَفَ بِهِ وَهَكَذَا يُرْكَبُ
وَبِمَنْى ثَلَاثَةُ الْيَّامِ
وَيَكْفَى يَوْمَانِ لِمَنْ تَعَجَّلَا
وَإِنْ أَتَى اللَّيْلُ عَلَيْهِ وَجَبَا
وَأَوَّلُ النَّفَرَيْنِ هُوَ الْأَوَّلُ

مَا قَدْ نَسِيَ مِنْ فِعْلٍ هَذَا الْفَرَضِ
وَذَاكَ يُجْزِيهِ إِذَا مَا أُنْسِيَ
يُكَبِّرُ اللَّهَ بِهِ جَهَارًا
وَيَحْمَدُ اللَّهَ مَعَ الْآخِرَةِ
بِالسَّعِ وَالْآخِرُ جَهْلٌ أَهْمِلَا
مِثْلُ حَصَى الْخَذْفِ (١) يُقَدَّرْنَا
وَتَغْسِلَنَّهُ لِكِي تُنْظَفَهُ
مَنْ أَى مَوْضِعٍ يَكُونُ مُحْتَرَمٌ
كَمِثْلُ مَا اخْتَارَ يَفْعَلْنَا
وَجَائِزٌ يَتَوَبُّ فِيهِ النَّائِبُ
فَإِنَّهُ فِي فِعْلِهِ أَصَابَا
إِنْ مَرَضَ الْقَرِيبُ فَأَحْمِلَنَّهُ
وَإِنْ يَمُتْ يَطُوفُ عَنْهُ الْأَقْرَبُ
مَرْتَبِعُ الْمَبِيتِ وَالْمَقَامِ
وَكَانَ قَبْلَ اللَّيْلِ مِنْهَا رَحَلَا
عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّهَا مُسْتَوْعِبَا
وَالْفَضْلُ فِي الْآخِرِ لَيْسَ يُجْهَلُ

(١) الخذف : الرمي بالحصاة من بين أصبعين ويقال ان ذلك من أعمال قوم لوط وهو بالخاء المعجمة والذال المعجمة .

باب وداع البيت

وَبِتَامَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يُودَّعَنَا
يَطُوفُ سَبْعًا وَيُصَلِّيْنَا حَتَّى يَكُونَ الْبَيْتُ أَذْنَى عَهْدِهِ
وَشَدَّدَ الْقَائِلُ حَيْثُ أَوْجَبَا وَتَارَكَ الْوَدَاعَ عَمْدًا يَذْبَحُ
وَمَا عَلَى تَارِكِهِ لِعُذْرِ يَتِمُّ حَجُّهُ عَلَى اسْتِيفَاءِ
لِلْبَيْتِ مَهْمَا شَاءَ يَرْحَلْنَا عِنْدَ الْمَقَامِ ثُمَّ يَدْعُونَا
وَلَا يَبِغُ أَوْ يَشْتَرِي مَنْ بَعْدَهُ دَمًا عَلَى مَنْ بَعْدَهُ قَدْ شَرَبَا
كَفَّارَةً تُجْبِرُهُ وَتُصْلِحُ كَحَائِضٍ وَمَرْضٍ مِنْ جَبْرِ

باب الفدية والجزاء

وَمَنْ جَنَى يَلْزِمُهُ الْجَزَاءُ أَوْ لَوْتُ (١) الْإِحْرَامَ فَالْفِدَاءُ
يُلَوِّثُ الْإِحْرَامَ حَلْقُ الرَّأْسِ لَوْ كَانَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَوْ بَأْسٍ
وَمِثْلُهُ فِي الرَّأْسِ أَيْضًا تَغْطِيَةُ (٢) أَوْ لَبَسَ الْمَخِيطَ مِثْلَ الْأَقْبِيَةِ
أَوْ كَبَسَ الْأَحْفَافَ عِنْدَ النَّعْلِ أَوْ قَطَعَ الْأُظْفَارَ قَبْلَ الْحَلِّ
أَوْ يُدَمِّنُ الْجَسَدَ الْمُحَرَّمَا أَوْ يَقْطَعَنَّ الشَّعْرَ الْمُكْرَمَا
فَهَذِهِ وَنَحْوُهَا مَمْنُوعَةٌ تَلْزِمُ فِيهَا الْفِدْيَةُ الْمَشْرُوعَةُ

(١) لَوْتُ : أى أفسد والمراد بتلويث الاحرام فعلُ شئء مما يحظر فيه .

(٢) تَغْطِيَةُ : كَتْلِيَّةُ أى تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ وَهُوَ مُحَرَّم .

يَصُومُ أَوْ يُطْعِمُ أَوْ يَتَسَكُّ وَمُتَمَتِّعٌ مِنَ الْآفَاقِ ^(١)
 مَنْ لَمْ يَجِدْ يَصُمْ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ
 وَقَاتِلَ لِلصَّيْدِ وَهُوَ مُحْرَمٌ
 غَوِيبَ بِالْجَزَا بِمِثْلِ مَا قَتَلَ
 أَوْ عَدَلِهِ مِنَ الصِّيَامِ وَالنَّظَرِ
 أَشْكَلَ مَعْنَاهُ عَلَى مَنْ سَبَقَا
 يَنْظُرُ فِي الْمِثْلِ مِنَ الْأَنْعَامِ
 عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَجْعَلَنَّ يَوْمًا
 وَقِيلَ فِي الثَّعْلَبِ شَاةٌ تَجِبُ
 وَالْكَبْشُ قِيلَ فِي جَزَاءِ الضَّبَعِ
 وَالصَّدُّ ^(٣) وَالْجَرَادُ قِيلَ بَرِّي
 وَمَنْ يَرْبُ ^(٤) الْهَرَّ وَالْعِقَابَا
 وَلَا يَكُونُ حَكْمًا فِي الصَّيْدِ
 وَالْحَكَمَانِ مِنْ ذَوِي الْإِيمَانِ
 وَوَاسِعٌ تَأْخِيرُهُ حَتَّى يَجِدَ

بَذَحَ شَاةٍ لِيَتِمَّ النُّسْكُ
 عَلَيْهِ هَدْيٌ لَازِمٌ الْإِهْرَاقِ
 يَعُودُ وَالسَّبْعُ إِذَا أَمَّ ^(٢) الْوَطْنَ
 أَوْ كَانَ صَيْدًا قَدْ حَوَاهُ الْحَرَمُ
 بِحُكْمِ عَدْلَيْنِ عَلَى هَذَا الْمِثْلِ
 فِي صِفَةِ الْعَدْلِ الَّذِي قَدْ ذُكِرَا
 وَحَلَّهُ الرِّبْعُ حِينَ وَفَّقَا
 كَمْ قَدْرُهُ مَعَ قَدْرِ الطَّعَامِ
 حَتَّى يَكُونَ عَدُّ ذَاكَ صَوْمًا
 عَلَى الَّذِي لِقَتْلِهِ يَرْتَكِبُ
 وَقَبْضَةُ الطَّعَامِ غُرْمُ الضَّفْدِ
 يَحْرُمُ وَالْبَعْضُ يَقُولُ بَحْرِي
 يَلْزِمُهُ جَزَاءُ مَا أَصَابَا
 إِلَّا وَلِيٌّ عَنْ سَلِيلٍ ^(٥) زَيْدٍ
 بَعْضُهُمَا بَعْضًا يُوَالِيَانِ
 عَدْلَيْنِ يَرْضَى حُكْمَهُمْ وَيَعْتَمِدُ

(١) المتمتع من الآفاق أى من غير أهل مكة ومن كان داخل الحرم .

(٢) (أَمَّ) : أى قصد .

(٣) الصَّدُّ : بالفتح هو حوت صغير يوجد في مياه البر كالأنهار ومياه الأودية .

(٤) قوله : وَمَنْ يَرْبُ ، أى يملك .

(٥) سليل زيد : هو جابر بن زيد رضى الله عنه .

وَالْحَرَمُ الْمَمْنُوعُ يَحْرُمْنَا
وَذَلِكَ الْأَذْحَرُ وَهُوَ الصَّخْبَرُ
وَفِي الدَّعَامِيسِ وَفِي الْحِمَاضِ (١)
وَقِيلَ بِالْتَّرْخِيسِ لِلدَّوَاءِ
وَكُلِّ مَا كَانَ مِنَ الزَّرُوعِ
لَكِنَّهُ لَيْسَ بِوَادِي زَرْعٍ
كَقَطْعِ أَشْجَارٍ وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ
وَحَرَمُ الْمَدِينَةِ الزَّهْرَاءِ
وَمَا الْجَزَا فِي صَيْدِهَا بِمُلْتَزَمٍ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ فِي الرَّبِيعِ
فَمَكَّةَ حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ
عَلَيْهِمَا صَلَّيَ إِلَهِي كُلَّمَا

أَشْجَارُهُ إِلَّا الَّذِي يُسْتَنَى
لَأَنَّهُ بِهِ الْبُيُوتُ تُعْمَرُ
تَرْخِيسُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مَاضٍ
بَقَدْرِ الْحَاجَةِ كَالسَّنَاءِ
لِلنَّاسِ فَهُوَ لَيْسَ بِالْمَمْنُوعِ
فَحَرْثُهُمْ مُلَازِمٌ لِلْمَنْعِ
وَالْأَرْضُ دُونَ قَطْعِهَا لَا تُتَسَعُّ
جَاءَ عَنِ الْمُخْتَارِ فِي الْأَنْبَاءِ
وَقِيلَ بَلْ لَهَا اخْتِرَامٌ لَا حَرَمٌ
مَوْثَرٌ (٢) عَنْ سَيِّدِ الْجَمِيعِ
وَهَذِهِ مُحَمَّدُ الْكَرِيمِ
ثَرَّمِ الْوُرُقُ كَذَاكَ سَلَمًا

باب النحر

وَالنَّحْرُ يَوْمَ النَّحْرِ يُنْدَبْنَا
كَانَ الْفِدَاءَ لِلدَّيْحِ الْمُصْطَفَى
وَبَقِيَتْ مِنْ بَعْدِهِ فَيَالِهَا

مِنْ عَهْدِ إِبْرَاهِيمَ أَمْرٌ سُنَا
إِذْ سَلَّمَ الْأَمْرَ وَكُلُّ قَدْ وَفَا
مَرْيَّةٌ قَدْ نَالَهَا مِنْ نَالِهَا

(١) الدعاميس والحماض : نبت برّي حامض الطعم ، ينبت من مياه الأمطار في البراري .

(٢) مؤثر : خير المبتدأ وهو قوله : وأول القولين ، ويجوز نصبه حال أى جاء مؤثراً .

وَأَكَّدَ الْمُخْتَارُ هَذِي السَّنَةَ
وَكُلَّ مَاسِيقٍ لِنَحْوِ الْحَرَمِ
فَذَلِكَ هَدًى لَازِمٌ أَوْ يُنْدَبُ
يَصِيرُ بِالتَّقْلِيدِ (١) هَدًى وَاجِبًا
لَأَنَّمَا مَحَلُّهُ الْمَوْصُوفُ
وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْجَزَاءِ
فَهُوَ مَحَلُّهُ الَّذِي يُعْتَبَرُ
أَمَّا ضَحَايَا النَّاسِ فِي الْأَمْصَارِ
يَنْحَرُهَا مِنْ بَعْدِ أَنْ يُصَلَّى (٢)
فَلَيْسَ لِلذَّابِحِ قَبْلَهَا سِوَى
لَا يَسْبِقُنْ إِمَامَهُ فِي نَحْرِهِ
وَيَنْبَغِي أَنْ يَذْبَحَ بِيَدِهِ
وَحَيْثُ كَانَ ذَبْحُهَا شِعَارًا
وَيَنْبَغِي لِلذَّابِحِ الضَّحَايَا
وَجَائِزٌ أَنْ تُدْفَعَ الضَّحِيَّةُ
وَجَائِزٌ يَأْكُلُهَا جَمِيعًا
وَذُو ثَمَعٍ وَذُو قِرَانٍ

وَذُو ثَمَعٍ قَتَلَزَمْنَاهُ
مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ
وَبَعْدَ أَنْ قُلِدَ فَهُوَ يَجِبُ
يُذَلُّ إِذَا رَأَاهُ عَاطِبًا
لِلنَّحْرِ هُوَ الْحَرَمُ الْمَعْرُوفُ
لِلصَّيْدِ أَوْ مِنْ سَائِرِ الدِّمَاءِ
وَلَيْسَ يُجْزَى ذُوهُ إِنْ نَحَرُوا
مَنْدُوبَةً وَهِيَ مِنَ الشَّعَارِ
لِكِي يَحُورَ بِالذَّبَاحِ فَضْلًا
لُحُومَهَا كَانَ قَدِيدًا أَوْ شَوًّا
لِكِي يَفُوزَ بِعَظِيمِ أَجْرِهِ
وَيُجْزَى سِوَاهُ مِثْلَ وَلَدِهِ
لَا يَذْبَحُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
يُطْعَمُ مِنْهَا ثُلُثُهَا الْبَرَايَا
إِلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ عَطِيَّةُ
مَا لَمْ يَكُنْ سَبَبًا التَّمَتُّعَا
يَأْكُلُ ثُلْثَ لَحْمِهِ الْهَتَّانِ

(١) التقليد : هو أن يعلق نعلًا أو قلادة على رقبة البعير علامة على أنه هدي فلا يعترضه أحد .

(٢) قوله : «من بعد أن يُصَلَّى» بالبناء للمفعول ، أي صلاة العيد فمن ذبح قبل صلاة العيد

فهى شاة لحم لاضحية ، هكذا قال صلى الله عليه وسلم لمن ذبح قبل الصلاة ، ولا يجرم أكلها ولكنها لا تجزي عن الضحية ، وإن كانت مندوبة في سائر الأمصار ، قال تعالى «فصل لربك وانحر» أى صل صلاة العيد وانحر الضحية .

أَمَّا جَزَاءُ الصَّيْدِ وَالْدِّمَاءِ يَدْفَعُهُ لَا يَأْكُلَنَّ مِنْهُ فَصَاعِدًا وَدُونَهُمْ لَا يَمْضِي فَقِيلَ يَقْضَى مَثَلُ مَا قَدْ أَكَلَا دَمَ الْفَتَاةِ أَكَلَهُ لِلْبَعْلِ (١) إِنْ كَانَ ذَا فَقْرٍ وَأَمَّا دَمُهُ وَبِاتِّفَاقٍ فِي الضَّحَايَا تُجْزَى وَقِيلَ بَلْ يُجْزِيهِ بِنْتُ سَنَةٍ وَذَاكَ فِي السَّمِينِ لِأَسْوَاهُ وَلَا يُجُوزُ عِنْدَنَا الشَّرُّ وَهَكَذَا الْجَذَعَاءُ وَالْعَضْبَاءُ (٢) وَلَا يُجُوزُ أَنْ يُضَحَّى بِالطَّبَا لِأَنَّهَا مِنْ هَذِهِ الْبَهَائِمِ فَلَا أَقُولُ بِجَوَازِ التَّضَحِّيَةِ لِأَنَّمَا الْأَحْكَامُ بِالْمَعَانِي وَمَا عَلَى الْحَجَّاجِ مِنْ جُنَاحٍ وَيَبِيعُ شَحْمَهُنَّ حَتْمًا فَأَحْجُرِ

لِلْفُقَرَاءِ دُونَ الْأَغْنِيَاءِ إِلَى ثَلَاثَةِ فُجْزِي عَنْهُ وَأَكَلَ مِنْهُ عَلَيْهِ يَقْضَى وَقِيلَ بَلْ جَمِيعُهُ قَدْ بَطَلَا إِنْ لَمْ يَكُنْ تَفَاوُضٌ ذُو حِلٍّ فَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ حَتْمًا طَعْمُهُ ثَنِيَّةٌ وَدُونُهَا لَا يُجْزَى وَالضَّأْنُ قِيلَ يُجْزَى ابْنُ سَنَةٍ لِنَظَرِ الصَّلَاحِ مَنْ رَأَاهُ نَحِيَّةً كَلًّا وَلَا الْخُرْمَاءُ (٣) قَدْ قِيلَ وَالْعَوْرَاءُ وَالْعَرَجَاءُ وَكُلُّ وَحْشٍ هَكَذَا فَاجْتَبَا تَكُونُ دُونَ الصَّيْدِ وَالْحَوَائِمِ يَبْقَرُ الْوَحْشُ لِأَجْلِ التَّسْمِيَةِ مَنُوطَةٌ لَا بِالْمَقَالِ الْعَانِي فِي يَبِيعُهُمْ لِأَدَمِ (٤) الْأَضَاحِي وَقِيلَ بِالْجَوَازِ عِنْدَ الضَّرَرِ

(١) يعني أن هدي المرأة أو ما لزمها من دم الجزاء يحل لزوجه الفقير إلا إذا كانت مفوضة له في مالها وأما دمه فلا يحل لها لأن عليه نفقتها ، وهذا على القول المشهور في المذهب .

(٢) الشرماء : مشورة الأذن . ، والخرماء : مخروقتها .

(٣) الجذعاء : مكسورة القرن ، العضباء : التي ليس لها قرون .

(٤) الأدم : جمع أديم وهو الإهاب

وَمَا يَكُونُ قُرْبَةً لِلْخَالِقِ فَلَا يُدَلَّنُ بِالذَّوَانِقِ (١)
 فَيَالِهَا تَجَارَةً رَيْحَةً لِمَنْ أَتَى بِنِيَّةٍ صَحِيحَةٍ

(١) الذوانق « جمع دائق » وهو سدس الدرهم .

كتاب الاعتكاف

وَالِإِعْتِكَافُ سُنَّةٌ فَضِيلَةٌ
لَا زَمَّهَا الْمُخْتَارُ كُلَّ عَامٍ
وَهُوَ لُزُومُ الشَّيْءِ وَالْإِقْبَالُ
مَوْضِعُهُ فِي مَسْجِدٍ ثَقَامُ
يَدْخُلُهُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ
يُتِمُّ مَا يَنْوِيهِ وَهُوَ صَائِمٌ
وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ يَصِحُّ ذُوهُهُ
وَلَا يَجُوزُ يَعْمَلَنَّ بِأَجْرَةٍ
وَأَهْلُهُ (١) وَكُلٌّ مَنْ يَلْزَمُهُ
وَلَا يَجُوزُ يَخْرُجَنَّ مِنْهُ
فَيَخْرُجَنَّ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ
وَيَحْضُرُ الْجُمُعَةَ حَيْثُ تَلْزَمُهُ
مَا لَمْ يَلْجُ قَدْ قِيلَ تَحْتَ سَقْفٍ
وَجَائِزٌ يُشَيِّعُ الْجَنَازَةَ
كَذَاكَ نَصْرُ رَايَةِ الْإِسْلَامِ
لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلٌ
وَالطَّيْبُ لَا بَأْسَ بِهِ لِلْمُعْتَكِفِ

عَطِيَّةٌ مِنْ رَبِّنا جَلِيلَةٌ
فِي وَسْطٍ وَآخِرِ الصَّيَّامِ
عَلَيْهِ وَالْفَضْلُ لَهُ أَحْوَالُ
فِيهِ الصَّلَاةُ وَلَهُ إِمَامُ
وَيَخْرُجَنَّ بَعْدَ الْغُرُوبِ الْمُتَمَسِّي
وَالصَّوْمُ فِي الْمُخْتَارِ شَرْطٌ لَزِمُ
وَالْفَضْلُ فِيهِ ثَابِتٌ يَرُوءُهُ
إِلَّا لِقَوْتُ نَفْسِهِ وَالصَّبِيَّةُ
مِنْ قَوْمِهِ بِأَجْرَةٍ يُطْعَمُهُ
وَجَائِزٌ لِشَيْءٍ يَلْزَمُنُهُ
بِلا خِلَافٍ مِنْ أَوْلَى الْعِرْفَانِ
وَلْيُعِدَّ الْمَرِيضَ حَيْثُ يَعْلَمُهُ
وَقِيلَ بِالْتَّرْخِيصِ فِي ذَا الْوَصْفِ
وَالنَّصْرُ لِلْمَلْهُوفِ قَدْ أَجَازَهُ
وَلْيُعِدَّ الْفَائِتَ بِالتَّمَامِ
بِفِعْلِهِ الْأَوَّلِ غَيْرَ مُنْفَصِلٍ
وَيُكْرَهُ الْبَيْعُ لَهُ فَلْيُعْتَرَفْ

(١) قوله : «وأهله» معطوف على نفسه ، والصية هي جماعة الصبيان أو جمع صبي . أي لا يعمل عملاً بالأجر إلا لقوت نفسه وأولاده وأهله أي أزواجه ومن عليه نفقتهم .

وَرَخَّصُوا أَنْ يَشْتَرِيَ طَعَامًا
وَيَفْسُدُ اعْتِكَافُهُ إِنْ وَطِئَا
وَهَكَذَا تَلَزُمُهُ مَعْلَظُهُ
وَقِيلَ لَا تَعْتَكِفُ الْمُطَلَّقَةُ
وَلَا تَبِيتُ اللَّيْلَ فِي مَكَانٍ
كَذَاكَ لَا تُحْجُ أَيْضًا نَفْلًا
وَتُخْرَجُ لِمَصْلََةِ الْجِيرَانِ
إِنْ كَانَ مِنْ أَرْحَامِهَا وَالتَّغْزِيَةِ
وَهَكَذَا تُخْرَجُ يَوْمَ الْعِيدِ
فَالاجْتِمَاعُ فِيهِ أَمْرٌ شَرْعًا
إِذَا رَأَى الْكَثْرَةَ فِي الْإِسْلَامِ
لِمَنْ عَلَيْهِ قُوَّتُهُ إِلْزَامًا
وَيَلْزَمُهُ عَوْدُهُ مُبْتَدَأًا
عُقُوبَةُ التَّضْيِيعِ فِيمَا اسْتَحْفَظَهُ
مَا بَقِيََتْ فِي عِدَّةٍ مُعَلَّقَةٍ
عَنْ بَيْتِهَا فِي الْخَوْفِ وَالْأَمَانِ
وَالْفَرَضُ لَازِمٌ يَغْمُ الْكُلًّا
وَلِإِعَادَةِ الْمَرِيضِ الْعَانِي
تُعْزِهِمْ وَهَكَذَا فِي التَّهْنِئَةِ
لِأَنَّهُ مُجْتَمِعُ الْعِيدِ
يُورِثُ حَصَمَ الدِّينِ مِنْهُ فَرَعًا
يُؤْءُ بِالْحَيَةِ وَالْآثَامِ

كتاب النذور

النَّذْرُ إِلْزَامُ الْفَتَى لِنَفْسِهِ
وَهُوَ لِلَّهِ وَمَنْ قَدْ قَالَ
لَوْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ فِي مَقَالِهِ
وَمَنْ بِهِ يَقْصِدُ غَيْرَ اللَّهِ
وَيَلْزِمُ الْوَفَاءَ بِالنُّذُورِ
قَدْ مُدِحَ الْمُؤَفُّونَ فِي الْقُرْآنِ
وَالنَّذْرُ بِالْعَصِيَانِ طُرّاً يُحْجَرُ
عَذْرُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ أَلْزَمَا
وَهُوَ كَالظَّهَارِ يَلْزَمُنَا
وَالْقَائِلُونَ أَنَّهَا لَا تَلْزِمُ
فَصَوْمُ كُلِّ الدَّهْرِ مِنْ ذَا الْحَالِ
وَكُلُّ نَذْرٍ كَانَ لِلشَّيْطَانِ
وَإِنْ يَكُنْ لِلْجَنِّ فَالْفَقِيرُ
وَنَاذِرٌ بِمَنْ (٣) حَلٌّ يُسْرَجُ
مَالَيْسَ لِإِذَا لَهْ فِي نَفْسِهِ
نَذَرْتُ فَلْيُؤَفِّ لَهْ تَعَالَى
لَأَنَّهُ الْمَقْصُودُ فِي أَحْوَالِهِ
فَنَذْرُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنَاهِي
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ بِالْفُجُورِ
فِي هَلْ أَتَى حِينَ عَلَى الْإِنْسَانِ
بِهِ الْوَفَا وَالْحُلْفُ هَلْ يُكْفَرُ
مُرْسَلَةً (١) بِالْعَقْدِ حِينَ انْتَبَهَا
مَعَ أَنَّهُ زُورٌ يُكْفَرُنَا
يَنْفُونَ أَصْلَ الْعَقْدِ حَيْثُ يَأْتُمُ
وَالصَّوْمُ فِي الْعِيدَيْنِ وَاللَّيَالِي
فَذَاكَ حِجْرٌ وَاضِحٌ الْبُطْلَانِ
يَحُوزُهُ وَهَكَذَا الْقُبُورُ (٢)
بِهِ عَلَى الْقَبْرِ فَقِيلَ يُخْرَجُ

(١) أي كفارة يمين مرسلة ، وهي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ولم أذكر العتق لأنه لا يوجد الآن .

(٢) أي وهكذا القبور يكون ما نذر لها راجحاً للفقراء ، وهذا عقوبة للناذر ، والأصح أن لا يلزمه شيء إلا التوبة لأنه نذر لغير الله .

(٣) المَنْ : وزان معروف عند أهل عُمان .

وَبَعْضُهُمْ لِلْفُقَرَا قَدْ حَكَمًا
لَأَتَمَّا السَّرَاجُ لِلْقُبُورِ
وَيَخْرُجَنَّ فِيهِ قَوْلُ أَنَّهُ
وَهَكَذَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهَا لِلْفُقَرَا
وَالرَّاجِحُ الْبُطْلَانُ حَيْثُ نَذَرَا
وَنَازِرٌ لِأَفْضَلِ الْبُلْدَانِ
لِأَنَّهَا أُمُّ الْقُرَى بِالنَّصِّ
وَنَازِرٌ يُصَلِّيَنَّ فِي مَسْجِدٍ
فِي الصَّلَاةِ حَوْلَهُ يَرُ
وَنَازِرٌ بِرَكَعَاتٍ عِدَّةٍ
يُصَلِّيْنَهَا حَسَبَ مَا يُطِيقُ
وَنَازِرٌ يُصَلِّيَنَّ اللَّيْلَ
قِيلَ عَلَيْهِ يَقْضِيَنَّ الْفَرَضَا
وَلَا أَرَى هَذَا مِنَ السَّدَادِ
وَالْفَرَضُ مَعْلُومٌ فَيَخْرُجْنَا
وَالنَّذْرُ وَاقِعٌ عَلَى سَوَاهُمَا
وَنَازِرٌ بَأَن يَصُومَ عَامًا
فَإِنَّهُ يُبَدِّلُ شَهْرَ الصَّوْمِ

بِهِ وَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فَأَعْلَمَا
مِنْ جُمْلَةِ الْمَمْنُوعِ وَالْمَحْجُورِ
لَا يَثْبُتُنْ شَيْءٌ فَيُلْزَمَنَّهُ
فِي النَّذْرِ لِلْقُبُورِ بِالْأَمْوَالِ
وَأَحْوَطُ الْقَوْلَيْنِ مَا تَأَخَّرَا
شَيْئًا بِهِ الْوَفَاءُ حَتْمًا حُجْرًا
يَحْمِلُهُ لِمَكَّةِ الرَّحْمَنِ
وَمَنْ يَعُدُّ فَضْلَهَا لَا يُحْصَى
فَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ
إِذَا مَانِعُ الدُّخُولِ فِيهِ عُذْرُ
فَلَمْ يُطَقْ فَلْيَفْرُقَنَّ مَا حُدَّه
وَإِنْ يُطَقْ فَيَمْنَعُ التَّفْرِيقُ
أَوْ النَّهَارَ عَرْضُهُ وَالطُّولَا
لَأَنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِمَاضَا
إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَاكَ مِنَ الْمُرَادِ
كَذَاكَ وَقْتُ الْمَنْعِ يُحْجَرْنَا
وَعَيْرَ هَذَا لَا أَرَاهُ لَازِمًا
مِنَ السَّنَنِ عَدَدًا تَمَامًا
وَالْفِطْرُ وَالنَّحْرُ لِكُلِّ يَوْمٍ

كَذَاكَ قَالَ الْأَصْلُ وَهُوَ مُشْكِلٌ (١) إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي النَّذْرِ هَذَا يَدْخُلُ
فَهُوَ نَظِيرُ مَا مَضَى مِنْ قَوْلٍ فِي النَّذْرِ بِالصَّلَاةِ كُلِّ اللَّيْلِ
وَهَاهُنَا قَدْ نَقَضَ الْمُقَدِّمًا بِقَوْلِهِ مِنْ بَعْدِ مَا تَقَدَّمَ
لَكِنَّهُ لَا يُبَدِّلُ الصِّيَامَ لِلشَّهْرِ مَهْمَا قَالَ هَذَا الْعَامَ
وَأَنَّهُ يُبَدِّلُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ قَدْ قِيلَ بِغَيْرِ شَجَرٍ
فَلَا يُفِيدُ قَوْلُ هَذَا الْعَامَ إِحْرَاجُ مَا يَسْتَلْزِمُ الْكَلَامُ
إِنْ كَانَ وَاجِبَ الْقَضَا فَيَجِبُ فِي الْكُلِّ أَوْ لَا فَسِوَاهُ يُحْسَبُ
وَنَازِرٌ بِأَنْ يَصُومَ يَوْمًا مُعَيَّنًا بِاسْمِهِ مَرْسُومًا
فَلَمْ يَصُمْ حَتَّى يَفُوتَ الْيَوْمُ تَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ وَلَوْ
وَالْاِخْتِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي الْبَدَلِ كَالْخَلْفِ فِي الْقَضَا بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ (٢)
وَعَاجِزٌ فِيهِ عَنِ الصِّيَامِ يُفْتَوْنَهُ فِي ذَلِكَ بِالْإِطْعَامِ
وَقِيلَ فِي الْإِطْعَامِ يُجْزَى الْقَادِرَا أَيْضًا وَلَا أَرَاهُ قَوْلًا ظَاهِرًا
وَقِيلَ فِي الصَّوْمِ يَتَوَبُّ النَّائِبُ بِالْعَجْزِ وَهُوَ فِي الْمَقَالِ صَائِبٌ
وَالْحَقُّ لَائِحٌ عَلَى مَدَارِهِ وَفِي الصَّوْمِ يَتَوَبُّ النَّائِبُ
وَمَنْ يَمُتْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤَدِّيَهُ قِيلَ الْوَارِثُ قِيلَ يَقْضِيهِ (٣)
وَقِيلَ لَا يَلْزِمُهُ وَالْأَوَّلُ أَفْتَى بِهِ الْمُخْتَارُ فِيمَا يُنْقَلُ

(١) قوله : «هو مشكل» قلت إن صاحب الأصل يرى أن النكرة لفظ عام فيجب عليه أن يصوم عاما كاملا ليس منه صوم رمضان ، لأن صيامه فاصل لصيام نذره المقصود في نفسه فإن نذر أن يصوم هذا العام بالتعريف دخل فيه صيام رمضان لصدقه أنه صامه ، وهذه المسألة قابلة للخلاف وما قاله الشيخ الصايغي قول صحيح واعتبار قوى ، لمن تأمله ، والله أعلم .

(٢) قوله : «بالأمر الأول» اشارة لما جاء عن علماء الأصول من الاختلاف في القضاء هل هو واجب بالأمر الأول ، أم يأمر آخر غير الأمر الأول ، وهو غير موجود في قضاء يوم النذر .

(٣) يقضيه : منصوب بأن مقدره .

أَمَرَ مَنْ يَسْأَلُهُ أَنْ يَقْضِيَ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ مَقَالِ الْكُذْمِيِّ (١) مُسَافِرٌ صَلَّى صَلَاةَ نَذْرٍ وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي التَّثْلِيلِ وَنَازِرٌ بِطَاعَةٍ ثُمَّ بَدَأَ يَلْزِمُهُ الْوَفَا وَبَعْضٌ جَعَلَهُ وَنَازِرٌ قَالَ بِرَأْسِ غَنَمٍ وَقِيلَ لَا يُجْزِيهِ إِلَّا الْوَسْطُ وَالضَّانُّ يُجْزِيهِ مِنَ الْأَغْنَامِ هَذَا إِذَا أَجْمَلَ حِينَ نَذَرَا وَذَابِحٌ (٢) شَاةً لِنَذْرِ وَقَعَا فَمَا عَلَيْهِ بَدَلٌ لِدَاكَا وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَهْمَلَ التَّحْدِيدَا وَنَازِرٌ عَيْنَ شَاةٍ وَلَدَتْ وَلَيْسَ لِلنَّازِرِ شَيْءٌ فِيهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ الَّذِي قَدْ نَذَرَا وَالْحَقُّ فِي إِتْبَاعِهِ بِأَمِّهِ

وَمِنْهُ عِلْمٌ تَقْلِنَا وَالْفَرَضُ إِنْ عِلْمُوهُ لَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ يَذْكُرُهَا قِيلَ صَلَاةَ سَفَرٍ وَلَا أَرَاهُ لَازِمًا فِي الْمَقُولِ لَهُ بَأْنٌ يَتْرَكَ ذَاكَ أَبَدًا كَالْحِنْثِ فِي الْيَمِينِ فِيهِ مُرْسَلَةٌ يُجْزِيهِ فِي الْوَفَاءِ جَذْيٌ فَأَعْلَمَ وَهُوَ ابْنُ عَامِينَ ثَنِي يُشْرَطُ لِأَنَّهَا جَنْسٌ لَدَى الْأَحْكَامِ وَإِنْ يُعَيَّنُ يُلْزَمُ مَا ذَكَرَا فَأَكَلَ السَّبَاغُ مِنْهَا قِطْعًا إِنْ كَانَ قَدْ حَدَدَ مَا هُنَاكَ قِيلَ عَلَيْهِ يَذْبَحُنْ جَدِيدًا فَأَيْبُهَا يَتَّبِعُهَا حَيْثُ أَتَتْ وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ يَلِيهِ بِهِ فَلَا يَتَّبِعُهُ فِيمَا جَرَى كَالْهَدْيِ إِذْ شَابَهُهُ فِي حُكْمِهِ

(١) الكُذْمِيُّ : بضم الكاف نسبة إلى ناحية كُذَم من جوف عمان ، وهى أرض وطننا المبارك والمراد بالكُذْمِيُّ الإمام العلامة الكبير أبو سعيد محمد بن سعيد الكُذْمِيُّ رضوان الله عليه .
(٢) (ملحوظة) قوله : «وذابح» تأمل فيه أيها القارىء فإنه يبين لك من هذا ما قاله صاحب الأصل فى النذر بصيام عام أن فيه فرقا بينه وبين نذره بصوم هذا العام .

وَنَادِرٌ يُهْدِي إِلَى فَلَانٍ
فَإِنَّهُ يَرَى حِينَ أَهْدَى
وَنَادِرٌ لِيُعْطِينَ زَيْدًا
فِيهِ اخْتِلَافٌ إِنْ يَكُنْ أُعْطَاهُ
وَمَنْ يُرَاعِي الْقَصْدَ عِنْدَ النَّذْرِ
وَمَنْ يَكُنْ خِدْمَتُهُ قَدْ أَهْدَى
وَقِيَمَةُ النِّفْعِ إِذَا أَهْدَاهُ
وَقَائِلٌ مَالِي لَبِيتَ اللَّهُ
هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْأَثَارِ
لَكِنَّ عُرْفَ النَّاسِ قَدْ تَحَوَّلَ
يَقُولُ قَدْ أَهْدَيْتُهُ لِلْكَعْبَةِ
وَلَا يُرِيدُ هَدْيَهُ لِلْبَيْتِ
لَأَنَّهُ قَدْ حَرَّمَ الْحَلَالَ
كَقَائِلِ جَمِيعِ مَالِي صَدَقَهُ
لَأَنَّهُ لَمْ يُرِدِ التَّصَدُّقَ
وَقَالَ بَعْضُ يُخْرِجَنَّ الْعُشْرَا
وَنَادِرٌ بِنَفْسِهِ يُهْدِيهَا
كَذَاكَ قَالَ وَأَنَا لَا أَعْرِفُ
وَقَدْ فُئِدِيَ الدَّبِيحُ وَهُوَ الْمُصْطَفَى (١)

هَدِيَّةٌ إِنْ عُوْفِي الْفُلَانِي
إِلَيْهِ لَوْ لَمْ يَقْبَلَنَّ الْمُهْدِي
مِنْ حَبِّ أَرْضٍ حَدَّهَا تَحْدِيدًا
زَكَاتُهَا وَذَاكَ مَاسَمَاهُ
لَمْ يَكْتَفِ بِذَاكَ عِنْدَ الْبَرِّ
لَلْبَيْتِ يَهْدِي أَجَرَ ذَاكَ الْمُهْدِي
لَلْبَيْتِ يُرْسِلُهَا تَلْقَاهُ
يَحْمِلُهُ طَرًّا لَبِيتَ اللَّهُ
وَهُوَ حَقٌّ هَذَا الْاِعْتِبَارِ
فَالْهَدْيُ فِي تَحْرِيمِ ذَاكَ اسْتَعْمِلَا
يُرِيدُ لَا أَنَالَهُ بِجَهَةِ
وَذَاكَ كَالْيَمِينِ فِيمَا يَأْتِي
عَلَيْهِ أَنْ يُكْفِّرَنَّ إِرْسَالًا
فَمُوجِبُ الْيَمِينِ فِيهِ حَقَّقَهُ
وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَوْثِقَا
مِنْهُ لِمَنْ يَرَى عَلَيْهِ فَقْرًا
بَدَنَةً مِنْ بَيْتِهِ يَأْتِيهَا
مَا أَصْلُ هَذَا فَلَهُ اسْتَكْشَفُ
بِدَبْحٍ كَبَشٍ وَبِهِ كَانَ الْوَفَا

(١) أى إسماعيل ؛ وقيل أخوه إسحاق والأول أكثر .

كتاب الأيمان

عَقْدٌ بِهِ يَمْتَنِعُ الْمُكَلَّفُ
يَكُونُ حَقًّا وَهُوَ الْيَمِينُ
وَبَاطِلٌ (١) وَهُوَ بَغْيُ الْبَارِي
إِذْ لَا يَجُوزُ الْحَلْفُ بِالْآبَاءِ
وَالْخُلَفَاءِ فِيمَنْ قَالَ قَدْ أَقْسَمْتُ
وَمِثْلُ أَقْسَمْتُ أَرَى حَلَفْتُ
وَلَا يَمِينُ بِنَعَمٍ وَإِنْ قَصَدَ
وَفِي مَعَاذِ اللَّهِ حَلْفُ ذِكْرٍ
وَفِي لَعْنِ اللَّهِ قَطْعًا قَسَمُ
لَعْنُكَ الْمَعْرُوفُ فِي الْخِطَابِ
فَقَوْلُهُ هَلْ جَائِزٌ لِعَمْرِي
لَيْسَ بِقَوْلٍ سَالِمٍ مِنَ الْغَلَطِ
وَقَوْلُهُ قَدْ أَقْسَمَ الرَّحْمَنُ
فَاللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ يُقْسِمُنَا
بِاللَّيْلِ وَالْفَجْرِ وَبِالشَّمْسِ وَمَا
فَهَلْ تَرَى لِلْعَبْدِ هَذَا قَسَمًا
وَقِيلَ لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ حَلَفَا

عَنْ فِعْلِ مَا يَقْصِدُ هُوَ الْحَلْفُ
بِاللَّهِ أَوْ صِفَاتِهِ تَكُونُ
كَحَالِفٍ بِالْحَلْقِ وَالْأَحْجَارِ
وَلَا بِشَيْءٍ غَيْرِ ذِي الْآلَاءِ
وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ قَدْ عَلِمْتُ
وَقِيلَ دُونَ مَا بِهَا وَصَفْتُ
بِهَا الْيَمِينَ قِيلَ فِيهَا مَا اعْتَقَدَ
وَأَنَّهَا لَيْسَ يَمِينًا شَهْرًا
وَهِيَ حَيَاةُ اللَّهِ قَطْعًا تُعْلَمُ
وَهُوَ الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ
قَالَ نَعَمْ وَقَدْ أَتَى فِي الذِّكْرِ
فَاخْذَرُ وَلَا تُتَابِعَنَّ مَنْ غَلَطَ
بِهِ فَمَا لَهُ بِهِ بُرْهَانُ
مِمَّا يَشَاءُ وَالْعَبْدُ يُمْنَعُنَا
أَشْبَهُهُ فِي الذِّكْرِ رَبِّي أَقْسَمَا
فَسَقَطَ احْتِجَاجُهُ وَانْهَدَمَا
بِحُرْمَةِ الدِّينِ وَلَا بِالْمُصْطَفَى

(١) قوله : « وباطل » بالرفع مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه باطل ، ويجوز نصبه خبرا ليكون معطوفا عليها .

وَالْكَتُبِ وَالرَّسْلِ وَإِنْ يَكُنْ قَصْدٌ
وَكُلُّ حَالِفٍ لَهُ مَا أَضْمَرَ
فَإِنَّمَا النِّيَّةُ فِي ذِي الْمَسْئَلَةِ
وَقَدْ أَتَى فِي اللَّغْوِ فِي الْإِيمَانِ
فَيَشْرُطَنَّ الْقَصْدُ بِالْجَنَانِ
فَلَا أَرَى أَعْتَبَارَ لَفْظٍ أَبَدًا
وظَاهِرُ اللَّفْظِ إِلَيْهِ تَنْصَرِفُ
وَالْعُرْفُ أَوْلَى مِنْ لُغَاتِ تَهْجُرُ
وَحَالِفٌ لَا يَأْكُلَنَّ الرُّطْبَا
وَالْعَكْسُ مِثْلُهُ لِأَجْلِ الْإِسْمِ
وَالْأَصْلُ قَدْ فَرَّقَ حَيْثُ مَنَعَا
وَقَالَ فِي الْحَلِّ وَفِي الدَّبْسِ مَعَا
وَقَالَ يَشْرَبَنَّ حَلُّ السَّمْسِمِ
وَهُوَ مِنَ التَّنَاقُضِ الْمَعْلُومِ
فَالدَّبْسُ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الرُّطْبِ
وَالْحَلُّ ^(٣) سَمْسِمٌ وَقَدْ تَحَلَّلَا
وَالْمُخُّ غَيْرُ اللَّحْمِ أَمَّا ذَا الشَّوَى

بِذَلِكَ رَبَّهُنَّ فَهُوَ مَا عَقَدَ
إِلَّا إِذَا حَلَفَهُ قَاضِي الْوَرَى
لِذَلِكَ الْقَاضِي الَّذِي قَدْ حَمَلَهُ
عَفْوٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فِي الْقُرْآنِ
وَهُوَ دَلِيلُ الْقَصْدِ فِي الْإِيمَانِ
فِي الْحِنْثِ حَتَّى يَنْوِينَ وَيَقْصِدَا
يَمِينُهُ إِلَّا إِذَا مَا يَنْحَرِفُ
إِذْ قَلَمًا عَلَى الْفَوَادِ تَخْطُرُ
فَلْيَأْكُلِ الْبُسْرَ إِذَا مَارَغَبَا
مُخْتَلَفٌ ^(١) فَاخْتَلَفَا فِي الْحُكْمِ
تَارَكَ بُسْرَ يَأْكُلَنَّ مَا أُيْنَعَا
يَأْكُلُهُ مُؤَلٌّ ^(٢) عَنِ التَّمْرِ اسْمَعَا
مُؤَلٌّ عَنِ السَّمْسِمِ أَيْضًا فَاعْلَمْ
لِصَاحِبِ الْمَعْقُولِ وَالْمَفْهُومِ
تَحْوِلًا كَذَاكَ بِالتَّقَلُّبِ
فَبَانَ عَنْهُ الْقِشْرُ حِينَ الْفَصْلَا
لَحْمٌ فَيَحْشَنُّ إِلَّا إِنْ نَوَى

(١) قوله : «مختلف» خير لمبتدأ محذوف تقديره هو .

(٢) مؤل : أى حالف .

(٣) قوله : «والأصل والحل عندى» فى ذلك كله أن قول الأصل هو الأصح والأظهر والله أعلم .

وَالْبَيْضُ وَالْجُبْنُ مِنَ الْإِدَامِ
وَلَا أَرَى لِدَاكَ وَجْهًا غَيْرَ إِنْ
فَالْعُرْفُ هُوَ الْأَصْلُ فِي ذَا الْبَابِ
وَمَنْ عَنِ الْحَلِيبِ أَلَى يَشْرَبُ
وَقِيلَ مَنْ أَلَى بَانَ لَا يَأْكُلَا
يَكُونُ فِي ذَلِكَ حَانِثًا لِمَا
وَحَالَفَ عَنْ أَكَلِ هَذَا الشَّيْ
يَلْزَمُهُ حِثْنَانِ حِينَ أَكَلَا
وَحَالَفَ عَنْ أَكَلِ مَالِ الْخَلْقِ
وَمَالِ هَذَا النَّاسِ لَيْسَ يَدْخُلُ
وَحَالَفَ لَا يَدْخُلَنَّ الْبَحْرَا
وَهَكَذَا إِنْ رَكِبَ السَّفِينَا
وَحَالَفَ لَا يَسْكُنَنَّ السُّفُنَا
إِلَّا إِذَا مَارَكَبَ الزَّوْجَانِ
وَحَالَفَ عَنْ أَكَلِ صَيْدِ الْبَرِّ
وَكَانَ فِي الْأَنْهَارِ وَالْأَوْدِيَةِ
وَذَاكَ بِالْعُرْفِ الَّذِي لَهُمْ طَرَأُ
وَحَالَفَ بَأَنَّهُ لَا يَزْنِي
إِذَ الرَّثَا فِي الْوَصْفِ غَيْرُ الْعَبَثِ

وَالْأَصْلُ قَدْ رَخَّصَ فِي الْأَحْكَامِ
كَانَ لَهُمْ هُنَاكَ عُرْفٌ يَخْرُجَنَّ
لَأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ فِي الْخِطَابِ
سَمْنًا كَذَاكَ الْعَكْسُ أَيْضًا يَجِبُ
فَيُظَرُّ عُمَانُ بَعْضُهُ قَدْ أَكَلَا
أَتَى مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي قَدْ رَسَمَا
وَعَنْ ذَوَاقِهِ (١) إِذَا مَا هِيَ
لَأَنَّمَا الْوَصْفَانِ فِيهِ دَخَلَا
لَا يَحْتَنُّ بَيْتِ مَالِ الْحَقِّ
فِيهِ الْمَسَاجِدُ الَّتِي تُمَوَّلُ
يَحْنُثُ حِينَ يَدْخُلَنَّ لَوْ شَبْرَا
يَحْنُثُ فَلْيُكْفِّرِ الْيَمِينَا
فَلَا يَرُونَ فِي السَّفِينِ مَسْكَنَا
فِيهَا وَكَانَا يَتَجَامَعَانِ
جَمِيعِهِ وَأَكَلَ صَيْدِ الْبَحْرِ
صَيْدُ فَلَا يَدْخُلُ فِي التَّالِيَةِ
فَالْبَحْرُ لَا يَعْمُ هَذِي الْأَنْهَارُ
لَا يَحْتَنُّ بَعَثَ قِيمَنِي
كَذَاكَ فِي الْحُكْمِ وَفِي التَّلَوُّثِ

(١) وعن ذواقه : يعني الذوق والأكل .

وَالْأَرْضُ فِي الْبَسَاطِ تَدْخُلُنَا
قُلْتُ وَلَكِنْ تَدْخُلُنِ تَجَوُّزًا
وَذَاكَ مَوْقُوفٌ عَلَى أَنْ يَقْصِدَهُ
وَحَالِفٌ عَنْ أَكْلِ حَبِّ ذِكْرِهِ
لَا يَحْتَنُّ بِأَكْلِ هَذَا الثَّمَرِ
وَرَفَعَ الْأَصْلَ عَنِ الضِّيَاءِ (١)
وَلَا أَرَاهُ بِالصَّوَابِ يُنْبِي
فَحَالِفٌ لِيَضْرِبَنَّ زَيْدًا (٢)
فَهَلْ تَرَاهُ حَانِثًا بِذَاكَ
وَحَالِفٌ بِالْوَاحِدِ الْجَلِيلِ
فَبَاعَ مِنْ بَعْدِ لَزِيدٍ نَحْلًا
فَإِنَّهُ يَحْنُثُ فِيمَا ذَكَرَا
لَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ فِي الْإِقَالَةِ
وَالْعُرْفِ لَا يَجْعَلُهَا فِي التَّسْمِيَةِ
وَحَالِفٌ لَا يَلْبَسَنَّ نَعْلًا
لَا يَحْتَنُّ بِلَبْسِ ذَلِكَ الْبَعْضِ
وَالْبَعْضُ لَا كَالْكُلِّ فِي التَّسْمِيَةِ

إِسْمًا وَفِيهَا الْحِنْثُ يَلْزَمُنَا
فِيلْزَمُ الْحِنْثُ الَّذِي تَجَوُّزًا
لَا يَحْتَنُّ إِلَّا إِذَا مَا قَصِدَهُ
وَبَعْدَهُ فِي أَرْضِهِ قَدْ بَذَرَهُ
لَأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَالَ فَانْظُرِ
ثُبُوتَ حِنْثِهِ لَدَى الْإِفْتَاءِ
لَأَنَّ هَذَا غَيْرُ ذَاكَ الْحَبِّ
فَيَضْرِبَنَّ ابْنَهُ الْوَلِيدَا
فَالْبَذَرُ وَالْعَلَّةُ مِثْلُ ذَاكَ
لَا يَشْتَرِي شَيْئًا مِنَ النَّخِيلِ
ثُمَّ اسْتَقَالَ السَّبْعَ مِنْهُ أَصْلًا
وَهُوَ عَلَى قَوْلِ هُنَاكَ شَهْرًا
يَبْعُ وَيَقِيلُ فَسَخَّ مَا قَدْ نَالَهُ
يَبْعًا فَلَا حِنْثَ بِهِذِي التَّأْلِيَةِ
فَقَطَعَ الْأَكْثَرَ مِنْهَا فِعْلًا
لَأَنَّهُ لَيْسَ بِنَعْلٍ مُرْضِي
وَالْحُكْمُ أَيْضًا عِنْدَ أَهْلِ الْفِطْنَةِ

(١) كتاب الضياء من أشهر تأليف المتقدمين من أصحابنا المشاركة وهو في خمسين جزءا .
قال أبو القاسم البرادى : وقفت على ثلاثة أسفار من كل سفر . منها ضخمة كبير . ومؤلف
الضياء أبو المنذر سلمة بن مسلم الصحارى .
(٢) قوله : « فحالف ليضربن زيدا » هكذا في النسخ القديمة وفي نسخة الأصل وهو مشكل
وصوابه عندى (وحالف لا يضربن) فليتأمل .

وَقِيلَ مَنْ عَلَى خُرُوجِ حَلْفَا
يِيرُ بِالْخُرُوجِ لَوْ لَمْ يَصِلِ
أَمَّا إِذَا نَوَى الْوُصُولَ لَزِمَهُ
وَقِيلَ فِي جَمَاعَةٍ قَدْ حَلَفُوا
يَفْعَلُهُ الْبَعْضُ وَبَعْضٌ أَمْسَكَ
وَحَالَفَ لِقَتْلِ نَفْسٍ بَرًّا
لَأَنَّهُ نَفْسٌ وَذَلِكَ حَيْثُ لَمْ
وَأَيُّ الضَّعْفِ لِأَيُّوبَ النَّبِيِّ
وَحَالَفَ لَا يَحْضُرَنَّ فَرَحًا
فَمَاتَ مِنْ بَعْدِ أَبَوَيْهِ وَحَضَرَ
لَأَنَّهُ لِنَفْسِهِ قَدْ حَضَرَ
أَمَّا الشَّرِيفُ فَمُطِيعُ اللَّهِ
وَحَالَفَ بَأَنَّهُ شَرِيفٌ
وَعِنْدَنَا الْعَاصِي هُوَ الْوَضِيعُ

إِلَى بِلَادٍ حَدَّهَا وَعَرَّفَا
وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ لَفْظِ الْمُجْمَلِ (١)
أَنْ يَصِلَنَّ مِثْلَ مَا قَدْ فَهَمَهُ
عَنْ فِعْلِ شَيْءٍ ثُمَّ فِيهِ اخْتَلَفُوا
فَالْحِنْثُ لَزِمَ (٢) لِمَنْ لَمْ يُمَسِّكَا
قَدْ قِيلَ مَهْمَا يَقْتُلَنَّ الذَّرَا
يَكُنْ لَهُ قَصْدٌ هُنَاكَ مُلْتَزِمٌ
تُقَرَّبُ الْحَقُّ لِهَذَا الْمَذْهَبِ
لِأُخْتِهِ سُخْطًا (٣) لَهَا أَوْ تَرَحَّا
مَأْتَمَةٌ لَا حِنْثَ فِيهِ قَدْ ذُكِرَ
لَيْسَ لَهَا وَالْحَقُّ فِيهِ ظَهَرَا
وَمَنْ لَهُ فِي النَّاسِ نَوْعٌ جَاهٍ
لَا يَحْنَثُنْ إِنْ كَانَ ذَا الْمَوْصُوفِ
لَأَنَّهُ لِدِينِهِ مُضِيعٌ

(١) قوله : «لفظ المجمل» بإضافة الموصوف الى صفته أى اللفظ المجمل .
(٢) قوله : «فالحنث لازم» أى أن الحنث على من لم يمسك منهم عن الفعل الذى حلفوا
أن لا يفعلوه ، ولقائل أن يقول لا حنث عليهم إلا إذا فعلوا جميعا كما أنهم حلفوا أن لا يفعلوه
جميعا والأولى فى هذا اعتبار المقاصد ، وقوله «لم يمسكا» بالالف عوضا عن نون التوكيد المحذوفة .
(٣) قوله : «سخطا» منصوب على أنه مفعول لاجله وقوله : «أوترحا» معطوف على فرحا
وأصل العبارة أى هذا الرجل حلف أن لا يحضر لأخته فرحاً ولا ترحاً أى لا سرور ولا حزناً
سخطاً منه عليها .

أَكْرَمُكُمْ بِالنَّصِّ أَتَقَاكُمْ فَلَا
وَحَالَفَ بِاللَّهِ مَا الرُّمَّانُ
وَفِيهِ قَوْلٌ أَتَاهَا لَا تَجِبُ
وَحَالَفَ لَا يَرْكَبُنْ طَرِيقًا
وَبَعْدَ أَنْ مَاتَ الصَّدِيقُ مَرًّا
وَحَالَفَ لِيَضْرِبَنَّ ذَاكَ
وَهَكَذَا جَمِيعُ مَا يُفَوِّتُهُ
وَحَالَفَ بِاللَّهِ أَنْ قَدْ صَلَّى
لَأَنَّهَا لَيْسَ صَلَاةٌ ثُمَّ
وَلَيْسَ يَخْلُو مِنْ مَقَالٍ أَنَّهُ
وَحَالَفَ لِيَتْرَكَنَّ الْوَاجِبَا
فَالْحِنْثُ فِيهِ لَزِمَ بِحَالِهِ
وَقِيلَ مَنْ آلَى عَنِ السَّلَامِ
فَالْحِنْثُ لَا يَلْزُمُهُ إِنْ كَلَّمَا
وَحَالَفَ لِيَنْسِفَنَّ الْجَبَلَا
أَوْ نَحْوَهُ مِنْ كُلِّ مَا تَعَذَّرَا
فِي حَالِهِ يَخْنُثُ دُونَ رَيْبٍ

تَنْظُرُ إِلَى تَعْظِيمِهِمْ لِلِسَفَلَا^(١)
فَاكِهَةٌ تَلْزُمُهُ الْأَيْمَانُ
وَالْحَقُّ فِي الْأَوَّلِ عِنْدِي أَقْرَبُ
تَغِيظُ إِنْسَانًا لَهُ صَدِيقًا
بَهَا فَقِيلَ الْخُلْفُ لَا يُعْرَى
فَمَاتَ فَالْحِنْثُ أَتَى هُنَاكَ
مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي لَهُ تَوْقِيئُهُ
فَالْحِنْثُ أَنْ يَغْشَى الْفَسَادُ الْفِعْلَا
قُلْتُ وَفِي الْعُرْفِ بِذَا تُسَمَّى
لَا يَخْنُثَنَّ بِذَلِكَ فَاسْمَعْنَهُ
أَوْ يَعْصِيَنَّ اللَّهَ جَهْرًا خَائِبًا
لِأَنَّهُ الْحَرَامُ مِنْ أَفْعَالِهِ
عَلَى أَنَاثٍ أَوْ عَنِ الْكَلَامِ
بَعْضُهُمْ وَهَكَذَا إِنْ سَلَّمَا
أَوْ يَصْعَدَنَّ لِلْسَّمَوَاتِ الْعُلَا
عَلَيْهِ فَالْحِنْثُ عَلَيْهِ اشْتَهَرَا
وَهَكَذَا أَيْضًا يَمِينُ الْغَيْبِ

(١) قوله : «السفلاء» جمع سافل وهو الرجل الخسيس الدين ، وقد حضرت مجلسا حافلا ببلدنا الحمراء أيام زارها نور الدين العلامة المصنف ، وأنا صبي لم أبلغ الحلم ، فاستدعى أن يُخَصِّرَ له قاموس اللغة لطالعة هذا الجمع وهو يقرأ هذا البيت فحفظته من لسانه فوجد له وجهها فحمد الله وذلك في سنة ١٣٣٠ هـ .

كَحَالِفٍ بِأَنْ هَذَا وَقَعَا وَهُوَ لَمْ يَعْلَمْ وَلَمَّا يَسْمَعَا
وَمَا بِهِ أَخْبَرَنَا الْقُرْآنُ أَوْ الرَّسُولُ فَهُوَ الْعَيَانُ
كَالْوَصْفِ لِلْجَنَانِ وَالنِّيرَانِ مِنْ ثُمَّ كَانَ ذَا مِنَ الْإِيمَانِ
وَمِنْ هُنَا الْقَطْعُ بِهَذَا الْمَذْهَبِ بَأَنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي عَنِ النَّبِيِّ
لَا يَحْتَسِنُ حَالِفٌ بِذَاكَ وَإِنَّمَا سِوَاهُ لَاهُنَاكَ

باب الكفارات

مِنْ فَضْلِهِ سُبْحَانَهُ عَلَيْنَا أَنْ شَرَعَ التَّكْفِيرَ وَالْيَمِينَ
فَحَالِفٌ عَنْ فِعْلٍ شَيْءٍ فَيَرَى سِوَاهُ خَيْرًا فَلَهُ يُكْفِّرُ
لَا تَجْعَلِ الْيَمِينَ شَيْئًا مَانِعًا عَنْ فِعْلٍ مَا تَكُونُ فِيهِ طَائِعًا
يَجْزِيكَ أَنْ تُكْفِّرَنَّ عَنْهَا وَتُحَرِّزَ الثَّوَابَ أَيْضًا مِنْهَا
ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ فِي الْكِتَابِ تَارَكُهَا يَهْلِكُ بِالْعِقَابِ
كَفَّارَةُ الْيَمِينِ بِاسْمِ الْبَارِي وَالْقَتْلُ فِيمَا جَاءَ وَالظَّهَارُ
وَجَاءَ فِي كَفَّارَةِ الصِّيَامِ مُؤَثَّرًا (١) عَنْ سَيِّدِ الْأَنْامِ
قَوْلٌ صَحِيحٌ غَيْرُ أَنْ لَمْ يَشْتَهَرْ فَلَا هَلَكَ فِيهِ كَالَّذِي شَهَرَ
وَقَيْسَتِ الصَّلَاةُ فِي ذَا الْحُكْمِ عَلَى الصِّيَامِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
مِنْ ثُمَّ كَانَ الصَّوْمُ عَنْ ثِقَاتٍ آكَدُ مِنْ كَفَّارَةِ الصَّلَاةِ

(١) قوله : « مؤثراً » منصوب على الحال المقدّمة على صاحبها النكراه كما في قوله : « لية موحشا

وَهُوَ مُخَيَّرٌ لَدَى الْأَحْكَامِ وَقِيلَ إِنَّ الْعِتْقَ فِيهَا أَوْلَى وَالْاِخْتِلَافُ هَلْ لَهُ أَنْ يُطْعِمَا وَمَا لِقَاتِلٍ هُنَا إِطْعَامٌ وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَجِدَنَّ الرَّقَبَةَ وَتَلَزَّمُ الْمُخْطِئُ دُونَ الْعَمْدِ وَقَاتِلُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ غَرْمُهُ وَقِيلَ عَنْ عَزَّانَ نَجَلَ الصَّقْرِ وَمَا عَلَى مَنْ قَتَلَ الدِّمِّيَّ كَذَلِكَ لَا تَخِيرُ فِي الظَّهَارِ فَالصَّوْمُ فَإِلَّا طَعَامٌ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ وَالْأَصْلُ فِي كَفَّارَةِ الْإِيمَانِ وَالْحَقُّوْا بِهَا الْمَغْلُظَاتِ مِنْ ثُمَّ قَدْ أَنْكَرَهَا أَنْاسُ فَأَلْأَصْلُ فِي التَّرَاعِ هَلْ كَمَثَلُهَا وَصِفَةُ الْإِرْسَالِ تَحْلِفْنَا وَهُوَ مُبَاحٌ فِعْلُهُ فَتَرَعَبُ وَاللَّهُ قَدْ خَيَّرَ فِي الْإِطْعَامِ

فِي الْعِتْقِ وَالصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَعْلَى يَوْمًا وَأَنْ يَصُومَ يَوْمًا فَأَعْلَمَا لَكِنَّهُ (١) الْعِتْقُ أَوْ الصِّيَامُ يَصُومُ شَهْرَيْنِ لِمَا قَدْ رَكِبَهُ فَالْعَمْدُ فِيهِ قَوْدٌ لِلْحَدِّ فَقَطُّ وَالتَّكْفِيرُ لَا يَلْزَمُهُ بَأَنَّهُ التَّكْفِيرُ فِيهِ يَجْرِي كَفَّارَةٌ إِذْ لَمْ يَكُنْ ثَقِيًّا فَالْعِتْقُ أَوَّلًا فَلَا ثِمَارِي صَوْمًا فَهَذَا حُكْمُهُ الَّذِي شَرِعَ مُرْسَلَهَا الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ إِذْ غَلَّظَ النَّاسُ التَّائِلَاتِ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُشَبِّهُهُ الْقِيَاسُ يَكُونُ ذَا الْقِيَاسِ مِثْلَ أَصْلِهَا بِاللَّهِ عَنْ فِعْلِ الَّذِي قَدْ عَنَّا فِي فِعْلِهِ وَالْحِنْثُ فِيهِ يَجِبُ وَالْعِتْقُ وَالْكُسُوفَةُ لِلْأَنَامِ

(١) قوله : « لكنّه » يعنى أن الشان الواجب عليه العتق أولا فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين كما في الآية وإنما عدل عن أن يقول : لكن له ، لئلا يوهم التخيير بين العتق والصيام وقال بعضهم إنه إذا لم يستطع الصيام فعليه الإطعام وهو قول ضعيف .

إِلَّا الصَّيَّامَ فَهُوَ بَعْدَ الْعَدَمِ وَالْعَتَقُ مَعْلُومٌ وَمَنْ شَاءَ يُطْعِمَنْ وَهَكَذَا يَكْسُوهُمْ إِنْ شَاءَ أَقْلُهُ لِلرَّجُلِ الْإِزَارُ وَمَنْ يَشَاءُ الْإِطْعَامَ غَدَا الْعَشْرَةَ أَوْسَطُ مَا يُطْعِمُهُ لِأَهْلِهِ وَمَنْ دَعَا الْمُسْكِينَ حَتَّى أَكَلَا فَأَيْلَهُ مِقْدَارُهَا يُعْطِيهِ وَقَالَ بَعْضُ وَقَعَةٍ مَا دُومَتْ وَلَيْسَ يَجْزِيكَ الصَّبِيُّ حَيْثُ لَمْ وَجَائِزٌ بِالْكَيْلِ يُعْطَى بَعْدَمَا أَوْ تَدْفَعَنْ نِصْفَ صَاعِ الْبُرِّ وَزِدْ رُبْعَ الصَّاعِ إِنْ دَفَعْنَا وَثَلْثُ الصَّاعِ مِنَ الْأَرْزِ وَإِنْ دَفَعْتَ الدَّحْنَ فَادْفَعْنَا وَإِنْ تَشَاءُ فَقَوِّمَنَّ الْبُرَّ وَلَيْسَ يَجْزِي دَفْعُ نَفْسِ الْقِيَمَةِ وَامْرَأَةُ الْفَقِيرِ تُعْطَى مِنْهَا

وَالصَّوْمُ يَوْمَانِ وَيَوْمٌ فَاعْلَمْ فَعَشْرَةٌ مِنْ أَهْلِ فَقْرٍ يَقْصِدَنَّ فَيُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ كِسَاءً وَهَكَذَا لِلْمَرْأَةِ الْخِمَارُ قَبْلَ الزَّوَالِ وَعَشَاءً أَثَرَهُ مِنْ ثَمَرِهِ وَبُرِّهِ وَمِثْلِهِ مِنَ الْعَدَا وَعَنْ عَشَائِهِ نَكَلًا مِنْ الطَّعَامِ حَسَبَ مَا يَكْفِيهِ تَجْزِيكَ فِي بَيَانِنَا مَرْسُومَةٌ (١) يَسْتَوْفٍ مَا يَأْكُلُهُ وَلَوْ فُطِمَ يُفْطَمُ يُعْطَى قُوَّتُهُ مَتَمًّا لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْهُمْ لِلْفَقِيرِ مِنَ الْحُبُوبِ ذُرَّةٌ أَوْ سُلْتَانًا لِكُلِّ وَاحِدٍ يُقَالُ يَجْزِي صَاعًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مُعْنًا وَادْفَعْ بِهَا مِنَ الْحُبُوبِ طَرًّا وَقِيلَ فِيهِ رَحْصَةٌ مَرْسُومَةٌ فَمَا زَوَاجُهُ بِمُعْنَى عَنْهَا

(١) قوله : « في بَيَانِنَا » أى بيان الشرع وهو كتاب جامع لأصول المذهب وفروعه ، وهو في نيف وسبعين جزءاً .

و (المصنف) : هو اسم «المصنف» في الفقه للعلامة الأفخم قاضى المسلمين محمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد الله الكندى رحمه الله . أبو إسحاق .

وامرأة الغني ليس تُعطى
 وجائز تُعطى الفقير في السفر
 وإن يكن أوصى بها فتؤخذ
 وقيل بل من أصله وذان
 ومن يقل مهما سكت يثرباً
 فإنه من ساكني النيران
 أو كافر بالله أو بالرسول
 وكلما قد يجب العذاب
 تلزمه كفارة المغلظة
 وقائل أن إله خصمه
 والمقت والتقيح إن آلى به
 أو غضب الله عليه إن فعل
 أو كان في قطع الحقوق آلى
 كذا قيل لأعن البهائم
 وقيل ما عدا اليهود ما بها
 وحالف بحجج كثيرة
 قيل عليه فعلها لزوماً
 يصوم شهرين لكل واحدة
 وقيل للجميع شهران فقط
 لأن حقها عليه خطأ
 حتى ولو كان غنياً في الحضر
 من ثلث المال وهو المنفذ
 في كل حق كان للمنان
 أو زرت عمراً أو هجرت قطرباً
 أو أنه من عابدي الأوثان
 أو بالقران المحكم المنزل
 لمن أتاه وبه يصاب
 إذ قال قولاً فاحشاً وغلظة
 فائماً تغليظه يلزمه
 واللعن (١) له من ربه
 أو عاهد الله فخان وكل
 تغليظه صار له مالا
 مغلط وقيل غير لازم
 مغلط مهما أتي العبد بها
 فعاقه عن فعلها الضرورة
 وقيل بل يجزيه أن يصوماً
 لو بلغت من الألوف الزائدة
 وقيل بل صوم ثلاث يشترط

وَقَالَ بَعْضُ إِيَّاهُ يَتُوبُ وَهَذِهِ مَسْئَلَةٌ مَسْئُورَةٌ وَمَا لِصَائِمٍ هُنَا إِفْطَارٌ لِأَنَّهَا عُقُوبَةُ الْمَغْلُظَةِ وَيَجْزِيهِ الْإِطْعَامُ مَهْمَا شَاءَ وَصَائِمٌ أَرْبَعَةٌ تَمَامًا وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ حَتَّى يَفْصِلَا وَمَنْ عَلَيْهِ عَشْرُ كَفَّارَاتٍ قِيلَ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ الصِّيَامَ وَهَكَذَا يَجُوزُ أَنْ يُفَرِّقَا كُلُّ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْأَيَّامِ وَلَا يُفَرِّقُ الثَّلَاثَ أَبَدًا وَاللَّهُ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ مُطْلَقًا وَمَا عَلَيْهِ بَعْدَهَا وَجُوبٌ تُبْدَلُ لِلتَّائِبِ مِنْ ضَرُورَةٍ وَإِنْ يَكُنْ أَلْجَاءُ الْاضْطِرَّارِ ثُنَايُسُ التَّشْدِيدِ فِيمَا غَلْظَهُ أَوْ شَاءَ الْإِعْتِقَاقِ أَوْ الْإِعْطَاءِ عَنِ الْيَمِينِ فَلَا مَلَامًا بَيْنَهُمَا وَيَغْزِلَا جَمِيعُهَا تَكُونُ مُرْسَلَاتٍ عَنْهُمْ شَهْرًا كُلُّهُ تَمَامًا صِيَامُهَا أَوْ يُطْعِمُنَّ أَوْ يُعْتِقَا عَلَى حِيلِهَا (١) مِنَ الصِّيَامِ كَيْلًا يَكُونُ أَهْمَلُ التَّعَدُّدِ لَنَا وَلِلْإِخْوَانِ مِمَّنْ اتَّقَى

تم الجزء الأول من جوهر النظام
وهو جزء الأديان

ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثاني ، وهو جزء الأحكام
وأوله كتاب الأطعمة

(١) قوله : «على حيلها» أى على حِدَّتِهَا .

جَوْهَرُ النِّظَامِ

في عامي الأديان والأحكام

للإمام نور الدين عبد الله بن حميد السالمي

علق عليه

أبو اسحاق أطفيش و إبراهيم العبري

الجزء الأول و الجزء الثاني

الطبعة الثانية عشر

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

الجزء الثاني

كتاب الأطعمة

باب أحكام صنوف الحيوانات

وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ الطَّيِّبَاتِ
 فَطِيبُ الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ
 وَإِنَّمَا يَحْرُمُ مِنْهُ الضَّرَرُ
 وَالْدَّمُ وَالْمَيْتَةُ وَالْخَنَزِيرُ
 وَهِيَ مِنَ السَّبَاعِ ذَاتُ النَّابِ
 وَذَاتُ مِخْلَبٍ مِنَ الطُّيُورِ
 عَنْ قَتْلِ نَحْلَةٍ وَقَتْلِ الصُّرْدِ
 وَنَهْيُهُ عَنْ قَتْلِهِنَّ دَلَالَةٌ
 إِذْ لَا سَبِيلَ أَبَدًا لِأَكْلِهِ
 وَسَائِرُ الطُّيُورِ كَالْحَمَامِ
 وَالْحَشَرَاتِ مِنْ ذَوَاتِ السُّمِّ (١)

فَضْلًا وَحَرَّمَ الْمُحَبَّاتِ (٢)
 مُحَلَّلٌ لَيْسَ بِهِ مِنْ حُوبِ (٣)
 وَالنَّجَسُ الْحَيْثُ ثُمَّ الْمُسْكِرُ
 وَالضَّارِيَاثُ الْوَحْشُ وَالطُّيُورُ
 كَالْأُسْدِ وَالْفُهُودِ وَالذَّنَابِ
 كَالْبَازِ وَالْعِقَابِ وَالنُّسُورِ
 نُنْهَى وَقَتْلِ ضِفْدَعٍ وَصَفْرٍ (٤)
 بَأَنَّ ذَاكَ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ
 إِلَّا طَرِيقَ ذَبْحِهِ وَقَتْلِهِ
 لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَرَامِ
 وَغَيْرِهِ مَكْرُوهَةٌ فِي الْحُكْمِ

(١) الخبثات : بالتشديد الخبائث .

(٢) الحوب : بالضم الإثم .

(٣) كزبرج أبو المليح وهو طائر جبان . قاموس . ولعله هو الطائر المعروف عندنا بوادي ميزاب بأبي عودٍ والعامة تقول بُعود بضم الباء ، وهو نوع من العصافير الجميلة المطربة ، وهو في غاية الجبن ، ربما مات عندما تمسكه يد . سمعت شيخنا القطب يقول : لا يجوز قتله ، وكنت أعلل نيه باستثمانه إلى الناس وإلفه البيوت ، حتى لا يلد في الأشجار خوف الطيور الكبيرة والله أعلم . أبو اسحاق .

(٤) السم : مثلث السين .

وَالْحَيْلُ وَالْبَعَالُ وَالْحَمِيرُ
وَاللَّهُ قَدْ قَالَ لِتَرْكُوبُهَا
قُلْتُ كَذَاكَ ذَكَرَ الرُّكُوبَا
وَذَكَرَ الْمَأْكُولَ مِنْهَا أَيْضًا
وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ وَصْفُ الْأَغْلَبِ
وَهَذِهِ الْأَنْعَامُ حِلٌّ مُطْلَقًا
وَكُلُّ وَاحِدٍ إِذَا مَا نَفَرَا
خِنْزِيرَةٌ قَدْ تَتَجَثَّ عَنَاقًا (١)
لَكِنَّهَا تُحْبَسُ كَالْجَلَالَةِ (٢)
لَوْ أَنَّ شَاةً تَتَجَثَّ خِنْزِيرًا
وَالصَّيْدُ مِنْهُ الْحُمْرُ الْوَحْشِيَّةُ
قَصِيرَةُ الْأَذْنَابِ وَالظُّهُورِ
وَفِي عُمَانٍ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا
بَلْ بَيْنَهَا تُوجَدُ وَالْأَحْسَاءُ
قِيلَ وَمِنْهُ ضُبُعٌ وَتَغْلِبُ
وَالضَّبُّ أَيْضًا جَائِزٌ حَلَالًا
وَالْخُلْفُ فِي الْعِلْمِ قِيلَ بَرِّي

فِي لَحْمِهَا خِلَافُهُمْ مَذْكُورٌ
وَزِينَةٌ مَاقَالَ تَأْكُلُوهَا
فِي صِفَةِ الْأَنْعَامِ وَالْمَشْرُوبَا
فَذَكَرُ بَعْضٍ لَا يُنَافِي بَعْضًا
وَذَكَرَهُ لَا يَنْفِي مَالَمَ يَغْلِبُ
إِنْ ذُكِّيتِ وَالصَّيْدُ مَهْمَا لِحَقًا
ذَكَاتُهُ بِالرَّمْيِ مِمَّنْ كَبَّرَا
فَأَكْلُهَا حِلٌّ لِمَنْ قَدْ ذَاقَا
لَيْسَتْ طَيْبٌ أَكْلُهَا الْأَكَالَةُ
كَانَ حَرَامًا أَكَلُهُ مَحْجُورًا
وَهِيَ الَّتِي تُوجَدُ فِي الْبَرِّيَّةِ
وَلَوْنُهَا السَّوَادُ فِي الْمَأْثُورِ
فِيمَا رَوَى لِي مَنْ سَأَلَتْ عَنْهَا
قَدْ قَالَهُ بَعْضُ أَوْلِي الدِّكَاةِ
فَأَكَلُهُ فِي ذَا الْمَقَالِ طَيْبٌ
وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَذَرِ فِيهِ الْقَالََا
وَقَالَ بَعْضٌ مِنْ صَيُودِ الْبَحْرِ

(١) العناق الأنثى من أولاد المعز . أبو اسحاق .

العناق : بفتح العين الشاه .

(٢) الجلالة : هي التي تقصر على أكل النجاسات من الطيور والأنعام .

(٣) السلحفاة الذكر والصفدع أيضا .

فَلَا تَحِلُّ فِي الْمَقَالِ الْأَوَّلِ
وَأُغْلِبُ الْحَالِينَ بَعْضُ ذَكَرًا
لَكِنِّي أَقُولُ مَهْمَا وَجَدْتُ
وَأِنْ تَكُنْ مَيْتَةً فِي الْبَحْرِ
وَمَا الْكِلَابُ عِنْدَنَا حَلَالٌ
لَأَنَّهَا مِنَ السَّبَاعِ الضَّارِيَةِ
كَذَاكَ أَيْضًا لَبَنُ الْكِلَابِ
وَإِنِّي مِنْ ذَلِكَ فِي عَجَابٍ
لَمْ يَنْجُسِ الْجِلْدُ لَشَيْءٍ فِيهِ
تِلْكَ الرُّطُوبَاتُ الَّتِي فِي اللَّحْمِ
كَيْفَ يَحِلُّ أَصْلُ هَذَا النَّجَسِ
هَذَا مِنَ التَّنَاقُضِ الْمَعْقُولِ
وَكُلُّ مَا كَانَ بِهِ انْتِفَاعٌ
وَأِنْ يَكُنْ مُحَرَّمًا فَلَا يَحِلُّ
فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ لِلْقُرُودِ
وَهَكَذَا فِي سَائِرِ السَّبَاعِ
وَيَبْعُكَ السَّيَّورُ قِيلَ حِلٌّ
كَذَلِكَ التَّغْلِبُ فِيهِ اخْتِلَافٌ
وَقِيلَ إِنَّ بَيْعَهُ حَرَامٌ
وَهُوَ مَقَالٌ مَنْ لَأْكُلِهِ مَنَعٌ

مَيْتُهَا وَجَائِزٌ فِيمَا يَلِي
وَهُوَ مِنَ الْحَقِّ عَلَى مَتْنِ الذَّرَى
مَيْتَةً فِي الْبَرِّ حَتَّمَا الْقَيْثُ
فَنَحْكُمُهَا كَحُكْمِ مَيْتِ بَحْرِي
وَلَا السَّنَائِيرُ كَمَا يُقَالُ
وَبَعْضُهُمْ أَحَلَّهَا عَلَانِيَةً
إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ مَسَّ لِلْإِهَابِ
وَلَسْتُ أَذْرِي أَصْلَ هَذَا الْبَابِ
مِنْ ذَاتِهِ لَكِنْ لِمَا يَأْتِيهِ
أَهْلَتِ الْجِلْدَ لِهَذَا الْحُكْمِ
مَعَ حَرَامِ فَرْعِهِ الْمُنْجَسِ
لَا يَسْتَقِيمُ قَطُّ فِي الْعُقُولِ
مُحَلَّلًا فَجَائِزٌ يُبَاغِ
لَأَنَّهُ مِنَ الْحَرَامِ مُتَقَبَّلٌ
وَلَا الْأَفَاعِي لَا وَلَا الْأَسُودِ
وَأُمَهَاتِ السَّمِّ كَالْأَفَاعِي
لِنَفْعِهِ وَقِيلَ لَا يَحِلُّ
فَبَيْعُهُ عَلَى مَقَالِ سَلَفَا
بَائِعُهُ تَلَحُّقُهُ الْآثَامِ
وَفِي مَقَامِ الْاِخْتِلَافِ مُتَسَعٌ

باب الاصطياد

وَالْاصْطِيَادُ مَرَّةً بِالشَّبَكِ وَتَارَةً بِالرَّمْيِ عِنْدَ الدَّرَكِ
 وَتَارَةً بِالْكَلْبِ وَالْعَقَابِ يَمَثُلُ الْأَمْرُ إِذَا أَمَرْتَهُ
 لَا يَأْكُلُ الصَّيْدَ وَمَهُمَا أَكَلَا لِأَنَّهُ لِنَفْسِهِ قَدْ صَادَا
 وَإِنْ يَكُنْ عَلَّمَهُ الْمَجُوسِيَّ وَإِنْ يَكُنْ صَادَ الْمَجُوسِيَّ يَوْمًا
 فَصَيْدُهُ وَذَبْحُهُ سَوَاءٌ وَيَذْكُرُ الْمُسْلِمُ اسْمَ رَبِّهِ
 وَهِيَ ذِكَاؤُهُ إِذَا مَامَا وَمَا رُمِيَ بِنَدَقٍ لَا يُؤْكَلُ (٥)
 وَمَنْ رَمَى صَيْدًا وَقَدْ أَوْهَاهُ وَتَارَةً بِالرَّمْيِ عِنْدَ الدَّرَكِ
 مُعْلَمَاتٍ وَصَفُ الْأَكْتِسَابِ وَيَنْتَهِي عَنْهُ إِذَا نَهَيْتَهُ
 مِنْهُ فَإِنَّهُ حَرَامٌ حُظْلًا (١) بَنَهَشِهِ قَدْ بَلَغَ الْمُرَادَا
 فَصَيْدُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنْجُوسِ بِكَلْبٍ مُسْلِمٍ يَكُونُ حُرْمًا
 وَلَا تَحِلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ فِي رَمْيِ سَهْمِهِ وَوَسْ كَلْبِهِ
 مِنْ قَبْلِهِ وَلَا تَقُولُ (٤) فَإِنَّا مَا لَمْ يُذَكَّ وَكَذَلِكَ الْجَنْدُلُ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ غَيْرُهُ رَمَاهُ

(١) حُظْلٌ : أى منع .

(٢) قوله : «المنجوس» يعنى أنه حرام لا يحل أكله وأنه ميتة نجسه .

(٣) قوله وس كلبه أى إغراؤه . يقال وَسَّ الكلبُ يَوْسَهُ إِذَا أَغْرَاهُ بِالصَّيْدِ وَغَوَاهُ . المصنف

(٤) وفى نسخه ولا يقال .

(٥) قوله : «وما رُمِيَ بنَدَقٍ» لا يؤكل ، هذا هو المشهور عند أصحابنا ورفع لي الشيخ الرقيشى أنه وجد عن العلامة الصبحي رحمه الله أنه يحل إذا ذكر اسم الله عند رميه إياه قلت وهذا هو الصحيح عندي ، وقد ذهب الى تحليله أكثر علماء المتأخرين من قومنا والله أعلم .

وَعَاقَةُ الْمَوْتِ بَرْمِي الثَّانِي
لَأَنَّهُ بَرْمِيهِ قَدْ قَتَلَهُ
وَقِيلَ فِي الصَّيْدِ إِذَا مَاقَعَا
فَهُوَ لِمَنِ يَصِيدُهُ مِنْ بَعْدِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَنْطَلِقْ مِنَ الشَّبَكِ
فَالظُّبْيُ إِنْ كَانَ بِهِ حِبَالُ
لَأَنَّهُ عَلَامَةُ الْإِمْسَاكِ
كَذَلِكَ الدَّجَاجُ مَهْمَا احْتِمَلَا
وَحُكْمُهُ إِنْ كَانَ فِي الصَّحَارِي
وَكَرَّهُوا بِأَنْ تُصَادَ الْحَائِمَةُ
فِي حَالِ شَرْبٍ كَانَ أَوْ مَنَامٍ
وَقِيلَ إِخْرَاجُ فُرُوحِ الطَّيْرِ
وَذَاكَ رِزْقٌ سَاقَهُ مَوْلَاهُ
وَقَاتِلُ لِكَلْبٍ صَيْدٍ يَغْرُمُ
لَأَنَّهُ قَدْ فَوَتْ اتِّفَاعُهُ

فَطَالَبَ الْأَخِيرَ بِالضَّمَانِ
وَهُوَ مَالٌ غَيْرُهُ قَدْ حَصَّلَهُ
فِي شَبَكٍ ثُمَّ لَهُ قَدْ قَطَعَا
لَأَنَّهُ صَيْدٌ هُنَاكَ يَغْدُو
فَذَاكَ مَحْكُومٌ بِهِ لِمَنْ شَبَكُ
لَوْ كَانَ بِالصَّخْرَاءِ لِأَحْلَالِ
مَرْجِعُهُ يَكُونُ لِلشَّبَاكِ (١)
فَفِي الْقُرَى يَكُونُ مِمَّا أَهْلًا
كَحُكْمِ بَاقِي الصَّيْدِ فِي الْقِفَارِ
عَلَى الْمِيَاهِ وَكَذَاكَ النَّائِمَةُ
وَلَا تَرَى ذَاكَ مِنَ الْحَرَامِ
حِلٌّ وَمَا فِي فِعْلِهِ مِنْ ضَيْرٍ
إِنْ عَفَّ عَنْهُ فَهُوَ مَا أَوْلَاهُ
لِأَهْلِهِ كِمِثْلِ مَا يَقُومُ
فَالْغَرْمُ لَازِمٌ لِمَا أَضَاعَهُ

(١) أى لواضع الشبك .

(٢) أى صار أهليا مملوكا .

باب الذباج

وَالْحَيَوَانُ نِعْمَةٌ الْمَنَانِ
يَرْكَبُهُ وَيَأْكُلَنَّ لَحْمَهُ
وَيَلْبَسَنَّ شَعْرَهُ وَجِلْدَهُ
فَهُوَ أَثَاثُ الْبَيْتِ عِنْدَ الْحَاضِرِ
وَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ إِلَّا إِذَا
وَحَيَوَانُ الْبَحْرِ حِلٌّ مَيْتُهُ
فَهُوَ الطَّهُورُ مَأْوُهُ وَالْحِلُّ
وَالسَّمَكُ الطَّافِي أَرَى النَّبِيَّ
وَهُوَ الَّذِي قَدْ صَارَ فَوْقَ الْبَحْرِ
ثُمَّ الزَّكَاةُ تُشْمَلُ الذَّبَاحَا
وَالْأَصْطِيَادُ بِالْجَوَارِحِ الَّتِي
وَكُلُّ وَاحِدٍ لَهُ مَوْضُوعٌ
وَذَاكَ فِي لُبِّهَا ثَمَامَا
إِنْ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا أُنِي وَقَعَتْ
وَالنَّحْرُ وَالذَّبْحُ مَعًا فِي الْبَقْرِ
وَسَائِرُ الْأَنْعَامِ وَالْبَهَائِمِ
وَالذَّبْحُ فِي الْجِدِ بِطُولِ الرَّقَبَةِ

جَادَ بِهِ الرَّحْمَنُ لِلْإِنْسَانِ
وَيَشْرَبَنَّ دَرَّهُ وَدَسَمَهُ
وَيُوعِينَ جِلْدَهُ مَا عِنْدَهُ
وَهُوَ وَعَاءُ الزَّادِ لِلْمُسَافِرِ
ذَكَاهُ حَتَّى يَذْهَبَنَّ مِنْهُ الْأَذَى
فَالْأَصْطِيَادُ نَفْسُهُ تَذَكِيَّتُهُ
مَيْتُهُ صَحَّ بِهَذَا النُّقْلُ
عَنْهُ نَهَى فَكُنْ لَهُ أَيْيَا
ذَا تَنَّى وَالتَّهْيِ لَا لِحَجَرٍ (١)
وَالنَّحْرُ وَالرَّمْيُ مَعًا صُرَاحَا
قَدْ عَلِمْتُ وَهِيَ الَّتِي قَدْ مَرَّتْ
فَالنَّحْرُ فِي الْبُذْنِ هُوَ الْمَشْرُوعُ
عَلَى ثَلَاثٍ تُنَحَرْنَ قِيَامَا
فِي الْأَرْضِ سُلُحْتُ وَبَعْدُ قُطِعَتْ
وَالذَّبْحُ مَنطُوقٌ بِهِ فِي السُّورِ
يَكُونُ فِيهَا الذَّبْحُ عَيْنَ الْإِلَازِمِ
بِقَطْعِ أَوْدَاجٍ وَقَطْعِ الْقَصَبَةِ

(١) يعني أن النهي لا يدل على الحجر أي التحريم .

وَلَا يَحِلُّ قَطْعُ كُلِّ الرَّأْسِ
وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ مِنْ قَفَاهَا
وَإِنْ تَكُنْ شَرِيطَةً لَمْ يَقْطَعَا (١)
لَأَنَّهَا ذَبِيحَةُ الشَّيْطَانِ
فَذَبِحَتْ مِنْ وَاحِدٍ أَجْزَاهَا
وَذَابَحَ بِهِمَةَ مَقْمُوطَةٍ
فَائِيهَا فِي الْحُكْمِ لَيْسَ تَحْرُمُ
وَذَابَحَ طَيْرًا لَهُ قَدْ أَمْسَكَ
فَجَائِزٌ لِأَنَّهُ قَدْ قَصَدَا
وَذَابَحَ طَيْرًا وَقَدْ رَمَاهُ
وَذَابَحَ بُمْدِيَةً مَسْمُومَةً
لَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ أَنَّ السُّمَّ
تَذْبُحُهَا بِذَا الْحَدِيدِ الْقَاطِعِ
كَذَا الْحَجَارَةِ الَّتِي تُفْرِیْهَا
وَكَرَّهُوا ذَلِكَ بِاللَّجِينِ (٢)
وَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ بِالزُّجَاجِ
كَذَاكَ بِالضُّرُوسِ وَالْأُظْفَارِ

وَمَابِهِ عَلَى الْخَطَا مِنْ بَاسٍ
وَكُلُّ مَنْ يَفْعَلُهُ الْقَاهَا
حُلُقُومَهَا فَأَكُلْ ذَاكَ مُنْعَا
وَالشَّاةُ إِنْ كَانَ لَهَا رَأْسَانِ
إِنْ كَانَ مَوْتُهَا بِهِ يَغْشَاهَا
بِحَبْلَهَا وَهِيَ بِهِ مَرْبُوطَةٌ
وَتَرَكُهَا فِيمَا أَرَاهُ أَسْلَمُ
خَوْفِ اضْطِرَابٍ مِنْهُ أَوْ أَنْ يَهْلِكَ
مَعْنَى صَحِيحًا مَا أَرَادَ الْاِعْتِدَا
فِي النَّارِ حَيًّا حُرْمَةُ يَغْشَاهُ
فَهِيَ حَرَامٌ عِنْدَنَا مَذْمُومَةٌ
لِقَتْلِهَا عَوْنٌ فَصَارَتْ حُرْمًا
وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ جَنْسٍ قَاطِعِ
وَهِيَ الصَّرَايِخُ (٣) لِمَنْ يَرْوِيهَا
وَالذَّهَبُ الْمَعْرُوفُ بِاسْمِ الْعَيْنِ
وَلَا يَعُودُ جَاءَ فِي الْمُنْهَاجِ
وَتِلْكَ حَالَةٌ عَنِ الْكُفَّارِ

(١) الشريطة : تصغير الشرطة وهي المرة الواحدة من إجراء المديّة على الحلقوم .

(٢) الصرايخ : جمع صربوخ وهو الحجر الذي تكون فيه النار (المصنف)

لعل الصرايخ الحجارة المعروفة بالصوان وهي ذات صلابة وحدة كادت تكون كالسكين
بل أجاز العلماء الذبح بها لصلاحيتها لذلك فتأمل . أبو اسحاق .

(٣) اللجين : الفضة .

وَهَكَذَا شِغْرَافَةُ النَّخِيلِ (١) قَالَ فَلَا تُؤْكَلُ فِي ذَا الْقِيلِ
 وَذَبْحُهُ بِمُدَّةٍ لَمْ تُغْسَلِ فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْأَوَّلِ
 وَلَا أَرَاهُ لَازِمًا وَالْمُصْطَفَى قَدْ نَحَرَ الْبُذْنَ مِرَارًا فَأَعْرِفَا
 بِخَرَبَةٍ وَاحِدَةٍ مَا ذُكِرَا بِأَنَّهُ غَسَلَهَا إِذْ نَحَرَا
 يَذْبَحُهَا مُسْتَقْبِلًا لِلْقِبْلَةِ وَغَيْرُهُ مُخَالِفٌ لِلْسُّنَةِ
 وَأَكْلُهَا لَيْسَ بِهِ مِنْ بَاسٍ لَوْ كَانَ فِي ذَاكَ خِلَافُ النَّاسِ
 وَيُسْتَحَبُّ بِالْيَمِينِ الذَّبْحُ وَبِالْهُنْدِيَّةِ (٢) يَصْحُ
 وَيَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ فِي التَّذْكِيَةِ يَصْحُ ذِكْرُهُ بِلَا اشْتِبَاهِ
 وَكُلُّ اسْمٍ كَانَ لِلَّهِ رَبِّي كَفَاهُ كَيْفَ مَا قَدْ كَانَا
 لَا يَنْفَعُ الذِّكْرُ عَلَى الذَّبِيحَةِ إِلَّا إِذَا وَاطَى لِذِكْرِ الْبَارِي
 سُبْحَانَا

(١) الشغرافه قطعه من وعاء الطلع اليابس (المصنف)

صوابه شرغوفة أو شرعوفة وهو قشر طلعة الفحال من النخل ، لكن الذى ذكره بعض جواز الذبح بوعاء الطلع لصلاحيه بعضه لذلك ، لصلايته وحدته ، وهذا فى ذكر النخل أقوى وغير خفى أن هذا حين يفقد الذباح آلة الذبح ، لا مطلقا وهذا كالضرورة ففهم الحق . أبو اسحاق .

(٢) أراد الناظم بالهنديّة العجمية مطلقا بدليل مقابلتها بلغة العرب ، وهكذا ذكر ضياء الدين فى النيل ، والقطب فى شرحه ، لكن العربية أفضل وأحق ، كما قال شيخنا وقيد هذا بأن لا يكون الذباح عارفا للعربية ، والذى نراه أنه يبعد أن يكون شخص مهما بلغت عجمته غير مستطيع للنطق بلفظ الله أكبر مثلا ، اللهم إلا أن هذا القول مجرد افتراض ، أما اللكنة فى اللسان فقد تكون فى العربى وفى العجمى ، فالبربرى الذى ينطق لسانه بآيوش وهو يا الله لا يصعب عليه النطق بالله أكبر وما شابهها ، والله أعلم . أبو إسحاق .

وَلَيْسَ يُجْزَى ذَابِحًا شَاتَيْنِ إِنَّ سَمَى فِي الْأُولَى مِنَ الشَّتَيْنِ
وَذَابِحٌ وَلَمْ يُسَمَّ (٢) تَحْرُمُ وَأَنْ تُكُنْ لِغَيْرِهِ يُعْرَمُ
وَأَمْرٌ سِوَاهُ يَذْبَحَنَّ لَهُ فَأَمْرُ الْمَأْمُورِ خِلَافٌ يَكْفُلُهُ
فَإِنَّهُ يَأْكُلُهَا إِنْ شَاءَ لِأَنَّهُ بِذَبْحِهَا قَدْ جَاءَ
وَعَاصِبٌ وَسَارِقٌ قَدْ سَرَقَا بِهِمَةَ ذَبْحِهَا وَانْطَلَقَا
فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهَلْ يَجُوزُ أَكْلُ هَذَا اللَّحْمِ
فَقِيلَ جَائِزٌ وَقِيلَ يَحْرُمُ وَفِي الْجَمِيعِ ضَامِنٌ فَيُعْرَمُ
وَبَعْضُهُمْ شَدَّدَ فِي الْمَسْرُوقَةِ لَكُنْتِي لَسْتُ أَرَى تَفْرِيقَهُ
وَتَذْبِخِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى (١) إِنَّ ذَكَرُوا اسْمَ رَبِّنَا جَهَارًا

(١) قوله : «وَلَمْ يُسَمَّ» أى لم يذكر اسم الله .

(٢) قوله وتذبح اليهود الخ أعلم أن ذبيحة أهل الكتاب لا تحل لنا إلا إذا كانت موافقة للذبيحة الشرعية ، ولهذا اشترط أصحابنا أن يكونوا تحت المراقبة الإسلامية ونفوذ المسلمين ، وقالوا : إذا كان أهل الكتاب تحت حكم المسلمين حلت ذبيحتهم ونكاح الحرائر من نسائهم ويدل لهذا قوله سبحانه : «اليوم أحل لكم الطيبات» الآية والذي تفيده الآية أن الحكم مُقَيَّدٌ بحال نزول الآية وهى حال غلبة المسلمين ، وظهورهم على أهل الكتاب ، إذ نزلت هذه الآية يوم عرفة فى حجة الوداع حيث كانت جلالة الإسلام رافعةً ألويتها فى جميع أطراف الجزيرة والممالك المجاورة لها تحققت أفدتهم من الرعب وهية الإسلام . واشترط مالك أن تكون ذبيحتهم تحت نظر المسلم ، ولم يشترط كونهم تحت ذمة المسلمين ، أما ما كان مخالفا للذكاة الشرعية فهو ميتة حرام بنص الآية أو لم يذكر اسم الله عليها فلا تؤكل ، كما لا تؤكل من المسلم الذى لم يذكر اسم الله ، وسماها الله فسقا أما من يدعى جليلةً ذبيحتهم مطلقا ولو كانت مَفْتُولَةً أو مصروعة أو مقتولة بشق اليافوخ وما أشبه هذا ، فدعوى باطلة مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام ، وإجماع المسلمين ، ليت شعرى لماذا يستخف المسلمون بأحكام دينهم ويشون إلى أقوال باطلة فيأخذون بها ، أليس هذا من ضعف الدين فى نفوسهم ، واستسلاما للمحاربين لنا فى كل جزئية وكلية ، محاربة أرادوا القضاء بها على الإسلام وأهله ، ومن المعرفة الواضحة ما بلغنى أنه انتشر فى أهل نفوسه أكل ذبيحة اليهود ، وما ألجأهم إليها إلا استكافهم أن يكونوا جزائرين ، ثم ما ظهر من إباحة بعض الضعفاء لشحوم أوروبا المنتشرة بقطرنا الجزائر وهى شحوم الميتة بلا ريب ، اللهم لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا أبو إسحاق .

وَلَا يَجُوزُ مِنْ ذَوِي الْأَوْثَانِ وَكُلُّ مُرْتَدٍّ عَنِ الْإِسْلَامِ
وَالذَّبْحُ قِيلَ جَائِزٌ مِنْ صَابِي وَأَحْرَسُ اللِّسَانِ مِثْلُ الْأَعْجَمِ
لَأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الذِّكْرَا وَجَائِزُ ذَبِيحَةِ الْعُمَيَّانِ
وَهَكَذَا مِنْ جُنُبٍ إِذَا ذَبَحَ وَذَبْحَةُ السَّكَرَانِ لَيْسَ تُؤْكَلُ
لَأَنَّ ذَبْحَهُ كَنَشِ السَّبْعِ وَمَوْضِعُ الذَّبَاحِ يُغْسَلَانِ
كَذَاكَ قِيلَ وَالْإِلَهِ أَعْلَمُ وَقَدْ مَضَى فِي آخِرِ التَّيْمَمِ
وَنَفَخَهَا لِيَسْلَخَ الْإِهَابَا لَكِنْ عَلَيْهِ يُخْبِرَنَّ مَنْ شَرَى
لَأَنَّهَا بِنَفْخِهِ تُكُونُ وَلَا الْمَجُوسِ أَغْبَدِ التَّيْرَانِ
ذَبَاحُهُ حَتْمًا مِنَ الْحَرَامِ لِأَنَّهُمْ قِيلَ ذُوو كِتَابٍ
ذَبَاحُهُمْ قِيلَ مِنَ الْمُحَرَّمِ وَتَرَكَ ذَاكَ يُورِثَنَّ الْحَجْرَا
إِنْ أَحْسَنُوا وَذَبْحَةُ الْعُرْيَانِ لِأَنَّ شَرْطَ الطَّهْرِ فِيهِ مَا وَضَحَ
وَهُوَ الَّذِي مِنْ سُكْرِهِ لَا يَعْقِلُ هُمَا سَوَاءٌ كُلُّهُ لَمْ يُشْرَعْ
إِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً يُيَمِّمْنَا (١) وَلَيَرَمُ مِنْهَا كُلُّ مَامَسَّ الدَّمَ
بَحْثٌ لَهُ يَشْتَأِقُ ذُو التَّعْلُمِ لَا غَيْرَهُ قَدْ قِيلَ لَنْ يُعَابَا
بِفَعْلِهِ كَيْلَا يَكُونَ غَرَا مُبَيِّضَةً كَأَنَّهَا السَّمِينُ

(١) ما أحق هذا القول بالهجران والإعراض ، وما أولاه بالحذف ، فإنه قول ليس له دليل يستند إليه ، ولو قياسا ، فالذبايح إذا فقد الماء لتطهير المذبح ، كان له ان يقطع موضع الدم النجس وليس للتييم هنا معنى ، ولو استغنى المؤلف رحمه الله عن هذا القول لكان أجهل واكفى بما نبه عنه في باب التيمم ص ٥١ إذ قال :

ليس من السنّة والكتاب
كذلك أيضا منحر الذبيحة
تيمم المصحف والكتاب
ليس له رواية صحيحة

ولم أجد أيضا استنباطا الخ

إِنَّ وَجَدَتْ فِي بَطْنِهَا سِحَالًا مَيِّتَةً فَأَكْلُهَا حَلَالٌ
 لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِأُمِّهَا ذَكَائِهَا ذَكَائِهَا فِي حُكْمِهَا
 وَإِنْ تَكُنْ ذَبَحَتْهَا وَأَطْلَقَتْ وَضَمَّهَا الظَّلَامُ ثُمَّ لِحِقَتْ
 فَقِيلَ لَا تُؤْكَلُ إِذْ لَا تُدْرِي مَاذَا أَصَابَهَا بِذَلِكَ السَّيْرِ
 لَعَلَّ غَيْرَ الدَّبْحِ قَدْ لَاقَاهَا وَذَلِكَ إِنْ مَيِّتَةً يَلْقَاهَا
 وَقِيلَ لَا يُؤْكَلُ لَحْمُ حَمَلَةٍ ذُو الشَّرِكِ وَاحْتَفَى لِئَلَّا يُدْلَهُ
 وَذَلِكَ مِنْ مَعَانِي الْاِحْتِيَاظِ وَيَدْخُلَنَّ تَحْتَ الْأَسْتِيبَاظِ

باب منافع الحيوانات ومضارها

وَالْحَيَوَانُ لِانْتِفَاعٍ خُلِقَا وَمِنْهُ مَا يَكُونُ ضَرًّا يَتَّقَى
 لِحِكْمَةٍ يَكُونُ ذَاكَ الضَّرُّ وَحِكْمُ الْإِلَهِ لَا تَنْحَصِرُ
 لَكِنَّا نُوَمِّرُ بِالْإِنْفَاعِ فَتَقْتُلُ الْحَيَّاتِ وَالْأَفَاعِي
 وَكُلُّ مُؤَذِّ لِلْأَنْعَامِ فَاقْتُلِ وَلَا تَخَفْ فِي اللَّهِ لَوْمَ الْعُدْلِ
 وَقَاتِلِ الْحَيَّةَ فِي الْآثَارِ كَقَاتِلِ شَخْصًا مِنَ الْكُفَّارِ
 وَأَنَّهَا قَرَضَ عَلَى مَنْ قَدَرَا يَلْزَمُ مِنْ صَادَفَ أَنْ لَا يَذْبَرَا
 وَتَارِكُ الْقَتْلِ لَخَوْفِ النَّارِ يُوجِبُ تَرْكُهُ عَذَابَ النَّارِ (١)
 مَنْ قَالَ لَا أَقْتُلُهَا بَعِيرٍ أَجْرٌ فَمَا فِي قَوْلِهِ مِنْ خَيْرٍ
 وَيُعْطَى أَجْرٌ مِثْلِهِ وَإِنْ طَلَبَ زِيَادَةً فَالْحُلْفُ فِيهَا قَدْ وَجَبَ

(١) يشير إلى قوله صلى الله عليه وسلم «من ترك قتل الحيات خشية النار فقد كفر» أي كفر النعمة ، وهذا وعيد عظيم .

فَقِيلَ لَا يُزَادُ فَوْقَ الْمِثْلِ
 وَقِيلَ مَنْ بَزَائِدٍ قَدْ أَجْرًا
 وَمَا عَلَى الْفَقِيرِ شَيْءٌ يَلْزَمُ
 وَحَرَقَهَا بِالنَّارِ إِنْ تَعَذَّرَا
 كَذَلِكَ الدِّيَّانُ (١) وَالْعَقَارِبُ
 وَلَا يَجُوزُ الْحَرْقُ بِالنَّيِّرَانِ
 لِأَنَّهَا عَذَابُ رَبِّ الْخَلْقِ
 لَكِنْ لَهُ أَنْ يَشْوَى الْجَرَادَا
 وَلَيْسَ ذَاكَ أَبَدًا تَعْذِيبُ (٢)
 وَزَمِيكَ الْقَمْلَ إِذَا مَاكَانَا
 فِي قَتْلِهِ الطَّاعَةَ قِيلَ تُحْسَبُ
 قَتْلُ الْكِلَابِ عَثًّا عَنْهُ رَجَزُ
 إِلَّا لَصِيدٍ يُقْتَتَى أَوْ ضَرَعِ
 فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ لَا تُقْتَلُ
 وَجَائِزُ قَتْلِ الْكِلَابِ السُّودِ
 وَيُعْقَرُ السِّنُّورُ إِنْ أَضْرَا
 وَيُرْجَعُ الْأَمْرُ إِلَى أَرْبَابِهِ
 وَإِنْ وَعَدْتُهُ بِذَاكَ الْبَذْلُ
 يَلْزَمُ إِنْ كَانَ غَنِيًّا مُوسِرًا
 وَتَرَكْتُ أَحَدَ الْأَجْرِ رَأْسًا أَسْلَمُ
 سِوَاهُ لَا بَأْسَ بِهِ فِيمَا نَرَى
 وَكُلُّ مُؤَذٍ وَهُوَ قَوْلُ صَائِبٍ
 لِلْقَمْلِ وَالْجَرَادِ وَالصِّيَّانِ (٣)
 وَلَيْسَ لِلْعِبَادِ نَفْسُ الْحَرْقِ
 إِنْ كَانَ أَكَلَ لَحْمِهِ أَرَادَا
 لَكِنَّهُ لِلْحِمَةِ طَيِّبُ
 حَيًّا أَرَاهُ يَفْتَى عَصِيَانَا
 وَبَنَدُهُ لِلَّهِمْ قِيلَ سَبَبُ
 خَيْرِ الْوَرَى وَقِيلَ بَلْ بِهِ أَمْرُ
 وَقِيلَ مِثْلُ ذَاكَ كَلْبُ الزَّرْعِ
 إِذْ نَفَعُ أَهْلَهَا بِهِنَّ يَحْصُلُ
 بِلَا اخْتِلَافٍ عَنْهُمْ مَوْجُودِ
 عَلَى أَنْاسٍ كَيْ يَكْفِ الضُّرَّ
 إِنْ عَلِمُوا فَإِنَّهُمْ أَوْلَى بِهِ

(١) الدِّيَّان : هـى الزنابير ذوات الحمة .

(٢) الصيَّان : صغار القمل .

(٣) قوله : «تعذيب» بالرفع على جعله اسم ليس واسم الإشارة قبلها خبرها ، ويحتمل أنه حذف في من الخبر لأجل إقامة الوزن وتقديره وليس في ذاك أبدا تعذيب .

وَعَقْرُهُ ثَقْلٌ الْأَظْفَارُ مِنْهُ لَكَى مَا يَنْتَفِي الضَّرَارُ
وَأَنَّ قَتْلَهُ لَدَى أَقْرَبُ مِنْ عَقْرِهِ الَّذِي بِهِ يُعَذَّبُ
وَمَا لِأَهْلِهِ بِهِ مَنَافِعُ مِنْ بَعْدِ مَا تُقَطَّعُ الْأَصَابِعُ
وَجَائِزٌ لِرَجُلٍ أَنْ يُطْعِمَا هَرَّ سِوَاهُ فِي مَقَالِ الْعُلَمَاءِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَحْبِسُهُ عَنْ رَبِّهِ بِذَلِكَ وَالْبَعْضُ يَرَى الْمَنَعَ بِهِ
وَرَجُلٌ كَانَ لَهُ حِمَارٌ يَعْرِفُهُ بِأَنَّهُ عَقَّارٌ (١)
أُطْلِقَهُ فِي مَوْضِعٍ وَعَقَّرَا يَلْزِمُهُ الضَّمَانُ فِيمَا ذُكِرَا
وَهَكَذَا رَبُّ الدَّجَاجِ يُؤَمِّرُ بِحَبْسِهِ إِنْ بَانَ مِنْهُ الضَّرَرُ
وَإِنْ يَكُنْ أَفْسَدَ حَرْثًا ضَمِنَا صَاحِبُهُ مِنْ بَعْدِ مَائِعَيْنَا
وَحَبْسُهُ حِلٌّ لِرَبِّ الزَّرْعِ بَعْدَ امْتِنَاعِ رَبِّهِ فِي الشَّرْعِ
وَيُمنَعُ الْبَادِي مِنَ الْمَقَامِ حِيَالِ زَرْعِ النَّاسِ بِالْأَغْنَامِ
لِخَوْفِ ضَرِّهَا وَأُمُّ الْجَرَبِ تُمنَعُ مِنْ خِلَاطِ مَالٍ يَجْرُبُ
إِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ حُرُوثَ النَّاسِ فَمَا عَلَى أَرْبَابِهِ مِنْ بَاسٍ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَكَلَ الطَّعَامَا فَعُرْمُهُ يَلْزِمُهُمْ ثَمَامَا
وَكُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ جَوَازٌ فِي أَرْضِ قَوْمٍ فَلَهُ أَجَازُوا
يُدْخِلُ مَا شَاءَ مِنَ الْبَهَائِمِ وَغَيْرِهَا وَهُوَ لَهُ كَالْإِزْمِ
فَرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ كَالْفِرَارِ مِنْ أَسَدٍ يُوجَدُ فِي الْأَخْبَارِ (٢)
وَيُمنَعُ الْمَجْدُومُ فِي الْأَحْكَامِ مَجَالِسَ الْخَلْقِ مِنَ الْأَنْامِ

(١) عَقَّارٌ : أى عَصَّاض .

(٢) فى الأخبار : وفى أكثر النسخ يوجد فى البرارى ، وما فى هذه النسخة أصبح عندى لأن فيه إقامة الدليل بالإشارة إلى الحديث المرفوع عنه صلى الله عليه وسلم فى ذلك ، وهو قوله عليه السلام : «قر من المجدوم فرارك من الأسد» .

وَلَا يَمَسُّ الْمَاءُ أَعْلَى النَّاسِ
وَالْخُلْفُ فِي الْمَجْدُورِ قِيلَ يُعْزَلُ
قَالُوا فَلَيْسَ ذَاكَ فِي الْأَحْكَامِ
وَالْمُوجِبُونَ عَزْلَهُ قَاسُوهُ
وَالضَّرْسُ إِنْ زَادَتْ كَذَاكَ الْأَصْبَعُ
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ غَيْرِ الضَّرَرِ
لَا بَأْسَ أَنْ تُخْصَى فُحُولُ الْغَنَمِ
وَذَلِكُمْ يُكْرَهُ لِلْجَمَالِ
كَذَلِكَ إِنْ خُصِيَ السَّيُّورُ
كَسْرُ جَنَاحِ الطَّيْرِ أَنْ يَطِيرَ
وَقَابِضُ طَيْرٍ يُقَالُ يُمْنَعُ
وَالْهَيْسُ بِالْحَمِيرِ وَالْجَمَالِ
لَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلنَّفْعِ
وَجَائِزٌ أَنْ يَرْكَبُوا عَلَى الْبَقَرِ
وَالضَّرْبُ فِي رُؤُوسِهَا لَا يَصْلُحُ
وَكُلُّ مَنْ قَدْ يَمْلِكُ الْبَهَائِمَا
يُجَبِّرُ أَنْ يَسْعَهَا كَمَثَلِ

لَوْ كَانَ فِي النَّهْرِ لُحُوفُ الْبَاسِ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لَا يُعْزَلُ
مُسَاوِيًا لِصَاحِبِ الْجُدَامِ
عَلَيْهِ وَالْكُلُّ لَهُ وَجُوهُ
لِخُوفِ ضَرٍّ جَائِزٌ أَنْ تُقْلَعُ (١)
قِيلَ وَمَنْ يَفْعَلُهُ لَمْ يُعْذِرْ
وَفِيهِ تَكْرِيهٌ يُقَالُ فَاغْلَمْ
وَالْخَيْلُ وَالْحُمُرُ بِلَا جَدَالٍ
جَوَازُهُ عَنْ بَعْضِهِمْ مَذْكُورٌ
لَا عَيْنًا حَلَّ فَكُنْ خَيْرًا
إِرْسَالُهُ لِلْأَكْلِ مِمَّا يُزْرَعُ
وَالزَّجْرُ كُلُّهُ مِنَ الْحَلَالِ (٢)
فَإِنْ أَطَاقَتْ مَابِهِ مِنْ مَنَعٍ
وَيَحْمِلُوا إِنْ رَغَبُوا بِلَا ضَرَرٍ
لَأَنَّهَا بِرَأْسِهَا تُسَبِّحُ
وَلَمْ يَكُنْ بِالْعَدْلِ فِيهَا قَائِمًا
جَبْرٌ طَلَاقٍ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْلِ

(١) قوله : «ان تقلع» على اجمال ان .

(٢) الهيس : لغة عمانية وهو إثارة الأرض للحرث قال الله تعالى «تثير الأرض ولا تسقى الحرث» .

الهيس إثارة الأرض وشقها بالبقر والحمير والجمال لا السير .

وَأَمْرًا قَدْ دَخَلَتْ نَارَ لَطَى قَد رَبَطْتَهَا وَالطَّعَامَ مَنَعَتْ
بِهَرَّةٍ (١) أَخْبَرَنِي مَنْ قَدْ مَضَى عَنْهَا فَمَا أَقْبَحَ مَا قَدْ صَنَعَتْ
وَلَمْ تَدْعُهَا مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ (٢) تَأْكُلُ عِنْدَ طَوْلِهَا وَالْعَرَضُ
أَنْظُرُ أَخِي تَعْرِفُ الْمَعَاصِي بَأَثَهَا مَهْلَكَةً لِلْعَاصِي

باب الأشربة

ثُمَّ الشَّرَابُ مِنْهُ مَا قَدْ حُجِرَا كَذَلِكَ مَا يَضُرُّ مِثْلَ السُّمِّ
وَهُوَ الَّذِي قَدْ صَارَ خُمْرًا مُسْكِرًا فَالْخُمْرُ أَصْلُ الْمُسْكِرَاتِ مُطْلَقًا
فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي الْحُكْمِ وَالسُّمُّ أَصْلُ أُمَمَاتِ الضَّرَرِ
وَكُلُّ مُسْكِرٍ بِهَا قَدْ أُلْحِقَا فَكُلُّ ضَرٍّ مِثْلُهُ فَاعْتَبِرْ
مُحَلَّلٌ وَقِيلَ لَا فَلْتَسْقِي وَمِنْ هُنَا اخْتِلَافُهُمْ فِي الزُّبْقِ
وَنَافِعٌ لِمَرَضٍ مَعْلُومٍ لِأَنَّهُ قِيلَ مِنَ السَّمُومِ
لِمَنْ يُقَالُ ضَرُّهُ مَحْذُورٌ وَالسُّمُّ قِيلَ بَيْعُهُ مَحْجُورٌ
خَلَا بِمَا عَنْ عَيْنِهِ تَحْوَلًا وَقِيلَ فِي الْخُمْرِ إِذَا مَاحَوْلًا
وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ لَا يَحِلُّ يَحِلُّ شَرْبُهُ وَذَلِكَ حُلٌّ

(١) وفي نسخه : « في هرة » وهو الأنسب لموافقتها للفظ الحديث .

(٢) خَشَاشِ الْأَرْضِ : حشراتِها .

(٣) هذا هو الصحيح والمعمول به عند أصحابنا واختص القول بجواز تحليل الخمر بعض من أصحابنا أهل عمان ، ولم يُتَابَعُوا عَلَيْهِ ، إذ لو كان صحيحا لحافظ النبي عليه السلام على مال اليتيم ، بل أمر بما له من الخمر أن يهراق ، فقال لأيي طلحة الأنصاري : وقد سأله عن خمر اليتيم تحت يده لما نزل تحريمها أيتخذها خلا ؟ «أهرقها واكسبر الدنان» أبو إسحاق .

وَكُلُّ مَا اسْتَعْمِلَ لِلشَّرَابِ لَا فِي مُزَقَّتٍ وَلَا فِي الْجَرِّ وَلَا بِقِرْعَةٍ (٢) لِأَنَّ مَا ذُكِرَ وَمِنْ هُنَا نَهَى النَّبِيُّ عَنْهُ يَتَبَدُّ فِي جُلُودِ تِلْكَ الشَّاءِ وَلَا الْجَمَالِ إِذْ بِهِذَا يُسْرَعُ فَهُوَ نَظِيرُ الْجَرِّ فِي الْمَوْجُودِ وَالْحُلُّ لَا بَأْسَ بِهِ فِي الْجَرِّ فَيُلْقَى فِيهِ الْمِلْحُ عِنْدَ صُنْعَتِهِ وَقِيلَ مَا لَوْقَتِهِ مِنْ حَدٍّ وَإِنْ عَرَّتْهُ فَوْرَةٌ (٣) يُمَهِّلُ وَإِنْ يَكُنْ زَادَ عَلَى مَا طَلَبَا يُعَالِجَنَّ (٤) ذَلِكَ الْأَسْكَارَا وَيَبْقَى مِنْ بَعْدِ خَلَالًا مَا بِهِ وَالْبَنَجُ وَالْأَقْيُونُ ثُمَّ التَّنُّ

مِنَ النَّبِيدِ يُلْقَى فِي الْإِهَابِ وَلَا جُدُوعٍ تُقَبَّتْ بِالتَّقْرِ (١) يُخَافُ مِنْهُ السُّكْرُ عِنْدَ الْمُعْتَبِرِ وَمَا نَهَاكَ عَنْهُ فَاحْذَرْنَاهُ لَا فِي جُلُودِ الْبَاقِرِ الْكَخْلَاءِ لَهُ الْفَسَادُ إِذْ بِهِ قَدْ يُوضَعُ وَمِثْلُهُ مُضَاعَفُ الْجُلُودِ لِأَنَّهُ يُرَادُّ لَا لِلْسُّكْرِ وَذَلِكَ شَيْءٌ مَاحِقٌ لِشِدَّتِهِ إِلَّا إِذَا طَابَ كَذَلِكَ عِنْدِي إِلَى سُكُونِهَا وَبَعْدُ يُؤْكَلُ مِنْهُ وَصَارَ مُسْكِرًا وَانْقَلَبَا حَتَّى يَرَى الْأَسْكَارَ عَنْهُ سَارَا بَأْسٌ عَلَى وَفِيقِ مُرَادِ رَبِّهِ مَحْرَمَاتِ شَرْبِهَا مُسْتَهْجَنٌ (٥)

(١) المزقت إناء يُطْلَى بِالزُّقْتِ وَهُوَ الْقَار . نَهَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَبَدُّ فِي الْمَزَقَّتِ مِنَ الْأَوْعِيَةِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَزَقَّتِ الْإِنَاءَ الْمَطْلُ مَطْلَقًا . أَبُو إِسْحَاق .

(٢) الْقِرْعَةُ أَرَادَ بِهَا الدَّبَاءَ فَإِنَّهُ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ النَّهْيُ عَنِ الْإِنْتِزَاعِ فِيهَا ، لِسُرْعَةِ تَأْثِيرِهَا فِي النَّبِيدِ . أَبُو إِسْحَاق .

(٣) الْفَوْرَةُ : الْغَلِيَانُ يُقَالُ فَارَ إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ .

(٤) يُعَالِجَنَّ : بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ .

(٥) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِالتَّنِّ الدِّخَانَ فَإِنَّهُ مَنْوَمٌ وَهُوَ مِنَ الْمُرَادِ الْمَخْدُورَةِ وَفِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّازِمُ ، أَوْ أَرَادَ الْخَشِيشَ . وَهَذَا الْأِسْمُ لَا أَعْرِفُهُ لَهُ .

لِأَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ بِالسُّكْرِ
وَهُوَ تَغْيِيرٌ عَلَى الْعَقْلِ طَرًا
فَقَوْلُ مَنْ خَالَفَنَا فِي الْمَذْهَبِ
قَالَ بَأَنَّهُ مَرْقَدٌ وَلَا
وَالْغَرَضُ الْمَشْرُوعُ مِنْ ذَا الْبَابِ
لَوْ لَمْ يَصَحَّ سُكْرُهُ لَكَانَا
فَمَائَةً وَبَعْدَهَا عِشْرُونًا
يَصْفُرُ اللَّوْنُ يَنْتَنُ الْفَمَا
وَيُورِثُ الْبَسْلَ مَعَ الْوَبَاءِ
وَيُورِثُ الْجَذَامَ ثُمَّ الْبَرَصَا
يُفْتَرُّ الشَّهْوَةُ فِي الْجَمَاعِ
بَعْدَهَا طَرًا يَضِيقُ الْحَالُ
وَحَرَّمَوْا أَيْضًا لِأَجْلِ الضَّرَرِ
كَذَلِكَ النَّوْرَةُ وَهِيَ حَجَرٌ
وَقِيلَ يَبِيعُ الْمُؤْمِيَا (١) حَرَامٌ
وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِالنَّجَاسَةِ
وَفِي الْيَهُودِيِّ إِذَا مَا غَمَسَا
فَإِنَّهُ يُجْبَرُ أَنْ يَغْرُمَ مَا
قِيلَ وَهَلْ يُبَاغُ ذَاكَ السَّمْنُ

فَالسُّكْرُ فِي الْوَصْفِ زَوَالُ الْفِكْرِ
فَعُدَّ مَا أَحْدَثَ ذَاكَ مُسْكِرًا
فِي التَّنِ الْحَيْثُ لَمْ يُصَوِّبْ
يَسْكُرُ قُلْتُ أَذْهَبَ التَّعْقَلَا
حَفِظَ عَقُولَنَا عَنِ الذَّهَابِ
مَحَرَّمًا لِضَرِّهِ عَيَانًا
مِنْ عِلَلٍ فِي ذَاكَ يَذْكُرُونَا
يُسَوِّدُ الْأَضْرَاسَ أَيْضًا فَاعْلَمَا
وَيُحْرِقُ الْكَبِدَ مِنَ الْأَحْشَاءِ
وَمَنْ لَهُ يَشْرَبُ رَبَّهُ عَصَى
وَنَحْنُ هَذَا سَائِرُ الْأَنْوَاعِ
وَيَكْتَفِي بِبَعْضِهَا الْعُقَالُ
أَكَلَ التُّرَابِ ثُمَّ أَكَلَ الْحَجَرِ
فَزَادَهَا التَّحْرِيقُ مَعْنَى يُحَجِّرُ
وَلَسْتُ أَذْرِيهِ فَلَا مَلَامَ
يَعْرِفُ ذَاكَ مَنْ دَرَى أَسَاسَهُ
يَدِيهِ فِي السَّمْنِ لَهُ قَدْ نَجَسَا
ضِيَعُهُ لِرَبِّهِ وَحَرَّمَ مَا
عَلَى الْيَهُودِ فِيهِ تُخْلَفُ بَيْنَ

(١) المؤميا لفظة يونانية وهو دواء يستعمل شربا ومروخا وضامدا ا . ه . مصباح .

وَقَهْوَةُ الْبُنِّ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ قَدْ وَرَدَ التَّحْرِيمُ فِي الْأَثَارِ وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ اعْتِبَارٌ وَذَلِكَ أَنَّ السُّفَهَاءَ جَعَلُوا فَاسْتَعْمَلُوهَا فِي مَقَامِ اللَّهِ يُدَارُ كَأْسُهَا كَأْسُ الْخَمْرِ كَخَمْرَةٍ وَقَهْوَةٍ وَكَأْسٍ تُشَبَّهُ مِنْهُمْ بِشَرْبِ الْمُسْكِرِ نَفْسُ التَّشْبِيهِ الْحَرَامِ لَا سِوَى اللَّهِ مَا أَطْوَلَ ذَاكَ النَّظْرَ وَبَعْدَ أَنْ طَالَ الزَّمَانُ وَاحْتَفَى قَامَ أَنَاسٌ مَا دَرَوْا بِالْأَصْلِ وَذَلِكَ حَيْثُ الدَّرَسُ التَّشْبِيهُ وَرُبَّ شَيْءٍ يَحْرُمُنْ بِوَصْفٍ لَهُ نَظَائِرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ

فِيهَا خِلَافُ الْعُلَمَاءِ يُنْقَلُ فِي ذَاكَ عَنْ سَادَاتِنَا الْأَحْيَارِ تَلُوحُ فِي غُرَّتِهِ الْأَنْوَارُ ذَلِكَ عَادَةً عَلَيْهَا عَوَّلُوا مَكَانَ خَمْرِهِمْ بِهَذَا النَّحْوِ وَسُمِّيَتْ بِاسْمِهَا فِي الذِّكْرِ فِي هَيْئَةٍ سَائِغَةٍ لِلْحَاسِي (١) وَهِيَ أُمُورٌ مَنَعُهَا لَمْ يُنْكَرِ فَذَا هُوَ الْمَانِعُ لَا نَفْسُ الْهَوَى فِي قَطْعِ مَادَةِ الْفَسَادِ إِنْ طَرَأ مُرَادُ مَا عَنَاهُ مَنْ قَدْ سَلَفَا يَسْتَبْعِدُونَ قَوْلَ غَيْرِ الْحَلِّ وَصَارَ وَجْهُ الْحَلِّ فِيهَا أَوْجَهُ (٢) وَيُنْتَفَى الْمَنْعُ بِنَفْيِ الْوَصْفِ يَفُوتُ حَصْرُهَا إِلَى التَّمَامِ

(١) الحاسي : الشارب .

(٢) قوله : «أوجه» مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي هو وجه الحل وإهمال عمل صار للضرورة

أو على جعل المعرفة خبرها مقدما وهو اسمها .

كتاب النكاح

ثُمَّ النَّكَاحُ سُنَّةُ الْمُخْتَارِ
 إِنْ كُنْتَ مِنْ إِخْوَانِنَا تَزُوجُ
 إِنْ النَّكَاحَ يَكْسِرَنَّ النَّظْرَا
 وَشَهْوَةُ الْجَمَاعِ أَقْوَى شَهْوَةِ
 وَفِتْنَةُ النَّاسِ عَلَى الْأَزْمَانِ
 فَكَمْ صَرِيحٍ لِلْعَوَانِي قِتْلًا
 ثَقُودُهُ شَهْوَتُهُ قِطْمَعُ
 يَأْجِبُ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ
 مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَعِيشَ عَزَبًا
 قَدْ اسْتَرَّاحَ مِنْ مُعَانَاةِ النِّسَاءِ
 وَهِيَ طَرِيقَةُ الْمَسِيحِ قَدْ وَفَا
 فَمَاتَ عَنْ تِسْعِ وَحِثِ أُمْتِهِ
 وَلَهُمْ بَذَا الزَّوْاجِ أَرْبَعُ
 وَمَنْ رَأَى بِزَوْجَةٍ غَنَاءَ
 وَلَيْسَ كَالْأَكْمَلِ إِذَا مَا شَبَعَا
 لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْإِسْرَافِ
 لَكِنَّهُ يُمْنَعُ أَنْ يَزِيدَا
 فِي آيَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَارِدَةٌ
 كَذَلِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ
 وَالْمُرْسَلِينَ صَفْوَةَ الْأَبْرَارِ
 لِتُخَوِّزَ الدِّينَ مِنَ التَّعَوُّجِ
 وَيَحْفَظَنَّ الْفَرْجَ عَمَّا حُجِرَا
 وَكَسَرَهَا يَحْتَاجُ أَعْلَى قُوَّةٍ
 أَكْثَرَهَا مِنْ شَهْوَةِ النِّسْوَانِ
 وَكَانَ بِالنَّفْسِ شَحِيحًا أَبْخَلًا
 فِي امْرَأَةٍ وَهُوَ عَلَيْهَا يُصْرَعُ
 أَيْنَ الْعُقُولُ مَعَشَرَ الرِّجَالِ
 فَذَلِكَ الْفَوْزُ لَهُ قَدْ وَجَبَا
 وَارْتِيَاخٌ مِنْ قَوْلٍ لَعَلَّ وَعَسَى
 بِهَا وَلَكِنْ غَيْرَهَا لِلْمُصْطَفَى
 عَلَى الزَّوْاجِ كَيْ يُصَيَّبُوا سُنَّتُهُ
 وَبِالتَّسَرُّي كَيْفَ شَاءُوا أَجْمَعُوا
 يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ مَهْمَا شَاءَ
 فَأَكْلُهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ مُنْعًا
 وَكَثْرَةُ التَّزْوِيجِ لِلْعَفَافِ
 إِنْ خَافَ أَنْ يَعُوجَ أَوْ يَحِيدَا
 إِنْ خِفْتُمْ إِلَّا تَعَدَّلُوا فَوَاحِدَةٌ
 إِنْ خِفْتُمْ التَّضْيِيعَ فِي أَحْرَارِكُمْ

لِلَّهِ مَا أَكْرَمَ هَذَا الشَّرْعَا وَمَا أَثَمَّهُ عَلَيْنَا نَفْعًا
أَرْشَدَنَا لِأَحْسَنِ الْمَرَاثِدِ وَدَلَّنَا لِأَسْلَمِ الْمَقَاصِدِ

باب المرأة
التي يرغب في نكاحها

وَزَوْجَةُ الْمُؤْمِنِ فِي دُنْيَاهُ
وَأَنْ يَكُنَّ جُمْلَةً فَأَلْأُخْرَى
كَذَلِكَ قَالَ وَهُوَ عِنْدِي غَلَطُ
وَذَلِكَ فِي الْأَزْوَاجِ إِذَا تَعَاقَبُوا
أَمَّا الْفَتَى مَعَ جُمْلَةِ الزَّوْجَاتِ
نَيْتًا زَوْجَاتُ فِي الدُّنْيَا
وَهُنَّ أُمّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ
وَهِيَ لَهُ مِنَ الْخُصُوصِيَّاتِ
وَتُنَكَحُ الْمَرْأَةُ لِلْجَمَالِ
ثَوْرٌ عَلَى ثَوْرٍ إِذَا مَا كَانَا
وَأِنْ ظَفِرَتْ بِذَوَاتِ الدِّينِ
وَأُنْكَحَ إِذَا مَا شِئْتَهَا كَعُوبًا
وَلَوْ دَةً وَهِيَ الَّتِي تَاهَلَّتْ
سَوْدًا وَلَوْ دٌ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ

زَوْجَتُهُ قَدْ قِيلَ فِي أُخْرَاهُ
زَوْجَتُهُ وَهِيَ بِذَلِكَ أُخْرَى
لَأَنَّهُ فِي الْبَعْلِ هَذَا يُضْبَطُ
فِي زَوْجَةٍ يَحُوزُ تِلْكَ الْعَاقِبُ
فَهِيَ لَهُ فِي غُرَفِ الْجَنَّاتِ
جَمِيعُهَا زَوْجَاتُ فِي الْحُسْنَى
تَحْرِيْمُهَا عَلَيْهِمْ يَقِينًا
وَكَمْ لَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ صِفَاتٍ
وَدِينِهَا أَوْ حَسَبٍ أَوْ مَالٍ
دِينٌ وَمَالٌ وَجَمَالٌ بَانَا
فَانْهَا بَرَكَتُ الْيَمِينِ
ضَاحِكَةٌ مُضْحِكَةٌ لَعُوبًا
لِلنَّسْلِ لَا عَنْ وَفِيهِ تَرَحَّلَتْ
عَقِيمَةٌ لَوْ نَالَتْ السَّمَاءَ

وَاحْذَرِ نِكَاحَ مَنْ تَرَاهَا هَنْدَرَةً قَصِيرَةً ذَمِيمَةً وَلَهْبَرَةً (١)
طَوِيلَةً مَهْزُولَةً وَشَهْبَرَةً بَذِيَّةً زَرْقًا أَثْتُ مَفْسَرَةً (٢)
كَذَاكَ أَيْضًا فَاحْذَرِ الْعَضُوبَا قَطُوبَةً وَجَانِبِ الرَّقُوبَا
وَهِيَ الَّتِي تُرَاقِبُ الْمَمَاتَا لِتَأْخُذَ الْمَالَ إِذَا مَا فَاثَا
كَذَا لَفُوتًا قَلْبُهَا قَدْ طَارَا مُعَلَّقٌ عَنْكَ بِمَنْ قَدْ سَارَا
قَدْ طَلَّقَتْ أَوْ مَاتَ عَنْهَا بَعْلُهَا يَلْفِتُهَا عَنِ الضَّجِيعِ نَسْلُهَا
وَاحْذَرِ عَجُوزًا طَعْنَتْ فِي السِّنِّ فَأَيْلَهَا الْمَوْتُ بِدُونِ طَعْنِ
كَأَنَّهَا الضُّبُعُ مَعَ الْإِقْبَالِ وَآلَةٌ حَذْبَاءُ فِي الْمِثَالِ
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُهُ إِرْشَادُ لِمَا بِهِ يَنْتَفِعُ الْعِبَادُ

(١) لعل الاصل هيدرة وهى المرأة الكثيرة الهذر من الكلام وفى الحديث «لا تتزوجن هيدرة»
أو هيدرة فصحبها الناسخ الى هندرة ، والهيدرة العجوز التى أدبرت شهوتها وحرارتها وفى الحديث
«لا تتزوجن هيدرة» واللهيرة المرأة القصيرة الذميمة أو مقلوب الرهيلة وهى التى لا تفهم جلباتها
أو التى تمشى مشيا ثقيلا .

(٢) قلت الصحيح مفسرة بالفاء وذلك نظم حديث يوجد فى كتاب أدب الدنيا والدين
عن الماوردى البصرى ونصه : روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال لزيد بن حارثة اتزوجت
يازيد قال لا قال تزوج تستعفف مع عفتك ولا تتزوج من النساء خمسا قال وما هن يا رسول
الله قال لا تتزوج شهيرة ولا لهيرة ولا نهيرة ولا هيدرة ولا لفوتا فقال يا رسول الله الى لا أعرف
مما قلت شيئا قال أما الشهيرة فالزرقاء البذية وأما اللهيرة فالطويلة المهزولة وأما النهيرة فالعجوز
المدبرة وأما الهيدرة فالقصيرة الذميمة وأما اللفوت فذات الولد من غيرك .

وَاللَّهُ قَدْ أَبَاحَ أَنْ تَزُوجَا مِنْ الْأَيَّامِ (١) فَافْهَمَنَّ الْحُجَجَا
يُقَالُ أَيَّامٌ (١) لِذَاتِ الْخَلْدِ مِنْ ثِيَبٍ عَزْبَاءَ أَوْ مِنْ بَكْرٍ

باب المرأة التي لا يجوز نكاحها

وَتَحْرُمْنَ مِنَ النِّسَاءِ الْأُمُّ
وَحَالَةُ وَعَمَّةٌ أُحْتُ الْأَبِ
وَالْأَخَوَاتُ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ
وَبَنَتُهُ وَبَنْتُ ابْنِهِ مَعًا
وَبَنْتُ زَوْجَةٍ إِذَا مَادَّحَلَا
وَمَا عَلَا مِنْ ذَلِكَ أَوْ مَاسْفَلَا
وَهِيَ الْخُتُونَةُ الَّتِي قَدْ ذَكَرُوا
وَزَوْجَةُ الْأَبِ وَزَوْجَةُ الْوَلَدِ
وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخَوَاتِ حُرْمًا
إِنَّ الرِّضَاعَ مُلْحَقٌ بِالنِّسْبِ
وَمَنْ رَضِيَ بِهَا عَلَيْهِ يَحْرُمُ
وَهَكَذَا بَنَاتُهَا قِيَاسًا
وَهَكَذَا الَّتِي رَضِيَ أَبُوهُ
قِيلَ وَلَوْ رَضِيَ بِهَا مَنْ بَعْدَ

وَأَصْلُهَا وَفَرَعُهَا الْمُلِمُّ
وَجَدَّةٌ إِنْ تَبَعْدُنْ أَوْ تَقْرُبِ
إِلَى انْقِرَاضِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ
وَكُلُّ مَا مِنْ ثَيْنٍ قَدْ تَفَرَّعًا
بِأُمِّهَا وَالْأُمُّ لَوْ لَمْ يَدْخُلَا
فَكُلُّهُ مُحَرَّمٌ قَدْ حُطِّلَا
وَهِيَ الَّتِي بِالصَّهْرِ قَدْ تَفَسَّرَ
فَكُلُّهُ مُحَرَّمٌ عَلَى الْأَبَدِ
وَمِثْلُهُ حُكْمُ الرِّضَاعِ فَأَعْلَمَا
فِي حُكْمِهِ قَدْ صَحَّ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ
نِكَاحُهَا وَالْأُمَّهَاتُ تَحْرُمُ
عَلَى رَبَائِبٍ لَهُ قَدْ قَاسَا
بِهَا أَوْ ابْنُهُ فَجَبَّوهُ
تَزَوُّجٍ بِالْأَبِ أَوْ بِالْوَلَدِ

(١) الأيَّامُ : جمع أَيَّامٍ وَالنِّسَاءِ مِنَ النِّسَاءِ مِنْ لَا زَوْجَ لَهَا ، وَمِنْ الرِّجَالِ مِنْ لَا زَوْجَةَ لَهُ .

فَائِهَا بِذَلِكَ الزَّوْءِ
وَالْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَامْرَأَةٍ
وَهَكَذَا زَوْجُ الْفَتَى وَأَبْنَتُهُ
وَقِيلَ بَلْ تُكْرَهُ وَالْبَعْضُ يَرَى
وَالْحُرْمُ فِي نِكَاحِ الْمُشْرِكَاتِ
فَائِهُ تَزْوِجُهَا حَلَالٌ
وَأِنْ تُكُنْ حَرَبِيَّةً فَيَمْتَنِعُ
وَأِنْ تُكُنْ ذِمِّيَّةً قَدْ مَلَكَتْ
فَائِهَا وَالسَّامِرِيَّاتُ مَعَا
كَذَا الْمَجُوسِيَّاتُ أَيْضًا فَاَعْلَمِ
وَيَشْرُطُ الْمُسْلِمُ إِنْ تَزَوَّجَا
تَغَسَّلَ عَنْهَا الْحَيْضَ وَالْجَنَابَةَ
وَلَا تُعَلَّقَنَّ عَلَيْهَا صَنَمًا
فَهَذِهِ مِنْ أَصْلَافِهَا إِلَى انْتِهَا
وَبَعْضُ ذَلِكَ يَقْتَضِي اسْتِحْبَابًا
وَالْجَمْعُ مَا بَيْنَ بَنَاتِ الْعَمِّ
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ لِلْجُمْهُورِ
بَلْ جَابِرٌ يَكْرَهُهُ تَخَوُّفًا
لَا تُجْمَعُ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْخَالَةِ
تَرْيَكَةً الْأَجْدَادِ فَافْهَمِ مِنِّي
وَالْحِلُّ فِي تَرْيَكَةِ الرَّيِّبِ

حُرْمٌ عَلَى الْأَبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ
وَلَدَهَا لَيْسَ بِهِ مِنْ حُرْمَةٍ
مِنْ غَيْرِهَا ظَاهِرَةٌ إِبَاحَتُهُ
بِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مِنْهُ حُجْرًا
لِلْمُسْلِمِ إِلَّا الْكِتَابِيَّاتِ
وَذَلِكَ فِي الصُّلْحِ عَلَى مَا قَالُوا
لَأَنَّمَا السَّبْيُ لَهَا يَوْمًا شَرْعٌ
تَزْوِجُهَا مِثْلَ الَّتِي قَدْ أَشْرَكَتْ
وَالصَّابِيَّاتُ حَرَامٌ مُنْعًا
فَكُلُّ ذَا مُحَرَّمٍ لِلْمُسْلِمِ
مِنْ الْكِتَابِيَّاتِ شَرْطًا أَبْلَجًا
وَتَأْخُذُ الشَّعْرَ لِلْإِسْطِطَابَةِ
وَتُتْرَكُ الْخِزِيرُ لَوْ تَلَحَّمَا
أُخْرِجَهَا أَوَّلُو الْعُقُولِ وَالنُّهَى
وَبَعْضُهُ قَدْ يَبْلُغُ الْإِيجَابَا
فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَهُمْ فِي الْحُكْمِ
وَالْمَنْعُ لَا يُفْضَى إِلَى الْمَحْجُورِ
مِنْ الْقَطِيعَةِ الَّتِي قَدْ وَصَفَا
أَوْ عَمَّةٍ وَلَا أَرَى حِلَالَه
نِكَاحُهَا حُرْمٌ عَلَى ابْنِ الْإِبْنِ
قَدْ قَالَ قَوْمٌ فِيهِ بِالتَّصْوِيبِ

وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ مَكْرُوهٌ وَكَرَّهُوا زَوْجَةَ زَوْجِ الْأُمِّ
 حَلِيلَةُ الْخَالِ لِابْنِ الْأُخْتِ وَأُمُّ ابْنِهِ مِنَ الرِّضَاعِ
 وَمَا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَضْلًا مِنَ اللَّهِ لِهَذِي الْأُمَّةِ
 وَأَنَّهُ لَمْ يَكْ بَعْدَ أَحْمَدًا لَمْ يَجْتَمِعْ قَطُّ عَلَى ضَلَالٍ
 وَذَاكَ عِنْدَهُمْ هُوَ التَّزْيِهُ بِغَيْرِ تَحْرِيمٍ لَهَا فِي الْحُكْمِ
 حَلٌّ وَبِالتَّكْرِيهِ فِيهَا أُفْتِيَ جَائِزَةً عِنْدِي بِالْإِجْمَاعِ
 فَهُوَ يَكُونُ دَائِمًا مُسْتَحْسَنًا لِأَنَّهُمْ أَهْلُ الْهُدَى وَالْفِطْنَةِ
 قَطُّ لِيَّ فَرَزَقْنَا ذَا الْهُدَى فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَا الْحَالِ

باب عقد التزويج وشروطه

وَأِنْ رَغِبْتَ فِي قِتَاةٍ تُحْطَبُ فَخِطْبَةُ الْمَرْءِ عَلَى مَا حُطِبَا
 كَذَاكَ لَا يُسَاوِمَنَّ فِي سَوْمِهِ صَحَّ عَنْ الْمُخْتَارِ هَذَا الْحُكْمُ
 وَوَصَفُوا الْخَاطِبَ بِالْإِيمَانِ فَخِطْبَةُ الْكَافِرِ وَالْمُصِرِّ
 لِأَنَّهُ كُفِّرَهُ أَفَادَ الْبَعْضُ هَذَا الَّذِي نَفَهَهُ مِنْ قَالِهِمْ
 فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَوْلَى تَصَلَّبَ وَحَيْثُ إِنْ الْإِنْقِلَابُ شَاهِرٌ
 فَدَعَهَا حَتَّى يَتُرَكَّنَ مَنْ يَحْطَبُ أَحْوَهُ بِالتَّحْرِيمِ فِيهِ انْقِلَابًا
 إِذْ ذَاكَ دَاعَى بَعْضِهِ وَلَوْ مِهَ فَاسْتُخْرِجَ الْحِكْمَةُ مِنْهُ الْفَهْمُ
 لِأَنَّهُ أَحْوَهُ فِي الْأَذْيَانِ لَا تَقْضَى الْمَوْصَفَ بِهَذَا الْحَجَرِ
 فَهَجَرُهُ فِي الشَّرْعِ حَتْمًا يُرْضَى وَهُوَ صَوَابٌ ظَاهِرٌ مِنْ حَالِهِمْ
 وَغَيْرُهُمْ يُنْعَثُ بِالتَّقَلُّبِ فِي ذَا الزَّمَانِ فَالْصَّوَابُ الظَّاهِرُ

فَنَأْخُذَنَّ مِنَ الْحَدِيثِ الظَّاهِرَا
لَأَنَّهُ دَاعِيَةُ التَّقَاطُعِ
وَحَيْثُمَا نَمَّتْ أُمُورُ الْخِطْبَةِ
وَشَرْطُهُ الْعَقْدُ بِلَفْظٍ يُفْهَمُ
يَفْهَمُهُ الْوَلِيُّ وَالزَّوْجُ مَعَا
زَوْجَتْ أَوْ أَلْكَحَتْ أَوْ مَلَكَتْ
وَفِي الْمَحِيضِ وَالنَّفَاسِ يُعْقَدُ
لَأَنَّهَا فِي عِدَّةٍ لَا تَخْرُجُ
وَيَنْظُرُ الْعَاقِدُ فِي الدَّمِينِ
وَجَائِزٌ تَقْيِيلُهُ وَشَمُّهُ
وَالْخُلْفُ فِي الصَّبَا وَفِي الْجُنُونِ
وَأَذْكَرُ زَوَاجِ الْمُصْطَفَى لِابْنَةِ
وَقَسٌّ عَلَى ذَلِكَ مَنْ لَا يَعْقِلُ
وَمِثْلُ ذَلِكَ أَحْرَسٌ وَأَعْجَمُ
وَقِيلَ إِنْ زَوَّجَهَا أَبُوهَا
بَلْ لِلتَّيْمَةِ يَكُونُ الْغَيْرُ
فَالْعَقْدُ فِي حَالِ الصَّبَا صَحِيحٌ
لِلْأَبِ مِنْ قَبْلِ الْبُلُوغِ الْأَمْرُ

وَتَمْنَعُ الْحَالَيْنِ مَنَعًا شَاهِرَا
فَيَفْشَلُوا بِذَا عَنِ الْمُدَافِعِ (١)
فَقُمْ هُنَاكَ لِتَمَامِ الْعُقْدَةِ
مِنْهُ الْمُرَادُ وَبِهِ يُخْتَكَمُ
وَالشَّاهِدَانِ وَكَذَا مَنْ سَمِعَا
قَدْ جَوَّزُوا وَالْخُلْفُ فِي أُحْطَبَتْ
وَالْحَمْلُ فِيهِ بَاطِلٌ لَا يُعْقَدُ
إِلَّا بِوَضْعِ الْحَمْلِ حِينَ يَخْرُجُ
بِوَطْئِهِ الطُّهْرُ مِنَ الْحَالَيْنِ
وَنَوْمُهُ مَعَهَا كَذَاكَ ضَمُّهُ
وَعَقْدُهُ أَقْرَبُ لِلْمَسْنُونِ
صِدِّيقُنَا تَعْرِفُ وَجْهَ السُّنَّةِ
إِنْ كَانَ لِلصَّلَاحِ فِيهَا يُعْمَلُ
وَالدِّينُ سَهْلٌ مَا بِهِ تَأْتُمُ
صَبِيَّةٌ لَا غَيْرَ يَتْلُوَهَا
وَقِيلَ لِلْكُلِّ إِذَا تُعِيرُ (٢)
حَتَّى تَحِلَّهُ فَتَسْتَرِيحُ
وَبَعْدَ ذَلِكَ فَالْيَهَا النُّكْرُ

(١) أى يجنبوا عن قتال العدو والمدافع .

(٢) الغير : فى اصطلاح فقهاءنا هو أن تختار الصبيّة فسخ الزواج بعد بلوغها ، لأنها بالبلوغ تملك الخيار ، كالأمة إذا أعتقت .

وَالْجَدُّ إِنْ زَوَّجَ بِنْتَ الْوَلَدِ
وَجَائِزٌ تَعْلَمُ التَّغْيِيرَ (١)
وَإِنْ تَكُنْ سَمَّتَهُ زَوْجًا عِنْدَمَا
وَلَا أَرَاهُ لَازِمًا إِذْ فِيهِ
وَنَعْلَمَنْ مُرَادَهَا وَالْمَعْنَى
أَنَا خُذُ الْقِشْرَ وَتَلْقَى اللَّبَا
وَالْخُلْفُ هَلْ تُجْبِرُ لِلْمُعَاشَرَةِ
وَإِنِّي أَقُولُ تُجْبِرُنَا
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ غَيَّرْتَ مِنْ بَعْدِ
وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ الدُّخُولِ الْغَيْرِ
قَدْ كَانَ تَزْوِيجًا وَبِالْتَّقْضِ الْفَسْخُ
وَهَلْ تَحِلُّ بَعْدَ ذَلِكَ أُمُّهَا
وَإِنْ يَكُنْ تَزَوَّجَ السَّكَرَانَ
وَجَدَّدَ التَّزْوِيجَ حِينَ عَقْلًا
فَدَعَهُ فِي ذَلِكَ كَيْفَ انْقَلَبَا
وَيُثْبِتُ الطَّلَاقَ دُونَ فِكْرٍ
وَهَلْ لَهُ الْمُتَعَةُ فِي التَّزْوِيجِ

فَالْمَنْعُ مِنْ تَغْيِيرِهَا لَمْ يُوجَدْ
إِنْ لَمْ تَكُنْ قَدْ تُحْسِنُ التَّغْيِيرَ
تُغَيِّرَنَّ مِنْهُ قِيلَ لَزِمَا
حُكْمُ بِنَفْسِ اللَّفْظِ وَالتَّمْوِيهِ
وَاللَّفْظُ قَالِبٌ لِذَلِكَ يُنْنَى
وَنَرْتَضِيهِ مَا رَزَقْنَا قَلْبًا
حَالُ الصَّبَا إِذَا أَطَاقَتْ صَاغِرُهُ
وَذَلِكَ فِي الصَّلَاحِ يُحَسِّنَا
دُخُولِهِ يَمْنَحُهَا بِالنَّقْدِ (٢)
فَلَا لَهَا شَيْءٌ هُنَاكَ يُذَكَّرُ
فَهُوَ كَرِيحٍ هَبَّ حِينًا وَنَفَخَ
فَقَدْ جَرَى عَلَى الْخِلَافِ حُكْمُهَا
فَقَدْ عَرَى تَزْوِيجُهُ الْبُطْلَانُ
إِلَّا إِذَا بَرَّوْجِهِ قَدْ دَخَلَا
وَذَلِكَ إِنْ لِمُسْكِرٍ قَدْ شَرِبَا
وَهِيَ عُقُوبَةٌ لِهَذَا السُّكْرِ (٣)
بِحَالَةٍ كَانَتْ عَنِ التَّحْرِيجِ (٤)

(١) التَّغْيِيرُ الْأَوَّلُ بِمَعْنَى الْعِبَارَةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى اخْتِيَارِهَا نَفْسُهَا ، وَالتَّغْيِيرُ الثَّانِي بِالْفِعْلِ الْمَعْجَمَةِ هُوَ انْكَارُ التَّزْوِيجِ وَاخْتِيَارُ الْفَسْخِ .

(٢) قَوْلُهُ : «بِالنَّقْدِ» أَيْ الصَّدَاقِ مِنْ أَجْلِ الدُّخُولِ .

(٣) يَعْنِي إِذَا طَلَّقَ السَّكَرَانُ زَوْجَتَهُ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ عُقُوبَةً لَهُ عَلَى شَرْبِهِ الْمُسْكِرِ اخْتِيَارًا .

(٤) قَوْلُهُ «كَانَتْ عَنِ التَّحْرِيجِ» أَيْ عَنْ ارْتِكَابِ الْحَرْجِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ هَاهُنَا الزُّوْجُ .

كَانَتْ مُبَاحًا أَوَّلَ الْإِسْلَامِ
وَمَنْ أَبَاحَهَا يَقُولُ مَا ثَبَتَ
بِآيَةِ الْمِيرَاثِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ وَلَحْمِ الْحُمْرِ
وَشَرْطُهُ الرِّضَى مِنَ الزَّوْجَيْنِ
وَقِيلَ بَلْ أَرْبَعَةُ الدَّرَاهِمِ
وَهُوَ مَقِيسٌ بِنَصَابِ الْقَطْعِ
وَمَا ارْتِشَاهُ الْأَبُ حِينَ فَنَّا (١)
لَهُ خَلَالِ دُونَ بَاقِي الْأَوْلِيَا
وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِلَا صَدَاقٍ
وَهَبَهُ الْفُرُوجُ لَا تُحْلَلُ
وَأَمْرًا لِلْمُصْطَفَى قَدْ وَهَبَتْ
خَالِصَةً مِنْ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ
وَقَدْ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ الْمُصْطَفَى
وَذَاكَ إِنْ كَانَ بِلَا صَدَاقٍ
وَإِنْ يَكُنْ عِنْدَ صَدَاقٍ عَيْنُوا
وَخَلُقَ الْكِرَامَ لَا يَقْبَلُهُ
وَاسْتَأْذِنَ الْغَادَةَ يُسْتَحَبُّ
وَتُفْصَحُ الشَّيْبُ عَنْ هَوَاهَا

وَتُسْحَتْ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ
نَسَخَ لَهَا وَالْحَقُّ أَنَّهُ ثَبَتَ
وَفِي حَدِيثٍ كَانَ يَوْمَ خَيْبَرَ
نَهَى النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى فِي الْخَبْرِ
وَالْمَهْرُ لَوْ كَانَ بِدَرَاهِمَيْنِ
أَقْلَهُ لَا دُونَهَا فِي اللَّازِمِ
لِسَارِقٍ وَحَدُّهُ فِي الشَّرْعِ
مِنْ جُمْلَةِ الصَّدَاقِ يُحْسِنَا
أَوْضَحَهُ أَهْلُ الْعُلُومِ الْأَثْقَا
فَذَلِكَ الْحَرَامُ بِاتِّفَاقٍ
وَهِيَ مِنَ الزَّنَاءِ نَوْعًا يُجْعَلُ
نَفْسًا وَذَاكَ مِنْ خُصُوصِهِ ثَبَتَ
لَهُ تَرَى الْفَرْقَ بِهِ مُبِينًا
وَهُوَ الْقِيَاضُ بِالنِّسَاءِ فَاعْرِفَا
فَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ بِاتِّفَاقٍ
فَذَلِكَ التَّزْيِيهِ فِيهِ بَيِّنُ
لِمَا بِهِ مِنْ حَالَةٍ تُرْذِلُهُ
لِيُظْهَرَ الْبُغْضُ وَمَنْ تُحِبُّ
وَسَكَتَةُ الْعَذْرَاءِ مِنْ رِضَاهَا

(١) قوله «فنا» أى شرط . المصنف .

كَذَلِكَ الضَّحْكُ كَذَلِكَ الْبُكَاءُ
لَأَنْتَا يُمَكِّنُهَا تَقُولُ
وَفِي رَضَى الْقَلْبِ ثُبُوتِ الْعَقْدِ
فَمَا لَهَا مِنْ بَعْدِهِ إِنْكَارُ
وَلَا يَصُحُّ التُّكْرُ دُونَ نَاطِقِ
وَمَنْ أَرَادَ أَمْرًا وَتَرَعَبُ
قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِلتَّوَدُّدِ
وَلَا أَحِلَّهُ لِمَنْ لَمْ يَعْرِفْ
ثُمَّ الْكِتَابَةُ الَّتِي قَدْ ذُكِرَتْ
حَادِثَةٌ فِي جَمْعِنَا الْمَعْهُودِ
وَاللَّهُ قَدْ أَغْنَى الْعِبَادَ عَنْهَا
وَحَيْثُمَا قَلَّ الْيَقِينُ فِي الْوَرَى
يَرُونَ الْأَنْفِعَالَ مِنْهُ عِلْمًا
وَمُتَعَاطِي الْعِلْمِ بِالْمُعَيَّبِ
وَهُوَ مِنَ الْكُهَانَةِ الْمَعْلُومَةِ
كَقَوْلِهِ فِي سَارِقٍ قَدْ اخْتَفَى
وَقَوْلُهُ فِي مُدْنِفٍ مُضْطَرَّرٍ
وَهَكَذَا مَنْ يَصْرَعُ الْإِنْسِيَا
يُخْبِرُهُ عَنْ حَادِثٍ يَسْأَلُهُ
وَهَكَذَا مَنْ يَدَّعِي شَيْطَانَهُ
وَشَاهِدَانِ لَازِمٌ فِي الْعَقْدِ

حَيْثُ تَرَى لِلتُّكْرِ مِنْهَا مَسْلَكًا
لَسْتُ أُرِيدُهُ فَمَا الْعَوِيلُ
لَوْ كَانَ فِي النَّطْقِ بِهِ لَمْ تُبَدِ
وَعِنْدَ رَبِّي تَظْهَرُ الْأَسْرَارُ
وَذَاكَ مِنْ بَعْدِ ثُبُوتِ الْحَقِّ
عَنْهُ فَهَلْ لَهُ بِذَاكَ يَكْتُبُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَضُرُّهَا فِي الْجَسَدِ
مِقْدَارَ مَا يَنْفَعُ فِي التَّصَرُّفِ
لَا أَعْرِفُ الْوُجْهَ بِهَا لَوْ شَهَرَتْ
وَأَصْلُهَا قَدْ كَانَ فِي الْيَهُودِ
بِأَدْعِيَاتٍ يُسْتَجَابُ مِنْهَا
قَامُوا لِزُحْرِفٍ لَهُمْ قَدْ سَطَرَا
وَهُوَ لَعَمْرِي الْجَهْلُ مُدْلِهِمَا
فَقُمِ إِلَيْهِ مُسْرِعًا وَكَذَّبِ
وَحَالَهَا بَيْنَ الْوَرَى مَذْمُومَةٌ
أَدْلُكُمْ عَلَيْهِ حَيْثُ انْصَرَفَا
ضَرَرَهُ فِي الْبَيْتِ أَوْ فِي الْقَفْرِ
وَيُدْخِلُنَّ فِي جَوْفِهِ جَنِيًّا
عَنْهُ فَذَا فِي الْمَنْعِ أَيْضًا مِثْلُهُ
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُهُ كَهَائِلُهُ
وَبَاطِلٌ بِدُونِ هَذَا الْحَدِّ

وَأَشْهَرُ الْأَقْوَالِ لَيْسَ يَصْلَحُ
وَفَاعِلٌ لِذَاكَ فَلْيَجِدْ
فَشَهْرَةُ النِّكَاحِ قَطْعًا تُطْلَبُ
وَقَوْلُهُ بِأَنَّهُ فِي ذَا الزَّمَنِ
فَمَا أُبَيِّحُ فِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى
وَأِنْ يَكُنْ قَرُّوا عَنِ التَّشْبِيهِ
فَذَاكَ أَمْرٌ لَا يَعْمُ غَيْرَ مَنْ
فَمَنْ عَرَفْنَا مِنْهُ نَفْسَ الطَّرَبِ
إِحْفَاؤُهُ لَوْ بِالشَّهُودِ يُكْرَهُ
وَمِنْ هُنَا حَتْ عَلَى الْوَلِيْمَةِ
وَوَاجِبٌ إِجَابَةُ الدَّاعِي إِلَى
وَصِفَةُ الشَّهُودِ أَنْ يَكُونُوا
بُلُغَ أَحْرَارَ ذَوُو إِسْلَامٍ
وَلَا الصَّبِيِّ وَكَذَاكَ الْمُشْرِكُ
وَهَكَذَا شَهَادَةُ الْعُمَيَّانِ
وَجَائِزٌ أَنْ يَحْضُرُوا مَعَ غَيْرِهِمْ
وَهَكَذَا حَضُورُهُمْ فِي الرَّدِّ
هَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ ذَا الْمَعْنَى
كَمَا يُفِيدُ ذَاكَ لَفْظُ الْأَصْلِ
وَشَاهِدَانِ شَهِدَا لِرَجُلٍ

فَالْخُلْفُ قِيلَ وَارِدٌ فِي الْعَاقِدِ
وَالْجَمْعُ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ يَرْشَحُ
قَبْلَ الدَّخُولِ عَقْدُهُ فِي عَدَدِ
وَقِيلَ بِالذَّفِّ عَلَيْهِ يَضْرِبُ
يُمْنَعُ لَا أَرَاهُ فِي رَدِّ السُّنَنِ
فَذَاكَ الْمُبَاحُ حَتْمًا فَاعْرِفَا
فِي ضَرْبِهِ بِحَالِ أَهْلِ السَّفَةِ
نَوَاهُ بِالْقَصْدِ لَهُ إِذْ يَضْرِبُنِ
فِي ضَرْبِهِ قُلْنَا لَهُ لَا تَضْرِبِ
لِمَا عَلَيْهِ مِنْ أُمُورٍ تُكْرَهُ
وَلَوْ بِشَاةٍ عِنْدَهُ سَلِيمَةٍ
وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ فَلَا تُهْمَلَا
فِي الْعُقْلَا لَيْسَ بِهِمْ جُنُونُ
فَلَا يَجُوزُ الْعَبْدُ فِي الْأَحْكَامِ
شَهَادَةُ الْجَمِيعِ لَيْسَ تَسْلُكُ
لَا تُقْبَلَنَّ قَطُّ فِي الْأَعْيَانِ
لِكَيْ يُصِيبُوا طَرَفًا مِنْ خَيْرِهِمْ
يَجُوزُ مِثْلُ مَا مَضَى فِي الْعَقْدِ
لَا أَنَّهُ بِالْعُمَى قَدْ يُسْتَعْنَى
وَهُوَ مَقَالٌ مَا لَهُ مِنْ أَصْلِ
وَأَمْرًا بِأَنَّهُ لَهَا وَلِي

وَوَاحِدٌ يُرِيدُهَا تَزْوِيجًا وَإِنْ يَقُلْ وَالِدُهَا زَوْجَتُهَا وَالْأَصْلُ قَدْ أَعْجَبَهُ أَنْ تَطْلُبَا ثُمَّ الْوَلِيُّ مِنْ جُمْلَةِ الْحُدُودِ كَرَامَةٍ مِنْ رَبَّنَا تَعَالَى فَهُمْ عَلَى النِّسَاءِ قَوَامُونَا وَرَغْبَةُ الْمَرَاةِ لَيْسَ ثَوَمَنْ مِنْ هَاهُنَا لَمْ يَلْزَمْ الْوَلِيًّا كَمَثَلِ بَقَالٍ (١) وَكَالْحَجَّامِ وَغَيْرِ هَؤُلَاءِ كُلُّ أَكْفَاءٍ فِي نَسَبٍ وَحَسَبٍ وَحَالٍ وَالْأَبُ أَوْلَى مِنْ جَمِيعِ الْعَصَبَةِ يُزَوِّجُ الْأَقْرَبُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ وَإِنْ يُزَوِّجُ الْوَلِيُّ الْأَبْعَدُ وَلَيْسَ لِلْأَرْحَامِ مِنْ ذَا الْبَابِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَخٌ مِنْ أُمٍّ وَقِيلَ بَلْ جَمَاعَةُ الْإِسْلَامِ أَبُو سَعِيدٍ اسْتَحَبَّ الْجَمْعَا وَثَابِتٌ إِنْ زَوَّجَ الْوَصِي

فَلَا تَرَى جَوَازَهُ تَحْرِيجًا فَالْخُلْفُ فِيهِ هَلْ لَنَا نُسْبَتُهَا صِحَّتُهُ مِنْ غَيْرِهِ لَوْ غَضِبَا فَلَا نِكَاحَ دُونَهُ لِلْحُدُودِ وَمِنَّةٌ تُحْصَرُ بِهَا الرِّجَالُ فَضْلًا وَهُمْ لَهُنَّ يُنْفِقُونَا فِي ذَاكَ أَنْ تَجُرَّ مَايُسْتَهْجَنُ تَزْوِيجُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَرْضِيًّا وَحَائِكِ وَالْمَوْلَى فِي الْإِسْلَامِ وَقِيلَ حَتَّى يَسْتَوُونَ وَصَفًا وَهُوَ بَعِيدٌ ظَاهِرُ الْمَحَالِ وَبَعْدَهُ الْوَلَا بِوَصْفِ الْمُقْرَبَةِ بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ يُحْسَبُ فَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ عَنْهُمْ يُوجَدُ شَيْءٌ سِوَى مَا كَانَ لِلْأَصْحَابِ زَوْجَهَا أَيْضًا لِحَالِ الْعُدْمِ أَوْلَى بِهَا فِي نَظَرِ الْحُكَّامِ بَيْنَهُمَا وَهُوَ أَتَمُّ نَفْعًا فِي قَوْمِهَا لَوْ كَرِهَ الْوَلِيُّ

(١) البقال : الذي يبيع البقل .

وَصِيَّةُ التَّزْوِيجِ لَا تَكُونُ
وَمَاعِدَاهُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَا
وَأِنْ يَكُنْ وَكَلَّ فِي حَيَاتِهِ
لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ سِوَاهُ
وَأِنْ يَكُنْ أَقَامَهُ مَقَامَهُ
وَوَلَدَ زَوْجَ أُمِّهِ وَقَدْ
فَالِإِبْنُ فِي ذَلِكَ يُقَالُ أَقْدَمُ
وَقِيلَ بَلْ إِخْوَتُهَا أَوْلَى بِهَا
وَأِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهَا مِنْ أَحَدٍ
وَأِنْ يَكُنْ زَوْجُهَا الْغَرِيبُ
يُفَرَّقُنْ بَيْنَهُمْ وَقِيلَ
وَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ مَكْرُوهًا فَقَطْ
إِنْ عُدِمَ الْوَلِيُّ فَالْسُّلْطَانُ
جَمَاعَةٌ مِنْ طَائِفَةِ الصَّلَاحِ
وَمَالَهُمْ ذَلِكَ حَتَّى يَشْهَدَا
أَوْ أَنَّهُ لَهَا وَلِيٌّ غَابَا
وَأَنَّهَا لَمْ تَكُ عِنْدَ بَعْلِ
فَهَا هُنَا يَصَحُّ أَنْ يُزَوَّجُوا
وَصَحَّ لِلْإِمَامِ مَهْمَا رَغِبَتْ
وَالْحُلْفُ فِي الْقَاضِي فَقِيلَ مِثْلُهُ
وَمَنْ رَأَى بِأَمْرَةٍ فَلَا يَلِي

إِلَّا مِنَ الْوَالِدِ إِذْ يَبِينُ
لَيْسَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ جُعْلُ الْأَوْصِيَا
بَأَنْ يُزَوَّجَنَّ مِنْ بَنَاتِهِ
يُزَوَّجَنَّ فَافْهَمْنَ مَعْنَاهُ
فِي ذَلِكَ فَلْيُعْطَ لَهُ أَحْكَامُهُ
أَنْكَرَ ذَلِكَ إِخْوَةٌ فَلَا يُرَدُّ
لَكِنْ أَخُوهَا عِنْدَ هَذَا أَكْرَمُ
لَأَنَّهُمْ مِنْ قَوْمِهَا وَصُلْبِهَا
يَلِي الزَّوْجَ فَأَمِيرُ الْبَلَدِ
عَنْ أَمْرِهَا فَذَلِكَ لَا يَطِيبُ
نَسَكْتُ مَهْمَا فَعَلَ الدُّخُولَا
لَوْ كَانَ بِالْوَلِيِّ أَمْرُهَا ارْتَبَطَ
هُوَ الْوَلِيُّ وَكَذَا الْإِخْوَانُ
فَيَمْلِكُونَ الْعَقْدَ لِلنِّكَاحِ
عَدْلَانِ أَنْ لَيْسَ وَلِيٌّ وَجِدَا
بِحَيْثُ كَانَ أَبْعَدَ الدَّهَابَا
وَلَمْ تَكُنْ فِي عِدَّةٍ فِي الْأَهْلِ
لَأَنَّهُ قَدْ اسْتَبَانَ الْمَنْهَجُ
يُزَوَّجَنَّ نَفْسَهُ وَقَدْ ثَبَتَ
وَقِيلَ لَا وَهُوَ صَوَابٌ كُلُّهُ
تَزْوِيجُهَا فِي قَوْلِنَا بِرَجُلٍ

وَهَكَذَا لَا يَشْهَدُ النِّكَاحَ لَهَا وَلَا نَعْرِفُهُ مُبَاحًا
لَكِنَّ فِي تَرْوِيحِهَا يُوكَّلُ مَنْ كَانَ مَا يَعْرِفُ مِنْهَا يَجْهَلُ

بابُ الأُمُورِ الْعَارِضَةِ عَلَى الْعَقْدِ بَعْدَ صِحَّتِهِ

وَالْعَقْدُ بَعْدَ أَنْ يَصِحَّ تَعْرِضُ
كَالْفَسْخِ بِالتَّغْيِيرِ وَالْخِيَارِ
كَذَاكَ إِذَا يَمْلِكُهَا أَوْ تَمْلِكُهَا
وَمْلِكُهَا لَهُ يُنَافِي حِلَّهَا
وَكَالزَّوْجِ الشَّاهِرِ الْمَعْلُومِ
وَالْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ وَالْكُلِّ لَهُ
وَنَذْكُرُ الْخِيَارَ بِآلَافَاتٍ
وَكَالْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ
وَالنَّخَشِ أَيْضًا وَهُوَ رِيحُ الْأَنْفِ
وَالْعَقْلُ لِحْمَةٍ تُسَدُّ الْمَوْضِعَ
يَحْتَاجُ أَنْ يُشَقَّ لِلْإِيلَاجِ
وَالزَّوْجُ أَوْلَى أَنْ يُعَالِجَنَّهُ
وَبَعْدَهُنَّ سَائِرُ النِّسَاءِ
وَقِيلَ إِنَّ بَرَصَ الْفَتَاةِ
عَلَيْهِ أَخْوَالُ بِهَا يَنْتَقِضُ
وَالْخُلْعُ وَالْإِيلَاءُ وَالظَّهَارُ
وَمْلِكُهَا لَهَا التَّسْرِي مَسْلُكُهُ
فَيُخْرِجَنَّ أَنْ يَكُونَ بَعْلَهَا
وَالْإِرْتِدَادُ الْمَحْضُ وَالتَّحْرِيمُ
فِي بَابِهِ بَسْطُ يُرِيكَ حَلَّهُ
كَالْعَقْلِ وَالرَّتْقِ مِنَ الْعَاهَاتِ
فَهَذِهِ بِهَا الْخِيَارُ قَدْ يُخْصُ
قَدْ فَاحَ مِنْهَا بِخَيْثِ الْعَرَفِ
وَالرَّتْقِ تَلْقَاهُ بِهِ مُرْصَعًا
وَسَنَةً تُمْهَلُ لِلْعِلَاجِ
وَالْأُمُّ وَالْأُخْتُ إِذَا أَحْسَنَا
مِمَّنْ يَكُنْ يُحْسِنُ لِلدَّوَاءِ
يُوجَدُ فِي الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ

وهكذا الأحمر ثم الأسود
فاختار لنفسك الجمال والشرف
والرثى مهما أنكرته تحلف
وامرأة غايطها والبول
كذلك أيضاً قيل حكم الحثي
وبعضها أيضاً معيب في الذكر
كذلك العين لكن ينتظر
وحمسة في البعل عيب قالوا
والعبد والكافر والبعض يرى
ورجل بالشرك قد تكلموا
لأنه لم يقصد الكفرا
وامرأة قد شرطت خياراً (١)
ولا خيار للفتى بذاكها
وإن تكن قد شرطته لا إلى
وهكذا لها الخيار إن كح
وبالدخول يطل الخيار
وإن يكن بغير علم منها
تختار مهما علمت وإن يكن

في النسل لو طال الزمان يوجد
فالعرق دساس رواه من سلف
بأنها لذلك ليس تعرف
من موضع تزويجها محظول (١)
وهو الذي لا ذكر أو أنثى
كذلك محصى ومحبوب الذكر
عاماً لكي يعالج مافتر
حجامة حياكة يقال
لارد إلا في الذي قد كفرا
جهلاً فزوجه بذا لم تحرم (٢)
فحاله كمستحل أمراً
لمدة فجاز تختاراً (٤)
لأنما الشرط لها هناك
وقت فإن شرطها قد بطلا
بلا رضاها أمة بها سنح (٥)
إن علمت ولم يكن إنكار
فحكمها لم يتحول عنها
جامعها من بعد علم يطلن

(١) محظول : أي ممنوع .

(٢) وفي نسخة «محبوب ومخصى» .

(٣) أصله تخرم فمن حذف نون التوكيد فعوضت عنها الالف وقد جاء مثل هذا كثير في النظم

(٤) تختاراً منصوب بان مقدره .

(٥) سنح : أي سعد .

وَأَمَّةٌ إِنْ أُعْتِقَتْ قَدْ قِيلَا
تُخْتَارُ لَوْ كَانَ الْحَلِيلُ حُرًّا
وَلَا خِيَارَ فِي التَّسْرِي قَطْعًا
وَحُرَّةٌ تَكُونُ تَحْتَ عَبْدٍ
وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ لَهَا الْخِيَارُ
وَإِنْ تَكُنْ مَمْلُوكَةً فَلَا لَهَا
وَابْنُ الزَّنا فِيهِ قَوْلٌ لَا يُرَدُّ
كَذَلِكَ الْأَقْلَفُ لَكِنْ إِنْ خُتِنَ
وَقِيلَ بَلْ يُجَدِّدَنَّ الْعَقْدَا
وَيَقْعُ الْخِيَارُ بِالْأَفْرَجِ (١)
وَقِيلَ لَا خِيَارَ لَكِنْ يُمْنَعُ
وَتَحْرُمُ الْمَرْأَةُ بِالزَّنا
أَعْنَى بِذَلِكَ الْحَيْضَ إِذْ تَعَجَّلَا
وَجَابِرٌ وَمُسْلِمٌ تَوَقَّفَا
وَإِنْ يَكُنْ فِي ذُبُرٍ قَدْ غَلَطَا
وَهُوَ عَنِ الرَّبِيعِ أَيْضًا حِفْظًا
وَإِنْ يَكُنْ عَائِنَهَا حَالُ الزَّنا
وَهَكَذَا إِنْ عَائِنَتْهُ فَاعِلِمَا

لَهَا الْخِيَارُ تَتْرُكُ الْحَلِيلَا (١)
وَقِيلَ بَلْ إِنْ كَانَ عَبْدًا جَرًّا
لَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِزَوْجٍ شَرْعًا
فَيُعْتَقَنُ لَخِيَارٍ عِنْدِي
وَتَرَكُهُ عِنْدِي هُوَ الْمُخْتَارُ
وَالْبَعْلُ فَاقَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهَا
وَقِيلَ بَلْ يُرَدُّ لَوْ كَانَ عَقْدٌ
قَبْلَ الدُّخُولِ فَهُوَ تَرْوِيجٌ قِمْنٌ
وَذَلِكَ الْأَحْوَطُ حِينَ عُدَا
إِنْ كَانَ فِيهِ أَوْ بِذَاتِ الْغُنْجِ
مِنْ وَطْئِهَا لِضَرَرٍ قَدْ يَقَعُ
وَالْوَطْءُ فِي الْأَذْبَارِ وَالِدِّمَاءِ
صَارَ الْجَزَاءُ عَكْسَ مَا تَأَمَّلَا
كَذَلِكَ الرَّبِيعُ أَيْضًا فَاعْرِفَا
فَلَا يُحَرِّمَنَّهَا ذَاكَ الْخَطَا
يَا حَبْدَا مَنْ لِلْعُلُومِ حِفْظًا
فَائِنَّا تَحْرُمُ مِنْهُ فَافْطِنَا
وَالسَّرُّ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَحْرَمَا

(١) إعلم أن الأمة إذا كانت تحت عبد فاعتقت فلها الخيار قولاً واحداً والدليل على ذلك قصة بريه مع مغيث وإن كانت تحت عبد ففيها قولان .
(٢) الفرنج مرض الزهري والفرنج ملاحاة العينين .

وَهَكَذَا إِنْ شَهِدَ الشُّهُودُ
لَأَنَّمَا الشُّهُودُ أَصْلُ الْحَدِّ
وَالْحَدُّ إِنْ كَانَ فَذَاكَ أَقْبَحُ
وَامْرَأَةٌ بَابِنِ الْحَلِيلِ قَدْ زَنَتْ
فَلَا يَحِلُّ مَعَهُ الْمَقَامُ
وَتَفْتَدِي بِمَالِهَا فَإِنْ أَبَى
قُلْتُ وَبِالْهُرُوبِ مِنْهُ يَظْهَرُ
وَمَالُهَا أَنْ تُظْهَرَ الْبَرَاءَةُ
تُقِيمُ ثُمَّ تُطْلَبُ الْغُفْرَانَا
وَمَا الصَّبِيُّ عِنْدَهُمْ كَالرَّجُلِ
وَإِنْ تَكُنْ ذَانَتْ لَوْطَاءِ الضُّبْعِ
وَامْرَأَةٌ جَامِعَهَا إِنْسَانٌ
وَبَعْدَ لَمَّا عَلِمَتْهُ أَنْكَرَتْ
فَلَا تَرَى يَلْزَمُهُ التَّصَدِيقُ
وَجَائِزٌ يُمَسِّكُهَا فِي حُكْمِنَا
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ وَاْعَدَ الْخَلِيلَةَ
جَامِعَهَا بِنِيَّةِ الزَّوْءِ
وَمَنْ لَهُ مِنَ النِّسَاءِ جَارَةٌ
إِذَا أَتَى زَوْجَتَهُ وَذَكَرَا

لَوْ لَمْ تَكُنْ أُقِيمَتِ الْحُدُودُ
وَالْكَشْفُ هُوَ السَّبَبُ الْمُعَدَّى
لَأَنَّهُ عَلَى الزَّوْءِ أَفْضَحُ
أَوْ بِأَيِّهِ مِنْهُ سِرًّا قَدْ دَنَتْ
لَهَا وَلَوْ لَمْ تَظْهَرَ الْأَعْلَامُ
فَقِيلَ تَبُعْدَنَ مِنْهُ هَرَبًا
بِأَنَّهَا النَّاشِزُ وَالْمُسْتَكْبِرُ
مِنْ نَفْسِهَا فَلَا أَرَى آرَاءَهُ
مِنْ رَبِّهَا وَتَحَذَرُ النَّيْرَانَا
فَفَرَجَهُ كَأَصْبَعٍ مِنْهُ اجْعَلِ
وَنَحْوَهُ فَهِيَ حَرَامٌ فَاسْمَعْ
تَظُنُّهُ حَلِيلَهَا فَلَانُ
عَلَيْهِ وَالزَّوْجُ بِهِ قَدْ أَحْبَرَتْ
لَهَا وَإِنْ صَدَّقَ لَا يَضِيقُ
لَأَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلَ الزَّوْءِ
فَاحْشَةَ جَاءَتْهُ بِالْخَلِيلَةِ
فَالْخُلْفُ فِي تَحْرِيمِ تِلْكَ جَائِ (١)
جَمِيلَةٌ فَاجِرَةٌ مَكَّارَةٌ
جَارَتُهُ لَمَّا اشْتَهَاها نَشْرًا

فَالْخُلْفُ فِي زَوْجَتِهِ قَدْ ذَكَرَا
وَأِنْ تُكُنْ قَدْ وَطِئْتَ بِالْقَهْرِ
بَلْ جَائِزٌ لَهُ بِأَنْ يُمْسِكَهَا
حَتَّى تَحِيضَ بَعْدَ ذَلِكَ النِّكَاحِ
وَأِنْ أَقَرَّ الزَّوْجُ بِالزَّوْجِ
وَبَعْضُهُمْ قَالَ يُكَذِّبُ (١) نَفْسَهُ
وَقِيلَ لَا تُحْرِمُ لَوْ لَمْ يُكَذِّبْ
وَأِنْ تُكُنْ قَدْ سَأَلْتَهُ يَوْمًا
قَالَ نَعَمْ ذَلِكَ أَيَّامُ الصَّبَا
وَأِنْ رَمَاهَا بِالزَّوْجِ يَسْتَغْفِرُ
وَأَيُّهُمْ مِنْ قَوْلِهِ يَتُوبُ
وَأِنْ يَكُنْ إِلَى الْإِمَامِ رَفْعًا
وَأِنْ تُكُنْ قَدْ رَفَعَتْ عَلَيْهِ
وَحُكْمُهُ فَصَلُّهُ عَزَّ وَجَلَّ
وَرَجُلٌ رَأَى فِتْنَةً تَرَكَبُ
يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَهَا فَالْخُلْفُ فِي
وَأِنْ يَكُنْ جَامِعَ أَجْنِيَّةٍ

وَالْفِعْلُ فِي الْكُلِّ حَرَامٌ حُجْرًا
فَلَيْسَ كَالزَّوْجِ فِي ذَا الْأَمْرِ
لَكِنَّهُ يُؤْمَرُ أَنْ يَتْرُكَهَا
كَيْ لَا يُشَارِكُوهُ فِي نَفْسِ الْوَلَدِ
مَعَ زَوْجِهِ تُحْرِمُ فِي الْإِفْتَاءِ
قَبْلَ الْجَمَاعِ ثُمَّ يُمَسِّكُ عُرْسَهُ
وَهُوَ مَقَالٌ سَائِعٌ فِي الْمَذْهَبِ
عَنْ الزَّوْجِ وَهُوَ يَرَاهُ لَوْ مَا
فَقِيلَ لَا بِأَسَ بَذَاكَ وَجَبًا
وَهَكَذَا إِذَا رَمَتْ تَسْتَغْفِرُ
مُقَامُهُ مَعَ خَلِّهِ يَطِيبُ
يَحْذَرُهَا لِقْدْفِهِ إِذَا وَقَعَا
فَبَابُهُ لِعَانُهَا لَدَيْهِ (٢)
فِي سُورَةِ النَّورِ بِصَدْرِهَا نَزَلَ
شَيْئًا مِنَ الضَّبَاعِ ثُمَّ يَرْعَبُ
جَوَازِهَا وَالْحَقُّ فِي التَّعْفُفِ
بِخَطَا فَالْخُلْفُ فِي الْقَضِيَّةِ

(١) يكذب مجزوم بلام الأمر المقدره وهكذا يمسك أى ليكذب على حد قوله : محمد تفد نفسك كل نفس .

(٢) قوله : «قد رفعت عليه الخ» يعنى بان قذف الزوج وزوجته ورفعت ذلك الى الامام فان باب حكمها اللعان ان لم يكن عند الزوج أربعة شهود لأعّن بينهما وان كان عنده شهود أقيم الحد عليها والله أعلم . المصنف .

بَعْضُ يَرَى الْأُحْدَ لَهَا حَلَالًا مِنْ بَعْدِهِ وَقَالَ نَاسٌ لَا لَا
وَأَمْرًا قَدْ ادَّعَاهَا اثْنَانِ وَلَيْسَ لِلْجَمِيعِ مِنْ بَيَانِ
فَقِيلَ لِلْحَاكِمِ بِاتِّفَاقٍ أَنْ يُجْبَرَ الْكُلُّ عَلَى الطَّلَاقِ
وَجَائِزٌ يُسْتَأْنَفُ التَّرْوِيجُ بِمَنْ تَشَاءُ وَمَا بِهِ تَحْرِيجُ

باب ما يباح بصحيح العقد

وَيُسْتَبَاحُ بِصَحِيحِ الْعَقْدِ مَا كَانَ مَمْنُوعًا لَهُ فِي الْحَدِّ
مِنْ ذَلِكَ الْجَمَاعِ وَهُوَ أَعْلَى مُرَادُهُ بِهِ يَكُونُ حَلَالًا
وَالْمَسُّ فِي الْكِتَابِ فَالْجَمَاعُ مَذْهَبُنَا الْمُخْتَارُ لَا الْإِجْمَاعُ
فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَلَامَسَةِ قَوْلٌ سِوَى مَقَالَةِ الْأَشَاوِسَةِ (١)
يَقُولُ إِنَّ ذَاكَ نَفْسُ اللَّمَسِ فَيُوجِبُ الْوُضُوءَ نَفْسُ الْمَسِّ
وَلَا تَرَى ذَاكَ مِنَ الصَّوَابِ إِنَّ الْكُنَى (٢) مِنْ شِيَمَةِ الْأَعْرَابِ
إِدْحَالُهُ فِي فَمِهَا مُبَاحٌ وَقِيلَ إِنَّ ذَاكَ لَا يُبَاحُ
بَلْ تَحْرُمَنَّ زَوْجَةُ الْإِنْسَانِ بِذَلِكَ الْفِعْلِ عَلَى الْأَرْمَانِ
وَجَعَلُوهُ مِثْلَ وَطْءِ الدَّبْرِ وَذَا الْقِيَاسُ فَاسِدٌ فِي النَّظَرِ
هَبْ إِنَّ ذَاكَ فِعْلُهُ مُحَرَّمٌ فَمَا الدَّلِيلُ أَنَّ زَوْجًا تَحْرُمُ

(١) الظاهر أن المراد بالأشواوسة المناقضين للشافعي فتأمل .

(٢) يشير بقوله : إن الكنى الخ إلى أن اللمس في الآية كناية عن الجماع ومن طبيعة العرب الكناية عن أحوال النساء السرية .

وَجَائِزٌ يُجَامَعُ الزَّوْجَاتِ وَيَغْسِلَنَّ بَعْدَهُنَّ غَسَلًا
 أَنْفَعُ لِلْعَوْدِ إِذَا مَاعَادَا وَجَعَلَهُ فِي إِبْطِهَا لِيُنْزَلَ
 وَالرَّاجِحُ الْجَوَازُ إِذْ لَمْ يَكُنْ وَهِيَ حَرْتُهُ وَلَا يَمْتَنِعُ
 وَيَسْبِغِي يَنْظُرُهَا إِنْ سَبَقَا وَلَيْسَ وَاجِبًا وَلَكِنْ يُنْدَبُ
 وَجَائِزٌ جِمَاعُهَا فِي النَّهْرِ وَلِلرِّجَالِ صَوْلَةٌ لَا تَفْتُرُ
 يَأْخُذُ مَنْ بِالْحَلَالِ كَسْرًا يَأْشَهُوهُ أَغْقَبَتِ الْخُسْرَانَا
 أَنْتِ لَعَمْرُ اللَّهِ فَتَنَةُ الْوَرَى وَمَنْ لَأَفْحَاذِ النَّسَا تَعَوَّدَا
 مَاءَ الْحَيَاةِ صُبَّ فِي الْأَرْحَامِ هُوَ نُورُ عَيْنَيْكَ وَمُخُّ السَّاقِ
 وَفِي الْعُجُوزِ ضُرٌّ هَذَا أَكْثَرُ أَوْ زَوْجَةً يَجِيئُهَا مَرَّاتٍ
 وَالْأَسْتِجَاءُ بَيْنَهُنَّ أُولَى وَنَفْعُ أَكْلِ التَّيْنِ أَيْضًا زَادَا
 فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ ثَقَلًا (١) كَعَابِثٍ بِكَفِّهِ الْمُسْتَهْجَنِ
 مِمَّا عَدَا الْعَجْزُ هُنَاكَ مَوْضِعُ إِنْزَالُهُ يَوْمًا إِلَى أَنْ تُلْحَقَا
 وَهُوَ إِلَى الْحُبِّ لَدَيْهَا أَقْرَبُ فِي حَالِ الْأَغْتِسَالِ تَحْتَ السِّتْرِ
 كَصَوْلَةِ الشَّجَاعِ حِينَ تَبْدُرُ صَوْلَتُهُ وَضِدُّهُ قَدْ خَسِرَا
 وَأُورِثَتْ صَاحِبُهَا النَّيْرَانَا وَأَنْتِ فِيهِمْ أَشَدُّ خَطَرًا
 فَذَاكَ لَا يُفْلِحُ عِنْدِي أَبَدًا مِنْ هَاهُنَا يَضُرُّ بِالْأَجْسَامِ
 فَكُنْ لَهُ مُحَافِظًا وَوَاقٍ جِمَاعُهَا سُمٌّ رَمَاهُ الْأَرْقَمُ

(١) هذه المسألة فيما إذا كانت المرأة حائضا ، لقوله عليه الصلاة والسلام «حل من الحائض غير الفرج» ولأنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يباشر بعض نساؤه وهي مؤتررة في حالة الحيض ، أى مشدودة الإزار ، وهو الحائل الساتر للفرج ، أما في حال الطهر فلا يحل ذلك لشموله بقوله تعالى «فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون» . أبو إسحاق .

وَهَكَذَا يَضُرُّ حَالُ الْأَمْتِلَا فَعَجَبْنِ نَفْسَكَ هَذَاكَ الْبَلَا
إِنْ جَهَلَ الشَّبَابُ هَذَا الضَّرَا يَدْرُوهُ إِذَا الشَّبَابُ مَرَا
وَإِنِّي مِنْ ذَاكَ فِي انْهَمَاكَ يَارَبِّ سَلِّمْنِي مِنَ الْهَلَاكَ

باب الصداق (١)

وَالصَّدَقَاتُ نَحْلَةٌ (٢) النَّسَاءِ
يَدْفَعُهَا الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ قَبَضَ الْوَلِيَّا
وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ أَمْرِ ضَمِنَا
وَالْحُلْفُ فِي ضَمَانِهِ إِنْ دَفَعَا
وَإِنْ تَكُنْ صَبِيَّةً فَسَلَّمَهُ
وَقِيلَ لَا وَذَاكَ إِنْ أُخْبِرَهَا
وَضَامِنٌ إِنْ لَمْ يُخْبَرْ نَهَا
وَالزَّوْجُ بِالنِّكَاحِ أَوْلَى وَهُوَ مَنْ
وَعَفُوهُ الْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ
وَعَفُوهُنَّ عَنْهُ إِسْقَاطٌ لِمَا
لَكِنَّهَا وَاجِبَةٌ الْأَدَاءِ
وَتُخْرِجُنْ بِذَاكَ مِنْ ذِمَّتِهِ
بَأْمَرِهَا كَانَ إِذَا مَقْضِيًّا
إِلَّا إِذَا وُصُولُهُ ثَبْتًا
إِلَى أَبِيهَا مَهْرَهَا قَدْ رَفَعَا
لَهَا فَأَثْلَفْتُهُ قِيلَ غَرَمَهُ
بَأَنَّ ذَاكَ هُوَ مَا أَمَّهَرَهَا
فَيَغْرُمَنْ بِالْقَطْعِ ذَاكَ عَنْهَا
بِيَدِهِ عَقْدُ النِّكَاحِ فَأَعْلَمَنْ
مَزِيدُهُ عَنْ قَدْرِ الْإِيجَابِ
قَدْ كَانَ بِالْعَقْدِ عَلَيْهِ لَزْمًا

(١) أى وما يعتوره من الأحكام كإبطاله ولزوم العقر — بالضم — وذكر فيه أيضا ما يلزم الفاسق الغاصب لمن زنى بها كما ترى وإنما اقتصر على تبويب الباب للصداق لأنه الأصل في هذا الباب والأهم . أبو اسحاق .

(٢) النحلة العطية عن طيب نفس من نخله كذا إذا أعطاه إياه ، أو عطية من الله تعالى لهن فضلا منه عليهن . أبو اسحاق .

وَذَاكَ نِصْفُ الْمَهْرِ وَالنِّصْفُ يَجِبُ
وَبَعْدَمَا أُرْخِيَ الْحِجَابَ إِنْ جَحَدَ
وَقَبْلَ أَنْ يُرْخِيَ الْحِجَابَ يُقْبَلُ
وَهَكَذَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِذَا
وَفِي النَّفَاسِ وَنَهَارِ الصَّوْمِ
فَإِنَّهَا إِنْ ادَّعَتْ إِلْمَامًا
وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ مَهْرَهَا فَلَا
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ مَكَّنْتَهُ يَوْمًا
وَيَبْقَى مَهْرُهَا عَلَيْهِ دَيْنًا
وَإِنْ تَكُنْ لِنَفْسِهَا قَدْ مَنَعَتْ
وَأَعْسَرَ الزَّوْجُ يُؤْجَلْنَ
وَهِيَ مِنَ الدَّرَاهِمِ الْمَعْدُودَةِ
فَمِائَةٌ عِنْدَهُمْ عَنْ عَشْرَةِ
وَهَكَذَا إِلَى انْقِضَاءِ سِتَّةَ
وَبَعْدَهَا تَجْرَى عَلَيْهِ النِّفْقَةُ
وَرَجُلٌ لِإِبْنِهِ تَزَوَّجَا
فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الصَّدَاقُ
وَهُوَ عَلَى الْقَوْلِ الشَّهِيرِ فِي الْأَثَرِ

عَلَيْهِ بِاللَّدْخُولِ حِينَ يَقْتَرِبُ
فَقَوْلُهَا يَكُونُ هُوَ الْمَعْتَمَدُ
مَقَالُهُ وَهُوَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ
كَانَ الدَّدْخُولُ فِي الْمَحِيضِ وَالْأَذَى
وَالْاِعْتِكَافُ لِحَرَامِ الْحَوْمِ
عَلَيْهِ هَاهُنَا ادَّعَتْ حَرَامًا
تُجْبَرُ أَنْ تَتْرَكَهُ لِيَدْخُلَا
فَمَا لَهَا التَّشَوُّزُ عَنْهُ دَوْمًا (١)
وَبَحْسُهَا حَرْمٌ عَلَيْهِ دَيْنًا
إِلَّا إِذَا مُهُورُهَا قَدْ دَفِعَتْ
شَهْرًا لِكُلِّ مِائَةِ يُونَا (٢)
وَلَيْسَ مِنْ قُرُوشِنَا الْمَوْجُودَةِ
مِنْ هَذِهِ الْقُرُوشِ عِنْدَ الْخُبْرَةِ
مِنْ أَشْهُرٍ وَذَاكَ نِصْفُ سَنَةٍ
بِالرَّغْمِ أَوْ يَتْرَكُهَا (٣) مُطْلَقَةً
فَكِرَةُ الْأَبْنِ وَعَنْهُ خَرَجَا
وَيَلْزَمُ الْإِبْنَ لَهَا الطَّلَاقُ
إِنَّ بِهِ أَبَاهُ أَوْلَى وَأَبْرَ (٤)

(١) أى دوما .

(٢) يونا : أى يمهل من التأني وهو التمهل (المصنف) .

(٣) او يتركها : منصوب بان مقدرة أى الا أن .

(٤) باختلاس حركة الهاء من نه لإقامة الوزن وفي نسخه أن به أباه أولى وأبر .

وإن يك استثنى رضاه فاعلماً
لأنه أوقفه عليه
والشرط في النكاح والصداق
وذلك إن كان بحال العقد
فعند قوم لا يكون لازماً
وأخرون أثبتوه حتماً
وهو من السداد حيث يعلم
يثبت الشرائط المعلومه
والشرط بعد العقد ليس يلزم
والمؤمن الموفى بما قد وعدا
ورجل يشرط إن مات فلا
فائه يثبت ذاك الشرط
وإن يكن بالضد فالصداق
وشرطه يطل لا محاله
وعلى وجهه بأنه غداً
وامراً قد شرطت بأنّها
ورجل قد أبرأته زوجته
بشرط أن لا يتزوجنا
ورجل يحطب للفتاة
ثريد ماساق لها من مهر
إن نكثت من بعد في الوعود

فكره الأبن فذاك انهدما
ولم يكن يرضى به لديه
يثبت عندهم على اتفاق
والخلف فيه قبل هذا الحد
مالم يكن لعقده ملاماً
إذ لم يك العقد لذاك هدماً
وبالرشاد فعله ملتزم
ويذهب الخدائع المذمومة
وإنما ذلك وعد يعلم
وذو التفاق من بعده ارتدى
عليه شيء من صداق أجلاً
إن مات عنه مهرها ينحط
باق لمن يرثها يساق
هذا الذي في هذه قد قاله
لغيرها من حين وافاها الردى
تلي طلاق نفسها قيل لها
من الصداق لتطيب بهجته
فالشرط والبرآن يطلنا
قالت له خذني وخذ مائتي
ياخذها قبل تمام شهر
فإنّها كمثّل غرس العود

إِمَّا جَنَى مِنْهُ الثَّمَارَ وَالرُّطْبَ لَكِنَّهَا تُوصَفُ بِالنِّفَاقِ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ أُعْطِيَ الْحَلِيلُ عَنْ طِيبَةٍ مِنْ نَفْسِهَا فَمَا لَهَا وَإِنْ يَكُنْ لِدَاكَ مِنْهَا طَلَبًا أَمَّا الصَّدَاقُ إِنْ تَكُنْ قَدْ أُبْرَأَتْ وَجَائِزٌ إِنْ اشْتَرَى صَدَاقًا (١) لِأَنَّ فِيهِ تَصْلُحُ الْعَطِيَّةُ وَقَالَ قَوْمٌ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ وَظَاهِرُ الْكِتَابِ فِي النِّسَاءِ إِنْ طَبِنَ نَفْسًا لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ (٢) وَامْرَأَةٌ قَدْ أَشْهَدَتْ لِعَمْرٍو وَأُبْرَأَتْ حَلِيلَهَا مِنْ مَهْرِهَا لَا يَلْحَقُ الزَّوْجَ الَّذِي قَدْ شَهِدَا وَالزَّوْجُ مِنْ صَدَاقِهَا بَرَى لِأَنَّ إِعْطَاءَ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ وَحَيْثُمَا أُبْرَأَتْ الْحَلِيلُ لَكِنْ لَهَا الرَّجْعَةُ فِي الْمَذْكُورِ

صَاحِبُهُ أَوْ نَالَهُ كُلُّ الْعَطَبِ لِحُلْفِهَا لِلْوَعْدِ وَالْمِثَاقِ ثَمَارَهَا وَقَتًا لَهَا طَوِيلًا ذَلِكَ (١) لَكِنْ تَأْخُذَنَّ مَالَهَا فَلَاخْتِلَافٍ فِي الرُّجُوعِ وَجَبَا بِمَطْلَبٍ مِنْهُ رُجُوعُهَا ثَبَتَ زَوْجَتُهُ لَوْ لَمْ يَشَأِ الطَّلَاقُ كَذَلِكَ الشِّرَاءُ فِي الْقَضِيَّةِ وَلَا الْعَطَا وَيَنْطَلُ الْجَمِيعُ يُبَيِّحُ أَكْلَ ذَاكَ بِالْإِعْطَاءِ مِنْهُ فَأَكْلُهُ مِنَ الْهَنَى بِمَا عَلَى الزَّوْجِ لَهَا مِنْ مَهْرٍ وَالزَّوْجُ فَكَيْ نَفْسُهُ مِنْ قَهْرِهَا لَهُ بِذَاكَ هَكَذَا قَدْ وَجِدَا وَهُوَ بِذَاكَ عِنْدَنَا حَرِيٌّ لَا يَثْبُتُ قَبْلَ قَبْضٍ مُثَبَّتٍ أَسْقَطَتِ الضَّمَانُ فِيمَا قِيلَا إِنْ عَلِمَتْ بِهِذِهِ الْأُمُورِ

(١) قوله : «فما لها ذلك» أى ليس لها الرجوع فيما أكله من ثمارها عن طيبة نفسها إلا ثمرة لم يستهلكها الزوج ، وإنما لها أن تسترجع أصول أموالها من النخيل والأشجار .

(٢) قوله : «وجائز إن اشترى صداقا» يعنى إذا أصدقها نخيلا أو عقارا أو حيوانا فإنه يجوز له أن يشتريه منها .

(٣) وفي نسخه : «إن طبن نفسا لكم عن شيء» ، وهو أول لأن جمع المنسوب على التمييز ضعيف .

لِأَنَّهُ لَمْ يَكْ طِيبَ خَاطِرٍ وَإِنَّمَا كَانَ بِجَهْلٍ حَاضِرٍ
وَقِيلَ مَنْ بِامْرَأَةٍ قَدْ مُلِكََا عَلَى جَمِيعِ مَالِهِ قَدْ مُلِكََا (١)
لَيْسَ لَهُ مِنْ مَالِهِ يَبِيعُ بِلَا رِضَاهَا قَالَهُ الْجَمِيعُ
لَأَنَّ كُلَّ مَالِهِ صَدَاقٌ لَهَا وَذَآكَ هُوَ الْإِطْلَاقُ (٢)
وَفِي الصَّدَاقِ ثُبُتُ الْجَهَالَةِ إِذْ لَيْسَ كَالْعُقُودِ فِي ذِي الْحَالَةِ
لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَفْرِضَا وَمَهْرٌ مِثْلُهَا لَهَا مَهْمَا مَضَى
وَأَنْ يَكُنْ قَبْلَ الدُّخُولِ طَلَقًا مَتَّعَهَا بِمَا رَأَى وَاتَّفَقَا
بِحَسَبِ الْحَالِ مِنَ الْيَسَارِ وَغَيْرِهِ مِنْ حَالَةِ الْإِعْسَارِ
وَمَا عَلَيْهَا عِدَّةٌ فَتُذَكَّرَا لِكُونِهَا عَنِ الدُّخُولِ أَثَرَا
وَأِنْ يُسَمَّى فَهُوَ مَا سَمَّاهُ وَرُبِعُ الدِّينَارِ مُتَّهَاهُ
وَقِيلَ لَوْ بِخَائِمٍ حَدِيدٍ (٣) كِنَايَةٌ عَنْ عَدَمِ التَّحْدِيدِ
وَفِي الْكَثِيرِ لَوْ إِلَى قِنطَارٍ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ الْإِحْصَارِ
وَقَلَّةُ الْمَهْرِ عَلَيْهِ (٤) نَبِيئًا وَهُوَ مَنَارُ الْإِهْتِدَا
وَقَلَّةُ الْمَهْرِ فِي الزَّوْجَاتِ بَرَكَتٌ جَالِبَةٌ الْخَيْرَاتِ
مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ لِلْفُجُورِ بَيْنَ الْوَرَى هُوَ غَلَا الْمَهْرِ
فَتَشْتَهِي الرِّجَالُ وَهِيَ لَمْ تَجِدْ وَيَشْتَهِي النِّسَاءُ وَهُوَ لَمْ يَجِدْ
فَتَحْمِلُ الشَّهْوَةَ فِي الصَّنْفَيْنِ عَلَى ارْتِكَابِ مُفْضِحٍ وَشَيْنِ

(١) ويجوز على جميع ماله قد ملكا .

(٢) قوله هو الانطلاق كناية عن سوء تدبيره وقلة حزمه . يقال فلان منطلق إذا لم يكن حازما ، هو كناية عن قسوة . ١ هـ . ص

(٣) قوله : «حديد» بالجر صفة لخاتم .

(٤) قوله : «عليه» صوابه عليها لرجوع الضمير إلى القلة .

وَاحْتَلَفَ الْأَشْيَاخُ فِي الْقِطَارِ
وَأَلْفُ دِينَارٍ وَقِيلَ أَلْفٌ (١)
وَقَالَ قَوْمٌ مِلءُ جِلْدِ ثَوْرٍ
وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فَضِيَّةً
وَحُمُسَةُ الدَّرَاهِمِ النَّوَاءُ
قَدْ بَقِيَتْ آثَارُهُمْ مُحَبَّرَةٌ
وَإِنْ يَكُنْ أَمْهَرُهَا نَحِيلاً
وَاحْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْقَضَاءِ
الْعَارِفِينَ بِأُمُورِ الْمَالِ
وَإِنْ عَلَى عَبْدٍ تَزْوِجًا (٢)
يُودَّيْنِ قِيمَةَ الْغُلَامِ
وَإِنْ يَكُنْ وَالِدُهَا عَبْدًا وَقَدْ
وَمَاتَ قَبْلَ يَشْتَرِيهِ سَلَمًا
وَأَمْرًا لِنَفْسِهَا قَدْ قَتَلَتْ
فِي قَوْلِ بَعْضٍ مِنْ أُولَى الصَّوَابِ

فَقَالَ قَوْمٌ مِائَتًا دِينَارٍ
قَدْ جَاءَ فِي الْآثَارِ هَذَا الْوَصْفُ
وَكُلُّهُ مِنْ ذَهَبٍ مُنِيرٍ
هِيَ الَّتِي تُعْرَفُ بِالْأَوْقِيَّةِ
وَذَلِكَ فِي اصْطِلَاحٍ مَنْ قَدْ مَاتُوا
وَبَقِيََتْ لِعَائَتِهِمْ مُعْتَبَرَةٌ
وَكَانَ وَصْفُ نَحْلِهَا مَجْهُولًا
فَأَمْرٌ وَصْفُهُ لِلْأَذْكِيَاءِ
فِي دَارِهِمْ رَخِيسَةٍ وَالْعَالِي
فَبَانَ حُرًّا فَلْيُودَّيْنَا
لَوْ كَانَ مَمْلُوكًا عَلَى التَّمَامِ
تَزَوَّجَتْ عَلَى شِرَائِهِ فَقَدْ
قِيمَتُهُ لَوْ كَانَ حَيًّا قَوْمًا
فَمَهْرُهَا عَنْ زَوْجِهَا قَدْ أَبْطَلَتْ (٣)
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْإِيجَابِ

(١) قوله : «وقيل ألف» لعله أراد أنه ، وقيل ألف دينار فوق الألف السابق ذكره ، فيكون المعنى أنه في بعض الأقوال ألف وفي بعضها ألفان .

(٢) معنى «تزوجنا» أى تزوجنا فحذفت إحدى التاءين . المصنف .

(٣) معنى أبطلت صداقها بزناها ، ووجب عليها رده إلى زوجها سواء كان موجودا أو بعضه أو استهلكته ، وسواء علم زوجها بزناها أو لم يعلم ، لأن العمدة في إبطال الصداق تفويت نفسها فقد فوتتها عن زوجها ، وسببت في حرمانه من التمتع بها ، ومثلها من ارتذت أو سخرت أو قتلت نفسها . أبو اسحاق .

وَلَا صَدَاقٌ لِلَّتِي تَرْتُدُّ مِنْ بَعْدِ إِسْلَامِ لَهَا يُعَدُّ
وَلَا صَدَاقٌ عِنْدَنَا لِغَايَةِ فِي الْحُكْمِ إِنْ صَحَّ عَلَيْهَا زَانِيَةٌ
وَالْبَعْضُ مِنْهُمْ لِلصَّدَاقِ أَوْجَبًا لِأَجْلِ مَا مِنْ حَالِهَا قَدْ رَكِبَا
وَرَجُلٌ لَامْرَأَةٍ قَدْ حَسَا بِرَأْيِهَا فَلَا صَدَاقَ عِنْدَنَا (١)
وَامْرَأَةٌ قَدْ ضَيَّعَتْ (٢) صِيَّةً بِأَصْبَعٍ فَالْمَهْرُ فِي الْقَضِيَّةِ
وَرَجُلٌ قَدْ نَكَحَ الْغُلَامَا فَمَهْرٌ ثَيِّبٌ لَهُ تَمَامًا (٣)
وَرَجُلٌ آوَى إِلَى مَحَلِّهِ وَامْرَأَةٌ نَائِمَةٌ فِي رَحْلِهِ
وَأَقْعَهَا يَظُنُّهَا الْحَلِيلَةَ فَمَا لَهُ عَنِ الصَّدَاقِ حِيلَةَ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ مَعْدُورٌ لِأَنَّ فِعْلَهَا هُوَ الْمَحْجُورُ
وَنَاكِحٌ لَامْرَأَةٍ بِالْقَهْرِ يَلْزِمُهُ لَهَا أَدَاءُ الْمَهْرِ
وَهَكَذَا صِيَّةٌ لَمْ تُدْرِكْ لَوْ أَنَّهَا قَدْ طَاوَعَتْ فِي الْمَسْئَلِ
إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهَا رِضًى يُعْتَبَرُ كَذَلِكَ أَيْضًا أَمَةٌ لَا تُنْكَرُ

(١) أى تحرم عليه لأنه اطلع على فرجها وهى أجنبية عنه ، وعندنا أن من اكشف فرج امرأة أجنبية فلا تجلُّ له . فافهم .

(٢) أى ضيَّعت بكازتها وأراد بالمهر العقر ، والعقر بالضم دية فرج المرأة إذا غُصِبَتْ على نفسها ثم كثر ذلك حتى استعمل في المهر . مصباح . وأصله أن واطيء البكر يعقرها إذا افترضها فسُمِّيَ ما تعطاه للعقر ، عقرا ثم صار عاما لها وللثيب . ١ هـ نهاية ابن الأثير .

وعقر الثيب نصف عشر ديتها ، والبكر عشر ديتها ، والأمة الثيب نصف عشر قيمتها والبكر الأمة عشر قيمتها على ما ذكر بعض . ولا عبرة بمطاوعة في هذا الباب ، سواء من طفلة أو طفل أو مجنونة أو أمة طفلة إذ لا سلطان لهؤلاء على أنفسهم . أبو إسحاق .

(٣) أى زنى به ولو برضى منه ، إذ لا يملك في نفسه تصرُّفاً ؛ وهو طفل ، فلزم ذلك الفاسق قدر ما يلزم الثيب من مهر العقر ، كما سبق ذلك في آليت قبل هذا وهو الصحيح ، وقال بعض يلزمه اثني عشر ديناراً . شيخنا في شرح النيل وهذا قصاص للمجنني عليه لا يسقط الحد عن الجاني والله أعلم . أبو اسحاق .

لِأَنَّهَا لَيْسَ لَهَا تَصَرُّفٌ
وَأَمْرًا قَدْ طَاوَعَتْ فَمَالَهَا
وَذَاكَ أَنَّ تُطِيعَهُ فَيَرْفَعَهَا
وَأِنْ تَكُنْ قَدْ طَاوَعْتَهُ فَوَقَعَ
إِذَا لَمْ يَكُنْ دُبْرَهَا أَشَدًّا
وَأِنْ يُطَلَّقَ زَوْجَةٌ وَكَتَمَا
لِأَنَّهُ فِي حُكْمٍ مَنْ حَادَعَهَا
وَرَجُلٌ يَأْمُرُهُ إِنْسَانٌ
وَأِنْ يَكُ الْمَأْمُورُ عَبْدٌ أَمِيرٌ
فَيَلْزَمَنَّ الْأَمِيرَ الصَّدَاقُ
وَأِنْ يَقُلْ فِي لَفْظِهِ لِرَجُلٍ
فَأِنَّهُ يَلْزَمُهُ الصَّدَاقُ
وَأَنْ تَكُنْ صَبِيَّةً وَمَاتَتْ
فِي قَوْلٍ بَعْضٍ وَالَّذِي أَقُولُ
وَأَنَّهَا فِي ذَاكَ كَالْكَبِيرَةِ
وَكَوْنُهَا لَهَا الْخِيَارُ بَعْدَمَا
لَأَنَّ ذَا الْخِيَارِ بَعْدَ لَمْ يَقَعِ
لِأَيِّ شَيْءٍ نَنْظُرُ الْخِيَارَا

فِي نَفْسِهَا وَالسَّيِّدُ الْمُصَرَّفُ
مَهْرٌ عَلَيْهِ إِذَا أَبَاحَتْ حَالَهَا
رَجُلِيهَا وَالْمَنْعُ لَهُ أَنْ تَمْنَعَا
فِي الْعَجْزِ فَالصَّدَاقُ هَاهُنَا أَرْتَفَعَ
مِنْ فَرَجِهَا حِينَ لَهُ تَبْدَى
وَمَسَّهَا فَمَهْرٌ ثَانٍ لَزِمَا
كَأَنَّهُ بِالرُّغْمِ قَدْ وَاقَعَهَا
يَطَافُهَا يَلْزَمُهُ (١) الضَّمَانُ
أَوْ ابْنُهُ وَهُوَ لَهُ كَالْقَاهِرِ
إِنْ غَضِبَتْ فَهُوَ لَهَا اسْتِحْقَاقُ
زَوْجٍ فَلَانًا وَالصَّدَاقُ قِبَلِي
إِنْ مَاتَ أَوْ صَحَّ لَهَا الطَّلَاقُ
قَبْلَ الدُّخُولِ فَالْمَهْجُورُ فَاتَتْ
بِأَنَّ مَهْرَهَا هُنَا مَبْدُولُ
لِصَحَّةِ التَّزْوِيجِ فِي الصَّغِيرَةِ
تَبْلُغُ لَا يَحْطُ مَا قَدْ لَزِمَا
فَحَبْلُ ذَا التَّزْوِيجِ قَبْلَهُ انْقَطَعَ
وَحُكْمُ ذَا التَّزْوِيجِ أَصْلًا سَارَا

(١) قوله : «يلزمه الضمان» أي يلزم الواطئ .

بابُ معاشرۃ الأزواج

وَعِشْرَةُ الْأَزْوَاجِ بِالْمَعْرُوفِ وَاعِبَةً بِشَرْطِهَا الْمَوْصُوفِ
وَعِنْدَ مَا تَزَوَّجَ الْإِنْسَانُ لَامْرَأَةً (١) يُشْتَرِطُ الْإِحْسَانَ
دَلَّ عَلَى ذَا مُحْكَمِ الْكِتَابِ يَفْهَمُهُ مِنْهُ أُولُو الْأَلْبَابِ
وَهَكَذَا فِي سُنَّةِ الْمُخْتَارِ جَاءَتْ بِهِ صَحَائِحُ الْأَخْبَارِ
وَبِالضَّعِيفِينَ لَقَدْ أَوْصَانَا مُحَمَّدٌ خَيْرُ الْوَرَى إِحْسَانًا
الْعَبْدُ وَالزَّوْجَةُ فَاعْلَمْنَا بِالْقَوْلِ يُؤْذِنَانَا
وَأَنَّهَا فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ فَلْيَحْذَرِ التَّضْيِيعَ وَالْخِيَانَةَ
وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ لَهُنَّ مِثْلُ مَا عَلَيْهِنَّ أَتَى
وَمَا لِكُلِّ فِيهِ أَنْ يَحِيفَا وَإِنْ يَشَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ يَشَا
وَمَنْ يُؤَدِّ الْحَقَّ كَانَ أَعْظَمًا وَإِنِّي يُعْجِبُنِي أَنْ يَصْبِرَا
فَالْمُبْتَلَى أَيُّوبُ لَمَّا صَبَرَا رَدَّ إِلَيْهِ أَهْلَهُ وَزَادَا
وَبَعْدَ أَنْ أَدَّى إِلَيْهَا الْمَهْرَ لَوْ أَنَّهَا فَوْقَ الْجَمَالِ رَاكِبَةٌ
وَإِذَا رَأَى قَرِينَهُ ضَعِيفًا سَرَّحَهَا بِغَيْرِ ضَرٍّ قَدْ غَشَى (٢)
مَرْثَبَةً لَوْ الْقَرِينُ أَجْرَمَا عَلَى أَدَى زَوْجَتِهِ كَيْ يُوجِرَا
نَالَ مِنَ اللَّهِ مَقَامًا أَكْبَرًا وَنَالَ مِنْ رِضْوَانِهِ الْمُرَادَا
فَوَطَّؤُهُ لَمْ تَلَفْ عَنْهُ عُذْرًا لَيْسَ لَهَا تَمْنَعُهُ مَطَالِبَةٌ

(١) وفي نسخة «بامرأة» وكلا الأمرين صحيح .

(٢) أي أصاب ؛ أي أصابها .

وَتَنْصَحْنَ لَهُ وَتَحْفَظْنَآ
 ثُرَيِّنَ أَوْلَادَهَا وَتُصْلِحْ
 فَإِنَّهُ الْجِهَادُ لِلنِّسَاءِ
 وَخِدْمَةُ الْبَيْتِ يُقَالُ سَاعَةً
 أَفْضَلُ مِنْ أَلْفٍ مِنَ الْأَعْوَامِ
 وَالْكُلُّ نَقْلٌ غَيْرُ أَنَّ الْفَضْلَ
 فَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ مَا عَلَيْهَا
 وَأَنْتَ إِنْ نَظَرْتَ سِيرَةَ السَّلَفِ
 مَضَى زَمَانُ الْفَضْلِ فِيهِ الرَّجُلُ
 وَالشَّرْعُ قَدْ حَرَضَ كُلَّ وَاحِدٍ
 وَلَمْ يُفَصِّلْ بَيْنَ مَا يَلْزَمُهَا
 وَلَمْ يَقُلْ عَلَيْهِ أَنْ يَخْدُمَهَا
 وَفِي الْكِتَابِ الْأَمْرُ بِالتَّعَاوُنِ
 وَقَدْ أَخَذْنَا مِنْ جَمِيعِ مَا وُصِفَ
 وَقَدَّرُ الْوَاجِبَ لَا يُحَدُّ
 كَصِلَةِ الْأَرْحَامِ بِرِّ الْوَالِدِ
 فَكُلُّهَا يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ
 وَقَالَ قَوْمٌ يَسَعُ الْإِنْسَانَا
 وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الضَّرَارَا

لَيْتِهِ وَالضَّرُّ تَذَفَعًا
 فَاسِدُهُ وَهُوَ مَقَامٌ مُرْبِحٌ
 مُؤَثَّرًا (١) فِي كُتُبِ الْأَبَاءِ
 مِنْهَا لِقَصْدِ بَرِّهِ وَالطَّاعَةِ
 تَعْبُدُ فِيهَا خَالِقَ الْأَنْامِ
 مَرَاتِبٌ لَوْ كَانَ ذَاكَ نَفْلًا
 تَخْدُمُهُ لَكِنَّهُ إِلَيْهَا
 رَأَيْتُهُ مِنَ اللُّزُومِ مُزْدَلَفٌ (٢)
 وَزَوْجُهُ وَالْكُلُّ مِنْهُمْ يَعْمَلُ
 عَلَى الْقِيَامِ وَعَلَى التَّعَاوُنِ
 مَنْ خِدْمَةُ الْبَيْتِ وَلَا يَلْزَمُهَا
 أَوْ يَطْبُحْنَ عَنْهَا لِكَيْ يُكْرِمَهَا
 فِي الْبِرِّ وَالتَّقْوَى عَلَى الْمُعَاوِنِ
 بَأَنَّ ذَاكَ بِالْوُجُوبِ مُتَّصِفٌ
 كَذَلِكَ الْحُقُوقُ إِذْ تُعَدُّ
 وَصِلَةِ الْجَارِ وَحَقُّ الْوَافِدِ
 وَحَدُّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْغُيُوبِ
 أَنْ لَا يَطَا زَوْجَتُهُ زَمَانًا
 وَلَمْ تُكُنْ تَطْلُبُهُ جَهَارًا

(١) مؤثرا : حال عاملها محذوف تقديره جاء مؤثرا .

(٢) مزدلف : أى مقرب .

وإن تكن قد طلبت إياه
 في أربع الأيام قيل مرة
 وهو العماني على التحقيق
 فاستحسن الفاروق ذلك النظرا
 وبعضهم قال بكل شهر
 وقيل إن جامعها في العمر
 وذلك كله إذا استطاعا
 لحالة في نفسه لأضرارا
 وإن يكن لم يستطع نكاحا
 فمرة من عمره تكفيها
 وذلك فرغ للمقال الآخر
 فمن رأى وجوبه في الأربع
 وهكذا القول بكل شهر
 فإن كل قائل بقول
 وإنما لم تذكر الفروع
 وكان بعض العلماء يتبع
 وامرأة أرادت الإنصافا
 فما عليه عند قاض أبعد
 وامرأة لزوجها المجذوم
 يلزمه إن شاء أو أباه
 أخرج هذا القول قاضي البصرة^(١)
 قضى به في حضرة الفاروق
 ومن هناك صار قاضي عمرا
 وقيل لا لكن لكل طهر
 واحدة لم يلزم بالقهر
 جامعها وشاء الامتناعا
 لها فإن ضررها قد حرجا
 لعجزه فعذرته قد لاحا
 في أشهر الأقوال منهم فيها
 وضده التفرغ للأواخر
 فإنه في الترك لم يوسع
 وهكذا القول بكل طهر
 تلزمه فروع ذلك القول
 لأنه خالفها الجميع
 بعضا فمن هناك لم يفرعوا
 من زوجها لما رآه خافا
 لكن عليه عند قاضي البلد
 مطيعة في فعله المعلوم

(١) قوله (قاضي البصرة) هو كعب بن سوار الكندي العماني . المصنف .

تُمْنَعُ أَنْ تُخَالِطَ النِّسْوَانَا لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ قَالَا وَيَلْزَمُ الزَّوْجَةَ أَنْ تَتَّبِعَا إِلَّا إِذَا سَارَ بِلَادَ الشَّرِكِ فَإِنَّا نَمْنَعُهُ مِنْ حَمْلِهَا وَهَكَذَا نَخَافُ الْإِفْسَادَا وَهَكَذَا إِذَا نَوَى ضِرَارًا لَوْ أَنَّهُ لِبَلَدٍ خَلَالَ وَحَيْثُمَا أَدَّى إِلَيْهَا الْوَاجِبَا وَمَا لَهَا زِيَارَةٌ لِأَهْلِهَا فَإِنِّي بَذَا تَكُونُ نَاشِرَا وَإِنْ تَكُنْ بِإِذْنِهِ قَدْ خَرَجَتْ وَإِنْ يَكُنْ بِغَيْرِ إِذْنٍ رَحَلَتْ وَإِنْ يَكُنْ خَلَفَهَا فِي دَارِهِ إِنْ خَرَجَتْ قِيلَ لَهَا الْمَوُونَةُ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهَا تَقَدُّمًا وَامْرَأَةٌ قَدْ غَزَلَتْ لَزَوْجَهَا قَالَ لَهَا ضَمِّيهِ فَهَوَ يُرْضِي

مَخَافَةُ الضَّرِّ الَّذِي قَدْ كَانَ بَيْنَا وَقَدْ رَوَى إِزْسَالًا حَلِيلَهَا وَلَوْ مَكَانًا شَسَعَا (١) أَوْ دَارَ فِسْقٍ وَأَتَيْنَا تَشْكِي مَخَافَةَ الْجَوْرِ لِبُعْدِ أَهْلِهَا مِمَّا هُنَاكَ مِنْ ضَلَالٍ بَانَا لَهَا فَلَا تَتَّبِعُهُ إِنْ سَارَا فَالضَّرُّ مَمْنُوعٌ بِكُلِّ حَالٍ طَاعَتُهُ تَكُونُ قَرْضًا وَاجِبًا بِغَيْرِ إِذْنٍ صَادِرٍ مِنْ بَعْلِهَا وَإِنْ يَحِفُّ (٢) كَانَ الْخُرُوجُ جَائِزًا يَلْزَمُهُ رُجُوعُهَا إِنْ طَلَبَتْ فَمَا عَلَيْهِ رَدُّهَا إِنْ أَقْبَلَتْ وَطَوَّلَ الْمَغِيبُ فِي أَسْفَارِهِ وَأَنَّهُمْ بِذَاكَ يُلْزَمُونَهُ عَنِ الْخُرُوجِ فَهَذَا لَنْ يُلْزَمَا ثَوْبًا وَكَانَ قُطْنُهُ مِنْ عِنْدِهَا فَهَوَ لَهَا إِنْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ

(١) شَسَعٌ : أَيْ بَعُدَ .

(٢) يَحِفُّ : مِنْ الْحَيْفِ وَهُوَ الْجَوْرُ .

وَالزَّوْجُ فِي مَالِ الْفَتَاةِ يَعْمَلُ
وَوَلَدٌ يَعْمَلُ فِي مَالِ الْأَبِ
وَمَنْ أَرَادَ يَرْكَبَنَّ بَحْرًا
وَطَلَبَتْ طَلَّاقَهَا أَنْ يُجْعَلَ
كَانَ لَهَا ذَلِكَ خَوْفُ الضَّرْرِ
وَأَمْرًا سَكَنَى لَهَا قَدْ شَرِطَتْ
فَكُلُّ ذَاكَ بَلَدٌ مَشْرُوطٌ
وَقِيلَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَرَرُ
وَمَا لِزَوْجَةِ صِيَامٍ نَفْلٍ
وَجَائِزٌ بِدُونِ إِذْنِ الرَّجُلِ
وَهَكَذَا كَفَّارَةٌ تَلْزُمُهَا
وَأَمْرًا قَدْ نَشَرْتُ تُذَكَّرُ
يَهْجُرُهَا الزَّوْجُ إِذَا مَا نَامَا
لَعَلَّهَا تَشْرُكُ لِلتَّرَفُّعِ
فَإِنْ أَبَتْ فَالضَّرْبُ كَانَ جَائِزًا
يَضْرِبُهَا ضَرْبًا يَكُونُ نَافِعًا
وَلَا يُؤْثَرَنَّ فِيهَا أَثَرًا
فَيُمنَعُ الْكَاسِرُ وَالْمُؤْثَرُ
وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْمُبْرَحِ

فَمَا لَهُ الْعَنَاءُ حِينَ يَرْحَلُ
فَمَا لَهُ عَنْهُ عَنَاءٌ فِي الْمَذْهَبِ
وَحَافَتِ الزَّوْجَةُ مِنْهُ ضُرًّا
فِي يَدِ إِنْسَانٍ إِذَا مَا طَوَّلَا
وَالضَّرُّ مَضْرُوفٌ لَدَى الْمُعْتَبِرِ
فِي بَلَدٍ فَحَيْثُ شَاءَتْ سَكَنْتُ
لَكِنَّهُ لَيْسَ لَهَا تَحُوطٌ (١)
عَلَيْهِ فَالْسُّكْنَى هُنَاكَ تُحْجَرُ
إِلَّا بِإِذْنِهِ لِيَخُوفِ الشُّغْلِ
صِيَامٌ نَذْرٌ وَصِيَامٌ الْبَدَلُ
وَالْإِذْنُ فِي غَيْرِ الَّذِي يَلْزُمُهَا
عُقُوبَةُ الْجَبَّارِ ثُمَّ تُهْجَرُ
وَيَقْطَعَنَّ فِي شَأْنِهَا الْكَلَامَا
بِسَبَبِ الْهَجْرَانِ عِنْدَ الْمَضْجَعِ
حَتَّى تَقُولَ لَسْتُ يَوْمًا نَاشِرًا
لِدَائِهَا لَا كَاسِرًا أَوْ صَادِعًا
لَيْسَ يَزُولُ كَالَّذِي قَدْ حُجِرَا
وَصَادِعٌ لِلْعَظَمِ حِينَ يَصْدُرُ
وَمَا سِوَاهُ لِلنُّشُوزِ أَبَحُ

(١) أى تطوف بلا حاجة . المصنف .

وَقَوْلُهُ فِي الضَّرْبِ بِالْكَلَامِ
 لَيْسَ مِنَ الصَّوَابِ فِي قِيلَ
 فِي الْكِتَابِ ذَكَرَ التَّخْوِيفَ
 وَذَكَرَ الْهَجْرَانَ فِي الْمَضَاجِعِ
 وَالضَّرْبِ بِالْكَلَامِ لَا يُفَسَّرُ
 وَبِالسَّوَاكِ ضَرْبُهَا وَالْقَلَمِ
 وَقَدْ تَعَالَى الشَّرْعُ عَنْ كُلِّ عَثَ
 وَجَائِزٌ أَنْ يَهْجُرَنَّ الْعَاصِيَةَ
 لَوْ أَنَّهَا قَامَتْ بِحَقِّ الْبَغْلِ
 لَكِنَّهُ يُؤَدِّينَ الْوَاجِبَا
 وَإِنْ تَكُنْ نِسَاؤُهُ تَعَدَّدَتْ
 يَغْدِلُ مَا اسْطَاعَ وَيَغْفُو اللَّهُ
 فَالْمِيلُ كُلُّ الْمِيلِ حَتْمًا حُجْرًا
 يَجْعَلُهَا بِذَاكَ كَالْمُعَلَّقَةِ
 مَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ النِّسَاءِ عَادِلًا
 عَلَامَةً لَهُ عَلَى انْحِرَافِهِ
 وَقِيلَ لِاقِسْمَةِ فِي النَّهَارِ
 وَقِيلَ بَلْ عَلَيْهِ يَقْسَمْنَا
 وَمَالُهُ يُجْمَعُ الْأَيَّامَا
 وَيَقْعُدُنْ مَعَ هَذِهِ كَذَاكَ
 لَكِنَّهُ يَقْسِمُ حَسَبَ مَا وَرَدَ

وَقِيلَ بِالسَّوَاكِ وَالْأَقْلَامِ
 وَلَا دِيرٌ غَيْرَ نَفْسِ الْقِيلِ
 أَغْنَى بِهِ التَّوَعِيطُ وَالتَّعْنِيفُ
 وَبَعْدَ ذَلِكَ الضَّرْبُ لِلتَّمَانِعِ
 فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي تُعْتَبَرُ
 بِزَيْدِهَا نَوْعًا مِنَ التَّهَكُّمِ
 فَاتَّبَعَ الْأَصْلَ وَدَغَ مَا قَدْ حَدَثَ
 لَعَلَّهَا أَنْ تَرْجِعَنَّ عَلَانِيَةً
 لِأَنَّهَا عَصَتْ إِلَهَ الْكُلِّ
 لَهَا وَإِنْ كَانَ لَهَا مُجَانِبَا
 فَالْعَدْلُ بَيْنَهُنَّ لَازِمٌ ثَبَتَ
 عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ إِنْ يَكُنْ أَتَاهُ
 وَهُوَ الَّذِي يُطِيقُ فِعْلُهُ الْوَرَى
 لِأَنَّهُ زَوْجَةٌ وَلَا مُطْلَقَةٌ
 فَشِقُّهُ يَأْتِي غَدَاةً مَائِلًا
 فَاسْأَلِ الرَّحْمَنَ مِنْ أَلطَافِهِ
 لِأَنَّهُ فِي الْإِشْتَغَالِ جَارِي
 لِأَنَّهُ بِهِنَّ يَحْلُونَا
 فَيَقْعُدُنْ مَعَ هَذِهِ أَيَّامَا
 إِلَّا إِذَا طُرًّا رَضِينِ ذَاكَ
 فِي الشَّرْعِ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا لَا يَزِيدُ

يَفْعَلُهَا^(١) الْمُخْتَارُ حَتَّى فِي السَّقَمِ
وَأِنْ تَكُنْ أَذِيَتْ ذَاكَ الْفَرَضُ
تُوفَّرُهَا بِالْعَطَا وَالْكُسُوءِ
لِأَنَّهُ بِمَالِهِ أَوْلَى وَمَا
وَلَمْ يَمِلْ فِي ذَاكَ كُلُّ الْمِيلِ
وَقِسْمَةُ الْجَمَاعِ لَا تُلْزَمُهُ
لَا يَرْجَعُنْ لِهَذِهِ إِلَّا إِذَا
وَذَا الْمَقَالِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَغْرِبِ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ لِلْمَشَارِقَةِ
وَعَلَّلُوهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ
كَأَنَّهُ عِنْدَهُمْ مِمَّا غَفِيَ
لِأَنَّهُ مِمَّا تَعَمُّ الْبُلُوى

بِمِثْلِهَا مِنْ يَقْصِدُ الْعَدْلَ قَسَمَ
فَجَائِزٌ تُوفَّرَنَّ الْبَعْضُ
لَا فِي حُقُوقِهَا وَلَا فِي الْعِشْرَةِ
عَلَيْهِ شَيْءٌ فَوْقَ مَا قَدْ لَزِمَا
فَذَا هُوَ الْأَصْلُ لِهَذَا الْقَوْلِ
بَيْنَهُمَا وَقِيلَ بَلْ تُلْزَمُهُ
أَصَابَ هَذِهِ عَلَى هَذَا الْحَذَا
أَكْرَمَ بِهِمْ أَيْمَةً فِي الْمَذْهَبِ
أَسْفَارُهُمْ بِذِكْرِ ذَاكَ نَاطِقَةٌ
لِذَاكَ دَفْعًا إِنْ يَشَاءُ أَنْ يَمْتَنِعَ
وَأَنَّهُ الْمَعْفُورُ عَنْهُ فَأَعْرِفَ
بِهِ وَفِي الْأَخْبَارِ لَمَّا يُرَوَى^(٢)

بابُ النفقات

وَمِنْ حُقُوقِ الزَّوْجَةِ الْإِنْفَاقُ
يُسْكِنُهَا مِنْ حَيْثُ مَا قَدْ سَكْنَا

وَمَسْكَنٌ وَكُسُوءٌ تُسَاقُ
مِنْ وَجْدِهِ^(٣) لِكَيْ تَطِيبَ مَسْكَنًا

(١) قوله : «يفعلها» يعنى القسمة .

(٢) لما يُرَوَى : أي لم يُرَوَ .

(٣) من وسعه وطاقته أو بتقدير مضاف أى أمكنه وسعه .

وَمَالُهُ يُضَيِّقُنْ عَلَيْهَا وَصِفَةُ الْإِنْفَاقِ فِي حَالِ السَّعَةِ فَلَا يُكَلِّفُ إِلَّا لَهُ نَفْسًا يَلْزُمُهُ لِذَاكَ أَنْ يَبْعَا وَلَا يَبِيعُ ذَاكَ لِلْمُطَلَّقَةِ لَكِنَّهُ يَكُونُ دَيْنًا لِأَزْمَا وَقَبْلَ أَنْ تَطْلُبَهَا لَمْ يُحْكَمْ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ التَّسَامُحًا وَكُلُّ مَنْ يَعْجِزُ عَنْ إِنْفَاقِ إِنْ طَلَبَتْ ذَلِكَ مِنْهُ زَوْجَتُهُ وَمَنْ لَهُ مَالٌ هُنَاكَ مُشْتَبَهٌ (٢) فَذَاكَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ يُنْفَقُ وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا وَالزَّوْجُ إِنْ قَالَ أَنَا أُعْطِيهَا قِيلَ لَهَا فِي ذَلِكَ الْخِيَارُ وَامْرَأَةٌ تَعْتَلُ تَحْتَ رَجُلٍ وَهَكَذَا مَالٌ يَكُنُ بُدًّا لَهَا وَمَا لَهُ تَحْتَاجُ مِنْ مَوْوَنَةٍ وَاعْلَمْ بِأَنَّ النِّفَقَاتِ تَأْتِي فَحَالَةَ الْمَعَاشِ قَدْ تَغَيَّرُ

لِيَذْهَبْنَ بَعْضُ مَا لَدَيْهَا وَحَالَةَ الضِّيقِ لَهَا مُوزَعَةً فَوْقَ الَّذِي مِنْ وَسْعِهَا قَدْ أَمْسَى مِنَ الْأُصُولِ إِنْ يَكُنْ مُطِيعًا وَلَا لِوَالِدٍ إِذَا مَا أَنْفَقَهُ لَهَا إِلَى أَنْ يَجِدَ الدَّرَاهِمَا بِهَا إِلَى أَنْ تَطْلُبَنَّ فَأَعْلَمَ وَيَطْلُبَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُسَامِحًا زَوْجَتِهِ يُؤْخَذُ بِالطَّلَاقِ وَالْحَقُّ وَاضِحٌ عَلَيْهِ حُجَّتُهُ فَأَبَتْ الْمَرْأَةُ أَنْ تُنْفِقَ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ أَنَّهُ يُطَلَّقُ مَحْضًا فَلَا يَلْزُمُهُ إِزْمَا قُوتًا مِنَ الطَّعَامِ مَا يَكْفِيهَا وَمَا تَشَاوُهُ وَمَا تَحْتَارُ عَلَيْهِ مَا يَصْلِحُهَا مِنْ عِلَلٍ مِنْهُ عَلَيْهِ لِأَزْمٍ يُوصِلُهَا أَوْ الْقِيَامِ الْكُلِّ يُوجِبُونَهُ بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ وَحَاكِمُ الدَّارِ لَهَا يَعْتَبَرُ

(٢) قوله : «مُشْتَبَهٌ» المال المشتبه الذي يُسْتَرَابُ ؛ ولم تتحقق حرمة .

وَمِنْ هُنَا الْقَاضِي يَكُونُ لِلنَّظَرِ
وَوَصْفِهَا فِي سَالِفِ الْأَزْمَانِ
وَهَكَذَا تَكُونُ فِي بَعْضِ الْبَلَدِ
فَالْعَيْشُ فِي عُمَانَ وَالسَّوَاكِحِلِ (١)
وَفِي عُمَانَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ
فَمَنْ (٢) تَمَرُّ بِوَزَانٍ نَزَوَى
فِي زَمَنِ الْبَرِّ يَكُونُ بُرًّا
وَالصَّاعُ إِلَّا رُبْعًا مِنْ رُطْبِ
مِنْ أَوْسَطِ الثَّمَارِ كُلِّ ذَاكَ
وَدِرْهَمَانِ لِأَدَامِ شَهْرٍ
وَزِدْ غَنِيَّةً هُنَاكَ دِرْهَمًا
فِي كُلِّ جُمُعَةٍ لِعَسَلِ الرَّأْسِ
كِيَّاسُ نَزَوَى (٣) وَهُوَ دُهْنٌ غُلِمَا
وَمَا عَلَيْهِ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ
وَهَكَذَا فِي النَّحْرِ مَا عَلَيْهِ
وَمَا لِنَاشِزٍ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ

أَشَدُّ مِنْهُ حَاجَةٌ إِلَى الْأَثَرِ
عَلَى خِلَافِهَا بِذَا الزَّمَانِ
عَلَى خِلَافِ بَعْضِهِ إِذَا بَعْدَ
مُخْتَلِفِ الْأَحْوَالِ وَالْمَاكِلِ
قَدْ حَدَّدُوا لِلْبِسْهَاءِ وَالْمَاكِلِ
وَرُبْعُ صَاعِ الْحَبِّ أَيْضًا يَرَوَى
وَذَرَّةٌ إِنْ الزَّمَانُ حَرًّا (٣)
وَالْبُسْرُ مَنَانٍ فَلَا تَسْتَعْجِبْ
فِي كُلِّ يَوْمٍ يَذْفَعُنْ كَذَاكَ
يَلْزِمُهُ أَيْضًا لِذَاتِ فَقْرٍ
لِأَنَّ أَدَمَهَا يَكُونُ أَنْعَمًا
وَنَحْوِهِ بَزْنَةُ الْكِيَّاسِ
وَقِيلَ لِأَدَمِهَا لَهَا فَلْتَعْلَمَا
صَرَبٌ (٥) لَهَا تَذْخُرُهُ فِي الْجَرِّ
يُضَحِّينَ بَلْ ذَلِكَ إِلَيْهِ
حَتَّى تَعُودَ وَتَتُوبَ مُشْفِقَةً

(١) قوله : «السواحل» : هي في عرف عمان زنجبار وما والآها .

(٢) مَنْ نَزَوَى : تقديره بالأرطال رطلان إلا ربع رطل .

(٣) قوله : «إِنْ الزَّمَانُ حَرًّا» أي إِنْ كَانَ الزَّمَانُ حَرًّا ، والمراد بالحر الصيف ، وهو وقت أكل الذرة (المصنف) .

(٤) كيَّاس نزوى : ثمانية مثاقيل .

(٥) الصرب هو الودك ويسمى هميسا وشحم القليلة . المصنف .

والجر إناء من الخزف معروف .

وَكُسُوءَ الْمَرْأَةِ قِيلَ بِحَسَبِ
 وَقِيلَ بَلْ بِحَسَبِ الرِّجَالِ
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَكْثَرُ
 لِأَنَّهُ لِظَاهِرِ الْكِتَابِ
 وَكُسُوءَ الْمِثْلِ مِنَ النِّسَاءِ
 وَإِنْ تَصَالَحَا فَذَاكَ أَقْرَبُ
 سِتَّةُ أَثْوَابٍ بِكُلِّ عَامٍ
 ثُمَّ الْإِزَارُ وَالْخِمَارُ وَالرِّدَا
 أَمَّا إِزَارُهَا فَهُوَ الْمِزْرُ
 وَالصَّبْعُ لِلْجِلْبَابِ وَالذَّرْعُ مَعَ
 وَالذَّرْعُ بِالْقَمِيصِ يُعْرَفَانِ
 وَمَالُهَا عَلَيْهِ ذَيْلٌ تُسَحَبُهُ
 وَأَنْهَى مِثْلَ جَلَابِيبِ الْبَلَدِ
 وَقَالَ بَعْضُ طَوَلُهُ سُدَّاسِي
 وَإِنَّمَا الْقَمِيصُ بِالسَّاقِ يُحَدُّ
 فَيَسْتُرُ الْإِزَارَ مَا لَمْ يَصِلِ
 وَالثَّوْبُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ اخْتِلَافٌ
 حَالَتِهَا مِنَ الْغِنَاءِ وَالْحَسَبِ
 مِنْ سَعَةِ الْمَالِ وَضِيقِ الْحَالِ
 لَكِنِّي إِلَى الْأَخِيرِ أَنْظُرُ (١)
 أَقْرَبُ وَهُوَ ظَاهِرُ الصَّوَابِ
 تُعْطَى عَلَى مَقَالٍ هَؤُلَاءِ
 وَإِنْ تَحَاكَمَا عَلَيْهِ تَجِبُ
 دِرْعَانِ جِلْبَابَانِ بِالتَّمَامِ
 عَنِ الْخِمَارِ عَوْضٌ إِنْ وَجَدَا
 وَمَا عَلَيْهِ صَبْعُهُ قَدْ ذَكَرُوا
 فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَهُمْ قَدْ وَقَعَا
 بِبِضْعَةِ السَّاقِ يُحَدِّدُنَا
 فَإِنْ تَشَا مِنْ مَالِهَا تُقَرَّبُهُ
 تُعْطَى وَلَا تُنْقَصُ بَلْ وَلَا تُزْدُ
 سِتَّةُ أَذْرُعٍ يَكُونُ كَاسِي
 لِأَنَّ تَحْتَهُ الْإِزَارُ مُعْتَمِدٌ
 لِسِتْرِهِ الْقَمِيصُ مِنْ ذِي الْأَرْجُلِ
 أَوْجَبُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ قَدْ عَفَا

(١) قوله لكنني الخ ما اختاره رحمه الله هو ما تؤيده الأدلة كقوله سبحانه ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ والنفقة حق متعلق بذمة الرجل للمرأة ، فإذا لم يراع فيه استطاعته من ضيق وسعة كان مكلفاً بما لا يطيق ، والله يقول في حق النفقة : ﴿وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ أبو إسحاق .

وَمَا عَلَيْهِ مَنَظْفٌ (١) الصَّلَاةِ
وَمَا لَهَا عِطْرٌ وَلَا وُروسُ
وَأِنْ كَسَاهَا الزَّوْجُ دُونَ حُكْمٍ
وَأِنْ ثُمْتُ فَهُوَ مِنَ الْأَثَاثِ
وَأِنْ كَسَاهَا كُسْوَةٌ دُونَ طَلَبٍ
قِيلَ لَهَا ذَلِكَ الَّذِي كَسَاهَا
وَقِيلَ بَلْ يَحْسِبُهَا عَلَيْهَا
وَكُسْوَةُ الْحُكْمِ إِذَا مَا احْتَرَقَتْ
فَبَعْضُهُمْ الزَّمَهُ أَنْ يُسَدِّلَا
لَكِنْ عَلَيْهِ يُدِلُّنَ مَا أَتَّفَقَا
وَذَاكَ عَنْدَهُمْ بِالِاتِّفَاقِ
وَلَا زِمَ يَجْعَلُهَا فِي مَسْكَنِ
لَا فِيهِ خَوْفٌ مِنْ عَدُوٍّ لَا وَلَا
وَخَادِمٍ يَخْدُمُهَا إِنْ كَانَتْ
فَإِنْ أَخَذَهُ لَهَا وَقَدْ عَلِمَ
وَأِنْ يَكُنْ أَتَّفَقَا بِحُكْمٍ (٣)

فَالْأَرْضُ مَسْجِدُ الْمُصَلِّيَاتِ
إِلَّا إِذَا طَابَتْ بِهِ النَّفُوسُ
فَهُوَ لَهَا فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ
يُقَسَّمُ بَيْنَ جُمْلَةِ الْوَرَاثِ
وَرَجَعَتْ تَطْلُبُ مِنْهُ مَا وَجَبَ
وَتُفَرِّضَنَّ كُسْوَةَ سِوَاهَا
إِنْ لَمْ تَكُنْ عَطِيَّةً إِلَيْهَا
فَالْخُلْفُ فِي إِبْدَالِهَا أَوْ سُرِقَتْ
وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُلْزِمْنَهُ بَدَلًا
عَلَيْهَا إِنْ يُسْرَقَ (٢) أَوْ إِنْ يُحْرَقَا
إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ سَبَبَ الْإِحْرَاقِ
بِمِثْلِهَا يَلِيقُ عِنْدَ الْفَطَنِ
هُنَاكَ وَخَشَّةٌ تَكُونُ مَثَلًا
عَادَةً أَهْلِهَا كَذَلِكَ بَائِتٌ
بِذَلِكَ دَاعٍ لِاتِّزَامِهِ الْخَدَمَ
مَا غَزَلَتْ فَهُوَ لَهُ فِي الْحُكْمِ

(١) المنظف عند أهل غَمَان ؛ الحَصِيرُ المعمول للصلاة بقدر ما يكفي القَدَّ في الصلاة .

(٢) بنصب يسرق ويحرق على جعل إن ظرفيه مصدرية بمعنى أنها ضمنت معنى الظرف على تقدير حين أن أو وقت أن تُسْرَق الخ .

(٣) قوله : «وإن يكن» يعني أن الزوج إذا أنفق زوجته النفقة الشرعية بالحكم ، فله ما تأخذه من الأجر على الغزل ، وقيل بل هو لها ، وإن دفع لها قُطْنًا تَغْزِلُهُ فلا عناء لها عليه ، وله ما غزلته على القول الأول وقيل بل لها العناء والله أعلم .

بَشْرَطِ أَنْ يُعْطِيَهَا الْقُطْنَ وَفِي
وَأَنْ يَكُنْ وَاحِدَةً قَدْ طَلَّقَا
مَا بَقِيََتْ فِي عِدَّةِ التَّطْلِقِ
وَأَنْ يَكُ الطَّلَاقُ بَائِنًا فَلَا
وَهَكَذَا عِنْدَهُمُ الْمُخْتَارَةُ
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِيمَنْ تُحْرَمُ
وَذَاتُ حَمْلٍ فَعَلَيْهِ يُنْفَقَا
وَأَنْ تُكُنْ مُمِيتَةً فَابْعَدُ
وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهُ لِلْحَامِلِ
تَأْخُذُهُ مِنْ مَالِ ذَاكَ الْهَالِكِ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَشْهُرُ
وَمَالُهَا إِنْ مَاتَ ذَهْنٌ تَأْخُذُ
وَمَنْ يُفَكِّرُ فِي مَعَانِي النَّصِّ

قَوْلٍ بِأَنْ غَزَلَهَا لَهَا اِعْرِفِ
أَوْ اثْنَتَيْنِ فَعَلَيْهِ يُنْفَقَا
وَالْخُلْفُ فِي الْكُسُوفَةِ بِالتَّحْقِيقِ
يَلْزَمُهُ إِنْفَاقُهَا عِنْدَ الْمَلَا
بِحَادِثٍ صَارَتْ بِهِ مُخْتَارَةً
عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ الَّذِي يُحْرَمُ
فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ قَوْلًا مُطْلَقًا (٢)
مِنْ ذَاكَ لَوْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ
وَلَوْ مُمِيتَةً بِحُكْمٍ عَادِلٍ
لَأَنَّهُ مِثْلُ الضَّمَانِ الدَّارِكِ
وَهُوَ الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ
إِلَّا إِذَا أَوْصَى بِهِ فَيُنْفَذُ
يَمْنَعُهُ إِنْ أَوْصَى وَإِنْ لَمْ يُوصِ

باب إلحاق الولد

وَالْعَقْدُ يَجْعَلُ النِّسَاءَ فِرَاشًا لَهُ الَّذِي ثَلَاثَةٌ مَا عَاشَا
فَهُوَ لَهُ ابْنٌ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَذَاكَ حُكْمُ رَبِّهِ
فَالْابْنُ (٣) لِلْفِرَاشِ فِيمَا أَحْبَرَا نِسْنًا وَالزَّانِي يُعْطَى الْحَجَرَا

(٢) وفي نسخة في هذه الوجوه طرا ، ونصب يُتَّفَقُ بِأَنْ مَقْدَرَةٌ .

(٣) قوله : « الابن » أراد به الولد مطلقا سواء أكان ذكرا أو أنثى . والابن هنا للتغليب ولاقامة

الوزن وفي القرآن « والذين يرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ » ومن يرمي المحصنين من الرجال فهو مثلهم .

وَأِنْ أَقَرَّتْ أَنَّهُ لِعَیْرِهِ أَوْ أَشْبَهَ الْغَیْرِ لَدَى تَصْوِیْرِهِ
فَكُلُّ ذَاكَ مَابِهِ اِغْتِبَارُ وَلِلْفِرَاشِ حَكَمَ الْمُخْتَارُ
وَأَنْ تُكُنْ جَاءَتْ بِهِ مِنْ قَبْلِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ بِتَمِّ الشَّكْلِ
وَكَانَ حَيًّا فَهُوَ قَبْلَ الْعَقْدِ (١) تُخْرَجُ مِنْهُ قَبْلَ دُونِ نَقْدِ
لِأَنَّهَُا بِنَفْسِهَا غَرَّتْهُ وَهِيَ عَلَى الْعَمْدِ لَهَا أُوطَتْهُ
وَقِيلَ بَلْ لَهَا الصَّدَاقُ يَلْزَمُ لِأَجْلِ مَا اسْتَحَلَّ مِمَّا يَحْرُمُ
وَالْإِبْنُ لَأَحَقُّ بِهَا فَقَطُّ وَأَمْرُهُ عَنِ الْفَتَى يَنْحَطُّ
وَبَعْدَ سِتَّةِ الشُّهُورِ يَلْحَقُهُ حَتَّى وَلَوْ ظَنَّ بِأَنْ لَا يَغْلُقَهُ (٢)
وَأَوَّلُ السِّتَةِ مِنْذُ عَقْدَا وَبَعْضُهُمْ مِنْذُ الدُّخُولِ حَدَدَا
وَرَجُلٌ سَافَرَ ثُمَّ رَجَعَا فَوَجَدَ الْبَيْتَ ذَرَارِي جَمْعَا
وَقَالَتْ الزَّوْجَةُ هَؤُلَاءِ مِنْكَ فَيُعْطَى أَوَّلُ الْأَبْنَاءِ
وَذَكَرَ الْإِجْمَاعُ فِيهِ الْأَصْلُ وَأَنَّهُ قَالَ بِذَاكَ الْكُلُّ
وَمَا بَقِيَ مِنْهُمْ فِيهِ احْتِلَافًا أَلْحَقَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ قَدْ نَفَى
وَكَلَّمَا قَدْ انْتَفَى عَنِ الْأَبِ فَلَأَحَقُّ بِأُمِّهِ فِي النَّسَبِ
وَأَمْرًا لَا زَمَتِ الْخَلِيلَا (٣) يَلْحَقُهُ ابْنُهَا كَذَاكَ قِيلَا
إِذَا أَقَرَّ أَنَّهُ مِنْهُ جَرَى وَلَا كَذَاكَ مَنْ أَبَاحَتْ لِلْوَرَى

(١) قوله : «فهو قبل العقد» أى مُتَكَوِّنٌ فى رَجْمِ أُمِّهِ .

(٢) قوله : «يلقاه» مرفوع على إهمال أن ، أو على مذهب من يقول إن لا النافية كفت عملها كقوله .

ولا تَدْفَعُنِي بِالْفَلَاةِ فَإِنِّي أَنُحَافُ إِذَا مَايْتُ أَنْ لَا أَذَوْقَهَا
(٣) الخليل : هنا بالخاء المعجمة وهو الذى خالها من أجل الزنى .

فَإِنَّهَا تَكُونُ مِثْلَ الْمَرْبَلَةِ (١) وَبَعْدَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ يُلْحَقُ فَإِنَّهُ فِي نَادِرِ الْأَحْوَالِ وَذَلِكَ إِنْ عَلَامَةُ الْحَمَلِ تَرَى وَإِنْ تَكُنْ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ عِدَّتِهِ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يُسْتَبَاحُ فَخَرَجَتْ عَنْ حُكْمِ ذَلِكَ الرَّجُلِ بَلْ مَا أَتَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمُدَّةٍ فَهَوَّ لَهَا فِيمَا أَرَاهُ لَا لَهُ وَذَا هُوَ الْقَوْلُ بِهِ أَقْبَدُ وَأَمَةُ الْمَرْءِ تُضَاهِي زَوْجَتَهُ وَمُدَّةُ اسْتِبْرَائِهِ لِلْأَمَةِ وَلَا لِحُوقِ بَعْدِ الْاسْتِبْرَاءِ وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مَا لَمْ يَمْلِكْ فَرْجَهَا إِنْسَانًا وَمُدَّةُ الْعِدَّةِ وَالْاسْتِبْرَاءِ وَلَيْسَ لِلْحُوقِ قَطُّ مُسْتَنَدٌ (٢) وَمِنْ مَقَامِهِ بِيْطْنِ الْأُمِّ

كُلِّ حَيْثُ فَلَهُ مُحَصَّلُهُ لِسَتَيْنِ ابْنَهَا وَيَعْلَقُ تُقِيمُ عَامَيْنِ عَلَى حِمَالٍ وَلَا تَرَى لِلْحَيْضِ فِيهَا أَثَرًا فَلَا أَرَى الْإِلْحَاقَ مِنْ قَضِيَّتِهِ تَرْوِيحُهَا وَهَوَّ لَهَا مُبَاحُ فَكَيْفَ نُلْحِقُهُ بِالْأَوَّلِ تَحْتَمِلُ الْحَمْلَ بُعِيدَ الْعِدَّةِ عِدَّتُهَا قَدْ قَطَعَتْ حِبَالَهُ مُطْلَقَ أَقْوَالٍ هُنَاكَ تَوْجَدُ فِي الْاِفْتِرَاشِ إِنْ تَكُنْ سَرِيَّتَهُ تَتْرُكُهَا كَعِدَّةٍ لِلْحُرَّةِ لِصِحَّةِ التَّرْوِيحِ وَالْإِعْطَاءِ فَعِنْدَهُمْ يُلْحَقُهُ لَوْ يُنْكَرُ أَوْ يَخْرُجَنَّ مِنْ مُلْكِهَا عَيَانًا تَقْطَعُ حُكْمَهَا الَّذِي قَدْ مَرَّ سِوَى الَّذِي يُعْرَفُ مِنْ حَالِ الْوَلَدِ فَيُلْحَقُونَهُ بِهَذَا الْحُكْمِ

(١) المزیلة : الموضع الذى تحمل فيه القاذورات .

(٢) انظروا إلى هذا التحقيق الذى أبرزه هذا العلامة المحقق فى هذه الصفحة فلقد أتى فى هذا المقام بما لم يسبق إليه ولا يستطيع أن يرده من وقف عليه ، ذلك الفضل من الله والله ذو الفضل العظيم ، جزاه الله عنا وعن المسلمين جزاء المحسنين . آمين .

وَهُوَ مِنَ الْعَادَةِ حُكْمًا مُسْتَمِدٌّ
تُسَلِّمْنَهَا إِذَا لَمْ يُوجَدِ
وَهَاهُنَا غَارِضُهَا مَامَرًا
فَنُثِبَتْ لِلْحُقُوقِ إِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ
وَنُفِيتَهُ إِذَا مَا انْقَطَعَا
لَأَنَّهُ لِحِكْمَةٍ قَدْ صَدَرَا
فَبِالْقَضَاءِ ذَاكَ نَعْلَمُنَا
فَأَيْنَ مَوْضِعُ اللُّهُوقِ قُلْ لِي
فَإِنْ تَرَاهُ لِلصَّوَابِ أَهْلًا
وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ الْمَقَالِ غَلَطًا
مَا قَصَدْنَا إِلَّا اتِّبَاعَ الرُّشْدِ
وَإِنْ أَقَرَّ رَجُلٌ بَوْلَدِ
لَيْسَ لَهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ يَنْفِيهِ
وَأَمَّةٌ بَيْنَ أَخِي كُفْرَانِ
فَوَلَدَتْ كِلَاهُمَا ادَّعَاهُ
فَيُلْحَقَنَّ بِهِ وَبَعْضٌ قَدْ يَرَى
وَأَمْرًا كَانَ لَهَا زَوْجَانِ
كِلاَهُمَا يَطَّأُهَا فَوَلَدَتْ

وَهِيَ مِنَ الظَّنِّ عَلَى أَقْصَى الْأَمَدِ
مُعَارِضٌ لِحُكْمِهَا الْمُؤَيَّدِ
مِنْ عِدَّةِ الْحُرَّةِ وَالْإِسْتِبْرَا
حُكْمُ الزَّوْاجِ بِاعْتِدَادٍ قَدْ شَرَعَ
بِذَلِكَ الْوَصْفِ الَّذِي قَدْ شَرِعَا
وَهُوَ اخْتِبَارُ الْحَالِ هَلْ حَمَلُ طَرَى
بِأَنَّ بَطْنَهَا لَهُ مَا جَنَّا
هَذَا مَقَالِي مُتَحَرِّى الْعَدْلِ
فَهُوَ مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ فَضْلًا
فَأُطْلِبَ الرَّحْمَنُ غَفْرَانَ الْخَطَا
وَالْعَيَّ مَا كَانَ أَخِي مِنْ قَصْدِي
مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ أَمَةٍ لَهُ قَدْ (١)
وَلِيَحْذَرَ الشَّيْطَانَ أَنْ يُغْوِيَهُ
وَمُسْلِمٍ مُلَازِمٍ الْإِيمَانِ
لَهُ فَذُو الْإِسْلَامِ مَا أَوْلَاهُ
بِأَنَّهُ بَيْنَهُمَا مُقَدَّرَا (٢)
مُوَحَّدٌ وَكَافِرٌ جَحْدَانِي (٣)
فَهُوَ لِذِي الْإِسْلَامِ حُكْمًا قَدْ ثَبَّتْ

(١) قَدْ : بمعنى قط أو بمعنى حسب .

(٢) أى مقسوما ونصبه على الحال .

(٣) جَحْدَانِي : منسوب إلى الجحود .

وَذَاكَ تَقْدِيرٌ (١) إِذَا مَا وَقَعَا
وَالْأُولَيَاءُ مُتَعَدِّدُونَ
وَمَنْ لَهُ ابْنٌ وَعَبْدٌ جَهْلًا
قَالَ هُمَا فِي الْحُكْمِ وَارِثَاهُ
لِأَنَّهُمَا ثَقُلَ الْحُرِّيَّةُ
فَالْعَبْدُ قَدْ يَنَالُ يَوْمًا عِتْقًا
عَنْ جَهْلِهَا بَأَنَّهُ قَدْ مُنِعَا
يُرَوِّجُونَهَا وَلَا يُدْرُونَ
أَيُّهُمَا سَلِيلُهُ وَأَشْكَالًا
لَأَنَّهُمَا كِلَاهُمَا ابْنَاهُ
عَلَى سِوَاهَا فَافْهَمِ الْقَضِيَّةَ
وَالْحُرُّ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرْفَأَ

بابُ الْحَضَانَةِ

وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّرْيِيبَةِ
قَدْ شَرَعَتْ لِحِفْظِ هَذَا النَّسْلِ
وَحِكْمَةُ الْبَارِي اقْتَضَتْ لِذَاكَ
لَكِنَّهُ قَدْ وَضَعَ الْأَسْبَابَ
فَتَارِكُ الْأَسْبَابِ حَيْثُ تَجِبُ
وَقَائِمٌ بِهَا يُثَابُ حَتْمًا
مِنْ هَاهُنَا رُغْبٌ فِي الْبَنَاتِ
فَمَنْ بُلِيَ بِهِنَّ ثُمَّ أَحْسَنًا
لَكِنَّهُ قَدْ تَحْرَقُ الْحِجَابَا
فَلَا ثَقُلَ إِنَّ الْمَتَابَ حَاجِبُ
لَوْلِدٍ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ ابْنَةٍ
عَنِ الْهَلَاكِ لِبَقَاءِ الشَّكْلِ
لَوْ شَاءَ لَمْ يُوقَعْ الْهَلَاكُ
لِيَقْضِيَ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَا
عَلَيْهِ فَهُوَ عِنْدَهُ مُعَذَّبُ
وَحِكْمَةُ اللَّهِ أَتَمُّ حُكْمًا
بَكُونِهَا لِلنَّارِ سَاتِرَاتِ
كُنَّ لَهُ مِنْهَا حِجَابًا بَيْنًا
كَبِيرَةً إِلَّا إِذَا مَاتَا
وَهَا أَنَا الْيَوْمَ إِلَيْهِ آيُبُ

(١) قوله : «تقدير» أى مقدر .

فَحَصَلَ الْحَبَابُ دَوْنَهُنَّ
فَالْحَجَبُ لَيْسَ بَيْنَهَا تَنَافِي
فَاتَّانٍ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ
إِلَهَى فَاجْعَلْ بَيْنِي^(٢) وَبَيْنَهَا
وَالْأُمُّ لَا يُلْزَمُهَا ثَرِيَّةٌ^(٣)
إِلَّا إِذَا شَاءَتْ فَذَاكَ يُنْدَبُ
حَتَّى إِذَا مَاعَقَلَ الْخِيَارَا
إِلَّا إِذَا تَزَوَّجَتْ فَإِنَّمَا
وَقَالَ قَوْمٌ أُمُّهُ أَوْلَى بِهِ
إِنْ كَانَتْ أَلُمُّ بِهِ مَأْمُونَةٌ
وَالْأُمُّ مَهْمَا عُدِمَتْ فَقَدَّمَنْ
وَأُمُّ أُمِّهِ تَقَدَّمْنَا
وَقَدَّمَ الْعَمَّةُ قَبْلَ الْحَالَةِ
وَاحْكُمْ لِأُمِّهِ إِذَا مَا طَلَّقَتْ
لِكُلِّ شَهْرٍ دِرْهَمَانٍ وَإِذَا
وَذَاكَ فِي الْعَصْرِ الْقَدِيمِ حَيْثُمَا

لَأَنَّ هَذَا قَوْلٌ مِّنْ تَعْنَا^(١)
وَكُلُّ مَا زَادَ فَغَيْرُ خَافِي
عَنْ وَاحِدٍ أَعْظَمُ حَتْمًا مِّنْفَعَةٍ
بُعْدًا وَحُجْبًا لَيْسَ تُحْصِيهَا التَّهَى
لَوْ لَمْ يَجِدْ وَالِدُهُ مُرِيَّةً
وَرَزَقُهَا عَلَى أَبِيهِ يَجِبُ
نَجْعَلُهُ قَدْ قِيلَ حَيْثُ اخْتَارَا
أَبُوهُ أَوْلَى عِنْدَ ذَاكَ فَاعْلَمَا
فِي كُلِّ حَالٍ وَهُوَ مِنْ صَوَابِهِ
وَالزُّمُوا وَالِدَهُ الْمَوُوءَةَ
جَدُّهُ أُمَّ أَبِيهِ تَحْضِنُ
عَنْ عَمَّةٍ أُحْتِ الْأَبُ اعْلَمْنَا
وَكُلُّ عَمٍّ يَسْبِقُنْ أَحْوَالَهُ
بِأَجْرَةِ الرِّضَاعِ مَهْمَا أَنْفَقَتْ
كَانَ غَنِيًّا فَثَلَاثَةٌ لِّذَا
كَانَ رِيَالُنَا يُضَاهِي دِرْهَمًا

(١) أى تعنت فهو اكتفاء ببعض الكلمة ، أو بمعنى تكلف لما لا ينبغي ، فلا اكتفاء فيه
ا هـ . ص .

(٢) قوله يبنى باثبات نون الوقاية في الطرف المضاف إلى ياء النفس محافظة على الفتحة المشابهة
لفتحة البناء قياسا على إثباتها في لَدُنِّي . ا هـ المصنف . وفي نسخة بيننا وليست بصحيحة لأن
المصنف هنا في مقام الدعاء والتضرع ، فلا يصح أن يأتي بصيغة التعظيم . أبو اسحاق .

(٣) وفي نسخة «ترياء» .

لِرَغْدِ الْعَيْشِ وَرِخْصِ السَّعْرِ
فَيَنْبَغِي لِحَاكِمِ الزَّمَانِ
وَذَاكَ غَيْرُ أُجْرَةِ الرَّبَاءِ (١)
فَإِنْ تَصَالَحَا وَإِلَّا نَظَرَا
وَتَلَّتِ الْإِنْفَاقَ يُعْطَى بَعْدَمَا
حَتَّى يُوَفَّى خُمُسَةَ الْأَشْبَارِ
وَإِنْ يَكُنْ لِسِتَّةٍ قَدْ وَافَا
وَبِالْبُلُوغِ يَكْمُلُ الْإِنْفَاقُ
أُخْرِجَهُ بَعْضُ أُولَى الْعُقُولِ
وَإِنْ يَكُنْ لِلطِّفْلِ مَالٌ وَجَدَا
إِنْ كَانَ ذَا أَبٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
وَبَعْدَ أَنْ يَلْغُ ذَلِكَ الصَّبِيُّ
يَلْزَمُهُ أَنْ يَطْلُبَ الْمَعَاشَا
إِلَّا الْبَنَاتِ فَلَهُنَّ يُنْفَقُ
وَإِنْ يُطْلَقَنَّ فِيهِ اخْتِلَافَا
وَالْأَبْنُ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ يَكْتَسِبُ
لَوْ كَانَ وَارِثًا لَهُ سِوَاهُ
وَبَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ يُجْعَلُنَا
وَالْعَبْدُ إِنْ كَانَ لَهُ بَنُونَا

وَعَكْسُ هَذَا كَانَ فِي ذَا الْعَصْرِ
أَنْ يُمَعِنَ الْأَنْظَارَ فِي الْمَعَانِي
فَإِنَّهَا بِقَدْرِ الْعَنَاءِ
حَاكِمُهُمْ وَمَا رَأَهُ قَدَرَا
يَكُونُ مِنْ رِضَاعِهِ قَدْ فُطِمَا
فَنُصِفَهَا يُعْطَى بِلَا إِنْكَارِ
بِثَلَاثِينَ عَنْدَهُمْ يُوَفَّى
وَذَاكَ تَقْدِيرٌ بِمَا يُطَاقُ
بِحَسَبِ الْوُسْعِ مِنَ الْمَعْقُولِ
فَقِيلَ مِنْهُ يُنْفَقَنَّ أَبَدَا
وَقِيلَ بَلْ عَلَى أَبِيهِ فَافْطِنِ
فَفَرَضُهُ يَزُولُ عَنْ حُكْمِ الْأَبِ
لِنَفْسِهِ وَزَوْجِهِ مَا عَاشَا
حَتَّى يُزَوِّجَنَّ بِمَنْ يَتَّفِقُ
أَوْجَبَهَا قَوْمٌ وَقَوْمٌ قَدْ نَفَى
إِنْفَاقُهُ عَلَى أَبِيهِ يَجِبُ
يَلْزَمُ ذَاكَ كُلُّهُ أَبَاهُ
بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ يُقْسَمُنَا
مِنْ حُرَّةٍ مِنْ أَيْنَ يُنْفَقُونَا

(١) الربا : بالفتح بمعنى الترية .

أُمُّهُمْ لِكَوْنِهِمْ أَحْرَارًا
وَسَيِّدُ الْعَبْدِ فَمَا عَلَيْهِ
وَقِيلَ لِلْأُمِّ بَأْنَ تَسْتَعْمِلَ
لِأَنَّهُ قِيلَ لَهَا مَا لِلْأَبِ
فَإِنْ تَشَاءُ تَسْتَعْمِلْنَهُ عِنْدَ مَنْ
وَيَلْزَمُ الْوَالِدَ فِي الْإِعْطَاءِ
بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ يَقْسِمُ
وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهَا وَالْأَوَّلُ
وَإِنْ يَكُنْ لِفَقْرِهِ أُعْطَاهُ
لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْإِثَارَا
وَإِنَّمَا يُمْنَعُ أَنْ يُؤْتَرَ
وَوَلَدٌ مَالِ أَبِيهِ يَسْرِقُنْ
لِأَنَّ ابْنَهُ لَهُ قَدْ ظَلَمَا
وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مِنْ تَسْوِيَةٍ
وَذَاكَ أَنَّ سَائِرَ الْوَرَاثِ
وَالْإِرْثُ لِلْأَوْلَادِ ثَابِتٌ فَمَا
وَحَيْثُمَا كَانَ الزَّمَانُ دَائِرَا
فَيَلْزَمُ الْإِبْنَ بَأْنَ يَقُومَا
فَيُنْفِقُنْ عَلَيْهِمَا إِنْ عَجَزَا
يَبِيعُ لَوْ مِنْ مَالِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ
كَمَثَلِ بَيْعِهِ لِإِنْفَاقِ الْوَلَدِ

أَوَّلَى بِهِمْ تُنْفِقُهُمْ جَهَارًا
شَيْءٌ وَأَمْرٌ ذَاكَ لَا إِلَيْهِ
صَبِيهَا وَلَوْ أَبُوهُ كَفَلَا
مِنْ ابْنِهِ وَقِيلَ لَا فَاتَّخِذْ
يَمْنَعُهَا يَلْزَمُهَا تَسْتَأْذِنُ
عَدْلٌ إِلَى الْبَنَاتِ وَالْأَبْنَاءِ
عَطَاهُ وَالْأُمُّ كَذَاكَ يَلْزَمُ
عِنْدِي هُوَ الْقَوْلُ وَهُوَ الْأَعْدَلُ
شَيْئًا فَلَا يَلْزَمُهُ سِوَاهُ
فَلَا يُقَالُ أَنَّهُ قَدْ جَارَا
بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ هُنَاكَ فَأَعْلَمَنْ
فَلَيْسَ لِلْوَالِدِ أَنْ يُعَوِّضَنْ
وَلَا يُبَيِّحَ ظَلْمَهُ أَنْ يَظْلِمَا
لِسَائِرِ الْوَرَاثِ مِثْلُ الزَّوْجَةِ
مُخْتَلِفُوا الْأَحْوَالِ فِي الْمِيرَاثِ
تَالُوهُ بِالْعَدْلِ عَلَيْهِمْ قُسِمَا
فَالْحَقُّ لِلْوَالِدِ صَارَ آخِرَا
بِوَالِدَيْهِ وَاجِبًا مَخْتُومَا
وَيَمْنَحَنَّ الْكُلَّ أَحْسَنَ الْجَزَا
سِوَى الْأَصُولِ فِي مَقَالٍ قَدْ وَجَدْ
قَبْلَ الْبُلُوغِ وَهُوَ مَعْنَى مُتَّحِدِ

وَقَدْ مَضَى قَوْلُ بَعْضِ مَا ذُكِرَ
 وَقِيلَ لِلْوَالِدِ أَنْ يَنْتَزِعَا
 كَالَّذَيْنِ وَالتَّرْوِيجُ وَالْحَجُّ وَمَا
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالتَّخْرِيجِ
 وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ ذَاكَ مُطْلَقًا
 وَابْنُ أَبِي جَابِرٍ (٣) يَمْنَعُهُ
 وَالضَّرُّ بِالْإِبْنِ حَرَامٌ أَبَدًا
 وَإِنَّمَا يُجِيزُهُ عِنْدَ السَّعَةِ
 وَشَرَطُوا فِي صَحَّةِ انْتِزَاعِهِ
 وَاخْتَلَفَ الْمُجَوِّزُونَ إِنْ نَزَعَ
 وَذَا هُوَ الصَّحِيحُ (١) عِنْدِي فَاعْتَبِرْ
 مَالُ ابْنِهِ إِنْ كَانَ دَاعٍ قَدْ دَعَى
 يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَهُ لِيَسْلَمَا
 فِي النَّزْعِ لِلْحَجِّ وَالتَّرْوِيجِ
 فَمَا لَهُ إِلَّا الَّذِي قَدْ أَتَفَقَا (٢)
 وَكَانَ بِالْصَّغِيرِ يُسَمِّيْنَهُ
 فَمَنْ أَجَارَ لَا ضَرَّ هُنَاكَ مَنَعَهُ
 فَإِنْ يَكُنْ ضَرَّ هُنَاكَ مَنَعَهُ
 حَاجَةً وَالِدٍ إِلَى مَتَاعِهِ
 مَالُ ابْنِهِ وَهُوَ مَرِيضٌ هَلْ يَقَعُ

(١) قوله : «وذا هو الصحيح» يعنى القول بأنه يلزمه أن ينفق على والديه ولو يبيع شيء من أصول ماله ، إذا لم تكفه غلته ولا كسبه .

(٢) هذا ما يدل له قوله عليه السلام «كل أحق بماله حتى الوالد والولد» وفي رواية البيهقي في سننه عن الجمحي «كل أحد أحق بماله من والده وولده والناس أجمعين» وقد ترك كثير من الناس في بلادنا هذا الحق الواضح فعمدوا إلى شيء يسمونه الحيازة يتوصلون بها إلى ما سماه شيخ الاسلام موسى بن أبي جابر رحمه الله باللصوصية وما أحراه بهذه التسمية ، فمنعوا حقاً شرعه الله من الإرث وغيره ، واستحوزوا على مال ولدهم الميت بدعوى عدم الحيازة حتى أن بعض الأبناء يضطرون إلى الافتداء من أبيهم بمال كبير ، كأنه كان مملوكاً ثم كاتب على أنه كان من مبدأ التكليف له ما كسب وعليه ما اكتسب إذ بلغ الرشد وما يجرى بين الولد والوالد في بلادنا من التسامح في التصرف في المال لا يعدو أنه مجرد تبرع وتسامح لا يستباح بهما ما كسبه أحدهما ولا حجة لهم في حديث «أنت ومالك لأبيك» وكم وقع من مخالفة الشريعة في هذه المسألة نعوذ بالله . أبو اسحاق .

(٣) قوله : «وأين أبي جابر» هو شيخ المسلمين العلامة الشهير الشيخ موسى بن أبي جابر الأزكوى أحد الثلاثة الذين حملوا العلم من البصرة عن الإمام المحدث الربيع ابن حبيب إلى عمان رحمه الله .

فَمَنْ يُجِزُ تُصَرَّفُ الْمَرِيضُ وَاحْتَلَفُوا فِي الْأُمِّ بَعْضُ جَعَلًا وَهُوَ مَقَالٌ لِلرَّبِّيعِ يُوجَدُ وَالْجَدُّ مِثْلُ غَيْرِهِ فَلَيْسَ لَهُ وَمَنْ يَكُنْ فِي يَدِهِ مَالٌ صَبِي قَدْ قِيلَ لَوْ لَمْ يُوصَفَنَّ بِالثِّقَةِ وَابْنُهُ مِنْ كَسْبِهِ وَأَطِيبُ وَيُعَرَّفُ الْبُلُوغُ فِي الصَّبِيِّ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ سِنِينَ ذَكَرُوا وَبَنَاتِ الشَّعْرِ الْمُعْتَادِ فِي ثَوْمِهِ يَرَى الْجَمَاعَ وَالْأَثَرُ وَالْحَيْضُ فِي الْفَتَاةِ وَالْحَمْلُ مَعًا فَهَذِهِ دَلَائِلُ مُعْتَبَرَةٍ

أَجَارُهُ وَالْعَكْسُ فِي النَّقِيزِ كَالْأَبِ حُكْمَهَا لَهَا أَنْ تَأْكُلًا وَآخَرُونَ قَرَّقُوا وَشَدَّدُوا مِنْ مَالِ ابْنِ ابْنِ حَتْمًا مَأْكَلَهُ فَجَائِزٌ يَدْفَعُهُ إِلَى الْأَبِ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِهِ فِي الْحُجَّةِ مَا يَأْكُلُ الْإِنْسَانُ مِمَّا يَكْسِبُ إِذَا انْتَهَى لِسْنُهُ الْبَهِيَّ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ سَبْعَ عَشَرَ وَالْحُلْمُ الْمَعْرُوفُ فِي الْأَوْلَادِ يَرَاهُ بَعْدَ النَّوْمِ فِيمَا قَدْ نَظَرَ تَكْعُبُ الثَّدْيَيْنِ مِنْهَا فَاسْمَعَا بِهَا يُعَلَّقُ (١) الْخِطَابُ أَثَرُهُ

باب الرضاع

وَحُرْمَةُ التَّزْوِيجِ بِالرَّضَاعِ ثَابِتَةٌ فِي صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ قَدْ ذَكَرَ الْكِتَابُ مِنْهَا طَرَفًا وَبَيَّنَ الْبَاقِيَ النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى

(١) قوله : « بها يُعَلَّقُ الْخِطَابُ » يحتمل بناءً يُعَلَّقُ للفاعل على سبيل المجاز ، أى بهذه الدلائل الدالة على بلوغ الصبي يعلق الخطاب أحكامه وآثاره عليه ، ولكن بناءً على المفعول أظهر ؛ أى بهذه الدلائل يُعَلَّقُ الْخِطَابُ أى التكليف على أثر البلوغ ، فيكون نصبه بنزع الخافض ، والله أعلم .

وَنَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَنْهُ مَا وَرَدَ
وَأِنْ يَكُنْ أَفْضَى خِلَافَ النَّظَرِ
فَقَدْ لَكَ الْخِلَافُ لَيْسَ يَقْدَحُ
وَصَحَّ فِي الْأَخْبَارِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ
يُحَرِّمُ الْقَلِيلُ مِنْهُ مِثْلَ مَا
وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي الْحَوْلَيْنِ
وَأِنْ يَكُنْ قَبْلَهُمَا قَدْ فُصِّلَا
وَذَاكَ أَنْ يُلَغَّ جَوْفُهُ وَإِنْ
وَأِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ حَوْلَيْنِ رَضَعَ
وَرَاضِعٌ لِلْبَنِّ مِنْ زَوْجَتِهِ
إِلَّا إِذَا مَا أَرْضَعَتْهُ قَبْلَ أَنْ
وَلَبِنُ الْمَرْأَةِ لِلزَّوْجِ فَمَنْ
وَكُلُّ الرِّضَاعِ شُرْبُهُ الْأَبْنَاءُ
وَلَا يُبَاعُ لَبَنُ النِّسَاءِ
إِذَا يَجْهَلُونَ الْأُمَّ مِنْ سِوَاهَا
وَجَائِزٌ لِلأُمِّ أَنْ تُبِيعَهُ
إِذَا هَاهُنَا الْفَسَادُ عَنْهَا ارْتَفَعَا
وَأُثِّبَتِ الْأَشْيَاخُ بِالْإِجْمَاعِ
مِنْ قِيلٍ تَزْوِيجٍ وَلَوْ ذِمِّيَّةً

فَهُوَ صَحِيحٌ لَيْسَ فِيهِ مَا يُرَدُّ
بَيْنَهُمْ فِي حُكْمِ بَعْضِ الصُّوَرِ
فِي وَصْفِ مَا صَحَّ وَمَا قَدْ صَرَّحُوا
أَنَّ الرِّضَاعَ حُكْمُهُ كَالنَّسَبِ
كَانَ الْكَثِيرُ أَبَدًا مُحَرَّمًا (١)
فَلَا رَضَاعَ بَعْدَ بَيْنِ اثْنَيْنِ
فَحُكْمُهُ كَمِثْلِ لَوْ لَمْ يُفْصَلَا
الْقَاهُ بِالْقَيِّءِ فَعَابَ وَدُفِنَ
فَلَا رَضَاعَ عِنْدَهُمْ هُنَا يَقَعُ
فَلَيْسَ يُفْضِي حَالَهُ لِحُرْمَتِهِ
يُفْطَمَ هَاهُنَا عَلَيْهَا يَحْرُمَنْ
يَرْضَعُ مِنْهَا فَهُوَ ابْنُهُ إِذَنْ
وَالْخُلْفُ فِيمَا دَخَلَ الْأَذَانَا
فِي السُّوقِ خَوْفُ شَرِكَةِ الْأَبْنَاءِ
وَهَاهُنَا الْفَسَادُ قَدْ تَنَاهَى
إِنْ عَلِمْتَ بِذَلِكَ رَضِيعَهُ
لِصِحَّةِ الْعِلْمِ بِمَنْ قَدْ رَضَعَا
شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ بِالرِّضَاعِ
وَبَعْدَهُ فَعَدْلَةٌ تَقِيَّةً

(١) مُحَرَّمًا : بكسر الراء أى محرمًا للزواج .

وَبَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فَالْعَدْلَانِ وَدُونَ ذَلِكَ لَا يَفَرَّقَنَّ—
وَلِلنِّسَاءِ غَوَائِلُ لَا تُدْرَى
وَأَنْ يَكُنْ قَدْ انْتَفَى الرَّيْبُ فَلَا
كَامْرَأَةٍ قَاصِيَةٍ قَدْ ادَّعَتْ
وَصَدَّقَتْ مَقَالَهَا الدَّلَائِلُ
وَقِيلَ فِي شَهَادَةِ الْأَحْوَالِ
وَامْرَأَةٌ قَالَتْ لِزَيْدٍ أَرْضَعْتُ
فَقِيلَ فِي رُجُوعِهَا لَا يَقْبَلُ
لَأَنَّهَا قَدْ أَبْطَلَتْ مَقَالَهَا
وَمَنْ يَقُلْ بغيرِهِ يَقُولُ
إِذْ قَوْلُهَا الْأَوَّلُ حُجَّةٌ وَمَا
وَالْبَكْرُ إِنْ قَالَتْ رَضَعْتُ الْوَلَدَا
تَقُولُ قَدْ أَرْضَعْتُهُ مِنِّي لَبَنٌ
وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الثَّيْبُ
وَقِيلَ إِنْ لَبَنَ الْحَنَاءِ
لَكِنِّي أَقُولُ فِيهِ مُشْتَبَهٌ
وَلَا يُبِيحُ خُلُوءَ بَهْنًا
وَلَبَنٌ عَنِ السَّفَاحِ قَدْ طَرَا

عَنْ بَعْضِهِمْ فِي ذَلِكَ يَشْهَدَانِ
بَيْنَهُمَا خَوْفُ اتِّهَامٍ ظَنًّا
وَرُبَّمَا صَادَفَ مِنْهَا (١) غَيْرًا
أَرَدُ قَوْلَهَا وَإِنْ قَدْ دَخَلَ
بِأَنَّهَا بِذَلِكَ مَسْمُوعَةٌ
وَالْحَالُ شَاهِدٌ هُنَاكَ عَادِلُ
أَعْدَلُ مِنْ شَهَادَةِ الْأَقْوَالِ
وَبَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَوْلِهَا قَدْ رَجَعْتُ
وَبَعْضُهُمْ قَالَ الرَّجُوعُ يَقْبَلُ
بِنَفْسِهَا حَيْثُ ادَّعَتْ ضَلَالَهَا
رُجُوعُهَا لَيْسَ لَهُ مَحْصُولُ
قَالَتْ بِهِ مِنْ بَعْدِ دَعْوَى فَافْهَمَا
لَا يَقْبَلَنَّ مِنْ غَيْرٍ أَنْ تُحَدِّدَا
لِأَنَّ مَاءَ ثَدْيِهَا لَا يَحْرُمَنَّ
إِذَا مَاؤُهَا مِثْلُ حَلِيبٍ تَحْلُبُ
فِي الْحُكْمِ لَا كَلْبَنِ النِّسَاءِ
فَيَمْنَعُ التَّزْوِيجَ عِنْدَ الْمُتَشَبِّهِ
وَمِثْلُهَا إِظْهَارُ حَلِيبِهَا
كَلْبَنِ عَنِ النِّكَاحِ صَدَرَا

(١) قوله : «غيراً» أي ذات غيرة (المصنف).

يقال امرأة غيرا إذا كانت ذات غيرة .

وَأَمَّةٌ قَدْ أَرْضَعَتْ لِلسَّيِّدِ جَمِيعَ مَا كَانَ لَهُ مِنْ وَلَدٍ
فَبَيْعُهَا حَتْمًا لَهُ حَلَالٌ فَإِنْ يَمُتْ فَهَايُنَا يُحَالُ
إِذْ وَرَثُوهَا مَنْ لَهُمْ قَدْ أَرْضَعَتْ يَسْتَحْدِمُوهَا وَالْبُيُوعُ مُنَعَتْ
فَإِنْ يَبِيعُوهَا فَقِيلَ يَنْطَلُ وَأَشْهَرُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَوَّلُ (١)
وَقِيلَ لَا يَنْطَلُ حِينَ فَعَلُوا وَمَنْ مَضَى مِنَّا عَلَيْهِ عَوَّلُوا

(١) يعنى ان اشهر القولين هو القول الأول وهو القول بمنع بيع الأم من الرضاع والله أعلم .

كتاب الفراق وأنواعه

يَكُونُ بِالطَّلَاقِ وَالْخِيَارِ وَالْخُلْعِ وَالْإِيلَاءِ وَالظَّهَارِ
وَهَا أَنَا أَذْكُرُهَا جَمِيعًا مُفَصَّلًا مُوزَّعًا تَوَزِيعًا
أَقْدَمُ السَّابِقِ ثُمَّ السَّابِقَا حَتَّى يَكُونَ وَضْعُهُ مُوَافِقًا

باب الطَّلَاقِ

أَمَّا الطَّلَاقُ فَهُوَ لَفْظٌ يُوجِبُ
فَنِيَّةُ الْإِنْسَانِ بِالطَّلَاقِ
لَمْ يَثْبُتْ فِي الْحُكْمِ حَتَّى يَقَعَا
وَقِيلَ مَنْ بِيَالِهِ قَدْ حَطَرَا
فَلَا عَلَيْهِ عِنْدَنَا طَّلَاقٌ
وَهُوَ طَّلَاقُ النَّفْسِ لَا يُؤْثَرُ
وَكَاتِبٌ طَلَّقَهَا فَأَسِفَا
وَقِيلَ بَلْ تَطْلُقُ إِذَا قَرَأَهُ
وَاحْتَلَفُوا فِي لَفْظِهِ الْمَحْدُودِ
وَقِيلَ مَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَا

فِرَاقَ زَوْجِهِ فَلَا يُقَرَّبُ
بِغَيْرِ لَفْظٍ مِنْهُ وَالْعِتَاقُ
بِنِيَّةٍ قَدْ قِيلَ وَاللَّفْظُ مَعَا
طَّلَاقُ زَوَّجَاتٍ لَهُ إِذَا بَطَرَا
وَلَا عَلَيْهِ يَجِبُ الصَّدَاقُ
إِلَّا إِذَا عَنْ قَصْدِهِ يُعْبَرُ
تَطْلُقُ قِيلَ إِنْ لِدَاكَ عَرَفَا
وَالْأَصْلُ فِيهِ الْعَدْلُ قَدْ يَرَاهُ
فَقِيلَ مَا دَلَّ عَلَى الْمَقْصُودِ
لَوْ كَانَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْفِرَاقَا

(١) قوله : «لَمْ يَثْبُتْ» يعني الطلاق والعِتَاق ، فإنهما لا يقعان بمجرد النية من دون تلفظ بهما .

لَوْ قَالَ سُبْحَانَ إِلَهِي وَنَوَى
وَلَا أَرَاهُ مِنْ صَوَابِ الْقَوْلِ
وَالْقَائِلُونَ لَفْظُهُ مَحْدُودٌ
إِلَى صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ قُسِمَ
أَمَّا الصَّرِيحُ فَهُوَ لَفْظٌ جُعِلَ
وَلَيْسَ يَحْتَاجُ لِقَصْدٍ فِيهِ
لَأَنَّهُ لِلذَّالِكُمْ قَدْ وَضِعَا
أَمَّا الْكِنَايَاتُ إِذَا مَا شَاءَا
فَإِنْ يَقُلْ لَمْ أَتُوهُ يُصَدَّقْ
فَإِنْ يَحْنُ فَنَفْسُهُ قَدْ حَانَا
وَذَاكَ أَنَّ اللَّفْظَ فِي الْكِنَايَةِ
فَهُوَ بِهِ يُرِيدُ غَيْرَ مَا وَضِعَ
مِنْ هَاهُنَا سُمِّيَ كِنَايَاتٍ وَمَا
كَحَبْلِكَ الْيَوْمَ عَلَى غَارِبِكَ
وَهَكَذَا إِنْ قَالَ قَدْ تَرَكْتُكَ
وَهَكَذَا إِنْ قَالَ أَتَيْتُ مِنِّي
وَهَكَذَا اعْتَدَى وَرَأْسِكَ اسْتُرِي
أَمَّا الصَّرِيحُ فَهُوَ قَدْ طَلَّقْتُكَ
فَقِيلَ مِنْ عِبَارَةِ التَّصْرِيحِ

بِهِ الطَّلَاقُ فَلَهُ أَيْضًا حَوَى
وَلَسْتُ أَرْضَاهُ يُرَى مِنْ قَوْلِي
تَقْسِيمُهُ عِنْدَهُمْ مَوْجُودٌ
عِنْدَهُمْ وَلَفْظُ كُلِّ قَدْ عَلِمَ
مِنْ أَصْلِهِ لِذَاكَ وَضَعًا ثِقَلًا
بَلْ نُطِقَهُ عِنْدَهُمْ يَكْفِيهِ
فَقَوْلُهُ لَمْ يَتَوَّهْ نَفْسُ ادِّعَا
بِهَا الطَّلَاقُ جَدَّدَ التَّوَاء (١)
لَأَنَّهُ الْمَأْمُونُ فِيمَا يَنْطِقُ
وَمَا عَلَى الزَّوْجَةِ شَيْءٌ كَانَا
مَعْنَاهُ غَيْرُ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ
لَهُ لِمَعْنَى حَاصِلٍ فِي الْمُسْتَمْعِ
مَعْنَاهُ إِلَّا الْاِسْتِثْنَاءُ فَافْهَمَا
وَالْحَقِّي بِالْأَهْلِ مَعَ طَالِبِكَ
أَوْ إِنِّي يَاهِدِهِ حَلِيَّتُكَ
بَرِيئَةٌ فَهُوَ إِذَا مُكِّنِي
عَنِّي وَقَدْ تَزَعْتُ عَنْكَ فَأَنْظُرِي
وَاحْتَلَفُوا إِنْ قَالَ قَدْ فَارَقْتُكَ
وَكَنْيَةٌ قِيلَ عَلَى الصَّحِيحِ

(١) النوى : بالضم بمعنى القصد والنية ، ومده الناظم لإقامة الوزن عملاً بقول من أجاز مد المقصور للاضطرار .

وَأَنَّ عُرْفَ النَّاسِ فِي ذَا الْيَوْمِ
مَنْ قَالَ طَا أَوْ طَالِ ثُمَّ تَرَكَ
فَقِيلَ إِنَّ زَوْجَهُ لَا تُطْلَقُ
لِأَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ حَتْمًا
وَإِنْ يَكُنْ شَاءَ بِهِ الطَّلَاقُ
فَأَنَّهُ يَلْزِمُهُ مَا قَدْ نَوَى
وَالِإِحْتِصَارُ فِي الْكَلَامِ وَرَدَا
وَطَالِقٌ أَنْتَ بَفَتْحِ التَّاءِ
تُطْلَقُ مِنْهُ وَالْخِطَابُ جَاءَا
تُخَاطَبُ الْأُنْثَى بِلَفْظِ الذَّكَرِ
مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ لَا طَالِقٌ
وَقَوْلُهُ بِذَلِكَ لَيْسَ نَافِعًا
لِأَنَّهُ الْإِنْشَاءُ لِلطَّلَاقِ
وَلِلرُّجُوعِ مِنْهُجٌ مَوْجُودٌ
فِي عِدَّةٍ يَرُدُّهَا إِلَيْهِ
وَإِنْ يَكُنْ طَلَّقَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ
إِلَّا إِذَا مَاجَدَّدَ النِّكَاحَا
وَقُسِّمَ الطَّلَاقُ فِي الْأَحْكَامِ
فَسُنَّةٌ طَلَّاقُهُ مُسْتَقْبَلًا (٣)

إِلَى الصَّرِيحِ يَقْرَبْنَ وَيَوْمِي
لِلنُّطْقِ بِالْقَافِ وَعَنْهُ أَمْسَكَ
حَتَّى يُتِمَّ الْقَافَ حِينَ يَنْطِقُ
عَلَيْهِ لَكِنْ نَفَهَمْنَاهُ فَهَمَّا
وَحَذَفَ الْقَافَ هُنَا اتِّفَاقًا (١)
لِأَنَّ لَفْظَهُ لِمَعْنَاهُ حَوَى
وَالْاِكْتِفَاءُ اسْمُهُ مُقَيَّدَا
مُخَاطَبًا لَهَا عَلَى اسْتِهْزَاءٍ
عَلَى صُنُوفٍ تَقْتَضِي الذِّكَاةَا
وَعَكْسُهُ لِنُكْتَةٍ فِي النَّظَرِ
أَوْ زَادَ بَلْ فَهِيَ مِنْهُ طَالِقٌ
مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ الطَّلَاقُ وَاقِعَا
فَمَا رُجُوعُهُ لَهُ بِوَاقِي
مَنْ شَاءَ فَهُوَ الْمَنْهَلُ الْمَوْرُودُ
بِحَسَبِ الْحَالِ الَّذِي عَلَيْهِ
يَطَّأُهَا فَلَا رُجُوعَ فَاغْلَمَنْ
فَإِنَّهَا كَعَبْرَتِهَا مُبَاحَا (٢)
لِسُنَّةٍ وَبِدْعَةٍ اللَّئَامِ
لِعِدَّةِ النِّسَاءِ حِينَ حُلَا

(١) قوله : «اتفاقا» أي موافقة ، والمعنى أنه وافقه حذف القاف في عبارته .

(٢) مباحا منصوب على الحال .

(٣) مُستقبلا منصوب على الحال .

يَكُونُ فِي طَهْرِ لَهَا مَا مَسَّ
كَذَاكَ فِي الْحَيْضِ وَفِي النَّفَسِ
وَمَنْ يُطَلِّقَ فَهُوَ الْمُبْتَدِعُ (١)
تَوْبَتُهُ بِأَنْ يُرَاجِعَهَا
فَإِنْ يَشَاءُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ طَلَّقًا
وَجَائِزَ طَلَّاقُهَا فِي الْحَمْلِ
نَفْهَمُهُ مِنْ مُقْتَضَى الْخِطَابِ
عِدَّةُ ذَاتِ الْحَمْلِ حَتَّى تَضَعَا
وَقَدْ تَكُونُ بَدْعَةً فِي التُّطْقِ
وَهِيَ أُمُورٌ عِدَّةَا لَا يُحْصَرُ
مِنْ ذَلِكَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا
تُطَلِّقُ بِالثَّلَاثِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
لَأَنَّمَا الثَّلَاثُ إِيقَاعٌ عِلْمٌ
فَالْقَوْلُ لَا يَتَوَبُّ عَنْ أَفْعَالٍ
فَذَكَرَهُ الثَّلَاثُ فِي الْإِنْشَاءِ
وَهَكَذَا قَدْ جَاءَ عَنْ ثِقَاتٍ
وَبَعْضُهُمْ يَرُدُّهُ لِلنِّيَّةِ
ثُمَّ ثَلَاثٌ أَكْثَرُ الطَّلَاقِ

فِيهِ فَإِنْ مَسَّ حَرَامًا أَمْسَا
مِنْ قَبْلِ طَهْرِهَا وَغُسِلَ الرَّأْسُ
طَلَّاقُهُ وَهُوَ عَاصٍ يَقَعُ
حَتَّى تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرْنَا
وَوَافَقَ السَّنَةَ يَوْمًا وَاتَّقَى
بِوَضْعِهِ تَدْخُلُ تَحْتَ الْحِلِّ
إِذَا ذَكَرَ الْعِدَّةَ فِي الْكِتَابِ
فَاسْتَلَزِمَ التَّطْلِيقَ أَنْ يَتَّسِعَا
وَهُوَ طَلَّاقٌ بِخِلَافِ الْحَقِّ
أَشْيَاخُنَا لِبَعْضِهَا قَدْ ذَكَّرُوا
فَائِهَا تَطَلَّقَ حِينَ عَائَا
وَقِيلَ بَلْ وَاحِدَةٌ فِي النَّظَرِ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِفِعْلِ لَا الْكَلِمِ
كَالضَّرْبِ لَا يَكُونُ بِالْمَقَالِ
عِنْدَهُمْ يَكُونُ كَالْهَبَاءِ
مَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مَرَّاتٍ
وَاحِدَةً إِذَا خَلَا مِنْ نِيَّةِ
وَقِيلَ ثِنْتَانِ عَلَى الْإِطْلَاقِ

(١) قوله : «ومن يطلق» أى فى طهر جامعها فيه أو فى حال الحيض أو النفاس ؛ فهو مبتدع أى واقع فى البدعة ، لأن الطلاق فى هذه الأحوال يسمى طلاق البدعة ، وهو واقع منه باتفاق أصحابنا وإن كان عاصيا فى ذلك ، وعند ابن تيمية وابن القيم ومن وافقهما أنه لا يقع ولا تطلق به ، والله أعلم .

وَذَاكَ إِنْ قَالَ لَهَا طَلَّقْتُكِ
فَتَطْلُقُ الثَّانِيَيْنِ فِي الْمَرْوِيِّ
وَكَالْثَلَاثِ حُكْمٌ مَنْ طَلَّقَهَا
لَيْسَ لَهُ بِكَرْهٍهَا مِنْ رَجْعَةٍ
مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بِالثَّلَاثِ شُبَّهَا
وَهُوَ مَعْنَى قَوْلٍ مَنْ قَدْ قَالَ
فَالْحُلْفُ لَفْظِي وَأَمَّا الْمَعْنَى
وَذَاكَ أَنَّ حَاكِمَ الْإِسْلَامِ
وَرَدُّهَا مُخَالِفٌ لِحُكْمِهِ
فَكُلَّمَا طَلَّقَهَا الْقَاضِي رَجَعَ
وَإِنْ يُطَلِّقَهَا بَعْدَ الشَّجَرِ
وَعَدَدُ الرَّمْلِ كَذَا النُّجُومِ
لَأَنَّمَا أَفْرَادُهُ تُنَزَّلُ
فَتَقَعُ الثَّلَاثُ قَالَ الْبَحْرُ (١)
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّ ذَلِكَ وَاحِدَةٌ
وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهُ مِنْ عَدَدٍ
أَوْ مِلءٍ ثَوَجٍ (٢) أَوْ قَفِيرٍ طَلَّقَتْ

يَاهِنْدُ أَكْثَرَ الطَّلَاقِ فَاشْتَكَى
عَنْ قَاضِي مِصْرَنا أَبِي عَلِيٍّ (١)
حَاكِمُنَا بِالْعَجْزِ أَنْ يُنْفِقَهَا
لَكِنْ لَهُ تَرْوِيحُهَا بِالرَّغْبَةِ
لَا غَيْرُهُ فَافْهَمْ وَكُنْ مُتَّبِعًا
وَاحِدَةً تَطْلُقُ لَا جَدًّا
مُتَّحِدًا إِذْ لَا سِوَاهُ يُعْنَى
يَحْكُمُ بِالْعَدْلِ عَلَى الْأَنَامِ
مُلَازِمٌ لِضَرِّهَا وَإِثْمِهِ
لِرَدِّهَا الزَّوْجَ مَتَى الصَّرُّ انْقَطَعَ
فَكَالْثَلَاثِ وَبَعْدَ الْحَجَرِ
وَكُلُّ مَا أَفْرَادُهُ تُقُومُ
مَنْزِلَةَ الْأَعْدَادِ فِيمَا أَجْمَلُوا
وَمَا بَقِيَ فَهُوَ عَلَيْهِ وَزُرُ
كَمَا مَضَى فِي ذِكْرِ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ
كَمِلَاءِ بَيْتٍ أَوْ بِمِلْءِ الْمَسْجِدِ
وَاحِدَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ قَصْدُ ثَبْتِ

(١) هو العلامة الكبير الشيخ الشهير موسى بن علي ابن عزرة الأزكوي رحمه الله تعالى .

(٢) البحر ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) التَّوَجُّ : بِالْمَثَلَةِ وَءَاءٍ يُجْعَلُ عَلَى الْحِمَارِ يُخْمَلُ فِيهِ الْأَشْيَاءُ ، وَهُوَ يَصْنَعُ مِنْ سَعَفِ

النَّخْلِ . وَالْقَفِيرُ هُوَ الْمِكْتَلُ . الْمَصْنَفُ .

القَفِيرُ : وَيُقَالُ لَهُ الْقَفِيرُ بِالزَّأَى إِنَاءٌ أَيْضًا مِنَ الْخَوَاصِ يَحْمَلُ فِيهِ عَلَى رَأْسِ الْإِنْسَانِ مِثْلَ التَّمْرِ أَوْ الْحَبُوبِ .

لِأَنَّهُ يَظْهَرُ فِي التَّعْظِيمِ وَإِنْ نَوَى الثَّلَاثَ قِيلَ تَطَلَّقَ وَاحِدَةً إِنْ قَالَ فِي الْمَقَالَةِ لِأَنَّمَا التَّأْيِيدُ لَنْ يُفِيدَا وَإِنْ يُقَدَّمُ كُلُّ مَا تَعَدَّدَا كَذَا الْغُرُوبُ فَافْهَمَنَّ الْمَعْنَى وَالْأَلَّةُ الشَّرْطُ إِذَا مَا كَرَّرَا تَعَدَّدُ الطَّلَاقُ مِثْلُ الشَّرْطِ تَطْلِيقُهُ مِنْ قَبْلِهَا تَطْلِيقُهُ مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَهِيَ لَهَا تَطْلِيقَةٌ تُمَثِّلُ وَمَنْ يَكُنْ مُسْتَشِيًّا لِلْكُلِّ إِلَّا إِذَا اسْتَشَى الْأَقْلَ كَانَ لَهُ مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ مُطْلَقَهُ مَنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ يَاطَالِقُ إِلَّا إِذَا كَانَ بِذَلِكَ قَدْ نَوَى وَطَالِقٌ عَيْنَاكَ أَوْ يَدَاكَ

مُخَالَفًا لِعَدَدِ النُّجُومِ بِهَا وَلَكِنْ مَا عَلَيْهِ اتَّفَقُوا مَا طَلَعَتْ وَغَرَبَتْ غَزَالُهُ فِيمَا عَلِمْنَا عَدَدًا مَعْدُودًا طَلَّاقُهَا حَيْثُ الطَّلُوعُ وَجِدَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً فَتَفَنَّى وَعَلَى الطَّلَاقِ فِيمَا ذَكَرَا كَانَ ثَقْمٌ وَإِنْ تَسَرَّ لِلْخَطِّ تَمْضِي اثْنَتَيْنِ فَافْهَمِ الدَّقِيقَةَ إِلَّا اثْنَتَيْنِ فَلَهُ مَالَاثَا (١) وَقَوْلُهُ إِلَّا ثَلَاثًا يَطُلُ لَا يَنْفَعُهُ بِرَأْيِ الْكُلِّ مَا أُخْرِجَ اسْتِثْنَاءُهُ وَحَوْلَهُ فَهُوَ اثْنَتَانِ عِنْدَهُ مُعَلَّقَةٌ وَاحِدَةٌ وَهُوَ مَقَالٌ صَادِقٌ زِيَادَةٌ فَلَا غَيْبَارَ بِالنَّوَى تَطَلَّقَ فِيمَا قِيلَ أَوْ أُذْنَاكَ

(١) أراد بقوله : «فله مالاثا» أي ما استثنى ، والمعنى إذا قال لها أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين فإنها تطلق واحدة ، وذلك على جعل الاستثنا معتبرا ، فيما إذا استثنى الأكثر ، وقيل لا إلا إذا كان مساويا ، وقيل لا يعتبر إلا إذا استثنى الأقل كقوله أنت طالق ثلاثا إلا واحدة وقيل لا يَنْفَعُهُ اسْتِثْنَاؤُهُ إِذَا قَدَّمَ الطَّلَاقَ ، وَأَمَّا إِذَا اسْتِثْنَى الْكُلَّ فَلَا يَعْتَبَرُ اسْتِثْنَاؤُهُ قَوْلَا وَاحِدًا ، كقوله أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا فإنها تطلق ثلاثا عند جميع من جِزَى أنها تطلق بذلك ثلاثا ، والله أعلم .

وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ
فِي طَالِقِ أُمِّسِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ
لِأَنَّ أُمِّسَ قَدْ مَضَى لَا يُدْرِكُ
وَالْمُتَشُونَ أَلْعَوُ التَّقْيِيدَا
مَنْ قَالَ لِلزَّوْجَةِ طَلَّقْتُ اسْمَكَ
فَالِاسْمُ لَا يَطْلُقُ لَكِنْ جِسْمُهَا
وَطَالِقُ لِسُنَّةِ الطَّلَاقِ
وَطَالِقُ أَنْتِ طَلَاقُ السُّنَّةِ
إِنْ كَانَ قَدْ جَامَعَهَا وَلَمْ تَحْضُرْ
وَأَنْ يَكُنْ فِي طَهْرٍهَا مَا مَسَّهَا
وَمَنْ عَلَى الصَّبِيَّانِ يَوْمًا مَرًّا
فَقَالَ أُمُّ وَاحِدٍ مُطَلِّقُهُ
لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي قَدْ يَقَعُ
وَالجُدُّ وَالْهَزْلُ سَوَاءٌ هَاهُنَا
وَمِثْلُهُ مَنْ أَيْقَظَتْهُ خِدْتُهِ
فَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فَتَطْلُقُ
وَلَيْسَ كَالْوَهْمِ وَلَا كَالْعَلَطِ
فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنْتِ
لَا غَلَطٌ عَلَيْهِ وَالَّذِي رُفِعَ
لَا غَلَتِ قَالَ وَتِلْكَ لُغَةُ

إِذْ لَمْ يَكُ الطَّلَاقُ ذَا أَجْزَاءٍ
نَفَاهُ قَوْمٌ وَسِوَاهُمْ أَلَزَمَا
طَلَاقَهُ بِذَلِكَ لَيْسَ يُسَلِّكُ
وَأَثْبَتُوا طَلَاقَهُ الْمُفِيدَا
يَاهِذِهِ وَقَدْ تَرَكْتُ جِسْمَكَ
وَذَاتُهَا دَلٌّ عَلَيْهَا إِسْمُهَا
فَإِنَّهَا تَطْلُقُ بِاتِّفَاقٍ
تَطْلُقُ بَعْدَ طَهْرٍهَا مِنْ حَيْضَةٍ
مِنْ بَعْدِ أَنْ جَامَعَهَا حَتَّى رَفَضَ
فَإِنَّهَا تَطْلُقُ حِينَ حَسَّهَا (١)
وَأَبْنُهُ فِيهِمْ وَلَمَّا يَدْرَى
تَطْلُقُ زَوْجَتَهُ مَقَالًا وَثَقَّةً
طَلَاقُهُ لَهَا إِذَا مَا يُوقَعُ
وَكَانَ بِالصَّرِيحِ نُطْقًا أَعْلَنًا
بِذَلِكَ ظَنٌّ أَنَّ تِلْكَ زَوْجَتَهُ
زَوْجَتَهُ لِلْقَصْدِ فِيمَا يَنْطِقُ
فَإِنَّهُ الْمَرْفُوعُ دُونَ شَطِيطِ
أَصْلَحْتَنِي فَقَالَ قَدْ طَلَّقْتَ
عَنْ جَابِرٍ بِالتَّامِّ مَكَانِ الطَّاءِ وَقَعَ
لِذَلِكَ الْمَعْنَى أَنَّ مُبْلَغَهُ

(١) أى حين طلقها والخصم القطع كنى به عن الطلاق لكونه يقطع عصمة الزواج .

لَا أَنَّ جَابِرًا كَمَا قَدْ زَعَمَا
فَإِنْ تَشَأْ ذَاكَ فَطَالَعْنَا
فَإِنَّهُمْ قَالُوا بَانَ التَّاءُ
وَجَابِرٌ^(١) أَطْلَقَهُ مَجَازًا
وَشَيْخُهُ الْبَحْرُ إِلَى هَذَا سَبَقُ
وَمِثْلُهُ قَدْ جَاءَ فِي الْمَوْجُودِ
فَجَابِرٌ لِشَيْخِهِ قَدْ تَبِعَا
وَإِنْ يُطْلَقُ سَاهِيًا أَوْ نَاسِيًا
وَأُخْفِظُ الْخِلَافُ فِي النَّسْيَانِ
وَمِثْلُهُ الْمَجْبُورُ حَتَّى طَلَّقَا
وَالْعَفْوُ وَاقِعٌ عَنِ الْجَمِيعِ
وَفِي الطَّلَاقِ إِنْ يُعْلَقْنَا
لِغَائِبٍ لَمْ يُدْرَ كَيْفَ حَالُهُ
وَمُمْكِنٌ يُدْرَى وَلَكِنْ يَمْنَعُ
وَمُمْكِنٌ يَجُوزُ فِعْلُهُ مَعَا
وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنَ الْأَقْسَامِ
فَإِنْ يُعْلَقُهُ بِفِعْلِ جَائِزٍ
فَأُتِ مَنَى طَالِقٌ فَإِنَّهَا
وَإِنْ يُعْلَقُهُ بِمُمْكِنٍ مَنَعُ

لَا يَسْتَطِيعُ التُّطْقُ بِالطَّا فَاعْلَمَا
كُتِبَ اللُّغَاتِ فِيهِ تُعْرِفْنَا
فِي غَلَطِ الْحِسَابِ فَرَقًا جَاءَ
وَقِيلَ فِيهِ لُغَةٌ قَدْ حَازَا
فَإِنَّهُ لَا غَلَتَ بِهَا نَطْقُ
عَنْ شَيْخِهِ أَيْضًا فَتَى مَسْعُودٍ
لَا زَالَ يَقْفُو إِثْرَهُ مُتَّبِعَا
قِيلَ الطَّلَاقُ صَارَ مِنْهُ مَاضِيًا
وَمِثْلُهُ السَّهْوُ لَدَى الْمَعَانِي
فَالْحُلْفُ فِي طَلَاقِهِ قَدْ أُطْلِقَا
مِنْ إِلَالِهِ الْوَاحِدِ السَّمِيعِ
فَذَلِكَ التَّغْلِيْقُ قَسَمْنَا
وَذَاهِبٌ مَعْدُومَةٌ أَحْوَالُهُ
وُقُوعُهُ الشَّرْعُ فَلَيْسَ يَقَعُ
وَتَرْكُهُ عَلَى سَوَاءٍ شُرْعًا
يَخْصُهُ حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ
كَقَوْلِهِ إِنْ سِرْتُ لِلْمَجَائِزِ^(٢)
تُطْلَقُ مِنْهُ وَكَذَا نَظِيرُهَا
وَجُودَةُ الشَّرْعُ فَحَالًا قَدْ يَقَعُ

(١) يعنى جابر بن زيد الذى روى خبر لا غلّت على مسلم .

(٢) للمجائز : المجائز هى مواضع الصلاة للنساء فى غرفنا .

كَقَوْلٍ مَنْ قَالَ إِذَا لَمْ أَشْرَبْ (١) حَمْرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ فَاجْتَبِ
فَإِنَّ شُرْبَهُ لِذَلِكَ حُجْرًا فَيَقَعُ الطَّلَاقُ حِينَ ذَكَرَا
وَقَيْدُهُ يَلْزُمُهُ الْإِلْعَاءُ إِذْ فِي اعْتِبَارِ قَيْدِهِ إِغْرَاءُ
يَحْمِلُهُ عَلَى شَرَابِ الْحَمْرِ لِتَسْلَمَنَّ لَهُ ذَوَاتُ الْخَدْرِ
وَأَنْ بَمَعْدُومٍ يُعَلَّقَنَّهَا فَأَنْتِ طَالِقَةٌ
كَقَوْلٍ مَنْ قَالَ إِذَا شَرِبْتُ مَادَاخِلَ الْكَوْزِ فَقَدْ طُلِّقَتْ
وَلَمْ يَكُنْ بِالْكَوْزِ شَيْءٌ يُشْرَبُ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ ثُمَّ تَذْهَبُ
إِذْ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَالتَّعْلِيقُ يُلْغَى فَلَا يُعَلَّقُ التَّطْلِيقُ
وَمِثْلُهُ الشَّرْطُ الَّذِي لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَقُوعِهِ صُنُوفُ الْبَشَرِ
كَأَنْ صَعِدَتْ لِلْسَّمَاءِ فَأَنْتِ طَالِقَةٌ وَالْبَحْرُ إِنْ شَرِبْتَ
فَالشَّرْطُ فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ يُهْدَرُ لَكِنْ طَلَّاقُهَا إِذَا يُعْتَبَرُ
وَأَنْ يَكُنْ بِغَائِبٍ قَدْ قِيدَ فَاَلْخُلْفُ فِي طَلَّاقِهَا قَدْ وَجَدَا

(١) قوله : «كقول من قال إذا شربت» أقول في هذا المثال نظر ، والذي يظهر لي أنها لا تطلق في هذه الصورة ، فإن قال لها إذا شربت ما في داخل هذا الكوز فماذا عليها من الطلاق إذا لم تشربه ؟ وما الفرق في هذا إذا كان في الكوز ماء أو لم يكن فيه ماء ؟ إذا لم تشربه فالطلاق معلق بالشراب ، فإن لم تشرب فلا شيء عليها ، ففعل الشيخ أراد أن يُمَثِّلَ للمعْدُوم بما إذا قال لها إن لم تشربي الماء الذي في داخل هذا الكوز فأنت طالق ولم يكن فيه ماء فإنها تطلق من حينها على ما يظهر ، وليس هذا مثل الإيلاء الذي يؤجل أربعة أشهر ، لأن فعل ما علق عليه الطلاق صار مستحيلاً ولا يتفعها شرب ما يوضع في ذلك من الماء في ذلك الكوز من بعد لأن التعليق واقع على أمر مستحيل الوجود في تلك الحال ، وهو الماء المعروف بلام العهد فلا ينصرف إلى ماء غيره ، فليُنْظَرُ في ذلك ، فإنه بحث مهم جداً ، وهكذا فيما قاله في المثالين التاليين نظر أيضاً وهو قوله :

كأن صعدت والبحر إن شربت ، فينبغي أن يكون التمثيل بقوله إن لم تصعدى إلى السماء وإن لم تشربي ماء هذا البحر .

كَقَوْلِهِ إِنْ شَاءَ جِبْرَائِيلُ
 وَهَكَذَا إِنْ شَاءَتِ الْبَهِيمَةُ
 فَالْغَيْبُ فِيهَا أَبَدًا مَعَهُودُ
 وَأَكْثَرُ الْمَقَالِ فِيهَا تَطْلُقُ
 وَمَنْ يَقُلْ إِنْ كُنْتُ مَلْعُونًا كَمَا
 فَقِيلَ غَيْبُ أَمْرِهِ لَمْ يُدْرَى
 لَكِنِّي أَقُولُ إِنْ كَانَ مُصِرُّ
 لِأَنَّهُ الْمَلْعُونُ حُكْمًا ظَاهِرًا
 وَإِنْ أَكُنْ أَنَا قَلِيلَ الْعَقْلِ
 فَإِنَّهَا تَطْلُقُ إِذَا لَمْ يُعْطَا
 وَكَامِلُ الْعَقْلِ عَدِيمُ الْمَثَلِ
 وَقَوْلُ هَذَا النَّذْلِ^(١) دَلَّنَا عَلَى
 وَقَائِلِ إِنْ مِتُّ أَنتِ طَالِقٌ
 وَذَلِكَ شَرْطٌ بَاطِلٌ هَبَاءُ
 وَبَعْضُهُمْ لَشَرْطِهِ يَتَّبِعُ
 تُكُونُ بَعْدَ مَوْتِهِ مُطْلَقَةً
 فَإِنْ يَكُنْ طَلَاقُهَا رَجْعِيًّا
 فَهِيَ كَذَاتِ رَجْعَةٍ قَدْ مَاتَا
 أَوْ بَائِنًا فَتَمْنَعُ الْمِيرَاثَا

فَطَالِقٌ أَوْ شَاءَ مِيكَائِيلُ
 إِذَا لَمْ تَكُنْ مَشِيئَةً مَعْلُومَةً
 وَالْخُلْفُ فِي طَلَاقِهَا مَوْجُودُ
 وَبَعْضُهُمْ بِالْوَقْفِ عَنْهَا يَنْطِقُ
 قُلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ تَحْكُمَا
 وَرَبُّهُ أَوْلَى بِذَلِكَ أَمْرًا
 فِي حَالِهِ تَطْلُقُ مِنْ حِينَ ذَكَرَ
 أَوْ لَا فَلَا طَلَاقَ عِنْدِي صَاحِرًا
 فَأَنْتِ طَالِقٌ مَقَالُ النَّذْلِ^(١)
 مِنْهُ سِوَى الْقَلِيلِ حِينَ يُعْطَى
 وَأَكْثَرُ النَّاسِ قَلِيلُ عَقْلِ
 قَلَّةُ عَقْلِهِ بِمَا قَدْ فَعَلَا
 تَطْلُقُ فِي الْوَقْتِ رَوَاهُ الصَّادِقُ
 فَمِنْ هُنَا صَحَّ لَهُ الْإِلْعَاءُ
 بِمَوْتِهِ طَلَاقُهَا يُقَدَّرُ
 أَحْكَامُهَا أَحْكَامُ مَنْ قَدْ طَلَّقَهُ
 تَأْخُذُ مِنْ مِيرَاثِهِ هَيَّأَا
 عَنْهَا فَتَعْتَدُ لِمَا قَدْ فَاءَا
 وَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا

وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَبْطَلَ الْجَمِيعَا
فَاعْتَبَرَ الشَّرْطَ مَعًا وَالْحَالَا
وَطَالِقٌ شَيْءٌ فَتِلْكَ تَطْلُقُ
وَإِنْ يَقُلْ إِنَّ شَيْءَ فَهِيَ إِنْ تَشَا
وَإِنْ تَقُمْ وَلَمْ تَشَا وَشَاءَتْ
وَطَالِقٌ إِذَا وَلَدَتْ ذَكَرًا
لَمْ يُدْرَ أَهْوَ ذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى
طَلَّقَهَا سَلَامَةً لِلرَّجُلِ
وَطَالِقٌ فِي رَمَضَانَ تَطْلُقُ
وَقِيلَ بَلْ عِنْدَ دُخُولِ اللَّيْلِ
وَالْأَصْلُ مَالٌ لِلْمَقَالِ الْأَوَّلِ
لِأَنَّ لَيْلَ رَمَضَانَ مِنْهُ
وَقِيلَ فَيَمَنْ بِالطَّلَاقِ حَلْفًا
لَا يَطُأُ الزَّوْجَةَ حَتَّى يَفْعَلَا
وَالْحُلْفُ إِنْ وَطَّئَهَا فَقِيلَا
وَقِيلَ إِنَّهَا مِنْ الْإِيلَاءِ
وَحَلْفُ الطَّلَاقِ نَوْعٌ مَعْصِيَةٌ
لِأَنَّهُ بَغِيرِ رَبِّي أَقْسَمَا
وَذَاكَ مِنْ رَكَاكَةِ الْإِيمَانِ
وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ يُنْبِئُ
لَكِنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّعْلِيْقِ

وَلِلطَّلَاقِ لَمْ يَرِ الْوُقُوعَا
فَمِنْ هُنَاكَ قَالَ مَا قَدْ قَالَا
إِذْ لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ بِهِ يُعْلَقُ
فِي مَجْلِسِ الْقَوْلِ فَأَمَرَهَا مَشَى
مِنْ بَعْدِ لَاطِلَاقٍ فِيمَا جَاءَتْ
فَوَلَدَتْ حَلْقًا خَفِيًّا مُنْكَرًا
فَتِلْكَ شُبْهَةٌ عَلَيْهَا تُحْشَى
وَذَلِكَ الْحُكْمُ لِكُلِّ مُشْكِـلٍ
أَوَّلَ فَجَرٍ مِنْهُ حِينَ يُشْرِقُ
مِنْهُ وَذَا الْقَوْلُ إِلَيْهِ مِيلَى
وَلَا أَرَى تَصْوِيئَهُ مِنَ الْجَلِي
فَالشَّهْرُ بِالْهَلَالِ نَعْرِفْنَاهُ
أَنْ يَفْعَلَ الْيَوْمَ كَذَا وَمَا وَفَى
فِي يَوْمِهِ مَا قَالَهُ مُمْتَسِلَا
تَفْسُدُ وَالْبَعْضُ يَرَى التَّحْلِيلَا
فَهِيَ كَحُكْمِهِ عَلَى سَوَاءِ
فَاعِلُهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ تَرْكِه
فَهُوَ لِعَـبَرِ رَبِّهِ قَدْ عَظَّمَا
إِذْ آثَرَ الْمَخْلُوقَ فِي الْإِيمَانِ
لَا مِنْ صَرِيحِهِ وَلَا الْمُكْنَى
إِنْ جَاءَ بِالتَّعْلِيْقِ فِي التَّطْلِيْقِ

وَأِنْ يَكُنْ أَرْسَلَهُ كَالْقَسَمِ كَقَوْلِ زَيْدٍ بَطْلَاقٍ هِنْدٍ وَالْحُلْفُ فِي طَلَّاقِهَا إِنْ حَثَا فَرُغَ عَلَى الطَّلَاقِ بِالنِّيَّاتِ إِذْ غَايَةُ الْيَمِينِ أَنْ تُلْزِمَهُ فَكَيْفَ يُلْزِمُهُ مَا حَلَفَا أَمَّا وَلَوْ قَالَ عَلِيٌّ تَحْرُمُ لِأَنَّهُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ وَمَا فَقَوْلُهُ عَلِيٌّ أَنْ أَصُومَ خِلَافَ قَوْلِهِ لَدَى الْأَقْسَامِ فَقَوْلُهُ السَّابِقُ إِنْ زَامَ وَمَا ثُمَّ الطَّلَاقُ حُلٌّ مَا قَدْ كَانَا فَإِنْ يَجِيءُ مِنْ بَعْدِهِ اسْتِثْنَاءٌ فَطَالِقٌ إِلَّا إِذَا لَمْ تَرْحَلِ مِنْ حِينِهَا تَطْلُقُ وَهُوَ غَيْرُ مَا فَذَلِكَ التَّعْلِيقُ أَمْرٌ أَوْقَفَا وَذَا رُجُوعُ الْمَرْءِ عَمَّا كَانَا لَا يَدْخُلُ النِّكَاحَ وَالطَّلَاقَا كَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي الْإِقْرَارِ لَكِنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمُقَرَّرِ بِهِ (١)

بَحْرَفِهِ فَهُوَ يَمِينُ الْمُقْسِمِ زَوْجَتِهِ إِنْ كَذَّابًا مَا عِنْدِي وَالْقَوْلُ بِالطَّلَاقِ مِمَّا أُحْدِثَا وَهُوَ مِنَ الْمَرْجُوحِ كَيْفَ يَأْتِي كَفَّارَةُ الْحِنْثِ إِذَا مَا التَّرَمَّهُ بِهِ وَلَمْ يَقُلْ عَلِيٌّ فَأَعْرِفَا هِنْدٌ فَقِيلَ إِنْ هَذَا يُلْزَمُ أَلْزَمَهُ خِلَافَ مَا لَمْ يُلْزَمَا شَهْرًا مِنَ الْعَامِ لَهُ مَعْلُومًا بِالْحَجِّ بِالصَّلَاةِ بِالصِّيَامِ مِنْ بَعْدِهِ طَرَأَ يُسَمَّى قَسَمًا مُنْعَقِدًا فَحَلُّهُ قَدْ بَانَ فَذَلِكَ بَعْدَ حِلِّهِ هَبَاءٌ عَنِّي فَأَنْتِ فِي الْمَحَلِّ الْأَوَّلِ مَرَّةً مِنَ التَّعْلِيقِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى سِوَاهُ إِنْ أَتَى أَوْ صُرِفَا فَيَدْخُلُ التَّدْوِيرَ وَالْإِيمَانَا وَلَا الظَّهَارَ لَا وَلَا الْعِتَاقَا لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْإِنْكَارِ كَعَشْرَةٍ مِنْ مِئَةٍ فَلْتَشَبَّهُ

(١) قوله : « فِي الْمُقَرَّرِ بِهِ » أَلْ فِي الْمَقْرُورَةِ . أَيْ فِي الَّذِي أَقَرَّ بِهِ . وَذَلِكَ فِي الْإِقْرَارِ .

لأنه بيان ما أقرأ ومن أجاز في الطلاق استثنى وذلك مع تعدد الطلقات كأت طالق ثلاثاً إلا أو أنه أراد ما يقيد فاتحد الاسم وأما المعنى وغلط الأفهام من ذا الباب وباختلاف الإصطلاح يقع فنسأل الله ثبات القدم

به وذا خلاف ما قد مرّا فقد أراد مثل هذا المعنى يكون الاستثناء فيها آتى واحدة فالاستثناء حلاً وهو بالاستثناء اسماً يعهد مختلف وقد أحرار الذهبا يفوت عده عن الحساب في الوهم من يظن أن لا يقع ونسأل المنان حفظ القلم

باب الخلع

الخلع أن يقبل من زوجته وهو مع الفداء والبرآن ولاختلاف الاعتبار اختلفا لو قعدا في مجلس واتفقا دلالة الحال على المعاني ومثله شراؤها الطلاقا وإن يكن قد اشترى أبوها فقبل خلع وأناس قالوا

عن نفسها غرماً على رغبته مختلفات اللفظ لا المعاني تغييرهم والقصد منها عرفاً يثبت لو قد غلطاً إذ نطقاً أدل من دلالة اللسان منه على شيء له اتفاقاً طلاقها فالخلف أصحابوها ليس بخلع وهو المقال

إِلَّا إِذَا كَانَ بِأَمْرِهَا اشْتَرَى
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ
كَذَاكَ إِنْ كَانَتْ صَبِيَّةً فَمَا
تُزْوِجُهُ يَمْضِي وَمَهْمَا خَالَعًا
وَإِنْ تَكُنْ بِنَفْسِهَا تَوَلَّتْ
لِأَنَّ فِعْلَهَا يُرَدُّ ذَوْنُهُ
وَقِيلَ هَذَا الْخُلْعُ مَوْفُوفٌ إِلَى
وَالْخُلْفِ فِي مُرَاهِقٍ هَلْ يَمْضِي
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ دَفَعْتَهُ يَوْمًا
فَقِيلَ خُلْعٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ
وَيُسْتَحَبُّ الْخُلْعُ بَعْدَ الطَّهْرِ
وَإِنْ يَكُنْ خَالَعَهَا فِي مَرَضٍ (٣)
وَمَاتَ قِيلَ إِنَّهَا تَعْتَدُّ
وَقِيلَ عِدَّةُ الْوَفَاةِ تُلْزَمُ

فَإِنَّهُ كَنَفْسِهَا حِينَ شَرَى
وَإِنَّمَا الْأَوَّلُ عِنْدِي أَثْبَتُ
يَصْنَعُهُ الْوَالِدُ كَانَ مُحْكَمًا
يَجْرِي (١) وَكُلُّ مَا يَكُونُ صَانِعًا
ذَلِكَ قِيلَ تَخْرُجُنْ بِطَلْقَةٍ
فَذَلِكَ الصَّدَاقُ يُلْزَمُ مَوْنُهُ
بُلُوغَهَا تُتِمُّهُ أَوَّلًا فَلَا
كَبَالٍ وَقِيلَ لَيْسَ يَمْضِي
عَنْ بُضْعِهَا (٢) فَنَالَ مِنْهَا غُرْمًا
لَيْسَ بِخُلْعٍ هَكَذَا يَرُوءُهُ
مِنْ حَيْضِهَا قَبْلَ جَمَاعٍ يَجْرِي
بِمَطْلَبٍ مِنْهَا وَبِالْمَهْرِ رَضَى
كَمِثْلٍ مَنْ قَدْ طَلَّقَتْ تُعَدُّ
لِأَنَّ ذَاكَ الْخُلْعَ لَيْسَ يُلْزَمُ

(١) «يجري» بالراء المهملة ، وفي أكثر النسخ بالزاي من الإجزاء والأول أظهر .

(٢) «البضع» بضم الصاد ؛ الجماع والمراد أنها إذا اعطته عوضاً من المال على أن يترك جماعها يوماً أو أياماً ، فقيل : إن ذلك خُلْعٌ ، والراجح ما صححه المصنف رحمه الله ، أنه ليس بخُلْعٍ إلا إذا كان لمدة أربعة أشهر فما فوقها ، وامتنع عن جماعها من أجل العوض فإنها تبين منه قياساً على الإيلاء لاتحاد العلة ، وهي الامتناع عن الجماع هكذا عندى ، والله أعلم .

(٣) قوله : «في مَرَضٍ» أي وهو مريض ، ولكن كان بمطلب منها ، فالظاهر أن الخلع صحيح لأن التصرف في المهر إنما كان منها ، وهي صحيحة جائزة التصرف ، أما إذا كانت هي المريضة فخالفته بمهرها على أن يُطْلَقَها فهذا هنا يكون الطلاق واقعا ، ويبقى المهر عليه ، لأنها ممنوعة التصرف إذا كان ذلك منها في مرض مانع من التصرف ، وهل هو يرثها أم هو طلاق بائن أحسب أن فيه اختلافاً والله أعلم .

وَذَاكَ مِنْ تَصَرُّفِ الْمَرِيضِ
كَذَاكَ إِنْ خَالَعَهَا السَّكَرَانُ
فَفِي وَقُوعِهِ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ
فَقَائِلٌ بِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ
وَقَائِلٌ بِأَنَّهُ يَكُونُ
أَوِ الصَّبِيِّ فَهَنَّاكَ يَمْتَنِعُ
وَحُكْمُهُ مِثْلُ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ
وَهُوَ مَقَالٌ لِفَتَى عَبَّاسٍ
لَوْ كَانَ قَدْ خَالَعَهَا مِرَارًا
وَبِالثَّلَاثِ لَا يُقَيَّدُ نَا
وَكُلٌّ مَنْ يَجْعَلُهُ طَلَاقًا
وَاللَّهُ رَبِّي ذَكَرَ الْفِدَاءَ
وَهُوَ دَلِيلُ أَهْلِ هَذَا الْقَوْلِ
وَالْمُتَأَخِّرُونَ صَحَّحُوهُ
بَنَوْا عَلَيْهِ أَكْثَرَ الْفَتَاوِي
وَسَكَّنُوا (٢) عَنِ الْمَقَالِ الْأَوَّلِ
وَالْبَحْرُ مِثْلُ اسْمِهِ قَدْ جَمَعَ

قَدْ قِيلَ بِالتَّصْحِيحِ وَالتَّمْرِ يَضِ
أَوْ مُكْرَةً جَبَرَهُ السُّلْطَانُ
كُلُّ بِمَا بَانَ لَهُ تَكَلَّمَ
إِذْ لَمْ يَكُنْ عَنِ اخْتِيَارٍ يَنْبُتُ (١)
إِلَّا إِذَا خَالَعَهَا الْمَجْنُونُ
إِذْ سَبَبُ التَّكْلِيفِ عَنْهُمَا رُفِعَ
وَقِيلَ فَسُخٌّ لِلنِّكَاحِ الْبَائِنِ
وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ النَّبْرَاسِ
يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمَا جَهَارًا
عِنْدَهُمْ كَمَنْ يُطَلِّقُ نَا
فِبِالثَّلَاثِ قَيَّدَ الْإِطْلَاقَ
فِي آيَةِ الطَّلَاقِ نَصًّا جَاءَ
مُسْتَبْطَأً مِنْ مُحْكَمِ التَّزْوِيلِ
وَاعْتَمَدُوهُ حِينَ رَجَّحُوهُ
وَجَعَلُوهُ لِلْفُرُوعِ حَاوِي
وَهُوَ مِنَ الصَّحَّةِ أَعْلَى مَنْزِلِ
عِلْمًا وَجَابِرٌ لَذَاكَ قَدْ وَعَى

(١) «ينبت» : بالنون أى يحدث مأخوذ من نبت الزرع وهو ظهور بعد عدم .

(٢) «وسكَّنوا» : أى سكَّنوا عن القول بأن الخلع فسُخٌّ .

«فائدة» يظهر ثمة الخلاف في الخلع أهو فسُخٌّ أو طَلَّاقٌ فيما إذا خَالَعَهَا ثلاث مرات
فعلى القول بأنه فسُخٌّ فله أن يتزوجها تزويجاً جديداً ، وعلى القول بأنه طلاق فليس له ذلك
حتى تنكح زوجاً غيره .

مَا حَالَةُ الْأَفْهَامِ مَعَ أَفْهَامِهِمْ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالطَّلَاقِ
فَالْفَسْخُ إِخْرَاجُ كَأَن لَمْ يَكُنْ
تَبْقَى بَقِيَّةٌ مَعَ الطَّلَاقِ
وَلَا كَذَلِكَ عِنْدَ هَذَا الْفَسْخِ
وَمَا لِرُزُوجِهَا إِلَيْهَا مَرْجِعُ
وَإِنْ يَكُنْ عَنْ إِذْنِهَا (١) يُخْتَلَفُ
وَمَنْهَجُ التَّجْدِيدِ عِنْدِي أَسْلَمُ
لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ فَسْخًا فَهُوَ فِي
وَإِنْ يَكُنْ مِنَ الطَّلَاقِ فَهُوَ مِنْ
وَإِنَّهَا بِنَفْسِهَا لِأَمْلِكُ
وَالْخُلْعُ يَعْقِبُ الطَّلَاقَ الرَّجْعِي
لِأَنَّ فِي الرَّجْعِيِّ مِنْ طَلَاقِهِ
لِذَلِكَ إِنْ خَالَعَهَا يُقَالُ
وَإِنْ يَكُنْ طَلَّقَهَا وَسَتَرَا
كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ الْمَهْرَ
وَمَالُهَا مِنْ غَيْرِ طِيبِ الْأَنْفُسِ
لَا يَجِبُ الْإِنْفَاقُ لِلْمُخْتَلَعَةِ

لَا يَبْلُغُ الْعَقْلُ إِلَى مَرَامِهِمْ
يَعْرِفُهُ مَنْ لِلْمَعَالِي رَاقِي
وَذَا الطَّلَاقُ حُلٌّ ذَا الْمَعِينِ
تَابِعَةٌ لِرُزُوجِهَا الْمِطْلَاقِ (٣)
فَحَالَةُ الْفَسْخِ كَحَالِ النَّسْخِ
كَرْهًا عَلَى الْقَوْلَيْنِ حِينَ يَخْلَعُ
فِيهِ وَعِنْدِي لِلرُّجُوعِ ضَعْفُ
إِنْ شَاءَهَا وَهُوَ السَّبِيلُ الْأَقْوَمُ
أَوْجَ مِنْ الظُّهُورِ غَيْرُ مُخْتَفِي
طَلَّاقِهَا الْبَائِنِ حَتْمًا فَاسْتَبْنُ
فَلَيْسَ لِلرَّجْعَةِ ثُمَّ مَسْلُكُ
وَلَا يَجِي الطَّلَاقُ بَعْدَ الْخُلْعِ
بَقَاءَ الْأَعْتِدَادِ فِي وَثَاقِهِ
أَخَذَ الْفِدَا مِنْهَا لَهُ حَلَالُ
وَاحْتَلَعَتْ مِنْهُ بِمَا قَدْ أَمَّهَرَا
لَأَنَّهُ خَادَعَهَا وَغَرَا
لَيْسَ يَطِيبُ كَيْفَ بِالتَّدْلُسِ
إِلَّا لِحَامِلٍ إِلَى إِنْ تَضَعَهُ

(٣) «الطلاق»: الرجل غير الحازم.

(١) قوله: «وإن يكن عن إذن» اعلم أن القول بأن له مراجعة المختلعة بإذنها دون إذن
وليها كان ممتنعاً المتأخرين من علماء عمان، ولكن العمل في زماننا على القول بتجديد النكاح
لأنه أصح وأسلم كما أشار إليه الناظم رحمه الله.

وَلَا لَهَا إِرْثٌ إِذَا مَمَاتَا
وَلَا يَجُوزُ الْأُحْدُ لِلصَّدَاقِ
لِأَنَّ ذَاكَ أَحْذُهُ بُهْتَانٌ
لَكِنْ إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمُشَاقِقَةُ
وَإِنْ تَكُنْ خَافَتْ مِنَ الْعِصْيَانِ
فَإِنَّهَا تَسْلُمُ مِنْ أَنْ تَأْتِمَا
وَذَاكَ خَوْفُهَا بَأْنَ لَا تَقْدِرَا
وَامْرَأَةٌ مِنْ زَوْجِهَا تَحْتَلِعُ
يَلْزِمُهُ رَدُّ الَّذِي قَدْ عَيْنَهُ
وَحُلْعُهَا مَاضٍ وَهِيَ أَمْلَكُ
كَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا مَا احْتَلَعَتْ
وَإِنْ تَكُنْ تَبَرَّأَتْ لِأَجْلِ
لَأَنَّهَا حَرَتْ لَهُ وَيَأْتِي
إِلَّا إِذَا مَاقَصَدَ الضَّرَّارَا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ بَانَ مِنْهُ ضَرَرُ
يُحَفِّقُنْ عَنْهَا وَيَدْفَعُ الضَّرَرَ
وَفِدْيَةُ الْمَرْأَةِ بَعْضُ مَنَعَا
وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ الْكِتَابِ
فَإِنَّهُ صَحَّ عَنْ اخْتَارِ
وَبَعْضُهُمْ أَجَازَهَا وَقَدَّرَا

وَارِثَةٌ مِنْهَا كَذَلِكَ فَاتَا
مِنْ زَوْجَةٍ قَالُوا عَلَى شِقَاقِ
جَاءَ بِهِ عَنْ رَبَّنَا الْيَبَانُ
فَأَحْذُهُ حِلٌّ مِنَ الْمَنَافِقَةِ
فِيهِ لِرَبِّ الْعِزَّةِ الدِّيَانِ
كَذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ رَبِّي حَكَمَا
عَلَى الْقِيَامِ بِالْحُدُودِ فَانْظُرَا
مِنْ الْأَذَى وَمَا بِهَا يُضَيِّعُ
إِذَا أَقَامَتْ بِأَذَاهُ الْبَيْنَةُ
بِنَفْسِهَا وَرَدَّهَا لَا يَذْرُكُ (١)
مِنْ زَوْجِهَا لِأَجْلِ مَا قَدْ جُوعَتْ
جَمَاعَةً فَأَحْكُمُ لَهُ بِالْحِلِّ
لِحَرَّتِهِ إِنْ شَاءَ أَيُّ وَقْتِ
فَقَاصِدُ الضَّرَّارِ مِمَّنْ بَارَا
بِهَا فَحُلْعُهَا هُنَاكَ يُحَجَرُ
لَا ضَرَّ فِي الْإِسْلَامِ جَاءَ فِي الْخَبَرِ
لَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَذَى قَدْ وَقَعَا
كَذَا خِلَافُ سُنَّةِ الْأَوَّابِ
ذَلِكَ فِي صَحَائِحِ الْأَخْبَارِ
ذَلِكَ بِالصَّدَاقِ لَيْسَ أَكْثَرَا

(٢) قوله : «وردّها لا يذرك» أي لا يملك مراجعتها .

وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ فَوْقَ الْمَهْرِ وَالْمَانِعُونَ لَهُمُ التَّأْوِيلُ وَالْخُلْعُ إِنْ كَانَ عَلَى حَرَامٍ وَقِيلَ فِيمَنْ خَالَعَ الْحَلِيلَةَ إِنْ لَهَا النِّقْصُ بِلَا اخْتِلَافٍ لِأَنَّهُ الْمَجْهُولُ فِي الْأَحْكَامِ

لِظَاهِرِ الْكِتَابِ دُونَ تَكْرِ لِحَبْرِ جَاءَتْ بِهِ التَّقُولُ كَانَ لَهُ شُرُوهُ (١) فِي الْأَحْكَامِ شَرْطًا عَلَى أَنْ تُرْزَقَ السَّلِيلَةُ وَلَا لَهُ نَقْصٌ عَنِ الْأَسْلَافِ وَلَوْ أَتَى بِعَدَدِ الْأَيَّامِ

باب الخيار

ثُمَّ الْخِيَارُ مِنْهُ مَا يَكُونُ وَقَدْ مَضَى بَيَانُهُ فِيمَا مَضَى وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَنْ قَصْدٍ إِلَى فِي آيَةِ الْأَحْزَابِ رَبِّي أَمَرَا فَاحْتَرَنَّهُ وَكَانَ ذَلِكَ شَرْفًا فَاللَّهُ وَالرَّسُولُ وَالْأُخْرَى مَعَا وَمَنْ لَهُ سَابِقُ حَظٍّ أَدْرَكَهُ وَمَنْ يُجَاهِدُ فِي الْإِلَهِ وَفَقَا يَانِعِمَةَ الْعَيْنِ لِمَنْ يُوفَّقُ وَذَلِكَ أَنَّ الزَّوْجَ يَجْعَلُنَا

عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَلَهُ فُتُونُ فِيمَا عَلَى الْعَقْدِ الصَّحِيحِ عَرْضًا تَحْيِيرَهَا وَهُوَ الَّذِي قَدْ نَزَلَ مُحَمَّدًا نِسَاءَهُ يُخَيَّرَا لَهُنَّ حَيْثُ لَمْ يُرْدَنَّ الْأَضْعَفَا أَثَرْنَ حَيْثُ قَدْ تَرَكْنَ الطَّمَعَا فَضْلًا وَذَلِكَ أَنْ يُصِيبَ مَسْلَكَهُ إِلَى رِضَاهُ وَارْتَقَى حَيْثُ ارْتَقَى لِذَلِكَ وَاللَّهُ هُوَ الْمُؤَفِّقُ لَهَا الْخِيَارَ كَيْفَ تَنْظُرُنَا

(١) «الشُّرُوهُ» في اصطلاح أهل عُمان : هو بمعنى المثل . يقول : هذا الشيء شرؤى كذا

تَحْتَارُهُ أَوْ نَفْسَهَا فَإِنْ تَكُنْ
وَذَاكَ حَالَهَا الَّذِي تَقَدَّمَ
وَأَنْ تَكُنْ لِنَفْسِهَا تَحْتَارُ
تَكُونُ بَائِنًا وَقِيلَ رَجَعِي
أَرَاهُ فَسَخًا (٢) لِلنِّكَاحِ حَيْثُمَا
وَهُوَ شَبِيهُ غَيْرِ الصَّبِيِّ
فِي شَبَهِ الْخُلْعِ بِحَيْثُ جَعَلَا
لَكِنَّهُ بَغَيْرِ مَا فِدَاءِ
بِحَيْثُ نَالَتْ الْخِيَارَ بَعْدَمَا
وَذَاكَ أَنْ تَقُولَ تِلْكَ الْغِيْدُ (٣)

تَحْتَارُهُ ثَبَقَى عَلَى حَالِ زَكْنٍ (١)
لِأَنَّهُ عَنْ حُكْمِهِ لَنْ يُصَرَّمَا
تُخْرَجُ مِنْهُ وَهُوَ الْخِيَارُ
وَإِنِّي أَرَاهُ شَبَهَ الْخُلْعِ
حَكْمَهَا فِي فَسْخِهِ وَالتَّزْمَا
مَعْنَاهُمَا مُتَّفَقُ الْقَضِيَّةِ
ذَلِكَ لِاخْتِيَارِهَا أَنْ تَفْعَلَا
وَيُشَبَّهُ التَّغْيِيرَ لِلنِّسَاءِ
كَأَنَّ عَلَيْهَا بَابُهُ مُعْتَجَمًا
اُخْتَرَتْ نَفْسِي لَا لَهُ أَرِيدُ

بابُ الظَّهَارِ

وَجَعَلَ ظَهَرَ زَوْجِهِ عَلَيْهِ
هُوَ الظَّهَارُ وَهُوَ تَغْيِيرٌ وَرَدَّ
وَمَوْضِعُ الرُّكُوبِ فِي الْبَهَائِمِ
فَالظَّهَرُ قَدْ كَتَبَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ

كَظَهَرَ أُمَّهُ كَذَا أُحْتِيهِ
عَنْ شِدَّةِ التَّحْرِيمِ حِينَ مَا نَقَدَ
ظُهُورُهَا فَكَانَ ذَا كَالْإِلَازِمِ
كَي لَا يَكُونَ الْقُبْحُ فِي تَغْيِيرِهِ

(١) «زكن» : أى غلم .

(٢) قوله : «أراه فسخا» أقول : هو الصحيح الذى يؤيده النقل والعقل .

(٣) الغيد : المرأة الحسناء .

فَكُلُّ مَا أَوْرَثَ هَذَا الْمَعْنَى
 مِنْ ظَهَرٍ عَمَّةٍ وَظَهَرٍ جَدَّةٍ
 وَمِثْلُهُ إِنْ قَالَ مَهْمَا جِئْتُكَ
 بَلْ هَذِهِ أَصْرَحُ فِي التَّقْيِيحِ
 وَأَصْلُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْأَوَّلِ
 فَيَلْزِمُ الْمُؤْمِنَ تَرْكُ الزُّورِ
 مِنْ لُطْفِهِ سُبْحَانَهُ أَنْ جَعَلَ
 أَجَلَهُ مِنَ الشُّهُورِ أَرْبَعَةَ
 فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يُكْفَرْ نَا
 وَصَارَ وَاحِدًا مِنَ الْخُطَابِ
 وَإِنْ يَكُنْ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَجْلِ
 وَمَالَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُكْفَرَ
 وَذَلِكَ الْمَسُّ الَّذِي قَدْ ذَكَرْنَا
 وَمَسُّهَا فِي سَائِرِ الْجَنْبِ فَلَا
 وَلَا يَمَسُّ الْفَرْجَ مِنْهَا وَيَرَى
 وَأَنَّهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَمَنْ
 فَوْقَهُ الَّذِي لَهُ قَدْ أَنْظَرْنَا
 مِنْ هَاهُنَا لَيْسَ عَلَيْهَا بَعْدَهُ
 كَذَلِكَ أَيْضًا أَجَلَ الْإِيْلَاءِ

فَهُوَ ظَهَارٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ يُعْنَى
 وَنَحْوَهُ كُلُّ طَوِيلِ الْحُرْمَةِ
 أَكُونُ آتِيًا لَأُمِّي فَأَثْرُكِي
 فَهِيَ مَعَ الظَّهَارِ كَالصَّرِيحِ
 وَوَصَفُهُ بِالزُّورِ فِي الذِّكْرِ نَزَلَ
 وَيَتَدَارَكُنَّ بِالتَّكْفِيرِ
 كَفَّارَةً وَأَمْدًا مُوجَّهًا
 لَعَلَّهُ يَذْكُرَنَّ مَرْبَعَهُ (١)
 بَأْتِ بِذَاكَ عَنْهُ فَاسْمَعْنَا
 فِي أَخْذِهَا إِنْ كَانَ غَيْرَ أَبِي
 كَفَرَ عَادَ فِي الْمَحَلِّ الْأَوَّلِ
 يَطَّأَهَا فَتَحْرُمَنْ إِذَا جَرَى
 فِي مُحْكَمِ الْكِتَابِ حِينَ فَسَرَا
 بِأَسَ بِهِ فَإِنَّهُ قَدْ حُلَّ لَا
 بَعْضُ بَأْنٍ مَسَّهُ لَمْ يُحْجَرَا
 قَدْ طُلِّقَتْ رَجْعِيَّةٌ لِمَنْ فِطْنُ
 يَكُونُ عِدَّةٌ لَهَا مُقَدَّرَا
 مِنْ أَجْلِ يَلْزَمُ أَنْ تَعْتَدَهُ
 فَالْحُكْمُ فِيهِمَا عَلَى سَوَاءِ

(١) المربع : المنزل وأصله المنزل الذي ينزل فيه وقت الربيع . وقد كتني به هنا عن المرأة التي ظاهرها منها .

وَأَجَلَ الظَّهَارِ فِي الْإِمَاءِ
لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ حَتْمًا وَلَا
لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي قَدْ سَمِعَ
فَافْهَمَ التَّخْصِصَ بِالْحَرَائِرِ
إِذْ لَمْ تَكُنْ تُسَمَّى بِالنِّسَاءِ
فَإِنْ أُضِيفَتْ النِّسَاءُ إِلَيْنَا
مِنْ هَاهُنَا الزَّوْجَةُ لَوْ كَانَتْ أُمُّهُ
وَالْحُكْمُ فِي الْإِيْلَاءِ كَالظَّهَارِ
لَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ ذَكَرَهُ
فَذَا الدَّلِيلُ عَيْنُ مَا تَقَدَّمَ
وَحَيْثُ شَارَكَ الظَّهَارُ الْإِيْلَاءَ
وَمَا حَوَى أَيْضًا مِنَ الْخِطَابِ
فَجَعَلُوا الْبَآئِنِينَ فِي تَرْجَمَةٍ
فَذَاكَ بَابٌ مُفْرَدٌ وَهَذَا
مَعَ أَنَّهُ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ
يَفْهَمُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ أَتَقَنَ مَا
وَمَنْ يَقُلْ كَأَمِّهِ فِي الْمَنْزِلَةِ
لَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّحْرِيمَ

مِثْلُ الْحَرَائِرِ مِنَ النِّسَاءِ
ظَهَارٌ فِي سَرِيَّةٍ قَدْ جُعِلَ
يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ رُفِعَ
وَمَا الْإِمَاءُ مِثْلَهَا فِي الظَّاهِرِ
مَعَ الْإِضَافَةِ لَهُؤُلَاءِ
أَزْوَاجُنَا يُرَادُ ذَوْنَهُنَّ
تَدْخُلُ فِي أَحْكَامِهَا الْمَقْدَمَةُ
لَا يُوْجَدُ الْإِيْلَاءُ فِي السَّرَارِيِّ
يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ فِي الْبَقَرَةِ (١)
يَفْهَمُهُ مِنَ اللَّمَعَانِي أَحْكَمَا
فِي هَذِهِ وَمَا حَوَى التَّاجِيلَ
لَمْ يَفْرِزُوهُمَا لَدَى الْأَبْوَابِ
وَإِنَّمَا أَفْرَدْتُهُ لِنُكْتَةِ
بَابٍ فَإِنْ جَعَلْتُهُ أَفْلَازًا (٢)
لَا يَتَشَارَكَانِ فِي أَحْوَالِ
حَوَى مِنَ الْبَآئِنِينَ عِلْمًا فَافْهَمَا
فَلَا ظَهَارَ عِنْدَنَا فِي الْمَسْأَلَةِ
بِهِ وَلَكِنْ قَصَدَ التَّكْرِيمَ

(١) البقرة : أي في سورة البقرة .

(٢) أصل الأفلاذ القطع واحدا فلذا أي قطعة . أي فإن جعله متفرقا كتفريق الأولاد بعضها عن بعض .

وَهُوَ مَقَالٌ مُحِطٌّ وَالْأَسْلَمُ
 ظَهَارُ ذَاتِ الزَّوْجِ مِنْ حَلِيلِهَا
 لَكِنَّهَا لَيْسَ عَلَيْهَا وَقْتُ
 وَإِنَّمَا تُلْزَمُهَا الْكَفَّارَةُ
 فَقَوْلُهَا أَنْتَ عَلَيَّ كَأَبِي
 وَاللَّهُ قَدْ أَوْجَبَ أَنْ يُكْفَرَا
 فَمُوجِبُ التَّكْفِيرِ نَفْسُ الزَّوْرِ
 فَذَا هُوَ الْأَصْلُ لِهَذِي الْمَسْئَلَةِ
 إِذَا الظَّهَارُ لَيْسَ لِلنِّسَاءِ
 فَالْخُلْعُ وَالطَّلَاقُ وَالظَّهَارُ
 وَهَكَذَا الْإِيْلَاءُ فَافْهَمْنَا
 وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ فِي ذَا أَثَرُ
 وَبِالرِّجَالِ قَصْدُ الْخِطَابِ
 وَلَيْسَ لِلْقِيَاسِ ثُمَّ مَدْحُلُ
 لِأَنَّمَا الْعَوْدُ إِلَيْهَا مُوجِبُ
 لَوْ لَمْ يَكُنْ أَرَادَ يَرْجِعْنَا
 ثُمَّ يَعُودُونَ لَمَا قَدْ قَالُوا
 سِوَاهُ فِيمَا يَسَعُ التَّكْلُمُ
 يُلْزَمُهَا كَفَّارَةٌ فِي قِيلِهَا
 وَوَطِئُهُ لَهَا فَلَا يَنْبَغُ
 لِأَجْلِ ذَلِكَ الزَّوْرِ فِي الْعِبَارَةِ
 كَقَوْلِهِ كَأُمِّهِ فِي الْكَذِبِ
 عَلَيْهِ حِينَ بِالْمَقَالِ زَوْرًا
 فَيُوجِبُ الْمَقَالُ لِلتَّكْفِيرِ
 لَكِنِّي فِيمَا أَرَاهَا مُشْكِلَةً
 لَكِنَّهُ يَخْصُ هَؤُلَاءِ
 يَخْصُ بِالرِّجَالِ وَالْخِيَارُ
 لِأَنَّهَا لِلْعَقْدِ تَتَّبَعْنَا
 فَلَا أَقُولُ أَنَّهَا تُكْفَرُ
 فِي حُكْمِ ذَلِكَ وَهُوَ الصَّوَابُ
 وَإِنْ يَكُنْ قَالُوا بِهِ وَعَوَّلُوا
 لِذَلِكَ لَا مَقَالُهُ إِذَا يَكْذِبُ
 لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُكْفَرْنَا (١)
 بِهِذِهِ يَرْتَفِعُ الْجِدَالُ

(١) أنظروا إلى هذا التحقيق الكاشف قَلِيلَهُ دَرَهُ مِنْ عَلَامَةِ سَبَاقِ .

فصل كفارة الظهار

وَاللَّهُ قَدْ فَصَّلَ فِي الْقُرْآنِ
فَأَوْجَبَ الْعِتْقَ لِمَنْ قَدْ وَجَدَا
وَبَعْدَهُ إِطْعَامُ سِتِينَ فَتًى
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ يَصُومُ
يَمْنَحُهُمْ بِأَكْلَتَيْنِ فَأَعْلَمَا
وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَا
وَالْأَرْزُ ثَلَاثُ الصَّاعِ لِلْمَسْكِينِ
يَجْعَلُهُ فِي فَقَرَاءِ بَلَدِهِ
وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَكْمُلَنَّ الْعَدَدُ
وَهُوَ مِنَ الْمَنْدُوبِ لِأَسْوَاهُ
وَالصَّوْمُ شَهْرَانِ بِلَا انفِصَالٍ
وَصَائِمُ التَّكْفِيرِ لِلظَّهَارِ
لَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ لَا يُسَافِرُ
وَذَاكَ خَوْفُ الْفَصْلِ وَالتَّابِعُ
وَالْعِتْقُ وَهُوَ أَوَّلُ الْخِصَالِ
فَإِنْ يَكُنْ يَمْلِكُ عَبْدًا أَعْتَقَهُ
بِفَضْلَةِ الْمَالِ عَنِ الْعِيَالِ
وَرَجُلٌ كَانَ لَهُ إِمَاءُ

كَفَّارَةُ الظَّهَارِ بِالتَّيَّانِ
وَالصَّوْمُ بَعْدَهُ لِمَنْ لَمْ يَجِدَا
مِنَ الْمَسَاكِينِ بِمَقْدَارِ أَتَى
يَلْزَمُهُ إِطْعَامُهُ الْمَعْلُومُ
فِي يَوْمِهِمْ إِذَا أَرَادَ يُطْعِمَا
بُرًّا فَلِلْإِثْنَيْنِ صَاعٌ مُطْلَقًا
وَذَاكَ عِنْدَهُمْ عَنْ أَكْلَتَيْنِ
فَهُمْ أَحَقُّ بِجَمِيلِ مَدَدِهِ
وَقَاهُ (٢) مِنْ جِيرَانِهِ لَا يَبْعُدُ
فَلْيَجْزِهِ فِي غَيْرِ مَا حَاذَاهُ
يَلْزَمُ مَنْ كَانَ فَقِيرَ الْحَالِ
لَيْسَ لَهُ الْأَفْطَارُ بِالنَّهَارِ
صَائِمُهَا وَهُوَ مَقَالٌ شَاهِرُ
شَرْطٌ وَمَا لِشَرْطِهِ مُدَافِعُ
يَلْزَمُ مَنْ كَانَ غَنَى الْمَالِ
أَوْ اشْتَرَى مِنْ مَالِهِ وَأُطْلِقَهُ
يَتَّاعُهُ لَوْ بِالثَّمِينِ الْعَالِيِ
وَالْتَّحُلُ وَالْأَرْضُ مَعًا وَالْمَاءُ

(١) قوله : «وَقَاهُ» من جيرانه أي من فقراء أهل بلد أقرب إليه .

وَدَيْنُهُ يَسْتَهْلِكُ الْجَمِيعَا
لَأَنَّ دَيْنَ النَّاسِ أَوْلَى وَأَحَقُّ
وَمَنْ لَهُ سَرِيَّةٌ يَطَاهَا
فَقِيلَ يُجْزِيهِ الصِّيَامُ عَنْهَا
وَزَاهِرُ الْكِتَابِ يُوجِبُنَا
وَوَاحِدٌ لِلْعِتْقِ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ
وَبَعْدَ أَنْ يُتِمَّ صَوْمَهُ فَمَا
وَمُعْتَقٌ نَصْفًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ
وَقِيلَ بَلْ يُجْزِيهِ إِذَا يَلْزَمُهُ
وَأَخْرَجَ الْقَوْلَيْنِ قِيلَ أَكْثَرُ
لَأَنَّ مَنْ اعْتَقَ نِصْفَهُ بِلَا
لَأَنَّهُ عَلَى الشَّرِيكِ قَدْ عَدَا
كَدِيَّةَ الْمَقْتُولِ بَعْدَ الْقَتْلِ
وَعِتْقُ مَنْ دُبِّرَ لَيْسَ يَكْفِي
وَهَكَذَا شِرَاءُ مَنْ قَدْ دُبِّرَ (١)
وَذَلِكَ قَوْلُ مَا بَعِيَ الرُّجُوعُ
وَإِنْ تُجَوِّزَ الرُّجُوعُ فِيهِ
وَمَنْ يَكُنْ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فَلَا
وَمَنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ فَوُلْدَا

فَلَا عَلَيْهِ الْعِتْقُ كُنْ سَمِيعَا
أَنْ يُقْضَى أَوَّلًا لِأَنَّهُ سَبَقَ
فِي بَيْتِهِ لَيْسَ لَهُ سِوَاهَا
وَقِيلَ بَلْ عَلَيْهِ يُعْتَقْنَهَا
هَذَا الْأَخِيرَ وَيُؤَيِّدُنَا
صِيَامُهُ يُعْتَقُهُ وَيَلْزَمُ
عَلَيْهِ عِتْقُ لَوْ أَصَابَ مَعْنَمَا
عَنِ الظَّهَارِ لَيْسَ يَجْزِي عَنْدِي
سَهْمُ شَرِيكِهِ لَهُ يَغْرُمُهُ
لَكِنَّمَا الْأَوَّلُ عَنْدِي أَظْهَرَ
رَأْيِ شَرِيكِهِ أَرَاهُ بَدَلًا
وَالْغَرْمُ جَبْرٌ لَا يُزِيلُ الْإِعْتِدَا
كَيْفَ يَكُونُ مُجْزِيًا لِلفِعْلِ
إِذَا لَيْسَ بِالْكَامِلِ عِنْدَ الْوَصْفِ
لِلْعِتْقِ لَا يَجْزِي عَلَى مَا ذَكَرْنَا
لَأَنَّ بَيْعَهُ مِنَ الْمَمْنُوعِ
فَهَا هُنَا يُقَالُ بَلْ يَكْفِيهِ
يُعْتَقُهُ عَنْ لَازِمٍ تَحْمَلًا
قَبْلَ مُضِيِّ الْأَجْلِ (٢) اللَّهُ حُدَّدَا

(١) قوله : «دُبِّرَ» أى جعل مدبراً وهو العبد الذى علق اعتاقه بموت سيده .

(٢) وفى نسخة (العدد)

فَإِنَّهُ يَنْفَعُهُ لَكِنْ لَزِمَ
وَأَنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ تَنْفَلاً
وَأِنْ يَكُنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَظَهَرَ
فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يُعْتَقَنَّ أَصْلًا
وَهَكَذَا إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا بِمَا
لَأَنَّهُ أَعْتَقَ عَبْدَ الْغَيْرِ
وَلْيَتَحَرَّ كَامِلَ الْأَعْضَاءِ
فَلَيْسَ يُجْزَى عِتْقُهُ لِلْمُقْعَدِ
وَلَا لِمَجْنُونٍ وَلَا مَجْدُومٍ
وَلَا لِأَعْمَى وَأُجِيزِ الْأَعْوَرِ
كَذَلِكَ (٣) الْأَصَمُّ إِنْ الصَّمَمَا
وَالْخُلْفُ فِي الْأَقْلَفِ مَهْمَا أُعْتِقَا
وَأَنَّهُ مُتَّهَمُ الْإِيمَانِ
وَالْخُلْفُ هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِيمَانُ
وَأَيُّهَا فِي الذِّكْرِ جَاءَتْ مُطْلَقَةً
لَوْ كَانَ مُشْرِكًا سَلِيمَ الْحَالِ

إِطْعَامُهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَحْتَلِمَ
فَالْخُلْفُ (١) فِي إِطْعَامِهِ قَدْ ثَقُلَا
بِأَنَّهُ مِنْ قَبْلِ حُرِّ مُقْتَهَرٍ
عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْذِنَ الْفِعْلَا
يَحْرُمُ وَهُوَ كَالرَّبَا فَلَتَعَلَّمَا
فَلَمْ يَزِدْهُ غَيْرَ نَفْسِ الضَّيِّرِ
فَهُوَ الَّذِي يُوصَفُ بِالْإِجْزَاءِ
وَلَا لِأَعْرَجٍ وَمَقْطُوعِ الْيَدِ
وَلَا لِمَجْبُوبٍ (٢) وَلَا مَصْلُومٍ
وَهُوَ الَّذِي بِفَرْدٍ عَيْنٍ يَنْظُرُ
لَا يَمْنَعَنَّ الْأَكْتِسَابَ فَاعْلَمَا
لَأَنَّهُ مُخَالِفٌ أَهْلَ التَّقَى
عِنْدَهُمْ بِالتَّرْكِ لِلِخَتَانِ
فِي مُعْتَقِ الظَّهَارِ قَدْ أَبَاؤُوا
فَتَقْتَضِي الْإِجْزَاءَ مِمَّنْ أَعْتَقَهُ
وَالْوَصْفُ بِالْإِيمَانِ لِلْكَمَالِ

(١) قوله : «فالخلف في إطعامه» أى في وجوب إطعامه عليه فقليل عليه إطعامه إلى أن يبلغ وهو الصحيح ، وقيل لا يلزمه بل على بيت مال المسلمين .

(٢) المجبوب هو المقطوع الذكر والمصلوم هو مقطوع الاذن . أبو اسحاق .

(٣) قوله : «كذلك» أى وكذلك يُجْزَى عِتْقُ الْأَصَمِّ .

باب الإيلاء

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْيَمِينِ يُقَالُ آلَى إِنْ يَكُنْ قَدْ حَلَفَا دَلِيلُهُ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ غَنِيتُ بِالْإِمَاءِ السَّرِيَّاتِ وَبِقِيَاسِ ظَاهِرِ قَدْ أَلْحَقُوا كَقَوْلِهِ إِنْ لَمْ أَسِرْ لِلْمَسْجِدِ كَذَا إِذَا لَمْ وَكَذَا إِنْ وَإِذَا وَضَبَطُوا ذَلِكَ فَلْيُرَاعَا وَمَنْ تَكُنْ زَوْجَتُهُ فِي قَرْيَةٍ فَإِنْ وَفَا بِمَا قَدْ حَلَفَا قِيلَ تَبِينُ زَوْجُهُ إِذْ فِيهِ وَقِيلَ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَطَ وَفِي كِلَا الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي نَظَرٌ لِأَنَّمَا الْإِيْلَاءُ فِي الْقُرْآنِ لَوْ كَانَ فِي الشَّرْطِ عَلَيْهِ سَكْنٌ تَشْرُكُ شَرْطَهَا لِمَا أَرَادَا فَهُوَ بِذَلِكَ الْحَالِ قَدْ بَرَّ الْقَسَمَ

مِنْ زَوْجَةٍ لِذَلِكَ التَّمَكِينِ بِاللَّهِ لَا يَقْرُبُ مِنْهَا فَأَعْرِفَا وَلَا كَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي إِمَائِهِمْ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالزَّوْجَاتِ بِهَا حُرُوفًا تَدْرِي فِيمَا نَمَّقُوا فَأَنْتِ مَتَى طَالِقٌ فَلْتَبْعِدِي حِينَ اقْتَضَى مَنَعُ الْجَمَاعِ مِثْلُ ذَا كُلِّ يَمِينٍ مَنَعَتْ جَمَاعًا فَأَلْ (١) لَا يَدْخُلُهَا لِنُكْتَةٍ إِلَى تَمَامِ الْأَجَلِ الَّذِي عُرِفَا إِيْلَاؤُهُ عَنْهَا بِمَا يُخْفِيهِ لَهَا سَكُونًا وَبِهِ قَدْ ارْتَبَطَ وَإِنْ يَكُنْ صَحَّ بِذَلِكَ الْأَثَرُ عَنِ النِّسَاءِ لَا عَنِ الْبُلْدَانِ يُمَكِّنُهُ إِتْيَانُهَا لِمَعْنَى أَوْ تَأْتِيهِ لِيَبْلُغَ الْمُرَادَا وَنَالَ مِنْهَا مَا أَرَادَ وَالتَّزَمَ

(١) «فأَل» أى فآلى حذف ألفها تخفيفاً .

فَإِنْ عَرَفْتَ ذَلِكَ التَّأْوِيلَ
وَإِنْ يَكُنْ مُكْنِيًّا عَنْ زَوْجَتِهِ
إِذِ الْكُنَايَاثِ مِنَ الْكَلَامِ
وَعَلَّ مَنْ قَالَ بِمَا تَقَدَّمَ
وَشَاهِدُ الْحَالِ دَلِيلُ قَاضِي
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ اخْتِذَاهَا حَلْفٌ
فَقِيلَ بِالْأَخْذِ لَهَا يَلْزَمُهُ
وَهُوَ الصَّحِيحُ وَبِهِ قَدْ جَاءَ
فَأَنَّهُ قَدْ قَالَ لِإِظْهَارِ
وَإِنَّمَا الْإِيْلَاءُ فِي ذَا الْمَعْنَى
وَأَجَلَ الْإِيْلَاءِ فِي الْقُرْآنِ
يُمَهِّلُ فِيهَا عَلَيْهِ يَذْكُرُ
تَلْزَمُهُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ
وَهُوَ مَصَدَّقٌ إِذَا مَا قَالَا
وَإِنْ يَقُلْ إِنْ لَمْ أُسِرْ صَحَارًا
فَإِنْ يَسِرْ مِنْ قَبْلِ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ
وَنِصْفُهَا قَدْ قِيلَ فِي الْإِمَاءِ
وَهُوَ مِنَ الْعُمُومِ فِي الْأَسَاسِ
وَمُقْتَضَى الْعُمُومِ هُوَ الْأَكْثَرُ
وَبَعْدَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ ذَلِكَ الْأَمَدِ
وَصَارَ زَوْجُهَا مِنَ الْخُطَابِ

أَخْرَجَتْهَا عَنْ حُكْمِ هَذَا الْإِيْلَاءِ
بِدَارِهَا فَحُكْمُهَا لِنِسْتِهِ
صَنَفٌ يَحُوزُ الشَّطْرَ فِي الْأَحْكَامِ
رَأَاهُ قَدْ أَرَادَ هَذَا فَاعْلَمَا
فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَلُومَ الْمَاضِي
لَا يَأْتِيْنَهَا فِيهِ يُخْتَلَفُ
إِيْلَاؤُهُ وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهُ
مَعْنَى الْحَدِيثِ فَاتْرُكِ الْمِرَاءَ
قَبْلَ التَّكَاحِ فَانْتَفَى جِهَارًا
مِثْلُ الظَّهَارِ وَبِهِ يُشْتَبَى
أَرْبَعَةٌ مِنْ أَشْهُرِ الزَّمَانِ
فَيَرْجَعْنَ لَوَطْئِهَا وَيَشْكُرُ
وَقَدْ مَضَى فِي ذِكْرِهَا تَبَيَّنِي
كَفَرْتُ عَنْهَا فَافْهَمِ الْمَقَالَ
إِيْلَاؤُهُ يَنْحَطُّ حِينَ سَارَا
يَنْحَطُّ عَنْهُ فَلْيُؤَافِ مَرْبَعَةٌ
وَقِيلَ بَلْ كَسَائِرِ النِّسَاءِ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ بِالْقِيَاسِ
وَعَبْرُهُ دَلٌّ عَلَيْهِ النَّظَرُ
حَلَّ زَوَاجُهَا لِمَنْ لَهَا وَرَدَ
لَا يَتَقَدَّمَنَّ عَلَى الْأَصْحَابِ

إِلَّا الَّتِي بَطْنُهَا حَمْلٌ فَلَا تُحْطَبُ (١) حَتَّى يَخْرُجَنَّ مُكْمِلًا
وَذَاكَ هُوَ الْحُكْمُ فِي الْمَسَائِلِ لِكُلِّ بَائِنٍ مِنَ الْحَوَامِلِ

باب في المفقود والغائب

إِنَّ حَوَادِثَ الزَّمَانِ جَمَّةٌ (٢) مِنْ ذَلِكَ الْغَائِبُ وَالْمَفْقُودُ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ كَانَ اجْتِمَاعُهُمْ لِشِدِّ الْحَبْلِ وَتَحْتَ أَمْرِ الْمُصْطَفَى وَرَأَيْتُهُ وَالْأَفْتِرَاقُ لِاخْتِلَافِ الْأَهْوَاءِ لَا تَعْرِفَنَّهُ مَتَى مَا غَابَا وَفِي زَمَانٍ عُمِرَ فَقَدْ وَقَعَ فِي رَجُلٍ قَدْ أَخَذَتْهُ الْجَنُّ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَبُ الْكَلَامِ فَاجْتَهَدُوا وَبَيَّنُّوا وَوَضَّحُوا نَفَهُمْ بَعْضُهُ وَيُشْكَلُّنَا وَكُلُّ حَادِثٍ فَيُعْطَى حُكْمُهُ حُكْمُهُمَا فِي كُنْهِنَا مَوْجُودُ شَيْءٌ لِيُضِيقَ الْحَالَ وَالتَّقْلُبِ وَالْأَفْتِرَاقُ مَالَهُ مِنْ أَصْلِ كَانُوا حَرِيصِينَ عَلَى هِدَايَتِهِ نَسَلُكَ نَحْوًا (٣) وَأُخَوِّكَ نَحْوًا كَذَلِكَ لَا تَذَرِيهِ حِينَ آبَى أَوَّلُ ذَلِكَ حِينَ مَا الْحَالَ اتَّسَعَ وَرَدَّ بَعْدَ أَنْ تَقْضَى السَّنُّ فِي الْفَقْدِ فَاعْرِفْ مَوْضِعَ الْأَحْكَامِ وَحُكْمَ ذَلِكَ كُلَّهُ قَدْ شَرَحُوا بَعْضُ وَكُلُّ ذَلِكَ تَقْبَلُنَا

(١) قوله : فلا تحطب . أي لا يخطبها الأجنبي . وأما الزوج الأول فله أن يخطبها لأن الحمل له .

(٢) قوله : جمّة . أي كثيرة .

(٣) قوله : نحوا . أي جهة .

لَعَلَّمَنَا بِفَضْلِهِمْ وَعِلْمِهِمْ
نَتَّهَمُ النَّفُوسَ فِيمَا أَشْكَلَا
وَأَغْمَشُ الْعَيْنَيْنِ لَيْسَ يَنْظُرُ
وَالْفَرْقُ بَيْنَ غَائِبٍ وَمَنْ فُقِدَ
فَعَائِبٌ مَنْ غَابَ دُونَ سَبَبِ
وَالْفَقْدُ أَنْ تَرَاهُ فِي الْحَرِيقِ
وَمِثْلُهُ مَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ إِلَى
أَوْ أَنَّهُ يُطَارِدَنَّ السَّبْعَا
أَوْ أَنَّهُ قَدْ غَاصَ فِي الْأَهْوَالِ
فَارْبَعٌ مِنَ السِّنِينَ أَجَلُهُ
وَذَاكَ عَدُّ الْأَرْبَعِ الْجِهَاتِ
وَحُكْمُهُ فِي زَمَنِ التَّاجِيلِ
يَكُونُ وَارِثًا وَمُورُوثًا إِلَى
وَهَكَذَا الْإِنْفَاقُ يَلْزَمُنَا
وَقِيلَ زَوْجُهُ تَزَادُ فَاسْمَعِ
وَفَوْقَهَا عَشْرٌ مِنَ الْأَيَّامِ
لَأَنَّهُمَا لِأَجَلِهِ تَحْتَسِبُ
وَالْأَصْلُ فِي الزَّوْجِيَّةِ الْبَقَاءُ
وَالْأَصْلُ مَالٌ لِلْمَقَالِ الْأَوَّلِ

فَأَيْنَ عِلْمٌ مَنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِمْ
وَنَعْرِفُ الْفَضْلَ لِأَرْبَابِ الْعُلَا
مِقْدَارَ مَا يَنْظُرُهُ مَنْ يُصِيرُ
يُدْرَى لِأَنَّ الْأَصْلَ غَيْرُ مُتَّحِدٍ
يَعْرِفُ إِلَّا بِاخْتِفَاءِ الْمَذْهَبِ
أَوْ أَنَّهُ فِي الْمَاءِ كَالْغَرِيقِ
دَارِ فَعَابَ عِلْمُهُ إِذْ رَحَلَا
وَبَعْدَ أَنْ طَارَدَهُ مَارَجَعَا
وَكُلُّ مُحْطَرٍ كَهَذَا الْحَالِ
يَنْظُرُ حَتَّى أَمْ أَنَا أَجَلُهُ
لَعَلَّ ذِكْرَهُ بِهِنَّ يَأْتِي
حُكْمَ الْحَيَاةِ يُعْطَى بِالتَّفْصِيلِ
أَنْ يَنْقُضِيَ الْوَقْتُ الَّذِي قَدْ أَجَلَا
مِنْ مَالِهِ لِمَنْ يُكْفَلُنَا (١)
أَرْبَعَةَ الشُّهُورِ فَوْقَ الْأَرْبَعِ
تُنْفَقُ فِي ذَلِكَ بِالتَّمَامِ
فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَلَا تُعْرَسُ
فَكَيْفَ لَا يَنَالُهَا الْإِعْطَاءُ
لِكَوْنِهِ الْأَكْثَرُ عِنْدَ الْأَوَّلِ

(١) قوله : «لَنْ يُكْفَلُنَا» أى لمن جعله الشرع كفيلا عليه بالنفقة .

وَهَا أَنَا أَمِيلُ لِلْأَخِيرِ (١) لَمَّا أَرَى مِنْ أَصْلِهِ الْمَذْكُورِ
وَبَعْدَ ثُمَّ الْأَجَلِ الْمُقَدَّمِ يَحْكُمُ قَاضِينَا لَهُ بِالْعَدَمِ
وَيَأْمُرُ الْوَلِيُّ (٢) بِالطَّلَاقِ لِيُخْرِجَ الْحَالَ عَنِ الشَّقَاقِ
تَعْتَدُ عِدَّتَيْنِ لِلْوَفَاةِ وَلِلطَّلَاقِ حَشِيَّةَ الْفَوَاتِ
وَكُلُّهُ لِلِإِحْتِيَاطِ الْكَامِلِ وَيُقَسِّمُ الْمَالُ بِقَسْمٍ عَادِلٍ
وَبَعْدَ ذَلِكَ كُلُّهُ يَجُوزُ تَرْوِيجُهَا بِمَنْ بِهِ تَفُوزُ
وَإِنْ أَتَى الْأَوَّلُ يَوْمًا فَادِرٍ خَيْرٌ فِيهَا أَوْ أَقْلُ الْمَهْرِ
عَنِتْ مَهْرُهُ وَمَهْرُ الثَّانِي وَهُوَ مِنَ التَّرْغِيبِ فِي مَكَانٍ
مَا بَالَهُ لَمْ يُعْطَ إِلَّا الْأَحْقَرَا مَا ذَاكَ إِلَّا كَي يَشَاهَا فَانْظُرَا
فَإِنْ يُرِيدُهَا فَلَهُ تَعْتَدُ بَعْدَةَ الطَّلَاقِ لَوْ تَمْتَدُّ
وَذَلِكَ مِنْ خَوْفِ اخْتِلَاطِ النَّسْلِ وَالْقَوْلُ بِالْحَيْضَةِ نَوْعُ عَدْلِ
لَأَنَّهُ بِهَا يَبْنَى الرَّحِمُ حُلُوهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ
لَكِنِّي لَمْ أَحْفَظْنَهُ لِأَحَدٍ فَانْظُرْ وَلَا تَأْخُذْهُ إِلَّا بِسَنَدٍ
وَإِنْ يَكُ اخْتَارَ الصَّدَاقَ عَنْهَا فَلَيْسَ لِلْأَخِيرِ بُدٌّ مِنْهَا

(١) قوله : «وها أنا أميل للأخير» أى للقول بوجوب الإنفاق عليها من مال المفقود لأن الأصل بقاء الزوجية . استصحابا لحال أصل الحياة ولأنها احتسبت من أجله فناسب أن تنال النفقة من ماله .

(٢) هكذا في هذه النسخة برفع الولي فاعلا أي أن الولي يأمر الحاكم أن يطلقها ، والظاهر العكس وذلك بأن يأمر الحاكم ولي المفقود أن يطلق امرأته جمعا بين الحكم بموت بعلها وبين خروجها من عصمته بالطلاق الشرعي من الولي أو من الحاكم وهذا أخذ بالخطوة .

(٣) وفي المسألة خلاف مشهور قال بعضهم إن تزويج الأخير أمر ماضٍ ؛ فلا خيار للأول فيها سواء دخل بها الأخير أو لم يدخل ، وهو قول عبد الله بن عبد العزيز ومن وافقه ، وقيل إذا دخل بها الأخير فلا خيار للأول ، وإن لم يدخل بها فله الخيار ، وهو قول حاتم بن منصور وقول بن عبد العزيز ، والله أعلم .

تَقِيْمُ عِنْدَهُ بِذَلِكَ الْعَقْدِ وَيَسْعُ الْحَاكِمُ أَنْ لَا يَدْخُلَا وَإِنِّي يُعْجِبُنِي الدُّخُولُ وَرَوْجَةُ الْمَفْقُودِ إِنْ تَزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ تَطْلِيْقٍ مِنَ الْحُكَّامِ وَقَالَ بَعْضُ لَا يَتِمُّ أَبَدًا قُلْتُ وَلَكِنْ إِنْ تَعَدَّرَ الْحَكَمُ مَخَافَةَ الضَّرَاءِ وَالْإِضْرَارِ وَمُدَّةُ الْغَائِبِ فِي الْأَحْكَامِ مَدَّةٌ وَلَدَ الْإِنْسَانُ لَا مَدَّةً غَابَا وَقِيلَ بِالسَّبْعِينَ وَهُوَ مَغْرِبِي وَقَالَ بَعْضُ حُكْمُهُ الْحَيَاةُ وَهُوَ عَلَى ذَا الْقَوْلِ لَيْسَ يُحْكَمُ فِيهِ أَقْوَالُ لَهَا تَرَكَتْ وَامْرَأَةُ الْغَائِبِ إِذَا تَقُولُ قِيلَ لَهَا تَزَوَّجْنَ (١) يَأْتِي وَقَوْلُهَا بِذَلِكَ ادِّعَاءُ وَقَائِلٌ إِنْ فَلَانًا مَاتَا فَعِنْدَهُمْ بِقَوْلِهِ لَا يُحْكَمُ

فَهَذِهِ أَحْكَامُ ذَاتِ الْفَقْدِ فِي مَالِهِ وَوَاسِعٌ إِنْ دَخَلَ لَهُ وَغَيْرِي هَكَذَا يَقُولُ بَعْدَ انْقِضَاءِ فَقْدِهِ وَابْتِهَاجَتْ وَلَا الْوَلِيِّ قِيلَ بِالتَّمَامِ لِأَنَّهُ مِنْهَا كَمِثْلِ الْاِعْتِدَا فَلَاخُذُ بِالرُّحْصَةِ وَجَّةٌ مُلتَزِمٌ وَنَفِيهِ يُعْلَمُ بِإِضْطِرَارٍ قِيلَ ثَمَانُونَ مِنَ الْأَعْوَامِ وَقِيلَ مَدَّةً غَابَ نَرَى الْحِسَابَا وَقَالَ قَوْمٌ مائةٌ فَلْتَحْسِبِ حَتَّى يَصِحَّ بَعْدَهَا الْمَمَاتُ فِيهِ بِشَيْءٍ وَالْإِلَهَ أَعْلَمُ وَهِيَ غَيْرُ مَالِهِ ذَكَرْتُ قَدْ صَحَّ عِنْدِي مَوْتُهُ فَقُولُوا وَقِيلَ لَا لِأَنَّهُ مَا ثَبَتَا وَعَلَهُ يَحْمِلُهَا اشْتِهَاءُ وَإِنِّي دَفَنْتُهُ إِذَا فَاَتَا وَمَالُهُ بِقَوْلِهِ لَا يُقَسَّمُ

(١) تَزَوَّجْنَ : أَي تَتَزَوَّجْنَ .

وَأَنْ أَرَادُوا نَبْشَهُ مِنْ قَبْرِهِ
لَكِي يَطِيبَ قَسْمُهُمْ لِمَالِهِ
وَأِنِّي أَقُولُ إِنَّ الْخَبَرَ
وَأَنَّهُ يُنَيِّ عَلَى التَّصْدِيقِ
وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ فِي الْأَنَامِ
يَرْفَعُهَا الْفَرْدُ عَنِ الْفَرْدِ إِلَى
فَيَجِبُ الْحَقُّ بِهِ وَالْأَيْدِي
فَكَيْفَ يُلْقَى هَاهُنَا وَالْقَلْبُ
وَأَنْ يَكُنْ مَتَّهَمًا فِي الْخَبْرِ
فَالْغَيْبُ وَالْفَقْدُ بِهِ لَا يُحْكَمُ
فَلَوْ رَأَيْنَا آيَةَ الْمَمَاتِ
جَارَ لَنَا الْأَخْذُ بِهَا وَنَحْكُمُ
وَلَيْسَ ذَا الْبَابِ كَمِثْلِ الْحُكْمِ
لَوْ كَانَ كُلُّ حَالَةٍ تَحْتَاجُ
وَالَّذِينَ يُسَرُّ مَا بِهِ مِنْ عُسْرِ

جَارَ لِأَجْلِ مَا أَتَى مِنْ خَبَرِهِ
هَذَا الَّذِي أَبْدَاهُ فِي مَقَالِهِ
فِي مِثْلِ ذَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ
وَتَرْكُهُ نَوْعٌ مِنَ التَّضْيِيقِ
عَنْ وَاحِدٍ تُوْخَذُ فِي الْأَحْكَامِ
أَنْ تَصِلَ الْمُخْتَارَ مَا بَيْنَ الْمَلَا
تُقَطَّعُ بَلْ تُوْجِبُ نَفْسَ الْحَدِ
يُصَدِّقُهُ فَأَيْنَ اللَّبُّ
فَمِثْلُهُ لَمْ يَكْ بِالْمُعْتَبَرِ
إِلَّا إِذَا مَا أَمْرُهُ يَسْتَعْجَمُ (١)
بِأَيِّ حَالَةٍ مِنَ الْحَالَاتِ
بِهَا إِذَا الْمُرَادُ مِنْهَا نَفْهُمُ
بَيْنَ الْخُصُومِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَهْمِ
لِشَاهِدَيْنِ ضَاقَتْ الْفِجَاجُ
فَكَيْفَ ذَا التَّضْيِيقِ فِي ذَا الْأَمْرِ

(١) قوله : « يستعجم » أى ينبهم قال الشاعر :

صم صداها وعفا رسمها

فاستعجمت عن منطق النائل

كتاب أحكام المالك

باب تزويج المالك

ثُمَّ النِّكَاحُ فِي الْمَمَالِكِ كَمَا
لَا فَرْقَ إِلَّا فِي أُمُورٍ تَنْدُرُ
مِنْ ذَاكَ أَنَّ أَمْرَهُ لِلسَّيِّدِ
أَمَّا الْعَبْدُ مِنْ إِبْنَاتٍ وَذَكَرٍ
لَوْ كَرِهَتْهُ فَعَلَيْهِ تُجْبَرُ
وَالْمَالِكُونَ إِنْ تَعَدَّدُوا فَلَا
لِأَنَّهُمْ فِي حُكْمٍ فَرْدٍ وَاحِدٍ
وَإِنْ يُزَوَّجَ بَعْضُهُمْ تَجْهَمًا
وَإِنْ يُطْلَقَ بَعْضُهُمْ أَوْ خَالَعًا
لَكِنَّهُ لِلشُّرَكَاءِ يَضْمَنُ
وَالْعَبْدُ إِنْ طَالَ ذَاكَ السَّيِّدَا
قِيلَ عَلَيْهِ أَنْ يُزَوَّجَهُ
وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ بَأَنْ يَنْتَصِرَا
إِلَّا إِذَا حَاكَمَهُ فَحَكَمَا
فَهَا هُنَا يَصِحُّ الْإِنْتِصَارُ
وَقَبْلَهُ يَحْتَمِلُ التَّمَسُّكَا
وَالْحُكْمُ بِتِّ ذَاكَ الْأَحْتِمَالَا
لَأَنَّهُ يُلْزَمُهُ يَنْقَادُ

قَدْ كَانَ فِي الْأَحْرَارِ حُكْمًا عُلِمَا
وَهَا أَنَا أَكْشِفُهَا وَأَذْكَرُ
فَلَا نِكَاحَ دُونَهُ لِأَحَدٍ
فَمَا رِضَاهُمْ هَاهُنَا بِالْمُعْتَبَرِ
إِذَا أَطَاقَتْ وَكَذَاكَ الذَّكَرُ
يَصِحُّ دُونَ الْأَخْذِ مِنْهُمْ أَوَّلًا
وَذَاكَ لِإِشْتِرَاكِ مُلْكِ النَّاقِدِ
يَصِحُّ إِنْ بَاقِيَهُمْ قَدْ تَمَّ مَا
فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْهُ وَاقِعًا
مَا أَتَّفَقُوا فِي ذَاكَ وَهُوَ بَيْنُ
بِأَنْ يُزَوَّجَهُ وَاجْتِهَادًا
وَقِيلَ لَا يُلْزَمُ فَاغْلَمْنَهُ
مِنْ مَالِهِ إِذَا أَبَى وَنَفَرَا
بِذَلِكَ الْقَاضِي وَبَعْدُ ظُلْمًا
لَأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ الْبَوَارُ
بِرُخْصَةٍ فَلَا يُقَالُ هَلَكَا
وَصِيرَ الْأَخْذَ لَهُ حَلَالَا
لِذَلِكَ الْحُكْمِ الَّذِي يُرَادُ

وَجَائِزٌ بَأَن يُتِمَّ السَّيِّدُ
وَأَن يَكُنْ قَدْ دَخَلَ الْعَبْدُ فَلَا
لَأَتَمَّا الدُّخُولُ قَبْلَ الصَّحَّةِ
فَهُوَ كَمَنْ وَقَعَهَا مِنْ قَبْلِ
وَأَمَّةٌ بَعِيرٍ إِذْنِ السَّيِّدِ
وَأُعْتِقَتْ مِنْ قَبْلِ يَدْخُلَنَا
وَذَاكَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَمَّا الْأَوَّلُ
وَالثَّانِي تَزْوِيجُ بَعِيرٍ مَوْلَى
وَرَجُلٍ زَوْجٍ حُرًّا بِأَمَّةٍ
أَوْلَدَهَا الْبَيْنَ ثُمَّ جَاءَ
فَقِيمَةُ الْأَوْلَادِ تَلَزَمْنَا
وَأَن يَكُنْ أَحْبَرَهُ بِالْأَمْرِ
وَالرَّقُّ فِي الْأَوْلَادِ حَتْمًا لَازِمٌ
وَجَائِزٌ يَزَوِّجَنَّ عَبْدُهُ
وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ مِنْ أَجْلِ
فَالزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ وَالصَّدَاقُ
فَمَالُهُ يُزَوِّجَنَّ مَالَهُ
لَأَتَمَّا الصَّدَاقُ بِالْإِطْلَاقِ
فَهُوَ لِلزَّوْجَةِ مِنْ ذَا الشَّانِ
وَأَمَّةٌ عَبْدٌ لَهَا قَدْ حُطِّبَا
فَالنَّهْيُ فِي ذَلِكَ لِلْأَحْزَارِ

عَقْدًا بِدُونِ إِذْنِهِ قَدْ عَقَدُوا
يُصْلِحُهُ الْإِثْمَامُ إِذَا تَعَجَّلَا
يَقْضَى عَلَيْهِمَا بِوَجْهِ الْحُرْمَةِ
تَزْوِيجُهَا فَأَيُّنَ وَجْهَ الْحِلِّ
تَزَوَّجَتْ بِرَجُلٍ فِي الْبَلَدِ
وَتَمَمَّتْ فَذَاكَ يَفْسُدُنَا
فَأَصْلُهُ الْفَسَادُ لَا يَحْوُلُ
فَهُوَ عَلَى الْبُطْلَانِ لَمْ يَتَّقِلْ
لِغَيْرِهِ قَدْ غَرَّهْ وَكْتَمَهُ
سَيِّدُهَا لِيَأْخُذَ الْأَبْنَاءَ
ذَاكَ الَّذِي غَرَّ فَيَغْرُمُنَا
يَنْحَطُّ عَنْهُ الْغَرْمُ دُونَ الْوَرْرِ
لَأَنَّهُ عَلَى الزَّوْجِ قَادِمٌ
بِأَمَّةٍ لَهُ وَيُعْطَى نَقْدُهُ
أَنَّ الْجَمِيعَ مَالُ هَذَا الْفَحْلِ
جَمِيعُهُمْ فِي مُلْكِهِ يَنْسَاقُ
بِمَالِهِ وَلَا أَرَى اعْتِلَالَهُ
يَكُونُ لِلزَّوْجَةِ بِاسْتِحْقَاقٍ
وَسَلْبُهُ مِنْهَا مَقَامٌ ثَانِي
فِي عِدَّةٍ حِينَ لَهَا قَدْ رَغِبَا
دُونَ الْعَبِيدِ جَاءَ فِي الْآثَارِ

وَأَمَّةٌ تَطْلُبُ مِنْ مَوْلَاهَا
يَلْزِمُهُ فِي الْحُكْمِ أَنْ يَخْتَارَا
وَأَنْ أَبِي وَيَبْعَهَا أَرَادَا
وَرَجُلٌ أَمَّةٌ قَوْمٌ بَضْعًا (١)
بِأَنَّ مِنْهَا أَوَّلَ الْأَوْلَادِ
فَوَلَدَتْ اثْنَيْنِ فِي بَطْنٍ مَعَ
لَكِنَّهُ عَلَيْهِمَا نِصْفُ الثَّمَنِ
يَسْعُونَ مِنْ بَعْدِ الْبُلُوغِ فِيهِ
وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ مِنَ الْخَرَائِرِ
لَأَنَّهُ فِي ذَلِكَ نِصْفُ الْحُرِّ
وَأَرْبَعًا مِنَ الْإِمَاءِ يَجْمَعُ
وَالْخُلْفُ فِي تَحْلِيلِهِ لِلْحُرَّةِ (٢)
وَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ بَلْ يُزِيلُهَا
وَحُرَّةٌ وَأَمَّةٌ قَدْ جَمَعَا
طَلَّقَ تِلْكَ الْأَمَّةَ الْمُشْتُومَةَ
لِلْحُرَّةِ الْخِيَارُ حِينَ ارْتَجَعَا
قُلْتُ وَلَا أَرَى الْخِيَارَ هَاهُنَا
خِلَافَ تَزْوِيجٍ لَهُ يَسْتَأْنِفُ
وَلَيْسَ لِلْعَبِيدِ بَاتِّفَاقٍ

تَزْوِيجَهَا أَوْ أَنَّهُ يَعْشَاهَا
مَا شَاءَهُ وَيَرْفَعُ الضَّرَارَا
كَانَ لَهُ وَلِيْحَذِرِ الْفَسَادَا
مِنْ بَعْدِ تَزْوِيجِ بِشَرْطٍ وَقَعَا
حُرٌّ وَصَحَّ الشَّرْطُ بِالْإِشْهَادِ
فَيُعْتَقَانِ لِاصْطِحَابِ جَمْعَا
لِسَيِّدِ الْأُمِّ بِتَقْوِيمِ حَسَنٍ
وَإِنْ وَفَى أَبُوهُمَا يَكْفِيهِ
سِوَى اثْنَيْنِ فِي الْمَقَالِ الشَّاهِرِ
وَقِيلَ مِثْلُ الْحُرِّ أَيْضًا يَجْرَى
بِلَا خِلَافٍ هَاهُنَا فَيَرْفَعُ
فَقِيلَ لَا يُزِيلُ وَجْهَ الْحُرْمَةِ
لَأَنَّهُ فِي حُكْمِهِ حَلِيلُهَا
حُرٌّ وَبِالطَّلَاقِ يَوْمًا وَدَعَا
وَرَدَّهَا لِلْحَالَةِ الْمَعْلُومَةِ
لَأَنَّهُ مِثْلُ نِكَاحٍ وَقَعَا
لَأَنَّهُ بَنَى عَلَى ذَلِكَ الْبَنَاءِ
فَهَاهُنَا لَهَا الْخِيَارُ يُعْرَفُ
شَيْءٌ مِنَ الْإِيْلَاءِ وَالطَّلَاقِ

(١) قوله : « بضعاً » أى جامع .

(٢) قوله : « تحليته للحرة » أى المطلقة ثلاثاً .

وَلَا الظَّهَارَ وَالْخِيَارَ إِلَّا
وَذَكَرُوا أَنَّ خِيَارَ الْأُمَّةِ
وَعَلَّ وَجْهَ ذَاكَ لِمَا خِيَرَا
وَطَلَقَتَانِ لِلْإِمَاءِ تَقْطَعُ
وَحَيْضَتَانِ عِدَّةُ الْمُطَلَّقَةِ
وَذَاكَ أَنَّ حُكْمَ هَذِي الْأُمَّةِ
وَطَلَقَةُ وَحَيْضَةُ لَا تُقَسَّمُ
مِنْ ذَاكَ أَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ
شَهْرَانِ مَعَ حَمْسٍ فَصَحَّ النِّصْفُ
وَجَائِزٌ قِيلَ طَلَاقُ الرَّجُلِ
وَهَكَذَا تَزْوِيجُ مَمْلُوكَاتِهِ (١)
وَذَاكَ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلٍ سَبَقَ
وَالْعَبْدُ إِنْ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ عَقِدَ
وَبَقِيَ الْبَعْضُ مِنَ الصَّدَاقِ
وَبِيعَ ذَاكَ الْعَبْدُ قِيلَ تُعْطَى
وَقِيلَ يَبْقَى لَازِمًا لِلْعَبْدِ (٢)
وَسَيِّدُ الْعَبْدِ لَهُ أَنْ يَدْخُلَا
مَا لَمْ يَكُنْ مُتَفَرِّدًا بِزَوْجَةٍ

بِإِذْنِ مَالِكٍ لَهُمْ تَوَلَّى
مِثْلُ الطَّلَاقِ بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ
كَأَنَّهُ مَلَكَهَا مَا ذَكَرَا
لَيْسَ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ يَرْجِعُ
مِنْهُمْ لِلتَّصْصِيفِ مَعَ مَنْ حَقَّقَهُ
فِي ذَاكَ تُعْطَى نِصْفَ حُكْمِ الْحُرَّةِ
فَجُعِلَتْ ثِنْتَيْنِ يَأْمَنُ يَفْهَمُ
لَهُنَّ نِصْفُ عِدَّةِ الْحُرَّاتِ
فَافْهَمُ فَقَدْ أَتَاكَ مِنْهُ الْكَشْفُ
زَوْجَةُ عَبْدٍ ابْنِهِ فِي الْمِثْلِ
حِلٌّ لَهُ إِنْ شَاءَهُ مِنْ ذَاتِهِ
فِي أَنَّ مَالَ ابْنِهِ لَهُ بِحَقِّ
عَلَيْهِ عَقْدًا لِلنِّكَاحِ وَتَقَدَّرَ
فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ
مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ وَلَا تُحْطَأُ
يَقْضِيهِ إِنْ حُرَّرَ بِالتَّصَدَّى
مَنْزِلُهُ (٣) بَعِيرٍ إِذِنْ حَصَلَا
فِيهِ فَيُمنَعَنَّ هُنَا لِنُكْتَةِ

(١) قوله : مملوكاته أى مملوكات الأبن .

(٢) قوله : للعبد اللاه فيه بمعنى على أى لازم عليه .

(٣) قوله : منزله أى منزل العبد .

وَذَاكَ خَوْفُ الْكَشْفِ لِلْعَوْرَاتِ
 وَرَجُلٌ لِأَمَةٍ قَدْ أَعْتَقَا
 فَمَا لَهُ تَزْوِيجُهَا بِنَفْسِهِ
 وَكُلُّ مَا كَانَ لِوَجْهِ الرَّبِّ
 لِأَنَّ حَظَّهُ مِنَ الثَّوَابِ
 وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهَا لِنِكَاحِهَا
 قُلْتُ وَفِي الْوَجْهِينِ لَسْتُ أَمْنَعُ
 فَاعِلُهُ يَفُوزُ بِالْأَجْرَيْنِ
 وَالْمُصْطَفَى صَفِيَّةً (١) قَدْ أَعْتَقَا
 تَرَاهُ (٢) يَقْصِدَنَّ غَيْرَ اللَّهِ
 وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهَا وَكَتَمَا
 فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْكِتْمَانُ
 لِأَنَّهَا بِالنَّفْسِ مِنْهُ أَمْلَكُ
 مُعْتَقَةٌ لَهَا أَبٌ مَمْلُوكٌ
 تَزْوِيجُهَا أَوْلَى بِهِ أَحْوَهَا
 وَكَشَفُهَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ
 لَوَجْهِ رَبِّي مُخْلِصًا وَصَدَقًا
 لِأَنَّهُ مِثْلُ رُجُوعِ أَمْسِهِ
 لَا يَدْنُو مِنْهُ أَبَدًا بِالْقُرْبِ
 يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ الْإِزْكَابِ
 فَهَاهُنَا مَعْنَى الْجَوَازِ وَضَحًا
 لِمَا عَلَيْهِ مِنْ دَلِيلٍ يُرْفَعُ
 فِي خَبَرٍ جَاءَ عَنِ الْأَمِينِ
 ثُمَّ بِهَا عَلَى الزَّوَّاجِ انْطَلَقَا
 فِي كُلِّ فِعْلٍ مِنْهُ لَا تُضَاهِي
 وَبَعْدَ عَقْدِهِ النِّكَاحِ عِلْمًا
 وَيَدْيَهَا التَّمُّ وَالْبُطْلَانُ
 فَذَلِكَ الْكِتْمَانُ لَيْسَ يُسَلِّكُ
 ثُمَّ أَخٌ مُحَرَّرٌ صُغْلُوكُ
 مَا دَامَ فِي الْمُلْكِ يُرَى أَبُوهَا

باب التسرى

وَهُوَ الْاسْتِمْتَاعُ بِالْإِمَاءِ لَكِنَّهُ مِنْ بَعْدِ الْأَسْتِبْرَاءِ
 فَالْمُلْكُ لِلْيَمِينِ أَقْوَى حَبَلًا مِنَ النِّكَاحِ مِنْ هُنَاكَ حَلًّا

(١) قوله : « صفيه » هي أم المؤمنين صفية بنت خنيس بن أخطب سيد اليهود .

(٢) قوله : « تراه » يحذف ألف الاستفهام أى أترأه .

يَكُونُ فِيهِ نَفْسُ مُلْكِ الرَّقَبَةِ وَالْفَضْلُ لِلَّهِ فِي الْجَمِيعِ فَمَنْ يَشَأْ ذَلِكَ فَلْيَسْتَبْرِ وَيَقِيلْ تَكْفِي حَيْضَةً وَالْأَوَّلُ لِأَنَّمَا الْمُرَادُ كَشْفُ الرَّحِمِ وَفِي حَدِيثِ السَّبِّي فِي الْحَوَائِلِ وَذَلِكَ لَيْسَ يَقْتَضِي تَكَرُّرًا وَالْإِحْتِيَاظُ غَيْرُ مَعْنَى اللَّازِمِ وَخَمْسَةٌ (١) وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا وَقِيلَ يَجْزِي دُونَ هَذَا الْحَدِّ وَهُوَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَخِيرِ يُنْبَى وَالْخُلْفُ فِي الْبِكْرِ إِذَا بَيَّنَّا وَفِي صَغِيرَةٍ وَقَدْ رَبَّاهَا وَفِي الَّتِي أَخَذَهَا مِنْ أُنْتَى وَأَشْهُرُ الْقَوْلَيْنِ الْأَسْتَبْرَاءُ حُجَّتُهُمْ قَالُوا فَإِنَّ السَّنَةَ وَمَنْ يَقُلْ بَعِيرَهُ يَرَاهُ وَذَلِكَ اسْتِكْشَافُ نَفْسِ الرَّحِمِ

وَفِي النِّكَاحِ مُتَعَةً مُسْتَصْحَبَةً لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّوَسُّعِ بِحَيْضَتَيْنِ لِتَمَامِ الْأَمْرِ أَكْثَرُ لَكِنَّ الْأَخِيرَ أَعْدَلُ وَهُوَ بِذَلِكَ حَاصِلٌ فَلْتَعْلَمِ حَتَّى يَحِضْنَ بِالْحَيْضِ الْحَاصِلِ فَكَيْفَ تُوجِبُهُ مَرَارًا بَلْ فِعْلُ الْإِحْتِيَاظِ شَأْنُ الْحَازِمِ إِنْ كَانَ نَفْسُ حَيْضِهَا مَعْدُومًا وَالْقَوْلُ بِالْعِشْرِينَ أَدْنَى الْعَدِّ لِأَنَّهَا كَحَيْضَةٍ فِي الْمَعْنَى بِأَنَّهَا بَكْرٌ هَلْ اسْتَبْرَأَ هُنَا فِي بَيْتِهِ فَأَذْرَكَتْ مَدَاهَا فَلَاخْتِلَافٌ فِي الثَّلَاثِ يُحْتَأَى (٢) وَهُمْ بِالْإِحْتِيَاظِ فِيهِ جَاءُوا جَاءَتْ بِهِ فَلَا تُبَدِّلُهُ جَاءَ لِمَعْنَى وَانْتَفَى مَعْنَاهُ وَقَدْ عَرَفْنَاهُ بِلَا تَوْهَمِ

(١) قوله : «خمس» أى تربعص .

(٢) قوله يحثا بالبناء للمفعول بمعنى ينقل مأخوذ من حثا الرجل التراب يحثوه حثوا ويحنيه

حثيا إذا هاله بيده فهو مجاز استعارى . ا هـ . س .

وَمُعْتَقٌ يَوْمًا لِمَنْ تَسْرَى كَذَلِكَ زَوْجُهُ^(١) إِذَا اشْتَرَاهَا لِأَنَّ مَاءَهُ الَّذِي تَقْدَمَا لِكِنِّهَا لِغَيْرِهِ تَعْتَدُ وَحُكْمُ الْأَسْتِبرَا كَحُكْمِ الْعِدَّةِ وَقِيلَ فِي مَمْلُوكَةٍ قَدْ نَظَرَا لِشَهْوَةٍ وَهِيَ صَبِيَّةٌ فَلَا وَلَسْتُ أَدْرِي وَجْهَ هَذَا الْمَنَعِ وَهُوَ عَلَى ذَا لَا يَصِحُّ غَيْرَ أَنْ يُوجِبُ الْأَسْتِبرَاءَ لِلصَّغِيرَةِ يَجْعَلُهُ عُقُوبَةَ التَّعَجُّلِ وَقَائِلٌ لِأَمَةٍ إِنْ بَاعَكَ ثُمَّ اشْتَرَاهَا فَلَهُ يَطَاهَا وَلَيْسَ مِثْلُ الْحُرَّةِ الْمَذْكُورَةِ سُرِّيَّةً قَدْ عَايَنْتُ مَوْلَاهَا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَنَاسُ قَالُوا وَمَنْ زَنَا لِغَيْرِهِ بِأَمَةٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطَاهَا أَبَدًا سُرِّيَّةً أَوْلَدَهَا أَوْلَادًا

جَازَ لَهُ التَّرْوِيجُ دُونَ اسْتِبرَا فَمَا عَلَيْهِ هَاهُنَا اسْتِبرَاهَا فَالْإِبْنُ ابْنُهُ بِكُلِّ مِنْهُمَا بَأَى عِدَّةٍ لَهَا تُعَدُّ لِحُرَّةٍ إِلَى تَمَامِ الْمُدَّةِ سَيِّدَهَا لِفَرْجِهَا إِذْ بَطَرَا يَكُونُ وَطُوعًا لَهُ مُحَلًّا وَعَلَيْهِ عُقُوبَةُ لِلرَّدْعِ يَبْنِي عَلَى قَوْلِ الَّذِي يُشَدِّدُنْ وَإِنْ تَكُنْ عَذْرَاءً مُسْتَطِيرَةً وَلَيْسَ هَذَا كُلُّهُ عِنْدِي جَلِي مَوْلَاكَ يَوْمًا فَأَنَا أَبْتَاعُكَ^(٢) وَلَا يَضُرُّ وَعْدُهُ إِيَّاهَا بَلْ هَذِهِ مَمْلُوكَةٌ مَقْهُورَةٌ يَزْنِي فَقِيلَ مَالُهُ يَطَاهَا بَأَنَّ وَطُيْهَا لَهُ حَلَالٌ فَجَائِزُ شِرَاؤُهَا لِلْخِدْمَةِ لِأَنَّهُ بِفِعْلِهِ قَدْ اعْتَدَى يَجُوزُ يَبْعُهَا إِذَا أَرَادَا

(١) قوله : « كَذَلِكَ زَوْجُهُ » أي زوجته الأمة .

(٢) أي اشتريك .

وَإِنْ يَكُنْ لِعَیْرِهِ الْإِبْنُ فَلَا
لَأْتَهُ بِإِبْنِهِ شَفِیقُ
وَأَمَّةٌ دَبَّرَهَا لِلْأَجْرِ
لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ فِی الْحَالِ
وَيُمنَعْنَ إِنْ قَالَ أَنْتِ حُرَّةٌ
لَأَنَّهَا أَوَّلُ ذَاكَ الْیَوْمِ
وَذَاكَ یَوْمٌ نَجَهَلْنَهُ فَلَا
قُلْتُ وَلَفْظُ الْیَوْمِ لِلْوَقْتِ یَرِدُ
فَإِنْ عَنَاهُ فَلَهُ مَعْنَاهُ
وَقِيلَ مَنْ أَمَّتُهُ قَدْ دَبَّرَا
لأنه لَمْ یَدْرِ مَوْتَ الْعَیْرِ
لَأَنَّمَا بِمَوْتِهِ تُحَرَّرُ
یَفْتَرِقَانِ غَالِبَ الْأَحْوَالِ
سَرِیَّةً طَلَّقَهَا فَتَعَتَّقُ
وَقَالَ بَعْضُ إِنْ نَوَى عِتَاقًا
وَهُوَ مُرَادُ جَابِرِ بْنِ زَیْدٍ
لأنه قَدْ جَعَلَ الطَّلَاقَ
وَنِیَّةُ الْمَجَازِ تُشَرِّطُنَا

إِلَّا إِذَا مَا اسْتَعْنَى عَنْهَا أَوَّلًا
دُونَ سِوَاهُ وَهُوَ التَّفْرِیقُ
مَا دَامَ حَيًّا فَلَهُ التَّسْرِي
فَحُكْمُهَا فِی ذَاكَ حُكْمُ الْمَالِ
یَوْمَ أَمُوتَ وَطَوُّهَا بِالْمَرَّةِ (١)
تَكُونُ حُرَّةً بِدُونِ لَوْمٍ
يَكُونُ وَطَوُّهَا لِذَا مُحَلَّلًا
مِنْ غَیْرِ تَحْدِيدٍ بِحَدٍّ قَدْ وَجَدَ
وَوَطَوُّهَا لَا يُمنَعْنَ إِیَّاهُ
عَلَى سِوَاهُ (٢) وَطَوُّهَا قَدْ حُجِرَا
فَمَوْتُهُ يُوقِعُهُ فِی الضَّیْرِ
وَهُوَ یَغِیْبُ ثَارَةً وَيَحْضُرُ
وَيَكْفِي نَفْسَ النَّوْمِ فِی اللَّیَالِي
مِنْهُ بَدَأَ وَقِيلَ لَیْسَ تُعْتَقُ
تُعْتَقُ وَهُوَ قَیْدُ الْإِطْلَاقِ
لَوْ أَنَّهُ أَهْمَلَ نَفْسَ الْقَیْدِ
تَجَوُّزًا عَنْهُ بِهِ الْعِتَاقَا
فِی صِحَّةِ الْمَجَازِ حَيْثُ عَنَّا

(١) قوله : « بالمره » أى بالحال .

(٢) قوله : « على سواه » أى على موت غيره من الناس .

وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا تُسْتَحْدَمُ لَكِنَّهُ لَوِطُّهَا لَا يُقَدِّمُ
خَوْفًا مِنَ الشُّبْهَةِ فِي الْفُرُوجِ فَالْوَرَعُ الْكَامِلُ فِي الْخُرُوجِ

باب استخدام العبيد

وَاللَّهُ قَدْ فَضَّلَ بَعْضَ الْخَلْقِ
وَهُوَ ابْتِلَاءٌ مِنْهُ لِلصَّنْفَيْنِ
وَالْعَبْدُ إِنْ قَامَ بِحَقِّ الرَّبِّ
كَانَ لَهُ أَجْرَانِ حَيْثُ صَبَرَ
وَسَيِّءُ الْمَلِكَةِ فِيمَا نَسَمِعُ
فَالْعَبْدُ مَهْمَا طَلَبَ التَّعْلِيمَ
وَذَاكَ حَيْثُ الْعِلْمُ فِيهِ يَلْزَمُهُ
وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ بَأَنْ يَصُومَ
لَأَسِيْمًا إِنْ كَانَ فِي الصِّيَامِ
وَهَكَذَا لَيْسَ يُصَلِّي النَّافِلَةَ
وَجَائِزٌ أَنْ يَحْضُرَ الْجَمَاعَةَ
لَأَنَّمَا حُضُورُهَا شِعَارٌ
وَقِيلَ لَا يُحْكَمُ لِلْعَبِيدِ
وَمَالُهُمْ قِيلُولَةُ النَّهَارِ
لَكِنْ لَهُ أَنْ يَسْتَرِيحَ لَيْلًا
فَمَا لَهُ بَعْدَ الْعِشَاءِ يَسْتَحْدَمُهُ

وَقَدْ أَذَلَّ بَعْضُهُمْ بِالرِّقِّ
لِيَشْكُرُوا وَيَصْبِرُوا لِلَّذِينَ
وَحَقُّ سَيِّدٍ لَهُ مُرَبِّي
لِلطَّاعَتَيْنِ وَهُوَ عَبْدٌ شَكِيًّا
لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ فِيمَا يُرْفَعُ
كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ لُزُومًا
وَالنَّدْبُ فِي سِوَاهُ مَهْمَا يَعْلَمُهُ
نَفْلًا بِدُونِ إِذْنِهِ لَوْ يَوْمًا
ضَعُفَ عَنِ الْخِدْمَةِ وَالْقِيَامِ
بِدُونِ إِذْنٍ حَيْثُ كَانَتْ شَاغِلَةً
فِي الْفَرَضِ لَا فِي غَيْرِهِ مِنْ طَاعَةٍ
يَحْضُرُهُ الْعَبْدُ وَالْأَحْرَارُ
بِرَاحَةٍ لَوْ كَانَ يَوْمُ الْعَبْدِ
إِلَّا بِإِذْنِ السَّادَةِ الْأَحْرَارِ
وَذَاكَ حَقٌّ يَلْزَمُ الْمَوْلَى
إِلَّا بِطِبِّ نَفْسِهِ إِذْ يُكْرِمُهُ

وَجَازَ إِنْ أَرَا حُهُ مِقْدَارًا خِدْمَتِهِ أَرَا حُهُ نَهَارًا
كَذَلِكَ قِيلَ وَلِأَهْلِ الْبَاطِنَةِ فِي هَذِهِ الرُّحْصَةِ نَفْسٌ سَاكِنَةٌ
فَأَتَتْهُمْ بِاللَّيْلِ يَزْجُرُونَا وَبِالنَّهَارِ الزَّجَرَ يَتْرُكُونَا
وَوَقَعَ الرَّيْبُ بِهَذَا الْحَالِ عَلَى الْإِمَامِ الْكَامِلِ الْمِفْضَالِ
سَلِيلِ عَبْدِ اللَّهِ غَسَّانَ الْفَتَى إِذْ ذَكَرَ الْعَدْلَ وَمَا بِهِ أَتَى (١)
وَأَنَّ عَدْلَهُ مَلَأَ أَمَاكِنَهُ وَلَمْ يَنْلِ مِنْهُ عَيْدُ الْبَاطِنَةِ
وَذَاكَ مِنْهُ رَضِيَ الْإِلَهُ عَنْهُ مَقَامَ الْخَوْفِ مَا أَعْلَاهُ
أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَرَ نَفْسَ الرُّحْصَةِ فَرَأَيْهُ الْأَحَدُ بِقَوْلِ الشَّدَّةِ
وَلَيْسَ لِلْمَمْلُوكِ يَخْدُمُنَا لِغَيْرِ مَوْلَاهُ بَلِيلُ جَنَّا (٢)
لَأَنَّهُ وَقْتُ اسْتِرَاحَةٍ فَإِنْ يَخْدُمُ فَإِنَّ فِعْلَهُ لَهُ يَهْنُ (٣)
وَمَالَهُ فِي الْحُكْمِ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ بِمَا يَرَاهُ عَاجِزًا أَنْ يَعْمَلَهُ

باب كسب العبيد

وَالْعَبْدُ لِلْمَوْلَى وَمَا يَكْتَسِبُ فَأَكْلُهُ لَهُ حَلَالٌ طَيِّبُ
فَانْظُرْ إِلَى قَوْلِ الْإِلَهِ فِيهِ تَلْقَاهُ لَا يَمْلِكُ مَا يَأْتِيهِ
وَمَا أَتَى الْعَبْدُ مِنَ الثَّمَارِ عِنْدَ حَصَادِ النَّحْلِ وَالْأَشْجَارِ
وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ مَوْلَاهُ مِنْ أَيْنَ جَاءَ فَهُوَ حِلٌّ جَاهُ

(١) هو الامام العادل غسان بن عبد الله الحدادي .

(٢) جن : أى ستر .

(٣) قوله : يهن بضم الياء أى يوهن ويضعف .

(٤) قوله : جاه أى جاءه .

حَتَّى يَصِيحَ أَنَّهُ حَرَامٌ وَذَبَحَ مَاصَادَ فَيَمْنَعُنَا
لَأَنَّهُ قَدْ صَارَ مُلْكُ السَّيِّدِ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَطْلَقَ الْإِبَاحَةَ
كَذَاكَ إِنْ رَأَى فَسَادَ الْمَالِ وَفِي زَمَانِ الْمُصْطَفَى قَدْ كَانَا
وَمَا اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ بِالْوَصِيَّةِ فَأَكْثَرُ الْأَقْوَالِ أَنَّهُ لَهُ
إِلَّا بِرَأْيِ ذَلِكَ الْعَبْدِ وَفِي وَإِنْ يَبْعُهُ وَلَهُ مَالٌ فَذَا
وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ فَقِيلَا وَقِيلَ لِلْسَّيِّدِ مَا قَدْ بَطْنَا
وَذَاكَ أَنَّ ظَاهِرَ الْأَحْوَالِ وَالنَّفْسُ بِالْمُخْفِيِّ لَا تَطِيبُ
وَالْأَصْلُ حِلُّهُ فَلَا يُلَامُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيَحْرُمُنَا
ذَابِحُهُ بِدُونِ إِذْنِ مُعْتَدِي فَهَاهُنَا لَا تَمْنَعُنْ ذَبَاحَةَ
فَذَبِحُهُ بَابٌ مِنَ الْحَلَالِ وَبِحَلَالٍ أَكَلَهَا أَفْتَانَا
مِنْ غَيْرِ مَوْلَاهُ أَوْ الْعَطِيَّةِ وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَأْكُلَهُ
قَوْلٌ لِمَوْلَاهُ يَكُونُ فَأَعْرِفَ لِذَلِكَ الْبَائِعِ إِنْ شَاءَ أَخَذَا
يَكُونُ حُكْمُهُ كَمَثَلِ الْأُولَى مِنْ مَالِهِ خِلَافَ مَا تَبَيَّنَا
عِتَاقُهُ بِظَاهِرِ الْأَمْوَالِ لِأَنَّهُ عَنْ عِلْمِهَا مُحْجُوبٌ

باب أدب العبيد

وَحَيْثُ كَانَتْ طَاعَةُ الْمَلِكِ فَتَرْكُهُ الطَّاعَةَ يُوجِبُنَا
لَأَنَّهُ الْغَاصِي بِلا مَحَالَةٍ وَاجِبَةٌ لَهُ عَلَى الْمَمْلُوكِ
لَهُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّبَنَا وَأَكْثَرُ الْفَسَادِ فِي ذِي الْحَالَةِ

وَقَالَ فِي الْأَصْلِ مَقَالًا فَأَعْلَمَ
لَكِنْ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ يُضْرَبُ
وَإِنِّي مِنْ ذَا الْمَقَالِ أَعْجَبُ
وَقَدَرُ الضَّرْبِ الَّذِي يَزْدَجُرُ
وَقِيلَ يُضْرَبَنَّ عَلَى الْأَذْبَارِ
وَإِنْ يَخْفُ إِبَاقُهُ يُسَاحُ
وَهَارِبٌ لَهُ يُحَوَّرْنَا
وَلَا يَجُوزُ لِفَتَى أَنْ يُطْعِمَهُ
قِيلَ وَلَوْ مَاتَ بِذَلِكَ جُوعًا
لَا يُضْرَبُ الْعَبْدُ إِذَا لَمْ يَخْدُمِ
وَنَحْوَهَا وَذَلِكَ حِينَ يَجِبُ
مَعَ اتْنِي أَقُولُ فِيهِ يُضْرَبُ
بِهِ وَمَوْلَاهُ لَهُ يَعْتَبَرُ
وَلَا يَجُوزُ ذَاكَ فِي الْأَحْرَارِ
تَقْيِيدُهُ وَمَا بِهِ جُنَاحُ
لَعَلَّهُ بِذَلِكَ يَرْجَعَنَا (١)
فِي حَالَةِ الْإِبَاقِ أَوْ أَنْ يُكْرِمَهُ
إِلَّا إِذَا مَاقَصَدَ الرُّجُوعَا

باب العتق

وَأَمَرَ الْإِلَهِ بِالتَّخْرِيرِ
وَذَكَرَ الْكِتَابُ فَكَ الرِّقَّةُ
مَنْ عَلَيْنَا مَرَّتَيْنِ بِهِمْ
وَنِعْمُ الْإِلَهِ لَا تَزَالُ
وَالشُّكْرُ لِلنَّعْمَةِ يُوجِبْنَهَا
وَوَعَدَ الْمُعْتَقُ بِالْأَجُورِ
وَأَنَّهُ مِثْلُ اقْتِحَامِ الْعَقَبَةِ
مُلْكِهِمْ وَمَرَّةً عِتْقُهُمْ
مَبْسُوطَةً وَمَالَهَا زَوَالُ
وَكَافِرُ النَّعْمَةِ يُحْرِمْنَهَا

(١) قوله : 'يُحَوَّرْنَا' هو بالراء المهملة والتحويل أمر يستعمله العمانيون والخورة عندهم معروفة . وهي نوع من الرقي وهو دعاء وآيات من القرآن بركتها ظاهرة - أبو إسحاق - وسميت بذلك تفاؤلا برجوع الذاهب من قولهم حار أي رجع . العبري

وَالشُّكْرُ أَنْ يُؤَدِّينَ الْوَاجِبَا
وَالْكُفْرُ عَصِيَانُ الْإِلَهِ بِالنَّعْمِ
وَالْعِتْقُ بِالْأَلْفَافِ وَالْأَحْوَالِ
وَذَاكَ أَنْ يَقُولَ قَدْ أَعْتَقْتُكَ
وَمَنْ يَقُلْ لِعَبْدِهِ يَا حُرُّ
وَإِنْ يُحَاكِمُهُ فَقِيلَ يُحْكَمْ
لَأَنَّ ذَاكَ ظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ
وَالْحُكْمُ بِالظَّاهِرِ لَا بِالْقَصْدِ
وَإِنْ ثَقُلَ لِلَّهِ قَدْ سَرَّحْتُكَ
وَمَنْ يَقُلْ لِلَّهِ أَنْتَ يَا فَتَى
وَمَنْ يَقُلْ أَنْتَ لِرُوحِهِ اللَّهُ
وَإِنْ يَقُلْ أَعْتَقْتُكَ الْإِلَهَ
وَالْقَوْلُ بِالْعِتْقِ لَدَيْهِ أَوْثَقُ
وَإِنْ يَخْفَ عَلَيْهِ مِنْ سُلْطَانٍ
وَجَزَمَ الْأَصْلُ بِقَوْلِ الْعِتْقِ
وَإِنْ يَقُلْ هَذَا أَخِي أَوْ صَاحِبِي
وَذَاكَ إِنْ خَافَ عَلَيْهِ وَكَذَا
فَالْقَصْدُ عِنْدَنَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ
وَلَفْظَةُ الْحُرِّ بِهَا يُعْبَرُ
كَذَلِكَ الْعِتْقُ قَدْ يُرَادُ
أَعْنَى إِذَا مَا قَالَهُ لِعَبْدِهِ

وَيَقْضِي الْحُقُوقَ وَالْمَآرِبَا
وَمَنْ عَصَاهُ مُسْتَحِقٌّ لِلنَّقْمِ
يَكُونُ فَلْأَوَّلُ ذُو الْمَقَالِ
أَوْ أَنْتَ حُرٌّ وَكَذَا حَرَّرْتُكَ
وَلَمْ يُرَدْ عِتْقًا فَلَا يَضُرُّ
بِمَقْضَى اللَّفْظِ وَمَا يَلْتَزِمُ
وَعَكْسُهُ دَعْوَى عَلَى الْعِتَاقِ
وَالْقَصْدُ بَيْنَ رَبَّنَا وَالْعَبْدِ
فَالْعِتْقُ ظَاهِرٌ فَحَلَّ عَبْدًا
لَا يُوجِبُ الْعِتْقُ لِمَنْ بِهِ أَتَى
فَالْعِتْقُ ظَاهِرٌ بِلَا اشْتِبَاهٍ
فَالْحَلْفُ فِي الْعِتَاقِ رَوَاهُ
قُلْتُ وَهُوَ بِالْمَقَامِ أَطْبَقُ
فَقَالَ حُرٌّ فِيهِ قَوْلَانِ
وَهُوَ كَمَا تَرَى وَفَاقَ النُّطْقِ
أَوْ وَلَدِي فَالْعِتْقُ غَيْرُ وَاجِبٍ
إِنْ قَالَهُ تَلَطُّفًا وَنَحْوَ ذَا
وَاللَّفْظُ قَالِبٌ لَهُ يُقَدَّرُ
عَنْ حَدِّهِ الْإِنْسَانِ إِذْ يُؤَمَّرُ
بِهِ الْقَدِيمُ فَلَهُ الْمُرَادُ
وَقَدْ نَوَاهُ يُعْطَى حُكْمَ قَصْدِهِ

وَمَنْ يَقُلْ فِي اللَّفْظِ إِذْ يُقْرَأُ كُلُّ غُلَامٍ لِي قَدِيمٌ حُرٌّ
يُعْتَقُ مَنْ حَالَ عَلَيْهِ غَامٌ وَدُونُهُ لَا يُعْتَقُ الْغُلَامُ
بِالْحَوْلِ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْوَصْفَ وَآيَةُ الْعُرْجُونَ تُعْطَى الْكَشْفَا (١)
فَإِنَّهُ مِنْ بَعْدِ حَوْلٍ يَسْتَحِقُّ وَصَفَ الْقَدِيمِ وَبِهِ هَذَا لِحَقِّ
وَذَا الْقِيَاسُ فِيهِ عِنْدِي نَظَرٌ وَقَدَّمَ الْأَشْيَاءَ لَا يَنْحَصِرُ
فَبَعْضُهَا يَقْدُمُ فِي أَيَّامٍ فَلَايِلَ وَالْبَعْضُ فِي أَغْوَامٍ
وَلَا أَرَى كَالْعُرْفِ فِيهِ ضَابِطًا فَانْظُرْ
فَأَعْمِلِ الْفِكْرَ هُنَا وَاجْتَهِدَا فَالْعِتْقُ فِي جَمِيعِهِ يَمُرُّ
وَقَائِلُ بَعْضُ غُلَامِي حُرٌّ فَالْعِتْقُ وَاقِعٌ عَلَى الْعَبْدِ مَعَ
كَذَاكَ إِنْ أَعْتَقَ مِنْهُ أَصْبَعًا لَأَنَّهُ لَا يَتَجَزَأُ وَهُوَ
وَأَنْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِيهِ بِالسَّرِيَانِ يُعْرِفُنَ وَيُرَوْنَ
وَيُعْرِمَنَّ لِلشَّرِيكِ سَهْمُهُ يَقُومُ الْعَبْدُ بِمَا يَأْتِيهِ
لَأَنَّهُ مَالٌ سِوَاهُ أَثْلَفَا وَيَطْلُبُ الْإِلَهَ يَغْفِرُ إِثْمَهُ
وَإِنْ يَكُنْ لَا يَعْرِفَنَّ الْحُكْمَا بِذَاكَ فَلَا إِثْمَ مَعَ الْعُرْمِ لَفَا (٢)
وَإِنْ يَكُنْ أَعْتَقَ عَبْدَ الْغَيْرِ فَحُطًّا يَدْفَعُ عَنْهُ الْإِثْمَا
لَأَنَّ عِتْقَهُ يَكُونُ بَاطِلًا بغيرِ إِذْنِهِ فَمَا مِنْ ضَيْرٍ
لَا يَذْهَبُنَّ مَا كَانَ قَبْلَ حَاصِلَا

(١) وهي قوله تعالى : « وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مِنْ نَارٍ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ » .
(٢) قوله : « قَاسِطًا » أى عادلا لدلالة المقام عليه ، وأكثر استعمال القاسط لوصف الجائر ،
قال الله تعالى : « وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا » وهو من قَسَطَ إِذَا جَارَ ، وقد ورد
في بعض كتب اللغة أنها تستعمل بمعنى العادل ، وبهذه اللغة أخذ المصنف .
(٣) قوله : « لَفَا » أي حصل . مأخوذ من أَلْفَيْتُ الشَّيْءَ إِذَا وَجَدْتُهُ . ص .

كَذَلِكَ الْعَاصِبُ لَيْسَ يَجْرِي
وَرَجُلٌ قَدْ اشْتَرَى مَعْصُوبًا
أَعْتَقَهُ يُرِيدُ نَفْسَ الْقُرْبَةِ
فَبَعْضُهُمْ أَمْضَاهُ حَيْثُ كَانَا
وَقِيلَ مَنْ بَعْضُ الْعَبِيدِ أَعْتَقَا
إِنَّ الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ أَحْرَارُ
مَنْ قَالَ يَوْمَ اشْتَرَى فُلَانًا
ثُمَّ اشْتَرَاهُ قِيلَ لَيْسَ يُعْتَقُ
كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ فِي الطَّلَاقِ
وَقِيلَ إِنْ سَمَى فُلَانًا يُعْتَقُ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَكْثَرُ
وَإِنْ يُعْلَقُ الْعِتَاقُ يُعْتَقُ
كَقَوْلِهِ إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَوْمًا
فَأَيْتُهُ عِنْدَ مَجِيءِ زَيْدٍ
وَامْرَأَةٌ قَالَتْ عِبْدِي عَتَقَا
أَنْ أَصْبَحْتُ وَالْحَيْضُ قَدْ أَتَاهَا
وَمُشْتَرٍ مِنْ رَجُلٍ عَيْدًا
قَالَ لَهُمْ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ حُرًّا
فَالْكُلُّ قَالُوا إِنَّهُمْ أَحْرَارُ
فَمَلِكُهُمْ حَجَرٌ بِهِذَى الصِّفَةِ
مَنْ قَالَ إِنْ جَاءَ سَلِيلِي حَيًّا

عِتَاقُهُ إِذَا ذَاكَ نَوْعٌ حَجَرٍ
وَكَانَ عَنْهُ أَمْرُهُ مَحْجُوبًا
فَفِي ثُبُوتِهِ خِلَافٌ الْأُمَّةِ
غَيًّا وَبَعْضٌ قَدْ رَأَى الْبُطْلَانَا
وَلَمْ يُسَمَّ أَئِيهُمْ إِذَا نَطَقَا
فِي حُكْمِنَا وَمَالُهُ إِنْكَارُ
فَأَيْتُهُ مُحَرَّرٌ إِعْلَانًا
إِذَا لَا عِتَاقَ قَبْلَ مُلْكٍ يَصْدُقُ
فَهِيَ كَهَذَا الْحُكْمِ فِي الْعِتَاقِ
كَذَلِكَ الْمَرْأَةُ مِنْهُ تَطْلُقُ
وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْحَبْرُ
عِنْدَ وَقُوعِ مَا بِهِ يُعْلَقُ
فَأَيْتُ حُرٌّ لَا تَخَافُ لَوْمًا
يُعْتَقُ لِإِعْتِبَارِ هَذَا الْقَيْدِ
إِنْ لَمْ أَصْلَ فِي غَدٍ فَاتَّفَقَا
فَالْعِتْقُ فِي عَيْدِهَا يَغْشَاهَا
ثُمَّ اسْتِرَابَ بَيْعُهُ الْجَدِيدَا
فَلْيَنْصَرِفْ وَلَا يَخَافُ ضَرًّا
وَلَمْ يَصِحَّ مِنْهُمْ إِفْرَارُ
إِلَّا بِإِقْرَارِهِمْ أَوْ حُجَّةٍ
كَانَ عَيْدِي عَتَقَا عَلَيَّا

فَإِنْ أَتَى مَيْتًا فَمَا مِنْ عَتَقٍ
لَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ الْقَيْدُ وَلَا
وَقَائِلٌ إِنْ وَلَدَتْ غُلَامًا
فَوَلَدَتْ اثْنَيْنِ قِيلَ عَتَقَا
وَوَجْهُهُ الْخِلَافُ فِي غُلَامٍ
فَعِنْدَ قَوْمٍ يَقْتَضِي الْإِطْلَاقَ
لِلْأَوَّلِينَ أَوَّلَ الْقَوْلَيْنِ
ثُمَّ مِنَ التَّعْلِيقِ نَوْعٌ يُذَكَّرُ
وَذَاكَ أَنْ يُعْلَقَنَّهُ عَلَى
فَالْعَبْدُ مَمْلُوكٌ قَبِيلَ الْأَجَلِ
وَإِنْ يُدَبِّرُهُ عَلَى شَخْصَيْنِ
وَمَاتَ وَاحِدٌ فَلَا يَنْعَتَقُ
وَإِنْ يَكُنْ مُدَبِّرٌ قَدْ قَتَلَ
فَحَقُّهُ حِرْمَانُ ذَاكَ الْعَتَقِ
كَمِثْلٍ مَنْ قَدْ قَتَلَ الْمُورُوثَا
وَرَجُلٌ كَاتِبَ عَبْدَهُ انْعَتَقَ
لَوْ عَجَزَ الْعَبْدُ عَنِ الْوَفَاءِ
وَذَاكَ أَنَّ الْعَبْدَ يَشْرِي نَفْسَهُ

يُلْحَقُهُمْ وَإِنَّهُمْ فِي الرِّقِّ
عَتَقَ مَعَ انْتِفَائِهِ تَحْصُلًا
مَمْلُوكَتِي فَذَاكَ حُرٌّ دَامًا
كِلَاهُمَا وَقِيلَ بَلْ مَنْ سَبَقَا
وَفِي اخْتِمَالٍ أَوْجُهُ الْكَلَامِ
وَبَعْضُهُمْ لَوْحْدَةً قَدْ سَأَقَا (١)
وَالْآخَرِينَ الثَّانِي دُونَ مَيْنِ
يُقَالُ لِلْعَبْدِ بِهِ مُدَبِّرٌ
وَفَاتِهِ أَوْ مَوْتِ بَعْضِ الْعُقُلَا
وَبَعْدَهُ يَكُونُ حُرًّا فَاقْبَلِ
خِدْمَتَهُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ
وَيَخْدُمُ الثَّانِي إِلَى أَنْ يُلْحَقَ
مَوْلَاهُ لِلْعَتَقِ وَقَدْ تَعَجَّلَا
وَأَنْ يَكُونَ دَائِمًا فِي الرِّقِّ
فَالْمَنْعُ صَارَ حُكْمُهُ الْمَبْثُوثَا
مِنْ حِينَ مَا كَاتَبَهُ الْعَتَقُ اسْتَحَقَّ
فَالْعَتَقُ لَا يَشْرَطُ بِالْأَدَاءِ
مِنْ سَيِّدِ الْعَبْدِ بِمَا كَيْسُهُ (٣)

(١) قوله : «لوحدة» أى لفرد .

(٢) «يلحق» : برفع الفعل المضارع على إهمال أن المصدرية .

(٣) كَيْسُهُ بالتشديد أى جعله فى كَيْسِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ . ص .

فَعِنْدَ مُلْكِ نَفْسِهِ يَنْعَتِقُ فَأَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنَّ أَدَّتِنَا فَلَا يُحَرِّرَنَّ مِنْ قَبْلِ الْأَدَا وَهُوَ مُرَادُ الْقَوْمِ فِي الْمُكَاتِبِ فَصُورَةُ الْكِتَابَةِ الْمَذْكُورَةِ فَعَرَفْنَا يَجْعَلُهَا بَيْعًا وَمَا وَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ تَنْفِينًا وَالْعِتْقُ قَدْ يَكُونُ بِالْأَحْوَالِ فَالْحَالُ أَنْ يُمْلِكَ الْإِنْسَانُ كَذَلِكَ الْإِخْوَةَ وَالْأَنْبَاءَ فَإِنَّهُمْ بِذَلِكَ يُعْتَقُونَ كَذَلِكَ الْأَحْوَالُ وَالْأَعْمَامُ وَلَا كَذَلِكَ الصَّهْرُ وَالرِّضَاعُ لَكِنْ ذَا الرِّضَاعُ لَا يَبِيعُ فَإِنْ بَيْعُهُ رُدَّ ذَاكَ الْبَيْعُ وَقِيلَ إِنْ بَاعَ ذِي الرِّضَاعِ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ وَرِثَ الرِّضِيعَا وَالْعَبْدُ إِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ السَّيِّدِ لَوْ أَسْلَمَ الْمَوْلَى فَذَاكَ حَالُهُ

وَهُوَ خِلَافُ مَا بِهِ يُعَلَّقُ فَأَنْتَ حُرٌّ لَا إِذَا أُبْتِيَ إِذَا كَانَ بِالْأَدَاءِ قَدْ تَقَيَّدَا فَالْخُلْفُ رَاجِعٌ إِلَى التَّخَاطُبِ مَعَهُمْ خِلَافُ مَا لَنَا فِي الصُّورَةِ قَدْ صَوَّرُوهُ فَهُوَ شَرْطٌ لَزِمًا بِهِ الْخِلَافُ وَتُحَرَّرْنَا وَمَرَّةً يَكُونُ بِالْأَفْعَالِ أَبَاهُ أَوْ أُمًّا لَهُ تُصَانُ مَلَكُهُ الْبَيْعُ أَوْ الشِّرَاءُ وَهُوَ حَقٌّ لَهُمْ يَرَوْنَا وَكُلٌّ مِنْ نِكَاحِهِ حَرَامٌ فَمُلْكُ ذَيْنِ فِيهِ الْإِتْسَاعُ لِحُرْمَةِ الرِّضَاعِ الْإِمْتِنَاعُ وَقِيلَ لَا يَرُدُّهُ الْمُبِيعُ (١) يَجُوزُ فَالْمَنْعُ بِلَا إِجْمَاعٍ سِوَاهُ لَيْسَ بَيْعُهُ مَمْنُوعًا فَاحْكُمْ بِعِتْقِهِ دَوَامَ الْأَبَدِ فَمُلْكُهُ مِنْ بَعْدِ لَا يَنَالُهُ

(١) قوله : «المبيع» بضم الميم بمعنى البائع أى لا يرده بانه .

وَأَن يَكُنْ إِسْلَامُهُ بِالْقُرْبِ فَإِنَّهُ يُدْرِكُهُمْ كَالْحُكْمِ وَأَصْلُهُ فِي حَبْرِ الطَّائِفِ عَنِ النَّبِيِّ فِيهِ قَوْلٌ يُذَكِّرُ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُلَاقِي مَحْرَجًا وَحَيْثُ كَانَ عِتْقُهُ بِحَقٍّ وَأَن يَكُنْ سَيِّدُهُ ذَا ذِمَّةٍ لَكِنَّ بَيْعَهُ (٢) عَلَيْنَا يُجْبَرُ وَسَرِيَانُ الْعِتْقِ قَدْ تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْوَالِ مِنْ ذَلِكَ الْمُثَلَّةُ يَقْطَعُنَا أَوْ عَيْنُهُ يَقْلَعُهَا أَوْ ذَكَرَهُ فَإِنَّهُ بِذَا الْفِعَالِ يُعْتَقُ وَأَمَّةٌ لَهُ وَفِيهَا رَغْبًا فَقِيلَ فِي تَحْرِيرِهَا بِذَاكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّمْثِيلَ أَرَادَ مَعْنَى صَالِحًا فَكَيْفَا لَوْ كَانَ ذَا الشَّقِيبِ مُثَلَّةً لَمَا

قَبْلَ فِرَاقِ الْعَبْدِ دَارَ الْحَرْبِ فِي الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ فِي التَّسْمِي يَوْمَ ثَقِيفٍ فِي الْحِصَارِ الْكَاشِفِ فَيَمْنُ أَتَانَا مِنْهُمْ مُحَرَّرٌ (١) فَالْعَبْدُ بِالتَّقْوَى إِلَى ذَا حَرَجًا فَلَا يَعُودُ أَبَدًا لِلرَّقِّ لَا يُعْتَقَنْ مِنْهُ لَتِلْكَ الذِّمَّةِ كَيْلًا يَرُبَّ (٣) مُسْلِمًا مَنْ يَكْفُرُ وَبَابُهُ الْعِتْقُ بِحَالٍ فَأَعْلَمَا وَدُونِكَ الْعِتَاقُ بِالْأَفْعَالِ يَدًا أَوْ الْأَلْفَ فَيَجْذَعُنَا يَقْطَعُهُ كَذَاكَ مَا لَا أَذْكَرُهُ عُقُوبَةً وَرَقُّهُ لَا يَلْحَقُ وَأُذْنُهَا لِلْحُلِيِّ يَوْمًا نَقَبَا خُلْفٌ وَلَا عِتْقٌ أَرَى هُنَاكَ وَأَمَّا قَدْ قَصَدَ التَّجْمِيلَ يُعَاقِبُنْ بِعِتْقِهَا وَيُوفَا كَانَ الْخَلِيلُ آمِرًا بِهِ أَعْلَمَا

(١) أى فهو محرر .

(٢) قوله : «لَكِنْ بَيْعُهُ» بتشديد النون أى لكنه يجبر على بيعه لنا . وفى بعض النسخ : «لكن بيعه» بموحدين أولاهما بمعنى على .

(٣) قوله : «يَرُبَّ» بفتح حرف المضارعة وضم الراء وتشديد الباء أى يملك .

فَقِيلَ إِنَّ سَارَةَ قَدْ ثَقَبَتْ عَنْ أَمْرِهَ هَاجَرَ يَوْمًا قَتَبَتْ
فَكَانَ ذَاكَ أَصْلَ هَذَا الْفِعْلِ ثُمَّ اسْتَمَرَ فِعْلُهُ فِي الْكُلِّ
وَأَمَّةٌ لَهُ أَرَادَ يَأْمُرُ بِخَفْضِهَا (١) فَلَيْسَ فِيهِ ضَرَرُ
لَأَنَّ ذَاكَ سُنَّةٌ وَفِيهِ كَرَامَةٌ لَزَوْجِهَا النَّبِيِّ
وَسَيِّدُ رَأَى بَعْدِهِ أَلَمْ يَقِيلَ إِنَّ عَبْدَهُ يَنْعَتُقُ
وَهُوَ الصَّحِيحُ إِذْ أَرَادَ الْعَافِيَةُ لَيْسَ لَنَا بِالْعِتْقِ أَنْ تُكَافِيَهُ
وَالْحَرْقُ (٣) الْمُعْتِقُ لَا لِمَعْنَى إِذْ ذَاكَ مُثْلَةٌ فَيُعْتَقْنَا

بابُ الْوَلَاءِ

وَهُوَ اتِّصَالُ يَتَّقُ بَعْدَ الْعِتْقِ كَنَسَبِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْحَقِّ
قَالَ النَّبِيُّ الْهَاشِمِيُّ الْعَرَبِيُّ إِنَّ الْوَلَاءَ لُحْمَةٌ كَالنَّسَبِ
لَا يَبْعُ فِيهِ لَا وَلَا فِيهِ هَبَةٌ فَهَلْ سَمِعْتُمْ مَنْ يَبْعُ نَسَبَهُ
فَيَعْقِلُ الْمَوْلَى وَيُعْقَلْنَا عَنْهُ كَمَثَلِ مَنْ يُنَاسِبُنَا
وَذَلِكَ الْوَلَاءُ لِمَنْ قَدْ أَعْتَقَهُ وَالشَّرْطُ فِيهِ بَاطِلٌ لَوْ أَطْلَقَهُ
قَدْ اشْتَرَتْ عَائِشَةُ بَرِيرَةَ مَعَ الْوَلَا إِلَيْهِمْ مَصِيرَهُ
فَأَبْطَلَ الْمُخْتَارُ ذَاكَ الْأَمْرَ وَزَجَرَ الْمُشْتَرِطِينَ زَجْرًا

(١) قوله : « بخفضها » أي ختانها .

(٢) قوله : « ووسم » أي كوى . مأخوذ من الوشم وهو العلامة : أو بمعنى السمة .

(٣) قوله : « والحرق » بفتحين أي الكي بالنار .

وَقَالَ فِي جُمْلَةٍ مَا قَدْ نَطَقَا
وَأَمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ الْمُعْتَقَةُ
وَتِلْكَ سُنَّةٌ عَلَيْهَا يَنْبِي
وَالْخُلْفُ فِي الْمُسْلِمِ إِنْ أَعْتَقَهُ
وَأَنَّهُ تَحْتَ الْحَدِيثِ دَاخِلٌ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّمَا وَلَاةُ
وَأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الرَّحْمَنُ
مَا جَعَلَ الْإِلَٰهَ مِنْ سَبِيلٍ
وَفِي مَكَاثِبِ قَبْعُصٍ قَالَا
لَأَنَّهُ فِي حُكْمٍ مِّنْ أَعْتَقَهُ
وَقَالَ قَوْمٌ إِنْ يَكُنْ مِّنْ كَاتِبَا
فَهُوَ شَبِيهُ الْبَيْعِ لَا مَحَالَةَ
وَإِنِّي بِمَا مَضَى أَقُولُ
لَأَنَّ مِنْهُ الْفَضْلَ فِي الْمَكَاثِبِ
فَأَحْذَرُ الْمَالَ مِنَ الْعَبْدِ عَلَى
وَالْكُلِّ مُعْتَقٌ لِأَجْلِ غَرَضٍ
وَأَمْرًا قَدْ أَعْتَقْتُ وَلَاهَا
وَالْعَبْدُ إِنْ مِنْ حُرَّةٍ قَدْ وَلَدَا
يَتْبَعُهَا إِلَى مَوَالِيهَا وَإِنْ

إِنَّ الْوَلَاةَ لِمَنْ لَهَا قَدْ أَعْتَقَا
صَارَ الْوَلَاةَ لَهَا بِمَا قَدْ حَقَّقَهُ
كُلُّ وَلَاةٍ لِعَتِيقٍ بَيْنَ
ذُو الشَّرْكِ قِيلَ فِي وَلَاةِهِ لَهُ
لَأَنَّهُ الْمُعْتَقُ وَالْمُحَامِلُ
لِلْمُسْلِمِينَ الْكُلُّ أَوْلَاهَا
لِمُشْرِكٍ فِي مُسْلِمٍ سُلْطَانُ (١)
لِلْكَافِرِينَ مَوْضِعُ الدَّلِيلِ
يَلِيهِ مَنْ كَاتَبَهُ إِجْمَالًا
وَإِنْ يَكُنْ بِعَوَضٍ أَطْلَقَهُ
كَمُعْتَقٍ إِذَا كَانَ مَالًا طَالِبًا
فَذَا هُوَ الْوَجْهَ لِذِي الْمَقَالَةِ
لَا يَقْطَعُنْ وَلَاةَهُ الْمَبْدُولُ
وَهُوَ كَعَتِيقٍ لِظَهَارٍ وَائِبَةٍ
عِتَاقِهِ كَرَدَهُ مِنْ حَلَلًا
فَلَمْ يَكُنْ لِلانْقِطَاعِ مُقْتَضِي
لِقَوْمِهَا مِنْ دُونِ مَنْ وَلَاهَا (٢)
فَائِئْهَا تَجُرُّ ذَاكَ الْوَلَدَا
يُعْتَقُ أَبُوهُ فَإِلَيْهِ يُرْجَعُنْ

(١) قوله : سلطان . مبتدأ خبره الجار والمجرور . قبله والفعل ملغى عن العمل . ص .

(٢) قوله : من دون من ولاها . أى من دون زوجها .

وَإِنَّمَا كَانَ لِأُمِّهِ تَبَعٌ
وَذَاكَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَجُرُّ
وَحَيْثُمَا صَارَ أَبُوهُ حُرًّا
وَالدَّعْوَى فِي الْأَنْسَابِ وَالْوَلَاءِ
وَذَاكَ أَنَّ يَدَّعِي الْمِيرَاثِ
وَذَاكَ أَنَّ دِيَةَ الْخَطَاءِ
وَلَيْسَ فِي الْوَلَاءِ إِذَا مَا أُكْرِيَ
لَكِنَّهُ بِالْبَيِّنَاتِ يُحْكَمُ
وَهُوَ كَمِثْلِ نَسَبِ الْإِنْسَانِ
فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لِحَالِ مُتَسَعٍ
شَيْئًا وَإِنَّمَا يَجُرُّ الْحُرُّ
ضَمًّا إِلَيْهِ حَالُهُ وَجُرًّا
مَهْدُورَةً إِلَّا لِمَعْنَى جَاءَ
بِذَاكَ أَوْ يَدَّعِي الْأَحْدَاثِ
تُجْعَلُ فِي الْأَنْسَابِ وَالْوَلَاءِ
يُقْضَى بِأَيِّمَانٍ عَلَى مَنْ أُكْرِيَ
أَنْ عُدِمَتْ فَلَا وَلَاءَ يُلْزَمُ
لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَيِّمَانِ

كتاب العدد

وَتَلَزَمُ الْعِدَّةُ زَوْجَةَ الْفَتَى
أَوْ خَرَجَتْ بِالْخُلْعِ وَالْخِيَارِ
إِنْ كَانَ مِنْ بَعْدِ الدُّخُولِ كَانَا
وَقَدْ مَضَى الْعِدَّةُ لِلنِّسَاءِ
وَهَا هُنَا أَذْكَرُ بَاقِي الْعِدَّةِ
وَأَنَّهَا لِلزَّوْجِ حَقٌّ نَصًّا
فَمَا لَكُمْ عَلَى الْمُطَلَّاتِ
فَقَوْلُهُ فَمَا لَكُمْ دَلِيلُ
وَقِيلَ حَقٌّ لِلِإِلَهِ وَهُوَ
لِأَنَّهُ لِلَّهِ حَقٌّ مِنْ جِهَةٍ
فَاللَّهُ قَدْ أَلْزَمَهَا إِيَّاهَا
فَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ فِي الْقَتْلِ
وَبَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ إِنْ تَقَارَرَا
فَقِيلَ لَا عِدَّةَ تَلَزَمْنَهَا
وَإِنْ تَنَكَرَا فَتَلَزَمْنَا

مُطَلَّقًا أَوْ كَانَ عَنْهَا مَيِّتًا
فَالْإِعْتِدَادُ فِي الْجَمِيعِ جَارِي
وَمُطَلَّقًا (١) إِنْ بِالْمَمَاتِ بَانَا
مِنْ الظَّهَارِ وَمِنْ الْإِيلَاءِ
وَهِيَ عَلَى تَوَازُعِهَا فِي عِدَّةٍ
بِذَلِكَ الْكِتَابِ حَيْثُ خَصَّصَا
قَبْلَ الدُّخُولِ عِدَّةٌ ثَوَاتِي (٢)
أَنَّ لَهُمْ إِنْ وَقَعَ الدُّخُولُ
لَا يَنْفِيَنَّ السَّابِقَ الْمُقَوَّى
وَزَوْجَهَا مِنْ جِهَةٍ مُوجَّهَةٍ
لَأَجْلِ زَوْجِهَا إِذَا أَتَاهَا
فَالْحَقُّ لَا زِمَ لَأَجْلِ الْكُلِّ (٣)
بِعَدَمِ الْمَسِّ وَمَا تَنَكَرَا
وَقِيلَ لَا تُعْذَرُ حَتْمًا مِنْهَا
قَوْلًا (٤) وَلَا سِوَاهُ نَعْلَمْنَا

(١) قوله : « ومطلقا » أى أنها تلزمها عدة الميئة إن دخل بها قبل أن يموت أو لم يدخل
عملا بعموم قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الآية » .

(٢) أى توافق .

(٣) قوله : « لأجل الكل » أى الله والعبد .

(٤) قوله : « قولاً » أى قولاً واحداً بالاختلاف .

وَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِذَا مَادَخَلَا
يَلْزُمُهُ لَهَا الصَّدَاقُ أَجْمَعُ
وَامْرَأَةٌ يَرْتَدُّ عَنْهَا الرَّجُلُ
وَقِيلَ فِي الَّتِي زَنَتْ تُجْتَنَّبُ
وَهُوَ احتياطٌ عن وجود الحمل
وَقِيلَ فِيمَنْ جَامَعَ الْجَبَّارُ
خَوْفًا مِنَ الْحَمْلِ وَمَهْمَا وَجَدَا
وَقِيلَ ذَاكَ فِي الَّتِي لَمْ تَحْصِلْ
وَذَاتُ زَوْجٍ فَلِذَاكَ الْبُعْلُ
وَهُوَ مَقَالٌ يَلْزَمُ جَرِيأُهُ
لَأَنَّ ابْنَهَا الَّذِي تُحْصِلُهُ
حُكْمًا مِنَ الْمُخْتَارِ فِي الْإِلْحَاقِ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَقْعِ اللَّعَانُ
وَعِدَّةُ الْآيسِ وَالصَّيِّةِ
وَهَكَذَا مَنْ لَمْ تَكُنْ تَحِيضُ
وَأَنْ تَكُنْ صَبِيَّةً مُرَاهِقَةً
ثَلَاثَةَ عِدَّتُهَا وَالْبَاقِي

بِأَنَّهُ قَدْ مَسَّهَا وَفَعَلَا
وَقَوْلُهُ مَامَسَّهَا لَا يَسْمَعُ
عِدَّتُهَا مِثْلَ الطَّلَاقِ تَجْعَلُ (١)
كَعِدَّةِ الطَّلَاقِ لَا تُقَرَّبُ
مِنْ غَيْرِهِ فِيهَا بِذَاكَ الْفِعْلِ
رُغْمًا فَحَيْضَةٌ لَهَا مِطْهَارُ
حَمْلٍ فَحَتَّى تَضَعَنَّ الْوَلَدَا
بِحَبْلِ زَوْجٍ وَأَرَادَتْ تَحْتَمِلُ
إِثْبَانُهَا وَلَوْ يَوْمَ الْفِعْلِ
فِيمَنْ زَنَتْ وَعِنْدَنَا بَيَانُهُ
مِنْ الزَّيْنَاءِ لِلْفِرَاشِ نَجْعَلُهُ
كَيْفَ لَنَا أَنْ نَمْنَعَ التَّلَاقِي
بَيْنَهُمَا فَلِللَّعَانِ شَانُ
ثَلَاثَةُ الْأَشْهُرِ نَفْسُ الْعِدَّةِ
خِلَافَ مَنْ عَاوَدَهَا الْمَحِيضُ
بِسَنَةِ فِي الْاِحْتِيَاظِ وَائْتَقَهُ
خَوْفًا مِنَ الْحَمْلِ الَّذِي يُلَاقِي

(١) قوله : «عِدَّتُهَا مِثْلَ الطَّلَاقِ» هذا على المشهور وقد سبق للمصنف رحمه الله في مثل هذا
انها تعتد بحيضه فقط لأنها ليست عدة طلاق ، وإنما هي عدة احتياط لكشف حال الرحم والحیضة
الواحدة تكفي لبراءة الرحم .

خَطَبْتُهَا (١) فِي التَّسْعَةِ الشُّهُورِ
كَذَاكَ لَا يُلْحَقُهَا الْمُطَلُّ
وَقَالَ بَعْضُ بِالثَّلَاثَةِ فَقَطْ
فَعِدَّةُ الْحَامِلِ حَتَّى تَضَعَا
إِلَّا مَمِيَّةً (٢) قُبِيلَ الْأَجَلِ
عِدَّتُهَا الْأَبْعَدُ مِنْ خَالِئِهَا
أَرْبَعَةُ الْأَشْهُرِ عِنْدَ عَشْرِ
وَنِصْفِهَا لِلْأَمَةِ الْمُلُوكَةِ
وَقَالَ قَوْمٌ وَضَعُهَا يُحْلَلُ
دَلِيلُهُمْ حَدِيثُ الْأَسْلَمِيَّةِ
وَقَوْلُنَا يُنْقَلُ عَنْ عَلِيٍّ
وَحَامِلٌ فِي بَطْنِهَا اثْنَانِ
وَهَكَذَا ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ
«حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» قَالَا
لَوْ وَضَعَتْ بِهِمَةَ فَتَحْلُصُ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَقْرَبُ
وَعَلَّ أَرْبَابَ الْأَخِيرِ اعْتَلَوْا
وَذَاتُ حَيْضٍ بِثَلَاثِ حَيْضٍ

عِنْدَهُمْ لَيْسَ مِنَ الْمَحْجُورِ
لَأَنَّ ذَا لِلْإِحْتِيَاطِ يُلْحَقُ
مَا لَمْ يَبْنَ حَمْلٌ بِهَا فَيُشْتَرَطُ
مِنْ هَذِهِ وَغَيْرِهَا فَاسْتَمِعَا
قَدْ وَضَعْتَ تَوْمُرُ بِالْتَمَهْلِ
مِنْ وَفَّيْهَا وَوَضَعَ مَا عَلَيْهَا
مِنْ اللَّيَالِي وَقَتَّهَا لِتَدْرِي
وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ الْمَسْلُوكَةُ
نِكَاحُهَا لَوْ لَمْ يَتِمَّ الْأَجَلُ
وَصَحَبْنَا خُصُّوهُ بِالْقَضِيَّةِ
وَعَنْ فَتَى عَبَّاسِنَا الْعَلِيِّ
تَحْلُصُ عِنْدَ وَضْعِهَا لِلثَّانِي
لَأَنَّمَا الْجَمِيعُ حَمْلٌ يُذَكَّرُ
رَبُّ الْعُلَى فَأَدْخَلَ الْإِجْمَالَا
بِهِ وَقِيلَ إِنَّهَا لَا تَحْلُصُ
لَأَنَّهُ حَمْلٌ وَلَا يُسْتَعْرَبُ
بِأَنَّ ذَاكَ عِلَّةٌ لَا حَمْلُ
إِنْ طُلِّقَتْ وَذُوْنَهَا لَا تَنْقُضِي

(١) قوله : «خطبتها» لعل الذي ذكره المصنف أن التسعة إنما جعلت للاحتياط فقط ،
والصحيح عندي أن السنة كلها عدة ، فلا تخطب فيها ، ويلحقها المطلقة في الرجعية .
(٢) المميّة : هي التي قد مات زوجها .

وَهِيَ الَّتِي تُذَكَّرُ بِالْأَقْرَاءِ وَقِيلَ إِنَّ الْقُرْءَ نَفْسُ الطُّهْرِ وَإِنْ تَكُنْ ذَاتَ مَحِيضٍ فَانْقَطِعْ فَقِيلَ بِالْمَحِيضِ لَأَسْوَاهُ تَنْظَرُهُ إِلَى الْإِيَّاسِ ثَمَّا وَقِيلَ غَامِيزٍ وَقِيلَ غَامَا وَهُوَ مَقَالُ غَمَرِ الْفَارُوقِ فَهِيَ كَمَثَلِ مَنْ يَرَاهِقُنَا فَتَدْخُلْنَ فِي اللَّوَاتِي لَمْ تَحْضُرْ وَسَبَقُ ذَاكَ الدَّمِ لَيْسَ يَمْنَعُ فَهَذِهِ الْإِيَّاسُ ذَاتُ دَمٍ فَانْتَقَلَتْ عِدَّتُهَا لِلْأَشْهُرِ وَقَطَعُهُ بِسَائِرِ الْأَسْبَابِ وَقِيلَ إِلَّا مُرَضِعًا يَنْقَطِعُ فَيَسْتَحِيلُ دَمُهَا لَبَنًا فَهُوَ دَمٌ مُنْتَظَرُ الرَّجُوعِ فَلَا يُشَابَهُ الدَّمُ الْمُنْقَطِعَا وَإِنْ تَكُنْ عِدَّتُهَا الشُّهُورَا

فَالْقُرْءُ هُوَ الْحَيْضُ فِي الْإِفْتَاءِ لَا الْحَيْضُ وَالْأَوَّلُ أَقْوَى فَادِرٍ فَلَا اخْتِلَافَ فِي اعْتِدَادِهَا وَقَعَ عِدَّتُهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ تَعْتَدُ بِالشُّهُورِ حِينَ ثَمَّا تَعْتَدُ ثُمَّ تَأْخُذُ الْغُلَامَا وَجَابِرٍ وَمُسْلِمِ التَّوْفِيقِ (١) تَعْتَدُ لِلْحَوَاطَةِ مِثْلَهَا إِذْ دَمُهَا بِالْانْقِطَاعِ قَدْ رُفِضَ مِنْ جَعْلِهَا مِنْهُنَّ حِينَ يَقْطَعُ كَأَنَّ وَصَارَ حَيْضُهَا لِلْعَدَمِ وَسَبَقُ ذَاكَ الدَّمِ لَمْ يُغَيَّرِ كَقَطْعِهِ بِالسِّنِّ وَالْأَحْقَابِ (٢) عَنْهَا فَذَاكَ شَأْنُ مَنْ قَدْ تُرَضِعُ يَكُونُ لِلْإِبْنِ غِذَاءً بَيْنَا بَعْدَ فِصَالِ ذَلِكَ الرَّضِيعِ بِسَبَبِ غَيْرِ رِضَاعٍ وَقَعَا فَطُلَّقَتْ مِنْ شَهْرِهَا آخِرَا

(١) هو مسلم ابن أبي كريمة التيمي وفيه إضافة الفاعل إلى فعله الصادر منه ، فإن التوفيق للمسلم من أفعال الله ، وجعله من أفعال الرجل مجاز ، باعتبار موافقة أفعاله لمقتضى الشرع . ص .
(٢) الأحقاب : السنون .

فَقِيلَ لَا تَحْسِبْ مَا قَدْ بَقِيََا
 وَقِيلَ بَلْ تَحْسِبُهُ وَالْأَوَّلُ
 وَالْآخِذُ بِالثَّانِي يَجُوزُ مِثْلُ مَنْ
 وَالْحَيْضُ مَهْمَا أَذْرَكَ الصَّبِيَّةُ
 فَإِنَّهَا تَعْتَدُ بِالْمَحِيضِ
 كَذَلِكَ مَنْ قَدْ طَلَّقَتْ وَمَاتَا
 وَذَلِكَ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِي
 وَلَا كَذَلِكَ بَائِنٌ وَمَنْ مَضَتْ
 وَقِيلَ لِأَعِدَّةٍ لِلصَّبِيَّةِ
 وَهَكَذَا إِنْ لِلنِّكَاحِ غَيْرًا
 وَأَصْلُهُ الْقَوْلُ بَأَنَّ ذَاكَ
 وَإِنِّي أَقُولُ حَيْثُ يَقَعُ
 إِنْ الدُّخُولُ وَاعْتِدَادُهَا مَعَ
 إِنْ ثَبَتَ التَّرْوِيجُ يَوْمًا تَبِعَتْ
 أَمَّا ثُبُوتُ بَعْضِهَا مَعَ مَنْعٍ
 لَا نَقْبَلَنَّ ذَلِكَ مِمَّنْ كَانَا
 رِسَالَةً سَمَّيْتُهَا الْإِيضَاحَا
 سَرِيَّةً قَدْ مَاتَ عَنْهَا السَّيِّدُ
 وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ إِنْ دَبَّرَهَا
 وَلَسْتُ أَدْرِي أَصْلُهُ وَلَا أَرَى

مِنْ ذَلِكَ الشَّهْرِ الَّذِي قَدْ فَنِيَا
 عَلَيْهِ عِنْدَ مَنْ مَضَى الْمُعَوَّلُ
 يَعْتَرِضُ الْأَيَّامَ لِلصَّوْمِ أَفْهَمَنْ
 قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ الشَّهْرِيَّةِ
 وَمَا مَضَى مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْفُوضِ
 تَعْتَدُ عِدَّةً الَّتِي قَدْ فَاتَا (١)
 وَمَاتَ فِي الْعِدَّةِ عِنْدَ الْجَمْعِ
 عِدَّتُهَا لِأَنَّهَا قَدْ انْقَضَتْ
 مِنْ ذِي الصَّبَا إِنْ جَاءَتِ الْمَنِيَّةُ
 لَوْ كَانَ بِالْعُرْسِ عَلَيْهَا اشْتِهَارًا
 وَقَفَّ إِلَى أَنْ يَصِلَ الدَّرَاكَا
 تَرْوِيحُهُمْ فَلَا عِتْدَادَ يَتَّبِعُ
 كُلُّ عَلَى التَّرْوِيجِ قَدْ تَفَرَّعَا
 أَحْكَامُهُ طَرًّا وَإِلَّا مُنِعَتْ
 بَعْضُ فَبَاطِلٌ بِحُكْمِ الشَّرْعِ
 وَالْحَقُّ قَدْ أَظْهَرْتُهُ إِعْلَانًا
 أَوْضَحْتُ فِيهَا حُكْمَهَا إِيضَاحَا
 كِعِدَّةِ الطَّلَاقِ قِيلَ تَقَعْدُ
 وَذَلِكَ حَيْثُ إِنَّهُ حَرَّرَهَا
 ذَلِكَ مِنْ مَقَالِهِ مُعْتَبَرًا

(١) قوله : عدة التي قد فاتا أى عدة المتوفى عنها زوجها .

لَأَتَمَّا الْعِدَّةَ لِلْوَفَاةِ فِي حُكْمِهَا تَحْتَصُّ بِالزَّوْجَاتِ
وَهَذِهِ سَرِيَّةٌ إِنْ تَرَكََا جَمَاعَهَا أَوْ كَانَ عَنْهَا هَلَكًا
فَفِي الْجَمِيعِ حُكْمُهَا الْإِسْتِبرَا وَلَيْسَ الْأَعْتِدَادُ فِيهَا يُجْرَى
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ دُبِّرَتْ أَوْ حُرِرَتْ بِمَوْتِهِ فَبِالطَّلَاقِ اعْتَبِرَتْ
لِأَنَّهُ أَذْرَكَهَا التَّحْرِيرُ فَهِيَ إِذَنْ كَطَالِقٍ تَصِيرُ

باب أحكام العدد

وَكُلُّ عِدَّةٍ لَهَا أَحْكَامٌ قَتَحَرَجُ الذَّمِيَّةُ الذَّمِيمَةُ
لِأَنَّ تَيْنَ لَيْسَ مِنْ نِسَائِنَا عَلَى الْمَمَالِكِ اتِّبَاعُ السَّيِّدِ
وَهُوَ خِلَافُ الْحُكْمِ فِي الْحَرَائِرِ لَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ حَتَّى تَخْلُصَا
وَجَائِزٌ إِحْرَاجُهَا إِنْ فَعَلَتْ وَمِثْلُهُ يُقَالُ إِنْ آذَنَهُ
وَإِنْ يَكُنْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا وَتَكْجَلَنَ عَيْنُهَا التَّجْلَاءُ
لَعَلَّ مَنْ طَلَّقَهَا يَعُودُ فَأَنَّهُ أَوْلَى بِهَا فِي الْعِدَّةِ
لَيْسَ لغيرِهِ بَأَن يَحْطُبَهَا بِهَا عَلَى نِسَائِنَا وَلَمْ يَكُنْ مِنْ نِسَائِنَا
وَهَكَذَا الْمَمْلُوكَةُ الْكَلِيمَةُ بَلْ مِنْ عَدُونِنَا وَمِنْ إِمَائِنَا
كَيْفَ لَنَا نَقُولُ هَاهُنَا أَقْعَدُ لَزُومُهَا الْبَيْتِ بِحُكْمِ ظَاهِرٍ
وَلَا لَهُ يُخْرِجُهَا تَخْلُصًا فَاحِشَةً وَذَلِكَ مِثْلُ إِنْ زَنَتْ
لِسَائِلِهَا بِالشَّمِّ إِنْ رَأَاهُ فَتَلْبَسُ الْحَرِيرَ وَالْحُلِيَّا
وَتُدْهِنُ وَجْهَهَا الْوُضَاءُ لِضَمِّهَا وَتُدْهَبُ الْحُقُودُ
إِذَا أَرَادَهَا بِوَجْهِ الرَّجْعَةِ وَلَا يُعْرَضُنَّ وَلَا يُطْلَبُهَا

فَإِنَّهَا بِذَاكَ قِيلَ تَحْرُمُ وَهُوَ عُقُوبَةٌ لِمَا تَعَجَّلَا وَإِنْ تَكُنْ قَدْ مَنَعْتَهُ إِذْ حَطَبَ وَهَكَذَا إِنْ حَطَبْتَهُ وَهُوَ لَمْ فَجَائِزٌ أَنْ يَتَزَوَّجَنَا وَإِنْ تَكُنْ صَبِيَّةً فَتَحْرُمُ وَقِيلَ لَا تَحْرُمُ وَالْمَقْدَمُ وَهُوَ أَشَدُّ لِلْفَسَادِ سَدًّا وَإِنْ يَقُلْ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَأُخْبِرْتَهُ مَا عَلَيْهِ حَرَجٌ كَذَلِكَ قِيلَ وَهُوَ عِنْدِي أَشْبَهُ بَلْ لَا يَجُوزُ فِي الْمَطْلَقَاتِ وَمَنْ يُعْرِضُ فِي الطَّلَاقِ فَكَمَنْ وَذَاكَ مَحْجُورٌ إِلَى أَنْ يَصِلَا وَقَبْلَ أَنْ تُتِمَّ يُمْنَعَا وَهَكَذَا عَمَّتْهَا وَالْخَالَةُ وَجَائِزٌ يَحْطَبُ مَنْ ذَكَرْنَا وَإِنْ تَكُنْ بَائِنَةً فَقِيلَ لَهُ لِأَنَّهُ لَهُ بِهَا تَعَلُّقٌ

عَلَى الَّذِي يَحْطِبُهَا وَيَأْتُمُّ فَهُوَ كَمَنْعِ إِرْثٍ مَنْ قَدْ قَتَلَا وَلَمْ تُجِبْهُ فَالزَّوْاجُ لَمْ يُعَبَّ يُجِبُ إِلَى مَا طَلَبْتَهُ وَاحْتَرَمَ بِهَا وَذَاكَ لَا يُحَرِّمُنَا بوعِدِ ذَلِكَ الْوَالِدِ الْمَعْمَمُ (١) أَكْثَرَ مَا قَالُوهُ فِيمَا حَكَمُوا فَأَحْذَرُ هُدَيْتَ تُثْرَكَ الْأَشْدَّ فَأُخْبِرْنِي بِتَمَامِ الْمُدَّةِ وَجَائِزٌ لَهُ بِهَا التَّزْوُجُ بِحَالَةِ التَّعْرِيزِ وَهُوَ يُكْرَهُ وَجَائِزٌ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ فِي عِدَّةِ الْمَوْتِ لَهَا يُصَرِّحُنْ مَحَلُّهُ الَّذِي لَهُ قَدْ أُجْلَا مِنْ أُحْتَهَا أَنْ يَتَزَوَّجَنَا وَكُلٌّ مَنْ كَانَ بِهِدَى الْحَالَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا إِذَا أَرَدْنَا تَزْوِيجَهَا وَالْبَعْضُ قَالَ لَيْسَ لَهُ وَذَا بِالْاِحْتِيَاظِ عِنْدِي أَوْفَقُ

وَالْأَحَدُ بِالسَّابِقِ لَا يَضِيقُ
لَأَنَّ ذَا تَعْلُقُ لَا يَنْفَعُ
وَمَنْ يَكُنْ ذَا أَرْبَعٍ فَاسْتَبَدَّ لَا
كَيْلًا يَكُونُ جَامِعًا لِخَمْسٍ
وَإِنَّهَا فِي حُكْمِ زَوْجَةٍ لَهُ
وَبِإِقْضَائِهَا تُصَدَّقَتَا
وَلَا يَحِلُّ كَتْمُهَا لِذَاكَ
أَقْلُ مَا تُصَدَّقَنَّ فِيهِ
تِسْعٌ وَعِشْرُونَ وَعِنْدَ قَوْمٍ
وَأَصْلُهُ اعْتِبَارُ مَا لِلطَّهْرِ
أَقْلُهُ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَالْحَيْضُ بِالثَّلَاثِ فِي أَقْلِهِ
وَهِيَ ثَلَاثُ حَيْضٍ فَمَا انْقَضَتْ
وَالْقَائِلُونَ بِالْمَقَالِ الْأَوَّلِ
فَهِيَ ثَلَاثُ حَيْضٍ تَحَلَّلَتْ
فَأَوَّلُ الْعِدَّةِ إِذْ تَحِيضُ
وَحَيْضَةٌ فِي وَسْطِ الطَّهْرَيْنِ
وَقَبْلَ غُسْلِهَا بِأُخْرَى الْحَيْضَةِ

وَرَبَّمَا أَيْدَهُ التَّحْقِيقُ
شَيْئًا فَكَيْفَ لِلزَّوْاجِ يَمْنَعُ
بِبَعْضِهَا إِلَى الْخُلُوصِ مَهْلًا
لِأَنَّ مَنْ طَلَّقَهَا فِي الْحَبْسِ
مَاوَى (١) وَإِنْفَاقًا وَمَا مِثْلُهُ
لِإِنَّهَا بِهَا تُؤْمَنَّا (٢)
قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ مَعْنَى ذَاكَ
مِنْ عَدَدِ الْأَيَّامِ إِذْ تَقْضِيهِ
تِسْعٌ وَشَهْرٌ عَدُّهُ بِاليَوْمِ
وَحَيْضُهَا مِنْ قِلَّةٍ وَكَثْرٍ
عَشْرٌ مِنَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي
فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ أَهْلِهِ
إِلَّا بِشَهْرٍ عِنْدَ تِسْعٍ قَدْ مَضَتْ
يُلْعَوْنَ عَشَرَ الطَّهْرِ عَنْهَا فَاحْفَلِ
طَهْرَيْنِ فَهِيَ مِنْ هُنَاكَ قَبْلَتْ
وَأَخْرُ اعْتِدَادِهَا الْمَحِيضُ
فَذَلِكَ وَجْهُ أَوَّلِ الْقَوْلَيْنِ
يُمنَحُ مَنْ طَلَّقَهَا بِالرَّجْعَةِ

(١) قوله : ماوى وانفاقاً منصوبان على التخيير اخول عن المبتدأ . ويجوز أن يكون نصيبها بنزع اخافض أى

في المأوى والانفاق .

(٢) تؤمننا : أى تجعل فيها أمينة .

كَذَاكَ حَامِلٌ وَإِنُّهَا خَرَجَ
لَهُ يَرُدُّهَا بِهَذَا الْحَالِ
وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ فِي ذَا مَدْخُلٌ
وَلَيْسَ يُجْزَى دُونَ شَاهِدَيْنِ
وَهُوَ مَقَالٌ قَدْ أَتَى عَنْ مَسْعَدَةَ
فَعَيْرُهُ مِنْ سَائِرِ الْأَصْحَابِ
فَهُوَ بِهِ مُتَّفِرِدٌ وَالْأَمْرُ
فَنَحْنُ حَيْثُ أَمَرَ الْقُرْآنُ (١)
وَالْحُلْفُ فِي الْعَدْلِ عَلَى أَقْوَالٍ
لَا يَظْهَرُنَّ سِوَى الْجَمِيلِ مِنْهُ
وَبَاطِنُ الْأَمْرِ لِرَبِّ الْأَمْرِ
وَهُوَ مِنَ اللَّهِ اِمْتِنَانٌ ظَاهِرٌ
فَالْعَبْدُ فِي سِتْرِ الْإِلَهِ يَسْعَى
وَحِكْمَةُ الْأَشْهَادِ نَقْلُ مَا جَرَى
فَيَرْفَعُونَ ذَاكَ لِلْمَرْدُودَةِ
وَإِنْ تَكُنْ حَاضِرَةً لِلرَّدِّ
بِمَحْضَرِ الشُّهُودِ الْمُسْلِمِينَ

مِنْهَا سِوَى الرَّجُلَيْنِ قِيلَ لَا خَرَجَ
بِشَاهِدِي عَدْلٍ مِنَ الرِّجَالِ
كَذَاكَ فِي التَّرْوِيجِ لَيْسَ تَدْخُلُ
وَبَعْضُهُمْ بِشَاهِدٍ أَمِينٍ
نَجُلُ تَمِيمٍ وَسِوَاهُ بَعْدَهُ
جَمِيعُهُمْ لَمْ يَرْضَ بِالْجَوَابِ
بِشَاهِدِي عَدْلٍ يَقُولُ الذَّكْرُ
لَا حَيْثُ مَا قَالَ لَنَا فُلَانُ
أَرْجَحَهَا الْمَسْتُورُ فِي الْأَحْوَالِ
كَذَاكَ لَا يُنْقَلُ أَيْضًا عَنْهُ
لَيْسَ لَنَا التَّفْتِيشَ عَمَّا يَجْرَى
وَهُوَ عَلَى الْعَبْدِ حِجَابٌ سَاتِرٌ
فِيَالَهُ سِتْرًا أَيْ تَفْعَا
وَأَنَّهُ قَدْ رَدَّهَا وَابْتَكَّرَا
لِتَعْمَلَنَّ فِي أَمْرِهَا شُهُودَهُ
فَقِيلَ يُجْزَى دُونَ هَذَا الْحَدِّ
دُونَ الْعُدُولِ قِيلَ يَكْتَفُونَا

(١) قوله : ف نحن حيث أمر القرآن .. الخ ، يعني قوله تعالى :

«واشهدوا ذوى عدل منكم» وهذا اذا جعلنا الأمر بالاشهاد على الرجعة كما هو قول اصحابنا وجهور الامة وعند الامامية وأى حنيفة وكثير من علماء الأمة ان ذلك واجع الى الطلاق وان الرجعة أمر محبوبى وفعل مطلوب فلا تحتاج الى الاشهاد ففعل الشيخ مسعده يلاحظ من تأويل الآية مالا يحظه من ذكرناهم والله أعلم .

وإن يكن راجعها وجاها ومكثته قيل لا يضيؤ لأنها تعجلت من قبل أن وقوله بأنه قد ردها وإن يقل بحقها رددت فقل حق غير ما قد سبقا وقيل لا يلزم غير الأول وهو الذي يظهر في التحقيق يقول قد راجعت أو رددت وإن يجدد النكاح كانا ويلزم المميّة الإحداد لا تلبس الحلي ولا المعصفر كذا لك الدهان والخضاب وتلزم من بيتها لذاكا إن خرجت لحاجة فترجع ليس لها قط صلاة الخمس وإن تكن صبيّة فيؤمر بمنعها أن تلبس الحلي كمثل ما يأمرها بالطهر وقوله في الأصل في القضية

وصدقته حين ما أتاه وقيل بل حقهما التفریق تسمع حجة الرجوع فافهم بنفسه يكون دعوى عندها فلانة حسب الذي قد كنت كمثل يلزمه أن يصدقا لأنه مراده بالمقول (١) إذ لم يرد تعدد الحقوق فلانة ووصلها أردت أقوى من الرد لها أركاناً في مدة العدة لا تزداد كذا لك الطيب عليها حجراً وكحل عينها لها يعاب لا تخرجن ما لم ترى هلاكاً يضمها عند الصلاة الموضع إلا ببيتها مقام الحبس وليها يأمرها ويؤجر أو تأخذن عطرها الذكياً وبالصلاة ومعاني البر ولا أرى هذا على الصبيّة

لَوْ جَعَلْتُ فِي رِجْلَيْهَا حُلْخَالًا يُقَالُ فِي تَرْوِيحِهَا مَوْقُوفٌ فَإِنْ يَمُتْ يَنْتَظِرُ الْبُلْسُوعُ وَقَدْ مَضَى تَرْجِيحُ قَوْلِ الصَّحَّةِ مِنْ ثُمَّ قَدْ قَدِمْتُ الْأَعْتَادَا وَذَاتُ جُنَّةٍ (١) تُؤْفَى عَنْهَا يَأْمُرُهَا الْوَلِيُّ بِالْإِحْدَادِ وَمَنْ تَكُنْ فِي الْمُلْكِ لَا تُحْدَدُ (٢) وَقِيلَ فِي الْبَائِنِ بِالطَّلَاقِ وَلَا أَرَى لَهُ مِنَ الصُّوَابِ وَإِنْ يَكُنْ لَدَبًا فَيُمْكِنُنَا وَلَا أَرَى ثُبُوتَهُ فِي الْكُلِّ فَهَذِهِ أَحْكَامُ تِلْكَ الْعِدَّةِ

يُنَبِّئِي عَلَى قَوْلٍ بِهِ قَدْ قَالَا وَهُوَ مَقَالٌ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفٌ إِنْ رَضِيَتْ تَعْتَدُ لَا تَزِيغُ فَيَلْزَمُنْ بِهِ ثُبُوتُ الْعِدَّةِ وَلَا أَرَى الْقُوفَ لِي مُرَادًا مِثْلُ صَيَّةٍ فَيَأْمُرُهَا وَهَكَذَا يَأْمُرُ بِاعْتِدَادِ وَنِصْفِ حُرَّةٍ لَهَا تَعْتَدُ تُمْنَعُ حَتَّى الْكُحْلُ فِي الْحِدَاقِ وَجْهًا فَأَعْزُوهُ (٣) إِلَى الْإِيْجَابِ وَهُوَ بِهَذَا الْحَالِ يَقْرَبُنَا لِأَنَّهُ فِيهَا عَدِيمُ الْأَصْلِ (٤) وَمِنْ إِهْنَا لَطِيفُ الْمَدَدِ

(١) قوله : « ذات جنة » بضم الجيم أي ذات جنون .

(٢) قوله : « لا تحدد » أي ليس عليها إحداد .

(٣) قوله : « فأعزوه » أي أنسبه .

(٤) قوله : « عديم الأصل » أي الدليل ، يعني لا دليل عليه لا من الكتاب ولا من السنة .

كتاب الحيض والنفاس

وَذَكَرَهُ هُنَا (١) طَرِيقُ الْقَدَمَا مِنْ الْعُمَانِيِّينَ طَرًّا فَأَعْلَمَا
وَمِنْ هُنَا قَدْ رَتَّبَ التَّرْتِيبَا عَلَيْهِ شَيْخُنَا أَبُو يَعْقُوبَا (٢)
وَذَاكَ لَا غَبَارَ حَالِ الْعِدَدِ (٣) فَإِنَّهُ الْأَصْلُ لَهَا فِي الْمُدَدِ (٣)
فَبِإِنْقِضَاءِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ يَزُولُ عَنْهَا حُكْمُ الْأَلْتِبَاسِ

بَابُ الْحَيْضِ

فَالْحَيْضُ دَمٌ (٤) جَاءَ مِنْ فَتَاةٍ قَدْ بَلَغَتْ تِسْعًا مِنَ السَّنَوَاتِ
مِنْ مَوْضِعِ الْجَمَاعِ يَخْرُجَتَا وَهُوَ مِنَ الصَّحَّةِ يُحَسِّنَا
لَأَتَمَّا طَبِيعَةُ النِّسَاءِ رُطُوبَةٌ تَنْصَبُ بِالدِّمَاءِ
تُدْفَعُهُ حَرَارَةُ الطَّبِيعَةِ فِي وَفْتِهِ بِحِكْمَةٍ بَدِيعَةٍ

(١) إفراد الضمير في قوله : وذكره للإشعار بأن الحيض والنفاس شيء واحد ، وما النفاس إلا حيض زادت أيامه . وهو ما يراه جمع من المحققين ، منهم الإمام المجتهد أبو ساكن في الإيضاح وورد في الحديث : « النفاس بمعنى الحيض » قال ابن الأثير : وقد نفست المرأة تنفس بالفتح إذا حاضت . والنهاية ج ٣ ص ١٦٤ . أو الضمير عائد إلى الكتاب . وأصحابنا المغاربة يوردون أحكام الحيض والنفاس في الطهارات ؛ لعلاقتها بها اصالة ولكل وجهة . أبو إسحاق .
(٢) أبو يعقوب هو الإمام العلامة يوسف بن إبراهيم الوازجاني المغربي صاحب العدل والإنصاف والدليل والبرهان ، وهو الذي رتب مسند الإمام المحدث الربيع بن حبيب رضي الله عنهما .

(٣) العِدَد بالكسر جمع عِدَّة ، و المُدَد بضم الميم جمع مُدَّة .

(٤) في القاموس وَالْدَّم — بَشَدُ الْمِيم — نبات ولغة في الدم المحفَّقة .

فَهُوَ دَمٌ لَكِنْ يُخَالِفُ الدَّمَاءَ فَلَوْنُهُ يَكُونُ ذَا ثَلَوْنٍ يُضَبُّ بِالرَّيْحِ لِأَنَّهُ أَذَى وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ أُسِّسَ (٢) وَإِنْ أَتَى مِنْ خَارِجٍ عَنِ الرَّحِمِ بَلِ اسْتِحَاضَةً وَذَا إِنْ تَبَجَّسَ (٣) عَلَى فَمِ الْفَرْجِ غُرُوقٌ تُذَكَّرُ مِنْ هَاهُنَا شَقٌّ لَهَا مِنْ اسْمِهِ وَلَيْسَ تُعْطَى حُكْمُهُ بَلْ تُعْطَى وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ تَغَسَّلْنَا فَلَا يَطَاهَا عِنْدَ فَوْرَةِ الدَّمِ وَذَاكَ أَنْ تَغْسَلَ إِذْ تُصَلِّي وَالْأَمْرُ بِالْفُغْلِ لَهُ اسْتِحْبَابٌ (٤) وَإِنْ يَكُنْ مِنْ مَخْرَجِ الْبَوْلِ جَرَى وَذَاكَ حُكْمُهُ كَبُولٍ سَالًا

حُكْمًا وَوَصْفًا مَخْرَجًا وَحُكْمًا (١) وَضَبُّهُ بِالْوَصْفِ أَقْوَى مُمَكِّنُ فَمُتْنِ الرِّيحِ هُوَ الْحَيْضُ إِذَا أَى مُتْنِ الرِّيحِ حَيْثُ وَنَجَسَ لَمْ يَكْ ذَاكَ حَيْضَةً فَتَلْتَزِمُ بِهِ غُرُوقٌ وَلَهُ حُكْمُ النَّجَسِ تُشَابُهُ الْحَيْضُ مَتَى تَنْفَجِرُ لِشَبِّهِ لَوْنِ دِمَهِا بِدَمِهِ أَحْكَامَ طَهْرٍ وَلِذَاكَ تُوْطَى لَهُ إِذَا مَا شَاءَ يَأْتِيَا وَيُجْزَاهُ غُسْلُ الصَّلَاةِ فَأَعْلَمَ وَبَعْدَهَا قَامَ لِذَاكَ الْفِعْلُ كَرَامَةً لَهُ وَلَا إِيْجَابُ فَإِنَّ ذَاكَ مَرَضٌ بِهَا طَرَا وَيُغْسَلُ الْمَوْضِعُ حِينَ زَالَا

- (١) قوله : . حكماء الأول بضم الحاء وإسكان الكاف مفرد الأحكام . وقوله آخر البيت وحكماء بكسر الحاء وفتح الكاف جمع حكمه .
- (٢) أسس : بفتح المهملة وكسر السين أى تنن .
- (٣) تبجس : أى تنفجر ومنه قوله تعالى : فانجست منه اثنتا عشرة عينا ، والمراد هنا خروج الدود وسيلانه منها .
- (٤) قوله : والأمر بالغسل له استحباب لعل صوابه . لها . فيكون الضمير راجعا الى المستحاضة . وهذا هو الحق . والقول بلزوم الغسل على المستحاضة مرجوح وعلى ما في هذه النسخة فالضمير عائد إلى الزوج أى أنها تؤمر بالغسل كرامة له .

كَذَاكَ دَمٌ قَدْ أَتَى لِحَامِلٍ إِذْ لَمْ يَكُ الْمَحِيضُ (١) فِي الْحَوَامِلِ
 مَا جَعَلَ إِلَٰهَ فِي النِّسَاءِ فِي حَالَةٍ حَيْضًا وَحَمْلًا جَائِي (٢)
 وَقِيلَ بَلْ يَكُونُ حَيْضًا مَعَهُ لِضَعْفِ ذَاكَ الْحَمْلِ أَنْ يَجْرَعَهُ (٣)
 لِأَنَّ ذَاكَ لِلْجَيْنِ قُوَّتُهُ فَيُخْرِجَنَّ عَنْهُ مَا يَفُوتُهُ
 وَذَاكَ بَعْضُ الْحَيْضِ يُعْطَى اسْمُهُ وَيَلْزَمُنْ عَلَيْهِ يُعْطَى حُكْمُهُ
 وَمَا أَتَى مِنْ خَبَرٍ نَفَاهُ فَهُوَ عَلَى الْعَالِبِ لَا سِوَاهُ
 وَإِنْ أَتَى الْإِيسَ بَعْدَ مَا انْقَطَعَ دَمٌ كَحَالِهِ الَّتِي بِهَا ارْتَفَعَ
 فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ حَيْضٌ تَدْعُ بِهِ الصَّلَاةَ وَأَنَاسُ مَنَعُوا
 وَهَؤُلَاءِ جَعَلُوهُ دَاءًا بَعْدَ الْإِيَّاسِ يَطْرُقُ النِّسَاءُ
 وَهُوَ مِنَ الْحَيْضِ أَرَاهُ أَقْرَبًا إِذْ حَالُهَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْقَلِبَا
 لِأَنَّمَا يَرْفَعُهُ يِيَّاسُهَا بِكِبَرِ السِّنِّ وَذَا إِيَّاسُهَا
 وَيُمْكِنُ الصَّحَّةُ أَنْ تَعُودَا كَحَالِهَا وَلَمْ يَكُنْ بَعِيدَا
 إِنْ سَلِمَ الْعُودُ فَإِنَّ الْحَالَا يَعُودُ قَدْ رَوَى لَنَا أَمْثَالَا
 وَيَلْزَمُ الْمَرَأَةَ أَنْ تُمَيِّرَا بَيْنَ الدِّمَاءِ فَتَكُونُ أَحْرَزَا

(١) اغيض الحيض . وقد يجيء الحيض بمعنى الحيض . ووقته ومكانه كما في قوله تعالى يسألونك عن الحيض . أى الحيض . وقوله فاعتزلوا النساء في الحيض أى وقته أو مكانه على أن المصدر في هذا النحو من الفعل يجيء على مفعول نحو معاش ومعاد ومقبل ومجىء . أبو إسحاق .

(٢) حاءى : صفة الحمل .

(٣) يجرعه : أي يشربه .

وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهَا وَالْأَوَّلُ
لِأَنَّهَا لَهَا بِهِ أَحْكَامُ
وَهِيَ إِذَا لَمْ تَذَرِ مَا التَّفْرِيقُ
لَا تَذَرِي كَيْفَ تَفْعَلْنَ بِالدَّمِ
وَبِالْيَاسَانِ تُعْرِفُ الطَّرِيقَا
وَصُفْرَةً أَوْ حُمْرَةً تَأْتِيهَا
فَقِيلَ حَيْضٌ وَأَنَاسٌ قَالُوا
إِلَّا إِذَا مَا جَاءَ قَبْلَهَا الدَّمُ
كَذَلِكَ الْكَامِنُ فِي الْأَرْحَامِ
لَكِنَّهُ يَتَّبِعُ مَا تَقَدَّمَ
وَالْحَيْضُ لَا يَكُونُ إِلَّا قَاطِرًا
وَهُوَ يَدُومُ فِي النِّسَاءِ أَيَّامًا
وَأَنْ يَكُنْ قَبْلَ الثَّلَاثِ انْقِطَاعًا
بَلْ ذَاكَ دَاءٌ وَأَنَاسٌ قَالُوا
أَقْلَهُ مَعَ هَؤُلَاءِ لَيْلَةٌ
وَقِيلَ دَفْعَةٌ أَقْلُ ذَاكَ
إِنْ أَذْبَرَ الْحَيْضُ فَصَلَيْنَا

أَظْهَرَ فِي جَنَابِهَا (١) إِذَا تَعْمَلُ
مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ
فَحَالُ أَمْرِهَا بِهَا يَضِيقُ
تُصَلِّي أَوْ تَصُومُ أَمْ لَمْ تَصُمْ
مُبَيَّنًا مُحَقِّقًا تَحْقِيقًا
فِي وَقْتِهَا فَالْخُلْفُ جَاءَ فِيهَا
لَيْسَ بِحَيْضٍ بَلْ هُوَ اغْتِلَالٌ
فَحُكْمُهُ تُعْطَى عَلَى مَا حَكَمُوا
لَا يُعْطَى حُكْمُ الْحَيْضِ فِي الْأَحْكَامِ
مِنْ قَاطِرِ الدِّمَاءِ حُكْمًا فَاعْلَمَا
لَيْسَ لَهَا تُفْتَشُ السَّرَائِرَا
أَقْلَهُ ثَلَاثَةٌ تَمَامًا
فَعِنْدَهُمْ لَيْسَ مَحِيضًا وَقَعَا
بِأَنَّهُ الْحَيْضُ وَلَا جَدَالُ
وَيَوْمُهَا وَلَا أَرَى دَلِيلَهُ
لِمَا رَوَوْا مِنْ خَبَرٍ هُنَاكَ
أَوْ أَقْبَلَ الْمَحِيضُ فَاتْرَكْنَا

(١) أى جنبها أى في حقها . وألزه النساء المرأة معرفة ندماء الثلاثة . كما ألزموا الذكر البالغ معرفة ندماء الثلاثة الخارجة منه . لاستقلال كل منها بحكمه . لكن التحقيق أنه يتعين على المرأة معرفة دم الحيض ودم الاستحاضة فقط . لأن دم النفاس يعرف بالولادة . ولا وجه للزوم معرفته . قال شيخنا تلمذها معرفة دم الحيض فقط لأنه إن لم يكن حيضا فهو استحاضة أبو إسحاق .

رَوَيْتُهَا مُلَخَّصًا (١) لِلْمَعْنَى
فَعَلَّقَ الْأَحْكَامَ بِالْإِقْبَالِ
وَلَمْ يَكُنْ يَعْتَبِرُ الْأَيَّامَا
وَهُوَ قَوِيٌّ غَيْرُ أَنَّهُ ذَكَرَ
فَيَنْبَغِي أَنْ نَجْعَلَ النِّسَاءَ
فَمَنْ تَعَوَّدَ اللَّيَالِي حَكَمًا
بِحَسَبِ الْعَادَةِ فِي الصَّنَفَيْنِ
وَعَشْرُ أَيَّامٍ مَعَ اللَّيَالِي
وَقِيلَ خُمْسٌ مَعَ عَشْرِ أَكْثَرِهِ
وَالطُّهْرُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَشْرًا
فَكُلُّ دَمٍ جَاءَ بَعْدَ عَشْرِ
وَهُوَ مَقَالٌ شَيْخِنَا الرَّبِيعِ
لَكِنَّمَا الْعَمَائِيُّونَ تَقَلَّوْا
مِنْ هَاهُنَا تَلْقَى الْفُرُوعُ تُبْنَى
وَلِأَبِي عَيْبَةَ الْعَلَامَةِ
كُلُّ دَمٍ يَجِيئُهَا مِنْ قَبْلِ
لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْأَسْتِحَاضَةِ
وَالْأَحْتِيَالِ لِلنِّسَاءِ مُبَاحٌ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ تَخْشَ مِنْهُ أَمْرًا

وَاللَّفْظُ لَمْ يُوَافِقَنَّ الرُّزْنَا
كَذَاكَ بِالْإِدْبَارِ فِي الْأَحْوَالِ
فَهَذِهِ حُجَّتُهُمْ تَمَامًا
أَيَّامَهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْخَبَرِ
مُوزَعَاتٍ (٢) بِاعْتِبَارِ جَاءَ
بِذَاكَ وَالْبَعْضُ لَهَا حُكْمُ الدِّمَا
وَذَا هُوَ الْجَامِعُ لِلْقَوْلَيْنِ
أَكْثَرُهُ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
وَقِيلَ غَيْرُ ذَا وَلَا نَعْتَبِرُهُ
فَصَاعِدًا وَالذَّوْنُ لَيْسَ طَهْرًا
مِنْ طَهْرِهَا فَهُوَ مَحِيضٌ يَجْرِي
وَلَيْسَ بِالْمَقَالِ لِلْجَمِيعِ
عَنْهُ وَقَوْلُهُ بِهِ قَدْ عَمِلُوا
فِي كُتُبِ الشَّرْقِ لِهَذَا الْمَعْنَى
قَوْلٌ فَتَنْتَرُنُ هُنَا أَعْلَامَهُ
وَقَتِ مَحِيضِهَا بِهِ تُصَلَّى
وَذَاكَ عِنْدَهُ بِحُكْمِ الْعَادَةِ
فِي قَطْعِهِ عَنْهَا وَلَا جُنَاحَ
فَقَدْ يَكُونُ الْاِحْتِبَاسُ ضَرًّا

(١) مُلَخَّصًا : أى مينا بكسر الخاء للفاعل .

(٢) قَوْلُهُ : .موزعات. أى مفرقات .

باب أحكام الحيض

وَيَرْفَعُ الْحَيْضُ الصَّلَاةَ عَنْهَا وَيَمْنَعُ الصِّيَامَ حَالاً مِنْهَا
لَكِنَّهَا تَقْضَى الصِّيَامَ حَتْمًا وَلَا قَضَاءَ لِلصَّلَاةِ حُكْمًا
وَأَنَّ أَثَاها الْحَيْضُ بَعْدَ مَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ يَلْزَمْنَهَا الْبَدَلُ
لَأَنَّهُ تَوَجَّهَ الْخِطَابُ بِهِ إِلَيْهَا وَكَذَا الْإِجَابُ
وَأَنَّ تَكُنْ قَدْ طَهَّرْتَ مِنْ قَبْلِ خُرُوجِهِ فَإِنَّهَا تُصَلِّي
وَتَمْنَعُ الْمَسْجِدَ لَا تَدْخُلُهُ وَالْمَسَّ لِلْمُصْحَفِ لَا تُفْعَلُهُ
كَذَلِكَ الْقُرْآنَ لَا تَقْرَأُهُ وَإِنْ تَكُنْ خَافَتْ فَمَا يَذْرَأُهُ (١)
وَجَائِزٌ لَهَا تُبَسِّمُنَا (٢) تَبْرُكًا أَوْ تَتَعَوَّذُنَا
وَجَائِزٌ دُخُولُهَا فِي الْمَسْجِدِ لِضَرَرٍ فَإِنْ يَزُلْ لَا تَقْعُدِ
وَيَمْنَعُ الْوُطْءُ فَإِنْ وَطَّاهَا فَقَدْ أَتَى الْكَبِيرَ إِذْ أَثَاها (٣)

(١) قوله : « وإن تكن خافت فما يذراها » بتسهيل الهمزة والأصل بتخفيفها ، والمعنى إن الخائض إذا خافت في ليلاها أو في خلوتها فاضطرت لقراءة شيء من القرآن لذهاب الخوف ، فلها أن تقرأ ما يدرؤ الخوف أى يدفعه .

(٢) قوله : « تُبَسِّمُنَا » أى تقرأ البسملة وهى « بسم الله الرحمن الرحيم » .

(٣) الجماع في الحيض والنفاس مما احتدمت فيه آراء علمائنا ، فمنهم من رأى أن المرأة تحرم به ، ويرجع ترجيح هذا القول عند الأكثر إلى أن النهى يدل على فساد المنهى عنه ، لكن التحقيق أن النهى الدال على الفساد فيما إذا كان راجعا إلى ذات المنهى عنه ، ولكن النهى في مسئلتنا راجع الى صفة فيه نص عليها كلام البارى جل وعلا وهى الأذى ، فمن هذا رأى فريق من العلماء عدم الحرمة ، وهذا الحق الذى لامية فيه لما له من الأدلة الصريحة ، وتحريم الزوجة من أصعب الصعب ، مع الإجماع على أن هذا الفعل حرام ، وألزم الفريق الأخير مرتكبه كفارة دينارا : لكل من الزوجين ، يؤديه إلى فقير تحل له الزكاة ، وسموه دينار الفراش ، وبين الفريقين ثالث توقف في الأمر ، ولم يحلل ولم يحرم ، وهو جمع من أئمة العلم كإمام المذهب أبى الشعناء والإمام أبى عبيدة رحمهما الله ، وهؤلاء نظروا إلى جانب ما في الفعل من الإثم العظيم ، وما يكتشفه من الجرأة على نهى الله تعالى ، وفي ذيل آية الحيض ما يتدبره أولو الأبواب من الحكمة البالغة والاشارات اللطيفة البديعة ، كسنة البديع البارى في ذيل الآيات « إن الله يحب المتطهرين » أبو اسحاق .

وَلَيْسَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ أَبَدًا مُسْتَنَدًا عَلَى مَعَانِي آيَةِ يُرَأً مِنْ فَاعِلِهِ إِنْ لَمْ يَتَّبَ مَسْئَلَةٌ قَدْ قَالَهَا مَنْ قَلَا رَأَى اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي زَوْجَتِهِ فَقَالَ لَا يُرَأً مِنْ حَلِيلِهَا هِيَ هَاتَ لَيْسَ ذَا الْمَقَالِ حَقًّا هُنَاكَ شَيْئَانِ فَأَمَّا الْفِعْلُ وَالثَّانِي تِلْكَ الزَّوْجَةُ الْمُفْتَرَشَةُ فَقِيلَ إِنَّهَا عَلَيْهِ تَفْسُدُ عُقُوبَةُ الْفِعْلِ الَّذِي تَعَجَّلَا وَبَعْضُهُمْ يَرَى بَقَاءَهَا لَهُ كَذَاكَ مُوسَى وَهُوَ مُوسَى الْأَوَّلُ (٣) وَالْأَصْلُ عَنْ أَسْلَافِنَا نَفَاهُ كَذَاكَ ابْنُ النَّضْرِ (٤) فِي مَقَالِهِ لِأَنَّهُ عَزَاهُ لِلْجَهْلُولِ

بَلْ فِيهِ لِلْأُمَّةِ إِجْمَاعٌ غَدَا وَمَا أَتَى فِي ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةٍ وَالْوَقْفُ عَنْهُ مِنْ أَغَالِيطِ الْكُتُبِ وَنَظْمُ الْأَصْلِ بِهَا الْمَقَالَا فَظَنَّ أَنَّ حُلْفَهُمْ فِي فَعْلَتِهِ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي تَحْلِيلِهَا بَلْ حَقُّهُ وَرَأَى الْبُحُورُ يُلْقَى مُحَرَّمٌ بِهِ يَقُولُ الْكُلُّ وَالْحُلْفُ فِي بَقَائِهَا مُفْتَرَشَةٌ (١) وَهُوَ عَنْ الْعُمَانِيِّنَ يُوجَدُ فَهُوَ كَمَنْ مَوْرُوثُهُ قَدْ قَتَلَا وَهُوَ أَبُو نُوحٍ (٢) وَتَدْرِي حَالَهُ وَقَوْمُنَا عَلَيْهِ أَيْضًا عَوَّلُوا وَهُوَ مُوجُودٌ وَمَا ذَرَاهُ يَبِينُ غَيْرَ عَارِفٍ بِحَالِهِ وَبَعْدَهُ قَدْ قَالَ فِي التَّحْلِيلِ

(١) أي فراشا للزوج .

(٢) قوله : «أبو نوح» هو صالح الدهان أحد تلاميذ الإمام جابر بن زيد .

(٣) موسى الأول هو موسى بن أبي جابر الأزكوى ، وقد سبق ذكره وموسى الثانى هو

الشيخ موسى بن على ابن عزرة الأزكوى أيضا وقد سبق .

(٤) ابن النضر : هو الشيخ العلامة أحمد بن سليمان بن النضر السَّمَوَلِيّ صاحب عقود

الدعائم ، قصائده مشهورة فى الأديان والأحكام وبعض أصول الدين .

بِأَنَّهُا تَحِلُّ بِالدَّيْنَارِ وَهُوَ مَقَالُ جَاهِلٍ بِالْحَالِ وَإِنَّمَا ذَلِكَ تَكْفِيرٌ لِمَا مِثْلُهُ كَفَّارَةُ الْإِفْطَارِ فَذَلِكَ التَّكْفِيرُ لَا يَحِلُّ لَكِنَّهُ كَفَّارَةٌ لِلذَّنْبِ وَزَوْجَةُ الْإِنْسَانِ لَا يُؤْتَرُ ثُمَّ أَبُو الشَّعْثَاءِ قَدْ تَوَقَّفا كَذَلِكَ مَحْبُوبٌ (٢) فَهَلْ تَرَاهُمْ كَلًّا وَلَكِنْ وَقَفُوا مِنْ أَجْلِ مَا إِذِ الدَّلِيلُ لَمْ يَكُنْ مُفَرَّقًا وَإِنَّمَا فَرَّقَ مَنْ قَدْ فَرَّقَا رَأَوْا بِأَنْ فَتَحَ هَذَا الْبَابَ لِأَنَّ غَالِبَ الْوَرَى يَخْشَوْنَ فَعَاقَبُوهُ بِفَسَادِهَا لَكِنِّي وَاسْتَبْطَوُا حُجَّتَهُ أَنْ جَعَلُوا أَيْضًا وَفِي الْأَصُولِ أَنَّ النَّهْيَ قَدْ

فِي قَوْلِ ذَلِكَ الْجَاهِلِ الْمَمَارِي إِذْ لَيْسَ ذَا الدَّيْنَارِ لِلْإِحْلَالِ أَتَاهُ مِنْ ذَنْبٍ عَلَيْهِ أَثِمًا فِي رَمَضَانَ الْأَكْلِ (١) بِالنَّهَارِ مَا كُوْلُهُ إِذْ كَانَ فِيهِ يَأْكُلُ وَذَلِكَ الدَّيْنَارُ عَنْ ذَا الْقُرْبِ فِي حِلِّهَا الدَّيْنَارُ إِذْ يُكْفَرُ وَمُسْلِمٌ كَذَا الرَّبِيعُ فَأَعْرِفَا قَدْ جَهِلُوا الْحُكْمَ بِمَا أَتَاهُمْ رَأَوْا مِنَ الْحَوِطَةِ فِيهِ فَأَعْلَمَا بَيْنَهُمَا فَيَجْعَلُوهُ مَوْتَقًا لِيَجْعَلِهِ بَابَ الْمَعَاصِي مُعْلَقًا بَيْنَ الْوَرَى يُفْضَى إِلَى الْعَطَابِ فِرَاقُهَا وَالرَّبِّ لَا يَخْشَوْنَ يَنْسَدُ بَابُ الْفُحْشِ عَنْ ذَلِكَ الْفُتَى ذَلِكَ مِثْلُ إِرْثٍ مَنْ قَدْ يَقْتُلُ يُفْضَى إِلَى فُسَادِ مَا فِيهِ وَرَدَ

(١) قوله : «الأكل» بالجر بدل من الإفطار .

(٢) قوله : «كذلك محبوب» هو الامام الجليل محبوب بن الرحيل بن سيف بن هيرة القرشي ، من أهالي البصرة ، ثم انتقل إلى عمان وسكن مدينة صحار ، وهو والد الإمام الشهير الشيخ محمد بن محبوب ، وله ذرية طيبة مباركة ، ويبتهم بصحار يعرف بال الرحيل إلى زماننا هذا ولينظر النصف اللبيب إلى ما حققه الناظم في هذا المقام .

مِنْ هَاهُنَا تَشَجَّعُوا وَفَرَّقُوا وَفَرَّعُوا عَلَيْهِ أَشْيَا تُذَكِّرُ مِنْ ذَلِكَ لَا تَحْرُمُ حَتَّى تَدْخُلَا لِأَنَّمَا الْبَقَا الْخِتَانَيْنِ بِذَا بِالْإِلْتِقَا تُعَلِّقُ الْأَحْكَامُ وَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْمُبَاشَرَةِ يَأْمُرُهَا أَنْ تَجْعَلْنَ عَلَيْهِ وَشَائُهُ إِنْ شَاءَ مَا عَدَاهُ إِذِ الدُّخُولُ مِنْ وَرَاءِ الثَّوْبِ فَلَا أَكْثَرُونَ مِنْهُمْ قَدْ فَرَّقُوا وَمَا عَلَيْهِمْ فِي الْخَطَا مِنْ حَرَجٍ وَإِنْ يَكُنْ جَامِعَهَا فِي الطُّهْرِ فَإِنَّهُ يَنْزِعُ حَالًا عَنْهَا فَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ مَرَّاهُ وَقَوْلُهَا الْحُجَّةُ مَهْمَا كَذَبَا وَإِنْ تَكُنْ قَدْ عَوَّدَتْهُ تَكْذِبُ وَبَعْدَ أَنْ مَضَى رَأَى الدَّمَاءَ فَقِيلَ لَا تَفْسُدْ وَهُوَ أَقْرَبُ وَأَنَّهَا حُجَّتُهَا قَدْ أَسْقَطَتْ

وَحَصَلَ الْمَطْلُوبُ حِينَ وَفَّقُوا فِي جُمْلَةِ الْفُرُوعِ مِمَّا أَثَرُوا حَشَفَةُ الْقَضِيبِ طَرًّا فَاحْفَلَا وَهُوَ الَّذِي يُوجِبُ أَحْكَامَ الْأَذَى وَلَيْسَ دُونَ الْإِلْتِقَا حَرَامٌ (١) يَحْذَرُ فَرْجَهَا بَأَنْ يُبَاشِرَهُ كَخِرْقَةٍ تَمْنَعُهُ لَدَيْهِ وَيَحْذَرْنَ أَنْ يَقْرَبْنَ إِيَّاهُ مِثْلَ دُخُولِ دُونِهِ فِي الرَّيْبِ عَمْدًا بِهِ (٢) وَالْبَعْضُ لَا يُفَرِّقُ إِنْ كَانَ ظَنُّهُمْ بِأَنْ لَمْ يَلْجِ وَعِنْدَهُ رَأْيُ الْمَحِضِ يَجْرِي وَحَالَةُ الْإِخْرَاجِ يُمْنَحْنَهَا فَهُوَ كَمَنْ بِالْعَمْدِ قَدْ أَثَاهُ مَقَالَهَا فَلِلْحَرَامِ ارْتِكَبَا فَلَمْ يُصَدَّقْهَا وَشَاءَ يَقْرُبُ فَالْخُلْفُ فِي فَسَادِهَا قَدْ جَاءَ لِأَنَّهَا قَدْ عَوَّدَتْهُ تَكْذِبُ بِكَذِبِهَا وَمَالَهُ تَعَوَّدَتْ

(١) قوله : «وليس دون الإلتقا حرام» أى تحريم : والمعنى أن الزوج لا يخزم عليه من زوجته الحائض إلا مباشرة الجماع ، وأقل ما يحصل ذلك بإيلاج الحشفة .

(٢) قوله : «عمداً به» أى بالدخول من وراء الثوب .

وَأِنْ وَطَّاهَا حَالَةَ الْإِسْكَارِ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ قَذَفَ الْجَنَابَةَ
وَلَمْ يَمَسَّهَا بِنَفْسِ الذَّكَرِ
قَدْ شَبَّهُوا ذَلِكَ بِالْجَمَاعِ
وَفِي الْقِيَاسِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى
وَأِنْ يَكُنْ جَامِعَهَا بِالْعَمْدِ
وَحَاكَمْتُهُ عِنْدَ قَاضِي الْبَلَدِ
فَأَنَّهُ قِيلَ عَلَيْهَا تَفْتَدِي
فَإِنْ أَبَى تَمْتَنَنَّ مِنْهُ
وَأَنْ تَكُنْ لَمْ تَسْتَطِعْ دِفَاعَهُ
وَمَالَهَا أَنْ تَقْتُلَنَّهُ قَطْعاً
خِلَافَ مَنْ قَدْ طَلَّقَتْ بِالْبَتِّ (٢)
فَأَنَّهَا تُدْفَعُ وَلَوْ قُتِلَ
وَمَالُهَا بِالْأَغْيَالِ تَقْتُلُهُ
كَذَاكَ قِيلَ وَهُوَ قَوْلُ ظَاهِرٍ
فَإِنَّ حَبْسَهُ لَهَا وَجَعَلَهَا
وَذَاكَ بَعَى مِنْهُ وَاعْتِدَاءُ
لَكِنَّهَا تُسْتَرُّهُ إِنْ يُلْزَمَا

فَالْخُلْفُ أَيْضاً فِي الْفَسَادِ جَارِي
فِي فَرْجِهَا تَعَمُّداً أَصَابَهُ
فَقِيلَ تَفْسُدُنْ عَلَيْهِ فَانْظُرِ
وَهُوَ مِنَ الْحَوِطَةِ فِي اتِّسَاعِ
إِذْ لَمْ يَتِمَّ الْأَشْتِرَاكُ وَصَفَاً
وَبَعْدَهُ قَابَلَهَا بِالْجَحْدِ
وَحَلَفْتُهُ أَنَّهُ لَمْ يَعْمُدِ
مِنْهُ بِمَا تَمْلِكُهُ مِنْ سَبَدِ (١)
عِنْدَ الْجَمَاعِ لَا تَقَرَّبْنَهُ
فَمَا عَلَيْهَا فَوْقَ الْأَسْتَطَاعَةِ
لَعَلَّهُ يَرَى بَقَاَهَا شُرْعاً
وَأُكْرِثَ وَجَاءَهَا لِيَأْتِيَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ يَرْجِعُ عَمَّا قَدْ عَمِلَ
لَأَنَّمَا لَهَا الدِّفَاعُ تَفْعَلُهُ
وَيَنْبَغِي فِيهِ مَقَالٌ آخَرُ
مَنْزِلَةُ الزَّوْجَةِ إِضْرَارٌ لَهَا
فَقَتْلُهُ لَيْسَ بِهِ هَبَاءُ
حُكْمٌ عَلَيْهَا وَكَذَا أَنْ تُعْرَمَا

(١) أى المال .

(٢) قوله : « بالبت » أي بالقطع . والمراد به من طَلَّقَتْ طلاقاً بائناً . كمن طَلَّقَتْ ثلاث مرات . وتسمى المطلقة الطلاق البائن مبتوتة لانقطاع مراجعتها .

وَشَرْطُهُ يُطَلَّقَنَّ مِرَارًا
وَأَنْ يَكُنْ قَالَ بِهَا (٢) فِي لَفْظَةٍ
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ ذَلِكَ يُقْتَلُ
وَأِنْ وَطَّاهَا فِي الْمَحِيضِ وَجَحَدَ
لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ فِي الظَّاهِرِ
لَكِنَّمَا الصَّحَّةُ فِيهِ تَلَمَّحُ
وَالْوُطْئُ فِي الْأَذْبَارِ عَمْدًا مُفْسِدُ
فَبَعْضُهُمْ أَفْسَدَهَا وَلَوْ خَطَا
قَدْ قَالَ أَذْبَارُ النِّسَاءِ حَرَامٌ
قَالُوا وَإِنْ كَانَ حَرَامًا أَفْسَدًا
قُلْتُ وَلَكِنْ قَدْ أَتَى فِي الْعَفْوِ
وَإِنَّمَا إِفْسَادُهَا عِقَابُ
وَرَاكِبُ الْفُرُوجِ بِالْحَرَامِ
وَهَاهُنَا مَسَائِلُ تَقَدَّمَا

مُفَرَّقَاتٍ وَيَجِيءُ الْإِنْكَارُ (١)
وَاحِدَةً فَالْخُلْفُ فِي الْقَضِيَّةِ
لَعَلَّهُ فِيهِ بَرَأْيٌ يَعْمَلُ
قِيلَ لَهَا تَعَاشِرْنَهُ إِنْ رَقَدَ
وَذَا الْمَقَالُ لَمْ يَكُنْ بِالشَّاهِرِ
وَعَامِلٌ بِالرَّأْيِ لَا يُجَرِّحُ
وَالْاِخْتِلَافُ بِالْخَطَا مُقَيَّدُ
لَمَّا بِهِ عَنِ النَّبِيِّ ضُبُطًا
عَلَيْهِ مِنْ إِهْنَاءِ السَّلَامِ
إِنْ أُحْطِيَ الْفَاعِلُ أَوْ تَعَمَّدَا
عَنْ مُخْطِئٍ فِي خَطَا وَسَهْوٍ
وَمَا عَلَى الْمُخْطِئِ مَا يِعَابُ
هُوَ الَّذِي يُوْءُ بِالْآثَامِ
نَظِيرُهَا فَتَنْقَطِعُ التَّكْلَمَا

(١) قوله : ويجيئ الإنكار أي ويجيئ الزوج بالإنكار .

(٢) قوله : . وأن يكن قال بها . وذلك كأن يقول لها أنت طالق ثلاثا ولم تسبق منه تطليقتان

فليس لها هنا أن تقتله إذا جحد الطلاق لأن في مسأله قولين قيل تطلق واحدة وقيل ثلاثا وعند بعض قومنا لا تطلق أصلا لأن هذا من طلاق البدعة .

بابُ النَّفَاسِ

وَهُوَ دَمٌ يَخْرُجُ عِنْدَ الْوَلَدِ فَائِلُهُ بِالْأَرْبَعِينَ حُدًّا وَقِيلَ بَلْ أَكْثَرُهُ سِتُونًا وَفِي أَقْلِهِ أَقَاوِيلٌ وَلَا وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ اعْتِيَادٌ وَكُلُّ مَا آتَى مِنَ الدَّمَاءِ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ وَلَدْتَ بِهِيمَةً وَعِنْدَهَا قَدْ جَرَتْ الدَّمَاءُ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ وَلَدْتَ مِنْ غَيْرِ مَا وَالْعُسْلُ لِلصَّلَاةِ حُتْمًا وَاجِبٌ إِنْ سَالَ دَمٌ بَعْدَ أَنْ يَنْقَطِعَا وَقَبْلَ إِنْ يَخْرُجَ ذَاكَ الْوَلَدُ وَقَالَ بَعْضُ بَانِفَقَاءِ الْهَادِي (٣) وَهُوَ مِنَ التَّخْفِيفِ يَقْرُبُنَا وَحُكْمُ ذَاتِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ فِي كُلِّ حَالٍ دُونَ مَا اخْتِلَافٍ

كَالْحَيْضِ إِلَّا فِي مَزِيدِ الْأَمَدِ (١) أَكْثَرُهُ وَالْعَشْرُ أَذْنَى عَدًّا وَقِيلَ بَلْ أَكْثَرُهُ تِسْعُونَ نَذْكُرُ كُلَّ مَا بِهِ قَدْ ثِقَلًا تَلْتَزِمُ الْفَتَاةُ مَا عَتَادَ فِي وَقْتِهَا فَهُوَ نِفَاسٌ جَائِي أَوْ لَحْمَةٌ قَيْحَةٌ ذَمِيمَةٌ فَهُوَ نِفَاسٌ مَا بِهِ مِرَاءُ دَمٍ فَطَاهِرًا تَكُونُ فَأَعْلَمَا وَهُوَ مِنَ السَّنَةِ حُكْمًا وَاجِبٌ (٢) أَوْ لَمْ يَسِلْ فَبَعْدَمَا أَنْ تَضَعَا لَيْسَ لَهَا عَنِ الصَّلَاةِ ثَقَعْدُ وَقِيلَ إِنْ تَرَكُزَ لِلْمِيلَادِ وَاللَّهُ بِالْعِبَادِ يَلْطَفُنَا قَدْ اسْتَوَى عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ فِي مَوْضِعِ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ

(١) الأمد : الأجل .

(٢) قوله واجب الأول بمعنى لازم وهو الوجوب الشرعي والثاني بمعنى ثابت وهو الوجوب

اللغوي ففيه الجنس المماثل . ص .

(٣) والعنق والمقدم استعارة للذي يسبق الولد من غشائه .

وَفِي النِّفَاسِ قَالَتْ الْأَعْلَامُ وَوُطِئَهَا فِيهِ حَرَامٌ مِثْلُ مَا وَبَعْضُ مَنْ أَفْسَدَهَا هُنَاكَ وَذَا الْمَقَالُ فِي الْقَدِيمِ أَكْثَرُ وَبَالَعَ الشَّيْخُ أَبُو نُبَهَانَ (١) وَإِنَّمَا الْمُصِيبُ فِي ذَاكَ الضِّيَا لِأَنَّهُ نَصْرَ الذَّكَرِ حَصْرَ الْحَائِضَا وَفِي النِّفَاسِ الْوُطْيُ لَا يَحِلُّ وَآئُهُ يُرَوَّى عَنِ الْمُحْتَارِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِفْسَادِهَا وَلَيْسَ مَانِعٌ عَلَيْهِ الذَّكَرُ وَإِنْ يَكُنْ عَنِ النَّبِيِّ ثِقَلًا وَإِنْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ إجماعٌ لِلنَّصْرِ سِرٌّ وَلَهُ خَصَائِصُ

حَيْضٌ وَلَكِنْ زَادَتْ الْأَيَّامُ فِي الْحَيْضِ مِنْ أَحْكَامِهِ تَقْدَمًا فَلَا يَقُولُ هَاهُنَا بِذَاكَ وَالْمُتَأَخَّرُونَ مِنْهُ اسْتَنَكَرُوا أَنْكَرَهُ عَلَى الضِّيَا (٢) إِعْلَانًا وَإِنْ يَكُنْ أَكْثَرُهُمْ مَارِضِيًا وَصَارَ فِي النِّفَاسِ مَعْنَى عَارِضًا وَآئُهُ قَالَ بِذَاكَ الْكُلُّ مُحَمَّدٌ صَلَّى عَلَيْهِ الْبَارِي عَلَيْهِ بِالْإِثْنَيْنِ فِي مِيلَادِهَا فِي شِدَّةِ الْأَمْرِ كَحُكْمِ يَطْرُؤُ فَهُوَ مِنَ الْآحَادِ وَصَفًا جُعِلَ قَعَايَةُ الْإِجْمَاعِ الْاِمْتِنَاعُ وَلَمْ تَكُنْ لِعَبْرِهِ الْخَصَائِصُ

(١) الشيخ أبو نهبان : هو العلامة جاعد بن حميس ابن مبارك الخروصي المتوفى يوم ٥ ذى الحجة من سنة ١٢٣٧ هـ رضى الله عنه . وجزاه عن الاسلام والمسلمين الجزاء الوافر في رياض الجنة والنعيم .

(٢) الضياء : كتاب مشهور جامع للأديان والأحكام في نحو ثلاثين جزء ألفه العلامة أبو ابراهيم سلمه بن مسلم العوتبي الصحاري وله أيضا كتاب الأنساب المشهور بتاريخ العوتبي .

كتاب البيوع

وَشَرَعَ الْبَيْعَ لَنَا تَعَالَى
لَوْ لَمْ يَحِلَّ الْبَيْعُ فِي الْأَشْيَاءِ
نَحْتَاجُ لِلشَّيْءِ فَلَا نُذِرْكُهُ
وَيَبِيعُهُ صَارَ لَنَا سَيِّلًا
وَالْبَيْعُ مِنْهُ جَائِزٌ وَمِنْهُ مَا
وَهَا أَنَا أَذْكُرُهُ جَمِيعًا
لَإِنَّ فِعْلَهُ حَرَامٌ فَوَجِبَ
وَبَعْدَهُ الْمَكْرُوهُ فَالْمُبَاحُ
لِحِكْمَةٍ صَيَّرَهُ حَلَالًا
ضَاقَ عَلَيْنَا وَاسِعُ الْفَضَاءِ
لِأَنَّ غَيْرَنَا غَدًا يَمْلِكُهُ
وَكَانَ حُكْمُ ذَلِكَ التَّحْلِيلِ
يُكْرَهُ وَالْبَعْضُ غَدًا مُحَرَّمًا
لَكِنِّي أَقْدِمُ الْمَمْنُوعَا
عَلَى الْعِبَادِ فِعْلُهُ أَنْ يُجْتَنَّبَ
إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي فِعْلِهِ جُنَاحٌ

باب الربا

وَجَرَّمَ الرَّبَا لِلْإِتِّلَاءِ
وَشَدَّدَ الْقَوْلَ بِهِ تَشْدِيدًا
حَرْبٌ مِنَ اللَّهِ لِمَنْ لَمْ يَنْتَهُ
وَهُوَ يَجِيءُ قِيلَ مِنْ أَبْوَابِ
أَقْلُهَا فِي شِدَّةِ الْحَرَامِ
وَذُو الرَّبَا مَرْدُودَةٌ أَعْمَالُهُ
إِذَا دَرَى بِهِ وَذَلِكَ مُبْطِلٌ
وَيَمَحُقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيُزِيهِ
مِنْ ثَمَّ أَخْفَى عِلَّةَ الرَّبَا
وَأَغْلَظَ الْوَعِيدَ وَالتَّهْدِيدَ
فَلْيَأْذَنْ بِحَرْبِهِ أَوْ يَنْتَهُ
وَعَدُّهَا سَبْعُونَ فِي الْحِسَابِ
كَمَنْ أَتَى الْأُمَّ بِلَا احْتِرَامٍ
لَوْ كَانَ قِرَاطًا حَوَاهُ مَا لَهُ
لِأَنَّهُ مِنَ الْكَبِيرِ يُجْعَلُ
لِلصَّدَقَاتِ فِي كَلَامِ الرَّبِّ

وَذَلِكَ الْإِمْحَاقُ إِذْهَابُ لِمَا
وَيُحْبَسُ الْمُشْرِكُ إِنْ تَبَيَّنَا
كَذَلِكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
وَقَدْ نُهُوا عَنْ الرِّبَا فَأَكَلُوا
وَتَائِبٌ يَأْخُذُ رَأْسَ مَالِهِ
وَإِنْ يَكُ الْمُرَبِّي عَلَيْهِ مُعْسِرًا
وَالنَّصْرُ جَاءَ فِي صُنُوفٍ سِتَّةٍ
وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ وَفِي الشَّعِيرِ
وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ وَطَوْرًا قَالَا
فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ لِاتِّبَاعٍ
إِلَّا إِذَا يَدًا يَكُونُ يَدٌ
وَإِنْ يَزِيدُ بَعْضٌ فِيهِ اخْتَلَفَا
فَالْبَحْرُ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ عُمَرَ
وَصَحْبُنَا أَيْضًا عَلَيْهِ عَوَّلُوا
وَذَلِكَ مَعْنَى قَدْ رَوَاهُ الْبَحْرُ
فَوَجَبَ الْأَخْذُ بِهِ فِي الْفَتَوَى
لَأَنَّهُ إِمَّا مُيِّنٌ لِمَا
أَوْ نَاسِخٌ لِمُقْتَضَى التَّسْوِيَةِ

يَنْمُو وَيَرْبُو (١) أَيْ يَزِيدُ فِي التَّمَا
يَبِيعُ الرِّبَا مِنْهُ مَقَالًا بَيْنَا
فَقَدْ نُهُوا عَنْ أَكْلِهِ جَهَارًا
وَبَخَّهْمُ بِهِ الْكِتَابُ الْمُنَزَّلُ
وَمَا يَزِيدُ لَيْسَ مِنْ حَلَالِهِ
يَلْزَمُ ذَا الْحَقِّ لَهُ أَنْ يُنْظَرَا
فِي ذَهَبٍ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ
بِمِثْلِهِ وَالتَّمَرُ بِالتَّمُورِ
مَا اخْتَلَفَ النَّوْعَانِ بَعْجَ حَلَالًا
بَعْضًا بِبَعْضٍ وَهُوَ الْإِجْمَاعُ
مِثْلًا بِمِثْلِ بَعْضُهَا لَمْ يَزِدْ
لَوْ حَاضِرًا بِحَاضِرٍ مِنْ سَلَفَا
وَجَابِرٌ تَلْمِيزُهُمْ لَمْ يَحْجَرَا
فَلَا رَبًّا إِلَّا إِذَا يُوجَلُ
يَرْفَعُهُ وَفِيهِ ذَاكَ الْحَصْرُ (٢)
كَيْلًا نُضَيِّعُ الدَّلِيلَ الْأَقْوَى
قَدْ كَانَ فِي سِوَاهُ حُكْمًا مُبْهِمًا
فِي حَاضِرٍ بِحَاضِرٍ فِي الصَّفَقَةِ

(١) وفي بعض النسخ «وَيَرْبُو» .

(٢) قوله : « وفيه ذاك الحصر » يشير إلى الحديث المشهور عن ابن . عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما الربا في النسيئة » .

وَفِي الْقُرْآنِ ذِكْرُ الْإِنْتِظَارِ
 وَالْإِنْتِظَارُ لِلنَّسِيَةِ أَقْضَى
 وَأَجْمَعَ الْمُخَالَفُونَ طَرًّا
 وَنَقَلُوهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
 وَنَقَلُوا عَنْ وَلَدِ الْفَارُوقِ
 وَزَعَمُوا بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ انْعَقَدَ
 وَالْخُلْفُ جَاءَ مِنْ وَجْهِ أُخْرَى
 فَبَعْضُهُمْ قَدْ قَصَرَ الرَّبَا عَلَى
 لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ التَّغْلِيلَ
 فَهُوَ تَعَبُّدٌ وَلَسْنَا نَعْقِلُ
 فَاسْتَبْطَأُوا عَلَيْهِ بِالْفَهْمِ
 وَقِيلَ الْأَقْيَاتُ مِمَّا يُدْخَرُ
 لِأَنَّمَا الْمَذْكُورُ بِالْخُصُوصِ
 وَذَكَرَ النَّقْدَيْنِ إِذْ هُمَا إِلَى
 فَلَا غَيْبَارَ بِمَنَافِعِ الْوَرَى
 وَإِنْ يَكُنْ يُسْرَعُ لِلْفَسَادِ
 وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ حَدِّدُوا
 وَقِيلَ إِنَّ عِلَّةَ الرَّبَاءِ
 فَلَا يُبَاعُ حَجَرٌ بِحَجَرٍ
 كَذَلِكَ الْقِرْطَاسُ بِالْقِرْطَاسِ

فِي رَدِّ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْإِعْسَارِ
 إِذَا لَا انْتِظَارَ لِلَّذِي كَانَ مَضَى
 يُجْعَلُ مَا زَادَ رَبًّا وَحَجَرًا
 مِنَ الصَّحَابَةِ أُولَى التَّمَجِيدِ
 رُجُوعُهُ لِلْقَوْلِ بِالتَّضْيِيقِ
 عَلَيْهِ وَهُوَ عِنْدَنَا حَتْمًا يُرَدُّ
 مَا بَيْنَ أَشْيَاخِ الْعُلُومِ تُطْرَى
 مَوَاضِعِ النَّصْرِ وَلَمْ يُعْلَلَا
 نَبِيْنَا إِذْ ذَكَرَ الدَّلِيلَا
 مَعْنَاهُ وَالْجُمْهُورُ فِيهِ عَمَلُوا
 بِالْكَيْلِ أَوْ بِالْوَزْنِ أَوْ بِالطَّعْمِ
 لَامِثٌ بِطِيخٍ وَمَالًا يُدْخَرُ
 أَنْوَاعُ الْأَقْيَاتِ فِي التَّصَوُّصِ
 ذَاكَ وَسِيلَةً بِهَا تُوصَلَا
 فِي الْأَقْيَاتِ إِنْ يَكُنْ مُدَّخَرَا
 فَمَا الرَّبَا فِيهِ بِحُكْمِ بَادِي
 بِكَوْنِهِ قَبْلَ الثَّلَاثِ يَفْسُدُ
 جَنْسِيَّةُ الشَّيْئَيْنِ بِالسَّوَاءِ
 لِأَنَّهُ جَنْسٌ لَدَى الْمُعْتَبَرِ
 وَذَاكَ كُلُّهُ يَبِيعُ النَّاسِي (١)

وَقِيلَ إِنَّ جُمْلَةَ الْأَذْهَانِ جِنْسٌ كَمَثَلِ الْحَلِّ وَالْأَسْمَانِ
 فَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ لَا يُبَاعُ هَذَا بِذَا وَقِيلَ بَلْ يُبَاعُ
 لِأَنَّهُ جِنْسَانِ لَيْسَ جِنْسًا فَجَائِزٌ أَنْ يُنْقَدَنَّ أَوْ يُنْسَا
 كَذَلِكَ يَبِيعُ الشَّحْمُ بِاللَّبَنِ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ مَدَى الزَّمَانِ
 كَذَلِكَ الْحُوتُ بِحَبِّ عُلْمَا لِأَنَّهُ جِنْسَانِ عِنْدَ الْعُلَمَا
 وَقِيلَ مِنْ بَاغِ الْكَسِيفِ (١) وَالسَّمَكِ نَسِيئَةً بِالْحَبِّ وَالتَّمْرِ هَلْكَ
 لِأَنَّمَا جَمِيعُهُ مَطْعُومٌ فَالطَّعْمُ هُوَ جِنْسُهُ الْمَعْلُومُ
 وَأَنَّهُ جِنْسٌ بَعِيدٌ لَا أَرَى ثُبُوتَهُ فَيَمْنَعُنْ وَيُحْجَرَا
 وَاللَّحْمُ جِنْسٌ فَلَحُومِ الْعِثَمِ بغيرِهَا لَيْسَ تَبَاعٌ فَأَعْلَمِ
 وَلَا يُبَاعُ حَيَوَانٌ أَبَدًا بِحَيَوَانٍ أَمَدًا مُمَدَّدَا
 لِأَنَّ ذَاكَ إِنْ يَكُنْ مِنْ نَوْعٍ فَالْبَيْعُ حِجْرٌ لِلرَّبَا الْمَمْنُوعِ
 أَوْ كَانَ مِنْ نَوْعَيْنِ فَالْبَيْعُ مُنْعٌ لِعَيْبَةِ الثَّانِي الَّذِي بِهِ تُبْعُ
 وَوَهْمُ الْأَصْلُ هُنَا فَجَوْرًا يَبِيعُ بغيرِ شَيْءٍ جَوْرًا
 نَسِيئَةً وَذَاكَ وَهْمٌ قَدْ سَرَى لَهُ مِنْ ابْنِ النَّضْرِ حَيْثُ ذَكَرَا
 وَلَمْ يَكُنْ جَوْرُهُ ابْنُ النَّضْرِ إِلَّا يَدًا وَلَمْ يُجْزَ فِي الصَّبْرِ
 وَالصَّائِغِيُّ (٢) ظَنَّهُ فِي النَّسَةِ فَمِنْ هُنَاكَ قَدْ أَتَتْهُ التَّحْطِئَةُ
 وَبَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ مَا كَتَبْتُهُ فَمَا حَكَاهُ الصَّائِغِيُّ وَجَدْتُهُ

(١) قوله : «الكسيف» هو حوت يجفف ويملح ويعرف عند أهل عمان بالعوال .

(٢) قوله : «الصائغي» هو صاحب الأرجوزة : الشيخ سالم بن سعيد الصائغي المنحى .
 وقد عكر هنا الإمام نور الدين ناظم الجواهر عليه ، ثم إنه بعدما كتب هذا ، وجد في أثر القدماء
 عن بعض علماء السلف أنه لا ربا في الحيوان ، ذكر ذلك الشيخ أبو غانم في المدونة ، فاستدركه
 الناظم فقال : «وبعد أن كتبت ما كتبتة الخ» .

بَعَيْنِهِ فِي بَعْضِ أَسْفَارِ الْأَوَّلِ
وَيَشْمَلُ الْمِلْحَ نَبَاتُ الْأَرْضِ
وَهُوَ مِنَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ أَنْ يَقَعَ
فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ أَذْنَى مِنْهُ
مِنْ ذَلِكَ الْفِضَّةُ بِالنَّحَاسِ
وَالثَّوْبُ بِالطَّعَامِ وَالزَّبِيبُ
كَذَلِكَ اللَّحْمُ بِتَمْرٍ وَهُمَا
لَأَنَّ قَوْمًا يَجْعَلُونَ الطَّعْمَا
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ مَايُكَالُ
فَالْاِخْتِلَافُ فِي الْفُرُوعِ يُنْتِ
وَكُلُّ قَائِلٍ بَوْصِفٍ يَجْعَلُهُ
وَرُبَّمَا قَدْ جَاءَ الْاِخْتِلَافُ
فَيَنْشَأُ الْاِخْلَافُ عِنْدَ صِنْفٍ
إِذْ بَعْضُهُمْ يَعْتَبِرُ الْبَعِيدَا
مِثَالُهُ الشَّحْمُ مَعَ الْأَلْبَانِ
لَكِنَّ الْاِشْتِرَاكَ مِنْ بَعِيدٍ
كَذَاكَ يَبِيعُ الْقُطْنُ بِالْكِتَانِ
كَذَلِكَ الثَّوْبُ بِحَبِّ مَا بِهِ
وَلَا يَجُوزُ الْحَبُّ بِالْمُبْسَلِ (١)

فَالْعُذْرُ مِنْ تَوْهِيْمِهِ حَالًا حَصَلَ
فِي قَوْلِ بَعْضِ دُونَ قَوْلِ بَعْضٍ
فَلَا أَرَى الْمَنْعَ بِهِ يَوْمًا وَقَعَ
وَالْبَيْعُ فِيهَا لَيْسَ مُنْغَعَهُ
وَالصَّفْرُ بِالْحَدِيدِ فِي الْقِيَّاسِ
بِالزَّيْتِ وَاللَّحْمُ كَذَا يَطْبُ
فِي رَأْيِ قَوْمٍ دُونَ مَنْ قَدْ حَرَّمَ
وَصَفَا لَهُمْ فَيُشْبِثُونَ الْحُرْمَا
جِنْسًا إِذِ الْكَيْلُ لَهُ اِغْتِلَالُ
عَلَى اِخْتِلَافٍ لَهُمْ فِي الْمَعْنَى
جِنْسًا لَهُ فَيَمْنَعْنَ مَايَشْمَلُهُ
بِقُرْبِهَا أَوْ بُعْدِهَا الْأَصْنَافُ
عِنْدَ مَقَالِهِمْ بِذَاكَ الْوَصْفِ
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ بَعِيدَا
فَاشْتَرَكَا فِي الْوَصْفِ يُطْعَمَانِ
فَالْمَنْعُ فِيهِ ظَاهِرُ التَّبَعِيدِ
لِأَنَّهُ تَبَاعَدَ الْجِنْسَانِ
بِأَسِّ لِبُعْدِ جِنْسِهِ مِنْ قُرْبِهِ
نَسِيئَةً وَهُوَ مَقَالُ الْكُلِّ

(١) قوله . النسل هو البسر المطبوخ بعد يأسه . وذلك عند أهل عمان .

وَذَاكَ لِاتِّمَاقِهِ فِي الْعَلَلِ
وَأَنَّهُ الْمُقْتَاتُ وَالْمُزَكَّى
فَهُوَ نُظِيرُ الثَّمَرِ بِالْحُبُوبِ
وَهُوَ كَثْمَرٍ بِثُمُورٍ بَيْعًا
وَفِي جِرَابٍ بِجِرَابٍ ثَمَرًا (٢)
خُلِفَ عَنِ الْأَشْيَاخِ بَعْضُ حَلَلِهِ
لَأَنَّهُ لَيْسَ بِزَائِدٍ عَلَى
قُلْتُ وَلَكِنْ صَوْرَةُ الْبَيْعِ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَعَلُوهُ قَرْضًا
وَقِيلَ بَيْعُ الْقَتِّ بِالسَّمَادِ (٣)
لَأَنَّهُ لَأَسْلَفٌ فَيُعْرِفَا
أَمَّا الرَّبَا فَلَيْسَ ذَا مِنْ بَابِهِ
وَحَيْثُ كَانَ الْعَبْدُ مِلْكُ السَّيِّدِ
لِأَنَّمَا الْعَبْدُ وَمَالُهُ لَهُ
وَحَيْثُ كَانَ الْأَخْتِلَافُ فِي الْوَلَدِ
كَذَاكَ أَيْضًا فَرَّغُوا عَلَيْهِ
وَالْإِبْنُ إِنْ أَرَبَى عَلَى وَالِدِهِ

فِي الْوِزْنِ وَالْكَيْلِ وَطَعْمِ الْمَأْكَلِ
فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ الْخِلَافُ يُحْكِي
كَذَلِكَ الْحُبُوبُ بِالزَّرْبِيبِ
وَمِثْلُ حَبِّ بِحُبُوبٍ تُوعَى (١)
وَهَكَذَا جَرِي بِجَرِي بُرًّا (٢)
وَأَنَّهُ كَالْقَرْضِ حُكْمًا جَعَلَهُ
مَا كَانَ أُعْطِيَ فَلِذَاكَ حُلَلًا
هِيَ الَّتِي تُقْضَى بِالْإِمْتِنَاعِ
فَالْقَرْضُ لِأَبَاسٍ بِهِ فَيَمْضَى
نَسِيئَةً يَلْحَقُ بِالْفَسَادِ
وَلَا السَّمَادُ ثَمَرٌ فَيُوصَفَا
إِذْ لَمْ تَكُنْ أَوْصَافُهُ حَتْمًا بِهِ
فَلَا رَبًّا بَيْنَهُمَا لِأَحَدٍ
فَهُوَ بِمَالِهِ يَزِيدُ مَالَهُ
هَلْ لِأَبِيهِ مَالُهُ أَيْضًا وَرَدَّ
قَوْلَيْنِ فِي إِرْبَائِهِ لَدَيْهِ
فَالْمَنْعُ فِي الطَّارِفِ (٤) أَوْ ثَالِدِهِ

(١) أي تُجْمَعُ .

(٢) ثَمَرًا وَبُرًّا : منصوبان على التمييز .

(٣) القت : نبات معروف ويُسَمَّى الْقَضْبُ «والسَمَاد» هو الزبل وهو معروف أيضا .

(٤) الطَّارِفُ : المال الجديد ؛ وهو ما يحصل للإنسان بكسب أو هبة ، و «الثالدة» : أو

التليد هو المال القديم الموروث .

وَأَن يَكُن قَدْ أَقْضِيَ الْإِطْلَاقَ
لِأَنَّ مَالَ الْوَالِدِ الْمُسَمَّى
بِلَا خِلَافٍ فَهُوَ مِثْلُ غَيْرِهِ
وَالصَّائِغِيُّ فِي الرَّبَا قَدْ ذَكَرَا
يَذْكُرُهَا فِي رَجُلٍ قَدْ اشْتَرَى
فَقَالَ لَا بَأْسَ وَلَكِنْ يُعْلَمُ
وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الْجَرِي
وَهَكَذَا الْأَحْكَامُ فِي التُّمُورِ
يُعْلَمُ عِنْدَ حُضُورِ الْمُدَّةِ
إِنْ صَحَّ مِنْهُ الْأَخْذُ كَانَ الْمُشْتَرِي
وَفِي كِتَابٍ وَاضِحٍ الْآثَارِ
رَفَعَهَا الشَّيْخُ سَلِيلُ دِرْعٍ (١)
قَالَ وَقَدْ وَجَدْتُهَا بِعَيْنِهَا
وَأَنْتَ تَذَرِي أَنَّ الْأَضْطِرَّارَ
لِأَنَّمَا فِعْلُ الرَّبَا مِثْلُ الزَّوْنِ
وَمَا لَنَا نَقِيسُهُ بِالْمَيْتَةِ
مَعَ أَنَّ الْأَسْثِنَاءَ فِيهَا نَصًّا
وَذَاكَ أَنَّ الْأَضْطِرَّارَ يَحْصُلُ

كَلامُهُمْ فَمَنْعُهُ اتِّفَاقًا
يَكُونُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُ حُرْمًا
مِنَ الْوَرَى فِي خَيْرِهِ وَضَيْرِهِ
مَسْئَلَةٌ يَلْزَمُنَا أَنْ تُنْكَرَا
جَرِيًّا بَجَرَيَيْنِ لِضُرِّ حَضْرَا
بَائِعُهُ بِأَنَّ ذَاكَ يَحْرُمُ
قَالَ حَفِظْتُ ذَاكَ عَنْ جَبْرِ جَرِي
وَعُيُوبِهَا مِنْ سَائِرِ الْأُمُورِ
بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَا حَادَّةٌ
مِنْهُ بَرِيًّا وَأَنَا مِنْهُ بَرِي
مَوْجُودَةٌ فِي الْقَوْلِ لِأَثْمَارِي
مُحَمَّدٍ مِنْهُ حَلِيفُ الشَّرْعِ
بَحْطُهُ قَدْ سَلِمْتُ مِنْ مِثْلِهَا (٢)
لَيْسَ يُسَوِّغُ الرَّبَا اِعْتِبَارًا
فِي كُلِّ حَالٍ لَا يَكُونُ حَسَنًا
وَالدَّمُ وَالْخَنَزِيرُ فِي الضَّرُورَةِ
فَهُوَ لَهَا بِذَاكَ حُكْمٌ حُصًّا
بَحِثْ لِأَشْيَاءَ هُنَاكَ يُؤْكَلُ

(١) الشيخ محمد بن درع من أهالي بلد آده من عمان ولم أقف على نسبه وهو من علماء دولة اليعاربة .

(٢) المين : الكذب .

وَالْبَيْعُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْبَلَدِ
يَلْزِمُهُمْ أَنْ يُطْعِمُوهُ جَهْرًا
فَإِنْ أَبَوْا كَانَ لَهُ بِالْقَهْرِ
وَالْجَرِيُّ فَوْقَ حَاجَةِ الضَّرُورَةِ
وَمَنْ يَكُنْ أَرْبَى لَهُ يُخَاصِمُ
وَفِي الْقِصَاصِ (٢) مِنْهُ وَالْمُحَالَّةُ
لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ فِي الذِّمَّةِ
وَقِيلَ لَا يَنْحَطُّ إِلَّا بِالْأَدَا
لَكُمْ رُؤُوسُ مَا لَكُمْ لَا تُظْلَمُوا
وَالْحِلُّ وَالْقِصَاصُ لَيْسَ رَدًّا
قُلْتُ وَلَكِنْ يُثْبِتُ الْإِحْلَالَ
لَأَنَّهُ فِي آيَةِ الرَّبَا وَمَا
لَأَنَّهُ مِنْ بَعْدِ الْإِعْسَارِ ذَكَرَ
وَرَدُّ رَأْسِ الْمَالِ لَا يَسْتَلْزِمُ
لِأَنَّمَا الْمُرَادُ مَنَعُ الزَّائِدِ
فَمَنْ أَحْلَاهُ فَقَدْ تَصَدَّقَا

فَهُوَ لِمَا كَوَّلَ الْبِلَادِ قَدْ وَجَدَ
وَيَذْفَعُوا عَنْهُ الْأَذَى وَالضَّرَّ
يَأْخُذُهُ لَا بِالرَّبَا وَالْحَجَرِ
مِنْ ثُمَّ تَدْرِي أَنَّهَا مَنكُورَةٌ (١)
صَاحِبُهُ أَوْ تُرْجِعَ الدَّرَاهِمُ
خُلْفَ عَنِ الْأَشْيَاخِ بَعْضُ قَالَ لَهُ
يَنْحَطُّ بِالْقِصَاصِ وَالتَّبَرُّةِ
لِأَنَّهُ الْمَفْهُومُ مِنْ مَعْنَى الْهُدَى
نَرَى بِرَدِّهَا الْكِتَابُ يَحْكُمُ
فَكَيْفَ نَتْرُكَنَّ هَذَا الْحَدَا
«وَأَنْ تَصَدَّقُوا» (٣) فَعِيَ الْمَقَالَا
أَرَادَ إِلَّا الْحِلَّ مِمَّا لَزِمَا
وَمِثْلُهُ الْقِصَاصُ أَيْضًا فَاعْتَبِرْ
مَنَعَ السُّقُوطِ وَهُوَ شَيْءٌ يُفْهَمُ
عَلَى الرُّؤُوسِ دُونَ حِلِّ الزَّائِدِ
وَنَالَ مِنْ ذَاكَ الثَّوَابِ وَارْتَقَى

(١) أي مُنكَرَةٌ لغة عمانية .

(٢) قوله : القصاص . هو أن يقطع حقا عليه عن حق له . والمراد هنا إذا كان له على أحد فضلة ربوية . يجب على الربوي ردّها له . وكان عليه لذلك المربي حق يماثل ماله من الربا فهل له أن يقتص ماله مما عليه قولان . والمُحَالَّةُ أن يحل المربي عليه أخذ الربا مما صار له عليه منه . والصحيح جواز الوجهين القصاص والحل . والله أعلم .

(٣) يقول قوله تعالى : « وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ » . يثبت الإحلال من الزائد . لأنه شيء في الذمة تجب منه التبرئة والمخاللة .

باب مناهي البيوع

وَحَيْثُمَا حَرَّمَ رَبَّنَا الرَّبَا لَكِنَّهُ نَهَى عَنْ أَشْيَا فِيهِ وَكَانَ أَحَدُ الشَّرِّ قَبْلَ الْمُصْطَفَى وَالْآنَ صَارَ ذِكْرُهَا مَنْسِيًّا لَا تُشْغِلُ النَّظْمَ بِذِكْرِهَا وَلَمْ وَإِنَّمَا أَذْكَرُ مَا مِنْهُ تَعْمُّ لَا يَمْدَحُ الْبَائِعُ لِلْبِضَاعَةِ لِأَنَّمَا الشَّارِي بِذَلِكَ يَرْغَبُ وَإِنْ يَكُ الشَّارِي بِنَفْسِهِ سَأَلَ وَلَا يَزِيدُ (١) فَوْقَهُ مِنْ خَبَرٍ وَالْكَذِبُ مَمْنُوعٌ فَكِلَاهُمَا كَذِبٌ وَلَا يَحِلُّ أَحَدُ مَالِ مُسْلِمٍ لِأَنَّ ذَاكَ لَيْسَ طِيبَ نَفْسٍ وَمِنْ هُنَاكَ قَدْ نَهَى خَيْرُ الْبَشَرِ وَذَلِكَ بَيْعُ مَا اخْتَفَى وَاسْتَتَرَا كَالْتَّمَرِ فِي الظَّرْفِ بِدُونِ نَقْشٍ نَهَى عَنِ النَّجْشِ وَذَلِكَ أَنْ تُرَدَّ

فَقَدْ أَبَاحَ الْبَيْعَ حُكْمًا طَيِّبًا فَجَانِبَ النَّهْيِ وَلَا تَأْتِيهِ لَهُمْ بَيْعٌ وَلَهَا الشَّرْعُ نَهَى وَلَمْ يَكُنْ إِلَّا اسْمُهَا مَرْوِيًّا يَذْكُرُهُ فِي الْأَصْلِ إِذَا قِيلَتْزَمَ بَلَوَى الْعِبَادِ وَبِهِ أُتِمُّ وَلَوْ بِهَا الْوَصْفُ الَّذِي أَدَاعَهُ وَرَبَّمَا زَادَ عَلَى مَا يَطْلُبُ فَجَائِزٌ يُخْبِرُهُ بِمَا حَصَلَ لِأَنَّهُ إِنْ زَادَ كَانَ مُفْتَرِيًّا فِي نَعْتِهَا فَلِلْحَرَامِ أَرْكَبَا بِخُدَعَةٍ أَوْ بِاخْتِيَالٍ مُؤَلِّمٍ وَلَا يَحِلُّ دُونَ طِيبِ النَّفْسِ أُمَّتُهُ عَنْ بَيْعِهِمُ بَيْعَ الْغَرَرِ وَلَمْ يَرَى (٢) أَحْوَالَهُ مَنِ اشْتَرَى وَكُلُّ مَسْتَوْرٍ كَذَاكَ يَمْشِي فِي سِلْعَةٍ وَلَمْ تَكُنْ لَهَا تُرَدُّ

(١) قوله : «ولا يزيد» لا هنا نافية ولذلك لم تجزم الفعل .

(٢) قوله : «ولم يرى» على إهمال لم عن الجزم على لغة من قال :

ألم يأتيك والأنباء تسمى بما لاقت لبون بنى زياد

وَعَنْ مُصْرَاقٍ (١)، الْمَوَاشِي قَدْ نَهَى
فِي عَظْمِ الضَّرْعِ فَيَحْسَبُنَا
فَمِنْ هُنَاكَ ثَبَتَ الْخِيَارُ
فَإِنْ يَشَاءُ الرَّدُّ يُرَدُّ صَاعًا
فَذَلِكَ الصَّاعُ عَنِ الدَّرِّ (٢)، بَدَلُ
وَهَكَذَا الثَّمَارُ قَدْ نَهَانَا
تَصْفَرُّ أَوْ تَحْمَرُّ وَهِيَ حَالُ
فَنَامُنْ (٣)، الْعَاهَةِ وَالْفَسَادَا
وَلَا اعْتَبَارَ بِجَوَائِحِ تَجِي
وَالزَّهْوُ فِيهَا هُوَ الْأَحْمَرَارُ
وَيَبِيعُ مَا لَمْ يُدْرِكْنَ مَمْنُوعُ
وَإِنْ يَكُنْ أَدْرَكَ بَعْضُ مِنْهَا
وَقَالَ بَعْضٌ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَدْرَكَ
فَيُعْطَى لِلْأَقْلِ حُكْمُ الْأَغْلَبِ
وَقِيلَ إِنْ بَدَأَ بِهِ قَارِئُنُ (٤)
وَذَلِكَ فِي اعْتِبَارِهِمْ لَا يَحْصُلُ

وَذَاكَ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَيَّنَهَا
مَنْ يَشْتَرِي بِأَثَرِ اللَّبْنِ (٥)،
لَهُ إِلَى ثَلَاثَةِ يَحْتَارُ
مَعَهَا مِنَ الثَّمَرِ لِمَا أَصَاعَا
وَمِثْلُ هَذَا الْحُكْمِ يَنْفِي لِلْحَيْلِ
عَنْ بَيْعِهَا حَتَّى تُرَى أَلْوَانُهَا (٦)،
فِيهَا يَزُولُ عَنْهَا الْأَعْتِلَالُ
مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لَهَا مُعْتَادَا
وَلَا بِحَادِثٍ قَلِيلٍ فِي الْمَجِي
وَهُوَ الدَّرَاكُ وَهُوَ الْأَصْفَرَارُ
وَنَقْضُ ذَاكَ عِنْدَنَا مَشْرُوعُ
فَالنَّقْضُ فِي الْأَخِيرِ يَلْزَمُ مِنْهَا
جَمَاعَةُ النَّحْلِ طَنَاهُ سَلَكَا
لِكثْرَةِ الْأَلْوَانِ وَالتَّقْلُبِ
سَبْعَ فَذَاكَ دَرَكًا يَكُونُ
إِلَّا إِذَا الزَّهْوُ بِهَا يَسْتَرْسِلُ

(٢) مصرات : بالتشديد للوزن .

(١) مُصْرَاقٍ بالتشديد للوزن .

(٢) أى كثرة اللبن .

(٣) الدَّر : بالفتح اللبن .

(٤) قوله : «ألوانا» منصوب على التمييز .

(٥) فنامن : بالنون بعد الفاء وهى نون الجمع .

(٦) قوله : «القارين» هو أول ما يبدو من الإرباط فى رأس البلح .

وَلَا أَرَى التَّحْدِيدَ بِالْقَارِينِ وَقَدْ نَهَى عَنِ التَّلْقِي لِلسَّلْعِ وَذَلِكَ أَنَّ يَلْقَاهُمْ فَيَشْتَرِي وَهُوَ نَوْعٌ مِنْ يُبُوعِ الْعَرَرِ وَقَدْ نَهَى عَنِ بَيْعِ حَاضِرٍ لِمَنْ وَذَلِكَ رِفْقٌ بِالْعِبَادِ إِذَا شَرَعَ لِنَقْمَةٍ يَنْتَظِرُ الْمُحْتَكَرُ يَنْتَظِرُ الْعَلَاءَ بِهِ وَالنَّاسُ لَا يَرْحَمُ الْمَضْطَرَّ إِذَا رَأَاهُ فَدَرَّهَمٌ يَزِدُّهُ فِي السَّلْعَةِ وَقَدْ نَهَى أَيْضاً عَنِ الْمُحَاقَلَةِ يَزْرَعُ قِطْعَةً لَهُ وَأُخْرَى فَقَدْ يَسْدَانِ (٣) كِلَاهُمَا وَقَدْ وَقَدْ يَكُونُ فِيهِمَا الْعَطَابُ هَذَا مَحَلُّ النَّهْيِ لِأَسْوَأِهِ فَبَقِيَ النَّهْيُ وَمَعْنَاهُ اخْتَفَى وَكَرَّهَ الْأَشْيَاخُ بَيْعَ الْمُصْحَفِ

وَالشَّرْعُ قَدْ حَدَدَ بِالتَّلْوِينِ فَأَلْهُمْتُ لِقَى فِعْلُهُ الشَّرْعُ مَنَعَ قَبْلَ الْوُصُولِ طَالِباً لِلْمَتَجَرِّ (١) لِحَبْلِهِمْ بِسَعْرِهِ وَالْقَدَرِ جَاءَ مِنَ الْبَدْوِ يُرِيدُ يَظْعَنُ (٢) مِنْ ثُمَّ الْأَخْتِكَارُ فِيهِمْ قَدْ مَنَعَ وَهُوَ الَّذِي قُوَّتِ الْوَرَى يَدْخُرُ قَدْ عَمَّهُمْ مِنْ عُدْمِ ذَلِكَ الْبَاسُ وَلَا يُؤَاوِي جَائِعاً أَثَاهُ أَغْلَى لَدَيْهِ مِنْ حَلِيفِ حُلَّةٍ وَهُوَ كِرَا الْأَرْضِ بِزَرْعٍ حَاقَلَهُ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ تَكُونُ أَجْرًا يَسُدُّ بَعْضٌ وَسِوَاهُ لَمْ يَسُدَّ فَيَشْمَلُنْ جَمِيعَهُ الذِّهَابُ وَالْآنَ مَتْرُوكٌ فَلَا نَرَاهُ فَمِنْ هُنَاكَ فِي الْمُرَادِ اخْتِلَافاً وَأُجْرَةَ الْكَاتِبِ أَيْضاً فَاقْتِفِ

(١) قوله : «طالباً للمتجر» هذا قيل للنهي عن التلقي للجلب ، فلو أراد شراء ذلك لبيته لا للتجر ، لم يكن مرتكباً للنهي .

(٢) قوله : «وقد نهى عن بيع حاضر الخ» أى لا يكون الحاضر سمساراً للبادي «دعوا الناس يزرع الله بعضهم من بعض» .

(٣) قوله : «يسدان» من السداد وهو في اصطلاح أهل عمان بمعنى ركاء الزرع وصلاحه ، وسلامته من الفساد ، مأخوذ من السداد .

وَمَا شَرَاهَا عِنْدَنَا مَكْرُوهًا وَذَلِكَ التَّكْرِيهُ لِلتَّزْيِيهِ وَكَرَّهُوا بَأْنَ يَبِيعَ النَّارَا وَحَاجَةُ النَّاسِ إِلَيْهَا بَادِيَةٌ وَقِيلَ بِالتَّرْخِصِ فِيهَا وَهِيَ فَالضُّوءُ يَكْفِي لِقَضَاءِ الْمُنْفَعَةِ وَالْمَاءُ فِي الْآبَارِ لَا يُبَاعُ وَبَيْعُهُ يُفْضَى إِلَى التَّضْيِيقِ وَيَبْعُكُ الْمَاءُ مِنَ الْأَنْهَارِ وَهُوَ سَوَاءٌ يَابِسٌ (٣) وَيَجْرِي فَبَعْضُهُمْ يُطْلُهُ وَالْبَعْضُ وَهُوَ الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَعَمِلَ النَّاسُ وَفَتَوَى الْعُلَمَاءُ وَكَانَتْ الْأَنْهَارُ مِنْ قَدِيمٍ وَلَمْ يَرِدْ فِي بَيْعِهَا قَطُّ خَبَرٌ وَجَهْلُ مَا يَتَّبَعُ الَّذِي فِي الْأَصْلِ لِأَنَّهُ قَدْ قَامَتْ الْبِلَادُ

بَلْ يُسْتَحَبُّ ذَاكَ فَاشْتَرَوْهَا لِأَغْيَرِهِ مِنْ صِفَةِ التَّكْرِيهِ لِأَنَّ فِيهَا الْإِنْتِفَاعَ صَارَا فَبَيْعُهَا مِنَ الْأُمُورِ الدَّانِيَةِ (١) إِنْ بَاعَ جَمْرًا لَا يَبِيعُ الضُّوًّا (٢) وَالْجَمْرُ إِنْ شَاءَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ إِذْ فِيهِ طَرًّا لِلْوَرَى الْإِنْتِفَاعُ عَلَى الْوَرَى لِوَسَائِعِ الطَّرِيقِ فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ جَارِي لِأَنَّهُ لَمْ يَذَرِ مَاذَا يَشْرِي يَقُولُ مَا فِي بَيْعِ هَذَا نَقْضُ وَالتَّقْضُ فِي الْآثَارِ قَوْلٌ يُنْقَلُ يَكَادُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا عَدَمًا قَبْلَ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ مَعَ أَنَّهَا مَالٌ لَهُمْ قَدْ اسْتَقَرَّ لَيْسَ يَضُرُّ مِثْلُ هَذَا الْجَهْلِ عَلَى الَّذِي مِنْ جَرِيهَا يَعْتَادُ

(١) الدانية : أى الحاضرة .

(٢) الضُّوُّ : هُبُّ النَّارِ .

(٣) قوله : «يابس» بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ويجوز نصبه على الحال .

وَالنَّاسُ لَا تَطْلُبُ إِلَّا الْمَنْفَعَةَ
وَالْأَعْتِبَارُ لِحِهَالَةٍ بِمَا
يُشَبِّهُهُ أَنْوَاعاً مِنَ الْغُلُوِّ
وَكُلُّ مَا كَانَ حَرَاماً يُمْنَعُ
كَذَلِكَ الْمَيْتَةُ وَالْخَنَزِيرُ
وَالْبَيْعُ لِلْمَعْصُوبِ لَيْسَ يَثْبُتُ
وَذَلِكَ أَنْ يَبِيعَهُ مَنْ غَضِبَا
وَأَكْثَرُ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ الْمَنْعِ
لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعُهُ لِلشَّارِي
أَيْضاً وَمَنْ وَجَّهَ وَلَوْ لَمْ يُغْضَبِ
وَرُبَّمَا رَخَّصَ مِنْ قِيَمَتِهِ
وَالْكَدْمِيُّ (٣) قَالَ بِالترَّخِصِ
قُلْتُ وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ يَكْفِي
فَهَذِهِ الثَّمَارُ مُلْكُهُ وَلَا
وَالْعَبْدُ مُلْكُهُ وَمَهُمَا أَبَقَا
وَمِثْلُهُ أَيْضاً جَمِيعُ مَا أَتَى
فَسَقَطَ التَّعْلِيلُ بِالْمُلْكِ فَقَطُّ

وَالْإِنْتِفَاعُ شَرْعُنَا لَمْ يَمْنَعَهُ (١)
فِي أَصْلِ هَذَا النَّهْرِ مِنْ مِقْدَارِ مَا
فَلَا نَعُدُّ مِثْلَ هَذَا النَّحْوِ
بِإِغَاثِهِ كَعَذْرَةِ تَجْمَعُ (٢)
وَالدَّمُ بَلْ كَذَلِكَ الْمَحْجُورُ
مَا دَامَ مَعْصُوباً وَقِيلَ يَثْبُتُ
لَا غَاصِبٌ عَلَى التَّعْدِي وَثَبَا
لَعَجَزَ مَنْ قَدْ بَاعَهُ عَنْ دَفْعِ
وَقُدْرَةِ التَّسْلِيمِ شَرْطُ جَارِي
فَنَفْسُهُ بَيْعُهُ لَمْ تُطَبِّ
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ مِنْ حُجَّتِهِ
لَأَنَّهُ مِنْ مُلْكِهِ الْمَحْصُوصِ
مَا لَمْ يَكُنْ شَرْطُهُ مُسْتَوْفَى
يَبِيعُهَا إِلَّا بِوَصْفِ حَصَلَا
فَبَيْعُهُ لَيْسَ يَصِحُّ مُطْلَقاً
بِأَنَّهُ فِي الْبَيْعِ شَرْطُ ثَبَاتٍ
وَمَا بُنِيَ عَلَيْهِ هَاهُنَا سَقَطُ

(١) قوله : « لم يمنعه » بفتح العين على لغة من ينصب الفعل المضارع بلم . قال الشاعر :

أَيُّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَقْرُ
يَوْمٌ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمٌ قُدِّرَ

(٢) تجمع : أي تتجمع .

(٣) الكدمي : بضم الكاف منسوب إلى كدنه ناحية من جوف عمان . وهو الإمام أبو سعيد

محمد بن سعيد رضي الله عنه . وقد سبق ذكره .

وَالْعَبْدُ لَأَيَّاعٍ لِلْكَفَّارِ
وَأَنْ يَكُنْ مِنْهُمْ فَلَا جُنَاحَ
لِأَنَّمَا الْمَحْذُورُ مِنْهُ ارْتَفَعَا
لَأَنَّهُ يَزِيدُهُمْ فِي الْقُوَّةِ
لَكِنَّهُ يُيَاغُ فِي الْأَعْرَابِ
وَقِيلَ جَائِزٌ يُيَاغُ أَيْضًا
فَمَا جَفَاءُ الْبَدْوِ يَبْلُغُنَا
وَأَنْ يَكُنْ مِنَ الْأَبَاضِيِّينَا
مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ وَالضَّلَالِ
وَلَا يُيَاغُ أَبَدًا مُحَرَّرًا
يَكُونُ مِثْلَ مَنْ لَهُ قَدْ قَتَلَ
فَارَقَ أَهْلَهُ وَأَمْوَالَهُ لَهُ
وَصَيَّرُوهُ لَا يُطِيقُ أَمْرًا
فَمَنْ بُلِيَ بِبَيْعِهِ وَتَابَا
يَبْذُلُ فِيهِ مَالِدِيهِ عَزَا
وَيَسْتَعِينُ بِالْوَرَى فِي مَطْلَبِهِ
لَا يَعْذَرْنَ بِذَوْنِ هَذَا أَبَدًا

مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ وَالْإِكْفَارِ
بَيْعِهِ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ (١)
وَبَيْعُهُ الْمُحَارِبِينَ امْتَنَعَا
فَهُوَ نَظِيرُ الْبَيْعِ لِلْأَسْلِحَةِ
كَذَا إِلَى الذِّمِّيِّ وَالْكِتَابِيِّ
فِي الْبَدْوِ عَبْدٌ يَتْرُكَنَّ الْفَرْضَا
مَعَ فِعْلٍ مِّنَ الْفَرْضِ يَتْرُكُنَا
فَلَا يُيَاغُ فِي الْمُخَالِفِينَ
وَبَيْعُهُ إِنْ كَانَ مِنَ الضَّلَالِ
وَمَنْ يَبِيعُ حُرًّا بِعَبْدٍ كَفَرَا
لَأَنَّهُ عَنِ الْوُجُودِ ارْتَحَلَا
وَوَطْنًا كَانَ لَهُ أَهْلُهُ
وَلَا يَرُدُّ عَنْهُ يَوْمًا ضَرًّا
يَطْلُبُهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ غَائِبَا
مِنْ مَالِهِ وَمَالِهِ اسْتَفْزَا (٢)
أَوْ يَذْهَبَنَّ عُمُرُهُ (٣) فِي طَلْبِهِ
إِلَّا إِذَا مَاتَ وَأُغْلِقَ الْقَدَا

(١) لا : في قوله لا جناح : عاملة عمل ليس : على حد قول الشاعر : فأنا ابن قيس
لأبراح . ولا يصح أن تكون لا مهملة لعدم تكررها وأجاز بعض النحويين إهمالها ولو لم تتكرر
في الشعر خاصة كما نص عليه ابن هشام . أبو إسحاق .

(٢) قوله : استفزا : أى استخف والمراد أن عليه أن يبذل في استرداده ماعز وهان .

(٣) قوله : عُمُرُهُ : بالرفع على الفاعلية وبالنصب على المفعولية أو الظرفية .

وَبَعْدَ أَنْ مَاتَ فَيَعْتَقَنَا
 قَرْبُهُ أَوْلَى بِهِ مِنْ بَعْدِ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَاهُ وَهُوَ حُرٌّ
 لَكِنَّهُ بِمُلْكِهِ يُقَرَّرُ
 أَغْنَى بِذَلِكَ مَنْ يُبَاغِ يَأْتِي
 فَبَعْضُهُمُ الزَّمَةُ الْإِنْكَارَا
 وَإِنْ يَكُنْ لِعَبْدِهِ قَدْ دَبَّرَا
 وَأَكْثَرُ الْقَوْلِ مَعَ الْأَصْحَابِ
 لِأَنَّهُ فِي حَالِهِ مَمْلُوكٌ
 وَوَرَدَتْ بِمِثْلِهِ آثَارُ
 فَإِنَّهُ بِمِثْلِهَا قَدْ حَكَمَا
 وَلَا يُبَاغِ عَنْدهُمْ فِي غَيْرِ
 لِأَنَّمَا التَّذِيرُ عَقْدٌ صَدَرَا
 قَدْ قَالَ «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» وَيَرَى
 لِأَنَّهُ وَصَفَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَا
 لِأَنَّهُ قَبْلَ وَقُوعِ الْأَمْرِ
 وَبَائِعُ أَحَاهُ بِالرِّضَاعِ
 وَقَدْ مَضَى فِي آخِرِ الْعِتَاقِ

عَبْدًا لَعَلَّ اللَّهَ يَرْحَمَنَا
 وَحُكْمُهُ فِي الْخَلْقِ لَا يَرُدُّ
 لَمْ يَدْرِهُ وَهُوَ بِذَلِكَ لَمْ يُقَرَّرْ
 فَذَلِكَ ضَامِنٌ عَلَيْهِ الْوِزْرُ
 وَالْخُلْفُ فِي ضَمَانِهِ إِنْ سَكَنَّا
 وَبَعْضُهُمْ قَدْ حَطَّه جِهَارًا
 فَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ بَيْعِهِ جَرَى
 يُبَاغِ فِي الدِّينِ عَنِ الذَّهَابِ
 وَالدِّينُ لَزِمَ فَلَا يُلُوكُ (١)
 جَاءَتْ بِهَا عَنِ النَّبِيِّ الْأَخْبَارُ
 فِي رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَزِمَا
 دَيْنٍ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّغْيِيرِ
 وَالرَّبُّ بِالْوَفَا بِهَا (٢) قَدْ أَمَرَا
 بَعْضُهُمُ الرُّجُوعَ عَمَّا دَبَّرَا
 عَنْهُ وَذَلِكَ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَقْعَا
 يَكُونُ مَمْلُوكًا وَغَيْرَ حُرٍّ
 يُرَدُّ لَكِنْ لَيْسَ بِالْإِجْمَاعِ
 مَا فِيهِ مِنْ خُلْفٍ أَوْ اتِّفَاقٍ

(١) قوله : فلا يُلُوك أي لا يذهب وأصله من الألوكَة وهي الرسالة أي لا يذهب إرسالاً .

(٢) قوله : بها أي بالعقود في قوله تعالى : يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ

باب أركان البيع

وَحُمْسَةً أَرْكَائِهِ عِنْدَ الشِّرَاءِ
وَالرَّابِعُ الْمَبِيعُ ثُمَّ الثَّمَنُ
فَيُخْرِجُنِي بِهِ الْعَطَا إِذَا لَأْتَمَنْ
لَكِنْ حُضُورُ ذَلِكَ لَا يَشْتَرِطُ
إِلَّا إِذَا مَا اتَّحَدَ الْجَنَسَانِ
لِأَنَّهُ إِنْ غَابَ يَدْخُلَنَّ فِي
وَالثَّمَنُ الْمَعْهُودُ أَمَّا الذَّهَبُ
وَأَنْ تَكُنْ تُدْعَى مُتَمَنَّاتٍ
فَجَائِزٌ أَنْ تُشْتَرَى الْأُصُولُ
وَمَنْ عَلَيْهِ ذَهَبٌ يَجُوزُ
وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الرَّبَا لِأَنَّهُ
وَلَيْسَ الْإِسْقَاطُ كَمِثْلِ الْبَيْعِ
وَمِثْلُهُ عِنْدِي قَضَاءُ الثَّمَرِ
وَأَنْ يَكُنْ حِينَ اشْتَرَى قَدْ ادَّعَى
وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْبَائِعِ
وَأَنْ يَكُنْ قَدْ قَبِضَ الْمَبِيعَا

الْعَقْدُ وَالْبَائِعُ وَالَّذِي اشْتَرَى
خَامِسُهَا وَذَلِكَ شَرْطٌ بَيْنَ
عِنْدَ الْعَطَا إِلَّا ثَوَابَ ذِي الْمَنْ
بَلْ عَقْدُهُ يَصِحُّ حَيْثُ يُضْبَطُ
فَأَنَّهُ لَا بَدَّ يُحْضَرَانِ
حُكْمَ الرَّبَا وَذَلِكَ غَيْرُ مُحْتَفَى
أَوْ فِضَّةً وَغَيْرَهَا قَدْ يَذْهَبُ
فَالِاسْمُ لَا يَدْفَعُ نَفْعَ الذَّاتِ
بِالثَّمَرِ أَوْ بِنَحْوِهِ أَقُولُ
يَقْضَى دَرَاهِمًا بِهَا يَفُورُ (١)
إِسْقَاطُ حَقٍّ كَانَ يَلْزَمُهُ
فَيَدْخُلَنَّ فِي حُكْمِهِ الْمَمْنُوعِ
وَنَحْوِهِ عَنْ فِضَّةٍ وَتَبَرٍ (٢)
تُسَلِّمَ مَا اشْتَرَى بِهِ لَمْ يُسْمَعَا
إِلَّا بِعَدْلَيْنِ لَدَى التَّدَاوُعِ
فَكُنْ لِقَوْلِهِ إِذَا سَمِعَا

(١) يعني أن من عليه ذهبا فيجوز له أن يقضى عنه فضة وهكذا العكس .

(٢) التبر : الذهب .

حِينَئِذٍ يُحْضِرُ رَبُّ السِّلْعَةِ
 وَقِيلَ بَلْ فِي الْحَالَتَيْنِ يُحْضِرُ
 وَحَيْثُ قُلْنَا الْقَوْلُ قَوْلُ أَحَدٍ
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ بَاعَ شَيْئًا وَاحِدًا
 فَقِيلَ مَكْرُوهٌ وَقِيلَ فَاسِدٌ
 كَنَصِفِ ثَوْبٍ بَاعَهُ إِلَى أَجَلٍ
 وَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ أَنْ تَدْفَعَ لَهُ
 فَقِيْمَةُ النِّقْدِ أَقْلُ قَدْرًا
 هَذَا هُوَ الْمَمْنُوعُ يَلْزَمُهُ
 قِيلَ وَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ يُعْطَى
 وَإِنْ يَكُنْ نَفْسَ الْمِيعِ يُدْرِكُ
 وَالْعِلْمُ بِالْمِيعِ وَالْإِثْمَانِ
 لَوْ اشْتَرَى بِأَلْفِ دِينَارٍ رَسَنَ (٣)
 أَوْ كُبَّةً (٤) مِنْ غَزَلٍ قَدْ اشْتَرَى
 أَثْبَتَهُ الشَّيْخُ فَتَى مَحْبُوبٍ (٥)
 لِعَلِمَ ذَلِكَ الشَّارِي أَنَّ مَا اشْتَرَى
 فَهُوَ كَحُكْمِ الْمُعْطَى لِلْأَمْوَالِ

بَيْنَةٌ أَوْ يَرْضَ بِالْأَلِيَّةِ (١)
 مَنْ اشْتَرَى بَيْنَةً تُقَرَّرُ
 فَمَعَ يَمِينِهِ تَكُونُ فَقَدْ (٢)
 بِثَمَنَيْنِ غَائِبًا وَنَاقِدًا
 وَقِيلَ جَائِزٌ لَهُ مُعَاوِدُ
 وَالنَّصْفُ حَاضِرٌ بِكَفِّهِ حَصَلَ
 شَيْئًا بِقِيَمَتَيْنِ أَيًّا فَعَلَهُ
 وَأَخَذَ الشَّيْءَ لَهُ لِيَنْظُرَا
 أَقْلَ قِيَمَتَيْهِ يَدْفَعُهُ
 عُقُوبَةً لِلْبَائِعِ قَدْ أَحْطَا
 يُرَدُّ لِلْبَائِعِ لَا يُسْتَمْلَكُ
 يَثْبُتُ بَيْعُهُ عَلَى الْإِنْسَانِ
 وَكَانَ عَالِمًا بِمَقْدَارِ الثَّمَنِ
 بِمِائَةِ الدِّينَارِ أَثْبَتَ الشَّرَا
 إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جُمْلَةِ الْعُيُوبِ
 لَا يُسَوَى مِمَّا يَدْفَعَنَّ الْعُشْرَا
 أَلَيْسَ ذَا الْعَطَا مِنَ الْحَلَالِ

(١) الالية : اليمين .

(٢) فَقَدْ : أى فحسب .

(٣) الرسن : الحبل الذى تُفَادُ به الدابة .

(٤) الكُبَّة : الحزمة من الغزل . «أثبت» : بالبناء للمفعول .

(٥) فتى محبوب : العلامة أبو عبد الله محمد بن محبوب ابن الرحيل القرشى وقد سبق ذكره .

لَكِنَّهُ يُشَبِّهِ أَنْ يَكُونَا ذَا سَفَهٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَجْنُونَا
وَمِثْلُهُ الْحَاكِمُ يَحْجَرُنَا عَلَيْهِ وَالتَّبَذِيرُ يَمْنَعُنَا
إِنَّ الْمُبْدِرِينَ فِي الْقُرْآنِ ذَكَرَهُمْ مِنْ إِحْوَةِ الشَّيْطَانِ
وَحَيْثُ كَانَ الْعَدْلُ فِي مَنَعِ الْفَتَى مِنْ ذَاكَ فَلَاقْرَبُ أَنْ لَا يَتَّبِعَا
أَنَا مُرَنَ بِمَنْعِهِ وَنَقَضَى بِأَنْ يَبْعَهُ بِذَاكَ يَمْضِي
وَالْمُتَّبِعِينَ أَنْ يَقُولُوا نُشْبِتُهُ لِأَنَّهُ مَعْقُولُ
وَكَانَ قَبْلَ الْحَجْرِ حَاصِلًا فَلَا تَقْوَى عَلَى النِّقْضِ وَقَدْ تَحْصَلَا
فَالنِّقْضُ عِنْدَهُمْ يَكُونُ ثَمَرَهُ لِلْحُكْمِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَجَرُهُ
وَالْعَبْنُ فِي الْمَجْهُولِ لَأَسْوَاهُ إِنْ بَاعَهُ لَا يَدْرِي مَا يَسْوَاهُ (١)
ثُمَّ ادَّعَى فِي ذَلِكَ الْجَهَالَةَ فَإِنَّهُ يُنْقَضُ فِي ذِي الْحَالَةِ
إِنْ كَانَ غَبْنًا فَاحِشًا إِلَى سَنَةِ وَذَاكَ إِنْ صَدَّقَهُ مَنْ غَبَنَهُ
وَإِنْ يَكُنْ أَنْكَرُهُ فَالْبَيْتَةُ بَيْنَهُمَا وَهِيَ أُمُورٌ بَيْنَهُ
إِنْ عُدِمَتْ يُحْلَفَنَّ الْمُنْكَرَا وَبَعْدَ عَامٍ لَا يَعْبَنُ الشَّرَا (٢)
لَأَنَّمَا الْأَشْيَاءُ فِي الْأَزْمَانِ تَزْدَادُ مِنْ زَيْدٍ وَمِنْ نُقْصَانِ
وَالْعَبْنُ الْفَاحِشُ مَا لَا يَعْبَنُ بِمِثْلِهِ مَنْ لِلْأُمُورِ يُحْسِنُ
وَحَدَّهُ بَعْضُهُمْ بِالْعُشْرِ فِي الْأَصْلِ أَوْ بِخُمُسٍ مُقَدَّرِ
وَفِي الْعُرُوضِ (٣) قِيلَ رُبْعُ الْقِيَمَةِ أَوْ ثُلُثٌ قَدْ قِيلَ عِنْدَ السَّيِّمَةِ (٤)

(١) قوله : «يسواه» أى ما يستحقه من الثمن .

(٢) قوله : «وبعد عام» يعنى أن البائع إذا طلب نقض البيع بعد انقضاء عام ، فلا يدرك

رد المبيع .

(٣) العُرُوض : هى ماليس بأصول وهى التى تنتقل .

(٤) السيمة : هى سوم المبيع قيل عقد البيع .

وَبَعْضُهُمْ قَدْ فَسَّرَ الْعُشْرَ بِأَنَّ
فَيُعْبَنَنَّ تِسْعَةَ الْأَعْشَارِ
حُجَّتُهُ بِأَنَّ نَفْسَ الْعُشْرِ
فِي غَالِبِ الْبُيُوعِ يُوجَدَنَّ
وَهُوَ خِلَافُ مَا أَرَادَ الْقَائِلُ
لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنسَبَ الْمَقَالُ
بَلْ هُوَ قَوْلٌ حَدِثٌ وَعَلَّ مَنْ
لِلَّهِ دُرُّ الْكُدُمِيِّ الضَّابِطِ
إِلَّا عَلَى مَا يَتَعَامَلُونَ
وَإِنَّمَا قَدَّمْتُ ذِكْرَ الثَّمَنِ

عَنْ عَشْرَةٍ يَأْخُذُ دِرْهَمًا حَسَنًا
وَهُوَ بَيِّنٌ مُجْمَلُ الْآثَارِ
لَيْسَ بِعَبْنٍ فَاحِشٍ لِلْمُشْتَرِي
كَمِثْلِ هَذَا الْعَبْنِ لَا يَشْنَأُ (١)
بَلْ إِنْ هَذَا الْوَجْهَ رَدُّ حَاصِلُ
بِذَاكَ لِلَّذِينَ قَدَّمَا قَالُوا
قَدْ قَالَ بِالْعَبْنِ يَرَى ذَاكَ عَبْنٌ
إِذْ أَرْسَلَ الْعَبْنُ بِغَيْرِ ضَابِطٍ
بِمِثْلِهِ لَا يَتَعَابُنُونَا
لِقَصْرِ الْكَلَامِ فِيهِ فَافْطِنْ

بابُ عَقْدِ الْبَيْعِ

وَهُوَ لَفْظٌ يَنْقُلُ الشَّيْءَ إِلَى
فَيَخْرُجُ الْمِيرَاثُ وَالْعَطِيَّةُ
لَأَنَّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ عَوْضٌ
وَيَنْبَغِي لِلْمُتَعَاقِدَيْنِ
سُنَّةٌ مَنْ مَضَى وَفِيهَا بَرَكَهٌ
وَالْكُلُّ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ تَفْتَرَقْ

آخَرَ بَلْ عَنْ عَوْضٍ قَدْ حَصَلَ
وَالْفَيْءُ بَلْ وَتَخْرُجُ الْوَصِيَّةُ
لَكِنَّهُ رِزْقٌ إِلَيْهِ يَفْرَضُ (٢)
أَنْ يَصْفَقَا بَيْنَهُمَا الْيَدَيْنِ
لَا يَنْبَغِي لِمِثْلِنَا أَنْ يَتْرَكَهُ
يَدَاهُمَا مِنْ صَفَقَةٍ بِهَا صِفَقُ

(١) قوله لا يَشْنَأُ بالمعجمة مَبْنِيًّا للمفعول أى يُسْتَكْرَهُ ؛ لغة عمانية . ص .

(٢) وفي نسخه «يفرض» .

وَهُوَ الْمُرَادُ بِخِيَارِ الْبَيْعِ (١) وَقِيلَ بَلْ أَرَادَ نَفْسَ الْأَنْفُسِ وَهُوَ مَقَالُ بَعْضِ قَوْمِنَا فَمَا حَتَّى يَبَيِّنَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ وَكُلُّهُ مِنْ فَهْمِ ذَلِكَ الْخَبَرِ يَقُولُ قَدْ بَعْتُ وَلَا يَقُولُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْفَصِيحِ وَهَكَذَا بَعْتُ إِلَيْكَ أَكْثَرُ وَنَحْنُ نَخْتَارُ هُنَاكَ الْأَمَّا وَإِنْ يَقُلْ هَذَا فَهَلْ رَضِيَتْهُ أَوْ اشْتَرَيْتَهُ وَذَلِكَ الْمُشْتَرَى وَكُلُّ مَا كَانَ بِمَعْنَاهُ وَرَدَ وَفِيهِ وَجْهٌ يُدْعَى بِالْمُسَالَمَةِ لَكِنَّهُ قَبْضٌ وَدَفْعُ الثَّمَنِ فَلَا يُقَالُ إِنَّهُ حَرَامٌ وَشَاهِدَانِ يَنْبَغِي أَنْ يَحْضُرَا بِالْحَزْمِ يَتَّقَى الْوُدَّ مَا بَيْنَهُمْ وَيُحْفَظُ الْمَالُ عَنِ الذَّهَابِ وَأَمَرَ الْكِتَابُ بِالْكِتَابَةِ

فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ فَافْهَمْ وَاتَّبِعْ فَاتَّبِعُوا مِنْهُ خِيَارَ الْمَجْلِسِ كَانَا بِذَلِكَ الْمَكَانِ لَهُمَا وَلَمْ يَكُنْ نَحْنُ بِهِذَا نَقْضِي يُؤْخَذُ وَالْأَفْهَامُ لَمْ تُنْهَضْ أَبَعْتُ ذَا الْمَالِ فَذَا مَعْلُولٌ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ عَقْدِهِ الصَّرِيحِ مِنْ قَوْلِهِمْ بَعْتُ عَلَيْكَ يُذَكَّرُ نَقُولُ قَدْ بَعْتُ لَكَ الْعُلَامَا أَوْ هَلْ قَبِلْتَهُ وَهَلْ أَخَذْتَهُ قَالَ نَعَمْ يَثْبُتُ لِلْمُعْتَبِرِ فَإِنَّمَا الْبَيْعُ بِهِ قَدْ انْعَقَدَ وَهُوَ الَّذِي يَأْتِي بِلَا مُكَالَمَةٍ (٢) نَسَالِمًا فِيهِ لِأَمْرِ بَيْنَ لَوْ لَمْ يَقَعْ فِي عَقْدِهِ كَلَامٌ لِكَي يَتِمَّ الْحَزْمُ فِي ذَلِكَ الشَّرَا وَيَسْتَرِيحُ الْقَاضِي مِنْ دَعْوَاهُمْ وَذَلِكَ مِنْ مَرَاشِدِ الْكِتَابِ لِأَنَّ فِيهَا نَفْسِي الْأَسْتِرَابَةَ

(١) البيع : بالتشديد إشارة الى حديث «البيعان بالخيار ما لم يفترقا» وهما البائع والمشتري .

(٢) أى بدون كلام يقضى طلب البيع .

إِلَّا تِجَارَةً لَدَيْنَا حَاضِرَةً نُدِيرُهَا مَا بَيْنَنَا مُجَاهِرَةً
فَمَا عَلَيْنَا الْبَاسَ إِنْ تَرَكْنَا كِتَابَهَا لِأَجْلِ مَا أَدْرَا
وَالْبَيْعُ فِي اللَّيْلِ يُكْرَهُونَهُ وَجَائِزٌ لِلْكَلِّ يَنْقُضُونَهُ
وَقِيلَ مَهْمَا عَرَفُوا الْمَبِيعَا فَمَا لَهُمْ نَقَضَ بِهِ جَمِيعَا (١)
وَبَعْضُهُمْ لِلْحَيَوَانِ أَخْرَجَا فَأَبْطَلَ الْبَيْعَ لَهَا مَهْمَا دَجَا (٢)
وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ فِي الْأُصُولِ يَثْبُتُ لَوْ كَانَ بِجُنْحِ اللَّيْلِ
أَمَّا الْعُرُوضُ لَيْسَ يُلْزَمُنَا فِيهَا فَمَنْ شَاءَ فَيُهْدِمُنَا
وَهِيَ اعْتِبَارَاتُ لَهَا يُعْتَبَرُ وَأَصْلُهَا اللَّيْلُ لِذَاكَ يَسْتُرُ
فَهُوَ شَيْءٌ عِنْدَهُمْ بِالْعَرَرِ أَوْ أَنَّهُ مِنْ جَنْسِهِ فَأَعْتَبِرُ
وَمُخْرِجُ لِلْحَيَوَانِ جَعَلَهُ كَيْعِهِ فِي غَيْبَةٍ فَأَبْطَلَهُ
وَمَنْ يَقُلْ يَبْعُ الْأُصُولُ يَثْبُتُ لِأَنَّهَا مِنَ الْعُرُوضِ أَثْبَتُ
فَإِنَّهَا لَا تَتَغَيَّرُنَا إِلَّا بِطُولِ الْوَقْتِ فَافْهَمْنَا

فَصْلُ الْقَبْضِ بَعْدَ الْعَقْدِ

وَيُلْزَمُ الْبَائِعُ أَنْ يُسَلِّمًا ذَلِكَ لِلشَّارِي لَكِنِّي يَسْتَلِمَا
فَالْقَبْضُ بَعْدَ الْبَيْعِ مِنْ تَمَامِهِ وَمِنْ تَمَامِ مُجْتَنِي أَحْكَامِهِ
إِذَا لَا يَبِيعُ قَبْلَ قَبْضٍ أَبَدًا لِمَا بِهِ عَنِ النَّبِيِّ وَرَدَا

(٢) قوله : «وقيل مهما عرفوا المبيعا» قلت هذا هو الصحيح ، ولا سيما في هذا الزمان التي انتشرت فيه الأنوار الكهربائية فيصير بها الليل مثل النهار في الإضاءة .

(٣) قوله : «دجا» أى أظلم ؛ والمراد به الليل .

وَقَدْ نَهَى عَنِ رِبْحِ مَا لَمْ تَضْمَنْ
وَإِنَّمَا يَضْمَنُهُ مَنْ بَاعَا
وَإِنْ يَكُن مَائِنُهُ وَالْمُشْتَرَى
لِأَنَّ ذَاكَ الْمُشْتَرَى أَضَاعَهُ
وَمُشْتَرَى الْعَبْدِ إِذَا مَا أَعْتَقَهُ
فَجَائِزٌ وَالْعِتْقُ مِنْهُ قَبْضُ
وَبَيْعُهُ (١) فِيهِ اخْتِلَافٌ رُفِعَا
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ لَانْرَضَاهُ
عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَكُ عِنْدَنَا نَهَى
وَذَاكَ شَامِلٌ لِمَا لَمْ تَقْبِضْ
وَقَدْ حَكَى بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَا
مِنْ قَبْلِ قَبْضِهِ وَفِي الْأُصُولِ
فَقِيلَ عَقْدُ بَيْعِهَا يَكْفِيهِ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَشْهُرُ
وَالْبَحْرُ لَا يَرَاهُ إِلَّا قَدْ دَخَلَ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ إِذَا مَا وَلَّى (٢)
فِيمَا عَدَا الْمَوْزُونِ وَالْمَكْيُولِ (٣)

وَالشَّارِي قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يَضْمَنْ
إِنْ أَبْدَى مِنْ تَسْلِيمِهِ امْتِنَاعَا
خَلَّى (١) فَلَا يَضْمَنُهُ فَلْتَنْظُرْ
حِينَ أَبِي أَنْ يَقْبِضَ الْبِضَاعَةَ
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْبِضَهُ وَيُوثِقَهُ
وَهُوَ صَحِيحٌ لَيْسَ فِيهِ نَقْضُ
أَجَازُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ مَنَعَا
لِأَنَّهُ خَالَفَ مُقْتَضَاهُ
بَيْنَنَا يَا حَبَّذَا مَنْ انْتَهَى
فَهُوَ لِمَعْنَى الْقَبْضِ أَيْضًا مُقْتَضَى
فِي الْمَنْعِ لِلْعُرُوضِ أَنْ يُبَاعَا
خُلِفَ أَيْ فِي جُمْلَةِ الْمَنْقُولِ
عَنْ قَبْضِهَا وَقِيلَ لَا يَكْفِيهِ
عِنْدَهُمْ مَالٌ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُ
فِي جُمْلَةِ النَّهْيِ الَّذِي لَهُ نَقْلُ
مِنْ قَبْلِ قَبْضِ مَا اشْتَرَاهُ الْخَلَاءُ
عَنِ الرَّبِيعِ جَاءَ فِي الْمَنْقُولِ

(١) قوله : « خَلَّى » أى ترك قال دريد ابن الصمه .

فإن يك عبد الله خَلَّى مكانه

فما كان وَقَافًا وَلَا طَائِشَ أَيْدٍ

(٢) قوله : « وَبَيْعُهُ » أى قبل قبضه .

(٣) قوله : « وَلَّى » أى أحال ، والتَّوَلَّى هى الحوالة المعروفة عند الفقهاء .

(٤) المكيول كمَيُوع لغة عمانية ، وافقت لغة تميم . ص .

وَذَاكَ غَيْرُ الْبَيْعِ بَلْ ذِي الْحَالَةِ تُعْرِفُ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَوَالَةِ
وَالْقَبْضُ يُدْعَى عِنْدَهُمْ إِحْرَازًا فِي عُرْفِهِمْ وَذَاكَ أَنْ يَجْتَازَا
وَهُوَ تَصَرُّفٌ يَكُونُ فِيهِ فَوَاقِفٌ عَلَيْهِ لَا يَكْفِيهِ
لَكِنْ إِذَا ثَمَرَهُ أَوْ هَاسًا أَوْجَدَهُ أَوْ وَجَزَ الْيَبَاسَا (١)
وَنَحْوِهِ إِذَا بَنَى الْجِدَارَا عَلَيْهِ أَوْ هَدَمَ مَا قَدْ دَارَا
وَهَكَذَا إِنْ غَرَسَ الْأَشْجَارَا أَوْ قَلَعَهَا (٢) أَوْ أَخَذَ الثِّمَارَا
وَالْأَصْلُ قَالَ لَيْسَ فِي الزَّرَاعَةِ فِي الْمَالِ حَوْرٌ فَاتْرُكِ الْإِضَاعَةَ
وَإِنِّي أَرَاهُ حَوْرًا أَقْوَى مِنْ غَيْرِهِ فَكَيْفَ يُلْغَى الْأَقْوَى
وَأَنَّهُ قَدْ قَالَ فِي الْإِيجَازِ (٣) السَّقْيُ لِلزَّرْعِ مِنَ الْإِحْرَازِ
وَالزَّرْعُ فِي الْأَمْوَالِ أَقْوَى مَعْنَى مِنْ سَقْيِ نَفْسِ الزَّرْعِ فَافْهَمْنَا
وَالْحَدُّ فِي الْأَرْضِ فَلَا يُعَدُّ قَبْضًا سِوَى مَا كَانَ فِيهِ الْحَدُّ
فَهُوَ لِذَاكَ الْحَدِّ إِحْرَازٌ فَقَطْ وَسَائِرُ الْأَرْضِ عَنِ الْقَبْضِ قَرَطٌ
وَهِيَ فُرُوعٌ شَارِطِينَ الْقَبْضَا لِمَنْ شَرَى أَصُولَهُ وَالْأَرْضَا

(١) قوله : «ثَمَرُهُ» أى أخذ ثَمَرَهُ . وهاسا أى أثار الأرض .

«وَجَدَ» أى صرم ثمرته . و «وَجَزَ» : أى قطع . «واليابسا» هو ما ييس من الزور والكرب والمراجين . العبرى .

يريد الناظم أن المشتري إذا لم يقبض المبيع ولكنه تصرف فيه فذلك قبض كأن يُمَرَّهُ أو يُقْلِبُ الأرض الخ . وجواب الشرط محذوف أى كان ذلك قبضا فليتأمل والله أعلم . أبو اسحاق .

(٢) قوله : «أو قَلَعَهَا» بإسكان اللام مصدر قلع . فأقام المصدر مقام الفعل الماضى . أى قلعها وذلك لإقامة الوزن .

(٣) الإيجاز : كتاب فى الفقه ألفه الشيخ أبو خليل أحمد بن خليل السيجاني من أجوبة علماء عصره . ومن قارب زمانه من العلماء .

وَالْقَائِلُونَ يَكْفِي نَفْسُ الْعَقْدِ
وَالْقَبْضُ لِلْعُرُوضِ بِالْوِزَانِ
فَالْحَيَوَانُ قَبْضُهُ بِقَوْدِهِ
وَالْعَبْدُ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَيْهِ
فَإِنَّ قَبْضَ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِ
وَيُحْضِرُ الْبَائِعُ لِلْمِيزَانِ
وَأَنَّهُ أَوْلَى بِوِزْنِ سِلْعَتِهِ
فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ مِنْ قَائِلٍ
وَهُمْ إِذَا اكْتَالُوا فَيَسْتَوْفُونَا
وَهَكَذَا فِي الْوِزْنِ أَيْضاً ذَكَرَا
وَيُوسُفُ الصَّدِيقُ لِلصُّوَاعِ
وَبَحْسَ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانَا
وَهُوَ دَلِيلٌ أَنَّ ذَاكَ عَادَةٌ
وَمِنْ هُنَاكَ كَرَّهُوا فِي الْأَثَرِ
وَصِفَةُ الْكِيلِ لَهُ أَنْ يَغْمَزَا
وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُرَجَّحَنَا
وَذَلِكَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ
وَعَمَلُ النَّاسِ عَلَيْهِ الْيَوْمَا

لَا حَاجَةَ لَهُمْ بِهَذَا الْحَدِّ (١)
وَالْكِيلُ أَوْ بِسَائِرِ الْمَعَانِي
وَالسَّيْفُ أَنْ يُمْسِكُهُ كَفُّ يَدِهِ
فِي بَيْتِهِ أَوْ يَخْدُمَنْ عَلَيْهِ
أَحْوَالِهِ وَالْعُرْفُ فِيهِ يُصْطَحَبُ
وَلِلْمَكَايِلِ وَلِلْأَوْزَانِ
وَكَيْلُهَا وَخُذْ مَعَانِي حُجَّتَهُ
فِي سُورَةِ التَّطْفِيفِ وَصَفُ الْكَائِلِ
لَهُمْ وَغَيْرُهُمْ يُنْقَضُونَ
فَالْوِزْنُ وَالْكِيلُ لَهُمْ مُعْتَبَرَا (٢)
هَيَّاهُ لَطَالِبِ الْبَيْعِ
قَوْمٌ شَعِيبٌ فَهِيَ إِعْلَانَا
فِينَا وَفِيمَنْ قَبْلَنَا أَبَادَةً (٣)
وَلَوْ رَضِيَ الْوِزْنُ وَكِيلُ الْمُشْتَرِي
غَمَزَةً رَافِعَةً (٤) لَنْ يَهْمَزَا
بِوَاجِبٍ إِنْ كَانَ يُوزَنُنَا
لَا وَاجِبٌ حُكْمًا مَعَ الشَّقَاقِ
يُرَجَّحُونَ لِيُزِيلُوا أَلَلُّومَا

(١) قوله : «الحد» هو الشق في الأرض .

(٢) معتبرا : منصوب على الحال وهو بفتح الراء .

(٣) أى أهلكه .

(٤) وفي نسخه «رافقه» .

أَمَّا الْعِيَارُ (١)، فَعَلَى وَزَانٍ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَى مِنْ ثِقَةٍ
وَأِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ مَوْثُوقٍ بِهِ
إِلَّا إِذَا صَحَّحَهُ وَعَلِمَا
إِعَارَةَ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ
إِلَّا إِذَا مَاحَشِيَ الضِّيَاعَا
وَالْقَبْضُ قَدْ يَثْبُتُ بِالْإِقْرَارِ
وَأِنْ تَنََاكَرَا فَبِالْإِشْهَادِ
وَقَابِضُ الْمَالِ يَكُونُ ذَائِدٌ
لَكِنْ عَلَى الْخَصْمِ بِأَنْ يُشْهَدَا (٤)،
ذِي ثِقَةٍ وَقِيلَ بَلْ إِثْنَانِ
وَزَانُهُ (٢)، بَاعَ بِهِ لِلْسَّلْعَةِ
فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَنَّ بِهِ
صَحَّتْهُ بَاعَ بِهِ وَالتَّرَمَا
يُكْرَهُ مَنَعُهَا عَلَى الْإِخْوَانِ
فَجَائِزٌ أَنْ يَظْهَرَ امْتِنَاعَا
مِنْ بَائِعٍ لِمُشْتَرِي الْعَقَارِ (٣)،
إِنْ كَانَ نَفْسُ الْقَبْضِ غَيْرَ بَادٍ
لَا يَنْزَعَنَّ مِنْهُ بِالتَّرَدُّدِ
وَيَنْزَعَنَّ إِذَا أَتَمَّ الْمَشْهَدَا

فصل الإقالة بعد العقد

وَالْمَرْءُ قَدْ تَبَدُّو لَهُ الْأَشْيَاءُ
وَيَشْتَرِي فَيَنْدَمَنَّ فِي الشَّرَا
أَوْ يَنْدَمُ الْبَائِعُ فَالْمَأْمُورُ بِهِ
وَلَيْسَ ذَلِكَ لَازِمًا وَإِنَّمَا
لِحَبْلِهِ وَالتَّفْعُ وَالضَّرَاءُ
فَيَسْتَقِيلُ بَائِعًا إِذَا اشْتَرَى
إِقَالَةُ النَّادِمِ حِينَ يَنْتَبَهُ
يُعَدُّ حُسْنُ خُلُقٍ وَكَرَمًا

(١) قوله : «أما العيار» هو اعتبار اعتدال الميزان قبل الوزن .

(٢) قوله : «وزانه» مبتدأ خبره باع به للسلعة .

(٣) العقارات : البيوت والرموم التي لا تُحَرَّثُ .

(٤) قوله : «يُشْهَدَا» بتشديد الهاء أى يأق بالشاهدين .

وَلِلْوَكِيلِ فِعْلُهُ إِنْ كَانَ
وَأَنْ يَكُنْ غَيْرَ مُفَوَّضٍ فَلَا
وَلَيْسَ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُقِيلَا
لَأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلَنْ وَصِيًّا
فَبَيْعُهُ قَدْ كَانَ بِالْوَصِيَّةِ
وَالْحُلْفِ فِيهَا (٢) قِيلَ بَيْعُ ثَانٍ
وَقِيلَ بَلْ فَسَخَ لِدَاكِ الْعَقْدِ
وَالْحُلْفِ فِيهِ يُشَبِّهُ الْخِلَافَا
وَالْحُلْفَ يَظْهَرَنَّ فِي الَّذِي طَلَبَ
بَسَبِّ هُنَاكَ يُوجِبُنَا
لَأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الطَّالِبِ
فَهُوَ دَلِيلٌ أَنَّهُ قَدْ رَضِيَ
وَقِيلَ إِنْ النِّقْضَ بِالْجَهَالَةِ
لَأَنَّهُ قَدْ طَلَبَ الْفَسْخَ فَلَمْ
وَحُكْمُ غَيْرِهَا مِنْ الْأَسْبَابِ
وَالْحُكْمُ فِيهَا وَاحِدٌ إِنْ طَلَبَا

مُفَوَّضًا فِيمَا يَشَاءُ إِعْلَانًا
يُقِيلُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُجْعَلَا (١)
مَنْ اشْتَرَى الْعُرُوضَ وَالنَّخِيلَا
لَرَدِّ مَا قَدْ بَاعَهُ جَلِيًّا
وَرَدُّهُ مُخَالِفُ الْقَضِيَّةِ
هُمَا عَلَى ذَا يَتْبَاعَانِ
وَهُوَ صَحِيحٌ ظَاهِرٌ فِي الرُّشْدِ
فِي الْخُلْعِ فَسَخَ أَمْ طَلَاقٌ وَافَى
إِقَالَةً فِي مَالِهِ النَّقْضُ وَجَبَ (٣)
غَيْرُهُ فَقِيلَ يُيْطَلَّنَا
لِبَيْعِهِ بَعْدَ الثَّبُوتِ الْوَاجِبِ
فَلَمْ نَكُنْ لِنَقْضِهِ أَنْ نُمْضِيَهُ
لَا يُيْطَلَّنُ بِطَلَبِ الْإِقَالَةِ
يَحْصُلُ فَمَالٌ لِلَّذِي لَهُ لَزِمَ
كَحُكْمِهَا فِي النَّقْضِ وَالْإِيجَابِ
مَنْ بَاعَ أَوْ مَنْ اشْتَرَى وَرَغْبَا

(١) قوله : «لم يجعل» أي لم يجعل لذلك أي للإقالة .

(٢) قوله : «والخلف فيها» أي في الإقالة .

(٣) قوله : «والخلف يظهر» معناه أن ثمة الخلاف في الإقالة أي بيع أم فسخ ؟ تظهر فيما اشتراه من الأشياء المبيعة فيطلب من البائع الإقالة ؛ فمن قال إنها بيع ثان أُلزمه قبول المبيع لأنه لما طلب الإقالة صار كمن ساءم للبيع ، لأن من اشترى معينا فسامه للبيع غُدَّ ذلك منه قبولاً للبيع ، وكذلك يدرك فيه الشفيع الشفعة إن أقاله ، لأنها بيع ثان على هذا القول ، والقول الثاني بأنها فسخ للبيع الأول وهو الأصح فلا يلزمه البيع بطلبها ، ولا يُدْرِكُ بها الشفيع شفعتها .

وَشَرَطَهَا فِي الْعَقْدِ قِيلَ تَفْسُدُ
وَقِيلَ لَا تُفْسِدُهُ لِأَتَمَّا
وَإِنِّي أَقُولُ إِنْ كَانَتْ إِلَى
يَلْزَمُ فِيهَا مِثْلُ مَا يُقَالُ
وَإِنْ تَكُنْ لِعِغْرِ وَقْتٍ أَفْسَدَتْ
فَهُوَ كَمَنْ يَقُولُ بَعْتُ مَالِي
فَلَا يُفِيدُ ذَاكَ بَيْعًا أَصْلًا
وَإِنْ يَكُنْ قَالُوا بِهَا مِنْ بَعْدِ
فَذَاكَ وَعَدٌ إِنْ وَفَى بِهِ فَقَدْ
وَالْحُلْفُ لِلْمَوْعِدِ مِنْ صِفَاتِ
وَفِي ثَلَاثَةِ تَشَارَكُوا وَقَدْ
وَصَاحِبَاهُ شَهِدَا عَلَيْهِ
لَأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا مَا يُوجِبُ
لَأَنَّهَا قَدْ نَقَضَتْ مَا يُعْقَدُ
تَكُونُ مِثْلَ الشَّرْطِ حُكْمًا لَزِمًا
وَقْتُ يُحَدِّدُ فَهِيَ شَرْطٌ مَثَلًا
فِي الشَّرْطِ وَهُوَ الْحُلْفُ وَالْجِدَالُ
مَبِيعَهَا لِحَلِّهَا مَا قَدْ ثَبَتَ
وَإِنْ أَرَدْتُ أَخْذَهُ فَحَالِي (١)
لَأَنَّهُ قَدْ بَاعَهُ وَحَلًّا
ثَبُوتِ بَيْعِهِمْ بِنَفْسِ الْعَقْدِ
فَارَ وَإِلَّا حَانَ فِيمَا قَدْ وَعَدَ
أَهْلُ التَّفَاقُقِ فَاحْذَرِ الْآفَاتِ
أَعْطَوْا إِقَالَةَ وَوَاحِدٌ جَحَدٌ
بِذَاكَ فَهُوَ ثَابِتٌ لَدَيْهِ
رَدُّ مَقَالِهِمْ إِذَا مَا أَوْجَبُوا (٢)

فصل نقض البيع

وَحَيْثُ إِنَّ (٤) الْعِشَّ وَالْحَدِيْعَةَ فِي الْبَيْعِ حُرْمٌ (٣) مُقْتَضَى الشَّرِيعَةِ
قَدْ اثْبَتُوا لِبَائِعٍ أَوْ مُشْتَرِيٍّ طُرُقًا بِهَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْغَيْرِ

(١) قوله فحالي ؛ أى فهو لي ، لغة عمانية وأصله (حلالى) حُدِفَتْ لَامُهُ الْأُولَى تَخْفِيفًا
وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ص .

(٢) قوله : «أوجبوا» أى أثبتوا وهو من الإيجاب الذى هو نقيض السلب .

(٣) فى ألف أنْ بَعْدَ حَيْثُ وَجْهَانِ ؛ الْكُسْرُ وَالْفَتْحُ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ الْإِلَّا .

(٤) قوله : «حرم» بالتونين أى حرام (ومقتضى) منصوب بنزع الخافض أى فى مقتضى ،
وتجوز إضافة حرم إلى مقتضى .

أَعْمَهَا الْجَهْلُ بِمَا قَدْ بِيَعَا فَيَدْخُلُ الْمَعْشُوشُ وَالْمَعِيبُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ جَهْلًا لَكِنِّي أَفْرُدُ كُلَّ وَاحِدٍ وَهَاهُنَا أَذْكَرُ نَفْسَ الْجَهْلِ فَمُشْتَرَى الشَّيْءِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَهَكَذَا مَنْ بَاعَ مَالًا يَعْرِفُ وَقِيلَ مَنْ بَاعَ لَزِيدٍ مَالًا فَالْنَّقْضُ لِلْبَائِعِ بَلْ وَالْمُشْتَرَى وَمَنْ يَكُنْ لِلْبَيْتِ يَوْمًا اشْتَرَى بَلْ نَظَرَ الظَّاهِرَ إِذَا شَرَاهُ وَقَصَبُ السُّكَّرِ فِيهِ النَّقْضُ لِأَنَّهُ يَسْتَصْحَبُ الْجَهْلَ وَمُشْتَرٍ حَبًّا عَلَى جُزَافٍ إِنْ ظَهَرَ الْأَعْلَى خِلَافَ الْأَسْفَلِ

فَأَنَّهُ يَعْمُهَا جَمِيعًا فِي حُكْمِهَا وَتَدْخُلُ الْغُيُوبُ (١) بِذَاكَ مَا كَانَ لَهُ أَنْ يُنْطَلَأَ بِمَوْضِعٍ لِأَجْلِ مَعْنَى زَائِدٍ لِلْبَيْعِ فَهُوَ سَبَبٌ لِلْبُطْلِ لَهُ إِذَا شَاءَ رَدُّهُ (٢) لِرَبِّهِ بَرَدُّهُ إِنْ شَاءَ يَوْمًا يُتَحَفُّ بِشَرِبِهِ أَجْمَلُهُ إِجْمَالًا إِذْ لَمْ يَحْدِ شَرِبُهُ بِالْأَثَرِ (٣) وَلَمْ يَكُنْ بَاطِنُهُ قَدْ نَظَرَا فَالْنَّقْضُ ثَابِتٌ إِذَا رَأَاهُ إِنْ بَيَعَ قَائِمًا حَوْتُهُ الْأَرْضُ إِذْ لَمْ تَكُنْ تُدْرِكُ مِنْهُ الْحَالَةَ قِيلَ لَهُ النَّقْضُ بِلَا خِلَافٍ وَذَاكَ إِنْ لَمْ يَعْلَمَنَّ بِهِ قُلْ

(١) قوله : «الغيوب» أي الأشياء المغيبة بالمعجمة أي المجهولة .

(٢) قوله : «رَدُّهُ» بالرفع مبتدأ وهو الأحسن وبالنصب مفعول لشاء .

(٣) قوله بِالْأَثَرِ هو عبارة عن قدر مخصوص من الماء الجاري في العيون وهي عبارة عما نية سَمَوَةٌ بذلك لأن قسمته موقوفة عندهم على تقدير الظل بالأقدام ، وموضع القدم يسمى أثرا والله أعلم . ص — قلت وأظهر شيء في ثبوت مدّة الأثر من الزّمان انه نصف ساعة أي ثلاثون دقيقة — العبري .

وَأِنْ يَكُنْ عَلَى سَوَاءٍ قِيلاً وَذَلِكَ إِنْ قَالَ لَهُ أُبَيْعُ لَكَ قَالِبُغٍ مَاضٍ فِي جَرِيٍّ (٢) وَاحِدٍ إِلَّا إِذَا شَاءَ يُتَمَمَّانِ وَقِيلَ بَلْ يَثْبُتُ فِي الْجَمِيعِ قَدْ بَاعَهُ الْحَبَّ وَعَيْنَ الثَّمَنِ وَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمَنَّ النَّقْضَ وَالْخُلْفُ فِي الْبَيْعِ إِذَا مَاغَلًا (٣) وَإِنَّمَا النَّقْضُ عَلَيْهِ يَعْرُضُ فَهُوَ وَلَوْ رَضِيَ (٤) بِهِ أَقَامَا وَقِيلَ بَلْ مُنْتَقِضٌ حَتَّى يُتَمَّ فَهُوَ ضَعِيفُ الْأَصْلِ فَلْيُجَدِّدَا وَيَنْبِي عَلَى الْخِلَافِ مَا قَبِضَ فَأَلْقَائِلُونَ بِالثَّبُوتِ جَعَلُوا وَالْقَائِلُونَ بِالْفَسَادِ قَالُوا فَإِنَّهُ وَأَصْلُهُ لِلأَوَّلِ

يَلْزِمُهُ مَا اشْتَرَطَاهُ كَيْلًا (١) كُلُّ جَرِيٍّ بِكَذَا مِنْ ذَا سَلَكٍ وَمَالُهُ عَلَى الْجَرِيٍّ مِنْ زَائِدٍ فَإِنَّهُ لَابَّاسٌ يَمْضِيَانِ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمَيْعِ مُقَدَّرًا بِالْجَرِيٍّ كَمَا يُعْرَفَنَّ بَلْ حَقُّهُ عَلَى الْجَمِيعِ يُمَضَى بِالنَّقْضِ قِيلَ يَثْبُتُ أَصْلًا بَعْلَةً إِذَا رَأَاهَا تَنْقُضُ عَلَيْهِ لَمْ يَرْتَكِبِ الْحَرَامَا لِأَنَّ فِيهِ وَصْفُهُ الَّذِي هَدَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمِهِ وَإِلَّا فَسَدَا مِنْ غُلَّةِ الْمَعْلُولِ قَبْلَ أَنْ تَقْضَ لِلْمُشْتَرِي غُلَّتُهُ فَيَأْكُلُ يَرُدُّهُ وَمَا أَغَلَ الْمَالُ كَيْفَ لَهُ الْأَخْذُ وَلَمْ يُحْلَلْ

(١) قوله : كيلًا . منصوب على التمييز المحول عن المفعول .

(٢) قوله : جري هو عبارة عن كيل معروف عند أهل عمان وهو عشرة أصاع .

(٣) قوله : والخلف في البيع إذا ماغلاً الخ يعني إذا باع إنسان شيئاً فقال للمشتري إني بايعتك هذا الشيء وهو معيب أو معلول بعللة توجب نقضه أو إني أنقضه متى شئت . أو قال ذلك المشتري . ولم يشترطاً أو أحدهما إقاله إني مدة . ففيه قولان : صحة البيع وفساده . كما بينه الشيخ رضي الله عنه .

(٤) قوله . رضي مفعول لأجله .

وَمَا إِقَالَةُ كَهَذَا الْبَابِ
فَهِيَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ مِنْ فسخٍ وَمِنْ
وَمِثْلُهَا الشُّفْعَةُ وَالْخِيَارُ
لِأَنَّ ذَاكَ الْمُشْتَرَى يَأْكُلُ مَا
وَالْتَقُلُ بِالشُّفْعَةِ وَالْخِيَارِ
وَهُوَ الَّذِي يُعْرِفُ بِاسْتِحْقَاقِ
وَلَا يَبِيعُ حَاكِمٌ بِحُكْمِهِ
يَسْأَلُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبِيعَا
كَيْلَا يَكُونَ الْبَيْعُ مَعْلُولًا فَإِنْ
وَلَا يَنَالُ النِّقْضُ بِالْجَهَالَةِ
كَذَلِكَ الْوَصِيُّ يُسْتَحَبُّ لَهُ
وَكَُلُّ مَنْ أَقَرَّ بِالْعِلْمِ فَلَا
إِذْ لَا رُجُوعَ بَعْدَ مَا أَقْرَبَهُ
لِأَنَّمَا شَهَادَةُ اللِّسَانِ

بَلْ إِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ
بِيعَ فَمَا غَلَّ (١) لِمُشْتَرٍ زُكِّنَ
إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ وَبَعْدَ احْتَارُوا
شَرَاهُ بِالصَّحَّةِ لَمْ يُحَرِّمًا
مِنْ بَعْدِ مَا صَحَّ عَلَيْهِ طَارِي (٢)
وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ
إِلَّا لِمَنْ يَعْتَرِفُنَّ بِعِلْمِهِ
يَقُولُ هَلْ عَرَفْتَ ذَا الْمَبِيعَا
أَقَرَّ فَالْبَيْعُ هُنَاكَ يَثْبُتُ
بَعْدَ اعْتِرَافِهِ بِهِذَى الْحَالَةِ
يُقَرَّرُ الشَّارِي لِيَنْفَى عِلْلَهُ
يُسْمَعُ مِنْهُ إِنْ يَقُلْ قَدْ جَهِلَا
وَإِنْ يَكُنْ إِقْرَارُهُ مِنْ كَذِبِهِ
ثُبَّتْ مَا لَا يَثْبُتُ الْعَدْلَانِ

(١) قوله : « غل » أي أغل فحذف الهمزة للوزن أو على لغة والله أعلم .

(٢) قوله : « طاري » أي حادث .

وَفِي الزَّيِّ وَالْقَذْفِ بِالزَّيِّ (١) وَالْقَذْفِ بِالزَّيِّ
وَكُلِّ مَا بَاعَ مِنَ الْمَعْلُولِ
فَإِنَّهُ يَقْوَى بِمَوْتِ الْمُشْتَرِي
وَمَا لِوَارِثَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ
كَذَاكَ إِنْ أَتْلَفَهُ أَوْ بَعْضَهُ
مِنْ ذَلِكَ إِنْ كَانَ بِأَرْضِهِ حُلْطٌ
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ مِنْهَا فَسَلًا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ
وَقِيلَ إِنْ كَانَ لِوَارِثٍ كَتَبَ
كَذَلِكَ الْخِلَافُ إِنْ أَعْطَاهُ
وَلَا أَرَى الْإِثْلَافَ فِي الْقَضِيَّةِ
يُظْهَرُ ذَلِكَ عِنْدَ الْأَذْكَيَاءِ
بِعِلَّةِ النَّقْضِ أَوْ الْمَجْهُولِ
أَوِ الَّذِي قَدْ بَاعَهُ لِاتِّمَتَرِي
لَأَنَّهُ مَاتَ وَلَمْ يُعَيَّرْ
مَنْ اشْتَرَى فَلَا يَنَالُ نَقْضُهُ
أَرْضًا شَرَاهَا عَامِدًا دُونَ غُلْطٍ
صَرْمًا (٢) وَعَنْ مَوْضِعِهِ قَدْ عَزَلَا
فَذَلِكَ إِثْلَافٌ كَذَا إِنْ كَتَبَهُ
ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ إِثْلَافٌ وَجَبَ
ابْنًا لَهُ ذَا صِغَرٍ رَبَّاهُ
وَالرَّهْنِ وَالْإِثْبَاتِ وَالْوَصِيَّةِ

(١) قوله : « وفي الزنى والقذف بالزنى » يعني أن شهادة الشاهدين على أحد أنه زنى لا تكفى حتى يشهد عليه أربعة شهود . فلو أقر على نفسه أنه زنى ثبت عليه إقراره ؛ إذا كان صحيح العقل . فيقام عليه الحد . فظهر أن إقرار اللسان يوجب على الإنسان مالا يوجبه العدلان . وأما شهادة العدلين على القاذف فإنها تثبت ويقام عليه حد القاذف ثمانين جلدة . فأشكل علينا معنى قوله والقذف بالزنى فإن كان أراد بذلك إذا قذف أحد مسلما بالزنى فإن عليه أن يأتى عليه بأربعة شهداء وإلا فعليه حد القذف . فهذا صحيح ظاهر معناه . لكن يغنى عنه قوله وفي الزنى فالله أعلم بما أراد رضوان الله عليه . العبرى

(٢) قوله : « صرما » الصرم جمع صرمة ؛ وهى الفسيلة من النخل سُمِّيت صرمة لأنها تُصْرَم من أصل أمها .

فَكُلُّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ تَلَفٌ وَإِنْ يَكُنْ فِي بَعْضِهِ يَخْتَلِفُ
كَذَلِكَ الْمَيْعُ بِالْخِيَارِ فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْأَحْيَارِ
فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ إِثْلَافًا وَلَا يَرَاهُ بَعْضٌ حَيْثُ لَمْ يُنْقَلَا
فَالْأَصْلُ بَاقٍ حَيْثُ كَانَ يُدْرِكُهُ بِنَقْضِ ذَلِكَ الْبَيْعِ وَهُوَ مَسْلُكُهُ
وَمُشْتَرٍ مَالًا وَمَاتَ الْفَلَجُ فَقِيلَ لَا نَقْضَ هُنَاكَ يَلُجُ (١)
وَالْقِسْمُ إِثْلَافٌ وَقَالَ بَعْضٌ لَوْ أَثْلَفُوهُ يُدْرِكُنَّ النِّقْضُ
وَهُوَ الَّذِي طُرًّا عَلَيْهِ عَوَّلُوا وَهُوَ الْقِيلُ فِي الْمُبْتَاعِ لِلنَّخِيلِ
مُدَّةٌ أَغْوَامٌ لَهُ قَدْ عَمَّرَا وَيَأْخُذُ الْعَلَّةُ مِمَّا ثَمَرَا
وَبَعْدَ ذَلِكَ أَتَى عَلَيْهِ السَّيْلُ فَغَابَتِ الْأَشْجَارُ وَالنَّخِيلُ
أَنَّ لَهُ إِنْ ادَّعَى الْجَهَالَةَ نَقْضَ الشَّرَا فِيهِ لِهَذِي الْحَالَةِ
بَعْدَ يَمِينٍ مِنْهُ بِاسْمِ الْبَارِي وَاحْتَلَفُوا فِي الرَّدِّ لِلشَّمَارِ
وَالْقَوْلُ بِالنَّقْضِ بِهَذَا الْحَالِ يُفْضِي إِلَى مَفَاسِدٍ فِي الْمَالِ
وَالشَّرْعُ فِي الْجُمْلَةِ يَأْتِي الْمَفْسَدَةَ وَرَدُّ ذَا الْمَالِ يُنَافِي مَقْصِدَهُ
لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَخَفِ الْجَبَّارَا يَجْعَلُهُ لِظُلْمِهِ مَدَارَا
وَيَنْبَغِي لَنَا نَسُدُّ الْبَابَا إِذَا رَأَيْنَا سَدَّهُ صَوَابَا

(١) الفلج ترعة الماء والنهر الصغير . أو كل ماشئ في الأرض لتقسيم المياه على ما يظهر من عبارة أصحابنا المشاركة . واستعار الموت لذهاب مائه بجامع أنه انقطاع في كل لما به الحياة كانفصال الروح عن الجسد . أبو إسحاق .

فصل الشرط في البيع

وَالشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ إِذَا مَا وَقَعَا
فَبَعْضُهُمْ أَبْطَلَهُ وَالْأَكْثَرُ
فَجَعَلُوا الْمَجْهُولَ بَاطِلًا وَمَا
فَإِنْ يَكُنْ شَرْطَانِ فِي الْمَيْعِ
فَإِنَّهُ يُثَبِّتُ نَفْسَ الْبَيْعِ
كَبَائِعٍ بَيْنًا عَلَى إِنْسَانٍ
فَذَانِ شَرْطَانِ حُصُولِ السَّكْنَى
وَبَعْضُهُمْ لِلْبَيْعِ يُثَبِّتَانِ
وَهُوَ خِلَافُ مَا نَهَى الرَّسُولُ
فَإِنَّ نَهْيَهُ عَنِ الشَّرْطَيْنِ
وَلِلرَّيْبِ فِيهِ أَعْلَى نَظَرٍ
فَأَفْسَدَ الَّذِي نَهَيْنَا عَنْهُ
وَالشَّرْطُ إِنْ خَالَفَ مَا يُرَادُ
كَبَائِعٍ لِخَالِدٍ غُلَامًا
يَقُولُ إِنَّهُ كَمِثْلٍ وَلَدِي

فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ رُفِعَا
عَلَى ثُبُوتِهِ وَقَوْمٌ حَرَّرُوا
يُعْلَمُ فَهُوَ ثَابِتٌ لِتَعْلَمَا
فَبَاطِلٌ إِلَّا عَنِ الرَّيْبِ
وَيُطْلَقُ الشَّرْطَيْنِ لِلتَّضْيِيعِ
وَيَشْرُطُ السَّكْنَى مَدَى الزَّمَانِ
فِيهِ وَمُدَّةٌ لَهُ لَا تَنْقُي (١)
مَعَ شَرْطِهِ لِتِلْكَ السَّكْنَى
عَنْهُ فَلَا مَعْنَى لَهُ أَقُولُ
فِي الْبَيْعِ مَا فِي ثَقَلِهِ مِنْ مَيِّنٍ (٢)
لَأَنَّ الشَّرْطَانِ نَهَى الْخَبَرَ
وَالْبَيْعُ فِيهِ لَمْ يُطْلَقْ
بِالْبَيْعِ فَهُوَ بَاطِلٌ يُدَادُ (٣)
بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَصْرِفَ (٤) الْغُلَامَا
فَأَنْتَ لَا تَبِيعُهُ لِأَحَدٍ

(١) لا تنقضي : أى لا تنقضي .

(٢) من ميين : أى من كذب .

(٣) أى يطرد لأن الذود الطرد ، والمراد به هنا المنع .

(٤) أى يبيع .

يَبْعُهُ إِنْ شَاءَهُ غَيًّا
أَصْلُ الْمَبْعِ حِينَ يُعْقَدَانِ
جَنِينَهَا (١) فَإِنْ شَرَطَهُ سَقَطَ
نُهْيُ وَمِثْلُ الْبَيْعِ شَرَطُهُ اَعْلَمَ
فِيهِ وَمَعْنَى النَّهْيِ فِيهِ يَلْصُقُ (٢)
مَا وَلَدَتْ لِسِتَّةِ (٣) أَوْ دُونَ ذَا
وَتَأْتِي فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ
يَذَرِي بِمَقْدَارِ الَّذِي لَهُ يُحَدِّدُ
يُشَرِّطُ دَفْعُهُ لَهُ بِحَالٍ
وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِ ذَلِكَ الْأَكْثَرِ
قَدْ بَاعَ مَالِيكَ عِنْدَهُ اَعْلَمَنْ
فِي حُكْمِهِ الْجَائِزِ وَالْمَمْنُوعِ
شَرَوَاهُ لِلشَّارِي إِذَا عَنْهُ قَرُطُ
إِذَا اسْتَحَقَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي
أَنْ يَدَّعِيَ الْبَائِعُ لِلْوَكَالَةِ
فَالْمُشْتَرِي يُعْرِفُ بِالْمُضَيِّعِ
فَهُوَ عَلَيْهِ تَبْطُلُنْ شَرَوَاهُ

فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ إِذَا مَا كَانَ
وَقِيلَ ذَلِكَ الشَّرْطُ يُفْسِدَانِ
وَإِنْ يَبْعُ بِهَيْمَةٍ وَقَدْ شَرَطَ
لَأَنَّهُ عَنْ بَيْعِ مَا فِي الرَّحِمِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ أُمَّةٍ يُخْتَلَفُ
وَقَدْ رَأَى الْأَصْلُ ثُبُوتَهُ إِذَا
وَاخْتَلَفُوا فِي شَرْطِ شَرْوَى (٤) الْمَالِ
لَأَنَّهُ شَرْطٌ مَعَ الْبَيْعِ وَقَدْ
لَأَنَّهُ كَمِثْلِ ذَلِكَ الْمَالِ
إِذَا اسْتَحَقَّ نَزْعُهُ (٥) مِنْ مُشْتَرِي
وَمَنْ يَرَى بَطْلَانَهُ فَهُوَ كَمَنْ
لَأَنَّمَا الشَّرْطُ كَمِثْلِ الْبَيْعِ
وَبَائِعٌ مَالًا لِمَيْتِ شَرْطُ
يَلْزَمُهُ عَلَى مَقَالِ الْأَكْثَرِ
وَاشْتَرَطَ الْأَصْلُ بِهَذِي الْحَالَةِ
وَالْوَجْهُ فِيهِ إِنْ يَكُنْ لَمْ يَدَّعِ
وَالْقَوْلُ بِالْبَطْلَانِ لَأَنَّنَا

(١) أي مافي بطنها .

(٢) قوله يلصق أي يلمع . ص .

(٣) أي لسته أشهر فمادونها .

(٤) الشَّرْوَى : المثل .

(٥) نَزْعُهُ : أي أخذه .

وَمُشْتَرٍ بَيْتًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ يَثْبُتُ شَرْطُهُ وَمَهُمَا يَشْتَرِطُ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمَجْهُولِ وَمُشْتَرٍ شَجَرَةً لِتَقْطَعَا وَحُكْمُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ عُرُوقٍ لِأَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ لَا يَبَاعُ وَإِنْ يَكُنْ فِي أَرْضِهَا قَدْ تُرِكَتْ فَقِيلَ إِنَّ مَا بَهَا مِنْ ثَمَرٍ وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ لِلْفُقَرَاءِ وَالشَّرْطُ فِي تَأْجِيلِ ذَلِكَ الثَّمَنِ فَجَائِزٌ وَذَلِكَ بَيْعُ النَّسِئَةِ وَشَرْطُهُ يَثْبُتُ لَا مَحَالَةَ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي ذِمَّتِهِ فَصَارَ فِي التَّرَكَةِ وَاجِبًا وَلَا وَقِيلَ بَلْ ذَلِكَ ثَابِتٌ إِلَى لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يُوقَفْنَا وَقِيلَ مَنْ بَاعَ إِلَى أَيَّامٍ لِأَنَّهُ أَقْلُ جَمْعٍ نُكْرًا

وَشَرْطُ قَطْعِهَا لَهُ قَدْ قَرَّرَ تَقْوِيرُهَا (١) فَشَرْطُهُ لَمْ يَنْضَبِطْ لَا يَدْرِي وَصَفَ عَرْضِهِ وَالطَّوْلَ أَنَّ لَهُ الظَّاهِرُ مِنْهَا أَجْمَعًا وَنَحْوَهَا لِبَائِعٍ عَتِيقٍ (٢) وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ بِهَا إِجْمَاعٌ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ وَالثَّمَارُ أُذْرِكَتْ لِبَائِعٍ قَدْ قِيلَ أَوْ لِلْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مُشْتَبَهٌ كَمَا تَرَى عَنْهُ إِلَى وَقْتٍ لَهُ مُعَيَّنٌ يُعْرَفُ بِالصَّبْرِ لَدَيْنَا تَسْمِيَةً إِلَّا إِذَا مَاتَ فَقِيلَ لَا لَهُ صِيرَهُ الْمَوْتُ إِلَى تَرْكِتِهِ يَكُونُ بَعْدَ مَوْتِهِ مُوجَّلاً تَمَامَ مَا كَانَ لَهُ تَأْجِلاً مِقْدَارَهُ فَلَيْسَ يُقْسَمْنَا فَهِيَ ثَلَاثٌ يُعْطَى بِالتَّمَامِ وَإِنْ يَكُنْ عَرَفَهَا حِينَ اشْتَرَى

(١) قوله : «تقويرها» أي قلعها من أصل قرارها من الأرض في شكل يصلح معه إعادة زراعتها وهو اصطلاح عمالي .

(٢) أي قديم .

فَقَالَ قَدْ شَرَيْتُ لِلْأَيَّامِ فَأَيُّهَا سَبْعٌ عَلَى تَمَامِ
لِأَنَّهَا السَّبْعُ الَّتِي تَدُورُ لِنَحْوِهَا يَنْصَرِفُ التَّغْيِيرُ
لِأَنَّهَا لَدَى الْخِطَابِ تَغْلِبُ وَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُ مَعْنَى أَقْرَبُ
فَإِنَّهُمْ إِنْ عَاهَدُوا أَيَّامًا بَيْنَهُمْ فَهِيَ لَهُمْ تَمَامًا
وَجَائِزٌ يَتَنَاقَشُ (١) لِلنَّيَرُوزِ لِأَنَّهُ كَوَقْتِهِ الْمَفْرُوزِ (٢)
وَإِنْ يَكُنْ قَالَ إِلَى الْحَصَادِ أَوْ الدِّيَّاسِ (٣) فَهُوَ ذُو فَسَادٍ
وَهَكَذَا إِلَى الْعَطَا وَالْأَخْذِ لِأَنَّهُ الْجَهْلُ عَرَاهُ فِي ذِي
وَأَنْ يَكُنْ لِلصَّيْفِ وَالْقَيْظِ أَخْذٌ فَبَعْضُهُمْ يَتَّقِضُ وَالبَعْضُ نَفَذَ
وَأَوْجَبُوهُ عِنْدَ دَوْسِ الْأَكْثَرِ فِي الصَّيْفِ وَالْقَيْظِ ذَرَاكَ الثَّمَرِ (٤)
وَهُوَ إِذَا مَا اخْتَرَفُوا (٥) أَرْطَابًا وَالْكُلُّ بِالْأَرْطَابِ مِنْهُمْ طَابًا

فصل شرط الخيار

إِنَّ الْخِيَارَ فِي الْبَيْعِ يُوجَدُ بِعَلَّةٍ أَوْ بِشُرُوطٍ تُعْقَدُ
فَالأَوَّلُ الْمَوْجُودُ فِي الْأَخْبَارِ أَصُولُهُ فِي جُمْلَةِ الْآثَارِ
وَالثَّانِي أَنْ يَشْتَرِطَنَّ الْمُشْتَرِي أَوْ بَائِعٌ مُدَّتَهُ لِلنَّظَرِ

(١) يتنازع : يشتري .

(٢) أى المزدود .

(٣) قوله : «الدِّيَّاس» هو في الاصطلاح استخراج حب السنبل بالدوس أى بالضرب .

(٤) القَيْظ : ذَرَاكَ الثمر .

(٥) قوله : «اخترفوا» أى جنوا يقال اخترف النخل وخرفها إذا جنى من ثمرها .

أَوْ يَجْعَلَانِ لَهُمَا الْخِيَارَ إِلَى انْقِضَاءِ ذَلِكَ الزَّمَانِ وَهُوَ خِيَارُ الشَّرْطِ فِيهِ احْتَلَفُوا وَبَعْضُهُمْ أَفْسَدَهُ لِأَجْلِ مَا هُمَا حُصُولُ مُدَّةِ الْخِيَارِ وَالْقَائِلُونَ بِالثَّبُوتِ قَالُوا فَإِنَّ قَاصِدَ الْغِلَالِ مُرَبِّي (١) وَإِنَّمَا يُسَوِّغُوهُ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَهُ تَدْرُجًا هَذَا الَّذِي قَدْ جَوَزُوهُ لِأَسْوَى فَلَا تَرَى مَنْ يَشْتَرِيهِ أَبَدًا هُمْ جَعَلُوهُ مِنْهَجًا لِلْغَلِّ تَرَاهُمْ لِلْمَالِ يَشْتَرُونَا إِنْ قَرَبَ الْوَقْتُ يُؤَخِّرُونَا وَيَجْعَلُونَ ذَاكَ حُسْنَ خُلُقٍ خَالَهُمَا كَحَالِ الزَّانِيَيْنِ

يَنْظُرُ كُلُّ وَاحِدٍ مَا اخْتَارَا ثُمَّ يَصِيرُ ثَابِتَ الْأَرْكَانِ اثْبَتَهُ قَوْمٌ وَقَوْمٌ وَقَفُوا حَوَى مِنَ الشَّرْطَيْنِ فِيهِ فَاعْلَمَا وَنَفْسُهُ (١) لِبَائِعٍ وَشَارِي يَثْبُتُ مَا لَمْ تُقْصِدِ الْغِلَالَ (٢) فِي مَالِهِ عِنْدَ جَمِيعِ الصَّحْبِ قَدْ قَصَدَ الْأَصْلَ الَّذِي يُثَبَّنُ إِذْ لَمْ يَجِدْ لِلْقَطْعِ حَالًا مِنْهَجًا لَكِنْ فَشَا فِي النَّاسِ أَتْبَاعُ الْهَوَى مِنْهُمْ لِغَيْرِ غِلَّةٍ قَدْ قَصَدَا وَاسْتَسْهَلُوا مَا أَخَذَهُ لِلْمَأْكَلِ وَهُمْ لَهُ بِالْأَصْلِ (٤) لَا يَبْغُونَا وَمُدَّةٌ أُخْرَى يُمَدِّدُونَا وَهُوَ ضَلَالٌ لَا يَكُونُ فِي ثَقْيٍ كَانَا عَلَى ذَا مُتَرَاضِيَيْنِ

(١) قوله : « ونفسه » أي نفس الخيار والمعنى ان نفس اشتراط الخيار شرط على حده . وكونه الى مدة معلومة شرط آخر . فاجتمع في هذا العقد شرطان .

(٢) قوله : « الغلال » هي جمع غلة والغلة ما يحصل من الثمرة أو النتاج أو أجر العقارات .

(٣) المُرَبِّي : فاعل الربا .

(٤) الأصل : المراد به البيع التاجز وهو بيع القطع .

وَقَدْ مَضَى أَنَّ الرَّبَا أَشَدُّ
وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْعُمَنَّ أَنَّا
يُخَادِعُ اللَّهَ بِقَوْلٍ كَاذِبٍ
يَقُولُ لَوْ قَدْ تَرَكُوهُ يَوْمًا
فَقَوْلُهُ لَوْ تَرَكُوهُ يَقْضَى
كَأَنَّهُ يَقُولُ لَسْتُ أَلْقَى
أَمْثَلُ هَذَا مَنْ يُرِيدُ الْأَصْلَ
لَكِنَّهُ يُرِيدُ مَا اسْتَعْلَا
وَيَشْتَرِي مَالًا عَلَى خِيَارٍ
يَنَالُ فَوْقَ غَلَّةِ الْأَصُولِ
غَلَّتُهُ لِبَيْتَيْنَا تُسَاقُ
بَائِعُهُ يَقُومُ بِالْعَمَارِ
وَهُوَ لَعَمْرُ اللَّهِ يَأْكُلْنَا
إِلَّا إِذَا مَاتَ مِنْ حَظِيَّتِهِ
وَحَيْثُمَا عَمَّ الْفَسَادُ قُمْنَا
وَمَنْ يُوقِفُهُ يُوقِفُهُ إِلَى
وَبَعْدَ أَنْ تَمَّ فَيَجْعَلْنَاهُ
فَيَجْعَلُ الْغَلَّةَ لِلْبَائِعِ مَا

مِنَ الزَّيْنِ فَالْوَصْفُ لَا يَشْتَدُّ
مُرَادُهُ الْأَصْلُ وَيَكْذِبُنَا
مَعَ أَنَّهُ لِلْأَصْلِ غَيْرُ طَالِبٍ
أُرِيدُهُ وَلَا أَحَافُ لَوْ مَا
عَلَيْهِ بِاسْتِزَامِهِ مَا يُفْضَى (١)
بُذًا فَلَا أَتْرُكُ مَالِي مُلْقَى
كَلَّا وَرَبِّي مَا أَرَادَ أَصْلًا
مِنْ ذَاكَ تَلْقَاهُ بَيْعُ الْأَصْلِ
يَقُولُ فِي الْخِيَارِ رِزْقُ جَارٍ
فَتَكْثُرُ الْخَيْرَاتُ فِي الْمَحْصُولِ
تَكْثُرُ عِنْدَنَا بِهَا الْأَرْزَاقُ
يَا لَكَ (٢) مِنْ بَيْعِ بَذَا الْخِيَارِ
رَبًّا بِهِ غَدًا يُعَذَّبُنَا
وَدَانَ لِلَّهِ بِحُسْنِ تَوْبَتِهِ
عَنِ ارْتِكَابِهِ نُشَدِّدُنَا
أَنْ يَنْقُضِيَ الْوَقْتُ الَّذِي قَدْ أَجَلًا
لِلْمُشْتَرِي وَقَبْلَ يَنْفِيهِ
لَمْ يَنْقُضِ الْوَقْتُ الَّذِي قَدْ أُبْرِمَا (٣)

(١) يُفْضَى : أى يصير اليه .

(٢) يَا لَكَ : مدح وتعجب .

(٣) أُبْرِمَا : أى خُذد .

كَذَاكَ كُلُّ مَعْرَمٍ يُلْزِمُهُ وَبَعْضُهُمْ يُوقِفَنَّ الْكُلَّ
فَيَدْفَعُ الْغَرَمَ وَيَأْخُذُ الْغِلَّ
وَأَصْلُهُ الْخُلْفُ الَّذِي عَنْهُمْ وَجِدَ
فَبَعْضُهُمْ يَقُولُ عِنْدَ الصَّفْقَةِ
وَقَبْلَهَا يَكُونُ مِثْلَ الْحَوْزِ
كَانَتْ فَتَاوِيهِمْ عَلَى ذَا تَخْرُجُ
وَذَاكَ أَنَّ بَعْضَ مَنْ تَأَخَّرَا
فَأَخَذُوا بِقَوْلِهِ وَعَامَلُوا
هُمْ يَأْخُذُونَ غِلَّةَ الْمِيعِ
وَأَنْتَ تَذَرِي أَنَّهُ تَحْلِيْطُ
مُشَابِهَةٌ مَسْأَلَةِ الصَّيِّئَةِ
قَدْ خَلَطُوا بَيْنَ فُرُوعِ الْكُلِّ
رِسَالَةً سَمَّيْتُهَا الْإِيضَاحَا (١)
وَأِنْ نَظَرْتَ فِي فَتَاوَى الْأَثَرِ
فِي نَادِرِ الْأَحْوَالِ تَلْقَى مَسْئَلَةً

فَصَاحِبُ الْأَصْلِ الَّذِي يَعْرِمُهُ
حَتَّى يُرَى مَنْ يَأْخُذُ الْأَصْلَا
وَذَاكَ كُلُّهُ إِذَا تَمَّ الْأَجَلُ
فِي عَقْدِهِ مَتَى تَرَاهُ يَنْعَقِدُ
وَبَعْضُهُمْ عِنْدَ تَمَامِ الْمُدَّةِ
وَهُوَ مُرَادُ أَكْثَرِ الْمُجَوِّزِ (٢)
وَالنَّاسُ عَنْهُ لِلْحَرَامِ الْدَرَجُوا
صَحَّحَ عَقْدَهُ وَحَلَّلَ الشَّرَا
مَنْ بَاعَ بِالْوُقُوفِ إِذَا يُعَامَلُ
وَيُلْزِمُونَهُ عَنَّا التَّضْيِيعَ
بَيْنَ الْفُرُوعِ وَهُوَ التَّحْلِيْطُ
حَالُهُمَا مُتَّحِدُ الْقَضِيَّةِ
وَقَدْ كَشَفْتُ فِيهِ مَعْنَى الْعَدْلِ
أَوْضَحْتُ حَقَّهَا بِهَا إِيضَاحَا
وَجَدْتُهَا عَلَى الْوُقُوفِ تَنْبَرِي
عَلَى ثُبُوتِ عَقْدِهِ مُفْصَلَةً

(١) أى الصنف المجوز من إقامة الصفة مقام الموصوف .

(٢) هى رسالة سنية مِيز فيها المذاهب الثلاثة مذهب المخرمين لتزويج الصبيان ، ومذهب الواقفين عن التحليل والتحرير ، ومذهب المحللين وهم جمهور علماء الأمة ، ورد كل فرع من أقوالهم إلى أصله ، وأوضح فيها أحكام الصبيان إيضاحا لا مزيد عليه ، وسمّاها إيضاح البيان فى نكاح الصبيان . وهو اسم طابق مُسمّاه ، فلبّله ذرّه من محقق عظيم ، جزاه الله عن الاسلام خيرا . العبرى .

فَمِنْ غَبَاوَةٍ عَرِثُهُمْ حَسِبُوا
 قَالُوا : لَنَا غِلَّتُهُ حَلَالًا (١)
 وَالرَّبْحُ بِالضَّمَانِ حُكْمٌ يُعْرَفُ
 أَيَاكُلُونَهُ طَرِيقًا غَضًا
 وَهَذِهِ مَسَائِلٌ مَبْنِيَّةٌ
 لَمْ يَذْكُرِ الْأَصْلُ سِوَاهَا فَرَعًا
 يَنْظُمُ مَا رَأَاهُ مِنْ فُرُوعٍ
 مِنْ ذَلِكَ أَنَّ نَحْلَةَ الْخِيَارِ
 فَصَرَفُهَا عَلَى الَّذِي قَدْ بَاعَا
 وَهَكَذَا أَنْ مَالَ مَا قَدْ رَهِنَا
 فَجَعَلَ الْمَبِيعَ كَالْمَرْهُونِ
 وَبَائِعٌ يَتَأَخَّرُ خِيَارًا ضَاعَا
 وَفِيهِ قَوْلٌ إِنَّهُ لَا يُجْبَرُ
 وَالتَّرْبُ وَالتَّوَلُّ (٢) كَذَلِكَ الْحَجَرُ
 كَذَلِكَ كَبْسُ (٣) السَّيْلِ فِي الْأَفْلَاجِ
 وَهَكَذَا يَلْزَمُ مَنْ قَدْ قَعَدَا

بِائْتِهَا فَرَعٌ لِمَا قَدْ رَكِبُوا
 وَالْغَرْمُ أَنْتَ قُمْ بِهِ كَمَالًا
 بَيْنَهُمْ فَمَا لَهُمْ تَحَلَّفُوا
 وَالْغَرْمُ مَضَى الْبَائِعِينَ مَضًا (٤)
 عَلَى الْوُقُوفِ فَأَعْرِفِ الْقَضِيَّةَ
 كَأَنَّهُ لِيُغَيِّرَهَا لَا يَسْعَى
 مَعَ عَجْزٍ فَهَمِهِ عَنِ التَّفْرِيعِ
 مَالَتْ عَلَى الْجِدَارِ نَحْوَ الْجَارِ
 لَا يَلْزَمَنَّ صَرَفُهَا الْمُتَبَاعَا (٥)
 فَصَرْمُهُ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ رَهِنَا
 وَذَلِكَ مَعْنَى كَاشِفِ الظُّنُونِ
 إِصْلَاحُهُ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ بَاعَا
 وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَكْثَرُ
 لِبَائِعٍ يَكُونُ حِينَ اسْتَجَرُوا
 بِبَائِعِهِ يُؤْخَذُ بِالْإِحْرَاجِ
 دُونَ الَّذِي صَارَ لَهُ مُقْتَعِدَا

(١) حلالات : منصوب على الحال .

(٢) مضته وأمضته أحزنه أشد الحزن وآله . أبو إسحاق ، مض : أي أتعب . العبري .

(٣) المتبعا : أي المشتري .

(٤) قوله : «التول» هو الطوب وهو التراب المبلول ثم ييس لأجل البناء .

(٥) الكبس : الطم والامتلاء بالتراب . أبو إسحاق . وهو إلقاء الحجر والتراب في المكان

فَجَعَلُهُ الْبَيْعَ كَقُعْدِ الْمَاءِ (١) وَيَحِثُّ إِنْ الصُّبْحِيُّ (٢) يُثَبِّتَنَا
لَأَنَّمَا الْخِرَاجُ بِالضَّمَانِ وَمَنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَى خِيَارًا
لَيْسَ عَلَى الْبَائِعِ قِيلُ غُرْمُهُ وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ يَغْرِسْنَا
إِلَّا بِرَأْيٍ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ لِأَنَّهُ كَمَثَلٍ مَنْ تَصَرَّفَا
وَفَاسِلٌ فِيمَا اشْتَرَى خِيَارًا إِنْ كَانَ أَصْلُ الصَّرْمِ مِنْ ذَا الْمَالِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِهِ فَاحْكُمْ لَهُ وَالشَّارِي لَا يَلْزِمُهُ الْبِنَاءُ
وَرَفْعُهُ (٤) يَبْطُلُ إِنْ لَمْ يُحْضَرِ

يُنَبِّئُكَ عَنْ وَهْنٍ بِذَا الشَّرَاءِ بَيْعُ الْخِيَارِ الشَّارِي يُلْزِمُنَا
وَأَنَّهُ الدَّرَاكُ لِلْمَعَانِي ثُمَّ بَنَى فِيمَا اشْتَرَى جِدَارًا
وَجَائِزٌ لِلشَّارِي قِيلَ هَدْمُهُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ فَسَلًا عَنَّا (٣)
سَوَاءٌ النَّخِيلُ وَالْأَشْجَارُ فِي رَهْنِهِ وَهُوَ عَلَيْهِ أَوْفَقًا
صَرْمًا أَرَادَ قَلْعَهُ وَاحْتَارَا لَيْسَ لَهُ إِحْرَاجُهُ بِحَالٍ
بِقَلْعِهِ إِذَا أَرَادَ أَصْلَهُ وَالْفَسْلُ وَالسَّقْيُ إِذَا جَا الْمَاءُ
دَرَاهِمًا بِهِنَّ كَانَ مُشْتَرَى

(١) قعد الماء : بيع شربه إلى وقت محدود .

(٢) الصبحي : هو العلامة المحقق الجليل سعيد بن بشر بن محمد الصبحي النزوي ، وكان آية في علم الفقه والزهد ، وكان مكفوف البصر وكان معاصرا للإمام سلطان بن سيف بن سلطان بن سيف بن مالك اليعربي رضي الله عنهم أجمعين . العبري .

(٣) غنّا : أي عرض .

(٤) قوله : «ورفعه» يعني به رفع الخيار ، والمراد به نقض البيع ، فإن نقضه البائع ولم يحضر الدراهم التي باعه بها خيارا فلا ينتقض ، لأجل صيانة مال المشتري لأنه لو كان يرتفع الخيار ويرجع المبيع للبائع إذا نقضه ولم يحضر الدراهم وكان معسرا لكان في ذلك إتلاف لدراهم المشتري ، فهذا الذي راعاه الجمهور من الأصحاب وأما الذي قاله العلامة الصبحي فهو أصح من جهة القياس ، ولكن المصلحة لا تقتضيه فالاعتداد على ما عليه عامة المتأخرين من أصحابنا أولى ، والله أعلم . العبري

لأنه كالرهن لا يفديه وجوز الصبحي فك البيع يرى ثبوت العقد منه قرعاً (١) شبهه بالنقض للمجهول ونقضه لا يتوقفنا وهو خلاف رهنا المقبوض فافهم معاني ماله أشرت بل لا تراه أبداً مسطراً والقائلون بثبوت العقد من هاهنا ترى الفروع تبنى وكل من أثبت في الحال لأنه بيع وقبل النقص بشرط أن تكون فيه واجبة (٢) وكل من يشترط الخياراً وقيل بل يكون بيع أصل وهو نظير الشرط للإقالة وعندهم مدته القليلة

إلا أداء ما جعلت فيه من غير إحصار على التفريع جواز فكه وعاه من وعى لأنه من جملة المغلول على حضورها فيلزمنا فقبضه من جملة المفروض فقل من يذكر ما ذكرت في دفتر كما ترى محرراً حالاً يقل ذكرهم في العد على الوقوف مثل ما تبيننا يوجب حالاً فيه ملك المال جميع حكم البيع فيه يمضي لفظاً تبين الشروط الواجبة لغير وقت بيعه قد هارا (٣) وشرطه الخيار نوع بطل وقد مضى مافيه من مقالة أجوز من مدته الطويلة

(١) قوله : «قرعاً» بتشديد الراء على أن فاعله مضمرة يعود إلى قوله : «ثبوت» والمراد ان ثبوت العقد من البائع فرع جواز فكه أى نقض العقد وهذا أصح مما يقرأه عامة الناس من تخفيف الراء .

(٢) قوله : «واجبة» الأولى ؛ المراد بها واجبة البيع أي عقده ، والثانية بمعنى الثابتة .
(٣) أي فسد .

لَأَنَّ ضَرْهَا أَقْلُ حَتْمًا وَيَبْغِي رَسْمَ الشَّرْطِ حَتَّى وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ذَهَبَ الْمَرْسُومُ فَالْقَوْلُ فِي الْمُدَّةِ قَوْلُ الْمُشْتَرِي وَالْقَوْلُ فِي الْأَثْمَانِ قَوْلُ الْبَائِعِ وَالْتِمَسِ الْوَجْهَ لِمَا قَدْ قَالَ فَالْقَوْلُ بِالْوَقُوفِ^(٣) لَيْسَ يَنْبَنِي لِأَنَّمَا الْحُكْمُ بَقَاءُ الْمُدَّةِ فَالْقَوْلُ قَوْلٌ مَنْ يَقُولُ بِالْبَقَا وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ هَذَا الَّذِي أَرَاهُ لِأَسْوَاهُ وَيُمْنَعُ الْبَائِعُ أَنْ يَبْعَا لِأَنَّهُ إِنْ صَحَّ عَقْدُ الْأَوَّلِ وَإِنْ يَكُ الْأَوَّلُ مَوْقُوفًا فَلَا قَبْطَلُ الْبَيْعِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَقِيلَ بَلْ يَبْعُهُ الْأَخِيرُ

وَقَلَّةُ الضَّرِّ تُرَادُ حُكْمًا يَبْتُ^(١) قَوْلُ الْجَاهِدِينَ بَنَّا وَلَمْ يَكُنْ^(٢) بَيْنَهُمَا مَعْلُومٌ إِنْ ادَّعَى لِطَوْلِهَا وَالْقَصْرُ كَذَلِكَ قَالَ دُونَ مَا تَنَازَعَ فَلَسْتُ أَدْرِي فِيهِ الْاِعْتِلَالُ عَلَيْهِ وَالصَّحَّةُ غَيْرُ يَبْنِي تَمَامُهَا يَحْتَاجُ لِلْيَبْنَةِ مَعَ يَمِينِهِ عَلَى مَا أُطْلِقَا لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْمُرْتَهَنِ وَمَا مَضَى لَا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ مَا بَاعَ بِالْخِيَارِ كُنْ سَمِيعًا فَيَبْعُهُ الثَّانِي مِنَ الْمُبْطَلِ أَقْلُ أَنْ يُرَى بِهِ مُعْلَلًا وَذَلِكَ ظَاهِرٌ لِذِي عَيْنَيْنِ يَكُونُ نَقْضُ ذَلِكَ التَّخْيِيرُ

(١) قوله : «يَبْتُ» أي يقطع ، وفاعله يعود إلى رسم ، والرسم الصك ، وهو المرسوم أيضا .

(٢) قوله : «ولم يكن» يكن هنا تامة ، لا خبر لها بمعنى لم يقع .

(٣) قوله : «فالقول بالوقوف» يعني أن القول بوقف البيع إلى انقضاء المدة لا يبنى عليه

ما قاله الشيخ الصائغي صاحب الأصل ، من أن القول في المدة قول المشتري ، وفي الثمن قول البائع ، لأنه غير بين الصحة ، فالصحة مجرورة بغير وقدمها على الجار لضرورة إقامة الوزن وهذا ضعيف عند أكثر النحاة .

فَيُثْبِتُ الْبَيْعَ الْأَخِيرُ قَطْعًا وَيُلْزِمُ الْبَائِعَ إِحْضَارَ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ بَيَّعَهُ قَدْ وَجَدَا وَإِنْ يَكُنْ قَدْ بَاعَ مَا قَدْ بَقِيََا يَصِحُّ وَالشَّارِي يَكُونُ بَدَلُهُ فَذَلِكَ الْمَبِيعُ مَعْنَى لَأَسْوَى إِذْ لَمْ يَكُنْ يَبْقَى لِذَاكَ الْبَائِعِ فَهُوَ كَمَنْ بَاعَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ وَالْخُلْفُ فِي الْخِيَارِ (١) قِيلَ يُورَثُ وَقِيلَ لَا يُورَثُ حَيْثُ كَانَا إِنْ مَاتَ ذَاكَ الشَّخْصُ مَاتَ عِنْدَهُ وَحَيْثُ كَانَ بَيَّعَهُ مُسْتَظْهَرًا وَالْخُلْفُ هَلْ عَلَيْهِ رَدُّ مَا مَضَى فَقَائِلٌ بَرَدَهَا إِذْ حَصَلَ وَقَائِلٌ لَيْسَ عَلَيْهِ رَدُّ وَذَاكَ ظَاهِرٌ إِذَا مَا قَلْنَا وَالْقَوْلُ أَنَّهُ أَرَادَ الثَّمَرَةَ وَهَاهُنَا تَمَّتْ فُصُولُ الْعَقْدِ

وَيَبْطُلُ الْأَوَّلُ حُكْمًا شَرْعًا وَلَيْسَ فِي إِحْضَارِهِ يُمَهِّلُنْ قَدَرُ الْوَفَا فَلَا يُمَهِّلُ أَبَدًا لَهُ وَكَانَ الشَّارِي فِيهِ رَضِيًّا فِي نَقْضِهِ الْخِيَارَ إِنْ تَعَجَّلَهُ وَهُوَ خِيَارٌ قَامَ فِيهِ وَاسْتَوَى سِوَى الْخِيَارِ دُونَ مَا تَنَازَعَ وَنَحْوِهِ فَافْهَمْ مَعَانِي حُجَّتِهِ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ مُورَثٌ وَصَفُ خِيَارٍ لَا زَمَ الْإِنْسَانَا أَوْصَفُهُ تَرَاهُ يَبْقَى بَعْدَهُ فَالْقَوْلُ بِالتَّوْرِيثِ صَارَ أَظْهَرَ مِنْ غِلَّةٍ إِنْ مُشْتَرٍ قَدْ نَقَضَا بِذَاكَ أَنَّهُ أَرَادَ الْغَلَا إِذِ الْفَتَى لَهُ الْأُمُورُ تَبْدُو بِصِحَّةِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ يُنْبَى نَفْسُ اتِّهَامٍ لَمْ تَكُنْ مُعْتَبَرَةً تُلُوْحُ مِثْلُ لَوْلُو فِي الْعَقْدِ

(١) قوله : «والخُلْفُ فِي الْخِيَارِ» يعني بذلك شرط الخيار ، فقد قال من قال إن شرط الإقالة لا يورث ، فإذا مات البائع صار المبيع أصلاً لمشتريه ، إلا إذا جعل شرط الإقالة له ولورثته من بعده ، وقيل ولو جعل لهم ذلك فليس لهم ما للبائع من الشرط ، لأن الشروط لا تورث والله أعلم ..

باب البائع

وَصِفَةُ الْبَائِعِ أَنْ يَكُونَ
فَالْعَبْدُ لَا يَبِيعُ إِلَّا إِنْ أَذِنَ
وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ مِنْهُ نَشْتَرِي
مِنْ حَطَبٍ أَوْ مِنْ حَشِيشٍ كَانَا
لَأَنَّمَا الْعَادَةُ فِيهِ جَارِيَةٌ
وَذَلِكَ إِنْ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ الْحَجَرَ
وَلَيْسَ لِلْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ
وَهَكَذَا السَّفِيهُ (٢) وَالضَّعِيفُ
وَحَدُّهُ بَعْضُهُمْ إِنْ كَانَا
إِلَّا إِذَا أَسْنَدَهُ سِوَاهُ
فَهَا هُنَا يُرَدُّ بَيْعُهُ وَلَا
وَهَكَذَا الْقَضَا إِذَا مَالَ قَضَى
إِلَّا إِذَا قَضَاهُ مَا قَدْ لَزِمَا
فَذَلِكَ لَا يُرَدُّ إِنَّمَا يُرَدُّ

حُرًّا صَحِيحًا لَمْ يَكُنْ مَجْنُونًا
مَوْلَاهُ فَلَا إِذْنُ لَهُ يُسَوِّغُنْ
وَإِنْ جَهَلْنَا الْإِذْنَ لِلْمُحْتَقِرِ
وَنَحْوِهِ إِنْ بَاعَهُ عَيَانًا
يَبِيعُهُ الْعَبْدُ كَذَلِكَ الْجَارِيَةُ (١)
عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فَلَيْسَ يُشْرَى
تَصَرُّفٌ بَلْ ذَلِكَ لِلْوَلِيِّ
بِمَرَضٍ وَضُرِّهِ مَخُوفُ
إِلَى الْقِيَامِ لَمْ يَجِدْ إِمَّاكَ
لِمَا بِهِ مِنْ مَرَضٍ يَعْشَاهُ
يُمَضَى عَطَاؤُهُ إِذَا تَنَفَّلَا (٣)
وَإِنْ يَشَاءُ الْوَارِثُ ذَلِكَ نَقَضَا
عَلَيْهِ دَيْنَارًا قَضَى أَوْ دِرْهَمًا
مَا كَانَ بِالْبَيْعِ شَبِيهَا إِذْ يُحَدُّ

(١) بين الجارية والجارية الجناس التام المتماثل : فالأول بمعنى ماشية . والثانية الأمة .

(٢) السفیه : الذى لا يحسن التدبير فى أمر المال . ومنه قوله تعالى : . ولا تؤتوا السفهاء أموالكم .

(٣) قوله : تنفلا أى إذا أعطى عن غريب لازم عليه أما الحقوق اللازمة فإنها تثبت منه إذا أقر بها وإن أصدق ما يكون الإنسان عند الموت .

فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ مِنْهُ أَبَدًا
 أَوْ الدَّوَا وَمَا إِلَيْهِ تَدْعُو
 فَيُثْبِتُ الْإِقْرَارَ وَالْوَصِيَّةَ
 لِأَنَّهُ أَحْوَجُ مَا يَكُونُ
 يَقْرُ بِالْمَالِ لِمَنْ قَدْ مَلَكَه
 وَأَوْجَبَ الْوَصِيَّةَ الْقُرْآنُ
 وَحَامِلٌ أَذْرَكَهَا الْمَخَاضُ
 وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْإِدْلَالُ (١)
 لِأَنَّهُ قَدْ مُنِعَ التَّصَرُّفُ
 وَإِنْ يَكُنْ أَعْمَى فَبَيْعُهُ مُنْعٌ
 فَالْتَّقِصُ ثَابِتٌ لَهُ إِنْ شَاءَ
 فَلَا يَحِلُّ أَبَدًا وَلَا أَرَى
 قَبْضُ مَنْ مَضَى يُعْبَرُ
 فَظَنُّ هَذَا الْبَعْضُ حِينَ جَازَا (٢)
 وَإِنَّمَا الْجَوَازُ فِي عُرْفِهِمْ
 فَلَا يَجُوزُ ذَاكَ لَيْسَ يُثْبِتُ
 وَلَمْ يُرِيدُوا نَفْيَ مَا يَسَاحُ
 وَبِاخْتِلَافِ الْأَصْطِلَاحِ تَقَعُ
 إِلَّا لِمَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ بَدَا
 حَاجَتُهُ فَلَيْسَ فِيهِ مَنَعٌ
 مِنْهُ لِأَجْلِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ
 لِتَيْنِ إِنْ خِيفَ بِهِ الْمُنُونُ
 وَيُوصَى قَبْلَ أَنْ يُوَفَى مَهْلَكَه
 إِنْ خِفَتْ مَوْتًا وَهُوَ الْبَيَانُ
 فَحُكْمُهَا كَمَنْ بِهِ أَمْرَاضُ
 عَلَى الْمَرِيضِ مَا بِهِ جِدَالُ
 وَذَلِكَ مِنْ فُرُوعِهِ قَدْ عُرِفَا
 لِجَهْلِهِ بِمَا يَبِيعُ فَاسْتَمِعْ
 وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ رَبَاءً
 ذَلِكَ إِلَّا غَلَطًا لَهُ سَرَى
 بَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ أَفْهَمْنَا
 مِنَ الْحَرَامِ إِذْ نَفَى الْجَوَازَا
 يَكُونُ كَالثَّبَاتِ فَأَفْهَمَ عَنْهُمْ
 عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ يَشَاءُ يُثْبِتُ
 وَذَلِكَ فِي عُرْفِهِمْ اصْطِلَاحُ
 أَشْيَاءَ مِنْهَا مَنَعٌ مَالًا يُمْنَعُ

(١) قوله : «الإدلال» يعنى الدالة المعروفة عند الفقهاء ، وهو ما يتناوله الإنسان من مال أخيه المسلم في غيبته على جهة الاستدال وطية النفس وسيأتى حكمها .
 (٢) قوله جازا أى جازف فيه اكتفاء ببعض الكلمة . ص .

وَبَيْعُهُ يَثْبُتُ فِي طَلَاقٍ وَجَائِزٍ أَنْ يَقْضِيَ الْعِمْيَانُ
وَلَا يَجُوزُ مِنْهُمْ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ كَبَيْعِهِمْ يَحْتَاجُ
فَبِالْوَكِيلِ يَثْبُتُ الْأَمْرُ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ ادَّعَى الْجَهَالَةَ
وَحِينَمَا كَانَ الْوَكِيلُ حَيًّا وَإِنْ يَكُنْ بِنَفْسِهِ تَوَلَّى
وَأَنْ يَكُنْ طَالَ الزَّمَانُ وَمَضَى وَإِنْ يَمُتْ فَمَا لِوَارِثِهِ
وَيَثْبُتُ نِكَاحُهُ طَلَاقُهُ فَيُكْتَبَنُ عَلَيْهِ مَا أَقْرَأَ
وَقِيلَ فِي الْإِيصَاءِ بِالْأُصُولِ وَإِنْ يُكَاتِبُ ثَبُتَ الْمُكَاتَبَةُ
لِأَنَّهَا فَرَعُ الْعِتَاقِ وَالْبَصَرِ وَمِنْ هُنَاكَ بَيْعُهُ لِلْمَاءِ
لَأَنَّمَا الطَّلَاقُ مَعْنَى يُفْهَمُ

زَوْجَتِهِ وَالْمَاءِ بِاتِّفَاقٍ دَرَاهِمًا إِنْ طَلَبَ الدَّيَّانُ (١)
لِغَيْرِهَا قَدْ وَرَدَ الْقَضَاءُ (٢) إِلَى الْوَكِيلِ وَهُوَ الْمِنْهَاجُ
وَيُمْنَعُ النَّقْضُ فَلَا يَكُرُّ مِنْ بَعْدِ مَمَاتٍ أَخُو الْوَكَالَةِ
فَهُوَ كَمُبْصَرٍ يَبِيعُ شَيْئًا ذَاكَ فَجَائِزٌ لَهُ يَحُلًّا (٣)
عَلَيْهِ أَعْوَامٌ لَهُ أَنْ يَنْقُضَا نَقْضٌ عَلَى الْقَوْلِ الشَّهِيرِ فِيهِ
إِقْرَارُهُ إِيصَاؤُهُ عِتَاقُهُ وَمَا بِهِ أَوْصَى إِذَا مَا بَرَأَ
إِنْ شَاءَهُ يَحْتَاجُ لِلتَّوَكِيلِ لِعَبْدِهِ مِنْ حِينَ مَا قَدْ كَاتَبَهُ
لَيْسَ لَهُ فِي مِثْلِهِ قَطُّ أَثَرٌ مَعَ الطَّلَاقِ صَحَّ فِي الْإِفْتَاءِ
وَالْمَاءِ بِالْعُيُونِ لَا يَقُومُ

(١) قوله : «الدَّيَّان» بكسر الدال جمع دين والمراد بهم أصحاب الديون في اصطلاح العمانيين

(٢) القضاء الأول الوفاء بغير الدراهم المضروبة . كأن يقضى الأعمى غريمه نخلا أو أرضا أو بيتا عن حقه . لأن القضاء مثل البيع . والقضاء الثاني الحكم . وبينهما الجنس التام المماثل .

(٣) قوله يحل منصوص بأن مضرة . ومعناه له أن ينقضه . ص .

وَحَاكِمٌ يَبِيعُ مَالَ مَنْ هَلَكَ
 إِنْ رَغِبُوا فِيهِ فَهُمْ أَحَقُّ
 وَإِنْ يَبِيعُ وَلَمْ يُشَاوِرْنَا
 وَالْأَصْلُ لَا يَرَى سِوَى الْبُطْلَانِ
 إِذْ فِيهِ لِلْوَرَاثِ حَقٌّ لَا زِمَ
 وَمَنْ يَبِيعُ مَالَ امْرِئٍ قَدْ حَضَرَ
 فَقِيلَ فِيهِ ثَابِتٌ وَالْثَمَنُ
 وَقِيلَ لَا يَثْبُتُ ذَاكَ قَطْعًا
 وَبَائِعٌ مِنْ رَجُلٍ جَرَابًا ^(١)
 قَالَ لَهُ بِعْتُكَ مَالَ غَيْرِي
 لَيْسَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنْ يَقْبَلَ
 وَقِيلَ مَنْ فِي يَدِهِ أَمْوَالُ
 قَدْ قَالَ بَعْضُ حُكْمٍ مَا فِي يَدِهِ
 وَقَالَ بَعْضٌ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى
 وَقَالَ بَعْضٌ حُكْمُهُ لِلْأَغْلَبِ
 وَبِيعَ عَلَى مُسْتَرْسِلٍ ^(٢) عِنْدَ الشَّرَى
 وَلَا يَجُوزُ غَبْنٌ مَنْ يَسْتَرْسِلُ
 لَدَيْهِ يُشَاوِرَنَّ مَنْ تَرَكَ
 وَلَيْسَ لِلْغَرِيمِ إِلَّا الْحَقُّ
 فَالْخُلْفُ فِي الثُّبُوتِ يُنْقَلْنَا
 فَالْبَيْعُ غَيْرُ ثَابِتٍ الْأَرْكَانِ
 لَا يَمْنَعُنْ حَقَّهُمْ ذَا الْحَاكِمِ
 وَلَمْ يَكُنْ مَالِكُهُ قَدْ أَنْكَرَا
 لِرَبِّهِ كِمَثَلٍ مَا قَدْ عَيْنُوا
 لِأَنَّهُ مِنَ الْفُضُولِ يُدْعَى
 وَالْمُشْتَرَى أَكَلَهُ وَطَابَا
 وَلَمْ أَكُنْ أَمْلِكُهُ مِنْ خَيْرِي ^(٣)
 حَتَّى يَصِحَّ عِنْدَهُمْ مَانِقَلًا
 فِيهَا حَرَامٌ وَبِهَا حَلَالُ
 مُلْكُ لَهُ وَيُشْتَرَى مِنْ عِنْدِهِ
 مِنْهُ لِأَجْلِ خَلْطِ مَا قَدْ حُجِرَا
 مِنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ الطَّيِّبِ
 كِمَثَلٍ مَنْ مَأْكَسَ ^(٤) حِينَ مَا اشْتَرَى
 بَلْ بَعُهُ بِالْحَالِ الَّذِي يُوَصَّلُ

(١) الجراب : وعاء من خوص يوضع فيه التمر .

(٢) من خيري : أى من ماله .

(٣) المسترسل : الذى يشتري الشيء بدون مُمَاكَسَة بل يَجِئُ إِلَى الْبَائِعِ فيقول له : بعنى هذا الشيء ولم يماطله في ثمنه .

(٤) الماكس : هو الذى يسأل عن الثمن ويجهتد في تنقيصه .

وَجَائِزٌ تُسَاهِلَنَّ بَعْضًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَزِيدَ عَنْهُ
وَالْإِثْمُ مَا فِي الصَّدْرِ مِنْهُ حَرَجٌ
مَنْ بَاعَ شَيْئًا أَوْ لَهُ قَدْ وَهَبًا
إِنَّ لَهُ الرَّجْعَةَ فِي الْجَمِيعِ
وَأَنْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ بِالْوَصْفِ
وَأَنْ يَكُنْ بِهِ أَقَرَّ الْمُشْتَرِي
فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ مِنْ يَمِينٍ
لِأَنَّهُ أَقَرَّ إِذَا أَقَرَّ
عَنْ بَيْعِكَ الْمَعْرُوفِ حِينَ أَفْضَى
مَنْ لَمْ يُمَاسِمْ فِيهِ فَافْهَمْنَاهُ
دَعَا عَنْكَ مَا يُرِيبُ أَوْ يُحَرِّجُ
وَكَانَ عَنْهُ عِلْمُهُ قَدْ ذَهَبَا
فِي قَوْلِ كُلِّ عَالِمٍ مُطِيعٍ
فَفِي رُجُوعِهِ مُقَامُ الْخُلْفِ
لِغَيْرِهِ لِحَوْفِ نَقْصٍ يَعْتَرِي
عَلَيْهِ لَوْ كَانَ مِنَ الضَّئِينِ (١)
بِمُلْكِهِ لَوْ كَانَ مِنْهُ فَرَا

باب المشتري

وَالْمُشْتَرِي مَنْ يَأْخُذُ الْمَبِيعَا
وَوَصْفُهُ كَوَصْفِ مَنْ يَبِيعُ
فَمَا اشْتَرَى الْأَعْجَمُ أَوْ مَا بَاعَا
وَأَنْ يَكُنْ أُعْطِيَ شَيْئًا جَازَا
وَلَا تَبِعَ عَلَى صَبِيٍّ غَيْرٍ إِنْ
كَذَلِكَ الْعَبْدُ بِإِذْنِ السَّيِّدِ
وَيُدْفَعَنَّ الثَّمَنَ الْمَدْفُوعَا
حُرٌّ صَحِيحٌ بِالْغِ سَمِيعُ
أَوْ كَانَ أُعْطِيَ فَاسِدٌ إِجْمَاعَا
وَلَمْ يَكُنْ يُلْزَمُهُ إِحْرَازَا (٢)
كَانَ أَبُوهُ حَاضِرًا وَقَدْ أَذِنَ
فَافْهَمْ مَعَانِي أَصْلِهِ وَقَيِّدْ

(١) الضنين : الشيء الغالي الثمين .

(٢) قوله «يُلْزَمُهُ» بضم أوله وفاعله ضمير يعود إلى الأصل وإحرازاً لمفعوله الثاني . ص .

وَبَعْضُهُمْ رَخَّصَ فِي الْأَسْوَاقِ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ مِنَ الصَّيَّانِ
إِنْ كَانَ قَدْ بَاغُوا حَشِيْشًا أَوْ حَطَبَ
وَأَنْ يَكُنْ قَدْ سَعَرَ السُّلْطَانُ
فَلَا يَجُوزُ مِنْهُمْ الشَّرَاءُ
وَأَنْ يَكُنْ لَمْ يُجْبِرْتَهُمْ فَلَا
لَأَنَّهُ مِثْلُ الْمُشِيرِ لَهُمْ
فَقَدْ غَلَا السَّعْرُ زَمَانَ الْمُصْطَفَى
أَحَبَّ أَنْ يَلْقَى إِلَهَهُ وَلَا
وَالْبَيْعُ قَدْ قِيلَ عَلَى مَنْ يَظْلِمُ
وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَكْ ذَا تَغْلِبِ
لَأَنَّهُ بِنَفْسِهِ قَدْ أَشْرَكَهُ
وَالْبَيْعُ لِلْمَعْصُوبِ يَظْلَمْنَا
يَطْلُبُهُ بِمَا إِلَيْهِ دَفَعَا
وَشِرْكَةُ الْكَافِرِ فِي التَّجَارَةِ
وَقَالَ بَعْضُ لَا تَجُوزُ أَبَدًا
وَهَكَذَا شِرْكَةُ ذِي التَّفَاقِ
كَيْلًا يَجْرُوا فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ
وَبَائِعٌ لِرَجُلٍ أَغْنَابًا
فَقَالَ أَخْرِجْهَا لِأَشْتَرِيَهَا
فَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَغْرُمَا

مِنْ ذِي الصَّبَا لَكِنْ بِلَا اتِّفَاقٍ
أَوْ الْغَيْدِ الْبَيْعُ بِالْإِثْمَانِ
بِعَدْلِ سَعْرِهِ فَيَبْعُهُمْ وَجِبَ
وَجَبَرَ التَّجَارَ حَيْثُ كَانُوا
لَأَنَّهُ غَضَبٌ وَلَا مِرَاءُ
بَأْسَ إِذَا لَمْ يَحْذَرُوا التَّكْلَا
وَالْتَرَكُ لِلتَّسْعِيرِ حَتْمًا أَسْلَمَ
وَطَلَبُوا التَّسْعِيرَ مِنْهُ فَاتَّفَقَى
مَظْلَمَةً عَلَيْهِ حِينَ اتَّقَلَا
شَرِيكَهُ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ
عَلَيْهِ فَالْجَوَازُ أَصْلُ الْمَذْهَبِ
وَلَوْ يَشَاءُ التَّرَكُّ لَهُ لَتَرَكَهُ
وَالْمُشْتَرِي مَنْ بَاعَ يَطْلُبُنَا
وَالْغَضَبُ لِلْمَالِكِ حَتْمًا رَجَعَا
مَكْرُوهُةٌ تُورِدُهُ الْحَسَارَةُ
وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ قَوْلٌ أُيِّدَا
مَكْرُوهُةٌ وَشِرْكَةُ الْفُسَّاقِ
مَا كَانَ مَكْرُوهُةً مِنَ الصَّيِّعِ
قَدْ اشْتَرَاهَا مِنْهُ أَوْ أَرْطَابَا
أَخْرِجَهَا فَقَالَ لَا أَبْغِيهَا
نُقْصَانَهَا وَذَاكَ أَمْرٌ لَزِمَا

وَقَائِلٌ لِتَاجِرٍ نَاولِيٍّ لَذَلِكَ الثَّمَرِ كَذَا مِنْ مَنْ
أَوْ أُعْطِنِي أَوْ لَافِنِي يَلْزُمُهُ لِأَنَّهُ بَيْعُهُ يُعْلَمُهُ
وَإِنْ يَقُلْ تَصَدَّقْ عَلَيَّا أَوْ قَالَ هَبْ لِي مِنْكَ هَذَا الشَّيْءَ
يَسْقُطُ عَنْهُ التَّمَنُّ الْمَعْلُومُ لِأَنَّمَا مُرَادُهُ مَفْهُومُ
وَالْقَلْعُ لِلصَّرْمَةِ قِيلَ يَلْزُمُ مِنْ اشْتَرَاهَا وَبِذَاكَ يُحْكَمُ
وَقِيلَ بَلْ يَلْزُمُ مَنْ قَدْ بَاعَا وَإِنْ يَكُنْ شَرْطٌ فَلَا نَزَاعَا
وَمُشْتَرٍ بَيْتًا عَلَيْهِ شَجَرُ أَوْ نَحْلَةٌ مَائِلَةٌ وَتُنْظَرُ
لَا يَصْرِفَنَّ عَنْهُ سِوَى مَا زَادَا بَعْدَ الشَّرَا إِنْ كَانَ قَدْ أَرَادَا
وَمُورُ الْأَرْضِ إِذَا لَمْ يُصِرْ مَا كَانَ فِي دَاخِلِهَا مَنْ يَشْتَرِي
فَالْبَيْعُ فِي ذَلِكَ مَعْلُولٌ لِأَنَّهُ فِي وَصْفِهِ مَجْهُولٌ
وَكُلُّ مُشْتَرٍ لِمَا لَمْ يَعْلَمْ لَهُ الْخِيَارُ إِنْ رَأَاهُ فَاعْلَمْ

باب المبيع

وَذَاكَ مَمْلُوكٌ بِهِ التَّصَرُّفُ يُبَاحُ وَالْحَلَالُ فِيهِ يُعْرَفُ
فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا قَدْ حُرِّمًا كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ بَلْ وَكَالِدَّمَاءِ
وَمِثْلِهِ مُحَرَّمٌ بِطَارٍ كَنْجَسٍ طَرَا وَكَالْإِضْرَارِ (١)
وَقِيلَ سُمُّ الْفَأْرِ كَالْكِلَابِ لِقَنْصِ مَا فِيهِ مِنْ عِتَابٍ (٢)

(١) قوله بطار بكسر الباء معناه بمحادث طراً عليه فاقضى تحريره فهو اسم فاعل من طراً يطرؤ إذا حصل ، وأصله الهمز فحذف تخفيفاً . ص .

(٢) قوله وقيل سُمُّ الْفَأْرِ الخ يعني أن سم الفأر يستثنى في صحة بيعه كاستثناء بيع الكلاب للقنص ، فليس في بيع الجميع من عتاب ، لأنه مستثنى من جملة المحرمات للمنفعة والله أعلم . ص .

وَالْمُشْرِكُونَ لَا يُعَامَلُونَ فِي نَجْسٍ لَهُ يُبَاشِرُونَ
وَكَانَ فِي السَّابِقِ أَنَّ الْجَبْنَ
قَالُوا إِلَى الضَّامِنِ يُحْتَاجُ فَلَا
يُضْمَنُ أَنَّهُ مِنَ الْحَلَالِ
وَالسَّمْنُ حَيْثُ كَانَ مِنْ أَعْمَالِنَا
وَذَاكَ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْجَبَنِ
وَأَغْلَبُ الْحَالَيْنِ هُوَ الْمُعْتَبَرُ
وَالْحَيَوَانُ لَا يَسَاغُ غَائِبًا
فَإِنْ تَبَايَعَا فَتَمَّ يَدْخُلُ
لَوْ قَالَ قَدْ رَضِيتُ وَاشْتَرَيْتُ
وَذَاكَ أَنَّ الْحَيَوَانَ أَقْرَبُ
وَهُوَ خِلَافُ الْأَرْضِ وَالْأَشْجَارِ
وَمُشْتَرٍ سَمْنًا بِهِ قَدْ وَجَدَا
قِيلَ عَلَى بَائِعِهِ يُعْطِيهِ
وَمُشْتَرٍ سَمَكَةً فَظَهَرَا
وَقِيلَ إِنَّهُ لِمُشْتَرِيهَا
وَلَوْ دَرَى مَا بَاعَهَا بِالْبَحْسِ
فِي نَجْسٍ لَهُ يُبَاشِرُونَ
مِنْ فَارِسِ الْكُفَّارِ يُجْلَبْنَا (١)
يُشْرَى بِغَيْرِ ضَامِنٍ تَكْفَلًا
أَوْ مِنْ طَعَامِ الْمُسْلِمِينَ الْخَالِي
يُشْرَى بِغَيْرِ ضَامِنٍ لِمَالِنَا
يُشْرَى وَبَيْنَ مُشْتَرٍ لِلْسَّمْنِ
فَاحْمِلْ عَلَى الْأَغْلَبِ مَا كَانَ نَدْرُ
وَالْعَبْدُ أَيْضًا لَا يَبَاعُ هَارِبًا
لِلْكَلِّ نَقْضُ وَهُوَ الْمُعْلَلُ
فَالنَّقْضُ لَا زِمَ وَلَا يَنْبْتُ (٢)
ذَهَابُهُ قَرَبًا قَدْ يَذْهَبُ
وَالْمَاءُ بَلٍ وَسَائِرُ الْعَقَارِ
رُبًّا (٣) يَبْطِنُ الْجَرُّ مِنْهُ قَدْ بَدَا
عَنْهُ وَقِيلَ خَيْرُهُ فِيهِ
فِي بَطْنِهَا حَرْفٌ فَيُعْطَى الْفُقَرَا
وَقِيلَ لِلْبَائِعِ لَا يَذَرِيهَا
وَالْحَرْفُ غَيْرَ لَحْمِهَا فِي الْجَنْسِ

(١) قوله : «الجبني» بكسر الجيم اللبني المنعقد وهو معروف .

وقوله : «الكفار» هو مبتدأ خبره يجلبنا بضم الياء أى يجلبونه ، أو باضافة فارس إلى الكفار ويجلبنا مبنى على المفعول (أى المجهول) وهذا أظهر .

(٢) قوله : «لا يَنْبُتُ» أى لا ينقطع .

(٣) قوله : «رُبًّا» هو وذك منعقد من غير نوع السمن . ص .

وَلَا يَحِلُّ الْخِدْعُ فِي الْأَمْوَالِ
وَلَا كَذَاكَ مَعْدِنٌ قَدْ ظَهَرَ
فَالْبَيْعُ شَامِلٌ لَهُ إِذَا يَدْخُلُ
وَأَمَّا بَيْعَتُ فَمَا عَلَيْهَا
وَقِيلَ بَلْ لَهُ كِسَاءُ الْمِثْلِ
وَبَائِعٌ شَافَهُ بِهَا حِبَالٌ
إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطُ هُنَاكَ وَقَعَا
وَبَائِعٌ دَارًا بِهَا أَقْفَالٌ
وَهَكَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مَقْفُولَةً
وَإِنْ تَكُنْ قَدْ شَرِطْتَ عِنْدَ الشِّرَاءِ
وَالْبَيْتُ إِنْ بَاعَ لَهُ الطَّرِيقُ
إِنْ شَرِطْتَ فِي الْبَيْعِ أَوْ لَمْ تُشَرِّطْ
وَبَائِعٌ دَارًا بِهَا أَحْشَابُ
فَمَا بُنِيَ عَلَيْهِ يَدْخُلْنَا
وَالْمَالُ إِنْ بَاعَ وَفِيهِ بَرٌّ
إِلَّا إِذَا مَا شَرَطُوا دُحُولَهُ
وَنَخْلَةً بَيْعَتُ فَنَأْخُذْنَا
تُعْطَى حَرِيمَتُهَا وَإِنْ مِنْهَا دَنَا
وَالصَّرْمُ إِنْ أَدْرَكَ مِثْلَ النَّحْلِ

وَمِثْلُهُ الْجَوْهَرُ وَاللَّثَالِي
فِي الْأَرْضِ بَلْ هَذَا لِمَنْ قَدْ اشْتَرَى
فِي اسْمِهَا وَهِيَ لَهُ تَشْتَمِلُ
مِنَ الْكِسَاءِ قِيلَ لِمُشْتَرِيهَا
فَإِنْ يَزِدْ فَهُوَ لِرَبِّ الْأَصْلِ (١)
لَهُ حِبَالُهَا كَذَاكَ قَالُوا
بَيْعُهَا مَعَ الْحِبَالِ أَجْمَعًا
مَقْفُولَةٌ فَهِيَ لَهُ يُقَالُ
مَسْئَلَةٌ وَجَدْتُهَا مَنَقُولَةً
يَأْخُذُهَا الشَّارِي بِشَرْطٍ قَدْ جَرَى
تَثَبُّتُ وَالشَّارِي بِهَا حَقِيقُ
لَأَنَّهَا مِنْ لَازِمِ الْبَيْعِ تُخْطَأُ (٢)
مَا صَحَّ فِيهَا مِنْهُمَا خِطَابُ
فِي الْبَيْعِ دُونَ حَشَبٍ لَمْ يُبْنَى
فَهِيَ لِمَنْ قَدْ بَاعَهُ تُصِيرُ
وَمِثْلُهُ الْبَيْتُ فَعِيَ أَصُولُهُ
قِيَاسُهَا مِنْ أَرْضِهَا اَعْلَمْنَا
نَحْلُ فَقَسَمُ الْأَرْضِ قَدْ تَعَيَّنَا
فَيَأْخُذُ الْحَرِيمَ عِنْدَ الْفَسْلِ

(١) يعنى البائع . ص .

(٢) قوله : تُخْطَأُ أي تثبت وهو بالبناء للمجهول .

وَشَجَرٌ لِلنَّخْلِ لَا يُقَاسُ وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهُ يُقَاسُ
وَالْتَيْنِ وَاللَّيْمُونَ وَالْأَثَرُجُ مِثْلُ النَّخْلِ قِيلَ وَالنَّارِجُ
وَقَوْرَةٌ (١) الصَّرْمُ مِنَ التُّرَابِ يُرَدُّ مِثْلُهَا إِلَى الْأَرْبَابِ
لَأَنَّمَا الصَّرْمَةُ وَحْدَهَا لَهُ إِنْ اشْتَرَى وَالتُّرْبُ يُعْطَى أَهْلُهُ
وَذَاكَ فِي مَوَاضِعِ الْجِبَالِ لَأَنَّمَا التُّرَابُ فِيهَا غَالِي
وَحَيْثُمَا كَانَ التُّرَابُ جَمًّا يَأْخُذُهُ إِنْ شَاءَهُ وَالصَّرْمَا
وَيَبْعُكَ الزَّرْعَ لِغَيْرِ الْقُطْعِ قَبْلَ الدَّرَاكِ حُكْمُهُ فِي الْمَنْعِ
وَبَعْضُهُمْ رَخَّصَ فِيهِ وَأَبَى بَعْضٌ وَقَالَ إِنَّهُ مِنَ الرَّبَا
وَذَلِكَ التَّرْخِيسُ مِمَّنْ رَخَّصَا إِنْ كَانَ لِلشَّرِيكِ يَبْعًا خُصَّصَا
وَالْقُطْنُ قِيلَ إِنَّهُ مِنَ الشَّجَرِ وَقِيلَ زَرْعٌ وَهُوَ قَوْلٌ قَدْ شَهَرَ
دَرَاكِهِ يَكُونُ بِالْقَشَاشِ وَهُوَ انْفِتَاحُ الْكِمِّ بِانْتِفَاشِ (٢)
فَمُشْتَرِ الْأَرْضِ بِهَا الْقُطْنُ فَمَا لَمْ يُدْرِكَنَّ يَتْبَعُهَا لَتَعْلَمَا
وَدَرَكُ اللَّيْمُونَ مَاءً (٣) جَمْعًا وَقِيلَ بِالشَّخَاخِ أَنْ يُتَزَعَا

(١) قوله : «قَوْرَةٌ» هي الحزمة من التراب المحيطة بالفسيلة الصغيرة المقتلعة من الأرض ، أما التي تُقَطَّع من أمها فلا تسمى قورة ، لأنه ليس عليها شيء من الطين المنعقد .
(٢) قوله : «الكِم» هو واحد الأكمام وهو ما ظهر مستترا من طلع النخل والأشجار قبل أن ينفث . وقوله : «بانفَاش» هو بالفاء وهو انفتاحه من الكِم وهو بكسر الكاف ، ويقال له : وِغَاءُ الطلع وانفَاشه تطهوره من الكِم ، وهو كناية عن ارتفاعه وتفرقه في جوانب الكِم . قال الله تعالى : «وتكون الجبال كالعهن المنفوش» .

(٣) قوله : «ماء» مفعول مقدم لجمعا ، ويجوز رفعه خبرا للمبتدأ ، فيكون مفعول «جمعا» ضميرا مقدرا أي دركه ماء جمعه ، والشخاخ مافى جوف الحبة من الليمون من اللحم ، وانتزاعه سهولة إخراجها باليد ، والقت : البرسيم ، والجزاز القطع ، وطاء النخل : بيع ثمرها ، ومطنيها : مشتمريها .

وَدَرَكَ الْمَوْزِ بَأْنَ يَنْدِفِنَا
وَالْقُتُّ أَنْ يَصْلُحَ لِلْجَزَارِ
وَدَرَكَ الْأَعْنَابِ أَنْ تَسْوَدَا
وَأَبْيَضُ الْأَعْنَابِ دَرَكُهُ إِذَا
وَقَدْ مَضَى وَصَفُ دَرَاكِ النَّحْلِ
وَذَاكَ أَنْ تَحْمَرَ أَوْ تَصْفَرَا
وَمُطْنَى النَّحْلِ إِذَا مَا كَسَرَا
لِأَنَّ ذَاكَ حَطَأٌ فِي الْمَالِ
وَالْإِثْمُ لَا غَيْرُ هُوَ الْمَرْفُوعُ
وَقِيلَ مَا زَادَ مِنَ الثَّمَارِ
يُفْسِدُ ذَلِكَ الطَّنَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ
وَذَاكَ إِنْ كَانَ الطَّنَّا مِنْ قَبْلِ
وَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ الدَّرَاكِ قَدْ طَنَّا
فَالْبُسْرُ لَا شَكَّ يَصِيرُ رُطْبًا
وَأَنْتَ تَدْرِي أَنَّ بَيْعَ الثَّمَرِ
يُؤْكَلُ مِنْهَا وَهِيَ فِي الْأُمَاتِ (٣)
يَبْعُ الْمُشَاعِ وَالَّذِي لَا يُوصَفُ
لِأَنَّهُ فِي حُكْمِنَا مَجْهُولُ

مَا بَيْنَ حَدِيثِهِ امْتِلَاءً بَيْنَا
فَبَيْعُهُ يَصْلُحُ لِلْجَزَارِ
وَدَرَكَ الْحُبُوبِ أَنْ تَشْتَدَّا
حَلَا وَكَانَ مَاؤُهُ قَدْ أَخَذَا
وَأَنَّهُ بِالزَّهْوِ عِنْدَ الْكُلِّ
وَفِيهِ تَفْصِيلٌ وَلَكِنْ مَرًّا
لِخُوصِهَا يَضْمَنُهُ إِذَا طَرَا
يَلْزَمُ مِثْلَ حَطَأٍ فِي الْحَالِ
عَنْ مُحْطِيٍّ وَذَلِكَ الْمَشْرُوعُ
بَعْدَ طَنَّا النَّحْلِ وَالْأَشْجَارِ
عِنْدَ الطَّنَّا شَرْطُ بَأْنَ يُقْطَعْنَ (١)
دَرَاكِ أَشْجَارٍ لَهُ وَنَحْلٍ
فَمَا بِهِ مِنْ حَرَجٍ إِنْ حَسْنَا
وَهَكَذَا فِي عِنَبٍ تَرْبِيَا (٢)
جُوزٌ لِلتَّمَتُّعِ الْمَشْتَهَرِ
وَقَطْعُهَا يَقْطَعُ لِلذَّاتِ
بِحَدِّهِ فَالِنَقْصُ فِيهِ يُعْرَفُ
كَذَاكَ جُلُّ الْعُلَمَاءِ يَقُولُوا

(١) يُقْطَعْنَ : بتشديد الطاء .

(٢) تربيًا : أي صار زبيًا ومنه قول بعضهم : متى تربيئت وأنت حصرم .

(٣) قوله : «الأمات» أي الأمهات وهي لغة مشهورة .

وَقِيلَ فِي الْمُسَاعِ لَا يُبَاعُ إِلَّا عَلَى مَنْ عَمَهُ الْمُسَاعُ
وَهُوَ الشَّرِيكُ فِيهِ فَافْهَمْنَا وَأَنَّهُ لِلْغَيْرِ يُطْلَنُ
لَأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِلْقَبْضِ وَلَا يُمْكِنُهُ فَمِنْ هُنَاكَ بَطْلًا
وَوَاجِبٌ تَسْمِيَةُ الْمَبِيعِ بِسُدُسٍ أَوْ رُبْعٍ رَيْعٍ
وَالْمَالُ إِنْ بَاعَ بِمَا اسْتَحَقَّ عَمَّ سَوَاقِيهِ وَعَمَّ الطَّرْقَا
وَلَا يَعْمُ شَرْبُهُ لِلْمَاءِ إِلَّا إِذَا أُدْخِلَ فِي الشُّرَاءِ
لَأَنَّمَا الْمَاءُ يَكُونُ مُفْرَدًا وَالطَّرْقُ وَالسَّوَاقِي لَنْ تُفْرَدَا
فَمِنْ هُنَاكَ الطَّرْقُ وَالسَّوَاقِي يَعْمُهُنَّ مَعْنَى الْإِسْتِحْقَاقِ

بابُ عَيْبِ الْمَبِيعِ

وَالْعَيْبُ شَيْءٌ يُنْقِصُ الثَّمَنَ فَلَزِمَ الْبَائِعَ أَنْ يُبَيِّنَا
إِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُ يَكُونُ غِشًا وَهُوَ يَمْشُ الْبَرَكَاتِ مَشًا (١)
وَالنَّقْضُ لِلشَّارِي إِذَا رَأَاهُ يَثْبُتُ بِالْعَيْبِ الَّذِي أَخْفَاهُ
وَلَوْ تَبَرَّى مِنْ جَمِيعِ الْعَيْبِ فَالْتَّقْضُ ثَابِتٌ بِدُونِ رَيْبٍ
حَتَّى يُرِيَهُ ذَلِكَ عَيْبًا عَيْبًا (٢) وَيَرْضَى شَارِيَهُ وَيَنْفَى الرَّيَا
وَبَعْضُ أَصْحَابِ الْعِرَاقِ قَالَا يَثْبُتُ حَتَّى أَظْهَرَ الْجَدَالَا
يَقُولُ قَدْ رَضَاهُ ذَلِكَ الْمُشْتَرِي مَعَ عَيْبِهِ الَّذِي بِهِ لَمْ يُخْبَرْ
لَأَنَّ مَنْ بَاعَ يَبِيعُهُ عَلَى حَالٍ يَكُونُ الْعَيْبُ فِيهِ دَخَلًا

(١) قوله يمش أى يذهب .

(٢) قوله : « عيبا عيبا » هما حالان جامدان .

يَقُولُ كُلُّ الْعَيْبِ فِيهِ مُجْتَمِعٌ
وَنَحْنُ لَا نُسَبِّهُ بِمَا بِهِ
لَوْ أَنَّهُ يَتَنَزَّاهُ ذَلِكَ الْعَيْبُ
فَبِحَقَائِيقِهِ عَلِمْنَا أَنَّهُ
فَالشَّيْبُ عَيْبٌ فِي الْعَبْدِ وَالرَّمَدُ
وَصَلَعٌ مَعَ الْجُنُونِ وَالْعَشَا
وَبَرَصٌ وَشَامَةٌ اللِّسَانِ
وَأَعْسَرٌ يُعَالِجُنَ بِالْعَسْرِ
وَلَحِيَّةُ الْعَبْدِ إِذَا لَمْ تُثْبِتْ
لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ كَمَالِ هَيْئَتِهِ
وَالْأَصْلُ قَدْ جَاءَ هُنَا بِمَسْئَلَةٍ
فَإِنَّهُ قَدْ نَفَسَ الْغَيْرَ
وَهُوَ الطَّبِيعِيُّ الَّذِي تَوَلَّدَا
وَلَيْسَ فِيمَا أَلَدَتْهُ عَلَيْهِ
مِثْلُ الَّذِي أَوَّلُهُ مِنْ نَارٍ
وَأَنْتَ تَذَرِي أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ
أَمَّا الْعَبْدُ فَبِدُونِ مَا ذَكَرَ

وَالْمُشْتَرَى يَقْبَلُهُ وَيَسْتَمِعُ
مِنْ حِيلَةٍ عَلَى خِدَاعِ صَاحِبِهِ
لَمَّا اشْتَرَاهُ وَأَزَالَ الرَّيَا
أَرَادَ غِشَّهُ بِمَا أَكَنَّهُ
إِنْ كَانَ قَدْ يَعْتَادُهُ بِلا أَمَدٍ
كَذَلِكَ التَّفْلِيحُ عَيْبٌ قَدْ فَشَا
وَهَكَذَا زِيَادَةُ الْأَسْنَانِ
وَكُلُّ مَا عَدَّ الْأَنَامُ ضَرًّا
لَيْسَ بِعَيْبٍ عِنْدَهُمْ مُثَبَّتٍ
خِلَافَ حَالِ الْحُرِّ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ
وَجَعَلَهَا فِي ذَا الْمَقَامِ مُشْكِلَةً
بِالْبَرَصِ الْفَاحِشِ رَبُّ الضَّرَرِ
بِالطَّبْعِ دُونَ سَبَبٍ لَهُ بَدَا
مِنْ غَيْرِ فَافْهَمْ مَعَانِيَ الْعِلَّةِ
وَهُوَ بَيَاضٌ لَاحٍ فِي الْأَبْشَارِ
فِي غَيْرِ التَّزْوِيجِ حُكْمًا عُرْفًا
يُرَدُّ بِعُهُمْ وَيُثْبِتُ الْغَيْرَ

(١) الصلع ذهاب شعر الرأس أو مقدمه ، والعشا ضعف في البصر لا يصير صاحبه بالليل ؛
ويقل بصره بالنهار ، وقيل العشا سوء البصر مطلقا ، والتفليح الاعوجاج في اليدين وانقلاب
القدمين على الوحشي ، وزوال الكعب ، وانشقاق القدمين ، ومرض يحصل به شلل في بعض
الجسم — أبو اسحاق . والتفليح هنا افتراق بين الأسنان بحيث يشين العبد — والشام هي الحال
— العبرى

فَالْوَسْمُ بِالنَّارِ إِذَا لَمْ يَكُنْ
وَالْأَصْلُ قَدْ بَيَّنَ هَذَا أَيْضًا
كَذَلِكَ التَّائِيثُ (٢) وَالْبَوْلُ عَلَى
وَالْأَكْلُ لِلطَّيْنِ وَشَرْبُ الْحَمْرِ
وَوَلَدُ الزَّوْنَاءِ قِيلَ عَيْبٌ
وَإِنْ يَكُنْ تَعَوَّدُ الْإِبَاقَا
وَذَاكَ إِنْ كَانَ لِغَيْرِ مَالٍ
وَالثَّقْبُ لِلْبَيْتِ وَكَسْرُ الْقِفْلِ
لَوْ كَانَ مَعَ أَرْبَابِهِمْ قَدْ فَعَلُوا
وَإِنْ تُكُنْ لِلْعَبْدِ زَوْجَةٌ فَلَا
وَشَامَةُ اللِّسَانِ قَدْ تَقَدَّمَا
وَالْحَمْلُ فِي الْإِمَاءِ عَيْبٌ وَكَذَا
فَالْحَمْلُ يَمْنَعَنَّ وَطَيْهَا إِلَى
وَالدَّرُّ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ الْوَلَدُ
وَإِنْ تُكُنْ جَارِيَةً أَتَاهَا (٣)
فَقِيلَ أَرَشُ الْعَيْبِ عَنْهُ قَدْ يُحِطُ
وَقِيلَ بَلْ لَهُ بِذَاكَ الْغَيْرُ

عَلَامَةٌ عَيْبٌ بِهِمْ فَلْتَقَطْنِ
أَلَا (١) نَعِيبُ بَرَصًا مُبِيضًا
فِرَاشِهِ فَلْتَفْهَمَنَّ الْعِلَلَا
وَفَعَلُهُ الزَّوْنَاءُ أَيْضًا فَادِرِ
وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ فِيهِ عَيْبٌ
عَيْبٌ كَذَاكَ إِنْ يَكُنْ سَرَّاقًا
سَيِّدُهُ يَسْرِقُ فِي أَحْوَالِ
عَيْبٌ وَفَكَ الْحُلِيِّ مِنْ ذَا الطِّفْلِ
ذَلِكَ فَالْيُعْ بِهِ مُعَلَّلُ
عَيْبٌ وَقِيلَ الْعَيْبُ فِيهِ دَخَلَا
بِأَنَّهَا الْعَيْبُ وَبَعْضُ الزَّوْمَا
مَعْدُومَةٌ الدَّرُّ لِابْنِهَا غِذَا
أَنْ تَضَعَنَّ فَافْهَمَنَّ الْعِلَلَا
فَعَدَمُ الدَّرِّ غُيُوبٌ تَرِدُ
ثُمَّ رَأَى الْعَيْبَ وَمَا رَضَاهَا
وَذَلِكَ الْإِلَازِمُ عَنْدَهُمْ فَقَطُ
وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ هُوَ الْأَكْثَرُ

(١) قوله : «ألا» بالتخفيف أداة افتتاح ، ونعيب بفتح أول المضارعه أى نعهده عيبا .

(٢) قوله : «التائيث» أى لين حركة العبد وكلامه ، بحيث يكون فى ذلك مثل الإناث .

(٣) قوله : «أتاها» أى وطئها ففيها قولان قول إن بيعها ثابت ويحط عن المشتري قيمة نقص العيب فقط وقول إن له ردها ، ولكن عليه عقربا وهو عشر قيمتها إن كانت بكرا ونصف عشر قيمتها إن كانت ثيبا .

وإن يَكُنْ زَوْجَهَا لِلْغَيْرِ
فَقِيلَ أَرَشُ الْعَيْبِ يُعْطَى وَيَرَى
وَيَثْبُتُ التَّزْوِيجُ وَالْمَهْرُ إِلَى
وَالْحَيَوَانِ إِنْ بِهَا زَوَالٌ
وَالذُّعْرُ (٢) وَالتَّفَارُ وَالرِّبَاضُ
وَالْمَصُّ لِلْأَيْرِ إِذَا مَا بَالَا
وَالْوَسْمُ فِي الْجَمِيعِ عَيْبٌ غَيْرُ إِنْ
وإن يَكُنْ بَعْضُ طَعَامِ الْبَلَدِ
وَكَالْحَشِيشِ أَوْ كَمِثْلِ الْقَتِّ
وَشَرْبُهَا لِدَرِّهَا ثَعَابٌ
وَذَابِحٌ شَاةٌ فَبَانَتْ عَمِيَا
لِأَنَّهُ أَرَادَ مِنْهَا اللَّحْمَا
وإن يَكُنْ بِهَا سِوَاهُ فَلَهُ
وَيَتَّبَعِي أَنْ يُجْعَلَ الْعَمَاءُ
لِأَنَّهُ وَلَوْ دَرَى لَمَا اشْتَرَى
وَالْحَيَوَانُ بَعْدَمَا يُسْتَعْمَلُ
وَمَا عَلَيْهِ أَجْرُهُ اسْتِعْمَالِهِ

فَالْخُلْفُ أَيْضاً جَاءَ فِي التَّعْيِيرِ
بَعْضُهُمْ أَنْ يُعْطَى فِيهَا غَيْرَا
بَائِعِهَا يُدْفَعُ حِينَ بَطُلَا
فَذَلِكَ عَيْبٌ ثَابِتٌ يُقَالُ
وَالْعَضُّ وَالْخِرَاطُ وَالرَّكَاضُ
مِنْ كُلِّ فَحْلٍ فَهُوَ عَيْبٌ آلا
كَانَ عَلَامَةً لِأَجْلِ يُعْرَفَنَّ
لَا يَأْكُلَنَّ كَعَبَسٍ وَقَرْفَدٍ (١)
فَالْعَيْبُ فِي الْجَمِيعِ طَرَأَ يَأْتِي
بِهِ وَمَا فِي ذَلِكَ اِزْتِيَابٌ
فَلَا يُرَدُّ لِحُمِهَا الْمُهَيَّا
وَلَا يَضُرُّهُ الْعَمَى الْمُعَمَّى
إِشْرُ لِنَقْصِهِ الَّذِي كَمَلَهُ
كَغَيْرِهِ بِنَقْصِهِ يُجَاءُ
إِلَّا بِطَرَحٍ مَالَهُ قَدْ قُدِّرَا
يُرَدُّ بِالْعَيْبِ فَذَلِكَ يُقْبَلُ
لِأَنَّهُ الضَّامِنُ فِي أَحْوَالِهِ

(١) العبس والقرفد : أردأ ثمر النخل .

(٢) قوله : «الذعر .. الخ» الذعر : بضم الدال الجفال ، يقال : ذعرت الدابة إذا جفلت .
والتفار : بالفتح الهروب . والرِّباض : أن تقعد براكها أو حملها عادة لامن شدة ثقل ماعليها
والعض : معروف . والخرط : مصدر خرط الشيء إذا جذبته وخرط الدابة اعتيادها جذب
خطامها من يد قائدها ، وهو من عيوبها التي يُردُّ بها البيع . والركاض : الرَّمح .

وَإِنَّمَا الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ وَالْبَيْعُ كَانَ ثَابِتَ الْأَرْكَانِ
وَفِيهِ قَوْلٌ غَيْرُ هَذَا مَرَّةً فِي النَّقْضِ لَكِنْ مَالَهُ أَقْرَأُ (١)
وَمُشْتَرٍ سَيْفًا فَبَانَ ثَرَمًا (٢) فَذَاكَ عَيْبٌ فِيهِ حَيْثُ عَمَّا
لَأَنَّهُ مِنْ عَادَةِ السُّيُوفِ فَوَرَى وَهَذَا لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ
وَمُشْتَرٍ أَرْضًا فَبَانَ الْمَاءُ مَرًّا فَلَا يَنْتَقِضُ الشِّرَاءُ
وَمَتَّقُ الْبِلَادِ (٣) عَيْبٌ إِنْ يَكُنْ يَعْتَادُهَا وَالْمُشْتَرِي لَمْ يَعْلَمْ
وَشَجَرٌ قَدْ اشْتَرَى النَّجَّارُ يُعَابُ إِنْ بَانَ بِهِ أَغْوَارُ
وَقُرْفُدُ النَّخِيلِ وَالْفُلُوجُ (٤) عَيْبٌ وَمَا عَنْ نَقْضِهِ وَلُوجُ
وَمُشْتَرٍ ثَمَرًا فَبَانَ حَشْفُ فِي جَوْفِهِ يَزِيدُ عَمَّا يُعْرَفُ
فَذَاكَ عَيْبٌ ، وَإِذَا لَمْ يَزِدْ حَشْفُهُ عَنْ عُرْفِ ذَاكَ الْبَلَدِ
فَلَيْسَ عَيْبًا ، وَإِذَا مَا قَدْ شَرَى ثَمَرًا وَصَارَ فِيهِ يَنْدُلُ الْكِرَا
وَنَقْضَ الشِّرَاءِ بِعَيْبٍ بَانَ فَلَا تُلْزَمُ بَائِعًا ضَمَانًا
إِلَّا إِذَا مَاقَالَ لَيْسَ فِيهِ عَيْبٌ فَنَقْلُهُ وَخَسْرٌ فِيهِ

- (١) قوله : « وفيه قول ... الخ » في أكثر النسخ السابقة بعد هذا البيت زيادة بيت وهو قوله :
وإن علم بالعيب ثم استعمله
وهو ليس من قول الناظم ولكن زاده شيخنا الفقيه ماجد بن خميس العبري تكميلاً للفائدة .
- (٢) قوله : « فبان نرمًا » انتصاب نرمًا على التمييز ، والحديد الفوري غير نرم .
- (٣) قوله : « ومتق البلاد » أراد بالبلاد نخيل البلاد . والمتق داء يظهر في سعف نخيل بعض البلدان
ويعكث بها إلى خمس سنوات فأكثر فإذا اشتد بها صارت تقطر قطرات على الأرض بمثل العسل ،
ويمنعها عن الثمرة إذا تبالع ويقتل شيئاً منها إذا اشتد .
- (٤) قوله : « والقرفد » ان تظهر في القمعة الواحدة جتان صغيرتان من البلح ، ولا يربطان أي
لا يصيران رطباً ، لأن ذلك يفسدهما معا ، والفلوج : بالغين المعجمة الثؤناء الثمرة بحيث لا
تصلح للأكل .

فَهَا هُنَا يَلْزِمُهُ الضَّمَانُ إِذْ غَرَّهُ بِقَوْلِهِ الْخُسْرَانُ (١)
 وَالْحَبْزُ إِنْ بَاتَ مَعَ الْحَبَّازِ فَذَاكَ عَيْبٌ جَاءَ فِي الْإِيْجَازِ
 وَإِنْ يَبِينُ فِي الثَّوبِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِبْرَيْسِمِ يُرَى بِثَوْبِ الرَّجُلِ
 وَأَبْيَضُ الثِّيَابِ فِيهِ الزُّوْكَ (٢)
 وَإِنْ شَرَى الْمَأْمُورُ ثَوْبًا مَا دَرَى
 وَهَكَذَا إِذَا دَرَى الْمَأْمُورُ
 لَا يَلْزَمُ الْأَمْرَ لَكِنْ يَلْزَمُ
 وَإِنْ رَأَى مُرْتَهِنٌ فِي الرَّهْنِ
 وَيُعْطِيهِ رَهْنًا خَلَا مِنْ عَيْبٍ
 وَكُلُّ مَالٍ تَسْمَحُ الْقُلُوبُ
 وَكُلُّ مَا النَّاسُ بِهِ تَسَامَحُوا
 وَالْحُكْمُ يَجْرِي فِيهِ مَجْرَى الْأَغْلَبِ
 إِذْ غَرَّهُ بِقَوْلِهِ الْخُسْرَانُ (١)
 فَذَاكَ عَيْبٌ جَاءَ فِي الْإِيْجَازِ
 لِبَاسِهِ فَذَاكَ عَيْبٌ مُسْتَكِنٌ
 مُحَرَّمٌ فَهُوَ مِنَ الْمُعْلَلِ
 عَيْبٌ وَلَوْ بِالطُّهْرِ يَوْمًا يَزْكُو
 بَعِيْهِ لَا يَلْزَمُنْ مَنْ أَمَرَا
 بَعِيْهِ أَوْ أَنَّهُ مَشْهُورٌ
 مَنْ اشْتَرَاهُ إِذْ بِهِ يُعْلَمُ
 عَيْبًا يَرُدُّهُ لِذَاكَ الْوَهْنِ
 لَكِنِّي يَكُونُ حَافِظًا لِلْغَيْبِ
 بِأَخْذِهِ فَذَاكَ الْمَعْيُوبُ (٣)
 فَلَيْسَ عَيْبًا إِذْ بِهِ التَّسَامُحُ
 مِنْ عَادَةِ النَّاسِ لَدَى التَّغْلُبِ

باب الغش في المبيع

وَالْغِشُّ أَنْ يَسْتُرَ مَا قَدْ قَبِحًا مِنْ الْمَبِيعِ فِي الشَّرَاءِ كَيَرْبَحَا
 وَهُوَ حَرَامٌ لِنُصُوصٍ وَرَدَتْ وَمَنْ يَغُشُّ مُسْلِمًا قَدْ هَدَّذَتْ

(١) قوله : «الخسران» فاعل غره ، وفيه وضع الظاهر موضع المضمرة ، وإطلاق المصدر على

اسم الفاعل ؛ إذ المراد الخسر وهو البائع . ص

(٢) قوله : «الزُّوك» هو ما يبقى من أثر أي لَوْنٍ من غير البياض .

(٣) قوله : «المعيوب» أي الذي صار فيه العيب ، وأصله معاب ومعيوب لغة فيه .

(٤) قوله : «في الشراء» أي في حال عقد البيع .

مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا يُحْسَبُ وَذَاكَ عَنْ طَرِيقِنَا مُنْكَبٌ (١)
 أَضَلَّهُ الشَّيْطَانُ حِينَ زَيْنَا لَهُ وَفَعَلَهُ الْقَبِيحَ حَسَنًا
 يَظُنُّ أَنَّهُ يَنَالُ رِبْحًا وَهُوَ عَلَى الْخُسْرَانِ مَعْنَى أَضْحَى
 فَالْغِشُّ لِلْخَيْرَاتِ يُمَحَقَّنَا وَأَنَّهُ لِلنَّارِ يُعَقِّبُنَا
 يَنْهَى فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِيَ يُؤَدَّبُ بِمَا يَرَى فِي حَقِّهِ الْمُحْتَسِبُ
 وَاحْتَلَفُوا فِي الْغِشِّ لِلدَّخْرِاجِ يُحْمَلُ لِلجَائِرِ بِالْإِزْعَاجِ
 قِيلَ يَجُوزُ غِشُّهُ لِأَنَّمَا بِأَخْذِهِ الظُّلْمُ عَلَى مَنْ ظَلَمَا
 وَقِيلَ لَا لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ فَعِشُّهُ لِغَيْرِهِ قَدْ يَصِلُ
 وَلَا يَجُوزُ الْخُلْطُ لِلرَّدِيِّ بِجَيْدٍ مِنْ جَنْسِهِ عَلَى
 وَرَخَّصُوا لِتَاجِرٍ لَمْ يَقْصِدَا غِشًّا وَلَكِنْ لِلْوَعَاءِ فَقَدَا
 وَقَدْ أَجَازُوا بَيْعَ مَا قَدْ خُلِطَا لِلْأَكْلِ لَوْ بَاعَهُ مَا شَرَطَا
 وَلَمْ يَكُنْ غِشًّا نَفْسَهُ قَصَدَ مَنْ جَعَلَ الْغَيْرَ كَنَفْسِهِ اقْتَصَدَ
 وَالنَّاسُ يَخْلُطُونَهُ لِلْأَكْلِ تَفَكُّهَا ثَلَاثًا بِالدَّقْلِ (٢)
 وَخَلَطَهُ لِلْبَيْعِ غِشٌّ حُرْمًا لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّعْمَا
 وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُجَلِّزَا (٣) رَدِيَّةً فَمِنْ هُنَا مَا جُوزَا
 وَحَائِلُ التَّمْرِ (٤) عَلَيْهِ يُحْبَرَا بِوَصْفِهِ ذَاكَ الَّذِي لَهُ اشْتَرَى

(١) قوله : « مُنْكَبٌ » بتشديد الكاف أي مُبَعَّدٌ .

(٢) الدقل أردأ أنواع التمر كذا في القاموس ، والمشهور الآن في ديارنا المغربية أن الدقل هو أجود أصناف التمر وألذها ، ولكن في بعض الجهات يضيفون لفظة النور ، فيقولون دقل النور والظاهر أن هذه الإضافة نشأت للتمييز بين الغاية في الجودة وبين صف رديء يسمى بالدقل والله أعلم أبو إسحاق .

(٣) قوله : « أَنْ يُجَلِّزَا » أي أراد أن يُرَوِّجَه .

(٤) قوله : « وَحَائِلُ التَّمْرِ » الحائل من التمر هو ما مضى عليه عام كامل في ظروفه ، يقال حال على هذا الشيء حول ، إذا دار عليه عام كامل .

وَقِيلَ لَا يَزِمُهُ إِنْ كَانَا
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ حَائِلٍ وَغَيْرِهِ
وَحَلَطُ لَحْمِ الشَّاءِ بِالْكُبْشَانِ
وَسَمَكٍ يَبْلُغُهُ لِيَثْقُلَا
وَالثَّوْبُ إِنْ بِسَوْجِهِ (١) قَدْ قَصُرَا
وَقَصْرُهُ بِغَيْرِ سَوْجٍ لَا تُرَى
لِأَثْمَا السَّوْجِ يُعْلَظُّنَا
فِيَحْسَبُ النَّاطِرُ قَبْلَ الْغُسْلِ
وَمَنْ لَهُ جَارِيَةٌ أَرَادَا
فَجَائِزُ يُلْبِسُهَا ثِيَابَا
لِيَرْغَبَ الشَّارِي إِذَا رَاَهَا
وَيَعْلَمَنَّ أَنَّ الْحَلِيَّ وَالْحُلَّ
كَذَاكَ أَيْضاً مَنْ يُزَيِّنُ الْفَرَسَ

يَنْظُرُهُ حَالَ الشَّرَا عَيَانًا
يُخْبِرُهُ لِيُخْلَصَنَ مِنْ ضَيْرِهِ
غِشٌّ لِأَنَّ ذَلِكَ جُنْسَانِ
وَيَحْسُنُ فَهُوَ غِشٌّ فَاحْفَلَا
فَذَاكَ غِشٌّ إِنْ يَكُنْ لَمْ يُخْبِرَا
بِأَسَاءَ بِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أُخْبِرَا
وَعُسْلُهُ لِذَاكَ يُذْهِبُنَا
بِأَنَّ ذَاكَ حَالُهُ فِي الْأَصْلِ
يَبِيعُهَا وَحَازَرَ الْكَسَادَا
غَالِيَةً وَصِيفَةً عُجَابَا
لِأَنَّهُ بَعَيْنُهُ يَرَاهَا
يُزَيِّنُ النِّسَاءَ فِي رُؤْيَا الْمُقْلِ
بِسَرَجِهَا فَلَيْسَ غِشًّا وَلْيَقَسْ

(١) السَّوْجُ : هو ما يوضع على الثوب المنسوج من الدقيق ليغلظ .

كتاب الشفعة

وَالْأَصْلُ قَدْ أَخْرَهُ وَلَا أَرَى
وَإِنَّمَا قَدَّمْتُهُ لِمَعْنَى
لَأَنَّهُ اسْتَحَقَّ مَالُ بَيْعَا
يَأْخُذُهُ بِسَبَبٍ يُوجِبُهُ
أَسْبَابُهُ تُحْصَرُ فِي اشْتِرَاكِ
وَتُظْهِرُ الشَّرَكَةَ فِي أَنْوَاعٍ
وَشَرَكَةُ الطَّرِيقِ وَالسَّوَاقِي
وَشَرَكَةُ الْمِيزَابِ وَالْجِدَارِ
وَشَرَكَةُ الْقِيَاسِ لِلنَّخِيلِ
جَمِيعُهَا يُوجِبُ لِلشَّفِيعِ
لِأَنَّهَا كَالْحَلِّ لِلْعُقَالِ (١)
وَلَيْسَ لِلْأَعْجَمِ وَالْيَتِيمِ
بَلِ الْمَشَاعُ يَشْفَعَانِ فِيهِ
يَأْخُذُهَا الْوَكِيلُ وَالْوَلِيُّ
وَنَخْلَةٌ وَقِيعَةٌ (٢) فِي مَالٍ
لِأَنَّ حَقَّهُ بِذَلِكَ الْجَذْعِ

تَأْخِيرُهُ مِنَ الصَّوَابِ فَأَنْظُرَا
إِذْ فِيهِ نَقْلُ الْبَيْعِ فَأَفْهَمْنَا
لِلْغَيْرِ حَتَّى يُمْنَحَ الشَّفِيعَا
يَنْزَعُهُ مِنْ حِينَ مَا يَطْلُبُهُ
فَلِشَرِيكِ شَفْعَةٌ الْإِذْرَاكِ
أَعْظَمُهَا الشَّرَكَةُ فِي الْمَشَاعِ
وَالْمَاءِ فِي الْبَرِّ لِذَاكَ السَّاقِي
وَالسَّيْلِ إِنْ جَاءَ مِنَ الْأَمْطَارِ
فَهَذِهِ الشَّرَكَاتُ بِالتَّفْصِيلِ
لَكِنَّهَا تَبْطُلُ بِالتَّضْيِيعِ
تَبْطُلُ إِنْ لَمْ تُطْلَبَنَّ فِي الْحَالِ
مِنْ شَفْعَةٍ قَدْ قِيلَ فِي الْمَقْسُومِ
وَذَلِكَ التَّخْصِيسُ لَا أَذْرِيهِ
لَهُ كَذَا يَأْخُذُهَا الْوَصِيُّ
لَيْسَ لَهَا مِنْ شَفْعَةٍ بِحَالٍ
بِقَلْعِهِ يَزُولُ أَوْ بِالْقَطْعِ

(١) يقال جل العقال إذا أطلقه .

(٢) قوله : «ونخلة وقية» هي في اصطلاح أهل عمان النخلة التي لصاحبها حق في الأرض مادامت قائمة فإذا سقطت لم يكن له أن يغرس مكانها شيئا .

لَكِنَّهَا تَشْفَعُ كُلَّ الْمَالِ
وَالْمَالُ مَهْمَا يَبِيعُ بِالْخِيَارِ
فِيهِ اخْتِلَافٌ قَالَ بَعْضُ يَطْلُبُ
وَقَالَ بَعْضُ مَا عَلَيْهِ طَلَبُ
وَقِيلَ إِنْ كَانَ لِدَى الشَّرَاءِ
وَإِنْ يَكُنْ لِبَايَعٍ أَوْ لَهُمَا
وَإِنْ نَقَلَ بِصِحَّةِ الْخِيَارِ
لَأَنَّهُ يَبِيعُ صَحِيحٌ يَجِبُ
وَإِنْ نَقَلَ بِأَنَّهُ مَوْقُوفٌ
وَقَدْ مَضَى التَّحْقِيقُ فِي الْخِيَارِ
وَمُشْتَرٍ ثَلَاثَةَ الْأَمْوَالِ
وَوَاحِدٌ يَشْفَعُهُ إِنْسَانٌ
يَأْخُذُهَا بِقِيَمَةِ الْعُدُولِ
وَمَا عَلَيْهِ أَخْذُ بَاقِي الْقِطْعِ (١)
أَمَّا الْقِيَاضُ قِيلَ لَيْسَ يُشْفَعُ
كَذَلِكَ الْإِقْرَارُ أَيْضاً عَنْ عَوْضٍ
كَذَلِكَ الْقَضَاءُ فَالْجَمِيعُ
وَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ مِنْ رَجَاءٍ (٢)

إِنْ ثَبَتَ أَصْلًا بَلَا جِدَالٍ
وَكَانَ فِيهِ شَفْعَةٌ لِحَارِ
مِنْ حِينِهِ إِنْ كَانَ فِيهَا يَرْغَبُ
وَلَا يَرَى الشَّفْعَةَ فِيهِ تَجِبُ
خِيَارُهُ يُشْفَعُ بَلَا امْتِرَاءٍ
فَمَا لَهُ مِنْ مَطْلَبٍ قَدْ لَزِمَا
تَتَبَعُهُ الشَّفْعَةُ بِاضْطِرَارٍ
أَنْ يُعْطَى حُكْمُ الْبَيْعِ حِينَ يَجِبُ (١)
جَرَى عَلَى أَحْكَامِهِ التَّوْقِيفُ
مَعَ بَيَانٍ وَجْهِهِ الْمُخْتَارِ
بِصَفْقَةٍ مِنْ أَحَدِ الرَّجَالِ
فَهُوَ عَلَى شَفْعَتِهِ يُعَانُ
يُوزَعُونَ ثَمَنَ النَّخِيلِ
لَوْ قِيلَ خُذْ جَمِيعَهَا أَوْ فَدَعْ
وَقِيلَ يَبِيعُ وَعَلَيْهِ يُشْفَعُ
كَذَلِكَ الْإِيصَاءُ عَنْ حَقِّ عَرْضٍ
يُذَرِّكُ فِيهِ الشَّفْعَةُ الشَّفِيعُ
فِي صَاحِبِ الْإِعْطَاءِ وَالْإِيصَاءِ

(١) قوله : «يجب» الأول بمعنى يلزم ، والثاني بمعنى يثبت ، يقال : وجب البيع إذا ثبت .

(٢) القِطْع : جمع قطعه وهي الطائفة من النخل (المصنف) .

(٣) قوله : «من رجاء» أى ليس في العطية ولا في الوصية للشفيع شفعة ، إذا كانتا عن تبرع أى عن غير عوض ولا حق ، أما إذا كانت العطية عن عوض والوصية عن حق ففي ثبوت الشفعة فيهما قولان .

إِنْ كَانَ عَنْ تَبَرُّعٍ قَدْ كَانَا
 وَالْحُلْفُ فِيمَا بَاعَ بِالنَّدَاءِ
 وَقِيلَ لَا شَفْعَةَ فِيمَا بَاعَا
 وَأَوْجِبُوا شَفْعَةَ مَا بَاعَ الْأَبُ
 وَالْفَرْقُ مَا بَيْنَهُمَا قَدْ بَانَا
 لِلْأَبِ مَالُ ابْنِهِ حَلَالٌ
 وَالْإِبْنُ إِنْ بَاعَ لَهُ أَبُوهُ
 وَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ ذَاكَ الْمَالَ
 وَالْفَضْلُ قِيلَ أَنَّهُ لِلْوَالِدِ
 لِأَنَّهُ (١) قَدْ جَعَلَ الْمَالَ لَهُ
 وَمَا اشْتَرَاهُ الزَّوْجُ مِنْ زَوْجَتِهِ
 كَذَلِكَ أَيْضاً مَا اشْتَرَتْهُ مِنْهُ
 بَيْنَهُمَا عَظِيمُ الْإِثْحَادِ
 مِنْ هَاهُنَا لَا يُشْرَطُ الْإِحْرَازُ
 وَهَكَذَا فِي الْجُرْحِ لَا قِصَاصُ
 وَمَنْ لَهُ الشَّفْعَةُ فِيمَا بَاعَا
 ذَلِكَ وَالْحَقُّ لَدَيْهِ بَانَا
 يُشْفَعُ أَوْ لَا جَاءَ فِي الْإِفْتَاءِ
 عَلَى أَبِيهِ وَحُكِيَ (٢) إِجْمَاعاً
 عَلَى ابْنِهِ وَهِيَ عِنْدِي تَجِبُ
 لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقِلْ مَكَانَا
 وَلَا كَذَلِكَ الْعَكْسُ إِذَا يُتَالُ
 بَيْعاً رَخِيصاً فَلْيَقْوُمُوهُ
 بِقِيَمَةِ الْعَدُولِ لَا مَحَالاً (٣)
 وَقِيلَ بَلْ لَابْنِهِ الْمُسَاعِدِ
 وَأَخَذَ الشَّفِيعُ مِنْهُ مَالَهُ
 يُتَيْسَّرُ الشَّفِيعُ مِنْ شَفْعَتِهِ
 كَأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلَنَّ عَنْهُ
 مَا مِثْلُهُ يُوجَدُ فِي الْعِبَادِ
 بَلْ الْعَطَا بَيْنَهُمَا يُجَازُ (٤)
 بَيْنَهُمَا بَلْ يَجِبُ الْخُلَاصُ
 بِنَفْسِهِ شَفْعَتُهُ أَضَاعَا

(١) قوله : «وحكى» بالبناء للمفعول . وإجماعاً حال وهو واقع موقع المفعول الثاني ، وانتصب مكاناً على التمييز .

(٢) مَحَالاً : بفتح الميم ، إذا كان أراد لا محاله ؛ فحذف الهاء للوزن ، وبضمها إذا كان بمعنى الأمر المستحيل .

(٣) قوله : «لأنه» هذا القول أظهر من كون الفضل للوالد .

(٤) قوله : «بل العطا» يعني أن عطية أحد الزوجين للآخر تُبْتَدَأُ بدون إحراز .

كَرْجُلٍ يَبِيعُ مَالًا وَلَدِهِ فَهُوَ الَّذِي أَخْرَجَ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ
فَكَيْفَ يُدْرِكُنُهُ بِالشَّفْعَةِ كَذَا وَصِيٌّ بَاعَ لِلْوَصِيَّةِ
كَذَا وَكَيْلٌ بَاعَ مَالًا يَشْفَعُهُ وَقِيلَ بَلْ يَشْفَعُهُ وَيَنْفَعُهُ
بَعْدَ ثُبُوتِ الْبَيْعِ يُدْرِكُنَا لَأَنَّمَا الشَّفْعَةُ فِيهِ تَجِبُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ يُمَكِّنُهُ ابْتِدَاءً وَكَوْنُهُ وَاسِطَةً لَا يُسْقِطُ
وَالْمُشْتَرِي إِنْ نَقَضَ الْمَبِيعَا وَذَلِكَ إِنْ يَرُدُّهُ بِعِلَّةٍ
وَهَكَذَا إِنْ قَطَعَ الْأَسْبَابَا أَوْ صَرَفَ الْمَسْقَى (٤) وَمَا يُشْتَرَكُ
وَذَلِكَ كُلُّهُ إِذَا مَا كَانَا وَمُشْتَرٍ أَرْضًا بَنَاهَا مَسْجِدًا
لَأَنَّهَا لِلَّهِ صَارَتْ وَيَرَى بَعْضُهُمْ ثُبُوتَهَا مُعْتَبَرًا

(١) قوله : «وهو أقرب» أي إلى الحق وهذا هو الصحيح عندى .

(٢) قوله : «قَبْلَ تَشْفَعِ» التشفع مصدر تَشَفَّعَ مُشَدَّدًا أي طلب الشفعة أو الشفاعة ، والمعنى أن المشتري إذا نقض البيع بوجه يوجب له نقضه ؛ كغبن أو جهالة قبل أن يأخذ الشفيع شفعته أو قبل أن يحكم له بها الحاكم فلا شفعة له ، لأنها قَرُغَ على ثبوت البيع . وقوله «فلا شفيعا» أي لا شفعة أو أنه أراد فلا شفيعا يدرك فيه الشفعة ، فيكون اسم لا النافية مطولا كلا طالعا جبلا .

(٣) قوله : «الدروب» جمع درب وهى الطريق قال امرؤ القيس :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقون بقيصرا

(٤) المسقى : كالرمل موضع مسلك الماء ، وهو الساقية والمراد أن المشتري إذا قطع هذه الأسباب قبل أن يأخذ الشفيع شفعته فلا شفعة ، هكذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وَرَبُّنَا الْغَنِيُّ وَالْعَبْدُ إِلَى
وَأِنْ يَكُنْ لِنَحْلَةٍ قَدْ قَطَعَا
وَيَاخُذَنَّ الْجِدْعَ ثُمَّ الْمَوْضِعَا
وَالْبَيْعُ مَهْمَا كَانَ فَاسِداً فَلَا
لَأَنَّهَا فَرَعٌ عَلَى صِحَّتِهِ
لَا تُورَثُ (١) الشُّفْعَةُ مِمَّنْ مَاتَا
فَأَنَّهُ بِنَفْسِ ذَاكَ الطَّلَبِ
فَذَلِكَ الْمَوْرُوثُ مَالاً لَا سِوَى
وَفِي شَفِيعٍ خَلَفَ بَحْرٌ غَابَا
قَدْ قِيلَ فِي الْمَقْسُومِ بِالْإِجْمَاعِ
وَأِنْ يَكُنْ يَوْمًا لِعَزْوٍ قَدْ خَرَجَ
وَذَلِكَ التَّخْصِصُ لَا أَرَاهُ
لَأَنَّمَا الْمُطِيعُ فِي الْأَمْوَالِ
فَلَا الْمُطِيعُ يُعْطَى فَوْقَ حَقِّهِ
فَلَسْتُ أَدْرِي الْوَجْهَ فِيمَا ذَكَرَا
وَلَيْسَ فِيمَا بَاعَهُ الْحُكَّامُ
وَهَكَذَا يَبِيعُ الْوَصِيُّ أَيْضًا

ذَلِكَ مُحْتَاجٌ فَلَا يُعْطَا
فَلِلشَّفِيعِ بَعْدَهَا أَنْ يَشْفَعَا
وَقِيمَتُهُ النُّقْصَانِ حِينَ شَفَعَا
يُوجِبُ شُفْعَةً لِمَنْ تَعَجَّلَا
فَيَفْسُدُ الْمَبِيعُ مَعَ شَفْعَتِهِ
إِلَّا إِذَا طَالَ ثُمَّ فَأَتَا
قَدْ اسْتَحَقَّهُ فَلَا تُسْتَعِجِبِ
فَلَمْ يَكُ الْوَارِثُ شُفْعَةً حَوَى
لَا يُدْرِكُ الشُّفْعَةَ مَهْمَا آبَا
لَكِنَّهُ يُدْرِكُ فِي الْمُشَاعِ
أَذْرَكَهَا طُرّاً كَذَاكَ إِنْ لِحَجَّ
إِلَّا إِيَالَةً (٢) لِمَنْ رَأَاهُ
وَالْعَاصِي سَيِّانٍ بِكُلِّ حَالٍ
وَلَا سِوَاهُ دُونَ مُسْتَحَقِّهِ
إِلَّا إِيَالَةً لِمَنْ قَدْ نَظَرَ
لِدَيْنٍ مَيِّتٍ شُفْعَةً تُقَامُ
لَيْسَ بِهِ مِنْ شُفْعَةٍ قُتِمَضَى

(١) قوله : « لا تورث » يريد أنه إذا مات الشفيع قبل طلب الشفعة : فلا شفعة لوارثه من بعده إلا إذا طلبها قبل موته ، فمات قبل أن يحكم له بها ، وفيها قول آخر : وهو أنها تورث ويكون وارثه مثله إذا لم يصح أنه تركها عن طيبة نفس ، والقول الأول قول الأكثر ، وهو الأظهر .
(٢) قوله : « إلا إيالة » أي إلا نظر مصلحة فالإيالة في اصطلاح المشاركة هي النظر في الأمر الذي يُرجحُه جانب المصلحة ، وتؤيده السياسة الشرعية .

لأنَّهَمْ يُبَالِغُونَ يَوْمًا فِي طَلَبِ الْمَزِيدِ فَالْقَائِلُ لَمْ وَلَا أَرَى الْقَوْلَ بِأَنْ يُشَفَّعًا فَهُوَ كَمِثْلِ مَا يُبَاعُ بِاللَّدَا وَالْحُلْفُ فِي الْعُرُوضِ^(٣) هَلْ يُسْتَشْفَعُ وَقِيلَ بَلْ يُشَفَّعُ إِلَّا الدَّرَهَمَا وَالشُّفَعَاءُ أَتَيْهِمْ قَدْ سَبَقَا وَمَا عَلَيْهِ أَنْ يُقَاسِمَنَا وَإِنْ يَكُنْ لِعِيره قَدْ طَلَبَا لِأَنَّ ذَاكَ الْغَيْرَ لَيْسَ يَسْتَحِقُّ فَأَخَذَهَا بِذَا الطَّرِيقِ غَضَبُ فَلَيْسَ تَخْفَى عَنْهُ قَطُّ خَافِيَةٌ وَلَيْسَ لِلْمَرِيضِ يَطْلُبُنَا لِأَنَّهَا مِثْلُ الشَّرَاءِ حَتْمًا وَعِنْدَ الْاِخْتِيَارِ لَا يُمْهَلُ

فِي يَبْعِهِ نِدَاءَهُ وَالسُّومَا^(١) أَعْلَمَ بِهَذَا الْبَيْعِ يَدْخُلُ التَّهْمُ^(٢) مُسْتَبْعَدًا لِمَنْ دَرَاهُ وَوَعَى وَالْحُلْفُ فِيهِ قَدْ مَضَى مُقَيَّدًا وَالْحَيَوَانُ قِيلَ لَيْسَ يُشَفَّعُ وَنَحْوُهُ الْمَضْرُوبُ طَرًّا فَأَعْلَمَا لِأَخْذِهَا فَازَ بِهَا وَانْطَلَقَا سِوَاهُ مِمَّنْ كَانَ يَشْفَعُنَا شَفَعَتُهُ فَلِلْهَلَاكِ ارْتَكَبَا لِنَزْعِهَا مِنْ مُشْتَرِيهَا فَيَحِقُّ^(٤) وَذَلِكَ أَمْرٌ يَعْلَمَنَهُ الرَّبُّ فَرَاقِبِ الْبَاطِنِ كَالْعَلَايَةِ شَفَعَتُهُ حَتَّى يُعَاقِبَنَا وَهُوَ مِنَ الْمَرِيضِ لَمْ يَتِمَّا فَإِنْ تَوَانَى بِاخْتِيَارٍ تَبْطُلُ

(١) «نداءه والسوما» منصوبان على التوسع على حد قوله : كما غسل الطريق الثعلب او هما منصوبان على نزع الخافض .

(٢) قوله : «يدخل التَّهْمُ» يجوز بناؤه على الفاعل أى يدخل هو فى الأمر الذى يتهم فيه فيكون بفتح أوله ويجوز أن يكون بضم أوله من أدخل أى يدخل نفسه فى أمر التهمة .

(٣) قوله : «والحلف فى العرُوض» العرُوض بضم العين اسم يطلق على التملكات المتقلة ، وما كان غير منتقل منها كالبيوت والنخيل والأروض فهى الأصول هكذا فى اصطلاح الفقهاء . «ويُسْتَشْفَعُ» بالبناء للمجهول أى هل يحكم فيها بالشفعة فى ذلك قولان .

(٤) قوله : «فيحق» أى فيحق له أخذها .

لَأَنَّهُ دَرَى بِهَا وَتَرَكَهَا وَأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى الْإِضْرَارِ وَطَالِبُ الشَّفْعَةِ مَهْمًا لَقِيًّا أَنْكَرَهُ الْبَيْعَ وَلَمْ يُقَرِّأْ فَإِنَّهُ يُدْرِكُهَا مَتَى عَلِمَ وَإِنْ يَكُنْ عَارِضُهُ النَّسْيَانُ وَلِلشَّفِيعِ جَائِزٌ أَنْ يَسْأَلَ وَهَكَذَا فِي بَيْتِهِ يَسْتَأْذِنُ وَهَكَذَا جَاءَ عَنِ الرَّبِيعِ كَيْفَ يَقُولُ إِنْ أَرَادَ النَّزْعَ وَمَاعَدًا هَذَا مِنَ الْكَلَامِ وَالرَّدُّ لِلسَّلَامِ لَيْسَ يُبْطَلُ وَلَا أَقُولُ قَطُّ يُبْطَلْنَهَا قَوْلُ الشَّفِيعِ أَنَّهُ قَدْ طَلَبَا لَكِنْ عَلَيْهِ تَلَزُّمُ الْيَمِينِ

وَلَوْ يَشَاءُ شَفَعَتْهُ لِأَذْرَكَ وَالضَّرُّ لِلْمُبْتَاعِ وَهُوَ الشَّارِي مَنْ كَانَ بِالْبَيْعِ لَهَا مُشْتَرِيًّا وَأَنَّهُ عَنْ أَحْذَهَا قَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ الْبَيْعِ الَّذِي عَنْهُ كُتِمَ عَنْ أَحْذَهَا وَابْتَهُ الْبُطْلَانُ

عن مُشْتَرِي شَفَعَتْهُ قَالَ الْأُولَى (١) وَهُوَ مِنَ الْبُطْلَانِ فِيهَا يَأْمَنُ تَعْلَمُ (٢) الْأَلْفَافِ لِلشَّفِيعِ وَالْوَقْفُ لِلتَّعْلِيمِ لَيْسَ مَنَعًا يُبْطَلُهَا قَدْ قِيلَ كَالسَّلَامِ لِفَرْضِهِ وَالْإِبْتِدَاءُ مُتَّفَلٌّ فَسَلَّمَنْ إِنْ شِئْتَ وَاطْلَبْنَهَا شَفَعَتْهُ يُقْبَلُ لَوْ شَارِ أَبَى (٣) إِنْ شَاءَهَا وَأَنَّهُ أَمِينُ

(٢) قوله : « قال الأولى » أى قال الذين علموا ، فالأولى اسم موصول بمعنى الذين وقد حذف الصلة لضيق النظم مع العلم بها فلا ضير ، أو أنه أراد بالأولى الذين سبقوا .

(٢) قوله : « تعلم » مصدر تعلم بمعنى أن هذه الأمور ؛ وهى الاستئذان فى البيت ، وسؤاله عن المشتري ، والتماس من يُعلمه اللفظ الذى يتزعم به الشفعة ، لا تفوته شفعتها ، بل هى من الأمور التى تؤكد طلب الشفعة .

(٣) أبى : أى امتنع ، أو هنا بمعنى أنكر طلب الشفيع ، بأن قال : لم تطلبها ؛ مع العلم بها فالقول فى ذلك قول الشفيع مع يمينه .

وَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ كُلَّ الثَّمَرَةِ وَقِيلَ مَا خَسَرَهُ وَمَا أَخَذَ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ مَالَهُ وَمَا وَكَوْنُهُ لِلثَّانِي قَدْ تَنَقَّلَا إِذْ كَانَ قَبْلَ الْإِنْتِقَالِ حَلًّا كَيْفَ يُحَرِّمَنَّ عَلَيْهِ الطَّلَبُ وَالْأَوَّلُونَ نَظَرُوا لِأَصْلِ مَا نَالَهُ الشَّفِيعُ إِلَّا بَعْدَ مَا بِهِ يَصِيرُ الْمَالُ لِلشَّفِيعِ كَأَنَّمَا الشَّارِي شَرَى لِنَفْسِهِ فَإِنْ أَتَى الشَّفِيعُ يَوْمًا أَخَذًا وَإِنْ أَتَى أَوْ أَبْطَلَ التَّشْفِيعَا لَكِنْ أَرَى الشُّفْعَةَ شَيْئًا غَيْرَ مَا فَالْمُشْتَرِي يَأْخُذُهُ بِالْعَقْدِ فَالْعَقْدُ غَيْرُ النَّزْعِ فَاعْلَمْنَا

وَيَدْفَعَنَّ لِلشَّارِي مَا قَدْ خَسَرَهُ فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ وَنَفَذَ أَغْلُهُ لَهُ وَمَا قَدْ غَرَمَا لَا يَمْنَعَنَّ عَلَيْهِ مَا قَدْ حُلِّلَا كَذَاكَ لَوْ لَمْ يَطْلُبْنَاهُ أَصْلًا (١)

مَا قَدْ مَضَى وَهُوَ حَلَالٌ طَيِّبٌ لِأَنَّ ذَاكَ الْبَيْعَ أَصْلُ النَّقْلِ بَيْعٌ فَذَاكَ الْبَيْعُ أَصْلُ عِلْمَا مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ أَخَا تَشْفِيعٍ أَوْ لِلشَّفِيعِ إِنْ أَتَى بِفَلْسِهِ مَا قَدْ شَرَى وَمَا عَلَيْهِ اسْتَحْوَذَا فَالْمُشْتَرِي يَحْوزُهُ جَمِيعًا كَانَ مِنَ الْبَيْعِ لَهُ تَقْدَمًا وَلِلشَّفِيعِ نَزْعُهُ مِنْ بَعْدِ (٢)

مِنْ هَاهُنَا قُمْتُ أَفْرَقْنَا

(١) قوله لو لم يطلبه الضمير للانتقال . والمعنى أن المال كان للمشتري قبل الانتقال بالشفعة وكذلك يكون له لو لم يطلب الشفيع نقله إليه بالشفعة . فكيف يجره عليه غلة ماله حينئذ كان ملكا له . ص .

(٢) قوله : من بعد . بالجر على نية إضافتها أى من بعد ذلك على حد قوله :
ومن قبل نادى كل مولى قرابة
فما عطفت مولى عليه العواطف
أى من قبل ذلك .

كتاب المضاربة

وَهِيَ أَنْ يَسْتَسْلِمَ الْمُضَارِبُ
بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ يُعَيَّنُ
جَوَازُهَا يَكُونُ بِالتَّقْوِدِ
وَفِي الْعُرُوضِ لَا تَجُوزُ حَتْمًا
يُسَمَّى دَافِعُهَا لِلثَّمَنِ
لَأَنَّ مَنْ يَمْنَعُهَا لِلْجَهْلِ
وَذَلِكَ التَّبْيِينُ يَنْفِيْنَا
لَوْ كَانَ دَفْعُهَا مِنَ الرَّبَا لَمَا
وَحَيْثُ كَانَ الْمَنْعُ لِلْجَهَالِ
وَرِبْحُ جُزْءٍ مِنْهُ مَهْمَا سُمِّيَ
لَأَنَّ ذَاكَ الْجُزْءَ وَهُوَ الْبَاقِي
فَكَانَ قَرْضًا جَرَّ نَفْعًا فَمُنْعٌ
وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ تُقَسَّمَا
وَأَجْمَعُوا أَنْ لَيْسَ مِنْ خُسْرَانٍ
وَلَا ضَمَانٍ إِنْ يَكُنْ قَدْ سَلِمَا
وَإِنْ يَكُنْ يَوْمًا بِهِ تَعْدَى
وَلَا لَهُ رِبْحٌ مَعَ الضِّيَاعِ

مَالًا بِهِ لِعِغْرِهِ يُضَارِبُ
كُرْبَعٍ أَوْ خُمُسٍ يُبَيِّنُ
وَعِغْرَهَا مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ
إِلَّا مَقَالًا شَدَّ إِذْ تَسْمَى
وَالرَّيْحُ (١) فِيمَا زَادَ بَعْدَ فَاظُنْ
بِقَدْرِ الْمَأْخُودِ عِنْدَ الْفِعْلِ
وَقِيَمَةِ السَّلْعَةِ يُظْهِرُنَا
جَوَازَهُ بِذَاكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
جَوَازَهُ بَعْضٌ بِهَذِي الْحَالَةِ
فَأَنَّهُ مُنْتَقِضٌ فِي الْحُكْمِ
يَكُونُ كَالْقَرْضِ عَلَى الْأَعْنَاقِ
وَهُوَ خِلَافُ حُكْمِهِ الَّذِي شَرَعَ
بَيْنَ أَمَانَةٍ وَمَا قَدْ غَرَمَا
عَلَيْهِ (٢) قَدْ قِيلَ بِلَا تُكْرَانِ
مَنْ التَّعْدَى قَالَهُ مَنْ عُلِمَا
فَفِي الضَّمَانِ عِنْدَنَا تَرَدَّى
حَتَّى يَتِمَّ الْمَالُ بِاجْتِمَاعِ

(١) قوله : «والربح» يجوز عطفه على الثمن ويجوز رفعه على الاستئناف .

(٢) قوله : «عليه» أى على المضارب .

وَالرَّبْحُ مِنْ بَعْدِ تَمَامِ الْمَالِ
وَالْأَجْرُ لِلْمَالِ يُقَالُ وَالْكَرَا
إِلَّا الَّذِي يَعْمَلُهُ الْمُضَارِبُ
إِذَا أَجَرَهُ الرَّبْحُ الَّذِي قَدْ حَصَّلَهُ
وَجَائِزٌ يَشْرُطُ رَبُّ الْمَالِ
يَتَجَرُّ فِي نَوْعٍ لَهُ قَدْ عَيَّنَهُ
وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْخِلَافُ
وَأَنَّهُ يَضْمَنُ إِنْ تَعَدَّى
وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُضَارِبُ
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ رَبُّ الْمَالِ
لَأَنَّمَا الْأَوَّلُ فِيهِ عَامِلٌ
فَيَبْطُلُ الْقَرَاضُ (٢) فِيمَا أَحَدًا
وَقِيلَ فِي الْوَجْهَيْنِ بِاخْتِلَافِ
مُضَارِبٍ بِمَالِهِ قَدْ خَلَطَا
وَهَكَذَا إِنْ رَكِبَ الْبَحْرَ بِهِ
فَأَنَّهُ يَضْمَنُ عِنْدَ بَعْضٍ
وَقَالَ قَوْمٌ تُنْظَرُ الْأَحْوَالُ
وَذَاكَ إِنْ لَمْ يُجَرَ فِيهِ شَرْطُ

بَيْنَهُمَا يُقَسَّمُ بِالْكَمَالِ
مِنْهُ كَذَاكَ كُلُّ مَا قَدْ خُسِرَا
فَلَا لَهُ أَجْرٌ بِهِ يُطَالَبُ
مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلَنَّ فَلَيْسَ لَهُ
عَلَى الَّذِي ضَارَبَ بِالْأَمْوَالِ
أَوْ بِلَدٍ مَعْرُوفَةٍ قَدْ بَيَّنَّه
لِشَرْطِهِ وَمَا بِهِ اخْتِلَافُ
أَمْرَ الَّذِي لِمَا لَهُ قَدْ عَدَا (١)
مِمَّا بِهِ فِي يَدِهِ يُضَارِبُ
لَا يَشْتَرِي مِنْهُ بِلَا جِدَالٍ
وَالثَّانِي أَخَذَ مَالَهُ يُحَاوِلُ
لَوْ كَانَ لِلْقِيَمَةِ يَوْمًا أَنْفَدَا
وَذَاكَ فِي الْآثَارِ غَيْرُ خَافٍ
ضَمَّنَهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ أَسْقَطَا
مُضَارِبًا بِغَيْرِ أَمْرِ رَبِّهِ
وَالْبَعْضُ بِالنَّجَاحَةِ فِيهِ يَقْضَى
وَيُجْرَى فِيمَا يَقْضِيهِ الْحَالُ
فَالشَّرْطُ لَا يُلْعَى إِذَا يُحْطُ (٣)

(١) قوله : «عَدَا» أى نقدًا والمراد به صاحب المال .

(٢) قوله : «القراض» أى المضاربة .

(٣) قوله : «يحط» أى يشرط ويكتب .

وَجَائِزٌ يُقِيلُ (١) مَنْ يُبَايِعُ
لِأَنَّهُ يَنْظُرُ مِنْهُ الْأَوْفَرَ
وإن يَكُنْ قَدْ تَجَرَ الْمُضَارِبُ
ضَمَانٌ مَاضَاعٌ عَلَيْهِ لَزِمَا
لِأَنَّهُ بِمَوْتِهِ قَدْ انْفَسَخَ
فَهُوَ يَكُونُ مُخْطِئاً فِي الْمَالِ
وَهَكَذَا فِي الشُّرَكَاءِ يَجْرِي
كَذَلِكَ الْوَكِيلُ إِذْ جَمِيعُ مَا
وَمُشْتَرٍ شَيْئاً بغيرِ نَقْدٍ
فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ (٢) مُرَابَحَةً
بِأَنَّهُ أَخَذَهُ بِالنَّاسِي (٤)
وَلَا يَبِيعُ الثَّوْبَ بَعْدَ اللَّبْسِ
وَذَاكَ أَنْ يُخْبَرَ مَنْ يَبِيعُ
وَحَطَّ شَيْءٌ عَنْهُ أَيْضاً وَاسِعٌ
لِرَبِّهِ وَنَفْسِهِ فِيمَا طَرَا
مِنْ بَعْدِ مَوْتِ مَنْ لَهُ يُضَارِبُ
لَوْ لَمْ يَكُنْ بِمَوْتِهِ قَدْ عَلِمَا
فَلَا تَعَجَّبْ هَاهُنَا لِمَنْ رَسَخَ
وَالْجَهْلُ مِنْ جُمْلَةِ هَذَا الْحَالِ
إِنْ مَاتَ وَالشَّرِيكَ لَمَّا يَدْرِي (٣)
ذَكَرْتُهُ بِالْمَوْتِ قَدْ تَهَدَّمَا
نَسِيئَةً مِنْ أَمَةٍ أَوْ عَبْدٍ
حَتَّى يَقُولَ لِلَّذِي قَدْ رَابَحَهُ
وَبَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ مَا مِنْ بَاسٍ
حَتَّى يُزِيلَ مَا بِهِ مِنْ لَبْسٍ
لَهُ كَذَا قَالَ بِهِ الرَّبِيعُ

(١) قوله : « يقيل » أي أنه يجوز للمضارب أن يقبل من يشتري منه شيئاً من مال المضاربة إذا جاءه نادماً ، كما يجوز له أن يحط عنه شيئاً من الثمن إذا رأى في ذلك صلاحاً ، لأن عليه أن يراعي المصلحة في ذلك .

(٢) قوله : « لما يدر » أي لم يدر ، والمراد أن الشريك المأذون له في التصرف إذا مات شريكه ولم يعلم بموته فما ألتفه من نصيبه بإذنه من بعد موته فإنه يضمنه ، وهكذا الوكيل فهو من الخطأ في المال ، والخطأ في المال يوجب الضمان على الخطيء فيه ، والله أعلم . العري .

(٣) قوله : « فلا يجوز بيعه » يعني أن ما اشتراه بالنسيئة فليس له أن يبيعه مرابحة بالنقد إلا إذا أخبر المشتري بذلك لأن بيع النسيئة يكون بثمن أكثر من بيع النقد في العادة ، فلذلك يجب عليه إعلام المشتري به نقياً للخداع .

(٤) بالناسي : أي بالنسيئة .

كَذَلِكَ الْخَادِمُ (١) بَعْدَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلُ الْقَلِيلُ لَا يَعْيبُ وَإِنْ يَكُنْ أُخْرِجَ مِنْهُ شَعْرًا (٢) وَكُلُّ مَا أَنْفَقَهُ مِنَ الْكِرَا يَقُولُ قَدْ قَامَ عَلَيَّ بِكَذَا كَعُورٍ وَعَرَجٍ وَمَرْضٍ يَقُولُ قَدْ أَخَذْتُهُ صَاحِحًا وَهَذِهِ الْأُمُورُ فِي الْمُرَابَحَةِ وَهِيَ التَّرَاضِي بَيْنَ الْبَيْعَيْنِ أَمَّا الْمُرَابَحَاتُ أَنْ يَتَّفَقَا يُخْبِرُهُ بِمَا عَلَيْهِ قَامَا فَيَحْرُمُ الْكِتْمَانُ حِينَ كَانَا

وَنُحُوهُ مِنْ نَاقَةٍ وَجَمَلٍ وَهُوَ الَّذِي الْقَلْبُ بِهِ يَطِيبُ فَلْيُخْبِرِ الشَّارِيَ بِهِ لِيَشْعُرَا وَغَيْرِهِ يَحْسِبُهُ فِيمَا اشْتَرَى وَإِنْ يَكُنْ عَرَاهُ مِنْ بَعْدِ أَدَى فَيُخْبِرُ الشَّارِيَ إِذَا بِهِ رَضِيَ فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فَقَدْ أُبِيحَا وَغَيْرُهَا يَجْرِي عَلَى الْمُصَالَحَةِ فِي زَيْنِهِ إِنْ كَانَ أَوْفَى الشَّيْنِ عَلَى زِيَادَةٍ عَلَى مَا أُنْفَقَا وَيَأْخُذُ الزَّائِدَ رِبْحًا رَامَا خِيَانَةً إِلَّا إِذَا أَبَانَا (٣)

(١) قوله : « كذلك الخادم » يعني أن هذه الأشياء المذكورة ليس له أن يبيعها مراجعة إلا بعد إعلام المشتري بأنه قد لبس هذا الثوب ، أو استعمل هذا العبد أو هذه الدابة إلا ما كان من العمل القليل الذي لا يستحق قيمة في العادة .

(٢) وقوله : « أخرج منه شعرا » أي من الحيوان ؛ كشعر وصوف ووبر ، مما يكون له قيمة وهذا كله في بيع المراجعة ، وذلك بأن يقول للمشتري قد اشتريته بعشرة دراهم فأرجئى درهمين فإن كان قد استفاد منه شيئا مما تكون له قيمة فعليه أن يخبره به والله أعلم .

(٣) أبانا : أى أظهر .

كتاب السلف

وَالسَّلَفُ الْمَعْرُوفُ يَوْمًا بِالسَّلَمِ
يَأْخُذُهَا لِيُدْفَعَ الْعُرُوضَا
أَقْلُهُ ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ
وَلَيْسَ لِلْبَعِيدِ مِنْهُ حَدٌّ
وَقَبْلَ أَنْ يَتِمَّ ذَاكَ الْأَجْلُ
وَأِنْ تَرَضِيَا فَلَا يَصِحُّ
إِلَّا إِذَا أَجْزَاهُ مَا قَدْ دَفَعَا (١)
وَهِيَ الدَّرَاهِمُ الَّتِي قَدْ سَلَّمَا
وَهَلْ لَهُ بَأْنٌ يُؤْلِيهِ (٢) فَتَى
وَهَكَذَا الْخِلَافُ فِي التَّوْلِيَةِ
وَلَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ الصَّرْفِ
وَالْأَصْلُ عَنْ أَبِي الْخَوَّارِيِّ (٣) قَدْ ذَكَرَ
وَهُوَ مِنَ الْعُرُوضِ لَا مَحَالَهُ
وَبَعْضُهُمْ يَشْتَرِطَنَّ الْوَرَا
وَبَعْضُهُمْ يُرَخِّصَنَّ فِيهِ

دَفْعُ دَرَاهِمٍ لِمَنْ قَدْ اسْتَلَمَ
لِأَجْلِ صَيَرَهُ مَفْرُوضًا (١)
مَعَ لَيَالِيهَا عَلَى التَّمَامِ
مَا دَامَ يُحْصَى حِينَمَا يُعَدُّ
فَقَبْضُهُ الْبَاطِلُ لَا يُحْلُلُ
ذَاكَ وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الصَّلْحُ
فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَمْنَعَا
فَدَفَعَهَا لَهُ يَجُوزُ فَأَعْلَمَا
مِنْ قَبْلِهِ فَالْخُلْفُ فِيهِ قَدْ أَتَى
مِنْ قَبْلِ قَبْضِهِ وَبَعْدَ الْمُدَّةِ
فَسَلَفُ الْعُرُوضِ لَيْسَ يَكْفِي
فِي سَلَفِ الصَّوْفِ بَحْبٌ وَشَعْرٌ
أَجَازُهُ الشَّيْخُ بِهِذَى الْحَالَةِ
فِي النَّقْدِ إِنْ أَسْلَفْتُهُ أَفْهَمْنَا
وَعَدُّهَا عِنْدَهُمْ يَكْفِيهِ

(١) قوله : « مفروضًا » أي محدودًا .

(٢) قوله : « ما قد دفعًا » أي الدراهم التي دفعها عند عقد السلف .

(٣) قوله : « بأن يؤليه فتى » بإهمال أن على العمل ضرورة ، أو على لغة من يهملها ، ومعنى يؤليه يحيله والتولية هي الحوالة وقوله : « من قبله » أي من قبل تمام أجل السلف .

(٤) قوله : « عن أبي الخواري » هو الشيخ العلامة محمد بن الخواري القري كان ضريح البصر ولد بتتوف وانتقل الى نزوى وكان شيخه العلامة نيهان بن عثمان ، وهما من علماء القرن الرابع ولأبي الخواري هذا الجامع المشهور بجامع أبي الخواري ، وهو من زادوا على جامع ابن جعفر .

وَالْخُلْفُ فِي غَيْرِ الْقُرُوشِ^(١) عَانِي
وَذَاكَ فِي الدَّرَاهِمِ الْمَعْدُودَةِ
تَرِيدُ مَرَّةً وَتَنْقُصُنَا
وَالرَّهْنُ فِيهِ يُطْلَنُ فَلَا
فَلَيْسَ بِالْكَفِيلِ فِيهِ بَاسٌ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَرَطَ الْكَرَاءُ
وَهَكَذَا إِنْ شَرَطُوا قَبْضَ السَّلَفِ
وَالصَّائِفِي^(٢) يَنْقُضُهُ يَقُولُ
وَقَبْضُهُ مِنْ حَيْثُ مَا قَدْ عُقِدَا
لَكِنِّي يُعْجِبُنِي الْإِرْسَالُ
وَالضَّرُّ وَالْإِضْرَارُ مَرْفُوعٌ فَإِنْ
وَيُطْلَنُ إِنْ عَيَّنُوا مِكْيَالًا
فَيَذْهَبَنَّ بِسَرِقٍ أَوْ حَرَقٍ
لَكِنْ يُعَيَّنُونَ كَيْلًا عِلْمًا
وَهَكَذَا الْوِزَانُ فَافْهَمْنَا
وَمَنْ يَكُنْ بِالْكَيْلِ^(٣) يَوْمًا أَسْلَفًا
وَهَكَذَا الْعَكْسُ وَلَيْسَ يَقْبِضُ

لَأَنَّهَا مَضْبُوطَةٌ الْوِزَانِ
إِذْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُمْ مَحْدُودَةً
مِنْ هَاهُنَا قَدْ قِيلَ ثَوَزْنَا
تُسْتَرْهَنُ وَإِنْ تَشَا فَاسْتَكْفَلَا
قِيلَ وَقَدْ أَجْمَعَ فِيهِ النَّاسُ
لِبَلَدٍ صَيَّرَهُ هَبَاءً
مِنْ مَوْضِعٍ فِيهِ الْفَسَادُ يُخْتَلَفُ
لَأَنَّهُ شَرَطَ بِهِ مَعْلُولُ
أَعْجَبُهُ فِيمَا يَرَى إِنْ بَعْدَا
يَقْبِضُهُ مِنْ حَيْثُ مَا يُنَالُ
أَرَادَ أَنْ يَضُرَّهُ فَلْيُمْنَعَنَّ
لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُزَالَ
فَذَاكَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ بَقِيَ
كَقَوْلِهِمْ مِكْيَالُ نَزْوَى فَاعْلَمَا
فَالْكَلُّ وَاجِبٌ يُسَيِّئُنَا
لَا يَأْخُذَنَّ بِالْوِزْنِ عَنْهُ فَاعْرِفَا
إِلَّا بِكَيْلٍ أَوْ بِوِزْنٍ يَعْرِضُ

(١) قوله : «القروش» يعنى الريالات الفضية التماوية المتداولة سابقا بعمان .

(٢) الصائفي : هو العلامة سالم بن سعيد المنحي ، صاحب الأرجوزة التي هي الأصل لهذا الجوهر ، فهو يشير إليه مرة بالصائفي ومرة بالأصل .

(٣) قوله : «ومن يكن بالكيل» يعنى أن السلف إنما يكون على ما عقدها فإن أسلفه على كيل معلوم فلا يأخذه بالوزن ، وهكذا العكس ، وعندى أنه إذا ضبطوا وزن المكيال من الحب أو التمر ثم وزنوا الباقي على حساب وزن المكيال فلا يضيق ذلك ، ولعل ذلك يكون أضبط من الكيل في الاعتبار .

وَإِنْ يَكُنْ ثَمَرًا وَحَبًّا سَلَفًا
فَنَجُلٌ مَحْبُوبٌ يُطَلَّنَا
وَلَا يَجُوزُ فِي الْأُصُولِ السَّلَفُ
وَفِي الْعُرُوضِ جَائِزٌ وَيُخْتَلَفُ
وَجَائِزٌ فِي اللَّحْمِ وَالْحِيتَانِ
وَلَا يَجُوزُ أَبَدًا عِنْدَ الْوَفَا
وَهَاهُنَا مَسْأَلَةٌ لَا أُدْرِي (١)
فَإِنْ يَكُنْ قَدْ سَلَفَ الْعَمْرَاءُ
وَيَأْخُذُ الْحَمْرَاءُ عَنِ الْبَيْضَاءِ
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ
إِلَّا إِذَا مَا شَاءَ رَأْسَ مَالِهِ
وَلَمْ يَكُنْ لِكُلِّ صَنْفٍ عَرَفًا
مَا لَمْ يَكُنْ لِدَا يُمَيِّزُنَا
وَفِيهِ إِجْمَاعٌ وَلَا يُخْتَلَفُ
فِي الْحَيَوَانِ لَوْ بِسَنِّهِ وَصِفِ
وَالسَّمَنِ وَالْأُقْطِ مَعَ الْأَلْبَانِ
أَنْ يَأْخُذَنَّ غَيْرَ مَا قَدْ سَلَفَا
مَا أَصْلُهَا فِي النَّظْمِ جَاءَتْ تَجْرِي
مِنْ ذَرَّةٍ لَا يَأْخُذُ الْبَيْضَاءُ
وَالْكُلُّ عِنْدَنَا عَلَى سَوَاءٍ
يَقْبِضُهُ وَلَوْ عَلَى مَنْ يُسَلِفُنْ
يَدْفَعُهُ لَهُ عَلَى كَمَالِهِ

(١) قوله : «وها هنا مسألة» . لا غرو إذا لم يعرف المؤلف نور الدين رحمه الله الفرق بين الذرة
الحمراء والبيضاء لأنه نشأ بأرض الباطنة ، ثم قضى أكثر عمره ببلاد الشرقية من عمان حيث
لا تزرع الذرة وإلا فعند من يزرعها من أهل عمان فرق واضح ، فالبيضاء عندهم أعز وأغلا
من الحمراء . والقاعدة في السلف أن لا يأخذ الأعلى عن الأدنى والله أعلم .

كتاب الديون

وَالَّذِينَ حَقَّ صَارَ فِي ذِمَّةٍ مَنْ
يَكُونُ بِالْقَرْضِ وَبِالْبَيْعِ مَعًا
وَكُلُّهُ دَيْنٌ وَيَلْزَمُنَا
وَإِنْ يُوجَلُّ مَعَ تَمَامِ الْأَجَلِ
يَأْخُذُهُ يَبْقَى إِلَى أَنْ يَدْفَعَنَّ
أَوْ سَلَفٍ أَوْ مِنْ ضَمَانٍ تَبَعًا
أَدَاؤُهُ إِذْ لَمْ يُوجَلَّنَا
يَلْزَمُهُ مِنْ غَيْرِ مَا تَمَطَّلُ

باب القرض

فَالْقَرْضُ وَهُوَ أَخْذُ الشَّيْءِ عَلَى
وَهُوَ مِنَ الْيُسْرِ عَلَى الْعِبَادِ
أَجْزَلُ فِيهِ الْفَضْلُ وَالتَّوَابَا
إِذْ نَفْعُهُ يَكُونُ أُخْرَوِيًّا
وَكُلُّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا قَرِيبًا
وَجَائِزٌ لِمَنْ يُرَدُّ الْقَرْضَا
يَزِيدُهُ فَوْقَ الَّذِي قَدْ اقْتَرَضَ
لَكِنْ لِكَيْ يَكُونَ فِي الْقَضَا حَسَنٌ
فَاقْتَرَضَ الْمُحْتَارُ بَكْرًا وَقَضَى
وَأَنَّهُ الطَّاهِرُ وَالْمُطَهَّرُ
وَفِيهِ أَنَّ الْحَيَوَانَ يُقْتَرَضُ
وَالْأَصْلُ قَالَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ
أَنْ تَدْفَعَنَّ مِثْلَهُ مُكَمَّلًا
أَبَاحَهُ مِنْ غَيْرِ مَا ازْدِيَادِ
وَمَنْ يُرَدُّ بِهِ الْمَزِيدُ حَابَا
كَيْفَ يُدَلَّنَ دُيُوبًا
وَيَهْلِكَنَّ مَنْ لِدَاكَ رَكْبًا
إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطُ يَزِيدُ أَيْضًا
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْعَلَهُ لَهُ عَوْضَ
وَنَحْوَهُ يُوجَدُ فِيمَا قَدْ يُسَنُّ (١)
عَنْهُ رَبَاعِيًّا فَرَادَ فِي الْقَضَا
وَذَاكَ لِلْمُقْرِضِ لَيْسَ يَظْهَرُ
فَالْمَنْعُ لَا مَعْنَى لَهُ وَإِنْ عَرَضَ
بِمَنْعِهِ قَالُوا لَدَى الْجَوَابِ

(١) قوله : فيما قد يسن ، أى في السنة

وَعَلَّ (١) مَا نَعِيهِ لَمْ يُلْغُهُمْ
 أَوْ أَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ مَخْصُوصًا
 لِأَنَّهُ الْقُدُورَةُ تَتَبَعْنَاهُ
 وَذَلِكَ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ
 إِلَّا الْإِمَاءُ قَرَضُهَا حَرَامٌ
 لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى إِعَارَةٍ
 وَذَلِكَ أَنَّ رَدَّ عَيْنِ الْمُقْتَرَضِ
 فَإِنْ يَرُدَّ عَيْنَهَا وَقَدْ دَخَلَ
 وَالشَّرْطُ أَنْ يَرُدَّ غَيْرَهَا فَلَا
 وَالشَّرْطُ أَنْ يَقْبِضَهُ مَعَ رَدِّهِ
 لَيْسَ يَجُوزُ وَعَلَيْهِ يَقْتَضِي
 وَالشَّرْطُ إِنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ
 وَقِيلَ بَلْ يَلْزِمُهُ مَا أَجَلًا
 وَأَخَذَ غَيْرَ الْجِنْسِ عَنْهُ احْتِلَافًا
 إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْبُيُوعِ فَأَعْلَمَا
 قَرْضُ الدَّائِنِ أَوْ الدَّرَاهِمِ
 لِأَنَّهُ فِي وَزْنِهَا تَفَاضُلٌ
 فَيَدْخُلَنَّ فِي الرِّبَا الْمَحْرَمِ

مَا فَعَلَ الْمُخْتَارُ حَتَّى حَرَّمُوا
 بِفَعْلِهِ وَلَا أَرَى التَّخْصِيصًا
 إِلَّا بِحُجَّةٍ تُخَصِّصُهُ
 رِبْعُ عَلِمْنَا وَمَا أَعْلَاهُ
 بِمَنْعِهِ أَجْمَعَتِ الْأَعْلَامُ
 فَرُوجِهَنَّ فَافْهَمَنَّ إِشَارَتِي
 يَجُوزُ مِثْلُ رَدِّ ذَلِكَ الْعَوَضِ
 يَكُونُ مِثْلُ مَنْ لِفَرَجِهَا اسْتَحَلَّ
 يَصِحُّ فَالْوَجْهَانِ فِيهِ بَطَلَا
 فِي مَوْضِعٍ مِنْ قُرْبِهِ أَوْ بُعْدِهِ
 مِنْ حَيْثُ مَا قَضَاهُ مَهْمَا يُقْرَضُ
 لَا يَثْبُتَنَّ فَلَهُ قَبْلَ الْأَجَلِ
 فَمَا لَهُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْجِلَا
 مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَالْجَوَارِ الْأَفَا (٢)
 لَكِنَّهُ إِسْقَاطُ حَقٍّ لَزِمَا
 بَعِيرٍ وَزَنْ بَاطِلٌ عَنْ عَالِمٍ
 فَيُحْشَى أَنْ يَرُدَّ ذَاكَ الْفَاضِلُ
 فَهَذِهِ عَلَّتُهُ فَلْتَعْلَمِ

(١) قوله : «عَلَّ» لغة مشهورة في لعل .

(٢) قوله : «ألفا» بالبناء للمفعول أي صار مألوفًا أي مشهورًا مأخوذًا به .

وَجَائِزٌ (١) إِنْ لَمْ يَكُنْ تَفَاوُتٌ لِأَنَّمَا الْمَحْذُورُ فِيهِ فَائِثٌ
وَذَاكَ أَنْ يَعْلَمَ بِالتَّكَرُّارِ بِأَنَّهَا وَاحِدَةُ الْمَقْدَارِ
وَالْقَرْضُ فِي الْبَيْضِ يَرَاهُ حِجْرًا (٢) لِأَنَّهُ مُحْتَلَفٌ لَا يُدْرَى
كَذَاكَ مَا كَانَ مِنَ الْأَشْجَارِ مُحْتَلَفًا قَدْ جَاءَ فِي الْآثَارِ
وَهَكَذَا قَدْ قِيلَ فِي قَرْضِ السَّمَكِ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَنَالُهُ الشَّبْكُ
لِكَثْرَةِ الْأَجْنَاسِ فِيهِ مُنْعًا وَلِتَفَاوُتِ هُنَاكَ وَقَعًا
وَأِنْ يَكُنْ أَقْرَضَهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ قَطَعَهُ وَزَنَّا فَلَيْسَ يُمْنَعَنْ
لِأَنَّمَا الْمَحْذُورُ هَاهُنَا عُدِمَ إِذْ كَانَ قَرْضًا بِوِزَانٍ قَدْ عُلِمَ
وَالْقَرْضُ لِلْمَاءِ مِنَ الْأَنْهَارِ مُقَدَّرًا بِعَدَدِ الْآثَارِ (٣)
تَدْخُلُهُ عِنْدَهُمُ الْجَهَالَةُ لِمَنْ أَرَادَ التَّقْضَ لَا مَحَالَةَ
وَقِيلَ لَا بَأْسَ بِقَرْضِ الْمَاءِ لَكِنْ يَرُدُّهُ عَلَى سَوَاءِ
وَعِنْدَنَا الْقَرْضُ مِنَ الْأَمَانَةِ بَغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهَا خِيَانَةٌ
وَإِنْ يَكُنْ صَاحِبُهَا يَتِيمًا أَوْ مَسْجِدًا فَاحْكُمْ بِهِ تَحْرِيمًا
وَقِيلَ بِالْجَوَازِ لَكِنْ يَضْمَنُ بِذَاكَ إِنْ ضَاعَ الَّذِي يُؤْتَمَنُ
وَرَبُّهَا فِيهِ خِلَافٌ بَعْضُ يَرَاهُ لِلَّذِي عَلَيْهِ الْقَرْضُ

(١) قوله : «جائز الخ» معناه أن ما كان من النقود المضروبة متفق الوزن والمقدار ، فلا يُشترطُ في قرضه الوزن ومثل ذلك ورق الأنواط المعروفة اليوم . وفائت : أي معدوم .

(٢) قوله : «يراه حجرا» يعنى الشيخ الصايغى صاحب الأصل وهذا الحجر منه فى قرض البيض تشديد ، وذلك لما رآه فيه من الكبر والصغر ، فإن بعضه أكبر من بعض ، وعندى أن مثل هذا الاعتبار مناف لسهولة الخفيفية السمعاء ، وإنما المناسب لها الترخيص فى مثل هذا إذ كان من بصير معروف ألا ترى أنهم لا يفرقون بينه فى الأثمان عند بيعه . والله أعلم . العبري .

(٣) قوله : «الآثار» جمع أثر وهو عبارة عندنا عن مدة زمانية مقدرة بنصف ساعة أي ثلاثين دقيقة

وَقِيلَ رَبُّهَا لِرَبِّ الْمَالِ وَلَمْ يُجَوِّزْ مَنْ يُجَوِّزْنَا
يَرُونَ أَنَّ الْقَرْضَ فِي الصِّيَانِهِ
وَذَاكَ لِلْوَفِيِّ وَالْمَلِيِّ
وَلَا وَفِيَّ غَيْرِ مَا غَنَى
وَقَدْ يَمُوتُ فَيَضِيعُ مَا اقْتَرَضَ
فَظَنَّ مَنْ لَمْ يَفْهَمَنَّ الْمَعْنَى
فَانْدَفَعُوا فِي الْقَرْضِ لِلْأَمَانِ
عَمَّ الْفَسَادُ بِالْبِلَادِ وَذَهَبَ
كَمْ مِنْ يَتِيمٍ أَفْقَرُوا بِالْقَرْضِ
إِنْ عَابَوْهُ قَالَ قَدْ عَمِلْتُ
وَضَاعَ مَالِي فَأَنَا لَمْ أَجِدْ
أَمْثَلُ (٤) هَذَا مَنْ يُرَخِّصُنَا
لَوْ ظَهَرَ الْمُرَحِّصُونَ الْيَوْمَ
كَانُوا يَقُولُونَ جَمِيعاً لَسْنَا
وَرُبَّمَا أَطْلَقَ قَوْمٌ وَهُمْ

وَإِنْ ذَا كَوَاحِدِ الْعُمَالِ (١)
إِلَّا لِمَعْنَى وَاسِعٍ قَدْ عَنَّا
أَضْبَطُ حَيْثُ صَارَ فِي الضَّمَانِ
لَا فِي مَلِيٍّ غَيْرِ مَا وَفَى
فَالْعُسْرُ قَدْ يَمْنَعُ لِلْوَفِيِّ (٢)
إِذْ لَمْ يُخْلَفْ بَعْدَهُ لَهُ عِوَضٌ
بِأَنَّهُ طَرًّا يُجَوِّزُنَا
فَكَانَ فِعْلُهُمْ كَفِعْلِ الْخَائِنِ
بِقَرْضِهِمْ فِصَّةَ قَوْمٍ وَذَهَبَ (٣)
وَمَسْجِدٍ إِذْ لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِي
بِقَوْلٍ مَنْ رَخَّصَ قَدْ أَخَذْتُ
وَإِنَّمَا الْخُلَاصُ مِنْ مُعْتَقِدِي
لَهُ إِذَا جَاءَكَ يَسْأَلُنَا
لَوْجَّهُوا لِنَحْوِ هَذَا لَوْ مَا
نَقُولُ بِالتَّرْخِصِ فِي ذَا الْمَعْنَى
قَدْ قَصَدُوا التَّقْيِيدَ فِيمَا يُفْهَمُ

(١) قوله : «الْعُمَالُ» بتشديد الميم أي الأجراء العاملين .

(٢) قوله : «لِلْوَفِيِّ» الوفي هو الإنسان الذي لم يتعود المَطْلَ في أداء ما عليه ، و«الملي» بفتح الميم وكسر اللام واسع المال ، مأخوذ من امتلاء الكف أو الكيس .

(٣) قوله : «وذهب» الأول فعل ماضى بمعنى هلك ، والثاني هو المعدن المعروف ، وبينهما الجناس المتماثل .

(٤) قوله : «أَمْثَلُ» بهمزة الاستفهام الإنكاري المفتوحة .

وَصَاحِبُ الْمَالِ لَوْ أَسْتَأْذَنَهُ
لَرُبَّمَا شَقَّ عَلَيْهِ فَاِذْنُ (٢)
وَذَاكَ شَيْءٌ بِالتَّعَدِّي يُوصَفُ
وَاللَّهُ قَدْ أَعْطَى الْوَرَى عُقُولًا
فَبِالْعُقُولِ تُدْرِكُ الْمَعَانِي
كَمْ مُطْلَقٍ مِنَ الْقُرْآنِ قِيْدًا
فَكُلُّ مَا جَرَّ الْفَسَادَ قُلْنَا
فَشَرَعْنَا يَا مُرُّ بِالْمَصَالِحِ
قَدْ طَهَّرَ اللَّهُ سَبِيلَ أَحْمَدَا
فِي قَرْضِ مَالِهِ (١) قَدْ اسْتَأْمَنَهُ
بِعَيْرِ طَيْبِ نَفْسِهِ يَفْتَرِضُنْ
وَلَيْسَ فِي حَرَامِهِ يُحْتَلَفُ
مَا كُلُّ مَنْقُولٍ غَدَا مَقْبُولًا
وَمَالُهُ أَرَادَ مَنْ يُعَانِي
بِالْعَقْلِ كَيْفَ بِمَقَالٍ وَجَدَا
لَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ الَّذِي عَرَفْنَا
لَا بِمَفَاسِدٍ وَلَا فَضَائِحِ
عَنْ كُلِّ فَاسِدٍ وَعَنْ كُلِّ اعْتِدَا

باب الوثيقة في الدين

وَكُلُّ مَنْ يُقْرِضُ أَوْ يُدَيِّنُ (٣)
أَرْشَدْنَا لِذَلِكَ الْقُرْآنُ
وَوَصَفَ الرَّهَانَ بِالْمَقْبُوضَةِ
يَسْتَشْهَدُنْ فِي ذَلِكَ أَوْ يَرْتَهِنُ
إِنْ غَدِمَ الْكَاتِبُ فَالرَّهَانُ
فَالْقَبْضُ مِنْ شُرُوطِهِ الْمَقْرُوضَةِ

(١) قوله : « في قرض ماله » ما موصولة بمعنى الذي ، وله جار ومجرور ، والهاء فيه ضمير عائد إلى الموصول .

(٢) قوله : « فاذن » هي حرف مكافأة وجواب ، قيل إنها تكتب بالنون كما هنا ، وقيل إنها تكتب بالألف إلا إذا عملت في نحو قولك جوابا لمن قال لك إني أزورك إذن أكرمك ويشترط في نصبها الفعل المستقبل اتصاها به ، وأن لا يتقدمها شيء ، قيل ولا يضر فصلها عن الفعل بالقسم كقوله .

إذن والله نرميهم بحرب
ثشيبُ الطفل من قبل المشيب

(٣) قوله : « أو يُدَيِّنُ » أي يبيع إلى أجل ، وذلك لأن الثمر يصير على المشتري ديناً قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَانَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ ﴾ الآية .

وَبَاطِلٌ إِذَا عَرَى مِنْ قَبْضٍ
وَأِنْ يَكُنْ قَدْ جَعَلُوهُ عِنْدَا
فَقِيلَ رَهْنٌ وَأُنَاسٌ قَالُوا
وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَحُو الْحَقِّ طَلَبَ
لِأَنَّهُ يَكُونُ كَالْأَمِينِ
وَأِنْ يَكُنْ مَنْ يَدْفَعُ الرَّهَانَا
لِأَنَّهُ أَحَالَ بَيْنَ الْمُرْتَهِنِ
وَالرَّهْنِ أَنْ يَذْهَبَ بِمَا فِيهِ ذَهَبٌ
لِأَنَّ حَقَّهُ بِذَلِكَ الرَّهْنِ
وَأِنْ يَكُنْ ذُو الْحَقِّ يَشْرُطُنَا (٣)
فَقِيلَ لَا يَثْبُتُ وَهُوَ الْأَكْثَرُ
إِنَّ النَّبِيَّ قَالَ يَذْهَبُنَا
وَعِلَّةُ الْمَرْهُونِ فِيهِ تَدْخُلُ
فَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ يَأْخُذُنَا
وَجَائِزٌ لَهُ يُطَالِبُنَا
إِذَا لَمْ يَكُ الرَّهْنُ قَضَاءً لَزِمَا

إِذَا لَمْ يَكُنْ رَهْنًا بِذَلِكَ فَأَقْبَضَ
بَعْضُ الثُّقَاةِ فَالْخِلَافُ أَبَدًا
لَيْسَ بِرَهْنٍ بَلْ هُوَ الْإِبْطَالُ
لِذَلِكَ وَالرَّهْنُ بِذَلِكَ قَدْ وَجَبَ
لَهُ بِقَبْضِ ذَلِكَ الْمَرْهُونِ
أَرَادَهُ أَفْسَدَهُ إِعْلَانًا
وَبَيْنَ قَبْضِ ذَلِكَ الَّذِي رَهْنٌ (١)
وَمَا لِيذَى الْحَقِّ عَلَى الْخَصْمِ طَلَبُ
فَإِنْ يَغِبُ غَابَ فَخَلَّ عَنِّي
حَقِّي مَعَ الذَّهَابِ يُلْزَمُنَا
لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا يُؤَثَّرُ
بِمَا حَوَى وَهُوَ يُلْزَمُنَا
وَكُلُّ مَا عَلَيْهِ قَدْ يَشْتَمِلُ
مِنْ ذَلِكَ حَتَّى الْحَقُّ يَدْفَعُنَا
فِي حَقِّهِ مَتَى لَهُ قَدْ عَنَّا
لَكِنَّهُ التَّوْثِيقُ بَيْنَ الْغُرْمَا

(٣) قوله : «رهن» يصح فيه وجهان : بناؤه على الفاعل فيكون بفتح الراء ؛ أي رهنه هو ، وبناؤه على المفعول ، أي الذي صير مرهونا فيكون بضمها .

(٤) قوله : «وإن يكن ذو الحق يشرطنا» قلت الظاهر عندي أن اشتراط الضمان يثبت ؛ لحديث العارية التي استعارها النبي صلى الله عليه وسلم من صفوان ابن أبي أمية حين اشترط عليه صفوان ضمان الادراع فقال له إنها مضمونة ، فقال له صلى الله عليه وسلم مضمونة ؛ والأصل في العارية عدم الضمان .

فَإِنْ أَبِي الْغَرِيمِ أَنْ يُسَلِّمًا
فَهُوَ الَّذِي يَقْضِي عَلَيْهِ بِالْقَضَا
وَلَا يُبَاغِ الرَّهْنُ إِلَّا بِالنَّدَا
وَمَا لَهُ يَسْتَعْمِلُ الْمَرْهُونَا
وَبَعْدَ الْإِسْتِعْمَالِ يَضْمَنَّا (١)
وَقِيلَ فِي الْخَائِمِ إِنْ أَدْخَلَهُ
وَإِنْ يَكُنْ فِي الْأَصْبَعِ الْيَمِينِ
وَذَاكَ إِنْ جَعَلَهُ فِي الْيُسْرَى
وَأَنَّهُ مِنَ الْفُرُوقِ الْمُشْكِلَةِ
فَكَوْنُهُ قَدْ خَالَفَ الْمَسْنُونَا
بَلْ بِالْخِلَافِ يَنْبَغِي أَنْ يُلْزَمَا
فَهُوَ لِبَاسٌ لَمْ يُوَافِقْنَا
مَعَ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ إِنَّ الْيَمْنَى
وَهُوَ الَّذِي أَرَاهُ لَا سِوَاهُ
وَإِنْ أَتَتْ بِضِدِّهِ أَحْبَارُ
لِأَنَّهَا أَوْلَى بِكُلِّ كَرَمٍ
وَكَانَ مَحْبُوبًا لَهُ التَّيَامُنُ
وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ بَقَاءُ

يَرْفَعُ أَمْرَهُ إِلَى مَنْ حَكَمَا
أَوْ يَبْعَ مَامِنْ رَهْنِهِ قَدْ قَبَضَا
إِذَا جَرَى الْحُكْمُ بِذَاكَ وَبَدَا
لِأَنَّهُ صَارَ لَهُ أَمِينَا
مِنْ بَعْدِ أَنْ كَانَ يُؤَمِّنَا
فِي الْأَصْبَعِ الْيُسْرَى يَضْمَنُ لَهُ
فَإِنَّهُ خَلَا مِنَ التَّضْمِينِ
تَحْتَمُّ وَلَا كَذَاكَ الْأُخْرَى
لِأَنَّهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ اسْتَعْمَلَهُ
تَحْتَمَّا (٢) لَا يَرْفَعُ الْمَضْمُونَا
إِذَا جَمَعَ الْخِلَافَ وَالتَّحْتَمَا
لِسُنَّةِ اللَّبَاسِ فَأَعْلَمْنَا
مَحَلَّ لُبْسِهِ كَذَاكَ سُنَا
لِأَنَّهُ رَوَاهُ مَنْ رَوَاهُ
فَحَبَّرَ الْيَمْنَى إِذَا أُحْتَارُ
وَضِدُّهَا لِعَكْسِ ذَاكَ فَأَعْلَمَ
فِي كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ مَعْنَى بَائِنُ
فَرَهْنُهُ الْبَاطِلُ إِذَا يُجَاءُ

(١) قوله : «يُضْمَنُنْ» بالبناء للمفعول ؛ أي يحكم عليه بالضمان لأنه إذا وضعه في أصبع يده اليسرى فقد استعمله ، وذلك على قول من يقول إن السنة في لبس الخاتم وضعه على أصبع اليد اليسرى وأصح القولين كون لبسه في أصبع اليد اليمنى .
(٢) قوله : «تَحْتَمَّا» تميز أو بنزع الخافض أي في التحتم .

وَذَلِكَ الْبَطِيخُ وَالْقِثَاءُ وَمَا إِلَيْهِ يُسْرِعُ الْفَنَاءُ
وَالْحُلْفُ فِي رَهْنِ الْعَبْدِ وَرَدًا وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ فِيهَا رَهْنًا
وَالْعَبْدُ (١) إِنْ أُعْطَاهُ أَوْ إِنْ وَهَبَهُ فَمَنْ يَقُولُ رَهْنُهُ صَحِيحٌ
وَالْعَكْسُ فِي الْعَكْسِ وَمَهُمَا أَعْتَقَهُ يُعْتَقُ مِنْ قَبْلِ الْفِدَاءِ فَأَعْلَمًا
وَيَبْقَى حَقُّهُ عَلَى مَنْ رَهْنًا وَهَلْ لِمَنْ يَرَهْنُ يَوْمًا أَمَّتَهُ
قِيلَ لَهُ وَقِيلَ لَا وَإِنَّمَا فَإِنْ نَقُلْ بِصَحَّةِ الرَّهْنِ فَلَا
لِأَنَّ ذَا الْحَقِّ شَرِيكَ فِيهَا وَقِيلَ مَنْ أَوْصَى بِمَا قَدْ رَهْنًا
وَإِنْ أَقَرَّ فَهُوَ مِنْ مَالِ الَّذِي وَالرَّهْنُ لَا يُشْرَعُ فِيهِ الْغَرْمَا

وَمَا إِلَيْهِ يُسْرِعُ الْفَنَاءُ
لَكِنِّي أَرَى الْجَوَازَ أَجُودًا
تَصَرَّفَ حَتَّى يَفْكَ الْمُرْهَنًا
فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ فِيهَا رَهْنُهُ
فَأَنَّهُ لَذَاكَ لَا يُبِيحُ
فَأَنَّهُ يُعْتَقُ حِينَ أُطْلِقَهُ
إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الشَّرِيكِ الزَّمَا
لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي قَدْ ضَمِنَا
يَطَاهَا وَهِيَ بِذَلِكَ مُشْتَبَهَةٌ
يُنْبِئُ عَلَى الْحُلْفِ الَّذِي تَقَدَّمَ
نَقُولُ إِنْ فَعَلَهُ قَدْ حُلَا
كَيْفَ لَهُ مَعَ ذَاكَ أَنْ يَأْتِيَهَا
فِدَاؤُهُ مِنْ مَالٍ مَنْ قَدْ رَهْنًا
لَهُ أَقَرَّ (٢) حُذِّهِ مِنْهُ وَأَنْفَذَ
إِنْ كَانَ مَقْبُوضًا رَوَاهُ الْعُلَمَاءُ

(١) قوله : «والعبد» يعني العبد المرهون .

(٢) قوله : «له أقر» هو بضم الألف بالبناء للمفعول . يعني أنه إذا أقر لأحد بشيء مرهون ففدأوه في مال المقر له ؛ لا من مال المقر . بخلاف الوصية ، والفرق بينهما أن الوصية إنما تكون على جهة التبرع من الموصى ، وأما الإقرار فهو اعتراف بالحق للغير فهو على ما اعترف له به وفيما أحسب أن المسألة لا تخلو من الخلاف في الوجهين جميعا .

بِإِخْتِلَافٍ إِنْ يَكُنْ مِنْ رَهْنًا
وَأَكْثَرُ الْقَوْلِ بِهِ أَحَقُّ
وَالرَّهْنُ فِي الْأَصُولِ بِالْإِثْبَاتِ
فَبَعْضُهُمْ أَثَبَّهُ وَالْبَعْضُ
فَعِنْدَ مَنْ أَثَبَّهُ قَدْ حَكَمَا
حَتَّى يَتِمَّ حَقُّهُ كَالرَّهْنِ
وَمَنْ يَرَى بَطْلَانَهُ يَقُولُ
فَتَشْرَعُ الدِّيَانُ فِي الْإِثْبَاتِ
وَعَمَلُ النَّاسِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ
لَا يَدْخُلُ الْغَرِيمُ مَهْمَا أُطْلِقَا
إِلَّا إِذَا نَادَى مُنَادِي مَنْ حَكَمَ
فَيَبْطُلَنَّ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
وَمَنْ يُجَوِّزُهُ يُجَوِّزُنَا
وَبَعْضُهُمْ أَجَارَهُ فِي السُّكَّرِ (١)
وَأَنَّهُ مُصَدِّقٌ إِنْ قَالَا
وَأَنَّهُ مِنْ مُشْكِلَاتِ الْأَثَرِ

حَيًّا وَفِي الْمَوْتِ (١) اِخْتِلَافُ الْفُطْنَا
قَابِضُهُ حَتَّى يَتِمَّ الْحَقُّ
يُعْرِفُ كَالنَّخِيلِ وَالْأَثْبَاتِ
يَنْفِيهِ إِذْ لَا يَتَأْتَى الْقَبْضُ
بِهِ لِذِي الْإِثْبَاتِ دُونَ الْغَرَمَا
فِي كُلِّ حُكْمٍ فَافْهَمْنَاهُ عَنِّي
لِلْغَرَمَاءِ كُلِّهِمْ دُخُولُ
عِنْدَهُمْ فِي مُطْلَقِ الْحَالَاتِ
فَهُمْ يُعَامِلُونَ فِي أَحْوَالِهِ
مَعَ غَرِيمٍ مُثَبَّتٍ (٢) قَدْ عَلَّقَا
بِأَنَّمَا الْإِثْبَاتُ بَطُلٌ يُلْتَزَمُ
وَالْمَاضِي يَتَّقَى فِي السَّبِيلِ الْأَوَّلِ
لِكَاتِبٍ فِي ذَاكَ يَكْتُبُنَا
بَعْدَ ظُهُورِ زَرْعِهِ لِلنَّظَرِ
قَدْ بَتَّ السُّكَّرُ وَاسْتَحَالَ
كَيْفَ يُجَوِّزُ رَهْنُ هَذَا السُّكَّرِ

(١) قوله : وفي الموت أى فيما بعد موت الراهن .

(٢) قوله : مُثَبَّتٍ أى صاحب حق قد أثبت له غريمه حقه فى شىء من نخيله أو شجره أو بيوته . فإنه لا يدخل عليه فى حقه أحد من الغرماء الذين لم تثبت لهم حقوقهم فى شىء من الأموال . ولو لم تف أمواله بما عليه من الحقوق إلا فيما فضل من قيمة المال المثبت فيه عن حق صاحب الإثبات . وهذا كله على القول الصحيح المعمول به من ثبوت الإثبات فى الأصول .

(٣) قوله : فى السُّكَّرِ أى فى زرع السُّكَّر بعد أن يظهر ثبته فى الأرض .

وَبَيْعُهُ وَالْحَالُ هَذِي يَفْسُدُ
وَكُلُّ شَيْءٍ بَيْعُهُ يَمْتَنِعُ
وَمَنْ يَكُنْ لِمُسْكِنٍ مُسْتَرَهِنًا
وَيَجْعَلُ الْغُرْمَ عَلَى أَرْبَابِهِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْ أَمْرِهِمْ لَهُ بَنَى
مِنْ جُمْلَةِ الْوَثَائِقِ الْكَفَالَةُ
وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا جَلَى الْمَعْنَى
يَقُولُ قَدْ كَفَلْتُ عَنْ فُلَانٍ
وَقَتَّ كَذَا فَإِنْ يَمُتْ قَبْلَ الْأَجَلِ
وَإِنْ يَمُتْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَجَلًا
فَالْحَقُّ لِلْكَفِيلِ يَلْزَمُنَا
وَمُطْلَقًا يَلْزَمُهُ إِنْ غَابَا
لَأَنَّهُ قَدْ ضَيَّعَ الْمُرَاقَبَةَ
وَالْحَقُّ بِالتَّضْيِيعِ يَلْزَمُنَا
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ
إِلَّا إِذَا مَا اشْتَرَطُوا عَلَيْهِ
فَهَا هُنَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُحْضِرَهُ
وَلَيْسَ فِي الْحُدُودِ مِنْ كَفَالَةٍ

فَكَيْفَ بِالرَّهْنِ إِذَنْ يُعْتَمَدُ
فَرَهْنُهُ أَيْضًا كَذَاكَ يُمْنَعُ
فَرَامَ أَنْ يَبْنِيَهُ بَعْضُ الْبِنَا
لَيْسَ لَهُ غُرْمٌ عَلَى أَصْحَابِهِ
لَكِنْ لَهُ زَوَالُ ذَلِكَ الْبِنَا
ضَمَانَةٌ وَهَكَذَا الْحَوَالَةُ
فَبِالْكَفَالَةِ الْحُضُورُ يُعْنَى
أَحْضَرُهُ لِحَضَرَةِ الدِّيَانِ (١)
فَالْحَقُّ لَا يَلْزَمُ مَنْ عَنْهُ كَفَلُ
وَلَمْ يَكُنْ أَحْضَرَهُ مَنْ كَفَلَا
إِذْ لَمْ يَكُنْ وَفَى (٢) فَيُضْمَتَانِ
وَرَاءَ بَحْرِ قَصَدَ الذَّهَابَا
فِي حَقِّهِ وَلَوْ أَرَادَ رَاقِبَهُ
مِنْ هَاهُنَا نَقُولُ يَغْرِمُنَا (٣)
إِلَّا حُضُورُ مَنْ عَلَيْهِ يَغْرِمُهُ
إِحْضَارُهُ أَوْ نَقْدَ مَا عَلَيْهِ
أَوْ يَقْضَى حَقُّهُ الَّذِي قَدْ ذَكَرَهُ
وَلَا الْقِصَاصِ فَافْهَمِ الْمَقَالَةَ

(٢) الدِّيَانُ : جمع دَيْنٍ بتشديد الياء أي أصحاب الديون .

(٣) قوله : وفى ، أي أدَّى الحق : يقال أوفاه حقه ووفاه إياه .

(٤) قوله : يغرمه ، يعنى الذى عليه الحق .

وَجَائِزٌ أَنْ يَكْفُلَنَّ (١) فِي غُرْمِهِ
وَأَمَّا الْمَمْنُوعُ أَنْ يَكُونَا
إِذَا لَا يَصِحُّ قَوْدٌ فِي غَيْرِ مَنْ
وَرَجُلٌ لَهُ عَلَى إِنْسَانٍ
فِي مَحْضَرٍ مِنَ الْجَمِيعِ لَزِمًا
فَلِزِمُ الْغَرِيمِ أَيًّا شَاءَا
أَيُّهُمَا يَقْصِدُهُ لَا يَمْتَنِعُ
وَيَرْجِعُ الضَّامِنُ إِنْ قَضَاهُ
وَإِنْ يَكُنْ عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ ضَمِنَ
وَإِنْ يَكُنْ ذُو الْحَقِّ (٢) أُبْرَى الْأَوَّلَا
لَا يَرْجِعَنَّ أَبَدًا لِلأَوَّلِ
إِلَّا إِذَا كَانَ الَّذِي لَهُ التَّزَمُ
فَهَا هُنَا حَتْمًا لَهُ أَنْ يَرْجِعَا
وَالْتَقُلْ لِلْحَقِّ بِهَذِي الْحَالَةِ
وَالْكُلُّ مِنْ وَثَائِقِ الدُّيُونِ

أَوْ فِي حُضُورِ الْجَانِبِ عِنْدَ حُكْمِهِ
ذَلِكَ فِي الَّذِينَ يَكْفُلُونَا
يَقْتُلُ وَالْحَدُّ عَلَى مَنْ يَجْرِي مَنْ
حَقُّ أَحَالِهِ إِلَى سِنَانٍ
وَهِيَ ضَمَانَةٌ إِذَا مَا التَّزَمَا
وَيَطْلُبَنَّ مِنْهُمَا الْأَدَاءَ
إِذَا حَقُّهُ فِي الدَّامِتَيْنِ قَدْ شَرِعَ
بِحَقِّهِ عَلَى الَّذِي آخَاهُ (٣)
فَهُوَ تَبَرُّعٌ وَلَيْسَ يَرْجِعَنَّ
فَحَقُّهُ إِلَى الْآخِرِ انْتِقَالًا
لَوْ ضَاعَ مَالُهُ بِجَحْدِ الرَّجُلِ
مُفْلَسًا وَحَالُهُ عَنْهُ انْبِهَمَ
فِي حَقِّهِ لِأَنَّهُ قَدْ خُذِعَا
هُوَ الَّذِي يُعْرِفُ بِالْحَوَالَةِ
مِنْ تَمَّ الْحَقْنَاهُ بِالْمَرْهُونِ

(١) قوله : « وجائز أن يكفلن » يعني أنه يجوز أن يكفل للحاكم بإحضار من عليه الحد من غير أن يكون الحد عليه إذا لم يحضره .

(٢) قوله : « آخاه » أي جعله كالأخ حيث أنه ضمن عنه بما عليه من الحق .

(٣) قوله : « وإن يكن ذو الحق » أي صاحب الحق ، وذلك بأن يقول للضامن إنى قبلت حقى منك وأبريت غريمى مما عليه لى ، ففى هذا لا يرجع على غريمه الأول فى حقه ، ولو جحد الضامن له ضمانته أو جحد له حقه إلا إذا كان هذا الضامن مُفْلَسًا وهو لم يعلم بإفلاسه حين ضمن له ، فإن له أن يرجع بحقه على الأول إذ لا تنوء على مال أمرىء مسلم .

باب الحق الذي في الذمة

وَالْحَقُّ هِيَ الذِّمَّةُ قَدْ يَكُونُ مُوَجَّلاً عَنْهُ وَلَا يَكُونُ
 فَالثَّانِي ذَيْنِ حَاضِرٍ وَالْأَوَّلُ عِنْدَهُمُ الدَّيْنُ الَّذِي يُوجَلُ
 وَهُوَ إِلَى تَمَامِ ذَلِكَ الْأَجَلِ يَكُونُ مِنْ قَضَائِهِ فِي مَهَلٍ
 حَتَّى وَلَوْ أُعْطَاهُ قَبْلَ الْحَلِّ (١) كَانَ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْ ذَا الْفِعْلِ
 يَأْخُذُ مِنْهُ مَا لَهُ آدَاهُ (٢) حَتَّى يَتِمَّ أَجَلُ سَمَاءُ
 وَاحْتَلَفُوا فِي قَبْضِهِ إِذَا رَضِيَ غَرِيمُهُ وَلِلْجَوَّازِ ارْتِضَائِي
 وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَّا قَدْ أَبَى ذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ رَبًّا
 وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَهُ إِنْ حَطَّ بِقَدْرِ التَّعْجِيلِ حِينَ اشْتَطَأَ (٣)
 لِأَجْلِ مَا أَتَى عَنْ الْبَشِيرِ يَوْمَ جَلَّ عَنْهُمْ بَنَى النُّصِيرِ
 كَانَ عَلَيْهِمْ دُيُونٌ أُجِّلَتْ قَالَ تَعَجَّلُوا وَحُطُّوا وَثَبَتْ (٤)
 وَالْمَانِعُونَ جَعَلُوا التَّرْخِصًا مُخَصَّصًا بِحَالِهِمْ تَخْصِصًا
 لِحَالَةِ الْإِخْرَاجِ وَالْإِجْلَاءِ وَلَا كَذَلِكَ حَالَةُ الرِّخَاءِ
 قُلْتُ وَلَكِنْ حُكْمُهُ يَغْمُ مَا لَمْ يَكُنْ تَخْصِصُهُ يَتِمُّ
 وَأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلِ الْمُخَصَّصُ فَبَقِيَ الْعُمُومُ لَا يُخَصَّصُ (٥)
 وَسَبَبُ الْعُمُومِ (٦) لَوْ صَحَّ فَلَا يَخُصُّهُ عَلَى الصَّحِيحِ مَثَلًا

(١) قوله : « قبل الحل » أى قبل حلول أجل الدين .

(٢) قوله : « يأخذ من ماله آداه » ما موصوله بمعنى الذى وله آداه صلة الموصول .

(٣) قوله أشطأ أى تعجل . لغة عمانية .

(٤) قوله : « وثبت » لو قال فثبت بالفاء لكان أظهر وهى الفاء التى تسمى الفصيحة .

(٥) قوله : « لا يُخَصَّصُ » أى غير مخصص ، لأنه لم يَقم دليل على التخصيص فهو على عمومه .

(٦) قوله : « وسبب العموم » يشير إلى قولهم « لا عبره بخصوص السبب مع عموم اللفظ » .

وَبِمَمَاتٍ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ يَصِيرُ حَاضِرًا (١) وَيَسْتَحَقُّ
لَأَنَّهُ بِمَوْتِهِ قَدْ انْتَقَلَ لِمَالِهِ فَلَيْسَ يُنْظَرُ الْأَجَلَ
لَأَنَّمَا الْوَرَاثُ يَحْتَاجُونَ لِمَا بَقِيَ مِنْهُ فَيَقْسِمُونَا
وَبَانْتِظَارِ الْأَجَلِ الْمُقَدَّرِ يَدْخُلُهُمْ بِذَلِكَ بَعْضُ الضَّرَرِ
وَقَسْمُهُمْ مِنْ دُونِ أَنْ يُقْضَى فَلَا
وَقِيلَ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَكْمُلَا
فَإِنْ يَشَاءُ الْوَرَاثُ (٢) قَسْمًا خَالًا
وَالأَوَّلُ الْمُنْسُوبُ لِلْجُمْهُورِ
وَالصَّلَاتُ فِيهِ الدَّيْنُ لَمَّا يَحْضُرُ
فِيهِ خِلَافٌ وَالْجَوَازُ ذِكْرًا
بِلا خِلَافٍ بَعْدَ مَا قَدْ حَضَرَ

باب قضاء الدين

وَمَعَ وَجُوبِ الدَّيْنِ يَلْزَمُ الْقَضَا مِنْ غَيْرِ مَطْلٍ بَلْ بِخَالِصِ الرِّضَا
وَيُظْهِرُ الْوُجُوبُ بِالْمُطَالَبَةِ فَيَتَعَيَّنُ الْقَضَا إِذَا طَالَبَهُ
وَمَعَ سَكُوتِهِ فَلَا يَضِيقُ كَذَلِكَ إِنْ شَطَّ (٣) بِهِ الطَّرِيقُ
لَا يَلْزَمُ الْخُرُوجُ لِأَدَاءِ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ عَنْ رِضَا
إِلَّا إِذَا طَالَبَهُ وَمَطْلًا فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَرْحَلَ

(١) قوله : «يصير حاضرا» يعني ما خلا السلف فإنه يبقى إلى تمام أجله .

(٢) قوله : «الوَرَاثُ» بتشديد الراء جمع وارث ، ويجمع على وزنه ، كما يقال عمال وعملة في جمع عامل .

(٣) قوله : «إن شطَّ» أى بعد والمراد به الذى له الحق فلا يلزم الغريم أن يسير إليه بحقه إلا إذا ماطله وهو ملي ، أو كان سبب تعلق وجوب الحق عليه من قبل الظلم أو الغصب ، وقيل بل يلزمه الخروج لأداء ما عليه مطلقا ، والأول أكثر .

لَأَنَّهُ يَكُونُ مِثْلَ الظَّالِمِ حَتَّى يُودَّيَهَا إِلَى أَرْبَابِهَا وَقِيلَ كَالَّذِينَ الْخَلَاصُ فِي الرَّبِّ وَقِيلَ فِي الدِّينِ وَلَوْ لَمْ يَمُطَّلْ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ نَسِيَ الْمَدْيُونُ وَكَانَ فِي نَيْتِهِ الْأَدَاءُ وَقَالَ بَعْضُ ذَاكَ فِي حُقُوقِ أَمَّا حُقُوقُ الْعَبْدِ لَوْ نَسِيَهَا وَذَلِكَ الْخِلَافُ يَظْهَرُنَا فَمَنْ يَقُلْ بِأَنَّهُ مَعْدُورٌ وَمَنْ يَقُلْ بِأَنَّ ذَاكَ بَاقِي وَبِاتِّفَاقٍ لَا يُعَدُّنَا وَإِنَّمَا النَّسْيَانُ يَرْفَعُنَا وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى إِنْسَانٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمِقْدَارَ لِأَنَّمَا ذَلِكَ بَعْدَ الظُّلْمِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُقْرَأً غَاصِبًا

وَيَلْزِمُ الْخُرُوجُ لِلْمَظَالِمِ وَيَطْلُبُ النَّجَاةَ مِنْ أَبْوَابِهَا لَا يَلْزِمُ الْخُرُوجُ حِينَ ذَهَابَ يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ لِلتَّنَصُّلِ دُيُونُهُ مِنْ كُلِّ مَا يَكُونُ فَذَاكَ مَعْدُورٌ وَلَا تَوَاءُ (١) رَبِّ الْعَالَا لَا حَقَّ ذَا الْمَخْلُوقِ بَاقِيَةٌ إِلَّا إِذَا يَقْضِيهَا فِي الْاِئْتِصَارِ أَنْ يُؤَيِّسَنَا فَلَا اِئْتِصَارَ عِنْدَهُمْ مَحْجُورٌ يَلْزِمُهُ التَّجْوِيزُ بِالْإِطْلَاقِ لِأَنَّهُ النَّاسِي فَيُعْذَرُنَا لِلْإِثْمِ وَالْأَمْوَالِ تُغْرَمُنَا بِهِ مُقَرَّرٌ لَيْسَ ذَا نُكْرَانِ مِنْ مَالِهِ يُرِيدُهُ اِئْتِصَارًا وَمَا الْمُقَرَّرُ ظَالِمًا فِي الْحُكْمِ وَكَانَ ذَا ثَمَرٍ مُغَالِبًا

(١) قوله : «ولا تواء» أي لا هلاك عليه ، لأن الله سبحانه قد رفع عن عباده إثم النسيان ، وقيل إنه غير معذور بالنسيان في حقوق العباد ، وثمره الخلاف يظهر في جواز الانتصار من ماله فمن قال إنه معذور بالنسيان في حكم الظاهر فلا يبيح له الانتصار من ماله ، ومن قال إنه غير معذور في الحكم أباح للغريم الانتصار من ماله خفية ، ولو كان لا يعذر به عند الله إذا لم يمتنع من أداء الحق إلا من أجل النسيان .

فَهُوَ أَخُو ظَلَمِينَ يَزْدَادُ بِمَا وَقِيلَ فِيمَنْ كَانَ ذَا انْتِصَارٍ
ثُمَّ أَقَرَّ بَعْدَ ذَا بِالْحَقِّ وَمَالُهُ (٢) يَأْخُذُهُ ثَمَامًا
لِأَنَّمَا ذَلِكَ مَشْرُوطٌ بِمَا لَوْ قِيلَ (٤) مَا عَلَيْهِ قَطُّ رَدُّ
لِأَنَّمَا الْكِتَابُ قَدْ أَبَاحَ لَهُ وَمَنْ عَلَيْهِ لِأَخِيهِ دَيْنٌ
ثُمَّ نَوَى آدَاءَهُ وَمَاتَ لِأَنَّهُ مَاتَ أَحَا إِصْرَارٍ
وَلَمْ تَكُنْ تُجْزِيهِ نَفْسُ النِّيَّةِ وَذَلِكَ فِي الْقَادِرِ لَا سِوَاهُ
حَيْثُمَا قَدْ تَرَكَ الْآدَاءَ بِتَرْكِهِ الْفِعْلَ الَّذِي قَدْ لَزِمَ
وَمَنْ يَكُنْ عَنِ الْآدَاءِ عَاجِزًا يَقُولُهُ ظُلْمًا عَلَى مَا ظَلَمَّا (١)
مِنْ ظَالِمٍ كَانَ أَحَا انْتِصَارٍ فَلَا انْتِصَارَ بَاطِلٌ فِي الْحَقِّ
وَلَوْ بَقِيَ فِي يَدِهِ أَعْوَامًا يَبْقَى غَرِيمُهُ عَلَى مَا ظَلَمَّا (٣)
مَا كَانَ يَدْخُلُهُ عِنْدِي بَعْدَ فَكَيْفَ يَنْقُضَنَّ مَا قَدْ فَعَلَهُ
وَلَمْ يَكُنْ بِحَقِّهِ يَدِينُ قَبْلَ الْآدَاءِ هَالِكًا قَدْ فَاتَا
وَكَانَ مَا وَاهُ غَدًا فِي النَّارِ عَنِ الْآدَاءِ فَاتْرَكَ الْأُمْنِيَّةَ
فَائِلُهُ يَلْزُمُهُ آدَاءُهُ فَمِنْ هُنَا هَلَاكُهُ قَدْ جَاءَ
مَعَ اسْتِطَاعَةِ الْآدَاءِ أَثِمًا أَوْصَى وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ فَائِزًا

(١) قوله : «على ما ظلمنا، أي على ظلمه فما هاهنا مصدرية .

(٢) قوله : «وماله» الضمير فيه عائذ إلى الجبار .

(٣) قوله : «على ما ظلمنا، أي على ظلمه فهي مصدرية مثل الأولى .

(٤) قوله : «لو قيل ما عليه» أقول إن عندي في هذا تفصيلا . فإن كان هذا الجبار لما أقر بحق المنتصر دفع له حقه فالانتصار باطل . وعليه أن يرجع إليه ما أخذه من ماله على سبيل الانتصار وإن كان أقر بالحق ولم يسلمه لصاحبه فالانتصار صحيح . وليس عليه رد ما أخذه مالم يؤد إليه الحق

وَلَا يَحِلُّ الْأَخْذُ لِلْعَطِيَّةِ مِنَ الْعَرِيمِ أَوْ أَخِي التَّقِيَّةِ
 أَمَّا الْعَرِيمُ يَطْلُبُ التَّأْخِيرَ مِنْ هَاهُنَا كَانَ الْعَطَا مَحْجُورًا
 فَهُوَ شَيْءٌ بِالرَّبَا الْمُحَرَّمِ وَمِثْلُهُ طَعَامُهُ أَنْ يُطْعِمَ
 إِلَّا إِذَا كَانَ أَحَا ضِيَاةً فِي الدَّارِ مَعْرُوفًا بِالِاسْتِضَافَةِ (١)
 وَلَمْ يَزِدْهُ فَوْقَ قَدْرِ مِثْلِهِ فَيَنْبَغِي الْقَوْلُ هُنَا بِحِلِّهِ
 وَمَنْ يُدَارَى (٢) بِاتِّقَاءٍ مُنْعَا لَأَنَّهُ عَنْ غَيْرِ طِيبٍ وَقَعَا
 وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى إِنْسَانٍ طَالَبُهُ بَعْضًا مِنَ الزَّمَانِ
 فَقَالَ بَايَعْنِي لِأَوْفِيكَ الثَّمَنَ جَوَازُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ يُرْفَعُنْ
 وَجَائِزٌ قَدْ قِيلَ لِلْمَدْيُونِ أَنْ يَقْضِيَ الْبَعْضَ مِنَ الدِّيُونِ
 وَيَتْرَكَ الْبَعْضَ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِحَجَرٍ فَأَعْلَمَ
 إِنْ كَانَ مَالُهُ وَفَى أَوْ لَمْ يَفْ يَرْفَعُهُ الْأَصْلُ عَنِ الْمُصَنَّفِ (٣)
 وَقِيلَ مَهْمَا طَلَبُوا إِلَيْهِ فَالْعَدْلُ فِيهِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ
 وَقِيلَ مَا لَمْ يَرْفَعُوا لِلْحَكَمِ (٤) يَفْتَرِقَانِ عَنْ لُزُومِ دَيْنٍ
 أَنْ يَأْخُذْنَ بِحَقِّهِ مَنْ شَاءَا وَمِنْهُمَا فَلْيَطْلُبِ الْوَفَاءَا
 هُمَا كَشَخْصٍ وَاحِدٍ وَلَا يَرُدُّ بَعْضُهُمَا لِلْبَعْضِ إِلَّا أَنْ يَرُدَّ

(١) قوله : « بالاستضافة » الاستضافة بسين الطلب أي يطلب الناس ليضيفهم وهي بالضاد المعجمة كالضيافة .

(٢) قوله : « ومن يدارى » بالبناء للمفعول أي من يداريه الناس اتقاء شره .

(٣) قوله المصنف بفتح النون كتاب في نيف وأربعين جزءًا ألفه الشيخ أبو بكر أحمد بن عبد الله ابن موسى بن سليمان بن محمد بن عبد الله الكندي ، اختصر فيه بيان الشرع بعبارات رائعة وزاد عليه فوائد جلية .

(٤) قوله : « للحكم » أي للحاكم .

فَيَطْلُبُ الشَّرِيكَ فِيمَا زَادَا عَنْ نِصْفِهِ حِينَ وَفَا وَعَادَا
وَمَنْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَقٌّ لِأَحَدٍ أَقَرَّ لِلْغَيْرِ بِهِ وَمَا جَحَدُ
فَقِيلَ يَدْفَعْنَاهُ لِمَنْ أَقَرَّ لَهُ بِهِ وَجَوَّزُوا لِمَنْ أَقَرَّ (١)

بابُ الإِعْسَارِ بِقَضَاءِ الدِّينِ

مَنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِيَنَّ الدِّينَا فَمُعْسِرٌ عَنِ الْقَضَا يَقِينَا
لُزُومُهُ ظَلَمٌ وَمَطْلٌ ذِي الْغِنَى ظَلَمٌ عَنِ الْمُحْتَارِ قَدْ رَوَى لَنَا
إِنْظَارٌ مَنْ أَعْسَرَ فِي الْقُرْآنِ مُبِينًا (٢) بِأَحْسَنِ التِّيَانِ
وَمَنْظَرُ الْمُعْسِرِ يَوْمَ عُسْرِ يُظِلُّهُ اللَّهُ غَدًا فِي الْحَشْرِ
وَرَحَّصُوا لِرَجُلٍ قَدْ اشْتَرَى بِضَاعَةً نَسِيئَةً مِنَ الْوَرَى
وَلَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ فِي يَدَيْهِ وَفَاءً مَاصِحٌ لَهُمْ عَلَيْهِ
لَكِنَّهُ لِلْفَتْحِ يَنْظُرُنَا وَلَوْ فَاءَ الدُّيُونِ يَتَوَيْنَا
وَيَنْبَغِي أَنْ يُخْبِرَنَّ مَنْ بَاعَا بِحَالِهِ لِيَنْفِيَ الْخِدَاعَا
وَمُدَّعَى الإِعْسَارِ لِلْمَطَالِبِ فِي الدِّينِ بِالصَّحَّةِ فَلْيُطَالِبِ
لِأَنَّهُ صَارَ لَهُ عَنْ عَوْضٍ وَالْحَالُ بِالْبَقَا لِذَاكَ يَقْتَضِي
وَإِنْ يَكُنْ يَلْزِمُهُ مِنْ أَرْشٍ أَوْ مِنْ ضَمَانٍ أَوْ صَدَاقٍ يُنْشِي
فَجَائِزٌ مَا يَدَّعِيهِ عِنْدَنَا حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ مِنْ ذِي الْغِنَا
وَمُعْتَقٌ فِي مَرَضٍ غُلَامَا وَالذَّيْنُ يَلْزَمْنَاهُ الزَّامَا

(١) قوله : أَقَرَّ . بضم الهمزة مبني للمفعول . والثاني في آخر البيت بالبناء للفاعل بمعنى المقر .

(٢) قوله : مُبِينًا . مبني هو منصوب على الحال أي جاء مبينا .

وَمَالُهُ لَمْ يَكْفِ لِلْأَدَاءِ إِلَّا يَبِيعُ الْعَبْدُ ذِي اسْتِيفَاءِ
يُبَاغُ فِي الدِّينِ كَذَا مَوْجُودُ وَالْعِتْقُ مِنْهُ بَاطِلٌ مَرْدُودُ
وَأِنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِالْأَمْوَالِ أَنْفَقَ بِالْقَوْتِ (١) عَلَى الْعِيَالِ
لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطْعَمَ الضُّيُوفَا وَيَهَبَ الْإِحْسَانَ وَالْمَعْرُوفَا
كَذَاكَ حُكْمُ الْعِتْقِ لِلْعَبِيدِ (٢) كَذَا التَّعَالِي فِي صَدَاقِ الْغَيْدِ
وَفِعْلُهُ لِدَاكَ إِنْ لَمْ يُحَجَّرْ (٣) عَلَيْهِ مَاضٍ وَهُوَ قَوْلٌ فَانْظُرْ
وَهُوَ بِذَاكَ بِاتِّفَاقٍ يَأْتُمُ لِأَنَّهُ مُضِيعٌ مَا يَلْزَمُ
وَلَا أَقُولُ بِثُبُوتِ (٤) مَا فَعَلَ لِأَنَّ مِنْهُ الضَّرُّ لِلْخَصْمِ حَصَلَ
وَفِي الْأَحَادِيثِ ذِلَالَاتٌ عَلَى إِبْطَالِ فِعْلِهِ إِذَا مَا فَعَلَا
وَمَنْ يُخَالِفُ مَا الْآلَةُ شَرَعَا فَهُوَ حَقِيقٌ فِعْلُهُ أَنْ يُمْنَعَا

باب الحجر والتفليس

وَمَنْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا تَفِي (٥) أَمْوَالُهُ يُمْنَعُ مِنْ تَصْرِفِ
وَذَلِكَ الْحَجَرُ وَلَكِنْ بَعْدَمَا يَطْلُبُهُ الْغَرِيمُ مِمَّنْ حَكَمَا
كَذَاكَ إِنْ كَانَ أَخَا غَنَاءٍ (٦) لَكِنَّهُ الْغَرِيمُ مِمَّنْ حَكَمَا

(١) «بالقوت» أي بفدر الاقليات .

(٢) قوله : «العتق للعبيد» ظاهره كذاك حكم العتق للعبيد ولكن لعله أراد بذلك ما هو أعم من العتق كالبيع والهبة . ولكن لا يطل بيعهم إلا إذا كان لغير الدَّين .

(٣) قوله : «إِنْ لَمْ يُحَجَّرْ» أي إِنْ لَمْ يَحَجَّرْ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ مَالَهُ .

(٤) وفي بعض النسخ « بثبات » .

(٥) قوله : «لا تفي» أي لا تكفي .

(٦) قوله : «غناء» بفتح الغين ممدودا لما سبأ في باب الضوابط من قوله : «وكلامه سدة للفقير» وأما الغني الذي هو سعة المال فهو مقصور ويحتمل أن يكون أراد به سعة المال ولكنه مذهب للضرورة فيكون بكسر الغين قال في الخلاصة :

فَيُطْلَبُ الْغَرِيمُ وَهُوَ يَمْتَنِعُ وَيَقْضَى مَا عَلَيْهِ وَالْحَاكِمُ لَا وَقِيلَ بَلْ يَبِيعُهُ إِذَا أَبَى وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُحْجَرَ فِي قَوْلِ بَعْضٍ وَأَنَاسٌ قَالُوا يُعْلَنُ ذَلِكَ فِي مَجَامِعِ الْوَرَى وَإِنْ خَفِيَ (٢) فَلَيْسَ يَثْبِتَا وَإِنْ فِي إِخْفَائِهِ مُخَادَعَةٌ وَالْخُلْفُ هَلْ يُحْجَرُ كُلُّ الْمَالِ وَلَا أَرَى أَنْ يُحْجَرَنَّ (٤) الْكُلَّ وَالْعَرَضُ الْوَفَاءُ لَا سِوَاهُ وَمَنْ عَلَيْهِ مَالُهُ قَدْ حُجِرَا وَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ فِيهِ نَفَقَةٌ كَذَلِكَ الْأَوْلَادُ لَوْ صِغَارًا

مِنْ الْأَدَا يُحْبَسُ حَتَّى يَرْتَدِعَ يَبِيعُ مَالَهُ إِذَا مَانَكَلَا (١) وَذَلِكَ الْحُكْمُ الَّذِي قَدْ وَجَبَا فِي غِيَبَةِ مِمَّنْ عَلَيْهِ حُجْرًا إِنْ غَابَ أَيْضًا تُحْجَرُ الْأَمْوَالُ أَنَّ فُلَانًا مَالُهُ قَدْ حُجِرَا وَجَائِزٌ أَنْ يَتَصَرَّفَ النَّاسُ لِلنَّاسِ إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا مَوَانِعَهُ أَوْ قَدَرُ الدَّيْنِ عَلَى جِدَالٍ (٣) لِأَنَّمَا الْمَوْجِبُ دَيْنٌ حَلًا فَكَيْفَ يُحْجَرَنَّ مَا عَدَاهُ فَمَالُهُ لِلْغَرَمَاءِ صِيْرًا لِأَنَّهُ فِي دَيْنِهِ قَدْ غَلَقَهُ لِأَنَّهُ لِلْغَرَمَاءِ صَارًا

(١) قوله : «إذا ما نكلا» أى امتنع من بيع ماله فإنه يجبسه حتى يبيع هو ماله ولا يبيعه الحاكم ،

وقيل بل يبيعه الحاكم إذا تماجن في الحبس ، أى تصلب متمسكا عن البيع وهو الأصح .

(٢) قوله : «وإن خفي» أى إن خفي الحجر لأنه لا يمنع تصرفه إلا إذا أعلن الحاكم للناس حجر ماله عليه .

(٣) قوله : «على جدال» أى على خلاف .

(٤) قوله : «أن يحجرون» بالبناء للفاعل أى لا أرى للحاكم أن يحجر عليه جميع ماله إذا كان مكفى بعضه لقضاء ما عليه من حقوق .

وَلَيْسَ لِلْفَتَاةِ مِنْ مُحَالَةٍ (١) وَحَاصِلُ الْمَقَامِ يُمْنَعْنَا وَكُلُّ مَا بِهِ أَقَرَّ يَدْخُلُ وَزَوْجَةُ الْمَدْيُونِ مِثْلُ غَيْرِهَا وَوَلَدُ الْمَدْيُونِ لَا يُحَاصِصُ وَلَا يُعَذَّبُ إِلَّا هُ أَحَدًا وَمَنْ أَقَرَّ بِالَّذِي قَدْ يَمْلِكُ فَإِنَّ حُكْمَ الْمَالِ لِلْمَقَرِّ إِلَّا إِذَا مَا كَانَ إِجَاءً (٢) فَلَا وَذَلِكَ مَهْمَا ظَهَرَ الْمُرَادُ وَإِنْ خَفِيَ فَأَمْرُهُ لِرَبِّهِ لِلْغَرْمَاءِ عَلَيْهِ مَهْمَا جَحَدًا وَإِنْ يُرَدُّ بَيِّنُ الْأَصُولِ أُمُهَلَا أَقْلُهُ ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ

مِنْ بَعْدِ حَجْرِ مَالِهَا الْمُخَالَعَةِ تَصَرَّفُ الْمَدْيُونِ حَيْثُ عَنَّا فِي الْمَالِ عِنْدَ الْغَرْمَاءِ يُجْعَلُ تُحَاصِصُ الدَّيَّانُ فِي تَقْدِيرِهَا (٣) قَدْ قِيلَ فِيمَا الْغَرْمَاءُ تَحَاصَّصُوا بِدَيْنِ ابْنِهِ كَذَلِكَ وَجِدَا وَدَيْنُهُ لِمَالِهِ مُسْتَهْلِكٌ لَهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ حُلْفٍ يَجْرَى يَثْبُتُ إِقْرَارًا لِمَنْ تَحْيَلًا وَعَلِمُوا الَّذِي بِهِ يُرَادُ وَحَسْبُهُ مِنْهُ ارْتِكَابُ ذَنْبِهِ يَحْلِفُ أَنَّهُ لَذَا (٤) مَا قَصَدَا شَهْرًا وَلِلْغُرُوضِ مَا تَحَصَّلَا لِسَبْعَةِ الْأَيَّامِ بِالتَّمَامِ

(١) قوله : « من محالته » يعني أن الزوجة إذا كان عليها دين يحيط بمالها فليس لها أن تخالع زوجها بصداقها ، لأنه مال استحقه عليها الغرماء ، وهل ذلك بعد الحجر عليها أم يطل خلعه ولو لم يجبر عليها التصرف فيه قولان ، وفي قوله : بعد حجر مالها المخالعة ، بكسر اللام إعادة الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة وهو ضعيف ونادر .

(٢) قوله : « في تقديرها » أي في صداقها المقرر لها عليه ، وكذلك إذا كان لها عليه حق من غير الصداق ، فهي في ذلك كله تحاصص سائر الغرماء .

(٣) قوله : « إلجاءاً » أي تحويلاً للمال إلى غيره على جهة الحيلة لئلا يأخذها الغرماء .

(٤) قوله : « أنه لذا » أي للإلجاء يعني أنه عليه أن يحلف بالله أنه لم يقر بذلك لفلان إلجاءاً إن أراد الغرماء منه اليمين .

وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ حُكِمَ
وَقَدْ آتَاهُ بَعْدَ ذَاكَ مَالٌ
وَكُلُّ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ قِيلاً
وَبَعْضُهُمْ قَالَ إِزَارٌ وَرَدَا
وَهُوَ إِزَارٌ مِثْلُهُ لَتَعْلَمَا
وَصَاحِبُ الدِّينِ لَهُ يُرَخِّصُ
أَوْ أَنَّهَا الْأَقْوَالُ فِي ذَا تَوْجُدُ
مِنْ ذَلِكَ التَّرْخِصُ مَا قَدْ ذَكَرُوا
كَقَوْلِهِمْ فِي مَنْزِلِ الْمَدْيُونِ
إِلَّا إِذَا كَانَ بِهِ اتِّسَاعٌ
وَالْتَّعَلُّ وَالْمُصْحَفُ وَالْكِتَابُ
إِنْ كَانَ مِمَّنْ لِلْعُلُومِ طَالِباً
أَمَّا إِذَا كَانَ لَهَا لَمْ يَطْلُبِ
وَالَّةُ الْمَدْيُونِ لِلصَّنَاعَةِ
وَلَا تِبَاعُ فِي مَقَالِ الْأَمَجِدِ
وَأَجْعَلْ عَلَيْهِ إِنْ خَلَا مِنْ مَالٍ
تُدْفَعُ لِلْغَرِيمِ حَتَّى يَقْضَى
وَمَا عَلَيْهِ الْحَبْسُ وَالْكَفِيلُ

بِحَجَرِهِ لَمْ يَقْضِ حَقَّ الْغُرْمَا
فَدَاخِلٌ فِيهِ كَذَا يُقَالُ
لِلْغُرْمَاءِ فَاطْلُبِ الدَّلِيلَا
وَقِيلَ لَا إِلَّا إِزَارٌ أَبَدَا
وَعَلَّ هَذَا فِي الَّذِي قَدْ ظَلَمَا
كَمَا سَيَأْتِي وَبِهِ يُخَصَّصُ
بَيْنَ مُرَخَّصٍ وَمَنْ يُشَدُّ
مِنْ مَنْزِلِ الْمَدْيُونِ فِيمَا أَذْكَرُ
لَيْسَ يُبَاعُ فِي قَضَا الدَّيُونِ
عَنْ سَكْنِهِ فَفَضْلُهُ يُبَاعُ
لَيْسَ يُبَاعُ وَرَدَ الْجَوَابُ
نَهَارُهُ وَاللَّيْلُ فِيهِ رَاغِبَا
يُبَاعُ عَنْهُ مَا حَوَى مِنْ كُتُبِ
تُبَاعُ فِي الدِّينِ مَعَ الْبِضَاعَةِ
أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ (١)
فَرِيضَةً (٢) بِقَدْرِ الْأَحْوَالِ
حُقُوقُهُ وَذَاكَ مِثْلُ الْفَرَضِ
وَلَا لِحَصْمِهِ بِذَا تَغْلِيلُ

(١) قوله : «أبى على» تقدم ذكره .

(٢) قوله : «فريضة» أى شيئاً مُحددًا مفروضاً شهرياً ، بحسب ما يراه الحاكم من وسعه .

وَقِيلَ إِنْ كَانَ أَحَدًا صِنَاعُهُ وَخَافَ مِنْ مَغْيِبِهِ امْتِنَاعُهُ
يَلْزَمُهُ أَنْ يُحْضِرَ الْكَفِيلَ وَيَذْهَبَ عَرْضَهَا وَالطُّولَ

كتاب الضمانات

تَعْلُقُ الْحَقُوقَ بِالْإِنْسَانِ جَنَایَةٌ (١) يُعْرِفُ بِالضَّمَانِ
 فَمَنْ جَنَى فِي مَالٍ غَيْرِهِ ضَمِنَ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ بِذَا أَذِنَ
 وَهَكَذَا جَانٍ عَلَى الْأَبْدَانِ فَأَرْشُهَا يَلْزِمُ ذَاكَ الْجَانِي
 وَالْعَمْدُ فِيهِ وَالْخَطَا سَوَاءٌ يَضْمَنُهُ رَاكِبُهُ الْخَطَاءُ
 وَالْفَرْقُ فِي الْإِثْمِ فَلَا إِثْمَ عَلَى مَنْ كَانَ مُخْطِئًا لِذَاكَ فَعَلَا
 وَالْإِثْمُ وَالضَّمَانُ فِي الْعَمْدِ مَعًا وَإِنْ يَتَّبِ فَاِلْإِثْمُ عَنْهُ رُفِعَا
 وَيَبْقَى غُرْمُهُ فَلَا خُلَاصَ لَهُ إِلَّا بِغُرْمِ مَابِهِ تَحْمَلُهُ
 أَوْ بِرَاءَةٍ وَحِلٍّ صَافِي مِنْ صَاحِبِ الْحَقِّ عَلَى تَصَافِي

باب أسباب الضمان

وَهَا أَنَا أَذْكَرُ فِي ذَا الْبَابِ مَا كَانَ لِلضَّمَانِ مِنْ أَسْبَابِ
 مَنْ غَصَبَ الْأَرْضَ وَفِيهَا زَرَعَا فَهُوَ لِرَبِّ الْأَرْضِ حُكْمًا شَرِيعَا
 وَلَا لَهُ بَذْرٌ وَلَا عَنَاءٌ لِأَنَّهُ الْعَاصِبُ وَالْخَطَاءُ (٢)
 وَبَعْضُهُمْ يَبْذُرُهُ قَدْ حَكَمَا وَالْأَرْضَ (٣) مَا أَنْقَصَهَا أَنْ يَغْرُمَا
 وَسَارِقٌ صَرَمًا لَهُ قَدْ فَسَلَا بِأَرْضِهِ فَصَارَ نَحْلًا أَطْوَلَا

(١) قوله : «جناية» مفعول لأجله أي من أجل الجناية . ويجوز أن تكون مصدرا واقعا موقع الحال . أي حال كونه جناية .

(٢) قوله : «والخطأ» بتشديد الطاء اسم فاعل من الخطأ .

(٣) قوله : «والأرض» مفعول به بفعل مقدر دل عليه ما انقصها . يعني : عليه أن يغرم ما انقص الأرض .

فَالْتَحُلْ فِي الْحُكْمِ لِرَبِّ الصَّرْمِ (١) ،
وَعَاصِبٌ قُطْنًا أَوْ الْكِتَانَا
فَإِنَّ ذَلِكَ الثَّوبَ لِلْمَعْصُوبِ
وَسَارِقٌ حَشَبَةٌ وَأَنْطَلَقَا
فَائِلُهُ بِمِثْلِهَا يُرْضِيهِ
لِأَنَّ فِي إِخْرَاجِهَا إِفْسَادًا
«لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» (٢) ، وَرَدَا
وَهُوَ مِنَ اللَّطَائِفِ الْبَدِيعَةِ
وَذَلِكَ الْاسْتِحْسَانُ عِنْدَ بَعْضِ
وَعَاصِبٌ أَرْضًا لَهَا قَدْ خَلَطَا
لَيْسَ لَهُ مِنْ زَرْعِهَا أَنْ يَنْتَفِعَ
وَيَغْلِبُ الْحَرَامُ لِلْحَلَالِ
وَحَالِطٌ حَبًّا مِنَ الْحَرَامِ
فَذَلِكَ الْحَبُّ جَمِيعًا يُجْتَنَّبُ
وَفِي جَمَاعَةٍ لِشَاةٍ سَرَقُوا
وَوَاحِدٌ مِنْهُمْ تَوَلَّى الذَّبْحَا
لِأَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلُ رَجُلٍ

وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ هَذَا الْحُكْمِ
فَحَاكٌ مِنْهُ الثَّوبُ حِينَ كَانَا
وَرَجَعَ الْعَاصِبُ بِالذُّنُوبِ
بَنَى عَلَيْهَا بَيْتَهُ وَأَوْثَقَا
وَإِنْ يَشَاءُ ثَمَنَهَا يُعْطِيهِ
لَيْتِهِ وَلَا تَرَى الْفُسَادَا
يَمْنَعُ فِعْلَ مَا يَكُونُ مُفْسِدَا
يُؤْخَذُ مِنْ مَوَارِدِ الشَّرِيعَةِ
بِهِ يَقُولُ وَبِهِ قَدْ يَقْضَى
بِأَرْضِهِ تَعْمُدًا لَا غَلَطًا
لِأَنَّمَا الْحَرَامُ فِيمَا قَدْ زُرِعَ
إِنْ خَلَطُوا ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ
بِحَبِّهِ الطَّيِّبِ لِلطَّعَامِ
لِأَنَّمَا الْحَرَامُ فِيهِ قَدْ غَلَبَ
وَاجْتَمَعُوا لِأَكْلِهَا وَأَنْطَلَقُوا
ضَمَانُهَا عَلَى الْجَمِيعِ أَضْحَى
فِي أَحْذِهَا وَذَبْحِهَا وَالْمَاكِلِ

(١) الصرم : جمع صرمه وهي الفسيلة الصغيرة من النخل ، سميت بذلك لأنها تصرم من أمها أى تقطع ، وقد سبق مثل ذلك .

(٢) قوله : «لا ضرر» بفتح الراء من غير تنوين ، اسم لا التى لنفى الجنس مع تشديد الواو لإقامة الوزن . ويجوز تنوين الراء مرفوعا بضمين كقوله : فلا لغو ، ولا تائيتم فيها والمشار إليه هو الحديث المشهور لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام وهذا الحديث قاعدة من القواعد الخمس التى بنى عليها الفقه .

وفي الشريكين إذا ما غصبَا
 فَمَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا مَقْسُومٌ
 وَذَاكَ كَالْخُسْرَانِ فِي التِّجَارَةِ
 وَمَنْ لِنَهْرِ غَيْرِهِ قَدْ هَدَمَا
 يَضْمَنُ مِنْهُ (٢) الزَّرْعُ وَالنَّخِيلَا
 لِأَنَّمَا تَلَاَفُهَا بِسَبَبِهِ
 وَمَنْ لِبَيْتٍ غَيْرِهِ قَدْ حَرَقَا
 فَمَا عَلَى الثَّاقِبِ مِنْ ضَمَانٍ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَتْ بِهِمَةِ
 وَيَضْمَنُ الْفَارِجُ لِلْحِطَارِ
 وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ يُفْهَمُ
 لِأَنَّمَا الضَّمَانُ قَدْ تَعَلَّقَا
 لِأَنَّهُ مِنَ الْمُكَلَّفَيْنَا
 وَرَجُلٌ مِنَ الْحَرَامِ نَبَتَا (٤)
 فَإِنَّهُ لِقِيَمَةِ النَّبَاتِ
 بَعْضُهُمْ (١) السُّلْطَانُ حِينَ غَلَبَا
 لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَظْلُومٌ
 فَالشُّرَكَاءُ عَمَّتُهُمُ الْخَسَارَةُ
 أَوْ بَيْتُهُ تَعَمُّدًا قَدْ ظَلَمَا
 إِنْ تَلَفْتَ فَلْيَدْعِ التَّغْلِيلَا
 وَيَضْمَنُ الْمُتَلَفُ مَنْ تَسَبَّبَ
 وَجَاءَ لِصٍّ مَابِهِ قَدْ سَرَقَا
 إِلَّا الَّذِي أَضَاعَ مِنْ بُيَّانٍ
 فَأَتْلَفْتَ فَضَامِنٌ لِلْقِيَمَةِ
 إِنْ أَكَلَ الْإِنْعَامُ لِلنُّضَارِ (٣)
 يَعْرِفُهُ مِنَ الْأَصُولِ يَعْلَمُ
 بِاللِّصِّ حِينَ لِلْمَتَاعِ سَرَقَا
 وَمَا عَلَى الْبَهِمِ نَرَى تَضْمِينَا
 نَحْلًا وَطَابَ النَّحْلُ حِينَ نُبَّتَا
 يَضْمَنُ لَا يَضْمَنُ لِلْعَلَاتِ

(١) قوله : بعضهم مفعول مقدم والسلطان فاعل مؤخر .

(٢) قوله : يضمن منه إن هذا وأمثاله . مما يكون ضمانه على الجاني . يسمى عندهم تأثير الأسباب . لأن السبب له تأثير فيما يقع على التسبب له . فلو سلب شراب أحد في فلاة فهلك عطشا فعليه دية

(٣) قوله : للنضار أوائل الزرع . ويقال له أيضا نضرة ونضارة وهو أول ما يبدو من ذلك .

(٤) قوله : نبتا أى أبر والنبات في اصطلاح أهل عمان هو ثمرة فحال النخل الذى يلقح به ثمرها

وَقَالُ الْأَقْبَابِ (١) بَاغْتَصَابٍ لَكِنْ عَلَيْهِ أَدَبٌ لِيرَعَوْيَ (٢) وَغَاصِبٌ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ وَقَعَ فَأُكْسِرَ الْغَاصِبُ أَوْ مَاتَ فَمَا وَمَنْ رَأَى فِي نَحْلَةٍ صَيًّا قَالَ لَهُ عَنْ نَحْلَةِ الْأَنْثَامِ وَلَمْ يُرِدْ إِفْرَاعَهُ فَفَزَعَا وَضَامِنٌ قِيلَ إِذَا أَرَادَا وَمَنْ يَكُنْ قَدْ اسْتَعَانَ رَجُلًا فَوْقَ الْحِمْلِ عَلَى الْمَعَانِ فِدِيَّةٌ (٤) تَلْزُمُهُ إِنْ ائْكُسِرَ وَمَنْ يَكُنْ فِي بَيْتِهِ قَدْ أَضَرَّ مَا وَاحْتَرَقَ الْبَيْتُ عَلَى الْجِيرَانِ وَإِنْ عَلَتْ بِلَهَبٍ ضَمَانٌ مَا

قِيلَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْأَقْبَابِ عَنْ فِعْلِهِ مَنْ كَانَ مِثْلُهُ غَوِي عَلَيْهِ مِنْ نَحْلَتِهِ حِينَ طَلَعَ شَيْءٌ عَلَى السَّيِّدِ مِنْهُ لَزِمَا يَحْرُفُ (٣) مِنْهَا رُطْبًا جَنِيًّا أَنْزَلَ وَحُلَّ مَذْهَبُ اللَّئَامِ فَلَا ضَمَانَ إِنْ بِذَاكَ صُرْعًا إِفْرَاعُهُ إِذْ رَكِبَ الْفَسَادَا فِي رَفَعٍ مَا شَاءَ لَهُ أَنْ يَحْمِلَا إِذْ ضَعُفَتْ عَنْ ذَلِكَ الْيَدَانِ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْخَطَا فِيمَا ظَهَرَ نَارًا وَهَاجَتِ الرِّيَّاحُ وَنَمَّا (٥) فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مِنْ ضَمَانٍ تَحْرِقُهُ لِغَيْرِهِ قَدْ لَزِمَا

(١) قوله : «الأقبا» جمع قَب وهي أكمام ثمرة النخيل . وقيلها جذبها أو قطعها . وقوله : قيل عليه . هذا مما أشكل معناه على عامة الناس إذ من المعلوم عندهم أنه لا قيمة لها فتذهب الثمرة على ذلك هدرًا . والجواب أن المراد بقيمتها هو ما نقص من قيمة تلك النخلة فإنها تقوم مثمرة وغير مثمرة فما كان من النقصان فيما بين القيمتين فذلك الذي يُحكم به على قاطع الأقباب .

(٢) لِيرَعَوْيَ : أي ليرجع ويتوب .

(٣) يَحْرُفُ : أي يجني .

(٤) قوله : فدية تلزمه . يعني إن مات بذلك . وإن انكسر ولم يمت فعليه دية الكسر .

(٥) ونما : أي زاد الحريق .

لَأَنَّهُ قَرَّبَهَا مِنْ جَارِهِ فَضَامِنٌ لِهَالِكٍ بِنَارِهِ
 إِنْ حَبَرَ الْحَبَّازُ فِي قَرَارٍ سَفِينَةٍ سَارَتْ عَلَى الْبَحَارِ
 فَاحْتَرَقَتْ وَاحْتَرَقَ الْمَحْمُولُ فَلَا ضَمَانَ هَاهُنَا يَقُولُ (١)
 إِنْ كَانَ مَادُونًا لَهُ أَنْ يَحْبِرَا فِيهَا وَإِلَّا فَالضَّمَانُ حَرُزًا (٢)
 وَمَنْ يَكُنْ قَدْ أَخَذَ الْحِمَارَا مِنَ الْقَلَاةِ غَامِدًا جِهَارَا
 يَطْنُهُ حِمَارُهُ وَبَانَا سِوَاهُ ثُمَّ رَدَّهُ عَيَانَا
 فَقِيلَ لَا يَضْمَنُهُ إِنْ ذَهَبَا إِنْ كَانَ بَعْدَ رَدِّهِ قَدْ عَطَبَا (٣)
 وَقِيلَ بَلْ يَضْمَنُهُ بِالْقَبْضِ خَلَاصُهُ لِرَبِّهِ أَنْ يَمْضَى
 وَآخِذٌ لِمُصْحَفٍ مَعْصُوبٍ مِنْ ظَالِمٍ وَصَاحِبِ الْعُصُوبِ
 فَضَامِنٌ إِنْ رَدَّهُ لِعَاصِبِهِ إِنْ كَانَ ذَا مَعْرِفَةٍ بِصَاحِبِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ يَجْهَلُ مَنْ قَدْ غُصِبَا عَلَيْهِ فَلْيُعْطِ الَّذِي قَدْ غُصِبَا
 وَقَابِضٌ شَيْئًا عَلَى النَّسِيَانِ فِي قَبْضِهِ يُحْكَمُ بِالضَّمَانِ
 حَتَّى يَصِيرَ فِي يَدِ الْأَرْبَابِ وَهُوَ مَقَالٌ ظَاهِرُ الصَّوَابِ
 وَكُلَّمَا قَبَضْتَ يَاصِفِي مِنْ يَدِ عَبْدٍ كَانَ أَوْ صَبِي
 فَرُدَّهُ لَوَالِدٍ أَوْ سَيِّدٍ (٤) وَفِيهِ قَوْلٌ غَيْرُ هَذَا قَيِّدٌ
 وَمَنْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ قَدْ قَبِضَا مِنْ يَدِ عَبْدٍ حِينَ مَالَهَا اقْتَضَى

(١) قوله : «يقول» يعني صاحب الأصل وفي بعض النسخ «نقول» .

(٢) قوله : «حرزا» أى نال وحصل وفي بعض النسخ «أحرزا» .

(٣) عطب : أى هلك .

(٤) قوله : «لوالد أو سيد» يعنى أن ما قبضته من صبي فُردّه إلى والده ، وما قبضته من عبد فُردّه إلى سيده . وقوله : «وفيه قول» أى فيه قول آخر أنه يردّه إلى تلك اليد التى قبضه منها ، وعندى أن بين العبد والصبي فرقا ، فالعبد البالغ الأمين حكمه غير حكم الصبي غير المميز في ذلك .

فَعَتَقَ الْعَبْدُ وَمَاتَ السَّيِّدُ فَالْزَمَ لِلْعَبْدِ خَلَاصٌ يُوجَدُ
وَتَارِكٌ لِحِفْظِ مَالِ صَاحِبِهِ حَتَّى يَضِيعَ ضَامِنٌ لِعَاطِبِهِ
لَأَنَّ حِفْظَ مَالِهِ لُزُومٌ (١) وَوَاجِدٌ بِهِيْمَةٌ فِي زَرْعٍ
كَذَلِكَ النَّهْرُ إِذَا مَا انْكَسَرَ لِأَنَّ ذَاكَ مُشْبِهُ الْمَنَاطِرِ
وَهُوَ مِنَ الْحِفْظِ لِمَالِ الصَّاحِبِ وَإِنْ رَأَيْتَ سَارِقًا قَدْ مَرَّ
يَلْزِمُكَ الْإِعْلَامُ وَالشَّهَادَةُ وَمَنْ رَأَى مَنْ قَدْ يَمُوتُ جُوعًا
يَقْدِرُ أَنْ يُطْعِمَهُ وَيُسْقِيَهُ وَهَكَذَا يُرْشِدُهُ إِنْ زَلَّ
فَالْزَمُوهُ دِيَّةً إِنْ تَرَكَ وَقِيلَ فِيمَنْ قَدْ رَأَى إِنْسَانًا
وَقَادِرٌ يُنْقِذُهُ (٢) مِنْ ظُلْمِهِ لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ الْإِعَانَةَ
وَوَاجِدٌ عَبْدٌ أَخِيهِ هَارِبًا

(١) لزوم : أى لازم .

(٢) انتصاب «جوعا وعطشا» على التمييز .

(٣) قوله : «فتى» بكسر النون مخففة كما في قوله :

ماضى العزيمة مافى حكمه جفف

هو الخليفة فارضوا ما رضى لكم

(٤) قوله : «ينقذه» أى قادر على إنقاذه ، وواجبا خبر كان ، واسمها محذوف تقديره كان إنقاذه

واجبا عليه فى الحكم .

أُفْلِتَ (١) ، ذَاكَ الْعَبْدُ حِينَ أَمْسَكَ
 وَقَوْلُ مَنْ يَعْذِرُهُ أَصَحُّ
 أَرَادَ حِفْظَ مَالِهِ وَقَدْ وَجِبَ
 وَمَنْ يَكُنْ بِهِيْمَةً قَدْ طَرَدَا
 فَجَائِزُ إِمْسَاكِهَا عَلَيْهِ
 وَالْعَبْدُ لَا يُمْسِكُهُ إِنْ كَانَا
 فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ عَبْدًا يُمْلِكُ
 بَلْ مَنْعُهُ يَكُونُ مِثْلَ الْإِلَازِمِ
 مَعَ أَنَّهُ يَزِيدُ بِالْعِصْيَانِ
 وَمَنْ بِهِ عَيْنٌ لَهَا قَدْ عُرِفَا
 فَضَامِنٌ إِذَا آتَاهُ حَيْنُهُ (٢) ،
 وَقَائِدُ الْأَعْمَى إِذَا لَمْ يُرْشِدِ
 وَغَاصِبٌ لِأَرْضٍ غَيْرِهِ حَفَرٌ
 وَقِيلَ إِنْ أَرْحَى الْفَتَى الصَّيَّادُ
 مَرَّتْ بِهِ خَشَبَةٌ (٦) فَقُطِعَا

فَالْخُلْفُ فِي ضَمَانِهِ إِنْ هَلَكَ
 لِأَنَّهُ أَرَادَ مَا يَصِحُّ
 فَكَيْفَ يَلْزَمَنَّهُ إِذَا عَطَبَ
 يَقُولُ أَمْسِكْهَا لِمَنْ قَدْ وَجَدَا
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّهِمًا لَدَيْهِ
 يَطْرُدُهُ وَاطْلُبْ لَهُ الْبَيَانَ (٣) ،
 فَجَائِزُ عَنِ الْهُرُوبِ يُمْسِكُ
 فَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَالْبَهَائِمِ
 وَذَاكَ فِي التَّجْوِيزِ مَعْنَى ثَانِي
 فَعَانَ (٣) ، إِنْسَانًا وَمِنْهُ ثَلَاثَا
 مِنْ أَجْلِهِ لَمَّا رَأَتْهُ عَيْنُهُ
 فَبُضْمَانٍ مَا أَصَابَ يَرْتَدِي
 بَشْرًا بِهَا يَضْمَنُ مَا فِيهَا الْكُسْرُ
 لِيَخَا (٥) ، لَهُ فِي بَحْرِهِ يَصْطَادُ
 فَضَامِنٌ صَاحِبُهَا مَا انْقَطَعَا

(١) قوله : «أفليت» أي انفلت من يده بمعنى هرب منه بعدما قبضه لسيده ، والعبد فاعل أفلت .

(٢) قوله : «واطلب له البيانا» قلت بيانه واضح ، وهو كون العبد مكلفا عاقلا فلعله هرب عن سيده خوفاً من شره أو بضر نفسه منه ، لان العاقل لا يهرب ممن أحسن إليه غالبا ، والحكم للأغلب والبهيمة لا تعقل شيئا فهي تهرب من المسيء والمحسن فلذلك جاز إمساكها لصاحبها دون العبد .

(٣) قوله : «فعان» أي أصابه بعينه .

(٤) حينه : الحين بفتح الحاء الموت والهلاك .

(٥) قوله : «ليخا» هو الشبكة التي يصاد بها السمك .

(٦) خشبة : أي سفينة .

وَحَامِلٌ رُمْحًا عَلَى الطَّرِيقِ
 فَطَعَنْتُ شَخْصًا بِغَيْرِ عَمْدٍ
 وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ قَدْ قَلَعَا
 فَلَا ضَمَانَ وَإِذَا تَعَدَّى
 لِأَنَّهُ خَالَفَ مَا قَدْ رُسِمَا
 وَرَجُلٌ رَمَى الْعَدُوَّ فَوَقَعَ
 فَقِيلَ لَا غَرَمَ عَلَيْهِ إِذْ قَصَدَ
 وَإِنْ أَصَابَ السَّهْمُ مِنْهُ مُسْلِمًا
 وَالْمَالُ وَالْأَنْفُسُ فِي الضَّمَانِ
 فَلَسْتُ أَذْرِي وَجْهَ هَذِي التَّفْرِقَةِ
 وَعَلَّهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَالَ
 فَهِيَ وَسِيلَةُ الْقِتَالِ فَأَعْلَمَ
 وَإِنْ هَذَا الْفَرْقُ لَيْسَ يُغْنِي
 وَعَلَّ عَنْدَهُمْ سِوَى مَا عِنْدِي
 وَضَارِبٌ شَاةً بِهَا جَبِينُ
 يَلْزُمُهُ (٥) النَّاقِصُ مِنْ قِيمَتِهَا

ثُمَّ بِهِ جَارَ عَلَى مَضِيقٍ
 فَأَرَشَهُ يَلْزُمُهُ بِالْجَدِ
 ضِرْسًا لَهُ وَقَدْ أَذَاهُ وَجَعًا (١)
 لِغَيْرِهِ (٢) ضَمَانُهُ تَبَدَّى
 لَهُ فَمِنْ ثَمَّ الضَّمَانُ لَزِمَا
 عَلَى بَعِيرِ الْمُسْلِمِينَ فَأَنْصَرَعَ
 عَدُوَّهُمْ فَلَا ضَمَانَ مُعْتَقَدُ
 فِدْيَةٌ أَوْجَبَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ
 وَغَيْرُهُ عَلَى الْخَطَا سَيِّانٍ
 وَلَمْ أَجِدْهَا أَبَدًا مُنَمَّقَةً (٣)
 نَبَذْلُهُ مَهْمَا نَرَى الْقِتَالَ
 مِنْ هَاهُنَا ضَمَانُهُ لَمْ يَلْزَمْ
 شَيْئًا وَلَكِنْ قَدْ رَأَاهُ ذَهْنِي
 وَلَمْ أَجِدْهُ فَأَنَا فِي حَدَى (٤)
 أَلْقَتْهُ مَيِّتًا يَلْزُمُ التَّضْمِينُ
 تُقَوِّمَنَّ قَبْلَ طَرَحِ بَيْتِهَا

(١) وجعا : تميز .

(٢) قوله : «لغيره» أى لقلع سن غير التى أراد قلعها ولو خطأ فعليه أرشها أى ديتها . وهى

خمس أبعرة إذا لم يبت مكانها سن غيره . وإلا فله عليه سوم عدلين أو عدل .

(٣) منمقه : أى مرسومه .

(٤) فى حدى : فى منزلى .

(٥) قوله : «يلزمه» هذا هو المختار عندنا وقيل ان عليه ربع قيمتها أى الام .

وَأِنْ يَكُنْ لِأَمَةٍ الْغَيْرِ ضَرْبٌ
 قِيمَتُهُ إِنْ كَانَ فِيهِ الرُّوحُ
 تُقَوِّمَنَّ الْأُمُّ ثُمَّ يَعْرِمُ
 وَلَسْتُ أَذْرِي وَجْهَهُ وَهُوَ نَظَرُ
 وَغَاصِبٌ يَغْصِبُ لِلْفَتَاةِ (١)
 فَسَيِّدُ الْفَتَاةِ يَأْخُذُنَا
 وَلَيْسَ لِلْغَاصِبِ مِنْ عَنَاءٍ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَاهَا وَجْهٌ
 فَقِيمَةُ الْأَوْلَادِ (٢) تَلْزَمُنَا
 لَا يُمْلِكُونَ إِذْ هُمْ أَحْرَارُ
 لَكِنَّهُ يَأْخُذُ نَفْسَ الْأَمَةِ
 يَنْزِعُهَا مِنْ عِنْدِ ذَاكَ الْبَائِعِ
 وَلِلْأَمَاءِ عُقْرُهَا فِي الْبَكْرِ
 وَنِصْفُ عَشْرِهَا لِعَقْرِ الثَّيِّبِ
 إِذْ لَيْسَ لِلْأَمَاءِ مِنْ مُطَاوَعَةٍ (٤)
 وَشَابِكٌ فِي زَرْعِهِ فَقَتَلَتْ
 ضَمَانُهُ فِيهِ خِلَافٌ يُذَكِّرُ
 أَلْقَتْ مِنَ الْبَطْنِ جَنِينًا وَعَطَبَ
 أَوْلَا فَعُشِرُ أُمِّهِ صَحِيحُ
 عَشْرَهَا وَهُوَ الَّذِي قَدْ يَلْزَمُ
 مِنْ قَائِلِيهِ لَيْسَ فِيهِ مِنْ خَبَرٍ
 أَوْلَدَهَا الْبَيْنَ وَالْبَنَاتِ
 فَتَائِهِ وَنَسْلَهَا اَعْلَمْنَا
 فِي قِيمَةِ الْبَنَاتِ وَالْأَبْنَاءِ
 لِعَصْبِهَا ثُمَّ تَسْرَى وَنَسَلُ
 غَاصِبِهَا (٣) السَّيِّدُ يَأْخُذُنَا
 عَنْهُ إِلَى أَبِيهِمْ قَدْ صَارُوا
 وَيَرْجِعُ الشَّارِي بِنَزْعِ الْقِيمَةِ
 إِذْ غَرَّهُ بِهَذِهِ الْخَدَائِعِ
 بِعَشْرِ الْقِيمَةِ غُرْمُ الْعَقْرِ
 إِنْ غَصِبَتْ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ تُغْصَبِ
 بَلْ ذَاكَ فِي الْحُرَّةِ أَنْ تُطَاوَعَهُ
 بَقَرَةٍ لِعَيْرِهِ إِذْ حَصَلَتْ
 وَعَدَمُ التَّضْمِينِ عِنْدِي أَظْهَرُ

(١) يريد بالفتاة الأمة .

(٢) قوله : «قيمة الأولاد» أي يقومون بفرض أن لو كانوا ممالك . وإلا فالحر لا يقوم .

(٣) قوله : «غاصبها» مفعول به تنازعه عاملان تلزمنا ويأخذنا .

(٤) قوله : «مطاوعة» مصدر طأوعه مطاوعة إذا امتثل لامره ومراده .

لَأَنَّهُ فِي مَالِهِ أُبِيحَ لَهُ وَقِيلَ فِيمَنْ قَتَلَ الْبَعِيرَ لَا يَضْمَنَنَّ غَرَمَهُ لِرَبِّهِ وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَرْجَحُ لَا يُؤْخَذُ الثَّوْرُ لِيَعْلُو الْبَقَرُ وَيَضْمَنُ الْآخِذُ مَا أَنْقَصَهُ وَضَرْبَةٌ قَدْ وَقَعَتْ مِنْ مَدْفَعِ ضَمَانُهُ يَلْزَمُ مَنْ قَدْ نَقَعَا (١) إِلَّا إِذَا أُريدَ عِزُّ الدِّينِ (٢) وَهِيَ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْمَعْرُوفَةِ نَظِيرُهَا مَا قَدْ مَضَى فِيمَنْ رَمَى يُريدُ أَنْ يَضْرِبَ أَهْلَ الْكُفْرِ وَأَنَّهُ مِنَ الْخَطَا فَلْيَنْظُرِ وَقِيلَ فِي الْجَبَّارِ لَمَّا ذَكَرَا فَقَالَ فِيهِ إِنَّهُ مَعْرُوفٌ فَقَتِلَ الْمَذْكُورُ أَوْ قَدْ نُهَبَا إِنْ كَانَ فِيهِ قَصْدُ الدَّلَالَةِ وَإِنْ يَكُنْ مُرَادُهُ أَنْ يَشْهَدَا

وَلَمْ يُرَدْ أَنْ يَقْتُلَنَّ مَنْ قَتَلَهُ لَمَّا أَرَادَ أَكْلَهُ لَا غَيْرَا وَبَعْضُهُمْ ضَمَانُهُ أَفْتَى بِهِ لِأَنَّهُ الصَّائِلُ حِينَ يَسْنَحُ بِدُونِ إِذْنِ رَبِّهِ الَّذِي اشْتَهَرَ وَذَلِكَ إِنْ فِي الشُّغْلِ قَدْ أَوْهَصَهُ (١) فَأَحْرَقَتْ لِلْقُطَنِ أَوْ لِلْمَرْزَعِ فِي مَالِهِ لِمَنْ لَهُ قَدْ وَقَعَا بِهِ فَقَدْ حَلَا مِنْ التَّضْمِينِ مُشْكِلَةٌ إِذْ لَمْ تَكُنْ مَأْلُوفَةً بَعِيرَ مُسْلِمٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ فَقَالَ لَا ضَمَانَ فِيهِ يَجْرِي فِي وَجْهِهِ مِنْ خَبَرٍ أَوْ نَظَرِ شَخْصًا بِسُوءٍ وَفَتَى قَدْ حَضَرَ بِكُلِّ مَا قَدْ قُلْتُهُ مَوْصُوفٌ مِنْ قَوْلِهِ فَبِالضَّمَانِ انْقَلَبَا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لَا مَحَالَهُ بِالْحَقِّ فَالْخِلَافُ فِيهِ وَجِدَا

(١) أى أضعفه .

(٢) قوله : نقعا . أى أطلقه وهى لغة عمانية . يقولون فلان نقع البندقية أو المدفع إذا أطلق ناره لأن الرصاصه إذا أطلقت أثارت دخانا كالنقع . وهو الغبار . فيسموا الطلقة نقعة لذلك .

(٣) قوله : عز الدين أى إعزازه بإظهار مايدل على قوته .

وَحَارِصُ الْجَبَّارِ (١) مِنْهُ يُرَى
وَمَنْ يُعِينُهُ وَمَنْ يَدُلُّ
وَمَنْ يَكُنْ قَدْ قَالَ لِلْحَرَّاصِ
لَكِنْ إِذَا قَالَ لَهُ أَثَبْتُ (٢) كَذَا
مَنْ سَارَ فِي الْعَزْوِ مَعَ الْجَبَّارِ
فَلَيْسَ فِي هَذَا مِنَ الضَّمَانِ
وَإِنْ رَأَى سَوَادَهُ (٣) الْمَقْتُولُ
لَأَنَّهُ أَفْرَعُهُ إِذَا نَظَرَ
وَهُوَ يُقَالُ ضَامِنٌ إِذَا نَظَرَ
وَمَنْ يَكُنْ كَلَّفَهُ الْجَبَّارُ
إِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا الْفِرَارَ مَهْرَبًا
فَإِنْ أَرَادَ التَّوْبَ يَغْرُمَنْ وَمَا
وَالْمُسْتَحِلُّ مَنْ يَرَى حَلَالًا

لَأَنَّهُ بِظُلْمِهِ تَجَرَّى
فَمِثْلُهُ فِي حُكْمِ ذَاكَ الْكُلِّ
إِطْرَحْ كَذَا قَدْ بَاءَ بِالْخِلَاصِ
فَضَامِنٌ إِذْ دَلَّهُ عَلَى كَذَا
لِحَشْيِ نَحْلٍ أَوْ لِحَرْقِ دَارٍ
إِلَّا إِذَا سَاعَدَ ذَاكَ الْجَانِي
فَبِالضَّمَانِ هَاهُنَا مَكْبُولُ
وَكَانَ فِي سَوَادِهِمْ قَدْ كَثُرَا
رَأْسَ الْقَتِيلِ فَهُوَ رَاكِبُ الْخَطَرِ
جَبَايَةً يَلْزُمُهُ الْفِرَارُ
وَإِنْ جَبَى فَضَامِنٌ لِمَا جَبَى
عَلَى الَّذِي اسْتَحَلَّهُ أَنْ يَغْرِمَا
مَا قَدْ أَتَى لَوْ قَدْ أَتَى ضَلَالًا

(١) قوله : « حارص الجبار » الحارص هو الذى يحرص الثار أى يحزرها لأخذ زكاتها . وقوله : « منه يرى » أى يتبرأ منه لأجل إعانته الجبار على الظلم .

(٢) قوله : « أثبت كذا » أنظر إلى هذا الفرق الدقيق بين قوله أسقط عنه من المائة خمسين وبين قوله أثبت عليه خمسين ، مع أن الحصول واحد ، ولكنه فى الأولى أمر بالتخفيف عنه وفى الثانية أمر بالأخذ منه . وهنا يتجلى للناظر الفرق بين العالم والجاهل « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » .

(٣) قوله : « سواده » أى شخص . ومنه قولهم فلان كثر سواد القوم . حيث جمع شخصه إلى أشخاصهم . وقد اختلف الناس فى تأويل هذا الكلام : فحمله بعضهم على المعنى الذى قد مناه من أنه يضمه إذا رأى المقتول سواده مع المعتدين . لأن ذلك مما يؤثر فى قلبه الفرع وينبذه عن الدفاع . وقيل إنما يضمه إذا هو رأى سواد القتيل .

كَمَثَلِ حَالِ الْقَوْمِ يُوجِبُونَا فَحُكْمُ مَنْ جَارَ وَحُكْمُ الْعَادِلِ
 فَحُكْمُ هَؤُلَاءِ مَهْمَا تَابُوا يُغْفَرُ مَا كَانَ لَهُمْ مِنْ ذَنْبٍ
 وَمَنْ رَأَى الْفِعْلَ حَرَامًا وَفَعَلَ فَيَغْفَرُ الذَّنْبُ إِذَا مَاتَ تَابًا
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَمَرَ الْمُطَاعُ وَالْقَوْلُ بِالتَّضْمِينِ فِيهِ آكَدُ
 وَرَجُلٌ أَهْدَى طَعَامًا وَضَعَا أَطْعَمَهُ الْمُهْدَى لَهُ سِوَاهُ
 فِدْيَةُ الْهَالِكِ تَلْزَمُنَا لِأَنَّ هَذَا خَطَأٌ فِي النَّفْسِ
 وَالْأَصْلُ لَمْ يَقَوْ عَلَى الْإِزَامِ مِنْ لَأَنَّهُ أَرَادَ غَيْرَ مَنْ وَقَعَ
 وَلَا أَقُولُ^(٣) هَكَذَا وَإِنَّمَا يُعَرِّمُ الْوَلِيُّ مَنْ أَطْعَمَهُ
 وَوَضَعَهُ لِلْسُّمِّ فِي الطَّعَامِ فَمَنْ رَمَى يُرِيدُ شَخْصًا وَوَقَعَ
 طَاعَةً مَنْ جَارَ وَيُزِيمُونَ سَيِّئًا عِنْدَهُمْ بَزَعْمٍ بَاطِلٍ
 كَحُكْمِ أَهْلِ الشَّرْكِ حِينَ آبُوا بِغَيْرِ غَرَمٍ رَحْمَةً مِنْ رَبِّي
 مُنْتَهَكًا يَدْعَى^(١) وَلَا عُذْرَ حَصَلَ وَالْغَرَمُ يُزِيمُنُهُ إِيْجَابًا
 فِي ضَمَانِ مَا جَرَى نِزَاعٌ لِأَنَّ أَمْرَهُ كَسَهُمْ يَنْفَدُ
 سُمًّا بِهِ لِمَنْ لَهُ قَدْ صَنَعَا لِجَهْلِهِ بِمَا بِهِ سِوَاهُ^(٢)
 مُطْعَمُهُ وَلَيْسَ يُعْذَرُنَا وَذَلِكَ الْمَضْمُونُ دُونَ لَبْسٍ
 قَدْ وَضَعَ السُّمَّ ضَمَانًا يُعْلَمَنَّ إِذْ وَضَعَ السُّمَّ لِمَنْ لَهُ وَضَعَ
 أَقُولُ يَرْجِعَنَّ لَهُ فَيَعْرِمَ وَيَأْخُذُ الْمُطْعِمُ مِمَّنْ سَمَّهُ
 يَكُونُ مِثْلَ الرَّمْيِ بِالسَّهَامِ فِي غَيْرِهِ فَبِالضَّمَانِ قَدْ رَجَعَ

(١) قوله : « منتهكا يدعى » أى يسمى . وهذا هو الفرق بين المستحل والغرم بكسر الراء فالمستحل من يعتقد جل ما أتاه من قتل أو نهب . والمنتك من يعتقد تحريمه فيأتيه .

(٢) قوله : « سِوَاهُ » بالتشديد أى صنعه . المصنف .

(٣) قوله ولا أقول .. الخ هذا لعمر الله التحقيق الدال على تبخر المؤلف رضى الله عنه فى علمه الشريعة .

فَالسُّمُّ وَالسَّهْمُ سَوَاءٌ فِيهِ
وإن يَكُنْ قَدْ غَرَّهُ بِمُسْكِرٍ
فَزَالَ عَقْلُهُ بِذَا يَصِيرُ
مَنْ جَالَسَ الْحَدَّادَ فِي مَكَانٍ
وَوَقَعَتْ فِي عَيْنِهِ شَرَارَةٌ
فَيُضْمَنُ الْحَدَّادُ لِلْمُصَابِ
وإن يَكُنْ حِجْرًا بِلَا اسْتِذَانٍ
لَكِنَّهُ يَلْزُمُهُ إِنْ أَذِنَا
إِذِ الْخَطَا فِي حُكْمِنَا مَضْمُونُ
لِأَنَّهُ تَسَبُّبٌ يَأْتِيهِ
أَوْ كَانَ قَدْ أَفْزَعَهُ بِمُنْكَرٍ (١)
كَحُكْمِ الْإِغْمَاءِ - لَهُ بَعِيرُ
دَخُولُهُ حِلَّ بِلَا اسْتِذَانٍ
فَاخْتَرَقَتْ مِنْ شِدَّةِ الْحَرَارَةِ
وَهَكَذَا يَضْمَنُ لِلثَّيَابِ
فَلَا عَلَى الْحَدَّادِ مِنْ ضَمَانٍ
وَدَخَلُوا عَنْ إِذْنِهِ مَا قَدْ جَنَى (٢)
فِي الْمَالِ وَالنَّفْسِ مَتَى يَكُونُ

باب مالا ضمان فيه

وَلَا ضَمَانٌ فِي أُمُورٍ تُذَكَّرُ
كَمِثْلِ مَنْ قَدْ أَثْلَفَ الْمِزْمَارَا
وَهَكَذَا مَعَارِضُ لِلَّهِوِ
وَهَكَذَا فِي مُصْحَفٍ أَخَذَتْهُ
فَلَا ضَمَانٌ فِيهِ لَا وَلَا ثَمَنُ
وَهَكَذَا إِنْ قَصَدَ الْجَبَّارُ
فَلِلدَّلِيلِ أَنْ يُزِلَّهُمْ مَعَا
مِنْ ذَلِكَ الْمُنْكَرِ (٣) إِذْ يُغَيِّرُ
أَوْ وَثَنًا كَانَ لَهُ كَسَارَا
وَكُلُّ مَا كَانَ بِهَذَا النَّحْوِ
مِنَ الْيَهُودِيِّ وَقَدْ مَنَعَتْهُ
إِذْ نَزَعَهُ كَمُنْكَرٍ يُغَيِّرُنْ
ظُلْمًا لِقَوْمٍ وَلَهُ أَنْصَارُ
عَنِ الطَّرِيقِ وَالضَّمَانُ ارْتَفَعَا

(١) قوله : «بمنكر» أي بقول منكر مفزع قال الله تعالى ﴿إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتَ لَصُوتِ الْحَمِيرِ﴾ .

(٢) قوله : «ما قد جنى» ما فاعل يلزمه .

(٣) قوله : «المنكر» مبتدأ خبره من ذلك .

وَلَيْسَ لِلْجَبَّارِ يَآذَا جَارُ مَنْ قَتَلَ الْكَلْبَ الَّذِي لِعَيْرٍ وَشَائِفُ الزَّرْعِ (٢) فَضَرَ الطَّيْرُ وَضَامِنٌ إِذَا أَصَابَ أَحَدًا وَإِنْ يَكُنْ فِي مَالٍ غَيْرِهِ اجْتَمَعَ وَكُلُّ شَيْءٍ مَالُهُ أَثْمَانُ فِي قَوْلِ بَعْضٍ مِنْ ذَوِي الْإِحْلَاصِ وَلَا ضَمَانَ إِنْ يَكُنْ قَدْ طَلَبَا أَعْطَاهُ مَاءً فِي إِنَاءٍ فَسَقَطَ لِأَنَّهُ فِيهِ أَمِينٌ مُعْتَبَرٌ وَإِنْ تَكُنْ جَعَلْتَ مَاءً فِي إِنَاءٍ فَعِنْدَنَا إِهْرَاقُهُ مُبَاحٌ لِأَنَّهُ فِي وَضْعِهِ قَدْ اعْتَدَى لَا يَضْمَنُ الْحَجَّامُ عِنْدَ فِعْلِهِ وَهَكَذَا مُحْتَنُ الصَّغَارِ وَالْقَاضِي إِنْ أَخْطَا ضَمَانَ الْمَالِ وَمَنْ أَجَارَهُ غَلَيْنَا جَارُوا زَرْعٍ وَضَرَعٍ قَدْ نَجَا مِنْ ضَيْرٍ (١) زَرْعٍ سِوَاهُ مَا عَلَيْهِ ضَيْرٌ بِرَمِيهِ أَوْ هَدَمَ الْمُشِيدَا مِنْ رَمِيهِ حَصَى أَزَالَ مَا وَقَعَ فَلَيْسَ فِيهِ عَنْدَهُمْ ضَمَانٌ وَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْإِحْلَاصِ مِنْ جَارِهِ مَاءً لَهُ لِيَشْرَبَا مِنْ يَدِهِ وَلَمْ يُقْصَرْ فِيهِ قَطُّ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ حَتَّى لَوْ كَسَرَ (٣) زَيْدٌ وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ أَذِنًا لَهُ وَمَا فِي فِعْلِهِ جُنَاحٌ بَعِيرٍ إِذِنْ فَأَزَالَ الْإِعْتِدَا إِلَّا إِذَا جَاوَزَ فِعْلَ مِثْلِهِ وَمِثْلُهُ مُحَدَّرُ الثِّمَارِ (٤) يَلْزَمُهُ لِلْجَبْرِ فِي الْفِعَالِ

(١) قوله : «من ضَيْرٍ» أى من ضمان .

(٢) شائِف الطَّيْرِ : هو الذى يذودها ويطردها عن أكل الحروث .

(٣) قوله : «كَسَرَ» أى انكسر على حد قول الشاعر : وجبر الدين الإله فجبر .

(٤) مُحَدَّرُ الثَّارِ : هو الذى ينزل غدوق ثمر النخل ويحنيها ليتناولها الجاني .

وَهَكَذَا إِنْ أخطأ الطَّيِّبُ وَدِيَّةٌ إِنْ مَاتَ مِنْ عِلَاجِهِ وَقَاطِعٌ عِرْقًا وَلَكِنْ زَادَا فَإِنْ يَكُنْ زَادَ عَلَى مَا يَقْطَعُ وَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُ إِنْ قَالَ (١) وَتَلَزَّمُ الْوَارِثُ فِيهِ الْبَيِّنَةُ وَهَكَذَا إِنْ قَالَ مَا قَدْ مَاتَا فَالْقَوْلُ فِيهِ عِنْدَنَا مَا قَالَهُ وَهَكَذَا إِنْ ادَّعَى مَا قَطَعَا لَكِنَّهُ تَلَزَّمَهُ الْيَمِينُ وَالْقَوْلُ فِي الضَّمَانِ قَوْلُ الْجَانِي وَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ جَبَّارٌ (٥) وَالثَّالِثُ الْجُرْحُ مِنَ الْعَجَمَاءِ

فَالْأَرْضُ مِنَ أخطَائِهِ (١) يُصِيبُ لِأَنَّهُ أخطأ فِي مِنْهَا جِهَةٍ فِي قَطْعِهِ فَوْقَ الَّذِي أَرَادَا فَدِيَّةٌ إِنْ مَاتَ مِنْهُ تُشْرَعُ مَا زَادَ فَوْقَ قَطْعِهِ مِثْقَالًا إِنْ قَالَ زَادَ إِنْ أَتَاهَا ضَمْنُهُ (٢) مِنْهُ وَقَالَ الْوَارِثُونَ فَاتَا (٤) لَا مَا ادَّعَوْهُ فَافْهَمِ الْمَقَالَهَ فَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُهُ إِذَا ادَّعَى إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً تُبَيِّنُ لَكِنَّهُ يُؤْخَذُ بِالْإِيْمَانِ الْبُئْرُ وَالْمَعْدِنُ إِذَا يَنْهَارُ فَالْعُرْمُ لَا غُرْمَ بِهِؤْلَاءِ

(١) الإِخْطَاءُ : كَالِإِحْصَاءِ مَصْدَرُهُ أخطأه .

(٢) قَوْلُهُ : «وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ» أَيْ مَعَ يَمِينِهِ .

(٣) ضَمْنُهُ : بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ فَعَلَ أَمْرَ أَيْ الزَّمَهُ ضِمَانَهُ ، وَيَصِحُّ أَنْ يَقْرَأَ بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ فَعَلَا مَاضِيًا بِمَعْنَى لَزِمَهُ ضِمَانَهُ .

(٤) فَاتَا : أَيْ ذَهَبَ وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنْ مَوْتِهِ .

(٥) جَبَّارٌ : بِضَمِّ الْجِيمِ وَتَخْفِيفِ الْمَوْحِدَةِ أَيْ هَدَرَ ، وَالْمُرَادُ أَنَّ الَّذِي يَقَعُ فِي بُئْرٍ غَيْرِ مَمْنُوعَةِ الْخَفْرِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، وَالْأَجِيرُ يَقَعُ عَلَيْهِ الْمَعْدِنُ فَيَمُوتُ ، وَمَا تَصِيْبُهُ الدَّابَّةُ بِرُمَحِهَا أَوْ عَضُّهَا أَوْ نَطَاحِهَا ، وَهِيَ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ بِذَلِكَ ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى صَاحِبِهَا ، فَهُوَ مَهْدُورٌ لَا يَطَالِبُ فِيهِ أَحَدٌ بِشَيْءٍ .

بابُ الأموالِ المشتَبِهَةِ

وَالرَّيْبُ فِي الْمَالِ يُصَيِّرُهُ
تَشْرُكُهُ تَوَرُّعاً فَمَنْ نَزَلَ
فَمَا عَلَيْهِ الْبَأْسُ إِنْ لَمْ يَعْلَمَا
وَفِي عَطَايَا أُمَرَاءِ الظُّلَمِ
فَبَعْضُهُمْ نَهَى وَبَعْضٌ حَرَّمَ
فَمَنْ نَهَى لِلرَّيْبِ (١) وَالْمُحَرَّمُ
وَمَنْ يَقُولُ بِحِلِّهِ يَجْعَلُ مَا
كُلُّ امْرِئٍ أَوْلَى بِمَا فِي يَدِهِ
حَتَّى يَصِحَّ أَنَّهُ حَرَامٌ
فَمَنْ لَهُ (٢) حَقٌّ عَلَى جَبَّارٍ
وَمَوْضِعُ الْغُصُوبِ وَالْمَظَالِمِ
وَجَائِزٌ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ
وَالْقَوْلُ بِالْأَخْذِ مِنَ الْجَبَابِرِ (٤)
قَدْ أَخَذَ الشَّيْخُ ابْنُ زَيْدٍ جَابِرُ
وَأَخَذَتْ صَحَابَةُ الْمُخْتَارِ
لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ بَيْنَ مَنْ مَضَى

مُشْتَبِهاً لِذَلِكَ تَشْرُكُهُ
عَلَى غَشُومٍ فَاسْتَصْنَفَ وَأَكَلَ
بِأَنَّهُ أَطْعَمَهُ الْمُحَرَّمَا
وَأَخَذَهَا خُلْفٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ
وَقِيلَ بِالْحِلِّ إِذَا لَمْ تُعْلَمَا
لِمَا عَلَيْهِ مِنْ حَرَامٍ يَلْزَمُ
فِي يَدِهِ مُلْكاً لَهُ فَحَكَمَا
مَنْ ثُمَّ جَازَ أَخَذَهُمْ مِنْ عِنْدِهِ
حِينَئِذٍ يَمْتَنِعُ الْمَقَامُ
فَأَخَذَهُ مِنَ الْأَنْبَارِ (٣)
فَأَخَذَهُ مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ الظَّالِمِ
أَنْ يَقْبِضَ الْحَقُّ الَّذِي قَدْ يَدْعَى
فَكَمْ لَهُ وَكَمْ لَهُ مِنْ نَاصِرٍ
جَائِزَةُ الْحَجَّاجِ وَهُوَ جَابِرُ
عَطَا بَنِي أُمَيَّةَ الْفُجَّارِ
وَمَنْ تَرَى رَأَيْتَ فَرْقاً مُرْتَضًى

(١) قوله : «الريب» أى للخروج من الريب ، فالنهي عنده في ذلك للتنزيه .

(٢) وفي نسخه «ومن له» .

(٣) الأنبار مواضع أخذ العشور .

(٤) الجبابر : جمع جبار وأصله الجبابة .

فَمَنْ مَضَى بِالْفَيْءِ قَدْ تَغَلَّبَا
فَالصَّحْبُ وَالْأَتْبَاعُ مِنْهُمْ أَخَذُوا
وَهُمْ لَهُمْ بِهِ حُقُوقٌ تُرْسَمُ
وَهَؤُلَاءِ غَضَبُوا وَانْتَهَبُوا
فَكُلُّ مَا عِنْدَهُمْ مُغْتَصَبٌ
لَكِنْ لِحَاجَةِ رَبِّهِ نَقُولُ
وَالْخُلُفَاءُ فِي الْمَجْهُولِ أَيْنَ يُنْفَذُ
بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِلْحُكَّامِ
فَمِنْ هُنَاكَ قَدْ قَضِيَ فِيهِ عَلَى
فَقَدْ جَبَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرُ مَا
أَخَذَهُ حَيْدَرَةُ (١) وَفَرَّقَهُ
وَطَالِبُ الْحَقِّ (٢) بَصْنَعًا حَكَمًا
لَمْ يَأْخُذْ عِنْدَ مَضِيْقِ يَوْمِهِ
تَعَفُّفًا مِنْهُمْ وَمَنْ كَمَثَلِهِمْ
كَانُوا يَمُوتُونَ عَلَى مَا أَبْصَرُوا
وَلَمْ يَكُنْ أَخَذُ أَبِي بِلَالٍ
لِأَنَّهُ قَدْ أَخَذَ الْعَطَايَا

وَمَنْ تَوَى فِي غَضَبِهِ قَدْ تَغَلَّبَا
مِنْ مَالِ بَيْتِ اللَّهِ حِينَ أَنْفَدُوا
فَلَا يُقَالُ أَخَذَهُمْ مُحَرَّمٌ
وَبَيْتَ مَالِ اللَّهِ طَرًّا حَرَبُوا
فَالْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ فِيهِ يَغْلِبُ
بِأَنَّهُ فِي حُكْمِهِ مَجْهُولٌ
عَلَى أَقَاوِيلَ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ
مِنْ هَاهُنَا خُصَّصَ بِالْإِمَامِ
فِيَمِنْ لَهُ نَاصِرَ يَوْمِ الْجَمَلِ
جَبَى بِذَاكَ الْيَوْمِ ثُمَّ انْهَزَمَا
عَلَى جُنُودِهِ وَفِيهِمْ أَنْفَقَهُ
بِجَعْلِهِ فِي أَهْلِهَا وَاحْتِشَمَا
شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَلَا لِقَوْمِهِ
أَكْرَمَ بِهِمْ مِنْ غَضَبِهِ أَكْرَمَ بِهِمْ
مِنْ الْهُدَى مَا بَدَّلُوا وَغَيَّرُوا (٣)
مَالِ عُيَيْدِ اللَّهِ (٤) مِنْ ذَا الْحَالِ
وَتَرَكَ الْبَاقِي عَلَى الْمَطَايَا

(١) حيدرة اسم لأبي الحسن علي بن أبي طالب . وهو القائل أنا الذي سمتني أمي حيدرة .

(٢) هو عبد الله بن يحيى بن عمر بن الأسود بن عبد الله بن الحارث الكندي الأباضي اليمنى
وُلِيَ الإمامة سنة (١٢٩) هـ . أبو اسحاق .

(٣) أي وما غيروا .

(٤) عبيد الله : هو عبد الله بن زياد الملقب بالفاسق .

قوله أبو بلال : هو النرداس بن حذير باخاء الميسلة إمام الشراء وقدوة المجاهدين الناعين أنفسهم لله ابتغاء رضوانه
وله ولإمام طالب الحق فخص وأثار مشهورة

وَذَاكَ أَنَّ عُمَرَ الْفَارُوقَا قَدْ ضَبَطَ الْمَحْصُولَ وَالتَّفْرِيقَا
وَرَتَّبَ النَّاسَ عَلَى مَنَازِلِ وَقَدَّرَ الْعَطَا عَلَى تَفَاضُلِ
وَضَبَطَ الْجَمِيعَ فِي الدَّوَاوِنِ لَكِي يَكُونُوا فِي سَبِيلِ بَائِنِ
وَقَدْ قَفَا ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ فَمِنْ هُنَاكَ تَبَتَا
فَهِيَ حُقُوقٌ لَهُمْ فِي الْفَيِّءِ وَلَمْ يَزِيدُوا فَوْقَهَا بِشَيْءٍ
وَذَلِكَ الْمَالُ الَّذِي مِنْهُ أُخِذَ مِنْ خُرَّسَانَ (١) جَزِيَّةً لَهَا نَفَذُ
وَذَلِكَ الْجَبَّارُ قَدْ حَمَاهُمْ وَهِيَ مُكَافَأَةٌ عَلَى حِمَاهُمْ
فَمَا اسْتَحَلَّ أَخْذَهُ الْمُرْدَاسُ لِأَنَّهُ مَا فَرَّغَتْهُ النَّاسُ
بَايَعَ صَحْبَهُ عَلَى الشَّرَى وَمَا طَالَ زَمَانُهُ إِلَى أَنْ أُكْرِمَا
نَالُوا الشَّهَادَةَ الَّتِي قَدْ طَلَبُوا وَبِرِضَى الرَّحْمَنِ فِيهَا انْقَلَبُوا
وَفِي بَنِي الْيَحْمَدِ (٣) مِنْ أَسَدِ الشَّرَى إِمَامٌ صِدْقٍ كَانَ يُدْعَى عُمَرَاءُ،
كَذَا أَبُوهُ يُدْعَى بِالْخَطَّابِ مُسَامِيًّا لِعُمَرَ الصَّحَابِيِّ
مِنْ نَسْلِ شَاذَانَ وَذَاكَ الْعَلَمُ دَوَّخَ أَهْلَ الظُّلْمِ حِينَ ظَلَمُوا
فَقَدْ قَضَى عَلَى بَنِي نُبَهَانَ جَبَابِرًا كَانُوا عَلَى عُمَانَا

- (١) قوله : «خرسان» بحف الالف للتخفيف وخراسان كورة معروفة مشهورة .
(٢) هو ابو بلال مرداس بن حدير يشير الناظم إلى المال الذي مر على أبي بلال وأصحابه إلى ابن زياد أمير البصرة فأخذ منه أعطيتهم دون سواها . أبو إسحاق .
(٣) قوله : «وفي بني الیحمد» ای اولاً والیحمد بن شارى الیمنى الازدى وهم بنو خروص . ومن ناسبهم ممن یجمعهم الیحمد .
(٤) هو عمر بن الخطاب بن محمد بن أحمد بن شاذان الخروصی أحد أئمة عمان الذين قاموا بالأمر حق قیام . فكان فی أعماله مثالا للعظمة الإسلامية زمن الفاروق ، وقد طهر الأرض من كل ظلم وفساد . وجتدد للإسلام عزه وأنار أيامه بالعدل والإصلاح . ولا غرو أن تكون أيامه כאیام عمر بن الخطاب رحمهما الله . أبو إسحاق .

قَضَى بَأَنَّ مَالَهُمْ لِمَنْ ظَلَمَ مِنْ الْعُمَانِيِّينَ لَكِن مَاعِلَمَ
فَجَعَلُوا ذَلِكَ بَيْتَ مَالٍ لَجَهْلِهِمْ بِمَالِكَ الْأُمُوالِ
وَكَانَ ذَا يُعْرِفُ بِالتَّعْرِيقِ مَا أَشْبَهَ الْفَارُوقَ بِالْفَارُوقِ
شَابَهُهُ فِي الْأَسْمِ وَالتَّصَلُّبِ عَلَى أُولِي الظُّلْمِ فَلَا تُسْتَعْجَبِ
وَلِخَفَاءِ هَذِهِ الدَّقَائِقِ وَعُسْرِ فَهْمِهَا عَلَى الْخَلَائِقِ
قَامُوا يُخَاصِمُونَ مِنْ بَهَا حَكَمَ أَيَّامَ عَزَّانٍ وَذَلِكَ الْعَلَمَ
أَفْتَى بِهِ فِي الْمَاءِ وَالتَّخِيلِ إِمَامَنَا الْمُحَقِّقَ الْخَلِيلِي (١)
فَاسْتَكْرَوْهُ وَهُوَ لَمْ يُسْتَكْرَ لِأَنَّهُ الْوَاضِحُ مِثْلُ الْقَمَرِ
وَفِي عُمانَ بُقِعَ مَجْهُولُهُ وَهِيَ بِذَلِكَ عِنْدَهُمْ مَعْلُولُهُ
لِجَهْلٍ مَنْ لَهَا مِنَ الْأَرْبابِ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَصْلِ وَالْأَسْبَابِ
فَبَعْضُهُمْ يُجْهَلُ لِلذَّهَابِ بِالسَّيْلِ أَوْ بِعَدَمِ الْإِيَابِ
كَمِثْلِ بُدْبُدٍ (٢) وَمِثْلِ الْبَاطِنَةِ ذَهَابُ كُلِّ بِالسَّيُولِ الْبَائِنَةِ
مِنْ هَاهُنَا الزَّرْعُ بِهَا لِلْفُقَرَا جَوَزُهُ لِأَجْلِ مَا قَدْ سَطَرَا
وَالْيَوْمَ قَدْ صَارَتْ لَهُمْ مَمْلُوكَةٌ وَهِيَ بِأَيْدِي أَهْلِهَا مَتْرُوكَةٌ
وَفِي زَمَانٍ عَدَلْنَا تُزَكِّي (٣) أَفَادَنَا هَذَا ثُبُوتُ الْمُلْكِ
لَا نَعْرِفُ الْأَصْلَ الَّذِي نَقَلَهَا لَعَلَّ حَاكِمًا لِذَا حَوَّلَهَا

(١) قوله : إمامنا المحقق الخليلي هو العلامة أبو محمد سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي الخروصي المتوفى بمسقط بعد وفاة الإمام الشهيد عزان بن قيس ببضعة أيام . وكان ذلك في شهر ذي القعدة

سنة ١٢٨٧هـ وهو جد إمام المسلمين العلامة محمد بن عبد الله بن سعيد الخليلي

(٢) قوله : بدبند كبندخد والعامية تقول بدبند بكسر الموحدين . وهي بلد مشهور بعُمان .

وهي من قرى وداى سمايل . فيها معقل مشهور يقطنه ولى البلد وبسبى حصنا .

(٣) قوله : تزكي للبناء للفاعل على المحاز

فَإِنَّ لِلْحُكَّامِ أَنْ يَقْتَضُوا وَحَيْثُ كَانَ الْإِثْقَالُ مُمَكِّنًا وَإِنْ مَاسُطَّرَ فِي الْآثَارِ لَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَمَسَّكَهَا وَالْجَهْلُ فِي بَعْضِ النَّوَاحِي حَصَلَا فَحَرَّمُوا الْأَكْلَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ وَقَوْلُنَا فِي عِزٍّ وَالْمَحْيُولِ (١) وَمِثْلُهَا لَيْسَ لَنَا كَلَامٌ بِأَبْهَا مُلْكٍ لِمَنْ فِي يَدِهِ وَإِنْ يَكُنْ قَدْ وَقَفَ الْكُتَّابُ (٢) لَعَلَّهُمْ بَانَ لَهُمْ مَا لَمْ يَبَيَّنْ قِيلَ وَعَنْ نَبِينَا مَثُوقٌ مَعْنَاهُ أَنَّهَا خِيَانَةٌ فَمَنْ فَحَاشِئٌ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْعَمَلِ وَمَنْ لَهُ حَقٌّ فَلَا يَسْتَوْفِي وَذَلِكَ أَنْ ثَمَنَ الْحَرَامِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ الَّذِي اشْتَرَاهُ فَهُوَ الَّذِي اسْتَبَدَلَ عَنْ حِلَالِهِ فَلَا عَلَى مَنْ يَأْخُذَنَّ مِنْهُ

مَصْلَحَةٌ وَيَمْنَحُوا وَيَمْنَعُوا فَزَعُهَا يَكُونُ ظُلْمًا بَيْنَنَا يَكُونُ كَالْتَارِيخِ فِيهَا جَارِي فِي نَزْعِهِ إِنْ كَانَ يُمْلِكُنَا بَعْضُهَا مِنْ هَاهُنَا مَا حِلًّا مِنْ غَيْرِ مَجْلُوبٍ لَهَا بِالْعَيْنِ قَوْلُ أُولَى الْإِيمَانِ وَالْعُقُولِ فِيهَا لِمَا قَدْ صَحَّتِ الْأَحْكَامُ حَتَّى يَصِحَّ نَقْلُهَا مِنْ عِنْدِهِ عَنْهَا فَمَا فِي ذَلِكَ أَرْيَابُ لِعَيْرِهِمْ فِي ذَاكَ فَافْقَهُ وَاسْتَبْنِ أَنْ هَدَايَا الْأُمَرَاءِ غُلُولُ أَهْدَى إِلَيْهِمْ فَلِمَعْنَى يَطْلُبْنَ مَنْ قَبْلَ الْمُهْدَى إِلَيْهِ إِذْ وَصَلَ مِنْ ثَمَنِ الْحَرَامِ مِمَّنْ يُوفَى كَمَثَلِهِ فِي مُطْلَقِ الْأَحْكَامِ يَعْلَمُ حُكْمَهُ وَقَدْ رَضَاهُ مُحَرَّمًا وَهُوَ مُضِيعٌ مَالِهِ بَأْسٌ كَذَاكَ مَنْ يُعَامِلُنَهُ

(١) عز والمحيول : هما بلدان صغيران بعمان وهما من أعمال نزوى .

(٢) الْكُتَّابُ : جمع كاتب .

وَقِيلَ فِي الْمَالِ إِذَا مَا قُسِمَا
وَفِيهِ قِطْعَةٌ مِنَ الْحَرَامِ
فَمَا عَلَى الشَّرِيكَ بَأْسٌ إِنْ أَخَذَ
لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَلِمَ
لِأَنَّهُ اخْتَارَ مِنَ الْأَمْوَالِ
أَمَّا مَعَ الْجَهْلِ فَذَاكَ غِشٌّ
وَهُوَ خِدَاعٌ فِي اسْتِلَابِ الْمَالِ
وَإِنْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ (٢) مَنْ لَمْ تَقُمْ
فَمَنْ رَضَاهُ بَعْدَ مَا قَدْ أُخْبِرَا
وَقَوْلُ مَنْ لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ بِهِ
مِنْ ثُمَّ قُلْنَا أَنَّهُ يُخْبَرُ
وَشَاهِدَانِ شَهَدَا فِي الْمَالِ
أَوْ أَنَّ هَذَا الثَّوْبَ غَيْرُ طَاهِرٍ
فَقِيلَ لَا يَقْبَلُ مَا قَالُوهُ (٣)
يُفَسِّرُونَ سَبَبَ الْحَرَامِ
وَإِنْ يَكُونَا عَالِمَيْنِ قَبْلًا
لِأَنَّ قَوْلَ الْعُلَمَاءِ فِي الْحُكْمِ

مَا بَيْنَ قَوْمٍ وَرَثَتُهُ أَصْهُمَا (١)
صَحَّتْ لِوَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ
سَهْمًا حَلَالًا وَبِهِ عَنْهُمْ نَفَذَ
مَنْ أَخَذَ الْحَرَامَ وَصَفَ مَا حُرِّمَ
مُحَرَّمًا عَنْ جُمْلَةِ الْحَلَالِ
وَلَمْ يَكُنْ مِنْ شَأْنِنَا نَعِشُ
فَلَيْسَ قِسْمُهُ مِنَ الْحَلَالِ
بِقَوْلِهِ الْحُجَّةُ أَدَّى مَا عَلِمَ
فَمَا عَلَى الشَّرِيكَ سَهْمٌ حُجْرًا
يُدْخِلُ فِي ذَا الْمَالِ وَصَفَ الْمُشْتَبِهَ
كَمَى لَا يُعَدُّ أَنَّ ذَاكَ غَرَرٌ
بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحَلَالِ
قَدْ أَطْلَقَا مِنْ غَيْرِ وَصَفٍ ظَاهِرٍ
فِي ذَاكَ إِلَّا أَنْ يُفَسَّرُوهُ
وَسَبَبَ التَّنْجِيسِ فِي الْأَحْكَامِ
مِنْهُمْ وَإِنْ كَانُوا عَلَيْهِ أَجْمَلًا
يُقْبَلُ مِثْلُ نَجْسٍ وَحُرْمِ

(١) قوله : «أصهما» منصوب على التمييز ، ويجوز أن يكون حالا من ورثته .

(٢) قوله : «وإن يكن يعلمه» وفي نسخه «أعلمه» أي أخبره وهو أظهر ، ومعناه أنه إذا أخبره تحريمه من لا تقوم به حجة العلم فلا يلزمه تصديقه ، وهو قد أدى شهادة علمه .

(٣) قوله : «ما قالوه» إنما عدل الى صيغة الجمع عن صيغة المثنى ليتفق له حرف الروي والرديف في الشطرين معا وهو جائز .

فَهُمْ يَوْصَفُ الْحُكْمَ عَالِمُونَ وَالْجَاهِلُونَ دُونَ ذِي الْمَنَازِلِ
وَرَجُلٌ خَلَفَ لِلْعِيَالِ وَصَحَّ عِنْدَ الْإِبْنِ أَنَّ الْمَالَ
فَقِيلَ أَخْذُهُ لَهُ حَلَالٌ لَعَلَّهُ أَرْضَاهُمْ بِوَجْهِهِ
وَلَا أَقُولُ إِنَّهُ حَلَالٌ وَذَلِكَ مَعَ دَلَالَةِ الْأَحْوَالِ
كَمِثْلِ قَوْمٍ يَطْلُبُونَ الْعَاصِبَا فَلَا احْتِمَالَ هَاهُنَا يَكُونُ
وَقَائِلٌ لِرَجُلٍ مَا تَرَكَا وَلَا عَلَيْهِ يَنْحَنُّ عَنْ صِحَّةٍ
لِأَنَّ حُكْمَهُ لَهُ بِالشَّرْعِ إِلَّا إِذَا صَحَّ بِوَجْهِهِ يَحْكُمُ
وَقِيلَ فِي الَّذِي عَلَيْهِ حَقٌّ وَمَاتَ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ
وَأَخْذُهُ الْمِيرَاثَ لَا يُبْرِيهِ (٢)

مِنْ هَاهُنَا يُقْبَلُ مَا يُفْتُونَا قَدْ قَصَرُوا عَنْ ذَاكَ بِالْمَرَاكِ
مِنْ بَعْدِهِ شَيْئًا مِنَ الْأَمْوَالِ غَضَبُهُ وَالِدُهُ رَجَالًا
لَأَنَّهُ يَدْخُلُهُ احْتِمَالٌ مِنَ الْوُجُوهِ عِنْدَ أَهْلِ الْفِقْهِ
إِذَا انْتَفَى لَدَيْهِ الْاِحْتِمَالُ عَلَى بَقَاءِ الْعُصْبِ فِي الْأَمْوَالِ
وَمِثْلُ جَبَّارٍ عَدَا مُغَاضِبَا فَتَنْفِي عَنْ حِلِّهِ الظُّنُونُ
أَبُوكَ حُرْمٌ مَا عَلَيْهِ يَتْرُكَا (١) مَقَالِهِ أَوْ يَنْحَنُّ عَنْ حُجَّةٍ
فَمَا عَلَيْهِ يَطْلُبُ لِلْمَنْعِ بِهِ الْقَضَا فُهْنَاكَ يَحْرُمُ
لِمَنْ لَهُ مِيرَاثُهُ يَحِقُّ فَحَقُّهُ بَاقٍ كَذَا لَدَيْهِ
مِنْ حَقِّهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ

(١) قوله : « يترك » منصوب بأن مقدره .

(٢) قوله : « وأخذه الميراث لا يبريه » إنما اقتصر عليه المؤلف رحمه الله لكونه هو الأصح عنده ، وإلا ففي ذلك قول آخر ؛ وهو أنه يكون له حلالا لأنه مال رده إليه كتاب الله ، وهو قول عبد الله بن عبد العزيز وأن التوبة تجزيه في ذلك .

وَجَوَزَ الشُّرْبَ أَوَّلُو الْقِيَاسِ بِأَثَرِهِ مِنْ قَابِضِ الْفِنْطَاسِ (١)
 بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاكِبِينَ يَأْتِي وَقِيلَ لَا إِلَّا بِإِذْنٍ ثَبَتَا
 وَمَنْ قَدَى مَالاً مِنَ الْجَبَّارِ لِرَجُلٍ بِمَائَتِي دِينَارٍ
 بِغَيْرِ إِذْنٍ قِيلَ لَا يَلْزَمُهُ وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ
 إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحُ الْحَالِ لِأَنَّهُ مُحْتَسِبٌ فِي الْمَالِ
 فَهُوَ كَمُنْقِذٍ لِمَالٍ صَاحِبِهِ لِمَا رَأَى عَلَيْهِ مِنْ مَعَاطِبِهِ
 وَأَخَذَ غَيْرَ الْجِنْسِ (٢) مِمَّا يُنْتَصَرُ فِيهِ اخْتِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

باب الخلاص من الضمان

وَذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ يَعْرِفُ صَاحِبَهُ أَوْ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ
 فَإِنْ يَكُنْ يَعْرِفُ يَلْزَمُنَا أَدَاؤُهُ إِلَيْهِ فَأَعْلَمْنَا
 فَبُصُولِهِ إِلَيْهِ يَبْرَى وَيُعْذَرُنْ مِنَ الضَّمَانِ عُذْرًا
 وَإِنْ يَكُنْ غَابَ فَيَجْعَلُنَا ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ يَصْلُحُنَا
 يُصْلِحُ مَالَهُ وَإِنْ شَاءَ جَعَلَا فِي حَالَةٍ تَلْزَمُ مَنْ قَدْ رَحَلَا
 كَمِثْلِ إِنْفَاقٍ عَلَى عِيَالِهِ أَوْ مِثْلِ إِنْفَاقٍ عَلَى أَمْوَالِهِ
 إِنْ كَانَ مِمَّا يَحْكُمُ الْحُكَّامُ بِهِ وَتُشْتَبَنُ بِهِ الْأَحْكَامُ
 وَغَيْرُ هَذَا قِيلَ لَا يُجْزِيهِ إِنْفَادُهُ أَنْ يَنْفَذَنَّ فِيهِ
 وَإِنْ يَقُلْ بَعْضُ ثُقَاتِ النَّاسِ أَنَا أَوْدَى عَنْكَ مَآمِنٌ بَاسٍ

(١) الفِنْطَاس بقاء ونون فمهملة وعاء يحمل فيه الماء لأهل المركب .

(٢) قوله : «وأخذ غير الجنس» يعني أنه إذا ظلمه أحد دراهم فليس له أن ينتصر من ماله بشيء من العروض ولا العكس ، وقيل بل له أخذ ذلك بالقيمة وهو الأصح .

يَرَأُ إِنْ كَانَ ادَّعَى قَضَاهُ وَإِنْ يَكُنْ أَرَادَ مِنْهُ عَوْضًا
وَإِخْذُ طِفَالَهُ (١) مِنْ جُدْرِ
وَهُوَ خِلَافُ الْأَخْذِ مِنْ حِطَارٍ
وَكُلُّ مَنْ أَتْلَفَ مَالًا يُوزَنُ
وَإِنْ يَكُنْ يُوزَنُ أَوْ يُكَالُ
إِلَّا إِذَا يَرْضَى بِذَوْنِ الْمِثْلِ
فَإِنَّهُ يَرَأُ مَهْمَا أَبْرَى
وَكَاسِرُ الْخُلْحَالِ يُلْزَمُنَا
وَإِنْ أَرَادَ قِيَمَةَ الْخُلْحَالِ
يُقَوِّمَنَّ سَالِمًا مِنْ كَسْرِ
وَسَارِقٍ خَشَبَةً ثُمَّ بَنَى
فَقِيلَ فِي خِلَاصِهِ بِمِثْلِهَا
وَذَاكَ خَوْفُ ضَرَرِ الْإِنْسَانِ
وَإِخْذٌ مِنَ الْفَلَا بَعِيرًا
وَقِيلَ لَا يَرَأُ حَتَّى يَعْلَمَا
وَقِيلَ مَنْ لَزِمَهُ ضَمَانُ
وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ مِنْ مَاءٍ مَنْ
فَقَالَ قَوْمٌ يُنْفَذْنَ فِي الْفُقَرَا

مَا لَمْ يَكُنْ لِعَوْضٍ أَتَاهُ
فَهَا هُنَا تُصَدِّقُهُ قَدْ مَرَضَا
بِرَدِّ مِثْلِهَا يُقَالُ قَدْ بَرِيَ
إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّوْنِ كَالْجِدَارِ
وَلَا يُكَالُ يُلْزَمُنُهُ الثَّمَنُ
فَإِنَّهُ يُلْزَمُهُ الْمِثَالُ
مِنْ قِيَمَةٍ وَلَوْ رَضِيَ بِالْحِلِّ
صَاحِبُهُ وَالْمُبْرِي نَالَ الْأَجْرَا
خِدْمَتُهُ حَتَّى يُقَوِّمَنَا
مَالِكُهُ ثَلَزَمُهُ بِحَالِ
وَيُعْطُ (٢) مَا أَنْقَصَهُ بِالْكَسْرِ
وَخَافَ مِنْ إِخْرَاجِهَا هَدْمُ الْبِنَا
يُجْزَى كَذَا بِثَمَنِ لِأَصْلِهَا
بِهَدْمِ مَا بَنَى مِنَ الْجُدْرَانِ
فَرَدَّهُ فِيهَا فَلَا مَحْدُورَا
وُصُولُهُ لِرَبِّهِ مُسَلِّمًا
مِنْ نَهْرِ قَوْمٍ هُمْ بِهِ أَعْوَانُ
فَالِإِخْتِلَافُ فِي الْخَلَاصِ يُنْقَلَنُ
وَقِيلَ بَلْ يُصْلِحُ مِنْهُ النَّهْرَا

(١) قوله : « طِفَالَهُ » هى قطعة من الطين توضع في قالب من الخشب ، ويبنى بها الجدران ، ويقال لها اللَّبْنَةُ .

(٢) قوله : « ويعطى » مجزوم بالام المقدرة على حد قوله : محمد تفد نفسك كل نفس .

وَذَاكَ إِنْ لَمْ يُمَكِّنِ انْتِقَالَ
وَأِنْ يَكُنْ يُمَكِّنُ فَأِلْصَاحُ
كَذَاكَ قَالَ وَأَقُولُ يَرْشَحُ (١)
وَمَنْ جَنَى جَنَائَةً بِلَدٍ
خَلَاصُهُ فِي الْفُقَرَا يُجْزِيهِ
لَعَلَّهُ يُصِيبُ ذَا الضَّمَانِ
وَهُوَ مَقَالٌ يَقْتَضِي اسْتِحْبَابًا
وَقِيلَ فِي الْعَبْدِ إِذَا مَا هَرَبَا
وَلَمْ يَجِدْ مِنَ الْمَوَالِي أَحَدًا
فَأِنَّهُ عَنْ وَارِثِهِمْ يَسْأَلُ
وَأِنْ يَكُونُوا جَهْلُوا فَأِنَّهُ
وَكُلُّ مَا قَدْ جَهْلُوا أَرْبَابُهُ
وَقَالَ قَوْمٌ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ
وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ أَمَانَةٌ
وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ حَشْرِيًّا (٢)
وَهُوَ مِنَ التَّوَرُّعِ الْمَحْمُودِ

شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ وَلَا يُزَالُ
أُولَى بِهِ لِأَنَّهُ صَلَاحُ
حِينَئِذٍ لِلْفُقَرَاءِ أَرْجَحُ
وَجَهْلُ الْأَرْبَابِ عِنْدَ الرَّشْدِ
فِي غَيْرِهِ (٣) وَقِيلَ لَا يُجْزِيهِ
بِبَعْضٍ مَا يُنْفَذُ فِي الْمَكَانِ
وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَلْزِمُ الْإِيجَابَا
ثُمَّ أَرَادَ التَّوْبَ حِينَ انْقِلَابَا
لِأَنَّهُ أَفْنَاهُمْ كَرُّ الرَّدَى (٤)
لِأَنَّهُ مُلْكٌ إِلَيْهِمْ يُنْقَلُ
لِلْفُقَرَا يَكُونُ فَافْهَمْنَاهُ
فَأِنَّهُ لِلْفُقَرَا إِيَابُهُ
فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ ذَا مَصْرُوفٍ
فِي بَيْتِ مَالِ اللَّهِ لِلصِّيَانَةِ
وَكَانَ عَنْ إِنْفَادِهِ أَبْيَا
وَالأَوَّلُ الْأَنْفَعُ فِي الْمَعْهُودِ

(٢) قوله : «ويعط» مجزوم بلام الأمر المقدرة . على حد قوله محمد تفد نفسك كل نفس . وقد سبق ذكر ذلك .

(١) يرشح : يخشن .

(٢) قوله : «في غيره» أي في غير ذلك البلد .

(٣) قوله : «كر الزدا» أي الموت . سمي بذلك لأنه يكر على الخلق مرة بعد أخرى .

(٤) قوله : «حشريا» أي مؤبدا إلى يوم الحشر .

وَإِنَّهُ الضَّائِعُ وَالْمَشْرُوعُ فِي دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ يُجْعَلُنَا مَنْفَعَةً تَعْمُ كُلَّ النَّاسِ وَالْفُقَرَاءُ إِنْ غَدِمَ الْقَوَّامُ (١) وَإِنْ نَظَرْتُ فِي حَدِيثِ اللَّقْطَةِ وَقِيلَ إِنَّ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ يَجُوزُ أَنْ يُرَأَى مِنْهُ نَفْسُهُ وَلَا أَرَى تَلَفُظَ اللَّسَانِ لِأَنَّهُ الْمَأْخُوذُ بِالْحَقِّ وَمَنْ وَالْفُقَرَاءُ جُمْلَةً وَكُلُّ مَا إِذْ لَمْ يَكُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ أَوْلَى وَلَيْسَ الْإِنْفَادُ كَمِثْلِ الْحَلِّ وَلِلْإِمَامِ يُرَأَى مِنْهُ نَابٌ عَنِ الْجَمِيعِ فَالْبُرَّانُ وَهُوَ عَنِ الْأُمَّةِ طَرَأَ نَابًا وَوَالِدٌ وَلَدُهُ قَدْ ضَرَبَا وَلَا لَهُ يُرَأَى مِنْهُ نَفْسُهُ وَمَنْ عَلَيْهِ لِيَتِمَّ حَقٌّ فَقِيلَ يُرَأَى مِنْهُ إِنْ كَسَاهُ

أَنْ ضَيَاعَ مَالِنَا مَمْنُوعٌ مَا كَانَ فِي الْأَمْلاكِ يُجْهَلُنَا فَلَيْسَ فِي إِنْفَادِهِ مِنْ بَاسٍ أَوْلَى بِهِ فَلْيَحْكُمُ الْحُكَّامُ وَفِي الذِّى ذَكَرْتُ لَمْ تُعْلَظْهُ إِنْفَادُهُ فِي الْفُقَرَاءِ يَحَقُّ لِفَقْرِهِ وَقَالَ بَعْضُ عَكْسِهِ شَيْئًا يُرِيهِ مِنَ الضَّمَانِ يُؤْخَذُ لَهُ الْحَقُّ سِوَاهُ فَافْهَمَنْ كَانَ كَذَاكَ حِلُّهُ تَهْدَمَا مِنْ غَيْرِهِ وَالْغَيْرُ لَمْ يُحْلَأْ لِعُسْرِ أَنْ يَنْفِذَهُ فِي الْكُلِّ لِأَنَّهُ النَّائِبُ فَاعْرِفْنَاهُ مِنْهُ عَنِ الْجَمِيعِ حَيْثُ كَانُوا قِيَالُهُ مِنْ شَرَفٍ أَصَابَا مُبَرِّحًا (٢) يَضْمَنْ مَاقَدَ عَطَبَا فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ فَاتْرُكْ لَبْسَهُ وَبِالْخُلَاصِ مِنْهُ مُسْتَحَقٌّ مِنْهُ وَإِنْ أَطْعَمَهُ إِيَّاهُ

(١) قوله : « الْقَوَّامُ » بضم القاف جمع أقوام بفتحها وهم الذين يقومون بأمر المسلمين وشؤونهم .

ويصح جعله مفردا أي أن عدم الإمام أو السلطان العدل القائم بالأمر .

(٢) قوله : « مَبَرِّحًا » صفة لمصدر محذوف أي ضربا مبرحا .

وَقِيلَ فِي الْكُسُوفِ يُلْحِظْنَا
وَبِفَنَائِهَا عَلَيْهِ يَرَى
مَخَافَةَ التَّضْيِيعِ لِلْبَّاسِ
وَقِيلَ ذَاكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا
لَكِنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ
ثُمَّ مِنَ الْخَلَاصِ أَنْ يُحْلَهُ
كَذَلِكَ الْبُرَّانُ وَهُوَ أَوْكَدُ
وَقَوْلُهُ أَنْتَ بِحِلٍّ أَوْلَى
وَجَائِزٌ تَعْرِيفُهُ وَيَسْقُطُ
وَقَائِلٌ جَعَلْتَنِي فِي حِلٍّ
فَقِيلَ يَرَا مِنْهُ لِلتَّعَارُفِ
وَالْحُكْمُ يَأْتِي حِلَّهُ وَلَا أَرَى
لِأَنَّمَا الْأَحْكَامُ فِي ذَا الْبَابِ
وَكُلُّ مَا بَعَيْنِهِ مَوْجُودٌ
لَأَنَّ هَذَا بِالْعَطَاءِ يَنْتَقِلُ
وَالْحِلُّ وَالْبُرَّانُ لَا يُحَوَّلُ
يَسْقُطُ مَا فِي ذِمَّةِ الْإِنْسَانِ
وَإِنْ دَرَى صَاحِبُهُ بَقَاةَ

حَتَّى يَرَى لِبَاسَهُ قَدْ أَفْنَى
وَقَبْلَهُ لَيْسَ يُلَاقِي عُذْرًا
لَأَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْقِيَاسِ
بِالْحُكْمِ عِنْدَ حَاكِمٍ تَوَلَّى
كَذَا وَكَيْلٌ صَحَّ لِلصَّبِيِّ
لَأَنَّهُ الْإِسْقَاطُ فَافْهَمُ أَصْلَهُ
وَالْحِلُّ وَجْهٌ جَائِزٌ إِذْ يُقْصَدُ
مِنْ قَوْلٍ مَنْ يُعَرِّفُ الْحِلَّ (١)
بِالْكُلِّ مَا مِنْ الْحَقُوقِ يُسْقُطُ
فَقَالَ إِيهِ بِاصْطِلَاحِ الْكُلِّ
لَأَنَّهُ كَالِإِذْنِ عِنْدَ الْعَارِفِ
فِي الْحُكْمِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عُذِرَا
تَتَّبَعَ الْإِصْطِلَاحَ فِي الْخِطَابِ
فَالْحِلُّ فِيهِ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ
أَوْ بِالشَّرَا أَوْ مَالَهُ يُنْقَلُ
لِلْمَلِكِ لَكِنْ لِلْسَّقُوطِ يُجْعَلُ
إِنْ جَاءَهُ بِالْحِلِّ وَالْبُرَّانِ
وَعِنْدَ ذَا أَحَلَّ أَوْ أَبْرَاهُ

(١) قوله : يعرفن الحلاء . يعني أنه إن قال له أنت في حل من كذا أو مما عليك لي فهو أولى من قوله أنت في الحل لأنه يحتمل أنه أراد به الموضع أى لست في الحرم . والصحيح ما قاله المصنف رحمه الله أن الحق يسقط بذلك لأن الأمور بمقاصدها ولا يُصار إلى الاحتمال إذا خلا من القرينة الدالة عليه .

فَأَنَّهُ يَكُونُ كَالْعَطَاءِ وَإِنْ يَكُنْ صَاحِبُهُ تَظَلَّمَا بَأْسَهُ بَاقٍ وَيَدْفَعُنَا فَإِنْ أَحَلَّ عِنْدَ هَذَا الْحَالِ وَالْخُلْفِ هَلْ يَسْقُطُ أَمْ لَمْ يَسْقُطْ (١) وَلَا يَجُوزُ مِنْ مَرِيضٍ أَبَدًا لِأَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْوَصَايَا وَإِنْ يَكُنْ لغيرِ وَاَرِثِيهِ لِأَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْعَطِيَّةِ (٢) فَيَلْزَمَنَّ حَصْرُهُ فِي الثَّلَاثِ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ حُجِبَتْ فِي خِذْرِ فَقِفْ عَلَى الْبَابِ وَأَرْسِلَنَّ مَنْ كَانَ أَخًا أَوْ غَيْرَهُ فَأَرْسِلْ فَالْحُلُّ وَالْخَلَاصُ مِنْهُ يُقْبَلُ لَكِنْ يُخَوِّفُهُ الْإِلَهَاءُ وَأَنَّهُ يَسْأَلُهُ عَنْهَا غَدًا

لَجْعَلِهِمْ ذَاكَ مِنَ الْإِعْطَاءِ مِنْهُ فَلَا يَرَأُ حَتَّى يُعْلَمَا إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكْ يَرَأْنَا فَإِنْ حِلَّهُ مِنَ الْحَلَالِ بُرَأَنَّهُ مِنَ الْحَيَاءِ الْمَفْرُطِ لِوَارِثِيهِ لَوْ بِهِ لَهُمْ بَدَا وَهُوَ مِنَ الْمَمْنُوعِ فِي الْبَرَايَا فَلَاخْتِلَافٍ جَاءَ أَيْضًا فِيهِ وَمَنْ أَجَارَ قَالَ كَالْوَصِيَّةِ وَأَطْلَقَ الْبَعْضُ لِغَيْرِ الْعَبَثِ وَلَمْ يَكُنْ وَصُولُهَا بِالْيُسْرِ أَدْرَكْتُهُ مِمَّنْ هُنَاكَ يُبْلَغُنْ بِحَقِّهَا فَإِنْ أَتَاكَ فَاقْبَلْ إِنْ لَمْ يَجِدْ سِوَاهُ مِمَّنْ يُرْسَلُ وَأَنَّهُ أَمَانَةٌ أَتَاهَا عِنْدَ الْإِلَهِ وَكَفَاهُ ذَا الْأَدَا

(١) قوله : « يسقط » بضم حرف المضارعة في أسقط الرباعي والمعنى أن العلماء اختلفوا إذا أبرأ الإنسان أحدا من حق له عليه مع الحياء المفرط أى الشديد هل يسقط برانه حقه وهل يبرأ غريمه من حقه أم لا ، ~~ويلاحظ~~ أصح أنه لا يبرأ إذا علم ذلك منه .

(٢) قوله : « يلحق » بالعطية ، أى أن إبراء المريض من حق له بعضهم يجعله مثل العطية وعطية المريض مردودة وبعضهم يجعله كالوصية فيكون من ثلث ماله .

وإن يَكُن لِرَجُلٍ قَدْ ضَمِنَا فَأَيْتُهُ إِنْ صَحَّ مِنْهُ الْخَطُّ وَمَالُكَ الْعَبْدِ أَوْ الْبَهِيمَةِ وَالْخُلْفُ فِي الْوَالِدِ إِنْ أَبْرَاهُ مِنْ لَأَنَّ لِلْوَالِدِ يَأْخُذْنَا وَمَالُهُ لِلْغَيْرِ (٤) يُرِينَا يَأْخُذُهُ وَالْخُلْفُ قَدْ تَقَدَّمَ

أَبْرَاهُ فِي كِتَابِهِ إِذْ شَطَّنَا (١)
فَكُلُّ مَا يَلْزَمُهُ يَنْحَطُّ (٢)
بُرْآنُهُ يَثْبُتُ لَوْ فِي الْقِيَمَةِ
حَقُّ ابْنِهِ وَلَا أَرَاهُ يَرَأَنُ
لِنَفْسِهِ مِنْ مَالِهِ إِذْ عَنَّا (٣)
وَهُوَ خِلَافُ أَخْذِهِ إِنْ قُلْنَا
فِي أَخْذِهِ مِنْ ابْنِهِ مُتَمَمًا

تم الجزء الثاني من جوهر النظام
في الأديان والأحكام
ويليه إن شاء الله الجزء الثالث
وأوله كتاب الإباحة

(١) شطنا : أى بَعُدَ .

(٢) يَنْحَطُّ : أى يسقط .

(٣) عَنَّا : أى عرض .

(٤) قوله : «وماله للغير» يعنى أنه ليس للأب أن يُري أحدا من حق عليه لولده ، وإنما يجوز له أن يري نفسه في قول بعضهم .

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
١	مقدمة
د	ترجمة المؤلف
	الجزء الأول
٣	كتاب العلم
٧	كتاب أصول الدين
٨	باب التوحيد
١٠	باب صفات الله تعالى
١٢	باب في ألفاظ الصفات
١٤	باب في أفعاله تعالى
١٦	باب خلق القرآن
١٨	باب في الإيمان
١٩	باب في الكفر
٢١	باب الولاية والبراءة
٢٧	باب في بيان شيء من المعاصي
٣٠	كتاب أصول الفقه
٣٨	كتاب الطهارات
٤٠	باب المياه
٤٢	فصل في ماء البئر
٤٤	باب الطهارة بغير الماء
٤٦	باب أنواع النجاسات
٥٢	باب المتنجسات
٥٤	باب غسل المتنجسات
٥٦	باب قضاء الحاجة
٥٧	باب الاستنجاء

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
كتاب الغسل من الجنابة	٥٨
باب كيفية الغسل	٥٩
باب أحكام الجنب	٦١
كتاب الوضوء	٦٣
باب الماء الذي يتوضأ به	٦٤
باب النية	٦٥
باب صفة الوضوء	٦٦
باب نواقض الوضوء	٦٨
كتاب التيمم	٧٣
كتاب الصلاة	٧٧
باب في الأذان والاقامة	٧٨
باب التوجيه	٨٠
باب تكبيرة الاحرام	٨١
باب الاستعاذة والقراءة	٨٢
باب الركوع	٨٣
باب السجود	٨٤
باب القعود للشهد	٨٧
باب التسليم	٨٨
باب سجود السهو	٨٩
باب حكم تارك الصلاة	٩٠
باب نواقض الصلاة	٩١
باب اللباس	٩٩
باب السترة	١٠٣

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب صلاة الجماعة	١٠٥
فصل الامام في الصلاة	١٠٦
فصل أحكام الامام في الصلاة	١٠٨
فصل في أحكام المأمومين	١٠٩
باب المساجد	١١٢
باب صلاة السفر	١١٧
فصل في الجمع والافراد	١١٨
فصل في حد السفر	١١٩
فصل الأوطان	١٢٠
فصل في حكم القصر	١٢٣
باب صلاة الجمعة	١٢٤
باب في التطوع - فصل في الوتر	١٢٨
فصل في السنن	١٢٩
فصل في صلاة الضحى	١٣٠
فصل صلاة العيدين	١٣١
فصل النفل	١٣٢
فصل سجدة القرآن	١٣٥
فصل في قضاء الفوائت	١٣٦
خاتمة في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها	١٣٧
كتاب الصوم	١٣٩
فصل الصوم المستحب	١٤٠
باب ما يوجب الصوم والفطر من رمضان	١٤١
باب صفة الصوم وما يجوز فيه	١٤٢
باب الفطور والسحور	١٤٤

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب نواقض الصوم	١٤٥
باب بدل رمضان	١٤٨
باب فطرة الأبدان	١٥٠
كتاب الجنائز	١٥٢
باب غسل الميت	١٥٣
باب التكفين	١٥٥
باب الصلاة على الميت	١٥٧
باب دفن الميت	١٥٨
باب القبر	١٥٩
كتاب الزكاة	١٦٣
باب النصاب ولوازمه	١٦٤
باب زكاة الثمار	١٦٥
باب زكاة النقود والتجارة	١٦٨
باب زكاة الماشية	١٧٠
ذكر زكاة الغنم	١٧١
باب إنفاذ الزكاة	١٧٣
خاتمة في الجزية	١٧٨
كتاب الحج	١٨٠
باب النيابة في الحج	١٨٢
باب العمرة	١٨٣
باب الاحرام	١٨٤
ذكر بدء الاحرام	١٨٧
باب الطواف	١٨٩
باب السعى	١٩١

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب الاحلال	١٩٢
باب عرفة والمشاعر	١٩٣
باب رمي الجمار	١٩٥
باب وداع البيت	١٩٧
باب الفدية والجزاء	١٩٨
باب النحر	١٩٩
كتاب الاعتكاف	٢٠٣
كتاب النذور	٢٠٥
كتاب الايمان	٢١٠
باب الكفارات	٢١٦
الجزء الثاني	
كتاب الأطعمة	٢٢١
باب احكام صنوف الحيوانات	٢٢٢
باب الاصطياد	٢٢٤
باب الذبائح	٢٢٦
باب منافع الحيوانات ومضارها	٢٣١
باب الأشربة	٢٣٥
كتاب النكاح	٢٣٩
باب المرأة التي يرعب في نكاحها	٢٤٠
باب المرأة التي لا يجوز نكاحها	٢٤٣
باب عقد التزويج وشروطه	٢٤٤
باب الأمور العارضة على العقد بعد صحته	٢٥٢
باب ما يباح بصحيح العقد	٢٥٧

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب الصداق	٢٥٩
باب معاشرة الأزواج	٢٦٧
باب النفقات	٢٧٣
باب الحاق الولد	٢٧٨
باب الحضانة	٢٨٢
باب الرضاع	٢٨٧
كتاب الفراق وأنواعه	٢٩١
باب الطلاق	٢٩٢
باب الخلع	٣٠٣
باب الخيار	٣٠٨
باب الظهار	٣٠٩
فصل كفارة الظهار	٣١٣
باب الايلاء	٣١٦
باب في المفقود والغائب	٣١٨
كتاب أحكام الممالك	٣٢٣
باب تزويج الممالك	٣٢٤
باب التسري	٣٢٧
باب استخدام العبد	٣٣١
باب كسب العبد	٣٣٢
باب أدب العبد	٣٣٣
باب العتق	٣٣٤
باب الولاء	٣٤١
كتاب العدد	٣٤٤
باب أحكام العدد	٣٤٩

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
كتاب الحيض والنفاس	٣٥٥
باب الحيض	٣٥٦
باب أحكام الحيض	٣٦٠
باب النفاس	٣٦٦
كتاب اليئوع	٣٦٨
باب الربا	٣٦٩
باب مناهى اليئوع	٣٧٦
باب أركان اليئع	٣٨٣
باب عقد اليئع	٣٨٦
فصل القبض بعد العقد	٣٨٨
فصل الاقالة بعد العقد	٣٩٢
فصل نقض اليئع	٣٩٤
فصل الشرط فى اليئع	٤٠٠
فصل شرط الخيار	٤٠٣
باب البائع	٤١٢
باب المشتري	٤١٦
باب المبيع	٤١٨
باب عيب المبيع	٤٢٣
باب الغش فى المبيع	٤٢٨
كتاب الشفعة	٤٣١
كتاب المضاربة	٤٣٩
كتاب السلف	٤٤٣
كتاب الديون	٤٤٦
باب القرض	٤٤٧

تابع الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
باب الوثيقة في الدين	٤٥٠
باب الحق الذي في الذمة	٤٥٧
باب قضاء الدين	٤٥٨
باب الاعسار بقضاء الدين	٤٦٢
باب الحجر والتفليس	٤٦٣
كتاب الضمانات	٤٦٨
باب أسباب الضمان	٤٦٩
باب مالا ضمان فيه	٤٨٠
باب الأموال المشتبهة	٤٨٣
باب الخلاص من الضمان	٤٩٠

رقم الايداع ٦٧٢/١٩٨٩ م



بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعْمَةِ الْإِسْلَامِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ الْأَنْبَاءِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْكَرَامِ وَعَلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامِ، أَمَا بَعْدُ ، ففِي عَشِيَةِ يَوْمِ الْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ١٣٨٤ هـ قَدْ فَرَّغْتُ مِنْ تَصْحِيحِ هَذِهِ النُّسخَةِ الْمَخْطُوطَةِ مِنْ كِتَابِ « جَوْهَرِ النِّظَامِ فِي الْأَدْيَانِ وَالْأَحْكَامِ » لِمُؤَلِّفِهِ وَنَازِمِهِ وَمُحَرَّرِهِ وَمُحَقِّقِهِ ، الْعَلَمَةِ الْإِمَامِ الْحُجَّةِ ، شَيْخِنَا وَوَلِيِّنَا وَعِمَدَتِنَا وَقُدُوتِنَا ، نُورِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمِيدٍ السَّامِيِّ الْعُمَانِيِّ الْإِبَاضِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ، وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَقَرَّهُ وَمَأْوَاهُ ، وَجَزَاهُ عَنَّا وَعَنْ الْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ وَأَعْلَاهُ ، وَلَقَدْ بَذَلْتُ جَهْدِي فِي تَصْحِيحِ هَذِهِ النُّسخَةِ وَتَنْقِيحِهَا ، وَإِصْلَاحِ مَا رَأَيْتُهُ مِنَ الْخَطَأِ فِي رَسْمِهَا مِمَّا حَقَّهُ أَنْ يَكْتُبَ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْأَلْفِ أَوْ بِالْيَاءِ مِمَّا غَلَطَ فِيهِ كَاتِبُهَا ، فَأَثْبَتَهُ عَلَى خِلَافِ مَا عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الرَّسْمِ ، كَمَا أَصْلَحْتُ كَثِيرًا مِمَّا حَقَّهُ أَنْ يَكْتُبَ ظَاءً فَكُتِبَ ضَادًا أَوْ بِالْعَكْسِ ، وَهَكَذَا مَا كَانَ مِنْهُ فِي وَضْعِ كَلِمَاتٍ مُتَّصِلَةٍ مِنْ غَيْرِ فَرَقٍ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ وَلَوْ كَانَتْ مَا مُوَصَّوْلَةٌ ، وَمَا رَأَيْتُهُ مِنَ الْكَلَمِ مُشْكَلٍ الْوَضْعَ أَثْبَتَهُ فِي الْهَامِشِ ، وَوَضَعْتُ لَهُ عِلَامَةً تُشِيرُ إِلَى مَوْضِعِهِ ، وَقَدْ شَكَلْتُ كَثِيرًا مِنَ الْكَلِمَاتِ بِالْحُرُكَاتِ ، مِمَّا يَقْتَضِيهِ ضَبْطُ لُغَتِهَا أَوْ إِعْرَابُهَا ، تَسْهِيلًا لِلْقَارِئِ وَالْمُطَالَعِ وَمَا كَانَ هَذَا التَّصْحِيحُ غَرَضًا عَلَى شَيْءٍ مِنْ نَسْخِ الْكِتَابِ ، وَلَكِنْ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ فِي ذَهْنِي وَحَافِظَتِي مِنْ صِحَّةٍ وَصَوَابٍ ، لِأَنِّي قَدْ كُنْتُ مُعْتَبِرًا بِتَصْحِيحِهِ وَغَرَضُ مَا يَكْتُبُهُ النَّسَّاحُ مِنْهُ فِي أَيَّامِ الشَّيْبَةِ ، عَصْرُ شَيْخِي وَمُهَذِّبِ الْعِلَامَةِ بَقِيَّةِ السَّلَفِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَاجِدِ بْنِ خَمِيسِ الْعَبْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَزَاهُ عَنَّا خَيْرًا ، وَقَدْ أَلَحَّ عَلَيَّ شَيْخُنَا الْعَبْقَرِيُّ الْكَاتِبُ الْبَلِيعُ ابْنُ النَّازِمِ الشَّيْخُ أَبُو بَشِيرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمِيدٍ السَّامِيِّ بِأَنْ أَعْلَقَ عَلَى هَذِهِ النُّسخَةِ ، وَأَيَّنَ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ وَالْإِصْطِلَاحَاتِ الْعُمَانِيَّةِ الَّتِي لَا تُعْرَفُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ سَائِرِ الْأَقْطَارِ وَأَوْضَحَ كُلَّ مَا يَشْكَلُ مَعْنَاهُ عَلَى

غالب الناس وحيث أنه لم يقبل عذري واستقالي عن ذلك ، فإني قد امتثلت أمره وأجبت له لما طلب وجعلت ذلك من حقه الذي عليّ وجب ، واستعنت الله عزّ وجلّ في ذلك فكتبْتُ ما يسره الله لي ، من حل غريب الألفاظ وضبطها وإعرابها ، وبيان المعاني التي أراها تشكل على أمثالي ، وترجيح ما رأيته راجحاً من الأقوال في بعض الأحوال ، وإن خالفت في ذلك ما عليه المصنف رضي الله عنه ، اعتماداً على حُرّية الفكر وقد تركت كثيراً من الألفاظ والمعاني التي رأيته تحتاج إلى التعليق والبيان ، لعدم وجود بياض في الهامش تثبت فيه تعليلي عليها ، كما أنني قد اقتصر في بعض المواضع على بعض البيان مما كان يستدعي الزيادة على ذلك المقدار ، لضيق محله من الحاشية ، ومع هذا فإني على غير أمان من الخطأ فيما كتبته وحررته تعليقاً وتحقيقاً لبعض معاني الكتاب ، لقلّة فهمي وسوء حفظي ، ولولا أن للشيخ أبي بشير عليّ حقاً عظيماً لا تمكّنتي معه مخالفته لما تعرضت لهذا الأمر العظيم ، وهو الذي دعاني إلى تصحيح الكتاب قصداً منه لإعادة طبعه لأن جميع النسخ التي طبعت منه منذ سنة ١٣٤٣هـ إلى ١٣٨٣ كانت مغلوطة غلطاً فاحشاً ، لأنها لم تطبع على نسخة صحيحة ، ولم تعرض على لجنة التصحيح ، فلذلك كثرت أغلاطها ولما أراد مني حفظه الله أن ألتبس له نسخة صحيحة ، لإعادة طبعه ونشره حرصاً على إخراجه سالماً صحيحاً ، كان من حسن الصدف أن ظفرت بهذه النسخة المخطوطة للمؤلف بخط بعض تلاميذه ، فأهداها لشيخه الامام القطب علامة الدين والدنيا محمد بن يوسف اطفيش اليسجني رضي الله عنه ، ولم أقف على الأمر الذي حبسها عن الارسال وأبقاها تحت تصرف رجل لا علاقة له بالمذهب كلا ولا بالدين ، فوجدت بعد موته في بيته فاستخرجناها بكل وسيلة ، وكنت أعتقد بأنني سأجدها كما يرام صحيحة سالمة من الغلط والاسقام ، ولما أخذت في تصحيحها وجدتها غير سالمة من الأغلاط ، ولكن أكثر أغلاطها في أوضاع الكتابة ، فاجتهدت في إصلاحها مبلغ طاقتي وجهدي والله يغفر لنا ويعفو

عنا فيما كان منا من تصحيف أو تبديل ، وفيما عندي أن هذه النسخة أصح ما يوجد الآن من نسخ هذا السفر الجليل جوهر النظام ، ونظام الجوهر ، الذي ليس له في فنه شبه ولا نظير ، بل إنه آية كبرى ، ومعجزة تترى ، وبركة ظاهرة ، وحجة باهرة ، يغني مطالعه الأريب عن الأساتذة ، لسهولة ألفاظه ، وحسن نظامه ، وقرب معانيه على طرف الثام ، قل أن يلازمه أحد إلا وقد أصبح فقيها ، يستشهد بأبياته كما يستشهد الأدباء بأبيات الحكمة ، وما ذلك إلا من إخلاص مؤلفه العلامة المنصف العظيم ، رحمه الله ورضي عنه ، وضاعف له أجور الأعمال الصالحة ، وأسكنه جنة النعيم ، في جوار نبيه الكريم ، سيدنا النبي المختار صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه الأبرار ، إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين ،،

العبد الضعيف إبراهيم بن سعيد العبري

ترجمة المؤلف

عُمان من أكبر الأقطار الإسلامية العامرة ؛ اشتهر منذ ظهور العرب فيه قبل الاسلام بأكابر الرجال وأبطال السنان . قال الجاحظ : لربما سمعت من لا علم له يقول : ومن أين لأهل عُمان البيان وهل يعدون لبلدة واحدة من الخطباء والبلغاء ما يعدون لأهل عُمان ؟ ثم لما جاء الاسلام كان لأهله القدر المولى في خدمة الاسلام بالسيف والقلم . فقد ظهر من أهل عُمان فحول العلماء الذين يشار إليهم بالبنان ، ولهم الصدر في النهضة العلمية ولا سيما في الصدر الأول ؛ فتش بين أولئك الجهابذة تجد معظمهم من عُمان ، فمنهم قضاة الاسلام ، ومنهم كبار الأدباء وأئمة الحديث والتفسير ، ومنهم أكابر القواد والزعماء وأئمة الدين والأمراء .

منهم كعب بن مسور قاضي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على البصرة؛ ومصقلة بن الرقية أخطب الناس قائماً وقاعداً ، وابنه كرب بن مصقلة ولهما خطبتا العجوز في الجاهلية والعدراء في الاسلام اللتين قال فيهما أبو عبيدة : ما سمعنا مثلهما إلا خطبة قيس بن خازجة بن سنان في حمالة داحس فقد ضرب بها المثل ، ومنهم الامام الأعظم أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي الجوفي (ناحية بعمان واصله من بلد فرق وهى بين منح ونزوى عاصمة الامام اليوم) وصحار بن العباس العبدي النسابة وأحد أئمة البيان ، والخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي من بلد « ودام » من جهة الباطنة بجوحة عُمان وأبو عمر الربيع ابن حبيب الفراهيدي البصري أحد أئمة الحديث وصاحب المسند الصحيح ، وهو من غضفان من أرض الباطنة أيضاً ، وحاجب الأزدي ، وأمثال هؤلاء الأئمة الأعلام الذين هم أشهر من نار على علم ، ومنهم مرة بن البليد الأزدي لم يعرف أجود منه ارتجالاً وبديهة ، ولا أعجب فكراً وتحبيراً ، وناهيك أنه رسول المهلب بن أبي صفرة إلى الحجاج ، ومنهم أبو حمزة المختار بن عوف من بني سليمة بن مالك بن فهم المشهور بخطبه الماثورة ببرهانها وبلاغتها ، وقائد جيوش الإمام طالب الحق عبد الله بن يحيى الحضرمي .

ومنهم المهلب بن أبي صفرة قائد جيوش الحجاج ، وهو من أزد عُمان ، ومكانته الحربية لا تخفى على أحد ، فقد كان في مقدمة قواد الأمويين الذين تفانوا في توطيد القومية العربية والملك الأموي اللذين هما الغاية للملك الأموي ، ومنهم إمام الأدب وملك الفصاحة والبلاغة الذي يقف عند كلامه البلغاء ، ويستعير آيات بيانه الفصحاء ، أبو بكر بن دريد الأزدي أزد عُمان ، وأمثال هؤلاء وهم كثير لا يحصون عدداً . ومن أئمتة الفخام الذين قادوا الجيوش ، وفحوا الأقطار ، وصدعوا الملوك ، وامتد سلطانهم تحفه جلاله أساطيلهم مع الشطوط الأفريقية الشرقية إلى أن بلغ رأس الرجاء الصالح مطارداً لأكبر دولة استعمارية يومئذ وهي البرتغال ، الإمام المؤيد ناصر بن مرشد بن مالك بن أبي العرب اليعربي رحمه الله (١٠٢٤) .

من هذا القطر العامر بالعلم والدين ظهر العلم الأفخم أحد أقطاب العلم المجتهدين العلامة المحقق نور الدين أبو محمد عبد الله بن حميد (أو كصديق) ابن سلوم السالمي .

كان معروفاً بغزارة العلم والاجتهاد . إليه انتهت رئاسة العلم فيما بلغنا بعُمان ، وظهر ذلك في تأليفه الجمة في مختلف الفنون الشرعية والعربية ، وهو من أهل التحقيق والإجادة في التأليف ، ولد فيما ذكر بعض سنة ١٢٨٦ .

صفاته :

كان رحمه الله ضريراً قوي الذاكرة في منتهى الذكاء والفطنة ، ذكر تحدثاً بنعمة الله في بعض تأليفه أنه وقع أمامه حادثٌ وهو في المهد ، ولما كبر ذكر ما بقي بذهنه لوالديه ، فحسبوا مضى أيامه فإذا هو ابن عشرين يوماً (إن لم تخني حافظتي) وكان شديد اليقظة على تطورات الأمة بعُمان على الأخص ، حتى أنه كثيراً ما تحدثه نفسه بالعمل لإعادة الإمامة في القطر

العماني الذي قل أن يعرف الملكية ، اللهم إلا في ظروف شاذة ، كما وقع في زمن بني نبهان في عصر ابن بطوطة الرحالة ، وكان غير كاتم ميوله — ولا سيما أن الرأي العام مؤيد له ، وفي مقدمته جمهور من قادة العلم والرأي — عن السلطان فيصل بن تركي سلطان عُمان يومئذ — وما أشد حرص العلماء العاملين على بقاء الأمة في عزٍّ ومنعة ، وتمتع بحريتها كاملة غير منقوصة ، وعلى إقامة شعائر الدين ، وما أقوى غيرتهم على حرمانه ، ولكنه لم يجد من السلطان انقياداً إلى إعلان الإمامة وقد أحيط من أطرافه بدسائس الانجليز ، ويتحينون الانقضاء عند أول فرصة على أقطار الخليج الفارسي . ومطامع هؤلاء في جزيرة العرب غير مستورة ، فهي أعرف من أن تعرف . وإذا بدت تلك العوامل الأجنبية تسعى لحمل السلطان على الاعتراف بالحماية البريطانية على عُمان ، وجدها قادة العلم والدين — وفي مقدمتهم هذا الإمام المترجم له — فرصة سانحة تخولهم إظهار شعور الأمة ، والوقوف في وجه كل من يروم الاخلال باستقلال الأمة ، فأعلنوا الإمامة وبايعوا الإمام الأفخم التقي ؛ العلامة سالم بن راشد الخروصي رحمه الله ، وكان صاحب الترجمة الركن الأعظم في إقامة الإمامة ، شديد الحرص على النهوض بالأمة العمانية ، واستعادة مجدها الباذخ الذي كادت تهدمه اختلافات الأمراء ، وتجزئة الأمة إلى دويلات ، الأمر الذي يؤول إلى تفكيك وحدتها ، وانفصام عرونها ، وإطماع العدو في السيطرة عليها .

أساتذته :

منذ أن ترعرع وظهر فيه الذكاء النادر ، اشتغل بحفظ القرآن ، ثم بعد أن أتمه انقطع إلى العلم ، إلا أننا لم نقف على أشياخه بالضبط ، لكن كان يشير في تأليفه إلى أحدهم بقوله : قال بعض أفاضل عصرنا ، ويعنى به شيخه كما قال في تنبيهه أول تأليفه مشارق أنوار العقول — العلامة العامل

الشيخ صالح بن علي بن ناصر بن عيسى بن صالح الحارثي المتوفي ١٣١٤ وهو أبو الأمير الأفخم عيسى بن صالح أمير الشرقية ، أحد أقطاب النهضة العُمانية الحاضرة ، ومن له الفخر العظيم في تأييد الإمامة ، قال في شيخه هذا في الجزء الثاني من تحفة الأعيان ، بعد أن ذكر سبب وفاته ما نصه : وقد كان رضى الله عنه أعلم أهل زمانه في الحلال والحرام ، وأشدّهم حرصاً على قوام الإسلام ، وأكثرهم خصالاً في صفات الكرام ، وكان أحد الثلاثة الذين دارت عليهم مملكة إمام المسلمين عزان بن قيس رضى الله عنه ، وأما قريناه الآخران فهما شيخنا سعيد بن خلفان بن أحمد بن صالح الخليلي الحروصي ، وشيخنا محمد بن سليم الغاري اهـ .

على كلامه هذا أن أشياخه كثير ، هؤلاء الثلاثة وغيرهم ، وذكر أيضاً في تحفة الأعيان أن من أشياخه بقية السلف العلامة الأكبر الشيخ ماجد بن خميس العبري والشيخ جمعه بن سعيد بن علي المغيري ، غير أنه يظهر أن الذي أخذ العلم عنه أكثر هو الشيخ صالح بن علي ، وقد نوّه به في تاريخه ، وبالجملة إن أساتذته متعددون ، ولكننا لم نقف إلا على من ذكرناه ، وذكر بعض الكتّابين أنه أخذ العلم عن الشيخ راشد بن سيف اللمكي في الرستاق ، ثم انتقل إلى الباطنة بمجوحة عُمان ، ثم هاجر إلى الشرقية وربما كان بعض من ذكرناه شيخه بالواسطة .

تلاميذه ومن تخرج عنه من العلماء :

تلاميذه كثير لا نبالغ إذا قلنا إن رجال العلم اليوم بعُمان جُلهم من تلاميذه ، وقد نبغ منهم كثير ، وفي مقدمتهم العلامة الأفخم المؤيّد إمام عُمان اليوم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد بن خلفان الخليلي الحروصي ، بويّع بعد وفاة شيخه صاحب الترجمة ، وبقية العلماء من تلاميذه كثير ، وحسبك أن صفوة الأمة هناك ، والذين قامت عليهم الإمامة والملك هم

تلاميذه ، وهذه الروح التي نفخها فيهم حتى كانوا حِمَى للدين والأمة من أكبر الشواهد على إخلاصه وعلوّ شأنه ومكانته .

تأليفه :

لم نقف على كل تصانيفه ، حتى نلم لك أيها القارىء بها ، ولكننا نسوق أسماء التي وقفنا عليها :

- (١) تحفة الأعيان في تاريخ عُمان جزآن طُبِع الأول منهما بمصر .
- (٢) الحجج المقنعة في أحكام صلاة الجمعة ، طبع بهامش شرح طلعة الشمس في أصول الفقه .
- (٣) سواطع البرهان ، رسالة صغيرة تتعلق ببعض تطورات العصر في اللباس وغيره ، جواب لسؤال بعض أهل الزنجبار .
- (٤) شرح المسند الصحيح للإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي البصري ، من أئمة القرن الثاني ، في ثلاثة أجزاء طبع بمطبعة الأزهار البارونية الأول والثاني منها .
- (٥) غاية المراد ، أحد متون أصول الكلام ، لم نقف عليه كله .
- (٦) مدارج الكمال ، أرجوزة في الفروع الفقهية تنيف على ألفي بيت وهو نظم مختصر الحصال ، للإمام أبي إسحاق الحضرمي .
- (٧) معارج الآمال شرح لهذه الأرجوزة وقفنا على بعض الأجزاء منها ، وهي تنبئ عن غزارة علمه وتدقيقه ورسوخه في علم الشريعة ، بحيث لا يُشَقُّ له غبار ، قيل لي إنها تبلغ ستة عشر جزءاً ، إلا أنه لم يعم هذا التأليف الجليل .
- (٨) مشارق أنوار العقول شرح أرجوزته في أصول الدين ، شرحها شرحاً وافياً ، وهذا يُعد من أحسن كتب الأصول تحقيقاً وتحريراً وتنسيقاً طبع بمصر .

- (٩) أنوار العقول أرجوزة في أصول الدين تربو على ثلاثماية بيت .
- (١٠) بهجة الأنوار شرح أيضاً لمتن أنوار العقول وهذا الشرح قبل مشارق أنوار العقول وأخصر منه طبع بمصر على هامش شرح طلعة الشمس في أصول الفقه .
- (١١) طلعة الشمس ألفية في أصول الفقه من أجل متون هذا الفن وأكثرها نفعا .
- (١٢) شرح طلعة الشمس جزآن طبع بمصر ، جدير بأن يقال عن هذا الشرح أنه أنفس كتاب في أصول الفقه .
- (١٣) جوهر النظام أرجوزة في الأحكام الشرعية وهي بضعة عشر ألف بيت ، وهو الذي يلي هذه الترجمة .
- (١٤) بلوغ الأمل منظومة في أحكام الجمل في الإعراب ، نفيسة جداً ، هذا ما وقفنا عليه من آثاره القيمة ومناقبه ، ولا شك أن له مصنفات أخرى إذ هو محدود من أجلّة المؤلفين المجيدين .

منزله في الأمة :

كان محبوباً معظماً عند الأمة كلها ، كما إليه انتهت رئاسة العلم ، وقوله هو الفصل ، ولا فرق في ذلك بين أمير وملك وعالم وبين سائر الأمة إذ لم يبلغنا وقوع مشادة بينه وبين أحد من أمراء عُمان ، وما جرى في الظروف التي هبت فيها الأمة العُمانية إلى مبايعة الامام من المشادة بين السلطان فيصل والأمة ، ولو كان المترجم له رأس الحركة فإن المسئلة ليست مما يعد نفوراً عنه ، بل كان ذلك دليلاً على عطف القلوب عليه ، والتفافها حوله ، ولم يكن السلطان ممتعاً ومعارضاً لإرادة الأمة ، ولكنها ظروف قهرية كما يدرك أولو البصيرة والعلم ، بما يكشف ذلك الجو من الأحوال .

وفاته :

بلغنا نعيه إلى المغرب ونحن بالوطن المفدى في الشهر الذي توفى فيه قطب الأئمة ، وهو ربيع الثاني ، والذي أفادنا به بعض أنه مات في شهر ربيع الأول عام ألف وثلاثمائة واثنين وثلاثين من الهجرة ، فكان الخطب مضاعفاً — عن سن تقارب الستين على ما بلغنا ، هكذا كنا نظن إلى أن جاءنا من بعض الإخوان أن عمره ستة وأربعون عاماً إذ ولد سنة ١٢٨٦ وتوفى سنة ١٣٣٢ .

مضى رضى الله عنه إلى مولاة ، وقد ترك آثاراً تشهد بجلالة قدره ، وأبطالاً ساروا بالأمة في مناهج السعادة علماً ، وعملاً فجزاها الله عن العلم والدين والأمة أحسن الجزاء .

رثاؤه :

لما وقفنا عليه من رثائه قصيدتان غراوان ، فاض بهما شعور الشاعر الكبير بل شاعر العرب العلامة أبو مسلم ناصر بن سالم بن عديم الرواحي ، وهو الشاعر الذي عرف بروعة في شعره ، وإبداع في نسجه ، وجمال في نظمه ، نقتطف منهما بعض الغرر ، قال رحمه الله :

ريب المنون مقارض الأعمارِ وحياتنا تعدو إلى المضمارِ
والنفس تلهو فوق تيار الردى يا ليتها حذرت من التيارِ
قوت على رنق وزخرف باطل مثل القرار على شفير هاري

ما بالنا نبكي الفقيد ونحن من حب الذي أرداه في استهتارِ
شغف النفوس بما يراقبه الفنا أثر الهوى وتغرة الأوطارِ

جسر المنون أمام وجهك عارضٌ ولسوف تعبّره مع السفارِ
شمرٌ لتعبّره مخفّا سالماً من ثقل ما أوقرت من أوزارِ

ما الهول من يوم النشور أشد من هول النعي بسيد الأبرارِ
العالم القطب المجدد عمدة الـ علماء طراً كعبة الأسرارِ
ليت المعارك مربع الفضل الذي رفع المنار ولات حين منارِ
حامي حمى الإسلام حجته معز الدـ ين سيفُ الملة البتارِ

بجر المعارف والكمال مسدد الـ أعمال في الإقبال والإدبارِ
السالمي أبي محمد المنيف الذكر طود المجد بدر الساري
مهلاهمام (الاستقامة) ما الذي غادرت من هول ومن اذعارِ
تقضي وترسلها العراك مروعة والليل داج والذئب ضواري
قومتها فتقومت فهجرتها يا هجرة طالت على السفارِ
ارجع إلى الإسلام تم نصره (فالعز تحت عمائم الأنصار)

هيهات يا أسفاه لا رجعى وقد جثمت عليك صفائح الأحجارِ
يسلون بالآثار بعد صاحبها ومثار حزني فيك بالآثارِ
يا (طلعة الشمس) استري عنا الضيا وخذي الحداد (مشارق الأنوار)

يا من أذاب الصخر حرّ مصابه من ذا تركت لدولة الأحرارِ
وزعت بين الدين والوطن الأسى توزيعك الطاعات في الأطوارِ

ودعوت في الإسلام دعوة مخلص ثابت إليك بها ذور الأبصار
ثابت إليك عصائب وهيبة من أسد ذي يمن وأسد نزار



نكسي الأعلام يا خير الملل رزيء الاسلام بالخطب الجلل

يا رجال العلم أودى قطبكم بل جميع العلم أودى والعمل
فتكت بالسالمي المرتضى غارة شعواء ما عنها حول

عجباً من نعشه تحمله فتية وهو على الكون اشتمل
جمع العالم في حيزومه أترى العالم في القبر نزل

قمت لله بأمر عجزت هم الأبطال عنه فاستقل
فأنت معجزة خارقة جندها الرعب وأنواع الفشل

في سبيل الله تدعو جاهداً لتقيم القسط أو تلقى الأجل
في سبيل الله أجهدت القوى لم تبل أن جد خطب أو هزل
رافعاً ألوية العلم إلى أن دنى كيوان عنها وزحل

ما فقدناك وعرفانك في صفحات الكون ضوء يشتعل
إن رب العلم حي خالد ولو أن الذات بالموت انتقل
ما تركت الكون حتى تركت خطة الحمد لك الحمد الجلل

إلى آخر القصيدتين الجامعتين من الوعظ والحكمة والإرشاد
والتنويه بالفقيد شيئاً كثيراً ، رحمهما الله ، وأسكنهما بحبوبة
الفردوس ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

القاهرة في ذي الحجة ١٣٤٥ أبو إسحاق إبراهيم اطفيش

ترجمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عبدُ الله وابنُ عبدِهِ المرئجي الطّافه منْ عِنْدِهِ
أحمدُك اللهمَّ كُلَّ الحمدِ في حالة الرّفْدِ وغير الرّفْدِ (١)
واشكرُ المولى على آلائِهِ (٢) ثُمَّ صَلّائِهِ لأَنْبيائِهِ
وَخَصَّ (٣) مِنْ بَيْنِهِمْ مُحَمَّدًا نبيُّنا الَّذي أتاَنَا بالهُدى
واخْتَصَّ (٤) بالتَّجِيلِ والتَّعْظِيمِ بين النّورى مِنْ رَبِّهِ الكَريمِ
صَلّى عَلَيْهِ رَبُّنا وَسَلَّمَا وزادَهُ جلالَةً وَأَنْعَمَ
ثُمَّ سَلَامُ اللهِ يَغْشَى الآلاَ وَمَنْ عَلَى مِنْهاجِهِمْ ثَوَالى
وصحبِهِ الكَرامِ خَيْرِ صَحْبٍ عَلَيْهِمْ أَيْضاً سَلَامٌ رَبِّى
ما ثَلَيْتَ آثارَهُمْ وَذَوَّتْ وَجَلَيْتَ أَخْبَارَهُمْ وَيُسْنَتْ
وَبَعْدُ إِنَّ خَيْرَ نَظْمٍ بَالِغٍ فِي الفَهمِ مَبْلَغانِ نَظْمُ الصّايغِي (٥)

(١) الرّفْد : العطاء .

(٢) الآلاء : النعم .

(٣) خَصَّ : بالبناء للفاعل أي خصه الله .

(٤) اخْتَصَّ : يحتمل بناؤه على الفاعل مجازاً وعلى المجهول حقيقة .

(٥) الصايغي هو العلامة المحقق الشيخ سالم بن سعيد بن علي العُماني صاحب الأرجوزة الفقهية المشهورة الوحيدة في بابها تبلغ نحو عشرة آلاف بيت أو تتجاوز ، وهو صاحب كتاب المضمون به على غير أهله في أصول الدين والفقه والآداب الشرعية وهو ثلاثة أجزاء . وكانت أرجوزته المشهورة هي الممتازة إذ لم تضارعها منظومة في كثرة الفنون وثروة الأبيات حتى جاء نور الدين السالمي بجوهر النظام فبزها وضوحاً وتحقيقاً وتعليلاً رحم الله الناظرين وجازاهما عن العلم والدين خير جزاء . أبو اسحاق .

فإنه حوى بيان الشرع (١) من واجب وجائز ومنع
وانصب في سهولة الألفاظ وطاب حفظه لدى الحفاظ
لكنه لم يخل من أشياء معينة عند أولي الذكاء
كميل تطويل بغير طائل كذكره في النظم قول السائل
وذاك شيء ذووهُ يُستغنى ومثل حشو لقيم الوزنا
ومثل تكرار لغير معنى ومثل مُشكِل يُحير الذُّهنا
وجعله الشطر بشطر مُتَّصِل وكان حق مثله أن ينفصل
وعلق البيت بما يليه من غير ما ضرورة تلجيه
إلا لذكر ما يجوز حذفه وذاك منه لِيَتَمَّ كشفه
فقمْتُ في إصلاح ما وصفتُ مجتهداً وربِّي استعنتُ
أصلحته من غير ما استقصاء لَأَتِي عن المحل نائي (٢)
فكان نقص البعد بعض المانع مع جملة الأشغال والموانع
وقد حذف بعض أشياء منه وزدته أشياء ليست عنه
بها يُضَيء (جوهر النظام) كالبدر إذ يُسفر في الظلام
ضممت فيه الحكم مع نسيبه كضم ذي الحب إلى حبيبه
شرعت فيه ببلاد الله (٣) فكان هذا من عظيم الجاه

(١) بيان الشرع : كتاب مشهور يقع في ثلاثة وسبعين جزءاً في الأصول والفروع ألفه العلامة الجليل محمد بن إبراهيم بن سليمان الكندي السمدي النزوي .

(٢) نائي : أي باعد .

(٣) بلاد الله : مكة شرفها الله تعالى ، وكانت زيارته لها لقضاء فرض الحج في سنة ١٣٢٣هـ وفيها شرع رحمة الله في نظم هذا السفر الثمين .

ترجمة المؤلف

وَكُلَّ مَا كَانَ بِنَاؤُهُ قَوِيًّا مِنْ نَظْمِهِ أَوْرَدْتُهُ كَمَا رُوِيَ
لَأَنَّ حَالِي لَمْ يَكُنْ مُتَّسِعًا لَهُمْ مَا رَأَيْتُهُ مُرْتَفِعًا
وَالْعَرَضُ التَّحْرِيرُ وَالْأَحْكَامُ بِجَهْدِنَا لَا النِّقْضُ وَالْإِبْرَامُ
فَإِنْ يُوَافِقِ الْمُرَادَ فَاشْكُرْ وَإِنْ يُخَالِفْهُ فَسَامِحْ وَاعْذُرْ
وَإِنْ رَأَى الْمُنْصِفُ فِيهِ خِلَلًا يُصْلِحُهُ إِنْ كَانَ أَهْلًا أَوْ فَلَا
وَالْعَفْوُ مِنْ إِلَيْنَا مَا مَوْلُ فِيمَا بِهِ نَعْمَلُ أَوْ نَقُولُ